شرح الأنموذج

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي

رحمه الله تعالى

عُني به

أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني

دار باب الأبواب
للنشر والتوزيع
داغستان

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

مكتبة لسان العرب

@lisanarb

شرح الأنموذج

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب: ١٣٤٦٠ حولي
الرمز البريدي: ٣٢٠١٤
تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال: ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١
Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

دار الضياء
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م
التجليد الفني
شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م
بيروت - لبنان
www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

الموزعون المعتمدون

- **دولة الكويت:**
  دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي — تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ — نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

- **جمهورية مصر العربيّة:**
  دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة — محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨ — محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

- **المملكة العربية السعودية:**
  مكتبة الرشد - الرياض — هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
  دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض — هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ — فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
  دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة — هاتف: ٦٣١١٧١٠
  مكتبة المتنبي - الدمام — هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ — فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

- **المملكة المغربية:**
  دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء — هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

- **الجمهورية التركية:**
  مكتبة الإرشاد - إسطنبول — هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ — فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

- **جمهورية داغستان**
  مكتبة ضياء الإسلام — هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦

- **الجمهورية اللبنانيّة:**
  دار إحياء التراث العربي - بيروت — هاتف: ٥٤٠٠٠٠ — فاكس: ٨٥٠٧١٧

- **الجمهورية العربية السوريّة:**
  دار الفجر - دمشق - حلبوني — هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ — فاكس: ٢٤٥٣١٩٢

- **الجمهورية السودانية:**
  مكتبة الروضة الندية-الخرطوم- شارع المطار — هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

- **المملكة الأردنية الهاشميّة:**
  دار الرازي - عمان - العبدلي — تلفاكس: ٤٦٤٦١١٦
  دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان — هاتف: ٦٤٦٥٣٣٩٠ — تلفاكس: ٦٤٦٥٣٣٨٠

- **الجمهورية اليمنيّة:**
  مكتبة تريم الحديثة - تريم — هاتف: ٤١٧١٣٠ — فاكس: ٤١٨١٣٠

- **دولة ليبيا:**
  مكتبة الوحدة - طرابلس
  شارع عمرو ابن العاص — هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

شرح الأنموذج

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي

رحمه الله تعالى

عني به

أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

دار باب الأبواب
للنشر والتوزيع
داغستان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحث على تعلم النحو

كتب عمر إلى أبي موسى رضي الله تعالى عنهما : أما بعد : **فتفقهوا في السنة ، وتعلموا العربية** .

قال شعبة : **مثل الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو مثل البُرْنس لا رأس له** .

إنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ   وَبِـــهِ فِـــي كُـــلِّ عِلْـــمٍ يُنْتَفَـــعْ
فَـــإِذَا مَـــا أَبْصَـــرَ النَّحْـــوَ الْفَتَـــى   مَـــرَّ فِـــي الْمَنْطِـقِ مَـرّاً وَاتَّسَـعْ
وَاتَّقَـــاهُ كُـــلُّ مَـــنْ جَـــالَسَـــهُ   مِـنْ جَلِيـسٍ نَـاطِـقٍ أَوْ مُسْتَمِـعْ
وَإِذَا لَـمْ يُبْصِـرِ النَّحْـوَ الْفَتَـى   هَـابَ أَنْ يَنْطِـقَ جُبْنـاً وَانْقَمَـعْ
يَقْـرَأُ الْقُـرْآنَ لاَ يَعْـرِفُ مَـا   فَعَـلَ الإعْـرَابُ فِيـهِ وَصَنَـعْ
يَخْفِـضُ الصَّـوْتَ إِذَا يَقْـرَؤُهُ   وَهُـوَ لاَ عِلْـمَ لَـهُ فِيمَـا اتُّبِـعْ
وَالَّـذِي يَقْـرَؤُهُ عِلْمـاً بِـهِ   إِنْ عَرَاهُ الشَّكُّ فِي الْحَرْفِ رَجَعْ
نَـاظِـراً فِيـهِ وَفِـي إِعْـرَابِـهِ   فَـإِذَا مَـا عَـرَفَ الْحَـقَّ صَـدَعْ
أَهُمَـا فِيـهِ سَـوَاءٌ عِنْـدَكُـمْ   لَيْسَـتِ السُّنَّـةُ فِينَـا كَـالْبِـدَعْ
وَكَـذَاكَ الْجَهْـلُ وَالْعِلْـمُ فَخُـذْ   مِنْـهُ مَـا شِئْـتَ وَمَـا شِئْـتَ فَـدَعْ

قال عبد الله بن المبارك : **اللحن في الكلام أقبح من آثار الجدري في الوجه** .

قال الشاعر :

رَأَيْـتُ لِسَـانَ الْمَـرْءِ رَائِـدَ عَقْلِـهِ   وَعُنْـوَانَـهُ فَـانْظُـرْ بِمَـا ذَا تُعَنْـونُ

وَلاَ تَعْدُ إِصْلاَحَ اللِّسَانِ فَإِنَّهُ　　يُخَبِّرُ عَمَّا عِنْدَهُ وَيُبَيِّنُ
وَيُعْجِبُنِي زِيُّ الْفَتَى وَجَمَالُهُ　　فَيَسْقُطُ مِنْ عَيْنِي سَاعَةَ يَلْحَنُ

وقال آخر :

اَلنَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ　　وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
وَالنَّحْوُ مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتَهُ　　فِي كُلِّ ضِدٍّ مِنْ طَعَامِكَ يَحْسُنُ
وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَّهَا　　فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

❊ ❊ ❊

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، وهو القائل في محكم تبيانه : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ونبينا محمد أفصح من نطق بـ« الضاد » وعلى المهاجرين الذين ضربوا في الأرض مسافرين إلى أول دولة في الإسلام ، وعلى أهل المدينة الذين نصروا من جاءهم هارباً بدينه من أهل الإيمان ، وعلى صحابة رسول الله أجمعين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، من دون تحريف ولا تبديل .

أما بعد : فإن الابتداء في تحقيق هذا الكتاب المبارك النافع كان في بلاد الشام المباركة في مدينة دمشق الحبيبة سنة (١٤٣٠هـ) لعدم وجود طبعة صحيحة وسليمة من الأخطاء ، وذلك بطلب من أحد الإخوة الذين لا أرد طلبهم ، ثم انقطعت عن العمل فيه ، ورجعت إلى بلادي حرسها الله تعالى وسائر بلاد المسلمين من كل سوء ، ودام الأمر على ذلك حتى جاءت سنة (١٤٣٣هـ) فاستأنفت المسيرة في تحقيق هذا الكتاب بعد إلحاح شديد من كثير من طلبة العلم الشريف .

وها هي ليلة الاثنين ٢٣ من شهر شعبان سنة (١٤٣٤هـ) قبيل صلاة الفجر وأنا أكتب هذه الأسطر القليلة بعد الانتهاء من العمل في الكتاب ، فلله الحمد على أن تفضل علي بهذه النعمة العظيمة ، وله الشكر على أن وفقني لإتمام هذا العمل المبارك ، فأسأله تعالى أن يتقبله مني ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ويديم النفع بالكتاب ، ويغفر لمؤلفيه ، ويفرج عن أهل الشام وطننا الثاني ما

[illegible]
[illegible]
[illegible]

❊ ❊ ❊

ترجمة الإمام العلامة

أبي القاسم الزمخشري رحمه الله تعالى[(١)]

(٤٦٧ـ ٥٣٨هـ)

الإمام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخُوارَزْمِي ، الملقب : فخرَ خُوارَزم وجارَ الله ؛ لمجاورته بمكة المكرمة زماناً .

ولد في ٢٧ من رجب سنة (٤٦٧هـ) بزمخشر قريةٍ من قرى خُوارَزم ، وتوفي ليلة عرفة سنة (٥٣٨هـ) بجرجانية خوارزم عن ٧١ سنة ، رحمه الله تعالى .

عُرف بالصلاح والتقى ، ولقي في بلاده وغيرها الأكابرَ والأفاضل ، ودخل خراسان ، وورد بغداد غيرَ مرة ، والتقى بكبار علمائها في ذلك العصر الذي كانت فيه بغداد غنية بالعلماء الكبار والأئمة المشهورين .

أخذ اللغة والنحو والأدب في خُوارزم عن شيخه أبي مُضر محمود بن جرير الضَّبِّي الأصبهاني ثم الخُوارزمي ، الذي كان يُلقب : فريدَ العصر ، وكان شيخه هذا وحيدَ دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والأدب والطب ، ويضرب به المثل في أنواع الفضائل ، وقد أقام في خُوارزم مدة ، وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه ، وأخذوا عنه علماً كثيراً ، وتخرج به جماعة من الأكابر في اللغة والنحو والأدب ، منهم الزمخشري .

---

(١) هذه الترجمة مأخوذة اختصاراً من كتاب « العلماء العزاب » لشيخ مشايخنا الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى .

وأخذ الزمخشري الأدب أيضاً عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري ، وسمع الحديث ببغداد من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي ، ومن أبي سَعد الشَّقَّاني النيسابوري ، ومن المحدث أبي الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله بن البَطِر ، المتوفى سنة (٤٩٤هـ) .

قال أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنْدِي البغدادي ثم الدمشقي ، النحوي الأديب : كان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه ، وأكثرهم اكتساباً واطلاعاً على كتبها ، وبه ختم فضلاؤهم ، قدم علينا بغداد سنة (٥٣٣هـ) ورأيته عند شيخنا أبي المنصور الجَوالقي مرتين ، قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ، ومستجيزاً لها .

وقد أقام الزمخشري بخُوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل ، وتُحط بفِنائه رِحال الرجال ، وتُحدى باسمه مطايا الآمال ، وقرأ عليه واستجازه غير واحد من العلماء ، وممن استجازه الحافظ السِّلَفِي ، فأجازه الزمخشري إجازة تدل على كمال تواضعه ، وسُمُوِّ نُبْلِهِ مع العلماء الفضلاء .

وقد اشتهر بين علماء عصره بوصف (العلامة) في الآفاق ، وصار هو المقصودَ بهذا الوصف عند الإطلاق ، ولما استجازه الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي في المرتين . . وصفه بـ(العلامة) بدل ذكر اسمه .

كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب والبيان ، وسعَ العلم ، كثيرَ الفضل ، غايةً في الذكاء وجودة القريحة ، متفنناً في علوم شتى ، حنفي المذهب ، معتزليّاً مجاهراً بذلك ، وكان إذا قصد صاحباً له ، واستأذن عليه في الدخول . . يقول له : أبو القاسم المعتزلي بالباب .

وكان محبّاً للعرب والعربية تديناً ، منافحاً عنهما ، شاهراً قلمه ولسانه في وجه أعدائهما الشُّعوبية ، ولقد استهل كتابه الجليل « المفصل » في النحو

بحمد الله على تشرُّفه بخدمة اللغة العربية ، وأن جعله من سَدَنتها وحُرَّاسها .

وللزمخشري إنشاء رفيع ، وسَجْع بديع ، وفي شعره الفصاحة والبلاغة والأصالة ، والمعاني المبتكرة ، فمن شعره :

اَلْعِلْمُ لِلرَّحْمَنِ جَلَّ جَلاَلُهُ وَسِوَاهُ فِي جَلاَلَتِهِ يَتَقَمْقَمُ
مَا لِلتُّرَابِ وَلِلعُلُومِ وَإِنَّمَا يَحْيَى لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ

ومن شعره أيضاً قوله :

إِذَا الْتَصَقَتْ بِالْبَحْثِ فِي الْعِلْمِ رُكْبَتِي بِرُكْبَةِ نِحْرِيرٍ عَلَى الْجِدِّ دَأَّبِ
فَإِنْ دَامَ لِي عَوْنُ الإلهِ عَلَى الَّذِي أُعَانِيهِ مِنْ فَضْلٍ وَبِرٍّ وَآدَابِ
وَإِنْ نَظَرَتْ عَيْنِي عَلَى الْوُدِّ وَالصَّفَا مَعَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى نَوَاظِرَ أَحْبَابِ
فَقُلْ لِمُلُوكِ الأَرْضِ يَلْهُوا وَيَلْعَبُوا فَذَلِكَ لَهْوِي مَا حَيِيْتُ وَتَلْعَابِي

وقوله :

وَحَسْبِي تَصَانِيفِي وَحَسْبِي رُوَاتُهَا بَنِينَ بِهِمْ سِيقَتْ إِلَيَّ مَطَالِبِي
إِذَا الأَبُ لَمْ يَأْمَنْ مِنِ ابْنٍ عُقُوقَهُ وَلاَ أَنْ يَعُقَّ الإبْنَ بَعْضُ النَّوَائِبِ
فَـإِنِّي مِنْهُمْ آمِنٌ وَعَلَيْهِمُ وَأَعْقَابَهُمْ أَرْجُوهُمْ لِلنَّوَائِبِ

وقد بلغت أبناء فكره وبنات قلمه نحوَ الخمسين مؤلفاً ، أذكر هنا أهمها :

١ـ الكشاف ، في تفسير القرآن

٢ـ الفائق في غريب الحديث

٣ـ نكت الأعراب في غريب الإعراب ، إعراب القرآن

٤ـ متشابه أسماء الرواة

٥ـ مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة

٦ـ الكلم النوابغ أو نوابغ الكلم ، في الأدب والأخلاق

٧ـ أطواق الذهب ، في المواعظ

٨ـ نصائح الكبار

٩ـ نصائح الصغار

١٠ـ المقامات الأدبية

١١ـ نزهة المستأنس

١٢ـ الرسالة الناصحة

١٣ـ رسالة المسأمة

١٤ـ الرائض في الفرائض

١٥ـ معجم الحدود ، في الفقه

١٦ـ المنهاج ، في الأصول

١٧ـ ضالة الناشد

١٨ـ الأنموذج في النحو

١٩ـ المفصل ، في النحو

٢٠ـ المفرد والْمُؤَلَّف ، في النحو

٢١ـ صميم العربية

٢٢ـ الأمالي ، في النحو

٢٣ـ أساس البلاغة ، في اللغة

٢٤ـ جواهر اللغة

٢٥ـ كتاب الأجناس

٢٦ـ مقدمة الأدب ، في اللغة

٢٧ـ كتاب الأسماء ، في اللغة

٢٨ـ القِسطاس ، في العروض

٢٩ـ شرح مقاماته

٣٠ـ سوائر الأمثال

٣١ـ المستقصى في الأمثال

٣٢ـ ربيع الأبرار ، في الأدب والمحاضرات

٣٣ـ تسلية الضرير

٣٤ـ رسالة الأسرار

٣٥ـ أعجب العجب في شرح لامية العجم

٣٦ـ شرح المفصل

٣٧ـ ديوان التمثيل

٣٨ـ ديوان خطب

٣٩ـ ديوان رسائل

٤٠ـ ديوان شعر

٤١ـ شرح شواهد كتاب سيبويه

٤٢ـ كتاب الجبال والأمكنة

٤٣ـ شافي العِيِّ من كلام الشافعي

٤٤ـ شقائق النعمان في حقائق النعمان ، في مناقب الإمام أبي حنيفة

٤٥ـ الأحاجي النحوية

❊ ❊ ❊

ترجمة الإمام الأَرْدُبِيلي

رحمه الله تعالى

العالم المحقق جمال الدين محمد بن عبد الغني الأَرْدُبِيلي .

جاء في مقدمة « شرح الأنموذج » له فيما وصفه أحد تلامذته : (العابد الفاضل الكامل ، أفضل الفاضلين ، أشرف المحققين ، المولى المعظم ، الإمام الأعظم ، الجامع بين المنقول والمعقول ، حاوي الأصول والفروع ، مبين الحلال والحرام ، المصون بعناية رب العالمين ، ملك القضاة والحكام ، جمال الملة والدين) .

قال العلامة السمعاني في « الأنساب » : (الأَرْدُبِيلي بفتح الألف ، وسكون الراء ، وضم الدال المهملة ـ وصاحب « معجم البلدان » ضبط الدال المهملة بالفتح ـ وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفي آخرها اللام : هذه النسبة إلى بلدة يقال لها : أَرْدُبِيل مما يلي أذربيجان ، لعله بناها أردبيل بن أرميني بن لنطي بن يونان ، فنسب إليه .

خرج منها جماعة من المحدثين والعلماء ؛ منهم : أبو الحسين يعقوب بن موسى الأردبيلي ، وأبو زرعة عبد الوهاب بن محمد بن أيوب الأردبيلي ، وأبو محمد جعفر بن محمد بن جعفر الأردبيلي) .

ولم أتأكد من التاريخ الصحيح لوفاة الشارح رحمه الله تعالى ، فمنهم من أرخ ذلك بسنة (٦٤٧هـ) كما فعل الزركلي في « الأعلام » وذلك لا يصح ؛

لأن له « حاشية على تفسير البيضاوي » المتوفى سنة (٦٨٥هـ) مع اختلاف في سنة وفاته أيضاً .

ومنهم من أرخ ذلك بسنة (١٠٣٦هـ)كما فعل صاحب « معجم المؤلفين » والله تعالى أعلم بالصواب .

وللأردبيلي مؤلفات ؛ منها : « حاشية على تفسير البيضاوي » ، و« شرح الأنموذج » وهو كتابنا هذا ، و« الرسالة القلمية » ، و« شرح مقصورة ابن دريد » ، و« شرح المطول » ، و« رسالة في وصف اليراعة » ، هذه الكتب الثلاثة الأخيرة ذكرت في CD « خزانة التراث » .

وبعضهم نسب إليه كتاب « الأنوار » في الفقه الشافعي خطأ ؛ كما فعل عمر رضا كحالة في « معجم المؤلفين » ، ومن تبعه ممن حقق كتاب « شرح الأنموذج » ، والكتاب معروف ومشهور ، وهو للشيخ العلامة الفقيه يوسف بن إبراهيم الأردبيلي رحمه الله تعالى .

* * *

قيمة كتاب « شرح الأنموذج »

إن كتاب « شرح الأنموذج » نافع في بابه ، مفيد لطلابه ، متميز بين كتب النحو من حيث البركة والاستفادة ؛ ولذلك نرى أهل بلادنا داغستان ، وجيراننا من أهل الشيشان وأنغوشيا ، وبلاد القوقاز عامة يعتنون بهذا الكتاب عناية فائقة في مدارسهم في مرحلة من مراحل دراستهم ، حتى اشتهر في القديم عند علمائنا القولُ : ـ ولو كان فيه شيء من المجاوزة ـ بأن من تمكن في « شرح الأنموذج » لا يحتاج إلى كتاب آخر في هذا العلم .

وما من مدرسة من المدارس الإسلامية التي في بلاد القوقاز ـ إلا القليل منها ـ سواء كانت خاصة أو عامة إلا والكتاب مقرر فيها ، والعناية بالكتاب من عشرات السنين ، وطبع وصور عشرات المرات .

ولا ينكر أحد عنده إلمام بالنحو وكتبه أنه توجد كتب أفضل من « شرح الأنموذج » وأكثر منه مضموناً ، ولكن في هذه المرحلة من مراحل التدريس هو كتاب ناجح ومفيد ، وأثبت الكتاب ذلك عمليّاً ، وكما قيل : لكل مقام مقال .

ومتن « الأنموذج » هو اختصار « المفصل » كما نص على ذلك غير واحد من العلماء ؛ منهم : العلامة قاسم بن قُطْلُوبغا في « تاج التراجم » وغيرُه .

و« المفصل » كما قال الأستاذ الدكتور السامرائي في « الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري » : أشهر كتاب للزمخشري في النحو ، وقد بلغ مكانة عالية بحيث تناوله كثرة من الشراح بالدرس والتعليق ، وبلغ من تعظيم

قدر هذا الكتاب أنه شرط الملك المعظم عيسى الأيوبي لمن يحفظه مئة دينار وخلعة .

وقال ابن يعيش في مقدمته لـ« شرح المفصل » : إن هذا الكتاب جليل قدره ، نابه ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه فتيسر على الطالب تحصيله .

ويعده النقاد ثاني كتاب في النحو بعد « كتاب سيبويه » .

ويذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي أن جماعة المتأخرين جاؤوا بمذهبهم في الاختصار والاستيعاب لجميع أبواب العلم ، فوضعوا أهم كتب النحو والصرف ، وأكملها وأدقها ، وأكثرها تهذيباً وتنقيحاً ، ومن أشهرهم الزمخشري صاحب « المفصل » في النحو ، وابن الحاجب .

وذكر الأستاذ عبد الحميد حسن أنه ليس في الكتب التي بينه وبين « كتاب سيبويه » مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شاملاً ؛ فإنما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة ، أو في مباحث صرفية هي أقرب إلى الصيغة اللغوية. . . فكتاب « المفصل » يعتبر مرحلة تامة النمو ، وحلقة كامل الوضع في سلسلة البحوث النحوية .

قال صاحب « كشف الظنون » : وهو كتاب عظيم القدر ؛ كما قيل فيه :

إِذَا مَا أَرَدْتَ النَّحْوَ هَاكَ مُحَصَّلاَ عَلَيْكَ مِنَ الْكُتْبِ الْحِسَانِ مُفَصَّلاَ

وقال آخر :

مُفَصَّلُ جَارِ اللهِ فِي الْحُسْنِ غَايَةٌ وَأَلْفَاظُهُ فِيهَا كَدُرٍّ مُفَصَّلِ

انتهى كلام الدكتور السامرائي .

أخي القارىء إذا عرفت قدر كتاب « المفصل » بين أهل العلم قديماً وحديثاً . . عرفت قدر مختصره « الأنموذج » أيضاً .

ولـ« المفصل » شروح كثيرة من أراد معرفتها . . فعليه بكتاب « الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري » للدكتور السامرائي ، وكتاب « ابن يعيش وشرح المفصل » للدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب جزاهما الله تعالى خير الجزاء .

* * *

وصف النسخ الخطية

كان الاعتماد في إخراج هذا الكتاب النافع المبارك على أربع نسخ خطية ، ومطبوعة واحدة .

الأولى : نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٦٤٨٠عام ، ٩٢٩خاص) .

وتقع في (٤٧) ورقة ، عدد أسطرها (٢٣) سطراً ، متوسط كلمات السطر الواحد (٩) كلمات .

كتبت هذه النسخة يوم الخميس (٢٧) من شهر شوال سنة (١٢٦٣هـ) بيد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد راشد .

ورمزت لها بـ(أ) .

الثانية : نسخة المكتبة الأزهرية أيضاً ، ذات الرقم (٢٠١٨عام ، ٣١٢خاص) .

وتقع في (٦٧) ورقة ، عدد أسطرها (١٧) سطراً ، متوسط كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

كتب هذه النسخة حمزة بن رمضان ، ولم يسجل على النسخة تاريخ النسخ .

ورمزت لها بـ(ب) .

الثالثة : نسخة المكتبة الأزهرية كذلك ، ذات الرقم (٣٣٦٧٥عام ، ٢٦٥٤خاص) .

وتقع في (٥٤) ورقة ، عدد أسطرها (١٧) سطراً ، متوسط كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة .

كتب هذه النسخة زكريا بن يوسف يوم الجمعة في أوائل ربيع الآخر ، ولم يكتب تاريخ النسخ .

ورمزت لها بـ(ج) .

الرابعة : نسخة مكتبتي الخاصة التي أهديت إلي من قبل أحد الإخوة الفضلاء وهو الشيخ زين العابدين عبد المطلب الهَكْوَري المدرس في جامعة الإمام الأشعري في مدينة خاسَوْيُورْتْ حرسها الله تعالى من كل سوء ومكر وسائر بلاد المسلمين .

وتقع في (١٢٦) ورقة ، عدد أسطرها (٩) أسطر ، متوسط كلمات السطر الواحد (١١) كلمة .

ورمزت لها بـ(ز) .

الخامسة : مطبوعة داغستانية قديمة ، طبعت في بلدة تِمِرْخان شورى ، عاصمة داغستان سابقاً الطبعة الثانية بمعرفة محمد حسين أَسَدُوف سنة (١٣٢٨هـ) .

وتقع في (٢٤٠) صفحة ، على هامش الكتاب فوائد جليلة وعزيزة لا توجد إلا في بطون المطولات لكبار علماء داغستان وعلماء آخرين من بلاد مختلفة ، رحمهم الله تعالى جميعاً .

ورمزت لها بـ(ط) .

وعندي نسخة لمتن « الأنموذج » استعنت بها في بعض المواضع من المتن لإثبات بعض فوارق النسخ .

* * *

منهج العمل في الكتاب

بتوفيق من الله تعالى كان العمل في هذا الكتاب المبارك على النحو التالي :

ـ اتباع طريقة إخراج النص الكامل من الأصول الموجودة عندي ، بدون أن أعتمد على واحدة منها أصلاً .

ـ إثبات الفروق المهمة على هامش الكتاب .

ـ وضع عناوين مناسبة لمواضيع الكتاب ؛ تسهيلاً على الطالب للوصول إلى المقصود وتمييزها بـ[ ] .

ـ نظراً إلى أن الكتاب مدرسي ضبطت الكتاب كاملاً بالحركات الإعرابية ؛ كي يقرأ الطالب الكتاب قراءة صحيحة ويتعود على ذلك .

ـ إثبات جميع ما وجد على هامش النسخة الداغستانية ، وحتى ما كتب بين الأسطر ، إلا ما كان مكرراً ، ولا يتعجب القارى من بعض التعليقات السهلة ؛ لأني تقيدت بإدخال جميع ما في هذه النسخة ، والكتاب مدرسي للمبتدئين ، ولا يستغني عنه المنتهون .

تنبيه : أخي القارىء ظهر معي من خلال تحقيق هذا الكتاب أن في هذه النسخة أكثر من سبع مئة موضع أجريت فيها تصحيحاً وتصويباً ، وذلك بالمراجعة على المخطوطات والمطبوعات المتعلقة بهذه النسخة ؛ من « تحرير الفوائد » و« حاشية إبراهيم العُرادي » على « شرح الأنموذج » ، و« حاشية المولوي داود » على « شرح الأنموذج » و« تركيب الأنموذج » لمحمد بن موسى القُدُمي ، وكتاب « مقيس المسائل » لمرتضى علي العُرادي ، وغيرها من كتب النحو واللغة .

ـ التعليق على بعض المواضع التي رأيت أنها بحاجة إلى التعليق .

ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة وحصرها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ وإثباتها برسم المصحف الشريف .

ـ تخريج الأحاديث الشريفة والآثار المروية من مظانها في دواوين السنة .

ـ شكل الأحاديث النبوية القولية ، والأشعار شكلاً كاملاً .

ـ كتابة الترجمة للإمام الزمخشري والإمام الأردبيلي ترجمة تعرف بهما .

ـ أضفت إلى النص ما كان مناسباً لتقويم العبارة ، وجعلته بين معقوفين [ ] .

ـ وما كتب بين (قال الشَّيْخي) وبين (والله تعالى أعلم) هو من كلام المحقق عفا الله عنه .

أسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل قبولاً حسناً ، وينفع به طلبة العلم ، ويرحم مؤلفيها ، ويغفر لجميع المسلمين ، ويتوب على العصاة منهم توبة نصوحاً ، ويجمعني وإياهم جميعاً تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم في الفردوس الأعلى ، إنه سميع قريب مجيب .

❊ ❊ ❊

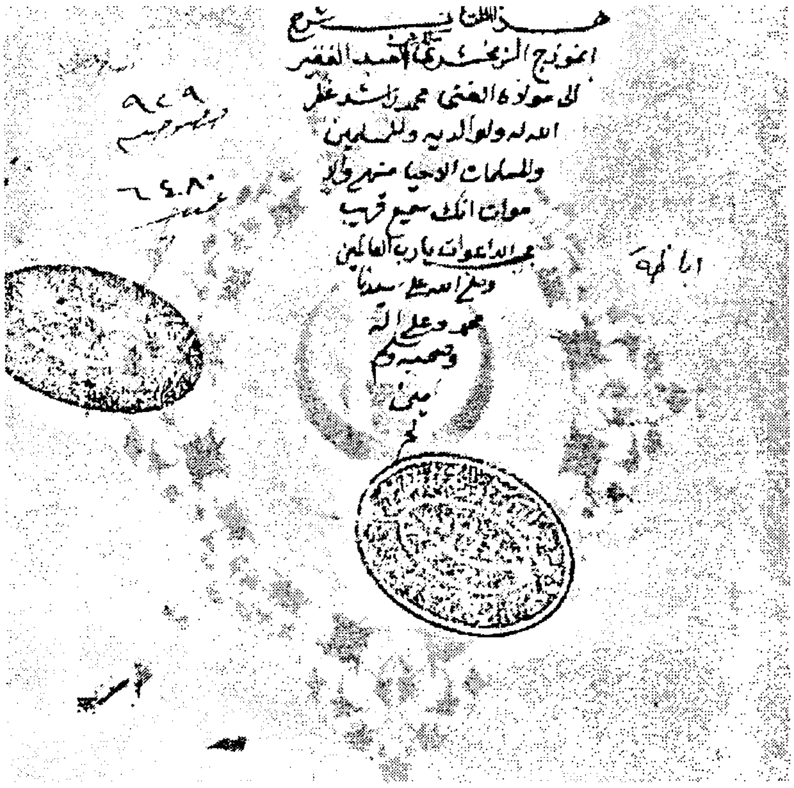
كلمة الشكر

« مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله »

انطلاقاً من هذا القول لسيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر إلى الأخ العزيز رجب بن ابن حجر العَنْشِخي الداغستاني الذي تفضل علي بإدخال نص الكتاب إلى الكمبيوتر ، وإلى الأخ الحبيب الغالي محمد التيناوي الذي قابل معي النسخ الخطية من الكتاب ، وإلى الشاب الطيب والطالب النجيب أحمد السُولْجِي الشيشاني الذي كان له دور كبير في مقابلة الحواشي ، وإلى الأخ الأستاذ عبد الكريم بن علي الْهِنُوخِي الداغستاني الذي أمدني ببعض المخطوطات والمطبوعات المتعلقة بحواشي الكتاب ، وأشكر أيضاً كل من ساهم وساعد في إخراج هذا الكتاب ولو بكلمة طيبة .

أخوكم أنور

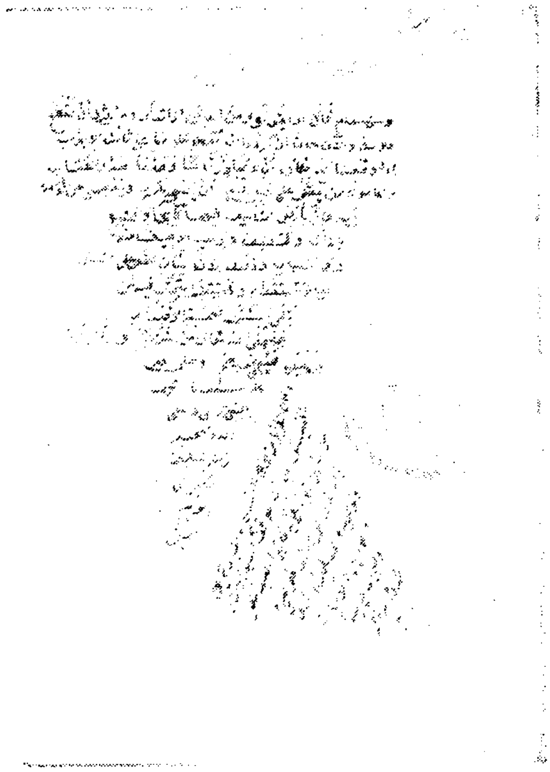
صور المخطوطات المستعان بها


هذا الكتاب في شرح
انموذج الزمخشري [illegible] العبد الفقير
الى مولاه الغني محمد راشد غفر
الله له ولوالديه وللمسلمين
والمسلمات الاحيا منهم والا
موات انك سميع قريب
مجيب الدعوات يا رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
آمين

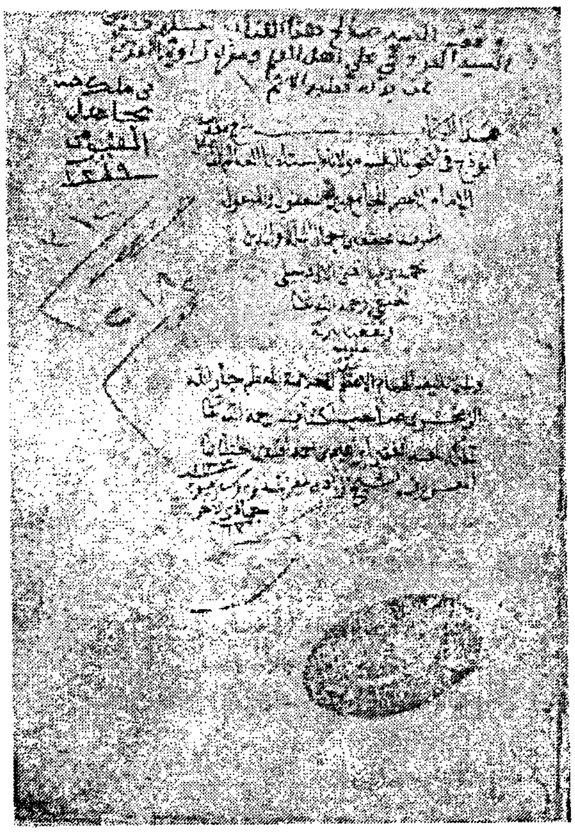
راموز ورقة العنوان من النسخة (أ)



راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



راموز ورقة العنوان من النسخة (ب)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)



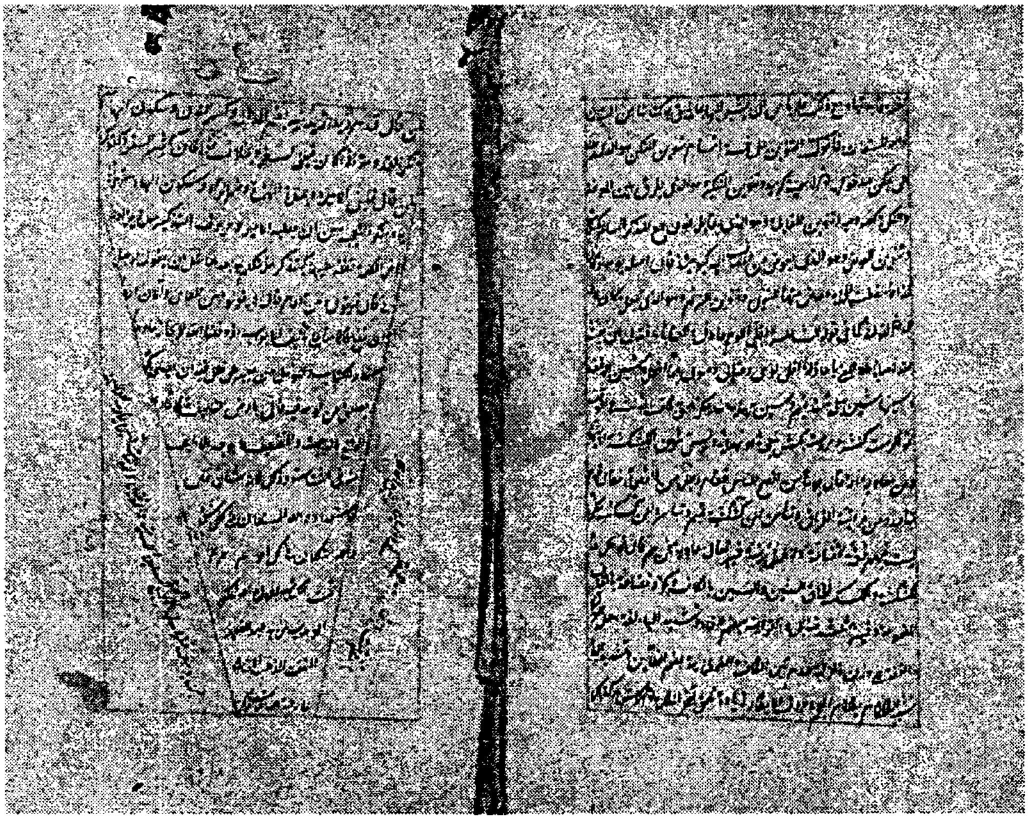
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



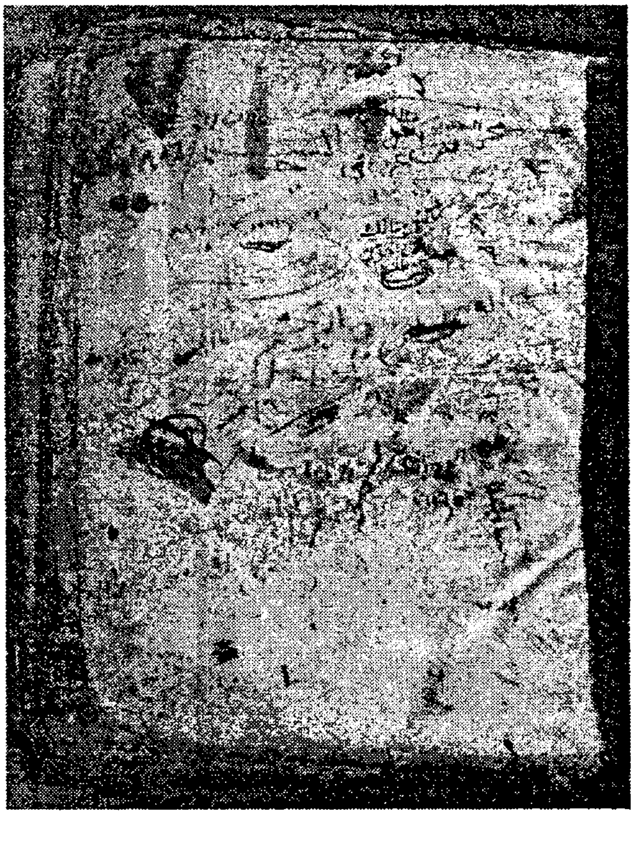
راموز ورقة العنوان من النسخة (ج)



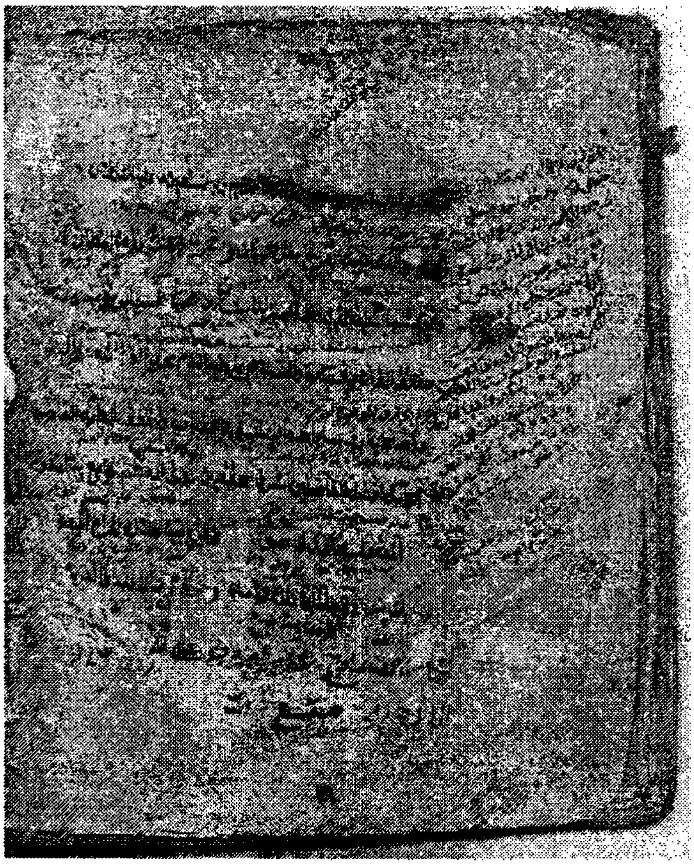
راموز الورقة الأولى من النسخة (ج)



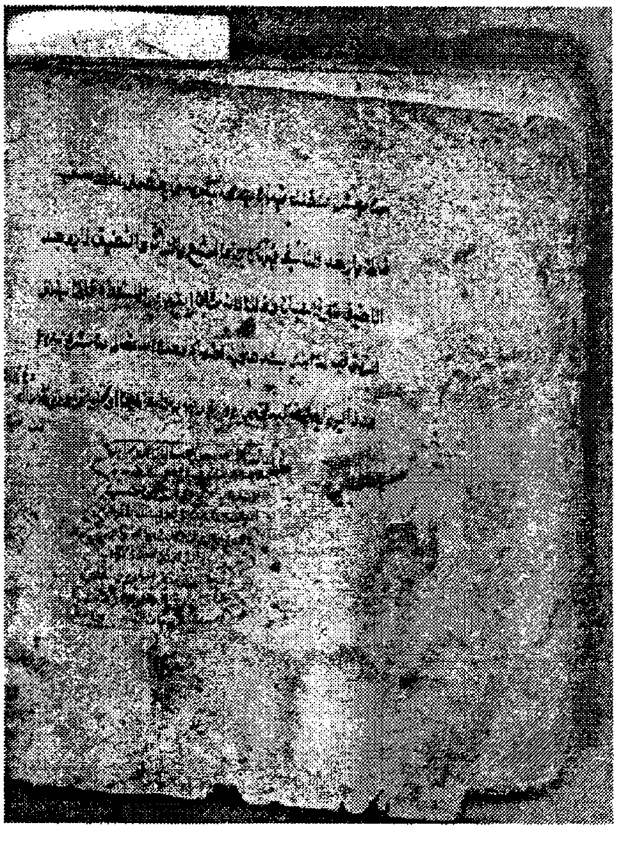
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ح)



راموز صفحة الغلاف من النسخة (ز)



راموز الصفحة الأولى من النسخة (ز)



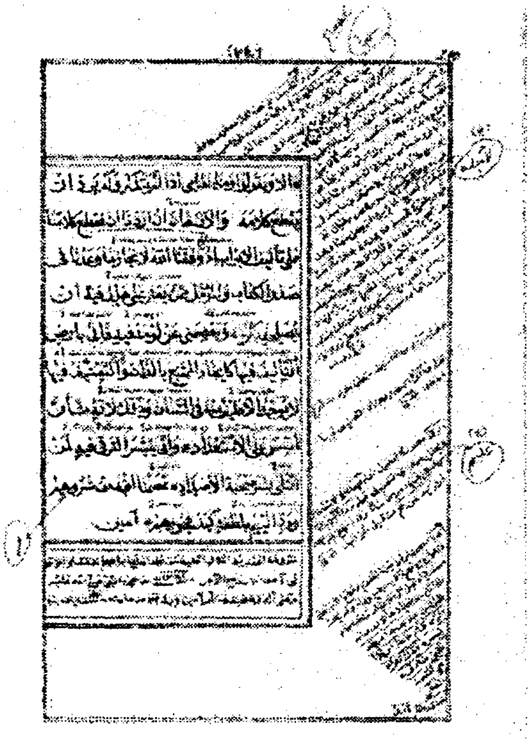
راموز الصفحة الأخيرة من النسخة (ز)



راموز صفحة العنوان من النسخة (ط)


بسم الله الرحمن الرحيم

راموز الصفحة الأولى من النسخة (ط)



راموز الصفحة الأخيرة من النسخة (ط)

شرح الأنموذج

تأليف

العالم المحقق النحوي

جمال الدين محمد بن عبد الغني الأَرْدُبِيلي

رحمه الله تعالى

عني به

أنور بن أبي بكر الشَّيْخي الداغستاني

مكتبة دار العلوم والحكم

داغستان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين وعليه التكلان

[مقدمة الشارح]

الحمدُ للهِ[1] الذي جعلَ العربيةَ[2] مفتاحَ البيانِ[3] ، وصيَّرَها آلةً[4] يُحترزُ بِها[5] عن الخطأِ في اللِّسانِ[6] ، وقوَّم بسببِها[7] المنطقَ[8] الذي هو المميِّزُ

---

(١) قوله : (الحمد) مبتدأ ، و(لله) خبره ، فإن قيل : إذا كان (الحمد) مبتدأ و(لله) خبره . . فكيف يكون المبتدأ حالياً والخبر ذاتياً ، مع أن حقّ المبتدأ : أن يكون ذاتياً ، والخبر : حالياً ؟ قلت : أغلبي لا كلي . فإن قيل : الذات يجب أن يتقدم على الحال ؛ لأن الذات أصل والحال عارض ، والأصل أولى بالتقدم ، قلت : إنما قدم الحال على الذات ؛ نظراً إلى المقام ، فإن هذا المقام مقام الحمد . فإن قيل : إذا كان الألف واللام للاستغراق . . فكيف يكون للتعريف ، مع أن الاستغراق شامل للأفراد ، ولا يكون فيه التعيين ؟ قلت : التعريف باعتبار اللفظ وإن لم يكن باعتبار المعنى . (ع) .

(٢) المراد بها : علم النحو والصرف واللغة ، وقيل : والعروض أيضاً . (ح) .

(٣) المفتاح : بمعنى الشرط والموقوف عليه ؛ كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطَّهَارَةُ » . (ح) . والبيان : هو المنطق الفصيح المعربُ عما في الضمير . (ح) . قال الشيخي : الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ : « مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطُّهُورُ » والله تعالى أعلم .

(٤) أي : وجعلها آلة قانونية من مسائل ، فهو إنما يستقيم بالنظر إلى الصرف والنحو والعروض ، دون اللغة . (ح) .

(٥) أي : برعايتها ، صفة (آلة) .

(٦) أي : في الكلام .

(٧) أي : جعل ـ أي : المنطق ـ بسبب رعاية تلك الآلة قويماً ؛ يعني : مستقيماً . (ح) .

(٨) النطق : إما ظاهري وهو التكلم ، وإما باطني وهو إدراك المعقولات ، فصيغة المنطق على المعنيين إما مصدر ميمي ، وإما اسم موضع ؛ فموضع الأول هو اللسان ، وموضع الثاني هو النفس الناطقة ، والمعنى الأول أنسب ؛ لتقوّمه من العلوم العربية ، =

للإنسانِ ، وهيَّأَهَا سُلَّماً يُرتَقى بِهَا إلى ذِرْوَةِ[1] حقائقِ القرآنِ[2] .

والصلاةُ والسلامُ علَى خيرِ الأنامِ محمَّدِ الفُرقانِ[3] ، وعلَى آلِهِ[4] وأصحابِهِ[5]

= والثاني أنسب لتميز الإنسان . (ح) .

(١) أي : أعلى معاني القرآن .

(٢) **والقرآن** : فعلان ، بمعنى المفعول ، جُعل اسماً للكلام المنزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . « مطول » . **الذروة** : اللحم المرتفع فوق ظهر الجمل ، ولكن تضاف إلى كل شيء ، **ويراد بها** : ما ارتفع من ذلك الشيء وعلا . **والحقائق** : جمع حقيقة ، **بمعنى** : ثابتة ، **والمراد بحقائق القرآن** : معانيها التي يساق إليها بلا صرف عن ظاهره ، **وتأويلاته** : ما يصرف عنها إلى خلاف ظاهره بأمارة تدل عليها ، والأول يعرف بالعربية ، والثاني يعلم بالبيان الذي يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه . (ح) .

(٣) **وهو** ـ أي : الفرقان ـ مصدر بمعنى الفاعل ؛ أي : الفارق بين الحلال والحرام ، والحق والباطل ، أو المحقق والمبطل بمعجزاته ، أو بالمعنى المصدري ؛ لمبالغة فرقه بين الأشياء المذكورة . (ح) .

(٤) **في** « الصحاح » : **آل الرجل** : أهله وعياله ، **وآله أيضاً** : أتباعه ، **والمراد به ههنا** : الأول ؛ بدليل ذكر الأصحاب ، ومن ههنا **قيل** : كلما ذكر الآل وحده . . يكون المراد به أعم من أهل البيت ؛ أعني : المعنى الثاني ، وإذا ذكر مع الأصحاب . . يراد به : أهل بيته ، لكن الحق أن المراد به المعنى الثاني ؛ أعني : معنى الأتباع وهم المؤمنون ؛ بدليل أن المقصود من ذكر الآل ههنا : تعميم الدعاء ؛ امتثالاً لقوله عليه السلام : « **إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ . . فَعَمِّمُوا** » ، وأما ذكر الأصحاب مع تقدم الآل بمعنى الأتباع . . تخصيص بعد التعميم ؛ لأجل التعظيم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ **تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ** ﴾ [القدر : ٤] . « شرح العوامل » . قال الشيخي : قال الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » عند تخريج هذا الحديث : (قال السخاوي : لم أقف عليه بهذا اللفظ ، ويمكن أن يكون بمعنى : « **صَلُّوا عَلَيَّ وَعَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ ؛ فَإِنَّ اللهَ بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي** » **وقيل** : **المعنى** : إذا صليتم علي . . فأدخلوا معي آلي وأصحابي ، ورواه ابن عساكر عن وائل بن حجر بلفظ : « **صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّينَ إِذَا ذَكَرْتُمُونِي ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ بُعِثُوا كَمَا بُعِثْتُ** » ورواه البيهقي عن أبي هريرة ، والخطيب عن أنس بلفظ : « **صَلُّوا عَلَى أَنْبِيَاءِ اللهِ وَرُسُلِهِ ؛ فَإِنَّ اللهَ بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي** ») . والله تعالى أعلم .

(٥) جمع صحب ، وهو جمع صاحب ، وهو كل مؤمن يصحبه عليه السلام ولو ساعة عند جمهور أهل الحديث . « شرح العوامل » . قال الشَّيْخِي : قالوا في تعريف الصحابي : هو=

رُؤساءِ[1] أهلِ الإيمانِ .

وبعدُ[2] : [فيقولُ العبدُ الفقيرُ ، العابدُ الفاضلُ الكاملُ ، أفضلُ الفاضلينَ ، أشرفُ المحقِّقينَ[3] ، المولَى المعظَّمُ ، الإمامُ الأعظمُ ، الجامعُ بين المنقولِ[4] والمعقولِ[5] ، حاوِي الأصولِ[6] والفروعِ[7] ، مُبيِّنُ الحلالِ والحرامِ ، المصُونُ بعنايةِ ربِّ العالمين ، مَلِكُ القُضاةِ[8] والحكّامِ[9] ، جمالُ الملَّةِ والدينِ[10] محمدُ[11] ابنُ صدرِ الحاجِّ شمسِ الدينِ عبدِ الغنيِّ الأَرْدُبِيلِيُّ - متعَ اللهُ[12] المسلمينَ بطولِ بقائِه ،

= من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ، ومات على الإسلام ، والله تعالى أعلم .

(١) جمع رئيس ؛ كأمراء جمع أمير . (ح) .

(٢) **قوله** : (وبعد) أي : أما بعد ، بجعل (الواو) عوضاً عن (أما) ، أو بجعلها مقدراً في نظم الكلام ، واجتماعها مع (الواو) في عبارة بعضهم أنسب للثاني . و(بعد) ظرف مبني على الضم ؛ لانقطاعه عن الإضافة المعنوية ههنا ، **تقديره** : بعد الحمد والصلاة ، وعامل الظرف إما (أما) لنيابتها عن الفعل على ما سنذكره ، أو الفعل الذي يليه . (ح) من عينه .

(٣) **فإن قيل** : ما الفرق بين المحقق والمدقق ؟ **قلنا** : **المحقق** : من يثبت المسألة بدليلها ، **والمدقق** : من يثبت[ها] بدليلها مع دليل آخر . (تح) .

(٤) كالنحو والصرف .

(٥) كالمنطق .

(٦) كالتفاسير والأحاديث . (ح) .

(٧) كالنكت المستنبطة منها . (ح) .

(٨) بالتخفيف جمع قاض . (تح) .

(٩) عطف تفسير لـ(القضاة) . (ح) .

(١٠) **الملة** : من ملَّ ، بمعنى : كتب ، **والدين** : من دانه : إذا أطاعه ، والشريعة من حيث إنها يطاع لها . . دينٌ ، ومن حيث إنها تملى وتكتب . . ملةٌ ، **والمراد بكونه جمالهما** : إفادة القوة والزينة لهما باتخاذ المجالس والمدارس ، والمعابد والمساجد ، وذكر المواعظ والمحامد وغير ذلك ، وفي ذكر الجمال نوع مبالغة . (ح) .

(١١) عطف بيان . (ح) .

(١٢) أي : نفعهم نفعاً كثيراً . (ح) .

وأدامَ دولتَه بحقِّ خالقِه][1] :

لما رأيتُ[2] مُختصرَ الإمامِ الْهُمَامِ ، ....

---

(١) الدولة ثلاثة : دولة الحياة ، ودولة الممات ، ودولة القيامة ؛ فأما دولة الحياة : مُضي عمره في طاعة الله تعالى ، وأما دولة الممات : خروج روحه عن جسده ، ويقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، وأما دولة القيامة : ثقل ميزانه بالحسنات ، وكونه في فرقة الجنة . « زهرة الرياض » . و(الباء) للملابسة ، والجار والمجرور مع ما يتعلق به حال من (دولته) أي : أدام دولته ملتبسة وملتصقة برعاية حقوق خالقه ؛ من الفرائض والمندوبات . (ح) . منه .

قال الشَّيْخِي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين : المثبت بين المعقوفين من (أ) ، والنسخة الداغستانية المطبوعة، وعبارة (ب) : (فيقول الفقير) ثم ضرب على هذه الجملة وكتب على الهامش هكذا : (يقول العالم الفاضل ، الكامل العابد ، أفضل الفاضلين ، أشرف المحققين ، المولى المعظم ، الإمام الأعظم ، الجامع بين المعقول والمنقول ، حاوي الأصول والفروع ، مبين الحلال والحرام ، المصون بعناية رب العالمين ، ملك القضاة والحكام ، جمال الملة والدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي ، نفع الله المسلمين بطول بقائه ، وأدام دولته بحق خالقه) ، وعبارة (ج) : (يقول الفقير ابن عبد الغني الأردبيلي ، عفا الله عنه) ، وعبارة (ز) : (فيقول الفقير ، العابد الفاضل الكامل ، أفضل الفاضلين ، أشرف المحققين ، المولى المعظم ، الجامع بين المنقول والمعقول ، حاوي الأصول والفروع ، مبين الحلال والحرام ، المصون بعناية رب العالمين ، ملك القضاة والحكام ، جمال الملة والدين ، محمد ابن الصدر الحاج شمس الدين عبد الغني الأردبيلي ، متع الله المسلمين بطول بقائه ، وأدام دولته بحق خالقه ، أجار الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه) . ويظهر : أن ما في النسخة (ج) هو ما كتبه الشارح رحمه الله تعالى ، وأما هذه الأوصاف التي وُصف بها . . فهي من صنيع أحد تلامذته ، ثم تبع على ذلك النُّسَّاخ رحمهم الله تعالى جميعاً ، ومثله يحصل ، والله تعالى أعلم .

(٢) بحث (لما) . قوله : (لما رأيت) (لما) إما ظرف بمعنى (إذا) إذا دخل على الماضي لفظاً أو معنىً ، وإما حرف جازم إذا دخل على المضارع ؛ نحو : لما يضرب زيد ، أو حرف استثناء إذا دخل على الاسم ؛ نحو : ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤] ، وإما فعل ؛ بأن يكون تثنية (لَمَّ) بمعنى جمع ؛ مثل : زيد لم ، وزيدان لما ، وزيدون لموا مالاً ، فههنا ظرف . =

علاَّمةِ[1] العالَمِ[2] ، أستاذِ أئمةِ بَنِي آدمَ[3] ، جارِ الله[4]ـ قَدَّسَ الله روحَه[5]ـ أعنِي : أُنْمُوذَجَه في النحوِ[6] قليلَ اللفظِ[7] ، كثيرَ المعنَى ، صغيرَ الحجمِ ، غزيرَ[8] الفَحوَى[9] ، مرغوباً للمُبتدئينَ وغيرِهم[10] ، مطلوباً للسالكِ سبيلَ

= وقال سيبويه : كلمة (لما) لوقوع شيء لوقوع غيره ؛ مثل (لولا) إلا أن (لولا) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، و(لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول ، **فالتقدير** : وقت ثبوت رؤيتي لمختصر الإمام . . ثبت الإرادة المذكورة مني . (ح) من عينه .

(١) وهي صيغة المبالغة ، و(التاء) فيها للمبالغة . (تح) .

(٢) **قوله** : (علامة العالم) لقب المصنف ، مضاف إلى (العالم) بإضافة الشيء إلى ظرفه ؛ أي : العلامة في العالم ، أو إلى مفعوله بتقدير المضاف ؛ أي : معلم أهل العالم غاية التعليم ، **وفيه نظر** ؛ لأنه يقتضي نكارة موصوفه وهو معرفة ، **وأجيب** : بأنه يحتمل البدل ، **وفيه نظر** ؛ لأنه يقتضي الوصف ، أو نكارة مبدله ، اللهم إلا أن يقال بقصد الاستمرار مبالغة هنا على تقدير الجر . (ح) . **وفيه نظر** ؛ لأن (العلامة) علم ، والعلم لا يضاف إلا بعد التنكير ، اللهم إلا أن يقصد التنكير . (ق) .

(٣) **أراد بهم** : الذين في زمانه ، والذين بعده قوماً بعد قوم إلى هذا الوقت ، بسبب مطالعتهم كتبه المصنفة . (ح) .

(٤) عطف بيان لـ(الإمام) ، وهو محمود الزمخشري ، لقب به ؛ لأنه كان مجاوراً لبيت الله ، فإضافة الجار إلى الله إما مجازي للمبالغة ، أو بتقدير المضاف ؛ أي : جار بيت الله . (ح) .

(٥) وفي (ط) : (طيب الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه) . **ثراه** ؛ أي : مدفنه . (ح) .

(٦) **اعلم** : **أن الأنموذج في اللغة** : ما يعرف الشيء به أولاً ، ثم جعل علماً للمختصر المشروح ، **وأما في عبارة الشارح ههنا** . . **فالمراد** : معناه العلمي بقرينة الإضافة إلى الضمير العائد إلى المصنف رحمه الله . (ح) .

(٧) فلذلك قال الشارح رحمه الله تعالى : (مختصر الإمام) ، ولم يقل : مقتصر الإمام ، وإن قال مقتصر الإمام . . كان عكسه . « تحرير » .

(٨) **الغزير** : الكثير . (ح) .

(٩) **فحوى القول** : معناه . (تح) .

(١٠) في (ج) : (للمبتدىء وغيره) ، وفي (ط) : (للمبتدئين وغيره) . والضمير المجرور عائد على الانفراد ، أو بجعل كلهم كالواحد بالنسبة إلى المنتهين . (ح) . المراد بغير =

خيرِه ، ولم يكنْ له شرحٌ يَليقُ قاصدَه ، ويُلقِي إليهِ مقاصدَه[١] .

وقدْ كنتُ أريدُ تَلْميظَه[٢] للمبتدئينَ من أصحابِنا المنخرطينَ[٣] في سِلْكِ أحبابِنا ، لا سِيَّمَا قرةُ عينِي الرمدةِ[٤] ، وسرورُ نفسِي الكمدةِ[٥] ، علاءُ الملةِ والدينِ أحمدُ[٦] بنُ صدرِ الإمامِ ، رئيسِ الأنامِ ، أقضَى القضاةِ والحكامِ ، مُظهرِ الحقِّ في الأحكامِ[٧] ، عمادِ الملةِ والدينِ[٨] الْمُفضَّلِ الكاشِي[٩] ،

= المبتدئين : المنتهون المدرسون ، فإن ذلك المختصر مرغوب لهم . (ح) .

(١) الضمير المجرور للقاصد أو المختصر . (ح) . قال الشَّيْخِي : التعبير هكذا في النسخ الخطية والمطبوعة ، ولو كان الأمر إلي . . لقلت هكذا : (ولم يكن له شرح يليق بقاصده ، ويلقي إليه مقاصده) والله تعالى أعلم .

(٢) أي : تذويقه . (ح) . وفي (ط) : (تلميذه) . والواو في : (ولم يكن له شرح) ، وفي : (وقد كنت) حالية .

(٣) أي : المنتظمين في خيطهم وصفِّهم . (ح) .

(٤) **قوله** : (لا سيما) مركب من (لا) و(سي) بمعنى المثل ، و(ما) بمعنى شيء أو الذي ، **وقرة بالرفع** خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صفته أو صلته ، وخبر (لا) محذوف ، **فالتقدير** : لا مثل شيء ، أو لا مثل الذي هو قرة عيني موجود في الصحبة والمحبة ، **وبالجر** بدل مع (ما) على التقدير الأول ، أو بإضافة (سي) إليها على تقدير زيادة (ما) ، **وبالنصب** على إجراء (لا سيما) مجرى (إلا) . (ح) ، ولكن معنى الاستثناء فيه غير مقنع ؛ لأن الاستثناء إخراج الشيء عن حكم ما قبله ؛ فإن كان المخرج منه مثبتاً . . كان المخرج منفياً ، وإن كان بالعكس . . فبالعكس . منه . **الرمد** : علة في العين . (ح) .

(٥) أي : الحزين . (ح) .

(٦) بالرفع والفتح والنصب عطف بيان لـ(قرة) .

(٧) أي : الحق في المسألة الشرعية . (ح) .

(٨) كونه عماداً لهما أبلغ من كونه علاء لهما . (ح) .

(٩) **قوله** : (الكاشي) اسم موضع ينسب إليه القصعة ، وهو بالجر صفة نسبية لـ(مفضل) ، أو بالإعراب الثلاثة صفة لأحمد ، والأول أقرب ، والثاني أنسب ؛ لكونه وصفاً لما ذكر قصداً أو بالذات . (ح) .

بلَّغهُمَا الله تعالى[١] آمالَهما[٢] ، وضاعفَ في العالمينَ[٣] إقبالَهما[٤] . .

أَردتُ أن أشرحَهُ[٥] شرحاً يُفيدُ طالبَه ، ويُفيضُ عليهِ مطالبَه[٦] ؛ بحيثُ[٧] لاَ أَتخطَّى[٨] من تحليلِ لفظِه خُطىً[٩] كثيرةً ، ولا أتجاوزُ عن تنقيحِ معناهُ[١٠] إلا مسافةً يسيرةً[١١] .

والتزمتُ[١٢] أن أَكتبَ ألفاظَ المتنِ بتمامِها مِنْ أولِ كِتْبَةِ الشرحِ إلى

---

(١) أي : أحمد وأباه .

(٢) جمع أمل ، وهو الرجاء . (ح) .

(٣) جمع عالم ، وهو اسم لما يعلم به ؛ كالخاتم ، ولكن غلب استعماله فيما يعلم به الصانع من الجواهر والأعراض . (ح) . وكل جنس من أجناس الموجودات يسمى بالعالم ، فيقال : عالم الأجسام ، وعالم الأعراض ، وعالم الحيوانات إلى غير ذلك ، سواء كان بالحقيقة أو بالمجاز ، فجمع ليشمل الكل . « شرح العوامل » .

(٤) أي : إقبال الدولة والسعادة . (ح) .

(٥) وفي (ط) : (أن أشرح له) .

(٦) (ويفيض عليه) **الفيض في اللغة** : كثرة الماء بحيث لا يسعه الوادي الذي يجري فيه ، فيسيل من جوانبه ، يقال : فاض الماء فيضاً أو فيوضة : إذا كثر حتى سال من جوانب مجراه ، **وفي الاصطلاح** : فعل فاعل يفعله دائماً لا لعوض ولا لغرض ؛ كما في « شيخ زاده » ، وفيه ترغيب للمتعلمين . (تح) .

(٧) ظرف مكان مبهم . (ح) .

(٨) فعل متكلم من الخطوة ، وهو وضع إحدى القدمين ورفع الأخرى ، ويطلق على المسافة الحاصلة بينهما . (ح) .

(٩) الخطى : جمع خطوة . (ح) .

(١٠) أي : تهذيبه . (ح) .

(١١) والمسافة اليسيرة المتجاوزة عنها إما لغفلة منه ، أو لكراهة الإطناب ، **فإن قلت** : تجويز وقوع الغفلة منه في الموضعين تنقيص لشأن الشارح ، وسوء الظن فيه ، **قلت** : هذا إسناد إلى نفسه ، فهو تواضع منه ، وهضم النفس ، مع أن الإنسان لا يخلو عن النسيان . (ح) .

(١٢) أي : جعلت لازماً على نفسي . (ح) .

إتمامِها[١] ، حتَّى تكونَ كالزيادةِ للمتعلِّمينَ علَى التعريفِ[٢] ، وتُغنيَهُم عن النُّسَخِ[٣] التي لَعِبَتْ بِها أيدِي الجهلةِ[٤] بالتحريفِ[٥] .

وأرجُو من الله تعالى[٦] أن يُعينَنِي علَى الإتمامِ ، ويجعلَه قائدِي إلى دارِ السلامِ[٧] ؛ فإنَّه[٨] المستعانُ ، وعليهِ التُّكْلانُ[٩] .

---

(١) أي : في أول كتبة الشرح إلى إتمامها ؛ لأن لفظة (من) إذا دخلت على الظرف تكون بمعنى (في) . (هندي) .

(٢) **والمراد بالتعريف** : إما شرحه هذا ؛ يعني : حتى يكون وجود المتن لهم بتمام عبارته فائدة زائدة على فائدة الشرح ، أو التعريف الجامع المانع المتساوي للمحدود ؛ يعني : أن من عادة بعض أهل الصنائع أن يزيدوا لتعريفاتهم الأشياء الغير المحتاج إليها جمعاً ومنعاً ، بل لنكتة أخرى ، ويسمونه : زيادة على التعريف ؛ كما زاد عز الدين الصرفي في تعريف التصريف بقوله : (لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها) بعدما تم التعريف بقوله : (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة) ، فالمغايرة المستفادة من (كاف) التشبيه على هذه الإرادة تحقيقية ، وأما على الإرادة الأولى . . فلا يخلو عن كلفة . (ح) .

(٣) **والنسخ** بضم (النون) وفتح (السين) : جمع نسخة ، وهي الكتابة ، **والمراد بها ههنا** : الألفاظ المكتوبة . (ح) .

(٤) جمع جاهل . (ح) .

(٥) وفيه استعارة مصرحة ؛ لأن كتابة أيدي الجهلة بالتحريف كاللعب في عدم النفع . (ح) .

(٦) وفي (ز) : (وأرجو إلى الله) .

(٧) أي : الجنة . (ح) .

(٨) (الفاء) للتعليل ؛ لرجاء الإعانة ، وهي وطلبها واحد في المعنى . (ح) .

(٩) **قوله** : (وعليه التكلان) أي : وعلى الله تعالى التوكل ، وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير ، يقال : توكل على الله : إذا استسلم أمره عليه . « تحرير » . **أصله** : وكلان ، فأبدلت (الواو) (تاء) لقرب مخرجهما . (ح) . من : وكل الرجل أمره : إذا فوضه إلى أحد . (ح) .

اعلم : أن التوكل على قسمين : **توكل العوام** ، وهو : تفويض الأمور إلى الله تعالى في أمر الرزق وغيره ؛ وثوقاً به واعتماداً عليه ، **وتوكل الخواص** ، وهو : تفويض الأمور في جميع الأشياء إلى جانب الحضرة في الدنيا والآخرة ؛ لعلمهم أن قلوب الأولياء موضع نظره ، فخافوا من الالتفات والتعلق بشيء دونه . « تحرير الفوائد » .

[مقدمة المصنف]

قالَ المصنفُ رحمه الله تعالى : الكلمةُ مفردٌ[(١)] .

أقول : قبلَ الشروعِ في المقصودِ لاَ بُدَّ[(٢)] منْ تقديمِ مقدِّمةٍ[(٣)] ، وهيَ هذهِ :

اعلمْ: أنَّ طالبَ كلِّ شيءٍ[(٤)] ينبغِي : أن يَتصوَّرَ أولاً ذلكَ الشيءَ بوجهٍ مّا[(٥)] ؛

---

(١) **قوله** : (الكلمة مفرد) هما مبتدأ وخبر ، **فإن قلت** : هل المبتدأ مجموع تلك الكلمات الأربعة ، أو مجرد الكلم ، وأيّا مّا كان يلزم محذور ؛ إما كون المبتدأ مركباً أو كونه نكرة ، **قلت** : المبتدأ مجموعها ، والاسم في تعريفه أعم من الحقيقي والحكمي ، وقس النظائر على ما ذكر . « مقيس المسائل » .

(٢) و(لا بد) ههنا بمعنى : اللائق المناسب عرفاً . (ح) .

(٣) **والمقدمة** بكسر الدال بمعنى : المتقدمة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ ﴾ [النساء : ١٩] أي : متبينة ، **وهي في الاصطلاح** : ما يتوقف عليه الشروع مطلقاً ، أو على وجه البصيرة ، أو على وجه لا يكون سعيه عبثاً ، وسمى الشارح قوله : (**اعلم** : أن طالب كل شيء) إلى قوله : (الكلمة مفرد) مقدمة واحدة باعتبار ما ذكر فيه ؛ من تعريف النحو ، والغرض منه ، وتسميته للكل باسم الجزء . (ح) .

(٤) فيه قلب مكان ؛ أي : أن كل طالب شيء .

(٥) أي : بوجه عام أو خاص أو مساو ؛ **فمثال الخاص** : قولنا : النحو علم بأصول يعرف بها الإعراب ، **ومثال العام** : النحو علم بأصول يعرف بها الأحوال ، **ومثال المساوي** : النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناء .
قوله : (بوجه ما) أي : بوجه مطلق من الوجوه ، وكلمة (ما) فيه إبهامية ، تدخل النكرة ؛ لتزيد إبهامها ، وتسد فيها طرق التقييد والتخصيص ، ونفي المطلق يستلزم نفي الكل من الوجوه ؛ فلذا قال : (لأن المجهول من جميع . . .) الخ . (ح) .

لأنَّ المجهولَ منْ جميعِ الوجوهِ[1] لا يُمكنُ طَلَبُه[2] ، وينبغِي أيضاً : أن يَتصوَّر الغَرَضَ منْ مَطلوبِه[3] ؛ لأنه إن لم يَتصوَّره يكونُ سعيُه عبثاً[4] ، فطالبُ النحوِ بتعلُّمِه[5] يَنبغِي : أن يَتصوَّره أولاً ، ويَتصوَّر الغرضَ منه قبلَ تَعلُّمه ، حتَّى يكونَ في طلبِه علَى بصيرةٍ .

[تعريف النحو]

فنقولُ : **النحوُ في اللغةِ** : القصدُ ، **وفي عرفِ النُّحاةِ** : عِلْمٌ بأصولٍ تُعرَف

---

(١) أي : المساوية والعامة والخاصة . (ق) .

(٢) لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق . (ح) . **قوله** : (لأن المجهول . . .) الخ وذلك لأن الفعل الاختياري للحيوان مسبوق بمباديء أربعة مرتبة : التصور الجزئي لذلك ، ثم التصديق بالفائدة المخصوصة به مطابق أو غير مطابق ، فإن الرأي الكلي لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ، ثم الإرادة المنبعثة منه ، ثم صرف القوة المودعة في الأعضاء ، **ومن هذا يعلم** : أن تصور المشروع فيه مقدم على الشروع ذاتاً وزماناً ، وأنه لا يمكن بدون تصوره بوجه من الوجوه . « تحرير الفوائد » .

(٣) الغرض والفائدة بالذات شيء واحد ، ولكن باعتبار أنه ملحوظ الشارع من شروعه غرض ، وباعتبار أنه يترتب على المشروع فيه فائدة . (ح) .

(٤) **العبث** : ما كان خالياً . **قوله** : (لأنه إن لم يتصوره . . يكون سعيه عبثاً) يعني : أن الطلب فعل اختياري ، **فلا بد أن يعلم أولاً** : أن لذلك الشيء فائدة ما ، وإلا . . لامتنع الشروع فيه ؛ كما سبق إليه الإشارة ، **ولا بد** : أن تكون تلك الفائدة معتدّاً بها بالنظر إلى المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك الشيء ، وإلا . . لكان شروعه فيه وطلبه له مما يعد عبثاً عرفاً ، وبذلك يفتر جده قطعاً ، **ولا بد** : أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك الشيء ؛ إذ لو لم تكن إياها . . لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه ؛ لعدم المناسبة ، فيصير سعيه في تحصيله عبثاً في نظره ، وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه . . فإنه تكمل رغبته فيه ، ويبالغ في تحصيله ؛ كما هو حقه ، ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله بتلك الفائدة . « تحرير الفوائد » .

(٥) وفي (ب) : (قبل تعلمه) .

بِهَا أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ ، إعراباً وبناءً[١] .

والغرضُ منه : معرفةُ الإعرابِ[٢] .

والإعرابُ لا يوجدُ إلاّ فيمَا يقعُ في التركيبِ الإسناديِّ الذي لا يوجدُ إلاّ في الكلامِ[٣] .

والكلامُ[٤] إنما يَتركَّبُ من كلمتينِ[٥] .

فلذلك[٦] جَرَتْ عادتُهم في ترتيبِ الكُتُبِ[٧] النَّحْويةِ بتقديمِ الكلمةِ والكلامِ علَى سائرِ الأشياءِ ، وبتقديمِ الكلمةِ علَى الكلامِ ؛ لأنَّها جُزْؤُه كمَا عرفتَ[٨] ، والشيءُ إنَّما يُعرَف بعدَ معرفةِ أجزائِه[٩] .

---

(١) **والأصول** : جمع أصل ، وهو مرادف للقاعدة والضابطة والقانون ؛ **فالقانون** : أمر كلي منطبق على جميع جزئياته ؛ لتعرف أحكامها منه ؛ كقولهم : كل فاعل مرفوع ، فإن هذه قضية كلية مشتملة على جميع جزئيات الفاعل ؛ مثل زيد في (قام زيد) ، وعمرو في (ضرب عمرو) ، وخالد في (ذهب خالد) إلى غير ذلك . « تحرير » .

(٢) وأما معرفة البناء . . فبالتبع ، والغرض الثاني . (ح) .

(٣) **قوله** : (والإعراب) أي : الإعراب الدال على معنى يصح السكوت [عليه] ، فلا يرد على الحصر إعراب (زيد) في : غلام زيد . (ح) . جواب سؤال مقدر ، **تقديره** : إذا كان المقصود من النحو : معرفة الإعراب . . لم لم يبدأ المصنف بالإعراب ؟ « تحرير » .

(٤) (الواو) فيه حالية .

(٥) سواء انحصرت في كلمتين أو لم تنحصر . (تح) .

(٦) أي : لأجل وجود الإعراب في التركيب الإسنادي غالباً ، والتركيب الإسنادي في الكلام ، والكلام من كلمتين . . جرت . . . الخ . (تح) .

(٧) أي : أجزاء الكتب ومسائلها .

(٨) والجزء مقدم على الكل طبعاً ، فجعل مقدماً وضعاً . « تحرير » .

(٩) ووجود الكل بدون جزئه محال .

[تعريف الكلمة]

وقولُه : (الكلمةُ : مفردٌ)[١] تقديرُه : الكلمةُ : لفظٌ موضوعٌ مفردٌ[٢] .

فيخرجُ بـ(اللفظِ) : غيرُه[٣] ؛ كالخطِّ[٤] ، والعُقَدِ[٥] ، والإشارةِ ، والنُّصَبِ[٦] .

وبـ(الموضوعِ) : المهملُ[٧] ؛ كدَيْزٍ وبَيْزٍ .

وبـ(المفردِ) : المركبُ[٨] ؛ كخمسةَ عشرَ .

وإنَّما قلنَا : إنَّ المهملَ يَخرُج بقيدِ الموضوعِ ؛ لأنَّ الموضوعَ لا يكونُ إلاَّ

---

(١) **اعلم** : أن المفرد قد يطلق **ويراد به** : ما يقابل المثنى والمجموع ؛ أعني : الواحد ، فيقال : هذا مفرد ؛ أي : ليس بمثنى ولا مجموع ، وقد يطلق **ويراد به** : ما يقابل المضاف وشبه المضاف ، فيقال : هذا مفرد ؛ أي : ليس بمضاف ولا شبهه ، وقد يطلق **ويراد به** : ما يقابل الجملة ، فيقال : هذا مفرد ؛ أي : ليس بجملة ، وقد يطلق **ويراد به** : ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفرد ؛ أي : ليس بمركب ، **فالمراد بالمفرد ههنا** : هو المعنى الأخير ؛ أعني : ما يقابل المركب . « تحرير » .

(٢) فـ(المفرد) في الحقيقة صفة لفظ مذكر وإن كان في الظاهر خبر لفظ مؤنث ، وإلا . . وجب المطابقة بين المبتدأ والخبر المشتق في التذكير والتأنيث . (ح) . وفي (ط) : (لفظ موضوع لمعنى مفرد) .

(٣) فكأن الشارح أراد بالخروج : عدم الدخول ؛ لئلا يرد الاعتراض بأن الدوالّ الأربع لم تدخل في التعريف أصلاً ، فكيف يمكن إخراج ما لم يكن داخلاً ؟! (تح) .

(٤) وهو نقش دال على اللفظ الدال على المعنى . (تح) . قال الشَّيْخي : مثل أن يخط خطّاً بين أرضي زيد وعمرو ، ويكون فاصلاً بينهما ، والله تعالى أعلم .

(٥) أي : علم العقد . (تح) . قال الشيخي : جمع عُقدة : الحبل الذي يربط على الإصبع لتذكر شيء مّا ، والله تعالى أعلم .

(٦) جمع نُصبة ، وهي : ما وضع لتعيين المسافة أو الطريق . (تح) .

(٧) وهو ما لم يوضع لمعنىً . (تح) .

(٨) **قوله** : (وبالمفرد : المركب) أي : يخرج بقيد المفرد : المركب ، سواء كان تامّاً ؛ كزيد قائم ، أو غير تامّ ؛ كخمسة عشر ، وغلام زيد وغيرهما . (تح) .

معنىً[1] ، والمهملَ لا معنَى له[2] .

وإنَّما حُذِفَ قولُنا : (لفظٌ موضوعٌ) لدلالةِ قولِه : (مفردٌ) عليه ؛ لأنَّ المفردَ لا يوصفُ به[3] في اصطلاحِ النَّحْويينَ إلا اللفظُ الموضوعُ[4] .

[أقسام الكلمة]

قال : وهي[5] : إمَّا اسمٌ ؛ كـ : (رجلٍ)[6] ، وإمَّا فعلٌ ؛

---

(١) إلا لما يقصد بلفظ ، **واعترض عليه** : بأن الوضع قد يكون لغير المعنى ؛ كوضع حروف الهجاء ، فإنها موضوعة لغرض التركيب لا لمعنى ، **وأجيب عنه** : بأن المراد بالوضع ههنا : تخصيص شيء بشيء ، بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول . . فهم منه الشيء الثاني ، فوضع حروف الهجاء ليس كذلك ؛ لأنه كلما أطلق لم يفهم منه ذلك الغرض . « تحرير » .

(٢) أي : بحسب الوضع لا مطلقاً ؛ لأنه من تلفظ من وراء الجدار بـ(ديز) مثلاً . . يدل على وجوده . (ح) . وفي (ط) : (والمهمل لا يكون له معنىً) .

(٣) أي : لا يقال . (ق) .

(٤) **قوله** : (إلا اللفظ الموضوع) أي : لا يوصف بالمفرد في اصطلاحهم معنى موضوع له ، ولا لفظ مهمل ، فدل لفظ (المفرد) عليهما جميعاً ، وفيه لأن الحصر المستفاد من قوله : (لأن المفرد لا يوصف به . . .) الخ لا يستقيم بالنظر إلى القيد الأول ؛ لأن المعنى يوصف بالمفرد أيضاً في اصطلاحهم ، فيقال : **المعنى المفرد** : ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ، لكن وقوعه صفة لـ(لفظ) أظهر وأشهر في المتعارف ، اللهم ؛ إلا أن يقال : أراد الحصر في المقام المخصوص ؛ أي : في التعريف ؛ لأن اللفظ إذا أطلق في التعريفات . . لا يراد به إلا معناه المتبادر المتعارف ، والمفرد ههنا مذكور في مقام التعريف . (ح) .

(٥) أي : الكلمة ، لا يقال : الضمير إما يرجع إلى لفظ (الكلمة) أو إلى مفهومها ، **لا سبيل إلى الأول** ؛ لأن لفظها اسم ؛ بدليل دخول (اللام) عليه ، فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، وهو غير جائز ، **ولا إلى الثاني** ؛ لأن مفهومها ليس باسم ، ولا فعل ، ولا حرف ، **وهو ظاهر** ؛ لأنا نقول بإرجاع الضمير إلى الكلمة باعتبار المصداق ؛ أي : باعتبار ما صدق عليه . (تح) .

(٦) **قوله** : (إما اسم ؛ كرجل . . .) الخ ، هذا تقسيم للكلمة ؛ لتوقف البحث عن الأقسام=

كـ : (ضَرَبَ) ، وإمَّا حرفٌ ؛ كـ : (قَدْ)[1] .

أقولُ : يعنِي : أنَّ أقسامَ الكلمةِ مُنحصِرةٌ في هذه الثلاثةِ[2] ؛ لأنَّها إنْ دَلَّتْ بنفسِها[3] علَى معنىً غيرِ مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[4] ؛ أعنِي : الماضيَ والحالَ والاستقبالَ . . فهي[5] الاسمُ ؛ مثلُ : (رجل) ، فإنه يدلُّ بنفسِه علَى ذاتٍ غيرِ مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[6] .

= بتقسيم المقسم عليها . **ثم إن قلت** : لو عقب بكل قسم بحثه إلى آخره قبل أن يؤتى بالآخر . لكان أحسن ؛ لعدم الفصل حينئذ بين المبحث وبحثه ، وأخصر ؛ لعدم الاحتياج حينئذ إلى التراجم الثلاثة ، **قلت** : **لأن الأصل** : تقليل الفصل بين المعطوف ومتبوعه ، ولأن التقسيم بحث برأسه ، **فالأولى** : عدم تخليط الأبحاث ، لكنه ممكن واقع عند قلة أبحاث الأقسام ، وقس النظائر على ما ذكر . « مقيس المسائل » .

(١) **واعلم** : أن في تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف بالأمثلة الجزئية بقوله : (إما اسم ؛ كرجل ، وإما . . .) اهـ إشكالاً ؛ كما لا يخفى على المتأمل ؛ لأن الفعل والحرف إذا أريد بهما لفظهما . . يكونان اسماً لا فعلاً ولا حرفاً ؛ كما هو مقرر في النحو ، **والجواب عن هذا الإشكال** : نعم ؛ **ولكن المراد ههنا بهذه الأمثلة الجزئية** : أنهما فردان من أفراد الكلمة باعتبار معناهما الحقيقي ، وإذا اعتبر معناهما الوضعي . . لا يكونان اسماً ، بل فعلاً وحرفاً . « تحرير » .

(٢) أي : حصراً استقرائياً ، لا عقلياً . (ق) .

(٣) **الدلالة** : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول . (تح) .

(٤) يعني : بحسب الوضع ، فلا يخرج نحو : زيد الضارب غلامه أمس أو الآن أو غداً ؛ لأن اقترانه بحسب العارض . (ح) .

(٥) وفي (أ) و(ج) : (فهو الاسم) .

(٦) أي : بحسب الوضع ، فلا يخرج نحو : عسى ، فإن عدم اقترانه بحسب العارض . (ح) . **فإن قلت** : إن الذات المدلول لرجل من الأجسام المظروفة للزمان ، فكيف تقول : إنها غير مقترنة بزمان ؟ **قلت** : اقترانها التزامي ، **ومرادنا هو** : الاقتران الوضعي ، وأيضاً اقترانها بالأزمنة الثلاثة على السواء ، **ومرادنا هو** : الاقتران بأحدها المعين ، ولا يرد المضارع ؛ لأنه يدل على أحدها المعين في ضمن المعنيين منها . (ح) .

وإنْ دلَّتْ بنفسِها علَى معنىً مُقترنٍ به . . فهيَ الفعلُ[1] ؛ مثلُ : (ضَرَبَ)[2] ، فإنَّه يدلُّ بنفسِه علَى ضربٍ مقترنٍ بالزمانِ الماضِي .

وإنْ لَمْ تدلَّ[3] بنفسِها علَى معنىً . . فهيَ الحرفُ[4] ؛ كـ : (قَدْ) ، فإنَّه لا يدلُّ علَى معنىً بنفسِه[5] ، بلْ يدلُّ بواسطةِ غيرِه ؛ نحوُ : قدْ قامَ .

[أقسام الكلام]

قالَ : الكلامُ مُؤلَّفٌ[6] إمَّا من اسمينِ أُسنِدَ أحدُهما إلى الآخرِ ؛ نحوُ : زيدٌ قائمٌ ، وإمَّا من فعلٍ واسمٍ ؛ نحو : ضربَ زيدٌ ، ويُسمَّى جملةً وكلاماً[7] .

أقولُ : لَمَّا بيَّنَ[8] الكلمةَ . . أرادَ أنْ يُبيِّنَ الكلامَ[9] ، [فقال :

---

(1) وفي (ط) : (فهو الفعل) .

(2) وفي (ط) : (كضرب) . على تقدير ألا يكون فيه ضمير . (م) .

(3) أي : الكلمة .

(4) وفي (أ) و(ب) : (فهو الحرف) .

(5) وذلك لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال ، أو لتقليل الفعل ، أو لتحقيقه ، وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل ، فلا تكون دالاً على معنى في نفسه ، بل بواسطة غيره ؛ أي : بضم غيره إليه . « تحرير » .

(6) أي : قول مركب . « مغني » . **قوله** : (الكلام مؤلف . . .) إلخ **فإن قلت** : كما أن للكلمة أقساماً كذلك للكلام أقسام كثيرة ، فلم لم يقسمه إليها ، ولم يبحث عنها ؟ **قلت** : نعم لكن البحث عن أقسام الكلام ليس من وظائف النحاة ، وقس النظائر على ما ذكر . « مقيس المسائل » .

(7) وفي (أ) و(ب) : (كلاماً وجملةً) .

(8) أي : المصنف .

(9) **قوله** : (أراد أن يبين الكلام) **وهو في اللغة** : ما يتكلم به ، قليلاً كان أو كثيراً ؛ كالعطاء فإنه **في أصل اللغة** : اسم لما يعطى ، ثم قد يستعمل استعمال المصدر ، يقال : كلمته =

الكلام مؤلف . . .][1] .

فقولُه : (مؤلفٌ) احترازٌ عن المفردِ ؛ مثلُ : زيدٍ[2] .

وقولُه : (إمَّا من اسمينِ) ، (وإمَّا من فعلٍ واسمٍ) احترازٌ عن المؤلَّفِ من فعلينِ ؛ نحوُ : ضربَ ضربَ[3] ، أو من فعلٍ وحرفٍ ؛ نحوُ : قد ضَرَبَ[4] ، أو من حرفينِ ؛ نحوُ : قَدْ قَدْ ، أو من حرفٍ واسمٍ[5] ؛ نحوُ : ما زيدٌ[6] .

وقولُه : (أُسنِدَ أحدُهما إلى الآخرِ) احترازٌ عن المؤلَّفِ من اسمينِ لم يُسنَد أحدُهما إلى الآخرِ ؛ نحوُ : غلامُ زيدٍ[7] ، وخمسةَ

= كلاماً ، وأعطى عطاء ، **وقال بعض المحققين** : ومن المعاني اللغوية للكلام : ما يكون مكتفياً في أداء المرام على ما في « القاموس » . (ح) .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .

(٢) **وفيه نظر** ؛ لأن الواجب في التعريف : أن يؤتى بقيد عام ، ثم بقيد خاص كما عرفت ، كيف يكون (مؤلف) قيداً احترازيّاً ؟ **وأجيب عنه** : بأن تقدير كلام المصنف : (لفظ مؤلف . . .) إلخ ، فـ(لفظ) جنس شامل للمفردات والمركبات ، وقوله : (مؤلف) فصل يخرج المفرد . « تحرير » .

(٣) لانتفاء المسند إليه . (ح) .

(٤) على أن يكون فيه ضمير يرجع إلى شيء . (ح) . فإنه ليس بكلام ولا كلمة ، وكذا نحو : ضربتْ وتضرب للمؤنث ، فإنه أيضاً ليس بكلام ، ولكن كلمة ؛ لأن (التاء) وإن دلت على جزء المعنى الموضوع له وهو التأنيث ومعنى المضارعة ، لكن جعلت كحرف واحد من حروف الفعل ؛ لشدة امتزاجها به ؛ إذ لا تستعمل منفكة عنه ، فكان المركب منهما كلمة واحدة . (ح) .

(٥) **المراد بالحرف** : هو الاصطلاحي الذي كان قسماً من الكلمة ، لا الأعمّ من حروف الهجاء ، وإلا . . فلمثال الحرفين يكفي (قد) وحده . (ح) .

(٦) فإنه ليس بكلام ولا كلمة ، وكذلك مثل : بصري ، ومسلمون ، والرّجل فإنها ليست بكلام أيضاً ، ولكن بكلمات على ما سبق في ضربت وتضرب ، فلا يرد نحو : يا زيد ؛ لأنه ليس بكلام حقيقة ، بل نائب مناب الكلام الحقيقي . « ح » .

(٧) وفيه نسبة لكنه غير تام ؛ لأنه لا يصح السكوت عليه .

عشرَ[١] ؛ فإنَّ كلَّ ذلكَ لاَ يكونُ كلاماً[٢] .

وقولُه : (وإمَّا من فعلٍ واسمٍ)[٣] **تقديرُه** : وإمَّا من فعلٍ واسمٍ أُسنِدَ ذلكَ الفعلُ إلى ذلكَ الاسمِ ، وإنَّمَا لم يَذكرْه صريحاً ؛ لأنَّ قولَه : (أُسنِدَ أحدُهما إلى الآخرِ) يدلُّ علَى وجوبِ الإسنادِ بينَهُما[٤] .

والإسناد : نسبةُ أحدِ الجزأينِ إلى الآخرِ[٥] ؛ ليُفيدَ المخاطَبَ فائدةً تامةً[٦] ، يَصحُّ السكوتُ عليها[٧] .

---

(١) **الأول** تركيب إضافي ، **والثاني** تعدادي ، وكذا التوصيفي ؛ نحو : حيوان ناطق ، والمزجي ؛ نحو : بعلبك ، فإنها كلها ليست بكلام ، ولا كلمات . (ح) .

(٢) أي : كل واحد من ذلك المذكور ، أمّا الأولان من الأربعة الأول . . فلانعدام ما يصح وقوعه مسنداً إليه ، **وأما الثالث** . . فلانعدام ما يصح مسنداً ومسنداً إليه ، والكلام لا بدّ فيه منهما معاً ، وأمّا الباقي . . **فلأن المراد بالإسناد** : ما يصح عليه السكوت ، وهو غير موجود فيه ، لا النسبة الأعم . (ح) .

(٣) (الواو) التي في (وإما) ليست في (ط) .

(٤) لأنه معطوف على اسمين موصوفين به ، والقيود المذكورة في المعطوف عليه معتبرة في المعطوف أيضاً ، بجميع خصوصيّاته ، إلا ما دل القرينة على عدم اعتبار البعض أو الكل من القيود ، أو من خصوصياته . (ح) . فالإسناد المعتبر ثمة معتبر في المعطوف أيضاً ، إلا أن الإسناد في المعطوف عليه أعم من أن يكون من الثاني إلى الأوّل ؛ نحو : زيد كاتب ، أو من الأول إلى الثاني ؛ نحو : أين زيد ؟ فلذا قال : (أحدهما إلى الآخر) بلفظين أعمّين ، وهذا العموم غير معتبر في المعطوف ، بل من الأوّل إلى الثاني خاصّة ؛ كما صرّح بقوله : (أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم) والقرينة على عدم اعتباره ، عد الإسناد إليه من خواصّ الاسم بقوله : (الاسم : ما صح الحديث عنه) كما أشار إليه الشارح بقوله : (بعد هذا ، الاسم : ما صحّ . . .) اهـ لأنّ هذا التعريف تعريف بالخواصّ . (ح) .

(٥) **والمراد بالنسبة** : أن يكون أحد الجزأين محكوماً به على الآخر . (ق) .

(٦) بحيث لا ينظر المخاطب إلى لفظ آخر . (حلبي) . **قوله** : (ليفيد . . .) إلخ ، **قيل** : (اللام) للعاقبة ، من قبيل قولهم :

لِدُو لِلمَوْتِ وَابْنُوا لِلخَرَابِ . . . .

لعدم جواز استعمال (اللام) الجارة للتعليل في التعريفات . « تحرير » .

(٧) **هذا تفسير لقوله** : (ليفيد المخاطب فائدة تامة) لتوهم الفائدة الجديدة التي للمخاطب من=

وقولُه بعدَ هذَا : (الاسمُ هو : ما صحَّ الحديثُ عنه) . . يدلُّ علَى أنَّ الإسنادَ إنَّمَا يكونُ للفعلِ إلَى الاسمِ[١] .

فقولُه : (زيدٌ قائمٌ) مؤلَّفٌ من اسمينِ أُسنِدَ أحدُهما وهو (قائمٌ) إلى الآخرِ وهو (زيدٌ) .

وقولُه : (ضربَ زيدٌ) مؤلَّفٌ من فعلٍ واسمٍ أُسنِدَ ذلكَ الفعلُ إلى ذلكَ الاسمِ[٢] ، وكلُّ واحدٍ منهما يُسَمَّى كلاماً وجملةً[٣] .

* * *

= المركب التام ، فيلزم ألا يكون قولنا : (السماء فوقنا) وغيرهـ من الأخبار المعلومة للمخاطب مركباً تامّاً ؛ إذ لا يحصل منه للمخاطب فائدة جديدة . « تحرير » . وفي (ز) : (يصح سكوت المتكلم عليها) .

(١) في (ز) و(ط) : (من الفعل إلى الاسم) . **الأصل في الإسناد** : الفعل ، **والأصل في المسند إليه** : الفاعل . « ش لب » .

(٢) ويصدق أيضاً : أحدهما إلى الآخر ، ولكن صرح به ؛ لعدم الفائدة للعموم ههنا . (ح) . وعبارة (ز) : (أسند ذلك الفعل وهو ضرب إلى ذلك الاسم وهو زيد) .

(٣) وفي (ط) : (سمي كلاماً وجملة) .

الاسم

[تعريف الاسم]

قالَ : **بابٌ : الاسم**[١] : هو ما صحَّ الحديثُ عنه ، ودخلَه حرفُ الجرِّ ، وأُضيفَ ، وعُرِّف ، ونُوِّن[٢] .

أقولُ : لَمَّا فرغَ من تقسيمِ الكلمةِ . . شرعَ في مباحثِ أقسامِها[٣] ، وقدَّمَ الاسمَ علَى الفعلِ والحرفِ ؛ لأنه أصلٌ[٤] ، وهما فرعانِ ؛ إذْ هو لا يَحتاجُ

---

(١) **قوله** : (باب الاسم) **فإن قلت** : إن كان مبتدأ لخبر محذوف . . فلا يخلو من أن يكون مع المضاف إليه أو لا ؛ فإن كان معه . . يلزم كون المبتدأ مركباً ، وتوارد العاملين المختلفين على المضاف إليه ، أو خلو المبتدأ عن الرفع ، وإلا . . يلزم الإخبار عن الباب المطلق ، وكون المبتدأ نكرة ، وإن كان خبراً لمبتدأ محذوف . . يلزم أيضاً تلك المحذورات إلا النكارة ، **قلت** : يمكن كونه أيّهما شئت ، بجعل الإضافة داخلة ، والمضاف إليه خارجاً لفظاً ومعنى ، أو بجعل المبتدأ أو الخبر لفظاً هو المضاف فقط ومعنى كليهما . « مقيس » .

(٢) وإنما اختصت التنوين ، وهي نون ساكنة تتبع حركة الآخر ، لا لتأكيد الفعل بل لتأكيد الاسم بالاسم ؛ لأنه في مقابلة (النون) الخفيفة للتأكيد ، وتلك مختصة بالفعل ، فهذه مختصة للاسم . « شرح المغني » .

(٣) **قوله** : (في مباحث أقسامها) أي : أقسام الكلمة ، **والبحث في اللغة** : التفتيش ، **وفي الاصطلاح** يطلق على ثلاثة معان : **الأول** : حمل الشيء بديهيّاً كان أو نظريّاً ، **والثاني** : إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بالاستدلال الحقيقي والحكميّ ، **والثالث** : المناظرة ، وكل من هذه المعاني محتملة ، لكن الأنسب ههنا المعنى الأول ؛ أعني : حمل الشيء . اهـ « تحرير الفوائد » .

(٤) **قوله** : (لأنه أصل) وهو **في اللغة** : ما يبتنى عليه الشيء ، **وفي العرف** : بمعنى القاعدة والضابطة كما مرّ في تعريف النحو ، **وقد يطلق في العرف أيضاً** : بمعنى الأولى وما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وبمعنى الكثير الراجح ، والشارح قدس سرّه حمله على المعنى الأخير ؛ إذ قال : (لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام) فإذا كان كذلك . . كان راجحاً =

إليهِما في تأليفِ الكلامِ[1] ، وهما يَحتاجانِ إليه[2] .

وقولُه : (بابٌ) تقديره : هذا بابٌ[3] .

والاسمُ في اللغةِ : ظاهرٌ[4] ، **وفي الاصطلاحِ هو** : مَا صحَّ الحديثُ عنه ؛ يَعنِي : يَجوزُ أن يُخبَرَ عنه ؛ نحوُ : خرجَ موسَى ؛ فإنَّ (موسَى) اسمٌ قدْ أُخبِرَ عنه بالخروجِ .

ودخلَه حرفُ الجرِّ[5] ؛ يَعنِى[6] : يَجوزُ أنْ يَدخلَه حرفُ الجرِّ[7] ؛ نحوُ :

= منهما . (ح) .

(١) في وقوعها جزأ من الكلام ، فلا يحتاج إلى القول بأن ذكر الحرف استطرادي . (م . ح) .

(٢) **فإن قيل** : لم قال الشارح : (وهما يحتاجان إليه) والحال أن الكلام لا يؤلف من اسم وحرف ؟ **قلنا** : ذكر الحرف ههنا استطرادي ، أو نقول : بأن ذكره باعتبار أنه محتاج إلى الاسم في دلالته على معناه ، فثبت بهذا القدر احتياجهما إليه . « تحرير » .

(٣) عبارة (أ) و(ب) : (**وقوله** : باب الاسم ، **تقديره** : هذا باب الاسم) .

(٤) **قوله** : (والاسم في اللغة : ظاهر) أي : في عرف اللغة ظاهر ؛ لأنه اللفظ الدال على الشيء ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ الآية [البقرة: ٣١] ، وفي « القاموس » : اسم الشيء بالضم والكسر ، وسمته وسماه مثلثين : **علامة** ، وهي : اللفظ الموضوع ، يطلق على الجوهر والعرض للتميز ، **وفي أصل اللغة** : إما مأخوذ من (السموّ) وهو العلو ، وإما من (الوسم) وهو العلامة كما عرفت ، وهذا القول يدل على كون النقل من أصل اللغة إلى اللفظ الدال على الشيء ، ثم لهذا القسم من الكلمة كما هو المناسب ، **وقال بعضهم** : إنه منقول من (السمو) أو (الوسم) لهذا القسم من الكلمة ابتداء . « تحرير » .

(٥) لفظاً أو تقديراً . (م) .

(٦) يعني : **أن المراد بالدّخول هو** : صحة الدخول وجوازه ، لا دخوله بالفعل ، فلا يرد النقض باسم لم يدخل عليه حرف الجر ؛ نحو : جاءني زيد ، وكذا التأويل في أضيف ، ونوّن ، وعرّف . (ح) .

(٧) **قال بعض المحققين** : هذا لا يدل على اختصاص جر المضاف إليه بالاسم ، **فالأولى** : أن **يقول** : ودخله الجر ؛ ليشمل اختصاص الجرين كليهما ، **أقول** : دخول الجر لفظي ؛ نحو : بزيد ، وتقديري ؛ نحو : بفتى ، وكذا دخول حرف الجر لفظي كما مر ، وتقديري=

مررتُ بعيسَى ؛ فإنَّ (عيسَى) اسمٌ قدْ دخلَه (الباءُ)[1] ، وهو حرفُ الجرِّ .

وأُضيفَ ؛ يَعنِي : يَجوزُ أنْ يُضافَ[2] إلى غيرِه[3] ؛ نحوُ : غلامُك ؛ فإن (الغلام) اسمٌ أُضيفَ إلى (الكاف) .

وعُرِّفَ ؛ يَعنِي : يَجوزُ أنْ يَدخلَه (الألفُ واللامُ) نحو : الرجلُ .

ونُوِّنَ ؛ يَعنِي : يَجوزُ أنْ يَدخلَه التنوينُ ؛ نحوُ : زيدٍ وعمرٍو .

فجميعُ هذه[4] من خواصِّ الاسمِ[5] ، لا يُوجدُ شيءٌ منهَا في الفعلِ ، ولاَ في الحرفِ .

= كما في : غلام زيد ؛ **فمن قال** : دخله الجر يحتاج إلى تعميم دخوله من اللفظي والتقديري ، **ومن قال** : دخله حرف الجرّ يحتاج أيضاً إلى تعميم دخول حرف منهما ، فلا ترجيح لإحدى العبارتين على الأخرى في ارتكاب خلاف الظاهر . (ح) .

(١) عبارة (أ) : (مررت بزيد ؛ فإن زيداً دخله الباء) .

(٢) فيه ضمير مستتر ، قائم مقام الفاعل . (ح) .

(٣) يعني : **من خواصه** : جواز كونه مضافاً لا مُضافاً إليه ، فإن الفعل قد يكون مضافاً إليه ؛ نحو : ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] ، وكذا الحرف : ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥] **هذا على المذهب المشهور** ، وأمّا **على مذهب البعض**. فكلاهما ؛ أي : كونه مضافاً ومضافاً إليه من خواصّه ، فيؤوّل المثالين المذكورين بالمصدر ؛ أي : يوم نفع الصّادقين ، ويوم عدم نطقهم .
اعلم : **أن المراد بالمضاف هو** : المضاف بتقدير حرف الجرّ لا المطلق ، فلا يرد النقض بنحو : مررت بزيد ، فإن (مررت) مضاف إلى (زيد) بلفظ حرف الجر . (ح)

(٤) أي : جميع هذه المذكورات ؛ من الإخبار عنه ، ودخول حرف الجر ، ولام التعريف ، والتنوين ، والإضافة . (ح) . وفي (أ) : (فجميع هذه المذكورات) .

(٥) وهي جمع خاصّة ، **وخاصّة الشيء** : ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ، وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصّة له ؛ كالكاتب بالقوة مثلاً للإنسان ، أو غير شاملة ؛ كالكاتب بالفعل له ، ويقال له خاصّة : مفارق ؛ لأن كلّ إنسان ما هو بكاتب بالفعل بل بعضهم . **فإن قلت** : هذا التقسيم ظاهر فيما إذا كان ذو الخاصّة كلياً ، ذا إفراد في الخارج أو في الذهن ، وأمّا إذا كان جزئياً حقيقياً . . فلا ، **قلت** : نعم ؛ هذا التقسيم وقع من المنطقيين في خاصّة الماهيّات الكلية ، فإن الخاصة عندهم ليست إلا لماهيّات كلية . « تحرير » .

أمَّا الإخبارُ عنه . . فلأنَّ الفعلَ خبرٌ ؛ فلاَ يُخبَر عنه[١] ، والحرفَ لا يكونُ خبراً ولاَ مُخبَراً عنه .

وأمَّا حرفُ الجرِّ . . فلأنَّ الجرَّ علامةُ المخبَرِ عنه[٢] ، وقدْ قلنَا : إنَّ الفعلَ والحرفَ لاَ يُخبَرُ عنهُمَا .

وأمَّا الإضافةُ . . فلأنَّ الغرضَ منهَا : إمَّا التعريفُ[٣] ، أو التخصيصُ[٤] ، أو التخفيفُ[٥] ؛ كمَا سيجيءُ[٦] ، والفعلَ والحرفَ لا يَصلحانِ شيئاً من ذلكَ[٧] .

---

(١) **قوله** : (أما الإخبار عنه . . فلأن الفعل خبر) **تقديره** : أما اختصاص الإخبار عنه بالاسم . . فثابت ؛ لأن الفعل خبر ، فلا يكون مخبراً عنه ، وذلك لأن الفعل قد وضع لأن يكون مخبراً به فقط ؛ يعني : **أن الغرض من وضعه** : أن يكون مخبراً به أبداً ، فلذا لم يستعمل على وجه لم يحصل منه هذا الغرض ، فلو جعل مخبراً عنه . . يلزم خلاف وضعه ، **فإن قلت** : إن الإخبار عنه قد يكون في غير الاسم من الألفاظ المركبة ؛ كقولهم : اللاحي جماد فلم يكن مختصّاً بالاسم ، ولم يلزم أيضاً من سلب تحققه في الفعل والحرف اختصاصه به ، **قلت** : المراد من الخاصة الإضافية ؛ يعني : ما هو بالقياس إلى ما يقابل الاسم من الفعل والحرف مختص به . « تحرير الفوائد » من عينه .

(٢) **قوله** : (أما حرف الجر . . فلأن الجر . . .) اهـ ، أي : اختصاص دخول حرف الجر به . . فلأن الجر علامة المخبر عنه ، وذلك لأن حرف الجرّ موضوع لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم ، فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل إليه ، فإذا امتنع دخوله بالفعل والحرف . . فالأثر الحاصل فيه ـ أعني : الجر ـ يكون علامة للمخبر عنه . « تحرير » . وفي (ز) : (علامة للمخبر عنه) .

(٣) نحو : غلام زيد .

(٤) نحو : غلام رجل .

(٥) نحو : ضاربا زيد ، فإنه قد حصل فيه التخفيف بحذف نون التثنية . (ح) .

(٦) في المجرورات .

(٧) أما الحرف . . فظاهر ، وأما الفعل . . فلأنه خبر ، وحق الخبر النكارة ، فاستغنى عن الغرضين الأولين ، ولا تنوين فيه ، ولا ما قام مقامه ، فاستغنى عن الغرض الثالث أيضاً . (ح) .

وأمَّا الألفُ واللامُ[١] . . فلأنَّ الغرضَ من دخولِهِما : تعريفُ المخبَرِ عنه[٢] ، وقدْ ذكرنَا أنَّهُما[٣] لا يُخبَرُ عنهُمَا .

وأمَّا التنوينُ . . فلأنَّهَا[٤] علامةُ تمامِ مَدخولِهَا ، والفعلَ والحرفَ لا يَتمَّانِ إلاَّ بالغيرِ[٥] ، أمَّا الفعلُ . . فبالفاعلِ ، وأمَّا الحرفُ . . فبمُتعلَّقِه .

[أقسام الاسم]

قال : وأصنافُه : اسمُ الجنسِ ، العلمُ[٦] ، المعربُ وتوابعُه ، المبنِيُّ ،

---

(١) وفي اختياره الألف واللام إشارة إلى مذهب **الخليل** ، وأمّا عند **سيبويه** . . إن أداة التعريف هي (اللام) وحدها ، زيد عليه (همزة الوصل) لتعذر الابتداء بالساكن ، وأمّا عند **المبرد** . . إن أداة التعريف (الهمزة) المفتوحة وحدها ، زيد (اللام) للفرق بينهما وبين (همزة الاستفهام) ، وإنما اختص هو به ؛ لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية ، يدل عليه مطابقة ، والحرف لا يدل على المعنى المستقل ، والفعل يدل عليه تضمّناً لا مطابقة ، وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم ، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر وأسماء الإشارة وغيرهما ؛ كالأصوات ، وكذلك الخواص الخمسة المذكورة ههنا . « تحرير الفوائد » .

(٢) نحو : الرجل ، فيرد عليه تعريف الخبر والمفعول مثلاً ؛ نحو : زيد المنطلق ، ورأيت الرجل ، اللهم ؛ إلا أن يجعل المخبر عنه أعمّ من الفعل والقوة . (ح) .

(٣) أي : الفعل والحرف . (م) .

(٤) تأنيث ضمير التنوين إما باعتبار الأنواع ، وإما باعتبار المسمى . (ح) . وعبارة (أ) و(ب) : (وأما التنوين . . فلأنه علامة تمام مدخوله) .

(٥) أي : بغير التنوين . (ح) .

(٦) وذكر في « الحدائق » : أن المصنف ترك العطف في غير المتقابلين ؛ سلوكاً على نمط الطريق الذي أتى به في « مفصّله » . انتهى ، وفي « داودي » : أن ذكر (الواو) للإشارة إلى أن المعطوف والمعطوف عليه صنف واحد ، فيكون ذكر (الواو) لجمع جزئي الصنف ، لا بين الصنفين ، **وقال بعض المحققين** : ذكر (الواوات) لعطف أحد المتقابلين على الآخر ، **فعلى هذا** : ينبغي أن يقول : والمبنى دون توابعه . « تحرير » .

المثنَّى ، المجموعُ ، المعرفةُ والنكرةُ ، المذكرُ والمؤنثُ ، المصغرُ ، المنسوبُ ، أسماءُ العددِ ، الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ(١) .

أقولُ : الأصنافُ بمعنَى الأقسامِ(٢) ؛ يَعنِي : أنَّ أقسامَ الاسمِ المذكورةَ في هذَا الكتابِ(٣) مُنحصِرَةٌ في خمسةَ عشرَ قسماً(٤) :

[اسم الجنس]

الأول : اسمُ الجنسِ ، وهو : مَا يدلُّ علَى شيءٍ غيرِ مُعيَّنٍ(٥) ،

---

(١) جميع هذه الأقسام عطفت بـ(الواو) في (ب) .

(٢) يعني : بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف ؛ فإذا أطلق الأصناف بعد الأقسام. . يراد به قسم القسم خاصّة ، فإن اسم الجنس والعلم مثلاً قسمان من الاسم القسمِ من الكلمة ؛ كما أن الرومي والحبشي قسمان من الإنسان القسمِ من الحيوان . (ح) . **قسم القسم** : ما يكون مندرجاً تحته وأخص منه ؛ كالاسم ، فإنه أخص من الكلمة ومندرج تحتها .
واعلم : أن الجزئيات المندرجة تحت الكلي إمّا أن يكون تباينها بالذاتيات أو بالفرضيّات أو بهما ، **والأوّل يسمّى**: أنواعاً ، **والثاني** : أصنافاً ، **والثالث** : أقساماً . « تعريفات السيد » .
وإنما قال : (الأصناف بمعنى الأقسام) لأن الأصناف يستعمل في اتحاد الماهية ، والأقسام يستعمل في اختلاف الماهية ، و(الخمسة عشر) في الكتاب مختلف الماهية . (قدقي) .

(٣) وإنما قال : (هذا) احترازاً عن « الكافية » وغيرها ، فإن فيها أحد عشر صنفاً . (تح) .

(٤) **قوله** : (منحصرة في خمسة عشر) **الأولى** : أن يجعل المعرفة والنكرة صنفاً واحداً ، وكذا المذكر والمؤنث ، ويدل عليه جمع المصنف بينهما في التفصيل على ما يأتي إن شاء الله تعالى ، ويدل عليه عدّ كل اثنين منها صنفاً واحداً في « مفصله » بالصّراحة ، وكذا (واو العطف) قرينة ، وأمّا المعرب والمبني. . فقد فصّل بينهما بالتوابع ، فلا يكونان مثلهما ، ولكن لو جعل المعرب مع توابعه صنفاً واحداً. . لكان أيضاً أولى ؛ كما تدل عليه (الواو) ، وجعل المصنف كليهما صنفاً واحداً في « مفصّله » ، فتكون (الواوات) الثلاث الواقعة في المتن جامعة بين جزئي الصنف ، لا بين الصنفين ، **قال بعض المحققين** : ذكر (الواوات) لعطف أحد المتقابلين على الآخر ، **فعلى هذا** : كان الواجب أن يقول : والمبني دون توابعه . (ح) من عينه .

(٥) غير زائدة ، وإلا. . فلا فائدة في قوله : (وما يشبهه) . (ق) .

ومَا يُشبِهُه[١] ؛ كـ : (رجلٍ)[٢] .

[العلم]

والثانِي : **العَلَمُ** ، وهو : مَا يدلُّ علَى شيءٍ مُعيَّنٍ ، ولاَ يَتناولُ غيرَه بوضعٍ واحدٍ[٣] ؛ كـ(زيدٍ)[٤] .

[المعرب]

والثالثُ : **المعربُ** ، وهو : مَا اختَلفَ آخرُه[٥] باختلافِ العواملِ لفظاً[٦] ؛ كـ : (زيدٍ) ، أو تقديراً ؛ كـ : (سُعْدَى)[٧] .

---

(١) قوله : (وما يشبهه) أي : وما أشبه ذلك الشيء في أن كل واحد منهما ؛ أي : من المشبه والمشبه به فرد لحقيقة واحدة معبّر عنها بذلك الاسم . (ح) . وفي (ب) : (وما أشبه هذا) .

(٢) قوله : (كرجل) فإن (رجلاً) موضوع لمن له الرجولية ، فيدلّ على كل من صدق عليه هذا المفهوم على سبيل البدل بوضع واحد . (ح) .

(٣) وأما بأوضاع . . فيتناول أشخاصاً معدودة . (ح) .

(٤) وفي (ط) : (نحو : زيد) .

(٥) لأن كونه بعد أصناف الاسم قرينة عليه ، فلا يلزم كون المضارع صنفاً للاسم . (ح) .

(٦) أي : بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل ؛ بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ، وإنما خصّصنا اختلافها بكونه في العمل ؛ لئلا ينتقض بمثل قولنا مثلاً : إن زيداً مضروب ، وإني ضربت زيداً ، وإني ضارب زيداً ، فإن العامل في (زيداً) في هذه الصّور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه . « تحرير » .

(٧) وفي (ب) : (أو تقديراً ؛ كعصا) .

[التوابع]

والرابع : **التوابعُ** ؛ يعني : توابعَ المعربِ ، وهو : كلُّ ثانٍ[١] مُعربٍ بإعرابِ سابقِه[٢] من جهةٍ واحدةٍ[٣] ؛ كـ(العالِمِ) في : (زيدٌ العالِمُ قائمٌ) .

[المبني]

والخامسُ : **المبنِيُّ** ، وهو : الذِي سُكونُ آخرِه وحركتُه لاَ بعاملٍ[٤] ؛

---

(١) أي : كل متأخر ، سواء وقع في المرتبة الثانية أو الثالثة ، فما فوقها . (ح) . وفي (أ) : (وهي كل اسم ثان) .

(٢) أي : بجنس إعراب سابقه ، بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه ، ناشىء كلاهما من جهة واحدة شخصية ؛ مثل : جاءني زيد العالم ، فإن (العالم) إذا لوحظ مع (زيد) . . كان في الرتبة الثانية منه ، وإعرابه من جنس إعرابه ؛ وهو الرفع ، والرفع في كل منهما ناشىء من جهة واحدة شخصية هي فاعلية (زيد العالم) لأن المجيء المنسوب إلى (زيد) في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا مطلقاً ، **فقوله** : (كل ثان) يشمل التوابع ، وخبر المبتدأ ، وخبري (كان) ، و(إن) وأخواتهما ، وثاني مفعولي (ظننت) و(أعطيت) ، **وقوله** : (بإعراب سابقه) يخرج الكل إلا خبر المبتدأ ، وثاني مفعولي (ظننت) و(أعطيت) ، **وقوله** : (من جهة واحدة) يخرج هذه الأشياء ؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء ؛ أعني : التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد ولكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسنداً إليه . . صار عاملاً في المبتدأ ، ومن حيث إنه يقتضي مسنداً . . صار عاملاً في الخبر ؛ فليس ارتفاعهما من جهة واحدة ، وكذا (ظننت) من حيث إنه يقتضي شيئاً مظنوناً فيه ومظنوناً . . عمل في مفعوليه ؛ فليس انتصابهما من جهة واحدة ، وكذلك (أعطيت) من حيث إنه يقتضي آخذاً ومأخوذاً . . عمل في مفعوليه ؛ فليس انتصابهما من جهة واحدة . « تحرير الفوائد » .

(٣) وإنما قيد : (من جهة واحدة) احترازاً عن المفعول الثاني في (باب علمت) ، والمفعول الثالث في (باب أعلمت) لأنهما معربان بإعراب سابقهما ، لا من جهة واحدة ، بل من جهتين مختلفتين ؛ لأن الفعل ينصب المفعول الأوّل من جهة أنه مسند إليه ، والثاني من جهة أنه مسند به . (هندي) .

(٤) عطف على مقدر ، تقديره : (وحركته بالوضع لا بالعامل) .

كـ : (مَنْ) و(أَيْنَ) و(حَيْثُ) و(هَؤُلاَءِ) .

[المثنى]

والسادسُ : **المثنَّى** ، وهو : مَا[1] زِيدَ في آخرِه[2] ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ مَا قبلَهَا[3] ، ونونٌ مكسورةٌ[4] عِوَضاً عن الْحَركةِ والتنوينِ[5] ؛ نحوُ : جاءنِي مُسلمانِ ، ورأيتُ مسلمَيْنِ ، ومررتُ بمسلمَيْنِ .

[المجموع]

والسابعُ : **المجموعُ** ، وهو : مَا[6] دلَّ علَى آحادٍ[7] يَدُلُّ علَى أحدِهَا واحدُه ؛ كـ : (زَيْدِينَ) ، و(رجالٍ) ، و(هِنْدَاتٍ) .

---

(١) أي : اسم .

(٢) أي : آخر مفرده ، بتقدير المضاف . (تح) .

(٣) ليمتاز عن صيغة الجمع ، ولم يعكس ؛ لكثرة التثنية ، وخفة الفتحة . (تح) .

(٤) لئلا تتوالى (الفتحات) في صورة الرفع ، وهي ما قبل (الألف) التي في حكم (الفتحتين) و(فتحة النون) . (تح) .

(٥) **قوله** : (عوضاً عن الحركة والتنوين) موجود فقط في (ط) .

(٦) عبارة عن اللفظ المجموع . (ح) .

(٧) **قوله** : (ما دل على آحاد . . .) إلخ ؛ أي : اسم دلّ على جملة آحاد ؛ لئلا يتوهم أن استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف أسماء العدد ؛ كما سيجيء استعمال آحاد فيه في كونه أعم من جملة الآحاد جملة أو مفردة ، طائفة أو اثنين أو اثنتين أو واحداً أو واحدة ، فيدخل في قوله : (ما دلّ على آحاد) نحو : رجل أو رجلين ، هذا لو أجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم العدد . . يخرج المفرد بقوله : (يدل على أحدها) أي : على أحد تلك الآحاد واحده ، أي : مفرده ، **فإن قلت** : هذا التعريف غير شامل لمثل (مسلمين) لأنه ليس باسم ؛ لأنه ليس بكلمة ، بل هو مركب ؛ كـ(مسلمي) **قلت** : **المراد بالاسم** : أعم من الاسم حقيقة أو حكماً ، وعده بالاسم ؛ لشدة الامتزاج . « تحرير الفوائد » من تبينه .

[المعرفة]

والثامن : المعرفةُ[1] ، وهي[2] : مَا دلَّ علَى شيءٍ مُعيَّنٍ[3] ؛ نحوُ : أَنَا وأنتَ .

[النكرة]

والتاسعُ: النكرةُ ، وهي: مَا دلَّ[4] علَى شيءٍ غيرِ مُعيَّنٍ؛ كـ:(غلامٍ)[5] .

[المذكر]

والعاشر : المذكرُ ، وهو : مَا خلاَ آخرُه مِنْ تاءِ التأنيثِ[6] ، وألفَيِ المقصورةِ والممدودةِ ؛ كـ :(رجلٍ)[7] .

---

(١) **والفرق بين المعرفة والعلم** : أن المعرفة أعم من العلم ؛ إذ كل علم معرفة ولا عكس . هـ

(٢) على هامش (ط) نسخة : (المعرفة : وهو. . .) .

(٣) وفي (ط) : (وهي : ما يدل. . .) .

(٤) **فإن قيل** : لم أورد الشارح بالضميرين الراجعين إلى المعرفة والنكرة مذكراً ، مع كون مرجعهما مؤنثاً ؟ **قلنا** : إذا كان المرجع مبتدأ مؤنثاً ، والخبر مذكراً. . يجوز تذكيره وتأنيثه . « تحرير » . وفي (ط) : (وهو ما يدل. . .) .

(٥) إذا أريد به عدم التعيين ، وإذا أريد به الشمول. . فهو اسم الجنس ، فهذا أظهر الفروق بين اسم الجنس والنكرة ، هكذا يفهم من « الهندي » . (ق) . قال الشَّيْخي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين : في الأصل : (فهذه أظهر الفرق) والله تعالى أعلم . فإن الواضع وضع لفظ (الغلام) على شخص غير معين ؛ أي : غير معلوم ، ومعهود بين المتكلم والمخاطب ، فيدل على شخص مّا ، سواء كان مملوكاً لزيد أو لغيره . « تحرير » .

(٦) أي : اسم لم توجد في آخره علامة التأنيث من (التاء) و(ألفي) المقصورة والممدودة ، لا لفظاً ولا تقديراً . (تح) .

(٧) فإن (رجلاً) لم توجد في آخره علامة التأنيث ، لا لفظاً ولا تقديراً ، أما لفظاً. . فظاهر ، وأما تقديراً فلأنه إذا صغر. . لم يظهر في آخره شيء منها ، فعلم أن آخره خال عن العلامة التقديرية أيضاً ؛ بناء على أن التصغير تردّ الأشياء إلى أصلها . « تحرير » .

[المؤنث]

والحادِي عشرَ : **المؤنث** ، وهو : مَا فِي آخرِه إحدَاهُنَّ[١] ؛ كـ : (مرأةٍ) و(حُبْلَى) ، و(حَمْراءَ) .

[المصغر]

والثانِي عشرَ : **المصغرُ** ، وهو : مَا ضُمَّ أولُه ، وفُتِحَ ثانِيه[٢] ، وزِيدَ قَبْلَ ثالثِه ياءٌ ساكنةٌ[٣] ؛ كـ : (رُجَيْلٍ) .

[المنسوب]

والثالثَ عشرَ : **المنسوبُ** ، وهو : مَا لَحقتْ آخرَه ياءٌ مُشدَّدةٌ تَدُلُّ علَى نِسْبَةِ شيءٍ[٤] إليه[٥] ؛ كـ : (بَغْداديٍّ) .

[أسماء العدد]

والرابعَ عشر : **أسماءُ العددِ** ، وهي : أسماءٌ تُعَدُّ بِهَا الأشياءُ[٦] ؛

---

(١) أي : اسم وجد في آخره إحداهن ؛ أي : إحدى هذه العلامات لفظاً ؛ كطلحة ، أو تقديراً ؛ كدار ، ونعل ، وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية . « تحرير » . وفي (ط) : (وهو ما زيد في آخره إحداهن) .

(٢) ليحصل الفرق بين المصغر والمكبر في بعض الأسماء . (تح) .

(٣) للفرق بين مصغر ؛ نحو : صُرَد ، ومكبره . (تح) ، **فإن قيل** : هذا التعريف يختل بمصغر غير المتمكن ، **قلنا** : هو غير داخل في المعرف ، فلا يضر خروجه . « تحرير » .

(٤) أي : الرجل مثلاً . (م) .

(٥) والضمير في (إليه) راجع إلى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن (الياء) . (ح) .

(٦) **فيه نظر** من وجهين : **الأول** : أنّه لا يتناول مثل (واحد) ، فإنه ليس بأسماء بل اسم ، =

كـ : (واحدٍ)[1] و(اثنينِ) و(ثلاثةٍ)[2] وغيرِها[3] .

[الأسماء المتصلة بالأفعال]

والخامسَ عشرَ : الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ ، وهي : أسماءٌ فيهَا معنَى الفعلِ[4] ؛ كـ : (عِلْمٍ) و(عَالِمٍ) ، و(عَليمٍ)[5] و(مَعْلومٍ) و(أَعْلَمَ) .

= **والثاني** : أنه غير مانع من دخول الأغيار ؛ مثل : زيد وبكر وعمرو وغير ذلك من الأسماء التي عدّت بها ما وضعت بإزائه . **فالجواب عن الأول** : إذا قوبل الجمع بالجمع . . يجوز أن يراد به انقسام الآحاد على الآحاد ، منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة ، **فالأشياء** : هي المعدودات ، وآحادها واحد منها ، **والأسماء التي تعدّ بها** : هي الألفاظ الموضوعة بإزاء الكميات ، **والكمية** : ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ(كم ؟) ، فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة ، فإذا سئل عن معدود منها بـ(كم هو ؟) . . يجاب بالواحد ، والاثنان موضوع لكميتهما إذا أخذت مجتمعة مكررة مرّة واحدة ، فإذا سئل عن مَعدودَيْن . . يجاب بالاثنين ، وهكذا إلى غير النهاية ، **فظهر من هذا** : أن لفظ (الواحد) داخل في هذا التعريف وإن لم يكن عند بعض أهل الحساب من العدد . **وعن الثاني** : أن مثل : زيد وبكر وعمرو وإن عدّت بها الأشياء لكنها لم توضع على الكميات . « تحرير الفوائد » .

(١) **قوله** : (كواحد واثنين) يعني : الأشياء المعدودة إن كانت بصفة الانفراد . . تعدّ بواحد ، وإن كانت بصفة التكرار مرة واحدة . . تعدّ باثنين ، وإلا . . فبثلاثة ، وأربعة إلى غير النهاية . (ح) .

(٢) **قوله** : (ثلاثة) بالتاء ؛ لأن الأشياء المعبّر بها عن المعدودات هنا جمع شيء ، وهو المذكر ، ومن هذا تذكير الواحد والاثنين ، أو لأصالة المذكر ذكر الأمثلة منه ، وإلا . . فواحدة واثنتان وثلاث ، كذا في المؤنث . (ح) .

(٣) إلى انتهاء العدد . **قوله** : (وغيرها) فقط في (ط) .

(٤) يعني : اتصالها بالأفعال وجود معنى الفعل بلا انفكاك أصلاً ، فإن المصدر ، [و]اسم الفعل ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل : من يقوم به الفعل ، واسم المفعول : من وقع عليه الفعل . (ح) .

(٥) **قوله** : (وعليم) هو فعيل بمعنى فاعل ، ولكن يريد به الصفة المشبهة ، حتى يكون مستوفياً=

فهذه الخمسةَ عشرَ أصنافُ الاسمِ التِي يُذْكَرُ كلٌّ واحدٍ منهَا معَ مَا يَتعلَّقُ به في هذَا الكتابِ بالترتيبِ .

* * *

= بجميع أقسام الأسماء المذكورة على الترتيب من لغة واحدة ، **فأراد بـ(العليم) ههنا** : ما على وزنه من الصفات المشبهة ؛ كالشديد والكريم ، أو جعل العلم طبيعة له ؛ كالحسن والكرم مبالغة ادعاء .

واعلم : أن التعريفات التي لم يتعرض لها ههنا مذكورة في المتن عند تفصيل الأصناف ، فأخرنا البحث عنها إلى موضعها ، وإنما ذكرها الشارح لزيادة البصيرة ، وتسهيل الضبط قبل الشروع في التفصيل ، أو تبعاً لما يذكر في التفصيل للاطراد . (ح) .

[اسم الجنس]

قالَ : اسمُ الجنسِ ، وهو علَى ضَرْبينِ[١] : اسمِ عينٍ ؛ كـ :(رَجُلٍ) و(راكبٍ) ، واسمِ معنًى ؛ كـ :(عِلْمٍ) و(مَفهومٍ) .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ[٢] من تَعْدادِ أصنافِ الاسمِ مُجملةً[٣] . . شَرَعَ في تَعدادِهَا مُفصَّلةً ، وراعَى في التفصيلِ ترتيبَه في الإجمالِ[٤] ، فلاَ جَرَمَ[٥] ابتدأَ هَهُنَا بِما ابتدأَ به[٦] هُناكَ[٧] ؛ أعنِي : اسمَ الجنسِ الذِي هو أولُ الأصنافِ الخمسةَ عشرَ .

وقَسَمَه[٨] إلى قسمينِ : اسمِ عينٍ ؛ كـ :(رجلٍ) ، وهو : ما يَقومُ

---

(١) **قوله** : (اسم الجنس ، وهو على نوعين . . .) إلخ ، **فإن قلت** : له أقسام غيرهما كأكثر أقسام الاسم ، فلم خصهما ، ولم يقسم إليها كمطلق الاسم ؟ **قلت** : لما لم تكن لها أحكام باعتبار كونها أسماء أجناس غير ما هي لها باعتبار كونها أسماء مطلقة لم يقسم عليها ، فخذ هذا مقيساً للنظائر أيها الظريف . « مقيس المسائل » . قال الشَّيْخي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين : عبارة المتن في النسخة الخطية التي عندي : (اسم الجنس ، وهو على ضربين) ، والله تعالى أعلم .

(٢) أي : المصنف .

(٣) **والمجمل** : ما لم يتضح دلالته ، **والمفصل** : ما اتضح دلالته . « ش مغني » .

(٤) وفي (ط) : (ورعى) بدل (راعى) ، وعبارة (ز) : (ورعى في التفصيل ترتيبه كما رعى في الإجمال) .

(٥) أي : لا بد .

(٦) الضمير راجع إلى (ما) .

(٧) أي : في الإجمال . (تح) .

(٨) أي : قسم المصنف اسم الجنس على قسمين : اسم عين . . . إلخ .

بنفسِه[1] ، واسمِ معنًى ؛ كـ :(عِلْمٍ) ، وهو : ما يَقومُ بغيرِه[2] .

ثُمَّ مَثَّلَ لكلِّ قِسمٍ بمثالينِ : مُشتَقٍّ ، وغيرِ مُشتَقٍّ ، فحَصَلَ لكَ أربعةُ أقسامٍ : **الأولُ** : اسمُ عينٍ غيرُ مُشتَقٍّ ؛ كـ :(رجلٍ)[3] ، **والثاني** : اسمُ عينٍ مُشتَقٌّ ؛ كـ :(راكبٍ)[4] ، **والثالثُ** : اسمُ معنًى غيرُ مُشتَقٍّ ؛ كـ :(عِلْمٍ) ، **والرابعُ** : اسمُ معنًى مُشتَقٌّ ؛ كـ :(مَفهومٍ)[5] .

[العلم]

قالَ : العَلَمُ[6] الغالِبُ[7] ....

---

(١) إما أن يكون متحيزاً ؛ كما في المثالين المذكورين ، أو غير متحيز ؛ كالباري تعالى . (ح) . **قوله** : (ما يقوم بنفسه) أي : اسم ما يقوم بنفسه ؛ لئلا يرد : أن ما يقوم بنفسه ليس بعَلَم ؛ لأنه ليس بلفظ ، والعلم قسم من الاسم ، والاسم قسم من الكلمة ، والكلمة قسم من اللفظ ، **اعلم** : أن معنى القيام بنفسه هو : التحيز بنفسه من غير تبعية في تحيزه لتحيز غيره ؛ كما في الممكنات من الأعيان ، أو استغناؤه بنفسه عن المحل ؛ كما في واجب الوجود . « تحرير » .

(٢) **الأولى** : أن يقول : (ما لا يقوم بنفسه) . (ق) . والغيرية إما بالحقيقة ؛ كما في المثالين المذكورين ، أو بالاعتبار ؛ كما في صفات الله تعالى . (ح) . سواء كان معناه وجودياً ؛ كالعلم ، أو عدمياً ؛ كالجهل . « ضوء » .

(٣) **فإن قيل** : إن الرجل مشتق من الترجل ، وهو ارتفاع الشمس ، فيسمّى الرجل رجلاً ؛ لأنه يرتقي من حال الصِّبا إلى حال البلوغ ، فكيف تقول : إنه غير مشتق ؟ **قلت** : **المراد بالمشتق** : الأسماء المتصلة بالأفعال ، لا الأعم . (رحمه الله تعالى) .

(٤) ولا يتوهم أن الراكب يقوم بالمركوب ، فلا يصحّ مثالاً لما قام بنفسه ؛ لأن الرجل لا يكون راكباً إلا بعد الركوب ، فلا يحتاج إلى شيء يقوم . (محمد الأبري) .

(٥) ولم يقل : كمعلوم مناسباً للعلم ؛ لأنه ليس **للمعلوم** معنى اصطلاحي متعارف ، حتى ينتقل الذهن عند إطلاقه إليه ، بل ينتقل إلى **معناه اللغوي** ، وهو الذات المعلومة ؛ كراكب ، بخلاف **المفهوم** ، فإنه **في الاصطلاح** هو : الصورة الذهنية ، سواء وضع بإزائها لفظ أو لا . (ح) .

(٦) مبتدأ .

(٧) مبتدأ ثان .

عليهِ[1] أنْ يُنقَلَ[2] عن اسمِ جنسٍ ؛ كـ :(جَعْفَرَ) ، وقدْ يُنقَلُ عن فعلٍ ؛ كـ :(يَزِيدَ)[3] ، وقدْ يُرْتَجَلُ ؛ كـ :(غَطَفَانَ) .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الأولِ . . شَرَعَ في الصنفِ الثانِي ؛ أعنِي : العَلَمَ ، فقالَ : الغالبُ علَى العَلَمِ أنْ يُنقَلَ عن اسمِ جنسٍ[4] ؛ كـ :(جَعْفَرَ) فإنَّه[5] وُضِعَ أوّلاً للنَّهرِ[6] الصغيرِ ، ثُمَّ نُقِلَ عنه وجُعِلَ عَلَماً لرَجُلٍ .

وقدْ يُنقَلُ العَلَمُ عن فعلٍ[7] ؛ كـ :(يَزِيدَ) فإنَّه في الأصلِ مضارعُ (زَادَ) فنُقِلَ منه وجُعِلَ عَلَماً لرجلٍ .

---

(١) **قوله** : (العلم الغالب عليه . . .) إلخ ، **فإن قلت** : قد اشتهر بينهم الخلاف في أنه هل تشترط المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه ، وبين اللفظ والمعنى أم لا ؟ ولكل قائل حجة ، فما الحق من كلا القولين وما حجته ؟ **قلت** : الحق عدم الاشتراط ، **وحجته** : اللفظ المنقول من ضد إلى ضد ، والموضوع لكليهما بلا نقل ، فتفحص . « مقيس المسائل » .

(٢) **قوله** : (الغالب عليه) (ال) بمعنى (الذي) ، **وقوله** : (أن ينقل) فاعل لقوله : (الغالب) ، والموصول خبر لمبتدأ محذوف ، وهو لفظة (هو) ، **تقدير الكلام** : العلم هو الذي غلب عليه النقل عن اسم جنس ، والضمير المستتر في : (أن ينقل) راجع إلى الموصول ، فلا يرد : أن الجملة الواقعة خبراً خالية عن العائد ، فلا يحتاج إلى أن يجاب بأن وجود العائد إلى متعلق المبتدأ استغنى عن العائد إليه ، فراجعه . (طيب) . (الغالب) مبتدأ ، (أن ينقل) في تأويل المفرد خبره . (قدقي) فلا يرد قولهم : (ولا بدّ في الجملة . . .) اهـ منه ؛ أي : إذا كان في تأويل المفرد . تأمل . وإذا وقع الجملة الفعلية المؤوّلة بمعنى المصدر خبراً . . فلا حاجة إلى الضمير . (شيخ زاده) .

(٣) **قوله** : (كيزيد) فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، بخلاف (جعفر) فإنه وإن كان على وزن (دحرج) ، لكن غير مختص هذا الوزن للفعل ، ولا في أوله حرف المضارعة والاختصاص ، أو حرف المضارعة شرط . (ح) . وفي (ب) : (كيزيد ، ويشكر) .

(٤) أي : عن معناه . (ق) .

(٥) (الفاء) إذا وقع بعد المثال . . يكون علة . (ب) .

(٦) (الألف واللام) للجنس . (ح) .

(٧) أي : عن معنى الفعل . (ق) .

وقدْ يُرتَجلُ العَلَمَ ؛ أي : يُجعَلُ في أولِ وَضْعِه عَلَماً[(١)] من غيرِ أن يُنقَلَ عن شيءٍ ؛ كـ : (غَطَفَانَ)[(٢)] فإنه وُضِعَ أوّلاً عَلَماً لقَبيلةٍ .

فالعَلَمُ إمَّا : مَنقولٌ[(٣)] ؛ كـ : (جَعْفَرَ) و(يَزِيدَ)[(٤)] ، أو مُرْتَجَلٌ ؛ كـ : (غَطَفَانَ)[(٥)] .

والمنقولُ إمَّا : من مفردٍ أو من مُركَّبٍ ، والمفردُ إمَّا : من اسمِ الجنسِ ، وهو الغالبُ ؛ كـ : (جَعْفَرَ) ، وإمَّا من فعلٍ ماضٍ ؛ كـ : (شَمَّرَ)[(٦)] فإنَّه في الأصلِ بمعنَى (جَدَّ)[(٧)] ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَماً لرجلٍ[(٨)] .

---

(١) **قوله** : (أي يجعل في أول . . .) أشير إلى معنى الارتجال ، وهو من ارتجل الشعر : إذا ابتدأه من غير تهيئة ؛ يعني : كأنّه على رجله . **فإن قلت** : لم لا يجوز أن يكون (الغَطَفان) اسماً منقولاً مشتقّاً من **الغطف** ؟ **وهو** : سعة العيش ، **قلت** : لم يجيء من الغطف وزن (فعلان) لا مصدراً ولا نعتاً ، ولكن موافق لاستعمال العرب ؛ لأنّه على وزن (نزوان) فلذا يقال له : مرتجل قياسي ، وأما نحو : محبب وموهب علمين . . فمرتجل غير قياسي ، **فإن القياس في الأوّل هو** : الإدغام ، **وفي الثاني** : كسر العين . (ح) .

(٢) غير منصرف لـ(الألف) و(النون) . « هادي » ، بفتح أوله المعجم ، وثانيه المهمل . شهاب من (صلاة الخوف) .

(٣) ويجوز نقل العلم من الحرف عند ابن مالك . (خرافي) نحو : (قد) عَلَم شخصٍ مُعَيَّنٍ ، وعلى هذا فقس . (منه) . وأما النقل عن الحرف . . فغير معهود . « حدائق » .

(٤) **قوله** : (كجعفر ويزيد) فقط في (ط) .

(٥) عبارة غير (ط) : (أو مرتجل ، والمرتجل ؛ كغطفان) .

(٦) **قوله** : (كشمر) وهو بتشديد (الميم) ، وفتح (الشين) بمعنى جَدّ ، **وقيل** : بمعنى رفع ثوبه للعَدْو ، ثم جعل علماً لرجل جدّ في المشي ، أو رفع ثوبه خوفاً من العدو ؛ لئلا يمنعه من السّير السريع . « تحرير » .

(٧) **قوله** : (بمعنى جدّ) أي : سعى بالجد والجهد ، **وقيل** : معناه ؛ أي : معنى شمّر : رفع ثوبه للعدو ، وهو علم للفرس ، لعل أحدهما تفسير لما يلازم لمعنى الآخر ، واختلاف المنقول إليه باختلاف الرواية ، أو بتعدد الوضع ، أو مشترك بين المعنيين . (ح) .

(٨) وفي (ط) : (ثم جعل علماً لفرس) .

أو مضارعٍ ؛ كـ : (يَزِيدَ)[١] .

أو من أمرٍ ؛ كـ : (إِصْمِتَ) بكسرِ الهمزةِ[٢] ، فإنَّه في الأصلِ أمرٌ من (تَصمُتُ) علَى وزنِ (تنصرُ) بمعنَى : تَسكُتُ ، فجُعِلَ عَلَماً لبَرِّيَّةٍ .

قالَ واحدٌ سَمِعَ صوتاً[٣] لصاحبِه فيهَا[٤] : (أُصْمُتْ) ، وغُيِّرتْ ضمتُه إلى الكسرةِ[٥] ؛ . . . .

---

(١) **قوله** : (كيزيد) فإنه في الأصل مضارع (زاد) ، ثم جعل علماً لرجل من غير إتيان الفاعل ، ومع إتيانه يكون مركباً ، فلا يكون ممّا نحن فيه . « تحرير » .

(٢) **قوله** : (بكسر الهمزة) ولم يقل : وكسر (العين) لأن لزوم كسرة (العين) لكسرة (الهمزة) من وزن (تنصر) ظاهر عند من له أدنى ذوق من الصرف ، **فإن قلت** : إنه اكتفى عنه بقوله : (وغيرت ضمته . . .) اهـ ؛ أي : ضمة لفظ (اصمت) مطلقاً ، **قلت** : **فعلى هذا** : كان عليه أن يكتفي به عن كسرة (الهمزة) أيضاً .

واعلم : أن كون الأفعال الثلاثة المذكورة مفردات مبني على اعتبار تجردها عن الفاعل المستتر ، وإلا . . فكل واحد منها يكون جملة ؛ كما أورد المصنف (يزيد) في « المفصل » مثالاً لما نقل عن جملة بدون ذلك الاعتبار . (ح) .

(٣) جملة حالية من واحد ، أو صفة له ، **والأولى** : هو الأول . (ح) .

(٤) **قوله** : (فيها) متعلق بـ(سمع) أو بـ(صوتاً) أو بـ(صاحبه) . **وقوله** : (لصاحبه) **فالظاهر** : أنه متعلق بـ(قال) ، وأمّا ظاهر ما حكاه البعض عن تفصيل مورده يقتضي أن يتعلق بـ(صوتاً) أو بـ(سمع) وهو أنه كان موضعٌ خال يخاف فيه من المؤذيات والسراق ، نزل فيه رفيقان ، فقال أحدهما لصاحبه : اصمت ؛ أي : اسكت لا ترفع صوتك حتى لا يَسمع صوتَك سارقٌ فيقصدنا . وفي (أ) و(ج) : (قال أحد سمع صوتاً فقال لصاحبه) ، وفي (ب) : (قال لصاحبه) بدون (الفاء) . وما وقع في بعض النسخ من قيد (فقال) بعد قوله : (صوتاً) **فالظاهر** : أنه سهو ، وعلى تقدير صحته يكون تصريحاً بالتعلق الأوّل ، ويكون الضمير المنصوب من (قال) الأول محذوفاً ، و(سمع) حالاً أو صفة ، وهو لا يخلو عن الركاكة .

(٥) مطلقاً من غير نظر إلى (الهمزة) و(الميم) . (م) . **قوله** : (وغيرت ضمته . . .) إلخ ، **ظاهره** : أن تغييره من البناء إلى الإعراب سبب لتغييره من الضمة والكسرة ، وارتضاه **بعض الأفاضل** ، وقال : لما لم يبق على أصل معناه المبني لفظه ، ونقل إلى معنى آخر معرب =

كمَا غُيِّرَ بناؤُه إلى الإعرابِ[1] .

والمركَّبُ[2] : إمَّا إسناديٌّ ؛ كـ : (تَأَبَّطَ شَرّاً) **فإنَّ معناهُ في الأصلِ** : أَخَذَ تحتَ إبْطِه شَرّاً ، **فجُعِلَ** عَلَماً لرجلٍ أَخَذَ تحتَ إبْطِه حَيَّةً أو سَيْفاً[3] .

أو إضافِيٌّ ؛ كـ : (عبدِ اللهِ) .

أو غيرُهما[4] ؛ كـ : (بَعْلَبَكَّ)[5] فإنَّ (بَعْلَ)[6] اسمٌ لصَنَمٍ و(البَكَّ) مصدرٌ بمعنَى : الدَّقِّ[7] ، فجُعِلَ عَلَماً لِبَلْدَةٍ .

= لفظه . . وجب تغييرُ لفظه عما كان قبل . انتهى ، ولعل اختيار الكسرة عن الضمة ، دون الفتحة ؛ للاحتراز عن الخبر ، **وعلى هذا** : يحتمل أن يكون مراد الشارح مجرد التنبيه إلى ذينك التغييرين . فتأمل . (محمد الأبري) .

(١) **ويفهم منه** : أن المبني إذا جعل علماً . . صار معرباً . تأمل ، **قوله** : (كما غير بناؤه إلى الإعراب) يعني : حرّك آخرها السّاكن بالحركة الإعرابية من الرفع والنصب والجر على صورة الفتح ؛ لأنه غير منصرف ؛ كما وقع في قول الشاعر :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

بفتح (تاء) (إصمت) . (ح) .

(٢) أي : العلم المنقول من المركب . (م) .

(٣) وقع الشك من الراوي . (ح) .

(٤) **قوله** : (أو غيرهما) من التوصيفي ؛ كالحيوان الناطق إذا جعل علماً ، والصّوتي ؛ مثل : سيبويه علماً ، والتعدادي ؛ مثل : خمسة عشر لو جعل علماً ، والمزجي ؛ كبعلبك ، فإن (بعلا) في الأصل اسم لصنم عظيم في جواره أصنام كثيرة ، و(البك) مصدر من بَكَّ بمعنى : دق ، ثم جُعل علماً لهذه البلدة من غير اعتبار نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما ، لا في الحال ولا في الأصل . « تحرير » .

(٥) والنسبة إليه بعلي ، وإن شئت بكي . ص .

(٦) وفي (أ) و(ج) : (فإن بعلاً . . .) .

(٧) **وقيل** : كان اسماً لصاحب البلدة المسَمّاة بهذا المركب ، لعله كان منقولاً من معنى الدق إلى الصّاحب أولاً أو على الاختلاف . (ح) .

وللعَلَمِ قِسمةٌ أخرَى[١] ، وهي أنَّه إنْ كانَ فيه مدحٌ أو ذَمٌّ . . فهو لَقَبٌ ؛ كـ : (مَحمودٍ)[٢] و(بِطَّةٍ)[٣] ، وإلاَّ ؛ فإنْ كانَ أولُه أباً أو أمّاً . . فهو الكُنيةُ ؛ كـ : (أبِي عمرٍو)[٤] ، و(أمِّ كُلْثُومٍ) ، وإلاَّ . . فهو الاسمُ ؛ كـ : (جَعْفَرَ) .

[المعرب]

قالَ : المعربُ[٥] ، وهو علَى . . . .

---

(١) يعني : يمكن تقسيمه إلى الأقسام المذكورة بعبارة أخرى ، ولا يعني أن له أقساماً أخرى . (ح) .

(٢) مما نقل من المفرد . (ح) وفي (ط): (فهو اللقب . . .) .

(٣) مثال لما قصد به ذم ، فإنه بكسر (الباء) وتشديد (الطاء) : عظيم البطن . « تحرير » .

(٤) مما نقل من الإضافي ، والأقسام المذكورة سابقاً داخلة تحت (وإلا . . فهو . . .) إلخ . (ح) .

(٥) سمى المعرب معرباً ؛ لأن فيه تبيين المعاني العارضة عند التأليف ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة . « إقليد » . وإنما قدم المعرب على المبني ؛ لأن المعرب أمر وجودي ، والمبني أمر عدمي ، والوجوديات تقدم على العَدميّات ، **فإن قيل** : لا نسلّم الوجودي مقدماً على العَدمي ؛ لأنّ الأصل في الأشياء عدم ، **قلنا** : بلى ، ولكن الوجوديات تقدم لشرفها . (م) . **فإن قيل** : لم قدم المعرب على الإعراب ، مع أن المعرب مشتق من الإعراب ، **والأصل في المشتق منه** : أن يكون مقدّماً على المشتق ؟ **الجواب** : لأن المعرب محل ، والإعراب حال ، ولا بد للحال من المحل ؛ لأنه وقع فيه ، ولهذا قدّم المعرب على الإعراب . « مغني » . **قوله** : (المعرب) **تقديره** : الصنف الثالث : المعرب ، وهو **في الاصطلاح** : ما اختلف آخره باختلاف العوامل ، ولما كان المعرب معلوماً بوجه في تعداد أصناف الاسم ، وذلك كاف في التقسيم . . ابتدأ أولاً بالتقسيم ، ثم عرف كل واحد من القسمين ببعض أحكامهما ، فقال : (منصرف ، وهو : ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، وغير المنصرف ، وهو : الذي منع منه الجر والتنوين) **كأن المصنف أراد بالجر** : الكسر المخصوص بحالة الجر ؛ لأن الكسر المشترك=

ضربينِ[١] : **مُنصرِفٍ** ، وهو : مَا يَدخُلُه الرفعُ والنصبُ ، والجرُّ والتنوينُ ؛ كـ : (زَيْدٍ) ، **وغيرِ منصرفٍ** ، وهو : الذِي مُنِعَ منه الجرُّ[٢] والتنوينُ ، ويُفتَحُ فـي مـوضـعِ الجـرِّ ؛ نحـوُ : مـررتُ بـأحمـدَ ، إلاَّ إذَا أضيـفَ أو عُـرِّفَ بـ(اللامِ)[٣] . . فينْجَرُّ[٤] ؛ نحوُ : مررتُ بأَحْمَدِكُمْ ، وبالأَحْمَرِ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الثاني . . شَرَعَ في الصنفِ الثالثِ ؛ أعنِي : المعربَ ، فنَوَّعَه علَى نوعينِ : مُنصرفٍ ، وغيرِ مُنصرفٍ ، **فالمنصرفُ**

= بين النصب والجر غير ممنوع منه في الأصح ، **وبالتنوين** : التمكن ؛ لأن ما سواها غير ممنوع منه ، فمعنى التعريف هو : الاسم المعرب الذي مُنع منه الكسر المخصوص بحالة الجرّ ، والتنوين التمكن . « تحرير الفوائد » .

(١) (وهو) مبتدأ ، (على ضربين) خبر . **قوله** : (المعرب على نوعين . . .) إلخ ، **فإن قلت** : ما الحق في نحو المعرب بالحروف هل هو إدخاله في التقسيم ، أو جعله واسطة بين المنصرف وغير المنصرف بتخصيص المقسم ؟ **قلت** : الحق مع من يخصص المقسم لعدم التكليف معه ، فبقرينة كون المصنف علامة يعلم تخصيصه هنا ، فتنبه ، ولا تنظر إلى أوهام المضلّين القاصرين باعاً في العلوم . « مقيس المسائل » .

(٢) وفي نسخة : (منع الجرَّ) فـ(الجر) منصوب بنزع الخافض ، مفعول به صريح لـ(منع) ، **تقدير الكلام** : منع من الجر . (ك) .

(٣) **قوله** : (إلا إذا أضيف أو عرف باللام) ويجوز دخول التنوين لضرورة وزن الشعر أو رعاية القافية ؛ كقول الشاعر :

صُبَّـتْ عَلَـيَّ مَصَـائِـبٌ لَـوْ أَنَّهَـا ... صُبَّـتْ عَلَـى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَـالِيَـا

مثال لضرورة وزن الشعر ، وكقوله :

سَـلاَمٌ عَلَـى خَيْـرِ الأَنَـامِ وَسَيِّـدِ ... حَبِيـبِ إِلَـهِ الْعَـالَمِيـنَ مُحَمَّـدِ
بَشِيـرٍ نَـذِيـرٍ هَـاشِمِـيٍّ مُكَـرَّمٍ ... عَطُوفٍ رَؤُوفٍ مَنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدِ

مثال للضرورة الواقعة لرعاية القافية . ويجوز دخول التنوين للتناسب أيضاً ؛ مثل : سلاسلاً وأغلالاً ، فإن (سلاسلاً) غير منصرف للجمعيّة ، أدخل التنوين لتناسب الكلام ، فإن ما بعده وما قبله منوّن . « تحرير الفوائد » .

(٤) **قوله** : (فينجر) زيادة من (ط) .

هو[1] : مَا يَدخُلُه الرفعُ والنصبُ ، والجرُّ والتنوينُ ؛ كـ : (زيدٍ) في قولنا : جاءَنِي زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ .

وغيرُ المنصرفِ هو : الذِي مُنِعَ من الجرِّ والتنوينِ[2] ، ويُفْتَحُ في موضعِ الجرِّ ؛ لأنَّ الجرَّ والفتحَ أخوانِ[3] ؛ كـ : (أحمدَ) في قولنا[4] : مررتُ بأحمدَ بفتحِ (الدالِ) .

وإنَّمَا يُمنَعُ من الجرِّ والتنوينِ[5] ؛ لِمَا سيجيءُ من بعدُ[6] ـ إن شاءَ اللهُ تعالَى ـ وهو أنَّ غيرَ المنصرفِ ما فيه سببانِ أو سببٌ مُتكرِّرٌ من الأسبابِ التسعةِ الآتيةِ[7] ، وكلُّ واحدٍ من تلكَ الأسبابِ فَرْعُ الأصلِ ؛ كمَا سيتحققُ ـ إن شاءَ اللهُ تعالَى ـ فيكونُ[8] في كلِّ غيرِ مُنصرفٍ

---

(١) **واعلم** : أن المنصرف مأخوذ من **الصّرف** ، وهي : اللّبن الخالص الحار ، فالمنصرف خلص من شبه الحرف ، ومن شبه الفعل ، **وقيل** : إنه مأخوذ من **التصريف** ، وهو : الصّوت ؛ لأن في آخره تنويناً ، وهو غنة في الخيشوم ، **وقيل** : من الانصراف وهو الرجوع . « شرح اللباب » .

(٢) عبارة (ط) : (هو ما منع منه الجر والتنوين) .

(٣) تعليل لاختيار الفتح نيابة عن الجر دون الضم ، والأخوّة هي : المناسبة بينهما باعتبار أنهما علامتا فضلة ، أو باعتبار أن النصب محمول على الجر ؛ كما في التثنية والجمع ، وعلى الكسر في جمع المؤنث السالم ، والفتح مع النصب ، والجر مع الكسر متحدان بالذات ، أو باعتبار الصّورة . (ح) .

(٤) وفي (ز) : (في قولك) .

(٥) وفي (ط) : (منه الجر والتنوين) .

(٦) في كلام المصنف .

(٧) حقيقة ؛ كالأكالب والأناعيم ، فإنه جمع أكلب ، وهو جمع كلب ، وكذلك أناعيم ، جمع أنعم ، وهو جمع نعم ، أو حكماً ؛ كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات ؛ كمساجد ومصابيح . « تحرير » . وفي (ب) و(ج) : (أو سبب واحد مكرر . . .) .

(٨) (الفاء) للتفريع . (ح . م) .

فَرْعِيَّتَانِ[١] ، فيُشبِه الفعلَ من حيثُ إنَّ فيه أيضاً فَرْعِيَّتَيْنِ : إحداهُما : احتياجُه[٢] في تأليفِ الكلامِ إلى الاسمِ كمَا عرفتَه[٣] ، والثانيةُ : أنَّه مُشتقٌّ من الاسمِ ، والمشتقُّ[٤] فرعُ المشتقِّ منه ، فلمَّا شابَهَ الفعلَ[٥] من هاتينِ الجهتينِ . . ناسبَ أن يُمنع منه[٦] أقوَى خواصِّ الاسمِ[٧] ، وهو الجرُّ[٨] والتنوينُ ، إلاَّ إذَا أضيفَ غيرُ المنصرفِ إلَى شيءٍ ، أو عُرِّفَ باللامِ[٩] . . فإنَّ الجرَّ لاَ يُمنَعُ منه حينئذٍ[١٠] ؛ لأنَّ الإضافةَ واللامَ من خواصِّ الاسمِ ، فيقوَى

---

(١) **قوله** : (فرعيتان) بالحقيقة فيما فيه سببان متغايران ، أو بالاعتبار فيما فيه متكرّر ، فإن فرعية المتكرّر متكررة بالاعتبار ، فيكون تفريع قوله : (فيكون . . .) إلخ صحيحاً . (ح) . مثال الفرعية : أن (زينب) غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ فالعلمية فرع للتنكير ، والتأنيث فرع للتذكير . (هـ) .

(٢) أي : الفعل .

(٣) عند قول المصنف : (إما من اسمين) . (م) .

(٤) حالية .

(٥) مفعول (شابه) .

(٦) أي : من الاسم الذي هو غير المنصرف .

(٧) **فإن قلت** : لم قوى بين خواص الاسم الجر والتنوين ؟ **قلنا** : (الألف واللام) والإضافة يدلان على الفرعية ؛ لأنهما إذا دخلا على الاسم النكرة . . صار معرفة ، والمعرفة فرع النكرة ، والتنوين يدل على الأصلية ؛ لأنه يدخل على النكرة ، ولذا قوى من بين خواص الاسم ، وأمّا الجر . . فلأنه يدخل على المعرفة والنكرة ، وليس لغيره . (فالي) .

(٨) (وهو) مبتدأ ، (الجر) خبره .

(٩) قيد به ؛ لأنه لو عرف بغير (اللام) . . لم يتحرك بالكسر . (حلبي) .

(١٠) وأما التنوين . . فلم يعد ؛ لعدم الإمكان . « ضوء » ، **قوله** : (فإن الجر لا يمنع منه . . .) إلخ ، هذا يدل على أن الشارح حمل قول المصنف : (إلا إذا أضيف) على أن يكون مستثنى مفرغاً ظرفاً لقوله : (منع) ، لا لقوله : (يفتح) ، فكان عليه الاعتذار عن عدم التنوين في المثالين المذكورين ، إلا أنه لم يتعرض له ؛ لظهور التضاد بين (اللام) والإضافة ، وبين التنوين ، وأن كلها منصرفات . (ح) .

بسببِهِمَا الاسميةُ فيه ، ويَضعُفُ بِهِمَا مشابَهتُه الفعلَ فيه[١] ، فيدخلُه مَا مُنِعَ منه بسببِ قوةِ تلكَ المشابَهةِ[٢] ؛ نحوُ : مررتُ بأحمدِكم ، فإنَّ (أحمدَ) لَمَّا أُضيفَ إلَى (كُمْ) . . كُسِرَ دالُه[٣] ، ونحوُ : مررتُ بالأحمرِ ، فإنَّ (أحمرَ) لَمَّا دَخَلَ عليه اللامُ . . كُسِرَ راؤُه .

[علامات الإعراب الظاهرة]

قال : والإعرابُ هو[٤] : اختلافُ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العواملِ[٥] ، واختلافُ الآخرِ إمَّا بالحركاتِ[٦] ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، وإمَّا بالحروفِ[٧] ، وذلكَ في الأسماءِ الستةِ

---

(١) **قوله** : (فيه) زيادة من (ب) و(ج) .

(٢) أي : السببان . **واعلم** : أن الشيء إذا أشبه بالشيء . . لا يلزم أن يجري مجراه في كل حال ، ألا ترى أن ما لا ينصرف شابه الفعل ، وأجري مجراه في منع الجر والتنوين ، ولم يجر مجراه في منع الإضافة و(اللام) ، بل أضيف وعرّف . « إقليد » .

(٣) ولم يقل : (جرّ) والحال أنه آخر اسم معرب ؛ لأنّ الجرّ في (باب غير المنصرف) يحتمل أن يكون بصورة الفتح أو الكسر ، **فإن قلت** : فلم قال المصنف : (منع الجر) ؟ **قلت** : اعتماداً لمقارنة قوله : (ويفتح . . .) إلخ . (ح) .

(٤) وفي (ط) : (الإعراب هو) .

(٥) **قوله** : (الإعراب هو : اختلاف آخر الكلمة) **فإن قلت** : إذا كان الإعراب اختلافاً . . فكيف يكون الرفع والنصب والجر أنواعاً له ؟ **قلت** : **معنى الرفع عنده** : انتقال الآخر إلى الضمة ، **والنصب** : انتقاله إلى الفتحة ، **والجر** : انتقاله إلى الكسرة لا تلك الحركات ؛ كما لا يخفى . « مقيس المسائل » . **اختلاف** آخر الكلمة من سكون إلى حركة أو من حركة بالقوة أو بالفعل إلى حركة بالفعل باختلاف العوامل ؛ أي : بوجود العامل ، كذا في « الحدائق » . (أبري) . وإنما ذكر الكلمة ولم يذكر الاسم ؛ لتتناول حدّ الإعراب إعراب الاسم والفعل . (ح) .

(٦) وهي : الفتحة والكسرة والضمة . « مغني » .

(٧) وهي : الواو والياء والألف . « مغني » .

مضافةً(١) إِلَى غيرِ ياءِ المتكلمِ ، وهي : أبوه(٢) وأخوه وحَمُوها وهَنُوه وفُوه وذو مال ، تقولُ : جاءنِي أبوه ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه(٣) ، وكذلكَ البواقِي(٤) .

أقولُ : لَمَّا بيَّنَ(٥) المعربَ . . أرادَ أنْ يُبيِّنَ مَا(٦) بسببه يصيرُ المعربُ معرباً(٧) ؛ أعنِي : الإعرابَ(٨) ، وهو : اختلافُ آخرِ الكلمةِ(٩) اسماً كانتْ أو فعلاً(١٠) ، باختلافِ العواملِ(١١) في أولِهَا(١٢) .

فاحترَزَ بالآخرِ عن الأولِ والوسطِ ، فإنَّ اختلافَهُمَا لاَ يُسمَّى إعراباً ؛

---

(١) حال .

(٢) (وهي) مبتدأ ، (أبوه) خبر . وفي (ج) : (وهن : أبوه . . .) .

(٣) بالواو وبالألف وبالياء .

(٤) (وكذلك) خبر مقدم ، (البواقي) مبتدأ مؤخر .

(٥) أي : المصنف .

(٦) عبارة عن الإعراب .

(٧) أي : المعرب الاصطلاحي معرباً لغوياً ، **المراد بالأوّل** : المعرب بالقوة ، فكان من قبيل : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف : ٣٦] ، **وبالثاني** : المعرب بالفعل . (تح) .

(٨) كون الإعراب سبباً له مبني على ما اختاره من تعريف المعرب ، وأما على تعريف غيره ـ وهو المركب الذي لم يشبه مبني الأصل ـ فالسبب : عدم تلك المشابهة . (ح) .

(٩) أي : آخر المعرب من حيث هو المعرب . (حلبي) . ذاتاً أو صفة . (ح) .

(١٠) وكون الكلمة في عبارة المتن مخصوصة بالاسم ظاهر من انحصار اختلاف آخرها بالحركات والحروف ، ولو كانت أعم . . لوجب أن يذكر الجزم أيضاً ؛ لأنه إعراب الفعل . (ح) .

(١١) أي : بوجود العوامل . (ح) .

(١٢) أي : بسبب اختلاف عمل العوامل ؛ لئلا ينتقض بمثل (زيد) في ضرب زيد ، وقام زيد ، فإنه فيما كان العوامل مختلفاً ، لكن آخر (زيد) غير مختلف ، فلا يصدق عليه التعريف ، **فإن قيل** : الشارح قدس سرّه عرف في الإجمال بـ(ما اختلف . . .) إلخ ، وههنا بـ(اختلاف آخر الكلمة . . .) إلخ ، **قلنا** : إشارة إلى المذهبين ؛ لأن **بعض النحاة ومنهم المصنف** ذهبوا إلى أن **الإعراب** هو : نفس الاختلاف ، **وبعضهم** إلى أنّه : حركة أو حرف اختلف بسببهما آخر الكلمة حقيقة أو حكماً . « تحرير الفوائد » .

كـ : (رجلٍ) ، و(رُجيلٍ) ، و(رِجالٍ) .

وقولُه : (باختلافِ العواملِ) احترازٌ[1] عن اختلافِ الآخرِ لاَ بالعواملِ ؛ نحوُ : من ضربَ ؟ ومن الضاربُ ؟ ومن ابنُك ؟ وإنَّما اختصَّ الإعرابُ باختلافِ الآخرِ[2] ؛ لأنَّ اختلافَ الأولِ والوسطِ دليلٌ علَى وزنِ الكلمةِ ، فلاَ يصيرُ دليلاً لشيءٍ آخرَ[3] .

واختلافُ آخرِ الكلمةِ إمَّا بالحركاتِ[4] ؛ كاختلافِ آخرِ (زيدٍ) في نحوِ : جاءنِي زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ .

وإمَّا بالحروفِ[5] ، وذلكَ في أربعةِ . . . .

---

(1) وفي نسخة ـ أي : في (ب) و(ج) ـ (وباختلاف العوامل احترز) ، متعلق بـ(احترز) المؤخر . (م) .

(2) الظاهر بالآخر . (ق) .

(3) أي : ظاهر الدلالة ، فبهذا سقط ما للفاضل المحشي ، فتأمل . (م ر) ، وفيه : فإن (ألف) التثنية دليل تثنية ، وإعراب معاً ، **فالأولى** : أن يقول : إنها كالصّفة ، والصفة بعد الموصوف . (ح) . ويمكن الجواب عنه **بأن المراد بالدليل** : الدليل بالذات ، فدليلية (ألف) التثنية على الفاعلية دليل بالعرض . « تحرير » . لا على الإطلاق ـ لأن المؤلفين لا يتكلمون على الإطلاق ، بل على وفق مرادهم . (منه) ـ كما **توهمه الأبعاض** ، فبهذا سقط ما لأصحاب الحواشي عليه . تأمل . (نرو الثغوري) . وفيه ما فيه ؛ لأنّ الشيء الواحد يكون علامة للاثنين ؛ كـ(التاء) في تضربين ، و(النون) في فعلن ، فإنه علامة للتأنيث والجمعية . (م ح) .

(4) لكونها أخصر من الحروف ، وأدل على المراد .

(5) **قوله** : (وإما بالحروف) الثلاث ؛ أعني : (الواو) في حالة الرفع ، و(الألف) في حالة النصب ، و(الياء) في حالة الجر في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير (ياء المتكلم) نحو : جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه . **وإنما قلنا** : (المضافة) احترازاً عن المفرد ؛ أي : غير المضاف ، فإن إعرابها مفردة . . كان بالحركات . **وإنما قلنا** : (إلى غير ياء المتكلم) لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، فلا يكون مما نحن فيه ، وأمّا ببعض تلك الحروف ؛ كـ(الألف) و(الياء)=

مواضعَ[1] : **الأولُ** : في ستةِ أسماءَ ، وهيَ التِي سَمَّتْهَا العربُ[2] بالأسماءِ الستةِ[3] ، إذَا كانتْ مُضافةً إلَى غيرِ ياءِ المتكلمِ .

وتلكَ الأسماء : أبوه وأخوه وحَمُوها وهَنُوه[4] وفُوه وذو مال[5] ، فتقولُ في اختلافِهَا بالحروفِ[6] : جاءَنِي أبوه ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه ، فآخرُ

= في التثنية ، وما يلحق بها ؛ كـ(اثنان) و(كلا) و(كلتا) ، وكـ(الواو) و(الياء) في الجمع المذكر السالم ، وما يلحق به مثل ما لو جمع (ذو) و(عشرون) وأخواتها . « تحرير » .

(١) **قوله** : (وذلك في أربعة مواضع) ، وفي أداء المصنف في هذا المتن إيماء إلى أنه جعله ثلاثة مواضع ، وعدّ التثنية والجمع المصحح موضعاً واحداً ، وإلا . . فسوق العبارة يقتضي : أن يفصل بينهما بإعادة حرف الجرّ ، ويقول : (في التثنية ؛ نحو : جاءني مسلمان . . .) إلخ ، (وفي الجمع المصحح ؛ نحو : جاءني مسلمون . . .) إلخ كما فصل بها بين الأوّل والثاني والثالث ، وفي « المفصل » صرح به ؛ حيث قال : (واختلافه بحرف في ثلاثة مواضع) وعدّهما موضعاً واحداً . (ح) .

(٢) أي : نحاة العرب . وفي (ط) : (الأول : في أسماء ستة ، وهي التي سمتها العرب . . .) ، وفي (ز) : (الأول : في الأسماء الستة . . .) .

(٣) **قوله** : (سمتها العرب بالأسماء الستة) يعني : جعلوها بصيغة الجمع عَلماً لمجموع الأسماء الستة . (ح) .

(٤) وهو الفرج ، يطلق على ذكر وبضع ، **الحم** : قريب المرأة من جانب زوجها ، فلا يضاف إلا إليها ، **والهن** : الشيء القبيح المنكر الذي يستهجن ذكره ؛ كالعورة ، والصّفات الذميمة ، والأفعال القبيحة . « تحرير » .

(٥) وهو لفيف مقرون بالواوين ؛ إذ أصله : ذوو **عند الجمهور** ، فحذف إحدى (الواوين) لكراهة اجتماع (الواوين) في الثلاثي ، وإنما أضيف إلى الظاهر دون (الهاء) لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس ؛ لأنه وضع ليتوصل به إلى جعل الأجناس صفة لما قبله . « تحرير الفوائد » .

(٦) وفي (ط) : (في بيان اختلافها بالحروف) ، وكتب على كلمة (بيان) : (زائد لا طائل تحته) . (ح) .

(الأبِ) مختلفٌ ، ولكنْ لاَ بالحركاتِ[1] ، بل بالحروفِ ؛ أعنِي : الواوَ في الرفعِ ، والألفَ في النصبِ[2] ، والياءَ في الجرِّ .

وكذالكَ تقولُ في البواقِي ؛ نحوُ : أخوه وأخاه وأخيه ، وحَمُوها وحَمَاها وحَمِيها ، وهَنُوه وهَنَاه وهَنِيه ، وفُوه وفَاه وفِيه ، وذو مال وذا مال وذي مال[3] .

وإنَّما أُعرِبتْ هذهِ الأسماءُ الستةُ بالحروفِ ؛ لأنَّهَا ثقيلةٌ بسببِ تَعدُّدٍ[4] يَقتضِيه[5] تَحقُّقُ معانِيهَا[6] ؛ إذ الأبُ مثلاً إنَّمَا يُتصوَّرُ[7] بعدَ تَصوُّرِ مَنْ له الأبُ[8] ، مـعَ أنَّ أواخـرَهَـا حـروفٌ[9] تَصلُـحُ أنْ تكـونَ عـلامـةَ

---

(١) لدفع توهم ناشيء من قوله : (فآخر الأب يختلف) لأنه يتبادر منه الاختلاف بالحركة ؛ لكونه أصلاً في الإعراب . « تحرير » .

(٢) عطف على معمولي عامل واحد ، وهو (أعني) بحرف عطف واحد ، وهذا جائز بالاتفاق . (تح) .

(٣) **والفرق بين** (ذو) و(صاحب) : أن (ذو) **شرطه** : أن يكون المضاف أشرف من المضاف إليه ، بخلاف (صاحب) يقال : ذو العرش المجيد ولا يقال صاحب العرش المجيد . (هندي) . وفي غير (ط) بدون واوات العطف .

(٤) أي : بسبب حصول التعدد في معانيها ؛ إذ معنى كل واحد منها متوقف على الإضافة ؛ لأنها أمور نسبية . (نجم) .

(٥) صفة .

(٦) أي : في الذهن والخارج . (ق) .

(٧) أي : إنما يعلم .

(٨) وهو الابن والبنت ، **ظاهره** : دعوى الملازمة الذهنية ، وهي لا تتصوّر في بعضها ؛ كالفم والهن ، ولكن مراده : بيان الإضافة ؛ يعني : لا يتصوّر تلك الأسماء لإفادة المعنى في المحاورات ، إلا مع الإضافة إلى شيء ، اللهمّ ؛ إلا أن يراد معناها المطلق ؛ نحو : الأب خير من العم ، والأخ له شفقة . (ح) .

(٩) الواو والياء والألف . (م) . **قوله** : (مع أن أواخرها) إما بالحقيقة ؛ كما في الأربعة الأول ، أو بالاعتبار ؛ كما في الأخريين ، **فإن أصلهما** : فوه وذوو ، فحذف لامهما ، =

الإعرابِ[١] ، فلمْ يَزيدُوا عليهَا الحركةَ ؛ لئلاَّ يَزدادَ الثقلُ عليهَا[٢] .

وإنَّمَا قال : (مضافة) لأنَّهَا[٣] إنْ كانتْ غيرَ مضافةٍ . . يكونُ إعرابُهَا بالحركاتِ لفظاً ؛ نحوُ : جاءَنِي أبٌ ، ورأيتُ أباً ، ومررتُ بأبٍ .

وإنَّمَا قالَ :[٤] (إلَى غيرِ ياءِ المتكلمِ) لأنَّهَا إذا أُضيفتْ إلَى ياءِ المتكلمِ . . يكونُ إعرابُهَا بالحركاتِ تقديراً[٥] ؛ نحوُ : جاءَنِي أَبِي ، ورأيتُ أَبِي ، ومررتُ بأَبِي .

وفيهَا قَيْدانِ آخرانِ[٦] : **الأولُ** : أن تكونَ مُكبَّرةً ؛ لأنَّهَا إنْ كانتْ مُصغَّرةً . . يكونُ إعرابُهَا بالحركاتِ لفظاً[٧] ؛ نحوُ : جاءَنِي أُبَيُّهُ ، ورأيتُ أُبَيَّهُ ، ومررتُ بأُبَيِّهِ .

= واعتبر عينهما اعتبار (اللام) .

واعلم : أن هذا القول ليس للترقي على العلة ، بل جزؤها ؛ لأن مجرد معنى الإضافة لا يكون علة ؛ كما في الابن والعم ، ولا يرد نقضاً ؛ نحو : يد ، مع أنه إضافي وناقص ؛ لأن (الياء) محذوفة منسية ، لا تظهر في استعمال ما ، بخلاف أواخر الأسماء الستة ، فإنها تظهر في بعض الإضافات ؛ كما ذكر ، **فإن قلت** : كيف تقول : (لا تظهر في استعمال ما) وهي تظهر في تصغيرها ؟ **قلت** : **المراد هو** : الاستعمال بحسب التركيب لا بحسب الصيغة . (ح) .

(١) بالانقلاب . « حدائق » .

(٢) لأن الحرف بغير الحركة أخف من الحروف مع الحركة . (م) . **والثقل** : بفتح (القاف) يستعمل في الألفاظ ، وبسكون (القاف) يستعمل في الأجسام .

(٣) أي : الأسماء الستة .

(٤) أي : المصنف .

(٥) عند ابن الحاجب ، ومحلاً عند العامة .

(٦) أي : في كون هذه الأسماء معربة بالحروف قيدان آخران . (تح) . وإنما لم يصرح بهذين القيدين ؛ اكتفاء بالأمثلة ، ولم يكتف في كونها مضافة إلى ياء المتكلم ؛ لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى (الهاء) . « تحرير » .

(٧) لأن (الياء) المشددة ؛ كالحرف الصحيح في تحمل الحركات بدون ثقلة مّا . (ح) .

والثاني : أن تكونَ مُفردةً ؛ لأنَّهَا[1] إنْ كانتْ تثنيةً . . يكونُ إعرابُهَا بالحروفِ ، ولكنْ لاَ بِجميعِهَا[2] ، بلْ ببعضِهَا[3] ؛ نحوُ : جاءنِي أبوان ، ورأيتُ أبوينِ ، ومررتُ بأبوينِ .

وإن كانتْ جمعاً . . يكونُ إعرابُهَا إمَّا ببعضِ الحروفِ[4] ، وذلكَ[5] إذَا كانتْ جمعاً مُصحَّحاً[6] ؛ نحوُ : جاءنِي أبُونَ[7] ، ورأيتُ أبِينَ ، ومررتُ بأبِينَ .

وإمَّا بتمامِ الحركاتِ[8] ، وذلكَ إذَا كانتْ[9] جمعاً مُكسَّراً[10] ؛ نحوُ : جاءنِي آباءٌ ، ورأيتُ آباءً ، ومررتُ بآباءٍ .

قالَ : وفي[11] (كِلاَ)[12] مضافاً إلى . . . .

---

(١) أي : الأسماء الستة .

(٢) استدرك بما فيه المخالفة ، وهو كونه ببعضها ، وكذا كون رفعه بـ(الألف) ونصبه بـ(الياء) . (ح) . **قوله** : (ولكن لا بجميعها . . .) إلخ ، **فإن قلت** : لم لم يعرب غير المفرد منها بتلك الحروف ؟ **قلت** : أمّا التثنية والجمع المصحح . . فلأنهما فردان من أفراد مطلق التثنية والجمع المصحح ، ولكل واحد منهما حال معلومة من الإعراب على ما سيأتي ، وإعرابهما بإعراب ما هما فردان منه . . أولى منه بإعراب مفردهما وإن كان إعرابه بالحركات اللفظية ؛ كزيدين وزيد ، وأما المكسر . . فلامتناع وجود تلك الحروف في آخره . (ح) .

(٣) أي : بالألف والياء .

(٤) أي : بالواو والياء . (م) .

(٥) أي : الاختلاف به . (ح) .

(٦) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (جمعَ تصحيح) .

(٧) جمع أب على خلاف القياس .

(٨) لفظاً . وهذه الكلمة في (ز) من ضمن الكتاب لا الحاشية .

(٩) الأسماء الستة .

(١٠) وفي (ز) : (إذا كانت جمعَ تكسير) .

(١١) عطف على قوله : (في الأسماء الستة) . (ق) .

(١٢) بالتنوين وعدمه .

مضمرٍ[1] ؛ نحوُ : جاءَنِي كِلاهُمَا[2] ، ورأيتُ كِلَيْهِمَا ، ومررتُ بكِلَيْهِمَا[3] .

أقولُ : لَمَّا ذَكَرَ الموضعَ الأولَ من المواضعِ الأربعةِ التِي يكونُ الإعرابُ فيهَا بالحروفِ . . أرادَ[4] أن يذكرَ الموضعَ الثانِيَ ، وهو : (كِلاَ) للمذكرِ ، وكذلكَ[5] (كِلْتَا) للمؤنثِ[6] ، فإنَّهُمَا إذا كانَا مضافينِ[7] إلى المضمرِ . . يكونُ إعرابُهُمَا ببعضِ الحروفِ[8] ؛ أعنِي : بالألفِ في حالةِ الرفعِ ، وبالياءِ

---

(١) **قوله** : (وفي كلا مضافاً . . .) إلخ ، **فإن قلت** : الممثل هنا هو (كلا) مضافاً إلى مضمر ، وله ثلاثة جزئيات : المرفوع والمنصوب والمجرور ، وقد استوفاها المصنف هنا ، فكيف يكون المذكور مثالاً وذكره تمثيلاً ، مع أن المثال في مثل هذا المقام هو الجزئي الحقيقي الذي أورد لإيضاح الكلي ، حال كونه بعضاً من جزئياته ، ومع أن التمثيل هو : إيراد فرد من أفراد الكلي لإيضاحه ؟ **قلت** : هو من قبيل ما كان أحد أصوله حرف علة في تعريف المعتل ، وبأحد الأزمنة في تعريف الفعل ، أو (الواو) بمعنى (أو) . « مقيس المسائل » .

(٢) **واعلم** : أن (ألف) (كلا) منقلبة عن (الواو) ، ولم يكن للتثنية ؛ كما **قال قوم** ، والدليل عليه : إبدالهم (التاء) عنها في (كلتا) ، **وأصلها** : كلوى ؛ كما أبدلوا في : (تكلان) و(تخمة) **أصلهما** : (وكلان) و(وخمة) ، ولا يجوز أن يكون للتأنيث ؛ لأن تاء التأنيث لا تجيء إلا بعد ثلاثة أحرف ، وهذه في وسط الكلمة ، فثبت أن (التاء) عوض عن (الواو) و(الألف) بعدها للتأنيث ؛ كـ(ألف) بشرى وحبلى ، ومما يدل على أنها للتأنيث : أنهم يقلبونها (واواً) عند النسبة ، ويقولون : كلتوي ؛ كما يقولون : ذكروي . (ح س) .

(٣) شبه تثنية ، مجرور لفظاً حالة الجر بـ(الياء) .

(٤) جواب (لما) . وفي (ب) و(ج) و(ز) : (يكون فيها الإعراب بالحروف . . أراد . . .) .

(٥) أي : في اختلاف الحروف . (م) .

(٦) لأنه في الأصل : (كلو) على وزن (فعل) أبدلت (الواو) (تاء) إشعاراً بالتأنيث ، وإنما لم يذكره المصنف ؛ اكتفاء بالأصل عن الفرع ؛ لأن (كلتا) فرع (كلا) . « تحرير » .

(٧) **واعلم** : أن (كلا) و(كلتا) لا يضافان إلا إلى المعارف . اهـ . (م) .

(٨) إنما قيد بذلك ؛ لأنهما باعتبار لفظيهما مفردان ، وباعتبار معنييهما مثنى ، فلفظهما يقتضي=

في حالتَي النصبِ والجرِّ ؛ نحوُ : جاءنِي الرجلانِ كلاهُمَا والمرأتانِ كلتاهُمَا ، ورأيتُ الرجلينِ كليهِمَا والمرأتينِ كلتيهِمَا ، ومررتُ بالرجلينِ كليهِمَا وبالمرأتينِ كلتيهِمَا .

وإنَّمَا أُعرِبَ (كلا) و(كلتا) بالحروفِ[1] ؛ لأنَّهُمَا يُشابِهَانِ التثنيةَ من حيثُ المعنَى واللفظُ ؛ أمَّا المعنَى : فظاهرٌ[2] ، وأمَّا اللفظُ : فكمَا أنَّ في آخرِ[3] التثنيةِ ألفاً[4] ونوناً في حالةِ الرفعِ ، وياءً ونوناً في حالتَي النصبِ والجرِّ[5] ، فكذلكَ (كلا) و(كلتا) ، إلاَّ[6] أنَّهُمَا لَمَّا كانَا دائمَي الإضافةِ . . لَمْ تَظهرْ قَطُّ[7] نونُهُمَا .

وإنَّمَا قال : (مضافاً إلى مُضمَرٍ) لأنَّهُمَا إذا أُضيفَا إلى المظهَرِ . . يكونُ إعرابُهُمَا بالحركاتِ تقديراً[8] ؛ . . . .

= الإعراب بالحركة ، ومعناهما يقتضي الإعراب بالحروف ، فروعي فيهما الاعتباران ، فإذا أضيف إلى المظهر . . روعي جانب اللفظ ، فأعرب بالحركة التي هي أصل في الإعراب ، وإذا أضيف إلى المضمر . . روعي جانب المعنى الذي هو الفرع بالنسبة إلى اللفظ ، فأعرب بالحرف الذي هو الفرع . « تحرير » .

(١) يعني : لم يجعل بالحركات التقديرية ؛ كما إذا أضيفا إلى المظهر . (ح) .

(٢) **وجه الظهور** : أن معنى التثنية متعدد ، وكذلك معنى (كلا) متعدد . (م) .

(٣) خبر مقدم لـ(أن) .

(٤) اسم مؤخر لـ(أن) .

(٥) **وفيه نظر** ، فإن (الياء) في تلك الحالة إنما هي سبب كونهما مُعرَبين بحروف التثنية ، فكيف يجعل سبباً للمشابهة التي هي سبب كونهما مُعرَبين بتلك الحروف ؟! (ح) .

(٦) (إلا) بمعنى (لكن) لأن (إلا) في المستثنى المنقطع بمعنى (لكن) . « معان » .

(٧) ظرف من ظروف الزمان ، مبني على الضم محلاً منصوب ، مفعول فيه لـ(تظهر) . (ق) .

(٨) كإعراب (عصاً) . (م) . **وقيل في وجهه** : إن الإعراب بالحركات أصل من غيره ، وكذا المظهر أصل من المضمر ، فإذا أضيف كل منهما إلى الأصل . . يعرب بالأصل ، وإذا أضيف إلى الفرع . . يعرب بالفرع ، **فإن قلت** : **الأصل هو** : الإعراب بالحركات اللفظية ، =

نحوُ[1] : جاءِني كِلاَ الرجلينِ وكلتَا المرأتينِ ، ورأيتُ كلاَ الرجلينِ وكلتَا المرأتينِ ، ومررتُ بكلاَ الرجلينِ وبكلتَا المرأتينِ .

قالَ : وفي التثنيةِ والجمعِ المصحَّحِ[2] ؛ نحوُ : جاءِني مسلمانِ ومسلمونَ ، ورأيتُ مسلمينِ ومسلمينَ ، ومررتُ بمسلمينِ وبمسلمينَ .

أقولُ : لَمَّا بَيَّنَ[3] الموضعَ الثانِيَ من المواضعِ الأربعةِ . . شَرَعَ في بيانِ الموضعِ الثالثِ والرابعِ ، وهُمَا : التثنيةُ والجمعُ المصحَّحُ[4] ، فإنَّ إعرابَهُمَا

= وههنا تقديرية ، **قلت** : الإعراب بالحركات مطلقاً أصل ، ولكن بتمامها لفظية أصل الأصل ، وبغير التمام أو بغير اللفظية منها فرع الأصل ، والإعراب بالحروف مطلقاً فرع ، ولكن بتمامها لفظية أصل الفرع ، وبغير التمام أو بغير اللفظية منها فرع الفرع ، **ومن المعلوم** : أن فرع الأصل أصل من فرع الفرع . (ح) .

(١) **وفي لغة كنانة** يعرب بإعراب المثنى . (ح) .

(٢) **قوله** : (وفي التثنية والجمع المصحح) **فإن قلت** : في صيغتي التثنية والجمع تناقض ، فإن صيغة المفرد تدل على الإفراد ، وعلامتي التثنية والجمع عليهما ، **قلت** : الذي لحقته علامتهما هو المطلق ، لا باعتبار كونه للإفراد . « مقيس المسائل » . **قوله** : (وفي التثنية والجمع المصحح) وعطف الجمع بلا إعادة (في) لما بينهما من المناسبة الشديدة من حيث إن كلاً منهما لحق آخره حرف مدّ ، مع (نون) لمعنى التعدّد ، ومعرب ببعض الحروف ، فصار نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة بعض الأسماء الستة إلى بعض مثلاً ، **فالأحسن** : أن يعدّ موضعاً واحداً . (زبرل) . **قوله** : (وفي التثنية والجمع المصحح . . .) إلخ ، أي : بـ(الواو) و(النون) ، فإن جعل المثنى والجمع المصحح علماً . . جاز أن يعربا بالحركات أيضاً ؛ رعاية للمنقول عنه ، **وعلى هذا** : سقط الزيادتان عند النسبة إليهما ، وجاز أيضاً أن يعربا بالحركات ؛ اعتباراً بالمنقول إليه ، فإنهما صارا كعمران وغسلين ، وحينئذ تلزم (الألف) في التثنية و(الياء) في الجمع ؛ كما يأتي في (باب النسبة) إن شاء الله تعالى ، فراجعه . نحو : هذا مسلمان ، ورأيت مسلمانا . إهـ (ق) . نحو : جاءني مسلمين ، ورأيت مسلمينا . إهـ (ق) .

(٣) أي : المصنف .

(٤) وفي (ط) : (وهما : المثنى والجمع المصحح) .

أيضاً بالحروفِ ، ولكنْ ببعضِهَا[1] ؛ أعنِي : بالألفِ في رفعِ التثنيةِ ، وبالواوِ في رفعِ الجمعِ ، وبالياءِ في نصبِهِمَا وجرِّهِمَا ؛ نحوُ : جاءَنِي مسلمانِ ومسلمونَ ، ورأيتُ مسلمينِ ومسلمينَ ، ومررتُ بمسلمينِ وبمسلمينَ .

وإنَّمَا أُعرِبَ التثنيةُ والجمعُ المصحَّحُ بالحروفِ ؛ لأنَّهُمَا فرعانِ للمُفردِ[2] ، والإعرابُ بالحروفِ فرعُ الإعرابِ بالحركاتِ[3] .

وقدْ أُعرِبَ بعضُ المفرداتِ بالحروفِ[4] ؛ كالأسماءِ الستةِ[5] ، فلَوْ لَمْ يُعرَبَا بالحروفِ أيضاً . لَزِمَ مزيةُ الفرعِ[6] علَى الأصلِ[7] .

---

(١) كالموضع الثاني المبيّن قبله ، فلا يستحسن الاستدراك بقوله : (ولكن ببعضها) إلا أن يقيد بقوله : (أعني : بالألف) . (ح) .

(٢) **وفيه نظر من وجهين** : **أحدهما** : **مناقضة** ، وهي لا نسلم أن التثنية والجمع فرعان لكل مفرد ، بل إنهما فرعان لمفرد تلك التثنية والجمع ؛ كما أن (مسلمان) فرع مسلم ، لا فرع أب وأخ ، وإذا لم يكن الجمع المطلق والتثنية فرعين للمفرد المطلق . . لا تلزم المزية حينئذ ، **والثاني** : **معارضة** ، وهي أنه لو كان سبب إعراب التثنية والجمع بالحروف مجرّداً لفرعيته . . لوجب أن يكون كل جمع معرباً بالحروف ، وليس كذلك ، فإن جمع التكثير يعرب بالحركة ، وأيضاً لوجب أن يكون جمع الأسماء الستة معرباً بالحروف ، وهو أولى أن يكون معرباً بالحروف من غيره ؛ لأنه إعراب مفرده ، وليس كذلك ، فإن مثل آباء وأخواته معرب بالحركات في الأحوال الثلاثة . « مكمل » .

(٣) لكونها أخص وأدل على المراد . « إصباح » . فجعل إعراب المفرد بالحركة ؛ إلحاقاً للأصل بالأصل ، وجعل إعراب التثنية والجمع بالحروف ؛ إلحاقاً للفرع بالفرع . « مكمل » .

(٤) كأنه جواب سؤال مقدر ، **تقديره** : إذا كان الإعراب بالحركة أصلاً . . لم أعرب التثنية والجمع بالحروف ؟ فأجاب بقوله : (وقد . . .) إلخ . « تحرير الفوائد » .

(٥) مثال بعض المفردات الذي أعرب بالحروف . (حديث) . و(كلا) و(كلتا) **على مذهب البصريين** . (ق) . (الكاف) استقصائية ، **معناها** : أنه لم يبق فرد آخر غير ما دخلت عليه . « ح رملي » أي : لا يُوجد مثال غير ما دخلت عليه تلك (الكاف) .

(٦) **المزية** : الفضيلة ، يقال : المزية ، ولا يبنى منه الفعل . (ص) .

(٧) وفي (ب) و(ز) و(ج) : (للزم للفرع مزية على الأصل) . **قوله** : (للزم للفرع مزية)=

وإنَّمَا جُعِلَ إعرابُهُمَا ببعضِ الحروفِ ؛ لأنَّ حروفَ الإعرابِ[1] ثلاثةٌ : الألفُ والواوُ والياءُ .

ومواضعَها في التثنيةِ والجمعِ ستةٌ : رفعُهُمَا ونصبُهُمَا وجرُّهُمَا ، فيلزمُ التوزيعُ[2] بالضرورةِ[3] .

وإنَّمَا اختَصَّ الألفُ برفعِ التثنيةِ ، والواوُ برفعِ الجمعِ ؛ لأنَّ الألفَ[4] في تثنيةِ الأفعالِ[5] ، والواوَ في جمعِهَا علامتانِ للمرفوعِ ؛ أعنِي : الفاعلَ[6] ؛ نحوُ : ضربَا ، ويضربانِ ، واضرِبَا ، وضرَبُوا ، ويضرِبونَ ، واضرِبُوا ، فجُعِلَتَا[7] في تثنيةِ الأسماءِ وجمعِهَا علامتَيْنِ للرفعِ

= أي : مزيدة بسبب جميع أفرادها على الأصل ، وهو نوع المفرد بسبب بعض أفراده ، وهي الأسماء الستة ، **فإن قلت** : على تقدير إعرابهما بالحروف يلزم التساوي ، وتساوي الفرع للأصل عين المزية عليه ، **قلت** : **الواجب** : تركها بقدر الإمكان ، ويمكن أيضاً أن يقال : رجح الاسم المفرد ؛ لأن المعرب منه بالحروف بعض أفراده ، وبتمام الحروف ، والمعرب منهما بالحروف جميع أفرادهما ، وببعضها ، فافترقت مرتبتهما من جهتين .

اعلم : أن هذا الدليل لا يتم إلا بأن يقال : مع أن في آخرهما حرفين قابلين للإعراب ، وإلا . . فالجمع المكسر أيضاً فرع الواحد ، فما وجه الترجيح ؟ (ح) .

(١) في الاسم . (ق) .

(٢) أي : القسمة .

(٣) أي : توزيع حروف الإعراب بقدر الإمكان ، ولا إمكان لتوزيع (الياء) وحدها ، فبقيت مشتركة . (ح) .

(٤) **وقيل** : لأن (الألف) أخف ، والتثنية سابق إلى الجمع ، فأخذ السابق الأخف . « مكمل » .

(٥) أطلق التثنية والجمع للأفعال بنوع مجاز ، وارتكاب خلاف الظاهر . (ح) .

(٦) أي : ذات مَنْ قام به الفعل لا اللفظ ؛ كما هو الظاهر من لفظ المرفوع ، وإنما فسر به المرفوع ؛ لأن (الألف) و(الواو) ليستا علامتين للفظ المرفوع ، بل لذات الفاعل . (ح) .

(٧) أي : الألف والواو .

أيضاً[1] ؛ لتَناسبِ الأسماءِ الأفعالَ[2] ، وجُعل الجرُّ بالياءِ ؛ لأنَّهُمَا أُختانِ[3] ، وحُمِلَ النصبُ على الجرِّ ؛ لأنَّهُمَا أَخوانِ[4] ثُمَّ فُتِحَ ما قبلَ الياءِ[5] ، وكُسِرَ النونُ في التثنيةِ ، وعُكِسَ في الجمعِ ؛ للفرقِ بينهُمَا .

وإنَّمَا قَيَّدَ الجمعَ بالمصحَّحِ[6] ؛ احترازاً عن الجمعِ المكسَّرِ[7] ، فإنَّ إعرابَهُ لاَ يكونُ بالحروفِ[8] بل بالحركاتِ .

وسَنُبَيِّنُ معنَى الجمعِ المصحَّحِ والمكسَّرِ وقتَ بيانِهِمَا ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

---

(١) **وجه التناسب بينهما** : أن الفعل فرع الاسم ، وهما فرعان للمفرد ، فشابه الأسماء الأفعال في الفرعية . (ق) .

(٢) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (ليتناسب الأسماء الأفعال) .

(٣) في كون الكسر جنس (الياء) . (حديث) . لأنه إذا أشبع الجر يتولد منه (الياء) ، ويكتفى بالكسر عنها ، أو ينقلب (الواو) لأجله (ياء) ، وتأنيث الأختين بتغليب (الياء) ، ولأصالتها ، وظهورها . (ح) . **ووجه المؤاخاة** : أن الجر في الأغلب بالكسر ، و(الياء) مركب من الكسرتين . « تحرير » .

(٤) شبيهان في كونهما علامة للفضلة في الكلام . « تحرير » .

(٥) **قيل** في وجه اختيار الفتح للتثنية ، والكسر للجمع : إنّ التثنية كثيرة ، والجمع المصحح بالنسبة إليها قليل ، فاختير الخفيف للثقيل ، والثقيل للخفيف ، وفيه فإن ثقلة كسرة (النون) في التثنية وخفة فتحتها في الجمع يقاوم خفة ما قبل (الياء) فيها ، وثقل كسرته فيه ، **فإن قلت** : (النون) في معرض الزوال ، فلا اعتداد لحركتها ، **قلت** : فلا اعتداد بها ؛ إذ لا فرق ، وقد اعتدت بها له . (ح) .

(٦) الذي هو الجمع بـ(الواو) و(النون) ، أو (الياء) و(النون) . (تح) .

(٧) الذي تغير بناء واحده . (تح) . وكان عليه أن يقيده أيضاً بالمذكر ؛ احترازاً عن جمع المؤنث ، **فإن قلت** : اكتفى عنه بالمثال ، **قلت** : فلم لم يكتف به عن قيد المصحّح ؟ **فإن قلت** : الاكتفاء عن شيء لا يوجب الاكتفاء عن شيء آخر ، وهو أمر جائز لا واجب ولا مستحسن ، **قلت** : هذا ترجيح بلا مرجح ، اللّهم إلا أن يقال : تركه ليدخل فيه عشرون وأخواته ؛ لأنه جمع بحسب اللغة ، ولحق في آخره (الواو) و(النون) كالمصحح ، وكذا التثنية بحسب اللغة يشمل الاثنين . (ح) .

(٨) لأنه في حكم المفرد .

[علامات الإعراب غير الظاهرة]

قالَ : ومَا(١) لاَ يظهرُ الإعرابُ في لفظِهِ قُدِّرَ في محلِّه(٢) ؛ كـ : (عصاً) و(سُعْدَى) و(القاضِي) في حالتَيِ الرفعِ والجرِّ .

أقولُ : المعربُ قسمانِ : قسمٌ يظهرُ إعرابُه في اللفظِ ، وقسمٌ لاَ يظهرُ الإعرابُ في اللفظِ(٣) .

والمصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ لَمَّا ذَكَرَ القسمَ الأولَ . . أرادَ أنْ يَذْكُرَ القسمَ الثانِيَ ، فقالَ : (ومَا لاَ يَظهرُ الإعرابُ . . .) إلخ ؛ أي : والمعربُ(٤) الذي لاَ يظهرُ إعرابُه في اللفظِ قُدِّرَ في الْمَحَلِّ(٥) ؛ أي : يُحكَمُ بأنَّ فيه إعراباً مُقدَّراً(٦) ، سواءٌ كانَ آخرُه ألفاً مُنقَلِبةً عن لامٍ

---

(١) عبارة عن المعرب . (ح) .

(٢) **قوله** : (وما لا يظهر . . .) إلخ ، **فإن قلت** : إن وضع الإعراب للدلالة على المعاني ، ولا دلالة عند تقديره ظاهرة ، فما الفائدة من تقديره ؟ **قلت** : نعم لكنهم قدّروه ، وفرضوا دلالته عليها ؛ لاطراد الأبواب ، وحملاً على الظواهر . « مقيس المسائل » .

(٣) أي : لامتناع ظهوره في التلفظ ؛ بألا يكون الحرف الذي هو محلّ للإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ؛ مثل : (العَصَا) بلام التعريف ، فإن آخره ألف مقصورة موجودة في اللفظ ، و(عَصاً) بالتنوين ، فإن آخره أيضاً ألف مقصورة ، لكن محذوفة بالتقاء الساكنين ، ومثل : (غلامي) فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة (الياء) قبل دخول العامل . . امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى ، بعد دخوله موافقة أو مخالفة لهما ، **وذهب بعض النحاة** : إلى أن مثل غلامي في حالة الجر لفظي . « تحرير الفوائد » . وعبارة (ب) : (قسم يظهر إعرابه في لفظه ، وقسم لا يظهر إعرابه في لفظه) .

(٤) بقرينة المقام . (نت) .

(٥) **والمراد بالمحل في المعرب** : آخره ، لا مكانه . (ح) . وفي (أ) و(ب) و(ج) : (. . . إعرابه في لفظه قدر في محله) .

(٦) أي : يحكم العقل بأن في هذا الاسم إعراباً يظهر عند ردّه إلى أصله ؛ لصدق التعريف عليه ؛ أي : لصدق تعريف المعرب على ذلك الاسم . (تح) .

الفعلِ[١] ؛ كـ : (عَصاً)[٢] فإنَّ أصلَه عَصَوٌ ، قُلِبَتِ الواوُ ألفاً ، أو ألفَ التأنيثِ ؛ كـ : (سُعْدَى)[٣] ، أو ياءً قبلَهَا كسرةٌ[٤] ؛ كـ : (القاضِي) فتقولُ : هذه عصاً بالتنوينِ[٥] ، وسُعْدَى والقاضِي بالسكونِ بلا تنوينٍ[٦] ،

---

(١) وفيه أنه لا يشتمل مثل (ألف) المستلقى اسم مفعول بتعدية حرف الجر ، أو اسم زمان ومكان ، فلو أريد بلام الفعل آخر الشيء مطلقاً ، أصلياً كان أو مزيداً . . لوقع مع قوله : (كان آخره ألفاً) تكرار بلا فائدة ، مع أنه خلاف الظاهر ، اللهم إلا أن يقال : مراده : بيان (الألف) التي وقعت في مثال المتن ، دون المطلق . (ح) .

(٢) وكذا (كلا) و(كلتا) مضافين إلى المظهر ؛ لأنهم اتفقوا على أن ألفهما منقلبة على لام الفعل ، وكذا اختلفوا في أنها من (الواو) أو (الياء) . (ح) .

(٣) يعني : إن مثل سعدى قابل للإعراب بالذات ، ولكن وقع المانع عن ظهوره حتى لو تبدل (الألف) بحرف صحيح . . لظهر في اللفظ . (ح) .

(٤) **احتراز عن نحو** : سعي ومرمي ، فإن آخرها (ياء) ولكن ما قبلهما حرف ساكن لا كسرة ، فإعرابهما لفظي ؛ لأن خفة سكون الجار يقاوم ثقلة الإعراب العارضي ، مع أن (الياء) المشددة في حكم الحرف الصحيح . (ح) .

(٥) أي : يلفظ في الوصل ، ولا يلفظ في الوقف . « متوسط » . وإنما قيد بقوله : (بالتنوين) إشارة إلى أن سقوط (الألف) بواسطة التقاء الساكنين بها لا يضرّ اعتبارها في الإعراب ، وكذا (الياء) . (ح) . (الألف) في (عصا) ونحوها هي المبدلة من التنوين **على المذهب القوى ـ وهو مذهب المازني** . « متوسط » ـ في الأحوال الثلاثة ، و(الألف) المنقلبة من (الواو) محذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، مقدرة في آخرها ؛ ولذا لم يجز الإعراب على ما قبلها ، والمقدرة كالمذكورة ، **فإن قلت** : اجتماع البدل والمبدل منه غير جائز ـ لأن المحذوف للإعلال في حكم الثابت . « شرح » ـ فلم اجتمع في قولك : (عصاً) ؟ **قلت** : اجتماع البدل والمبدل منه لا يجوز باعتبار اللفظ ، وأما باعتبار الخط . . فجائز ، وهذا ليس في اللفظ بل في الخط ؛ لأن (الألف) لا يلفظ به في الوصل ، والتنوين لا يلفظ به في الوقف . **فإن قلت** : فما الفائدة في كتبتهما ، مع أن (الألف) لا يلفظ بها في الوصل ، والتنوين لا يلفظ به في الوقف ؟ **قلت** : كتبة التنوين بالنظر إلى الوصل ، و(الألف) بالنظر إلى الوقف ؛ **لأن الأصل في كل كلمة** : أن تكتب باعتبار الوقف عليها . تأمل . (محمد بن دبرلو) .

(٦) تصريح بما علم التزاماً ، فإن سكون (الياء) يدل على كون آخر (القاضي) بلا تنوين . (تح) . وتذكير (القاضي) مع وقوعه خبراً عن (هذه) لأنّ الغرض تمثيل ، فلا مناقشة =

ورأيتُ عصاً وسُعْدَى والقاضِيَ بفتحِ الياءِ[١] ، ومررتُ بعصاً وسُعْدَى[٢] والقاضِي[٣] ، فلاَ يظهرُ الإعرابُ في لفظةِ (عصاً) و(سُعْدَى) في حالةِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ ؛ لأنَّ آخرَهُمَا ألفٌ ، وهي لاَ تَقبلُ الحركةَ[٤] ، فأمَّا (القاضِي) . . فلاَ يظهرُ إعرابُه لفظاً في الرفعِ والجرِّ ؛ لثقلِ الضمةِ والكسرةِ على الياء ، وأمَّا في النصبِ . . فيظهرُ ؛ لِخِفَّتِه[٥] ، ولذلكَ قال[٦] : (في حالتَيِ الرفعِ والجرِّ) .

والحاصل[٧] : أنَّ المعربَ : إمَّا أنْ يدخلَه الحركاتُ الثلاثُ لفظاً ؛ كـ :(زيدٍ) ، أو تقديراً ؛ كـ :(عصاً) .

وإمَّا أن يدخلَه بعضُ الحركاتِ الثلاثِ لفظاً ؛ كـ :(أحمدَ) ، أو تقديراً ؛ كـ :(سُعْدَى) .

وإمَّا أن يدخلَه الحركاتُ الثلاثُ ؛ بعضُها لفظاً ، وبعضُها تقديراً ؛ كـ :(القاضِي) .

وإمَّا أن يدخلَه الحروفُ الثلاثةُ لفظاً ؛ كالأسماءِ الستةِ ، أو تقديراً ، وهو غيرُ موجودٍ[٨] .

= فيه ، أو الخبر مجموع الأشياء الثلاثة المذكورة . (ح) .

(١) فيكون إعرابها لفظياً . (تح) .

(٢) وإنما يكتب بصورة (الياء) للفرق بين المقصورة والممدودة . (س) .

(٣) والسوق يقتضي التقييد بالسكون أيضاً . (ح) .

(٤) أبداً ؛ لكونها مدة . (دين) .

(٥) أي : لخفة (الياء) كما تشهد به الطبيعة السليمة . « تحرير » .

(٦) أي : المصنف .

(٧) أي : حاصل كلام النحاة . (تح) ، أي : حاصل الكلام مما ذكرنا من قوله : (المعرب على ضربين) إلى قوله : (وما لا يظهر الإعراب) .

(٨) وقيل : يوجد هذا في قولك : جاءني أبو القاسم ، ورأيت أبا القاسم ، ومررت =

وإمَّا أن يدخلَه بعضُ الحروفِ الثلاثةِ لفظاً ؛ كالتثنيةِ ، والجمعِ ، وكِلاَ ، أو تقديراً[١] ، وهو غيرُ موجودٍ أيضاً .

وإمَّا أن يدخلَه بعضُ الحروفِ الثلاثةِ بعضُها[٢] لفظاً ، وبعضُها تقديراً ؛ كالجمعِ المصحَّحِ المضافِ إلَى ياءِ المتكلِّمِ ؛ نحوُ : مُسْلِمِيَّ[٣] ، **أصلُه** : مسلمونَ ، ثم أُضيفَ إلَى ياءِ المتكلِّمِ[٤] ، فصارَ مُسلمُويَ ، ثُمَّ اجتَمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ واحدةٍ[٥] ، وسبقتْ احداهُما بالسكونِ ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمتِ الياءُ[٦] في الياءِ ، فصارَ : مُسْلِمُيَّ ، ثم كُسِرَ ما قبلَ الياءِ ، فصارَ : مُسْلِمِيَّ .

= بأبي القاسم ، فإن حروف الإعراب ههنا محذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، ومقدرة للإعراب ، **ويمكن أن يقال نصرة للشارح** : إن الحرف الغير المتلفظ لأجل التقاء الساكنين تكون حروفاً من كلمة منفصلة أجنبية مقرونة بحسب التركيب ، لا يعدّ محذوفة في اصطلاحهم ، ألا يرى أنه يقال : هم ضربوا القوم ، هما ضربا القوم ، وسعدى العفيفة بدون تلفظ (الواو) و(الألف) مع أنهم اتفقوا على أن واو الضمير وألفه وألف التأنيث لا يحذف أصلاً بسبب من الأسباب . (ح) .

(١) **يرد عليه أيضاً** : نحو : جاءني مسلموا القوم ، ورأيت مسلمي القوم ، **ويجاب عنه** : بما أجيب عن الأول . (ح) .

(٢) والضمير المجرور عائد إلى (البعض) ، وتأنيثه باعتبار المضاف إليه . (ح) .

(٣) وهو في حالتي النصب والجرّ بـ(الياء) الملفوظة ؛ لأن الحرف المدغم في حكم الملفوظ ، ولقائل أن يقول : لا يخلو إما أن تجعل (الياء) عبارة عن (الواو) في : جاءني مسلمي أو لا بأن تقدر (الواو) على رأسها ، **فكلاهما باطل** ؛ **لأنه على التقدير الأول** : تكون ملفوظة بواسطة ما عبّر به عنها ؛ كنصب (مسلمات) في : رأيت مسلمات ، فإنه ملفوظ بواسطة جر عبر عنه ، والمدعى أنها مقدرة ، **وعلى الثاني** : يجتمع حرفا إعرابين مختلفين في حالة واحدة . (ح) .

(٤) **قوله** : (ثم) زيادة من (ب) و(ز) .

(٥) **قوله** : (في كلمة واحدة) زيادة من (ب) .

(٦) لوجود شرط الادغام ، وهو : كون أول المتجانسين ساكناً ، والآخر متحركاً ؛ كما بين في التصريف . (تح) .

فهذه عشرةُ أقسامٍ[1] ؛ قسمانِ منهَا مُنتفيانِ في كلامِ العربِ[2] ، والباقيةُ قَدْ عرفتَ أمثلتَهَا .

[أسباب منع الصرف]

قالَ : أسبابُ منعِ الصرفِ[3] : تسعةٌ[4] : العَلَمِيَّةُ ، والتأنيثُ ، ووزنُ الفعلِ ، والوصفُ ، والعَدْلُ ، والجمعُ ، والتركيبُ ، والعُجْمَةُ ، والألفُ والنونُ المضارعتانِ لألفَي التأنيثِ[5] .

أقولُ : **الأصلُ**[6] **في الأسماءِ** : أن تكونَ مُنصرِفةً مُعرَبةً بتمامِ الحركاتِ

---

(١) **قوله** : (فهذه عشرة أقسام) يعني : بحسب العقل ، ولم يذكر بعض ما يحتمله العقل ، وهو أن يدخله بعض الحركات ؛ بعضها لفظاً وبعضها تقديراً ؛ كالحروف في (مسلمي) مع أنه موجود في الخارج ؛ كالجواري ، وأن يدخله الحروف الثلاثة ؛ بعضها لفظاً وبعضها تقديراً ؛ كالحركات في القاضي ، وهو غير موجود ، وأيضاً إذا لوحظ المعرب باختلاط الإعرابين من الحركات والحروف ؛ بأن يكون بعض إعرابه بالحركات ، وبعضه بالحروف. . يحصل محتملات كثيرة ؛ كمحتملات ذكرها في تأليف الكلام من كلمتين ، اللهم إلا أن يقال : لم يلتفت إليه ؛ لأنه لم يوجد اسم أعرب باختلاط الإعرابين ، بخلاف الكلام ، فإنه حاصل باختلاط النوعين ؛ كالاسم والفعل . (ح) .

(٢) **قوله** : (قسمان منها منتفيان) ولا فائدة فيه بعد ما صرح بعدم وجودهما بقوله : (وهو غير موجود) اللهم إلا أنه ذكرهما ؛ لئلا يتوهم أن العشرة بدونهما . (ح) .

(٣) **قوله** : (أسباب منع الصرف. . .) إلخ ، **فإن قلت** : لم حصروها فيها ، مع ظهور الفرعية في غيرها ؛ كالتصغير والتثنية والجمع ؟ **قلت** : لما وجدوا ما اجتمع فيه اثنان من تلك التسعة ، أو تكرر واحد منها غير منصرف. . لزم اعتبارها ، ولما لم يجدوا ما وُجد فيه غيرها مما فيه الفرعية ولو فوق اثنين غير منصرف. . لم يعتبروه سبباً لمنع الصّرف ، مع أنه يلزم من اعتباره منع الصرف المخالف للأصل في أكثر الأسماء . « مقيس المسائل » .

(٤) **وقيل** : عشرة ، **وقيل** : ثمانية ، **وقيل** : ثلاثة عشر ، فراجع وحرر . (ك) .

(٥) وفي (ج) عددت هذه الأسباب بدون الواو .

(٦) أي : الكثير الراجح . « معان » .

اللفظيةِ ؛ حتَّى يدلَّ كلُّ حركةٍ منهَا علَى مَا هي دليلٌ عليه[1] ؛ أعنِي[2] : الرفعَ علَى الفاعليةِ ، والنصبَ علَى المفعوليةِ ، والجرَّ علَى الإضافةِ .

والمصنِّفُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يقتضِي العدولَ عن الإعرابِ بالحركاتِ اللفظيةِ[3] إلى الإعرابِ بالحركاتِ التقديريةِ[4] ، أو بالحروف . أرادَ أن يذكرَ مَا يقتضِي العدولَ عن الانصرافِ إلى عدمِ الانصرافِ ؛ أعنِي : أسبابَ منعِ الصرفِ[5] ، وهي تسعةٌ :

العلميةُ[6] ؛ كـ :(زينبَ) ، والتأنيثُ[7] ؛ كـ :(طلحةَ)[8] ، ووزنُ

---

(١) أي : الفاعلية والمفعولية والإضافة . تأمل .

(٢) **قوله** : (أعني) أي : أعني بما يقتضي العدول عن الانصراف ـ وهو استعمال الكلمة على وجه يدخل عليها الكسرة والتنوين عند عدم مانع غير أسباب ـ إلى عدم الانصراف أسباباً يمنع الصرف ، وهي تسعة : **أحدها** : العلمية ، وهو كون الاسم علماً ، وإنما جعل العلمية سبباً لمنع الصّرف ، ولم يجعل المعرفة كما جعل البعض ؛ لئلا يتوهم سببيّة المضمرات والمبهمات ؛ لكونها من أقسامها . « تحرير » .

(٣) أي : بتمام الحركات اللفظية ؛ كما يقتضيه السوق ، ويشهده الذوق . (ح) .

(٤) **وهو قوله** : (وما لا يظهر الإعراب . . .) إلخ ؛ لأن عدم ظهور الإعراب في اللفظ يقتضي تقديره في المحل ، ولكن لا يستقيم حينئذ قول الشارح بعده : (أو بالحروف) لأنه لم يعدل منه إلى الإعراب بالحروف أصلاً ، بل إلى الإعراب بالحركات التقديرية ، وأما إذا أريد به ذلك القول ، مع المواضع السّابقة ؛ من الأسماء الستة ، و(كلا) ، والتثنية ، والجمع . يستقيم القول المذكور ، ولكن لم يذكر ههنا الوجه المقتضي للعدول ، اللهم إلا أن يقال : ذوات المواضع الأربعة هي المقتضية للعدول . « ح إبراهيم » .

(٥) أي : علل كون الاسم ممنوعاً عن الصرف . تأمل .

(٦) **اعلم** : أن جميع أسماء الملائكة ، وكذلك أسماء الأنبياء لا ينصرف إلا سبعة ، ثلاثة منها عربية ، وهي : محمّد وصالح وشعيب ، وأربعة منها أعجمية ، وهي : نوح ولوط وهود وشيس؛ لكونها سابقة من العرب . (جلبي) . **قيل** : أول من تكلم بالعربية : إسماعيل بن إبراهيم ، **ومعنى إسماعيل** : مطيع الله ، وهو الذبيح **على الصحيح** . « قاموس » .

(٧) وهو إما لفظي ؛ كطلحة ، أو معنوي ؛ كزينب . (ح) .

(٨) **قوله** : (العلمية ؛ كزينب ، والتأنيث ؛ كطلحة) خصّ زينب للعلمية ، وطلحة للتأنيث ، =

الفعـلِ ؛ كـ : (أحمـدَ) ، والـوصـفُ ؛ كـ : (أحمـرَ) ، والعـدلُ ؛ كـ : (عُمَرَ) ، والجمعُ ؛ كـ : (مَساجِدَ) ، والتركيبُ ؛ كـ : (بَعْلَبَكَّ) ، والعُجْمَـةُ ؛ كـ : (إبـراهيـمَ) ، والألـفُ والنـونُ المضـارِعتـانِ ؛ أي : المشابِهتانِ[1] لألفَي التأنيثِ ؛ أعنِي : المقصورةَ والممدودةَ ؛ مثلُ : حُبْلَى ، وحَمْراءَ ؛ كـ : (عِمْرَانَ) .

[شروط أسباب منع الصرف]

قالَ : متَى اجتَمعَ في الاسمِ سببانِ منهَا[2] ، أو تكرَّرَ واحدٌ . . لَمْ يَنصرفْ[3] ، إلاَّ مَا كانَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ ساكنَ الوسطِ ؛ كـ : (نوحٍ) و(لوطٍ) فإنَّ فيه مذهبينِ : الصرفَ ؛ لِخِفَّتِه ، وعدمَ الصرفِ ؛ لحصولِ السببينِ فيه .

أقولُ : لَمَّا عَدَّ[4] أسبابَ منعِ الصرفِ . . أرادَ أن يذكرَ شرائطَهَا[5] ،

= وكل واحد منهما يصلح مثالاً للآخر ، مع أن تأنيث طلحة غير حقيقي ؛ لأنه علم مذكر ؛ فلهذا لا يقال : جاءت طلحة ، وتأنيث زينب حقيقي ، ومع تساويهما في العلمية ؛ للإشارة إلى أن التأنيثَ اللفظي معتبر في منع الصَّرفِ وإن كان معناه مذكراً حقيقياً . (ح) .

(١) في منع دخول (تاء) التأنيث المتحركة . (تح) .

(٢) **قوله** : (متى اجتمع في الاسم سبان . . .) إلخ ، **فإن قلت** : التكرار وجود الشيء مرة بعد أخرى ، وما هو سبب من الجمعية وما في صيغة منتهى الجموع ولا تكرر له ؟ **قلت** : لأنهم جعلوا السبب : مطلق الجمعية ، وكونها في تلك الصيغة شرطها ، ومطلقها متكرّر ، فلا إشكال . « مقيس المسائل » .

(٣) والعامل في قوله : (لم ينصرف) هو (لم) لا (متى) **لأن العاملين إذا اجتمعا في كلمة واحدة . . فالعمل للأقرب** . « إقليد » .

(٤) أي : المصنف .

(٥) وكون ذلك القول شرطاً له لا يخلو عن التكلف ، **وشرائطها بالحقيقة** : ما ذكر في المطولات ؛ كالعلمية للعجمة ، وصيغة منتهى الجموع للجمع ، وغير ذلك . (ح) . وفي (أ) : (أراد أن يبين شرائطها) . =

فقالَ : (متَى اجتَمعَ في الاسمِ سببانِ منهَا) أي : من الأسبابِ التسعةِ ، (أو تكرر واحد) كالجمعِ[1] ، وألفَي التأنيثِ ، فإنَّ كلاًّ منهُمَا مُكرَّرٌ بالحقيقةِ[2] ، (. . لَمْ يَنصرفْ) ذلكَ الاسمُ ؛ أي : يكونُ غيرَ منصرفٍ ، فيمتنعُ من الجرِّ والتنوينِ[3] ، (إلاَّ مَا كانَ) يعني : الاسمَ الذِي كانَ (علَى ثلاثةِ أحرفٍ ساكنَ الوسطِ ؛ كنوحٍ ولوطٍ ، فإنَّ في ذلكَ مذهبينِ) **أحدُهما** : (الصرفُ ؛ لِخفَّتِه)[4] فإنَّ الاسمَ إنَّمَا يصيرُ غيرَ منصرفٍ بسببِ الثِّقَلِ الحاصلِ من السببينِ ، والثلاثِيُّ الساكنُ الوسطِ في غايةِ الخفةِ[5] ، فلاَ يؤثرُ فيه ثِقَلُ السببينِ .

والمذهبُ الثانِي : (أنَّهُ غيرُ منصرفٍ[6] ؛ لحصولِ السببينِ فيه) .

---

(١) **قوله** : (كالجمع) أي : بعض الجمع الذي يتكرر حقيقة ؛ بناء على أن المطلق ينصرف على فرده الكامل ؛ كما يدل عليه قوله : (مكرراً بالحقيقة) أما الجمع المكرر حكماً . . يعلم بالمقايسة . « تحرير » .

(٢) أما الجمع . . فلأن منتهى الجموع كثيراً ما يجمع مرتين ؛ ككلب على أكلب ، وهو على أكالب ، وحمل عليه ما ليس كذلك . (ك) . وأما الألفان . . فأقيم لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر ، فكأنه تكرار التأنيث في الكلمة . (ك) .

(٣) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (فيمنع من الجر والتنوين) .

(٤) على اللسان ؛ بسبب سكون الوسط .

(٥) وغاية الخفة تقاوم أحد السببين . (م) .

(٦) **قوله** : (**والمذهب الثاني** : غير منصرف) أي : أنه غير منصرف ، وخالف المصنف سائر المصنفين في الحكم بالمذهبين في نحو : لوط ونوح ، وهم اتفقوا على وجوب صرفه ، وأوردوا المثال لما فيه المذهبان من ذلك الاسم ما فيه التأنيث المعنوي بدل العجمة ؛ نحو : هند ؛ لأن العجمة ضعيفة ؛ لأنها معنوية محضة لا يظهر أثرها في لفظ ما ، فلا يؤثر مع تلك الخفة على مذهب ، بخلاف التأنيث المعنوي ؛ فإن أثره قد يظهر كما في التصغير ، وبعض الشارحين شنع على المصنف في ذلك ، وحمله على الذهول والغفلة ، وقال : وقع صرفهما في القرآن ، وسائر التراكيب الفصيحة ، ومنعهما لم يقع في كلام فصيح ، **أقول** : عدم وقوعه فيه لا يدل على عدم جوازه ، وما ذكره من القرآن والفصاحة يفيد الترجيح والأولوية ، والمصنف لم ينكر ذلك ، بل صرح في « المفصل » : بأن صرفهما في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل . (ح) . =

وإنَّمَا صارتِ الأسبابُ مانعةً من الصرفِ[1] ؛ لأنَّ الاسمَ بسببِهَا يُشبِهُ الفعلَ في الفرعيةِ ؛ كمَا ذَكَرْنَا ، فإنَّ كلاً من هذه الأسبابِ فرعٌ لأصلِه[2] : العلميةُ[3] للتنكيرِ ، والتأنيثُ للتذكيرِ[4] ، ووزنُ الفعلِ لوزنِ الاسمِ[5] ، والوصفُ[6] للموصوفِ[7] ، والعدلُ للمعدولِ عنه[8] ، والجمعُ للواحدِ ، والتركيبُ للمفردِ[9] ، والعُجْمَةُ . . . .

---

(١) في (ط) : (عن الصرف) .

(٢) في (أ) و(ب) و(ز) : (فرع الأصل . . .) .

(٣) وذلك ؛ لأن التنكير عدم التعيين ، والعدم أصل بالنسبة إلى الوجود . « تحرير » . **قيل** : لأنك تقول : رجل ثم الرجل ، وفيه بأن فرعية نوع التعريف بـ(اللام) لا يستلزم فرعية التعريف بالعلم ، **وقيل** : لأن الاسم أولاً يكون متناولاً لغير واحد ثم يوضع علماً على شخص فيرد عليه الأعلام المرتجلة ، وأيضاً قد ينكر بعض الأعلام فيكون التنكير فرعاً له ، اللهم إلا أن يقال : هو بالنظر إلى الأكثر ، ويمكن أن يقال : إن العلم والمعرفة بعد الجهل والنكارة . (ح) .

(٤) لأن التذكير عدم إتيان علامة التأنيث لفظاً ومعنى ، وعدم الإتيان أصل بالنسبة إلى الإتيان . « تحرير » . **قيل** : لأنك تقول : قائم ثم قائمة ، وفيه أنه لا يستقيم هذا في مثل : زينب وعقرب وغير ذلك ؛ لأنه عند الوضع معتبر بالتأنيث ، وقبله مهمل ، وبعض الأسماء المنقول من المذكر إلى المؤنث معارض ببعضها المنقول من المؤنث إلى المذكر ، ويمكن أن يقال باعتبار الرتبة والوجود . (ح) .

(٥) لاستلزام فرعية الموزون فرعية الوزن . (ح) .

(٦) لأن الوصف ما يقوم بالغير ، وذلك الغير لا يكون إلاّ الذات ، والذات أصل بالنسبة إلى الوصف بالضرورة . « تحرير » .

(٧) لتقدّم الذات على ما يعرضه بالتقدم الوجودي ؛ كنفس الإنسان على علمه ، أو بالتقدم الذاتي ؛ كنفس الحبشي على السّواد . (ح) .

(٨) أي : المخرج عنه ، والمخرج عنه محتاج إليه للمخرج ، والمحتاج إليه أصل بالضرورة . « تحرير » .

(٩) لوجوب تقدم الجزء على الكل ، **والمفرد ههنا باعتبار تقابله للجمع** : ما ليس بمثنى ولا مجموع ، فيشتمل المركب ، **وباعتبار تقابله بالتركيب** : ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، فيشتمل الجمع ، ولو قال : والجمع للواحد ، والتركيب للإفراد . . **لكان أظهر** =

للعربيةِ[1] ، والألفُ والنونُ لِمَدْخولِهِمَا .

وإنَّمَا احتِيجَ في منعِ الصرفِ إلى سببينِ ، أو تكرُّرِ واحدٍ منها[2] ؛ لئلاَّ يلزمَ منعُ الصرفِ المخالفُ للأصلِ في أكثرِ الأسماءِ ، فإنَّ أكثرَ الأسماءِ[3] مشابِهةٌ للفعلِ في سببٍ واحدٍ من تلكَ الأسبابِ .

وإنَّمَا مَثَّلَ للثلاثِيِّ الذي فيه مذهبانِ بـ(نوحٍ) و(لوطٍ) احترازاً عن الثلاثِيِّ الساكنِ الوسطِ الذي يكونُ فيه ثلاثةٌ من الأسبابِ[4] ، فإنَّهُ لا ينصرفُ البتةَ ؛ كـ : (مَاهَ) و(جُورَ) إذْ هُمَا عَلَمَانِ لِبَلْدَتَيْنِ ، وفيهِمَا العُجْمَةُ ، والتأنيثُ المعنوِيُّ .

قالَ : وكلُّ عَلَمٍ لاَ ينصرفُ ينصرفُ عندَ التنكيرِ في الغالبِ[5] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من ذكرِ الأسبابِ التِي تَمْنَعُ الصرفَ ، ومَا يتعلقُ بِهَا[6] . .

= **وأسلم** . (ح) . وفي (ط) : (والجمع والتركيب للمفرد) .

(١) أي : اللغة العجمية فرع اللغة العربية ، **قيل** : **إذ الأصل في كل كلام** : ألا يخالطه لسان آخر ، وفيه لأنه يستلزم فرعية اللغة العربية مطلقاً ؛ لأنه خالطها لغة أخرى ، **فالأولى** : أن يقال : لأنها دخيلة للعربية ، والدخيلة فرع للأصل . (ح) .

(٢) أي : من الأسباب .

(٣) كزيد ، فإنه مشابه للفعل بسبب واحد ، وهو العلمية . (ح) .

(٤) **فإن قلت** : لِمَ لَمْ يمثّل بنحو : هند ودعد ، مع حصول الاحتراز المذكور ؟ إشارة إلى ما اختاره من إسناد المذهبين إلى نحو : نوح ولوط ، وأما إسنادهما إلى نحو : هند . . فباتفاق النحويين ، وهذا يغني عن الوجه الذي ذكره الشارح لعدم ذكر نحو :مَاهَ وجُورَ ، بخلاف العكس . (ح) .

(٥) **قوله** : (وكل علم لا ينصرف . . .) إلخ ، **فإن قلت** : **إن تنكير العلم إما أن يراد به** : واحد من الجماعة المسمّاة به ، **أو يراد به** : الوصف المشتهر صاحبه به ، فإذا كان العلم الذي أريد تنكيره مرتجلاً ، ولم يوجد لمسمّاه وصف اشتهر هو به . . لم ينكر ، وهل التنكير من خواص القسمين الأوّلين؟ **قلت** : قد يؤوّل العلم وينكر ؛ **بأن يراد به** : وصف لم يشتهر به صاحبه ، مع قرينة ، فظهر عموم التنكير بأقسام العلم وأفراده . « مقيس المسائل » .

(٦) وهو شرائطها المذكورة ، وأحكام وجودها لا المطلق ، وإلا . . فهذا المشروع فيه أيضاً من متعلّقاتها . (ح) . =

أرادَ أن يُشيرَ[١] إلى قاعدةٍ تُفيدُك فائدةً ، وهيَ أنَّ غيرَ العَلَمِيَّةِ من الأسبابِ لا يزولُ عن الاسمِ بالكليةِ البتّةَ[٢] .

وأما العَلَمِيّةُ . . فقدْ تزولُ بقصدِ التنكيرِ[٣] ؛ أعنِي : العمومَ في ذلكَ الاسمِ[٤] ؛ نحوُ : رُبَّ أحمدٍ كريمٍ لَقِيتُه[٥] ، وحينئذٍ يُنْظَرُ ؛ فإنْ لَمْ تكنِ العلميةُ في ذلكَ الاسمِ سبباً لمنعِ الصرفِ . . لاَ يصيرُ منصرفاً بزوالِهَا[٦] ؛ كـ :(مساجدَ) إذا جُعِلَ عَلَماً ، ثُمَّ نُكِّرَ .

وإنْ كانتِ العَلَميةُ سبباً لمنعِ الصرفِ . . فينصرفُ ذلكَ الاسمُ بالتنكيرِ في الغالبِ[٧] ؛ نحوُ : أحمدٍ ؛ لأَنَّ الاسمَ كمَا أنَّه لا ينصرفُ بعُروضِ العَلَميةِ كذلكَ ينصرفُ بزوالِهَا[٨] .

---

(١) بإرادة المفهوم المخالفة ؛ لأن تخصيص العلم بالذكر ينافي الحكم عما عداه من الأسباب . « تحرير » .

(٢) **قيد بقوله** : (بالكلية) لأن الوصف قد تزول بغلبة الاسمية ؛ كأسود وأرقم ، لكن لا بالكلية بل يبقى فيها اعتبار مّا للوصف ؛ فلهذا منع صرفهما ، وكذا الجمع والتأنيث مما يعرض عليه الزوال ، لكن لا بالكليّة أيضاً ؛ فلذا منع حضاجر وعقرب عن الصرف علمين . **فإن قلت** : هلا يزول بالعلمية بالكلية ، وإلاّ . . يلزم اجتماع الضدّين ، **قلت** : نعم ولكن أبقوا رائحة الوصف في العلم المنقول عن الوصف ؛ فلذا جوّزوا دخول (لام) التعريف في مثل : الحسن والحسين علمين . (ح) .

(٣) أي : بقصد حاصل التنكير ، أو أعني : قصد العموم ، بتقدير المضاف في أحد الموضعين . (ح) .

(٤) أي : العلم الغير المنصرف ، وزوال العلمية عنه ؛ بأن يقصد به عند الذكر صفة مشهورة ؛ نحو : لكل فرعون موسى ؛ أي : لكل مبطل محق ، أو بإرادة واحد من جماعة اتفق أوضاعهم على لفظ واحد، فحينئذ يراد به : المسمّى بهذا اللّفظ، وهذا المفهوم أعمّ . (ح) .

(٥) لأن (رب) لا تدخل إلا على النكرات . « مغني » .

(٦) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (لا يضر زوالها) .

(٧) أي : في أكثر الأسماء . (ق) .

(٨) أي : لبقائه بلا سبب بزوال العلمية ، وزوال ما هي شرط فيه . (ح) .

وإنَّمَا قالَ : (في الغالبِ) احترازاً عن نحوِ : أحمرَ[١] ، فإنَّه غيرُ منصرفٍ ؛ لوزنِ الفعلِ والوصفِ ، فإنْ جُعِلَ عَلَماً . . لا يَنصرفُ أيضاً[٢] ؛ لوزنِ الفعلِ والعلميةِ ، وحينئذٍ لا يُعتبَرُ وصفيتُه[٣] ؛ لأنَّهَا تُضادُّ العلميةَ[٤] ، وإذا نُكِّرَ . . لا يصيرُ منصرفاً ، بلْ يبقَى غيرَ مُنصرِفٍ كذلكَ ؛ لأنَّ الوصفيةَ[٥] الزائلةَ بالعَلَميةِ قَدْ تعودُ بزوالِهَا[٦] ، وهذَا عندَ سِيبَوَيْهِ[٧] ، والأخفشُ يُصرِّفُه[٨] .

* * *

---

(١) **فإن قلت** : ما الفرق بين (أحمد) و(أحمر) علماً حتى اعتبر في أحدهما الوصف بعد التنكير دون الآخر ؟ **قلت** : إن (أحمد) موضوع في الأصل لأفعل التفضيل ، و(أحمر) للصفة المشبهة ، ومعنى الوصف في أفعل التفضيل ضعيف ؛ فلذا لا يعمل في الظاهر ، فإذا استعمل مجرداً عن كلمة (من) تضاعف الضعف ؛ لأنّه يلتبس بأفعل الاسمي ؛ كأفلك وأبدع ، و(أحمر) قوي في الوصفية حتى يعمل في الظاهر ، ويدل على اللون الظاهر في الوصفية ، كذلك في « شرح الرضي » لعل إيراد الشارح المثال ؛ من نحو : أحمد دون من نحو : إبراهيم للإشارة إلى الفرق المذكور . (ح) .

(٢) أي : كما لا ينصرف أولاً ؛ لوزن الفعل والوصف . (م) .

(٣) يعني : الوصفية بحسب العموم والشيوع بين الأفراد الكثيرة المنافية للعلمية ، وأمّا بحسب الخصوص في ذلك الشخص المعلم . . فمعتبر حتى إذا سمّي بأحمر رجل حبشيّ ، ثم نكر . . لم يعتبر الوصف عند أحد . (ح) .

(٤) واجتماع الضدين محال . (ح) .

(٥) أي : الوصفية الظاهرة قبل العلمية . (ق) .

(٦) و(قد) للتحقيق ؛ توفيقاً بين قولي الشارح رحمه الله تعالى . (ح) . والقلة المستفادة من كلمة (قد) بالنظر إلى مطلق المنكر ، وأما بالنظر إلى المذهبين . . لا يستقيم القلة ؛ لأن العود بزوالها جائز **عند سيبويه** ، وغير جائز **عند الأخفش** . (ح) .

(٧) **والحق** : ما قاله سيبويه . (ح) .

(٨) لأن الزائل لا يعود بعد الزوال . وفي (ج) : (وعند الأخفش ينصرف ، قال الأخفش : الزائل لا يعود) .

المرفوعات

[المرفوعات]

قالَ : المرفوعاتُ(١) على ضربينِ(٢) : أصلٍ ، وملحقٍ به ؛ فالأصلُ(٣) هو الفاعلُ ، وهو على نوعينِ : مُظهَرٍ ؛ كـ(٤) :(ضربَ زيدٌ) ، ومُضمَرٍ(٥) ؛ كـ :(ضربتُ) ، و(زيدٌ ضَرَبَ)(٦) .

---

(١) هي جمع المرفوع لا المرفوعة ؛ لأن أفراده ؛ أي : موصوفه أسماء ، وهو مذكر لا يعقل ، والجمع بـ(الألف) و(التاء) كما يكون للمؤنث كذلك يكون لصفات غير العقلاء مطرداً ؛ كالصّافنات للذكور من الخيل ، وجمال سبحلات ؛ أي : ضخمات ، وكالأيام الخاليات . « تحرير » .

(٢) **قوله** : (المرفوعات على ضربين . . .) إلخ ، **فإن قلت** : كيف قسمها مع عدم تعريفها أولاً ، وهم قد صرّحوا : أن تقسيم الشيء يتوقف على معرفته أولاً ؟ **قلت** : يكفي في تقسيم الشيء معرفة كونه ما يطلق عليه اسمه ، وتلك المعرفة حاصلة هنا قبل التقسيم ، **وأيضاً من دأب الأدباء** : تجويز الاكتفاء عن التعريف إذا كان اسم المعرف دالاً عليه باعتبار معناه اللغوي ، وهنا كذلك ، وقس على هذا نظيريه الآتيين ، وما مر من تقسيم المعرب وغيرهما . « مقيس المسائل » . **فإن قيل** : إن حرف الجر لا تجر إلا اسماً واحداً فقط ، وكيف على اسمين في مثل : (المرفوعات على ضربين) ، وعلى أسماء في مثل : مررت برجال ؟ **قلت** : **المراد بالواحد** : ضدّ الجملة ، لا ضدّ المركب ، ولا ضدّ المثنى والمجموع . فتأمل .

(٣) (الفاء) لعطف التفصيل على الإجمال .

(٤) فيه مسامحة لا تخفى لمن له أدنى تأمل . (تح) .

(٥) وإنما قدم المظهر على المضمر ؛ لأن المظهر أصل ، والمضمر فرع . (جامي) .

(٦) **فإن قيل** : الخبر ههنا فعل ، مع أنه لا يكون إلا اسماً ، **قيل** : ليس الفعل خبراً ؛ لأن (ضرب) مسند إلى فاعله أولاً ، والجملة الفعلية مسند إلى المبتدأ . **فإن قيل** : الجملة الواقعة خبراً ليس باسم ؛ لأن الاسم قسم من الكلمة ، والكلمة مفرد لا جملة ، **قيل** : إن كل جملة وقعت خبراً . . فهي في تأويل المفرد ، فيجوز أن يقع خبراً بهذا الاعتبار . (هندي) .

أقولُ : لَمَّا كانَ الصنفُ الثالثُ من أصنافِ الاسمِ ـ وهو المعربُ ـ على ثلاثةِ أقسامٍ ؛ أعنِي : مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكانَ لكلِّ قسمٍ منهَا أفرادٌ متعدِّدةٌ . . أرادَ[١] المصنفُ أن يذكرَ تلكَ الأفرادَ على وجهٍ يقتضِيه الوضعُ[٢] ، فقدَّمَ المرفوعاتِ على المنصوباتِ والمجروراتِ ؛ لأنَّ المرفوعاتِ أصلٌ وهُمَا فرعانِ ؛ إذ الكلامُ يَتِمُّ بالمرفوعِ وحدَه دونَ المنصوبِ والمجرورِ[٣] ؛ فيقالُ : قامَ زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، ولاَ يقالُ : زيداً ، أو بزيدٍ ، أو غلامُ زيدٍ[٤] .

والمرفوعاتُ على ضربينِ : أصلٍ ، ومُلحَقٍ به ، فالأصلُ[٥] هو الفاعلُ[٦] ؛ لأنَّ عاملَه فِعْلٌ حقيقيٌّ غالباً[٧] ، وعاملَ باقِي المرفوعاتِ ليسَ كذلكَ .

---

(١) جواب (لما) .

(٢) أي : الوضع التركيبي ؛ أي : الترتيب الموافق لمراتبها . (ح) . **قوله** : (تلك الأفراد) أي : **أفراد المرفوع** ، وهي : الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، واسم (كان) ، وخبر (إن) ، **وأفراد المنصوب** : المفعولات ، **وأفراد المجرور** : المضاف إليه ، والمجرور بحرف الجر . (ح) .

(٣) أي : نقصان الكلام يتم به ، أو الكلام يحصل به تماماً ، والمثال الأوّل موافق للمعنى الأوّل ، والثاني للثاني . (ح) .

(٤) فإن الكلام لا يتم بها . **قوله** : (فلا يقال : زيداً ، أو بزيد . . .) إلخ ، وقام مقدر فوق الزيدين ، دون : غلام زيد ، وإلا . . يتم الكلام . (ح) .

(٥) (الفاء) معاقبة .

(٦) **عند الجمهور** ، وأما **عند سيبويه** : **أصل المرفوعات** : المبتدأ ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه ، وهو التقدير . . . إلخ .

(٧) **المراد به ـ أي** : بالفعل الحقيقي ـ : الفعل الاصطلاحي ؛ كالماضي والمضارع ، فيكون قوله : (غالباً) إشارة إلى أنه قد يرفع شبه الفعل ، ولكن يرد عليه اسما (كان) و(عسى) ، **ويجوز أن يراد بالفعل التام اصطلاحياً** : (كان) أو شبهه ، **وبغير الحقيقي** : الفعل الناقص ، ويكون قوله : (غالباً) إشارة إلى أنه قد يرفع بالظروف ، وهو أنسب لما سيجيء ؛ من بيان أصالة المفعول . (ح) .

والفعلُ الحقيقيُّ أصلٌ في العملِ ، فمعمولُه[1] أيضاً يكونُ أصلاً بالقياسِ إلى معمولِ غيرِه .

وإنَّمَا جُعِلَ الفاعلُ مرفوعاً ، والمفعولُ منصوباً ، والمضافُ إليه مجروراً ؛ لأنَّ الرفعَ ؛ أعنِي : الضمةَ أثقلُ الحركاتِ ، والفاعلَ أقلُّ المعمولاتِ[2] ؛ فأُعطِيَ الثقيلُ القليلَ[3] .

والنصبَ ؛ أعنِي : الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ ، والمفعولَ أكثرُ المعمولاتِ ، فأُعطِيَ الخفيفُ الكثيرَ ، فبَقِيَ الجرُّ ؛ أعنِي : الكسرةَ للمضاف إليه[4] .

أو نقولُ[5] : الكسرةُ لَمَّا لم تَبلُغْ مرتبةَ الضمةِ في الثقلِ ، ولا مرتبةَ الفتحةِ في الخفَّةِ ، والمضافُ إليه لَمَّا لم يَبلُغْ أيضاً[6] مرتبةَ الفاعلِ في القلَّةِ[7] ، ولاَ مرتبةَ المفعولِ في الكثرةِ . . فناسبَ أن يُعطَى الكسرةُ إيَّاهُ[8] .

---

(١) والمراد بالمعمول : الفاعل .

(٢) **قوله** : (أقل المعمولات) لأن للفاعل نوعاً واحداً ، وللمفعُول أنواعاً خمسةً ، وأيضاً : فاعل كل فعل لا يتجاوز عن واحد ، بخلاف مفعوله ، فإنه يذكر لفعل واحد مفاعيل **من نوع واحد** ؛ نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، **أو من أنواعه المختلفة** ؛ نحو : ضربت عمراً يوم الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً تأديباً له ، **وفيه نظر** ؛ لأنه يعارض بأن لكل فعل لا بدّ من فاعله ، بخلاف المفعول ، فإنه لا يجوز في الأفعال اللازمة من المجرد والمزيد فيه ، وفي الأفعال المتعدّية يُترك كثيراً ؛ لاستغناء المقام ، وكثرة الأنواع لا تستلزم كثرة الأفراد ، والثقلة من كثرتها . (ح) .

(٣) تعادلاً بينهما ؛ لأن العدل مطلوب في كل الأمور . (كراني) .

(٤) اضطرارياً .

(٥) علة أخرى لإعطاء الجر للمضاف إليه .

(٦) أي : كالكسرة .

(٧) لأن له نوعين بالإضافة ؛ حقيقية ولفظية ، ويقع المراتب متعدّدة ؛ نحو : ذكر رحمة ربك ، و﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [غافر : ٣١] ، و﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن : ١٣] . (ح) .

(٨) وفي (ب) : (فتناسبا فأعطيت إياه) ، وفي (ز) : (فناسب للمضاف إليه فأعطيت إياه) .

والفاعلُ عندَ المصنفِ اسمٌ أُسنِدَ إليه[١] مَا تَقدَّمه[٢] ؛ من فعلٍ أو شبهِه[٣] ، وهو على نوعينِ : مُظهَرٍ ؛ كـ :(ضَرَبَ زيدٌ)[٤] فإن : (زيداً) اسمٌ أُسنِدَ إليه فعلٌ مُقدَّمٌ عليه[٥] ، وهو (ضرب) .

---

(١) الإسناد يعم الإخبار والإنشاء ، فيدخل فيه فاعل الإنشائيات . (ح) .

(٢) **احتراز عن** : (زيد) في زيد قائم . (ح) . **احتراز عن : مذهب ابن الحاجب** ، فإنه لم يعدّ مفعول ما لم يسم فاعله من الفاعل ؛ فلذلك يقول في تعريف الفاعل : على جهة قيامه به ؛ أي : إسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل به أو شبهه ، **وطريقة قيامه به** : أن يكون على صيغة المعلوم ، أو ما في حكمها ؛ كاسم الفاعل ، والصّفة المشبهة . « تحرير الفوائد » . **قوله** : (أسند. . .) إلخ ، مع أنه ذكر في التعريف قوله نحو : زيد ضارب غلامه أتى بإعمال اسم الفاعل مع تقدم المصدر في الإجمال والتفصيل ، لأنه يعمل في المفاعلات الثلاثة المذكورة في المتن كالفعل ، بخلاف المصدر فإنه لا يعمل في الضمير المستتر . (ح) .

(٣) **قوله** : (أو شبهه) ليدخل فيه فاعل الأسماء المتصلة بالأفعال ، **ويرد عليه** : (زيد) و(زيداً) في نحو : في الدار زيد ، وضربت زيداً ، فإن ما تقدمهما أسند إليهما ، اللهم إلا أن يراد بالتقدم هو التقدم اللزومي اللفظي ، والمبتدأ في أكثر المواضع ، والمفعول في أقلها يتقدمان على المسند إليهما ، وأيضاً المراد بالإسناد إلى شيء هو : الإرادة الأولى . **فإن قلت** : ما تقول في الاسم المرفوع بالأفعال الناقصة ، مع أنه عدّ ههنا من الملحقات ؟ **قلت** : إن في الأفعال الناقصة اعتبارين : اعتبار الصورة ، واعتبار المعنى ، فباعتبارها فعل ومرفوعه يعدّ فاعلاً ، وباعتباره قيد داخل على المبتدأ والخبر ، ففي الحقيقة الإسناد من الخبر إلى الاسم المرفوع ، لا من الفعل الناقص إليه حتى إن المنطقيين عدّوها حروفاً ، وبهذا الاعتبار عدّه في هذه الرسالة من الملحقات ، وبالاعتبار الأول أدرجه في « المفصل » في الفاعل على طريق ابن الحاجب في « الكافية » ، ونظر الشارح يحتمل أن يكون إلى المعنى موافقاً للمتن ، فلا يدخل في تعريفه ، وأن يكون إلى الصورة موافقاً لـ« المفصل » ، وأكثر كتب النحو ، فيدخل في تعريفه ، مع أنه يسمى المرفوع بها اسماً ، والمنصوب بها خبراً بالاتفاق اصطلاحاً ، وجعل خبرها من الملحقات على كلا التقديرين ، وإنما قال : (عند المصنف) لأن غيره عرف الفاعل بحيث خرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله . (ح) .

(٤) والسوق يقتضي أن يقول : مظهر أو اسم مظهر ، اللهم إلا أن يقال : ترك قيد الإظهار عن زيد ؛ لظهور إظهاريته ، وذكر الاسم ؛ لربط . (ح) .

(٥) وإذا تقدم الفاعل على الفعل. . صار مبتدأ . (نجم) .

ومُضمَرٍ ، وهو على نوعينِ : بارزٍ ؛ كـ : (ضربتُ) ، فإنَّ التاءَ ضميرٌ بارزٌ أُسنِدَ إليه فعلٌ ، وهو (ضَرَبَ) ، ومُستَترٍ[1] ؛ كـ : (زيدٌ ضَرَبَ) فإنَّ في (ضَرَبَ) ضميراً مستتراً أُسنِدَ إليه (ضَرَبَ) .

والمرادُ بشبهِ الفعلِ : الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ ؛ أعني المصدرَ[2] ، واسمَ الفاعلِ ، واسمَ المفعولِ ، والصفةَ المشبَّهةَ ، وأفعلَ التفضيلِ ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً[3] ، فإنَّ (غلام) أُسنِدَ إليه شبهُ الفعلِ وهو (ضارب) .

وسيجيءُ مباحثُ كلِّ ذلكَ عن قريبٍ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى[4] .

[المبتدأ والخبر]

قالَ : والملحَقُ به : خمسةُ أضربٍ : الضربُ الأولُ : المبتدأُ وخبرُه[5] .

---

(١) المستتر هو الذي لا يكون مرئياً ، والبارز خلافه . (س) .

(٢) ولو كان اسم مصدر ؛ كالعطاء . (ك) .

(٣) **قوله** : (عمراً) زيادة من (ز) .

(٤) **فيه نظر** ؛ لأن مباحث كل واحد تجيء في آخر الكتاب ، وآخره بعيد ، **قلنا** : لا نسلم أنه بعيد ؛ لأن كلّ آت قريب ، وكل ماض بعيد . « تحرير » . وأي نظر فيه إذا كان (عن) مستعملاً في معناه الحقيقي ؛ من البعد والمجاوزة مطلقاً . (أبو إسحاق إسماعيل) . أي : عن قريب ، أي : مجاوزاً عن القريب بعيداً على أن (عن) للبعد والمجاوزة . (فلقي) نسبة إلى محلة من محلات جوخ . وفي (ج) : (وسيجيء مباحث كل واحد منها. . .) .

(٥) وإنما جمع في باب واحد ؛ للالتزام الواقع بينهما ، ولاشتراكهما في العامل المعنوي . (تح) . **قوله** : (والملحق به : خمسة أضرب. . .) إلخ ، **فإن قلت** : إن اسم العدد : ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، وهي وصف قائم بالمعدود ، خلاف الملحق ، فكيف حملت الخمسة عليه ، وجعلت إياه ؟ **قلت** : نعم ؛ لكن اشتهر استعماله فيما له ذلك الوصف ، وهنا كذلك ، وإضافتها إلى (أضرب) بيانية ، فعليك بقياس النظائر . « مقيس المسائل » .

أقولُ : لَمَّا ذَكَرَ المصنفُ الأصلَ في المرفوعاتِ[1] . . أرادَ أن يذكرَ الملحَقَ بالأصلِ ، ومَا يَتعلَّقُ به .

والملحَقُ بالأصلِ : خمسةُ أضربٍ : الضربُ الأولُ : المبتدأُ وخبرُه ، وهما عندَ المصنِّفِ : اسمانِ[2] مُجرَّدانِ عن العواملِ اللفظيةِ[3] ؛ للإسنادِ[4] ؛ كـ : (زيدٌ قائمٌ) فإنَّهُمَا اسمانِ مُجرَّدانِ عن العواملِ اللفظيةِ ؛ للإسنادِ، أُسنِدَ أحدُهما ، وهو (قائمٌ) إلى الآخرِ ، وهو (زيدٌ) فالمسنَدُ

---

(١) **قوله** : (المصنف) زيادة من (ز) .

(٢) **قوله** : (فإنهما اسمان . . .) إلخ ، أي : المبتدأ والخبر ، الاسم ههنا مقابل للفعل ، فيدخل فيه الصفة ، ولكن يرد عليه الخبر الذي يكون فعلاً ؛ نحو : زيد قام ، **والجواب** : أن (قام) وحده مسند إلى فاعله ، وجملة الفعل والفاعل مسند إلى المبتدأ ، فيكون إسناد الفعل إلى المبتدأ ضمناً لا مطابقة ، فيرد السؤال أيضاً بأن الجملة الواقعة خبراً ليست باسم ؛ لأن الاسم قسم من الكلمة ، والكلمة مفرد لا جملة ، **والجواب** : أن كل جملة وقعت خبراً في تأويل المفرد . (ح) .

(٣) المؤثرة في المعنى ؛ لئلا يخرج : بحسبك درهم . (تح) . **قوله** : (مجردان عن العوامل اللفظية) يرد عليه فنحو : بحسبك زيد ، وما في الدار من أحد بـ(الباء) و(من) العاملين اللفظيين الداخلين على المبتدأ الواجب تجرده عنها ، **والجواب** : أنهما زائدتان ، والزائد في حكم العدم ، وكان التجرد أعم من الحقيقي والحكمي . **فإن قلت** : فحينئذ لا فائدة في تقييد العوامل باللفظية ، **قلت** : **فائدته** : هو الاحتراز عن العوامل المعنوية التي لا حظ لها من اللفظ ، مع أن كل واحد منها ؛ أي : من العوامل اللفظية والمعنوية عامل في المعنى . (ح) .

(٤) **قوله** : (للإسناد) كالعلة الغائية للتجرّد ؛ يعني : تجرّدهما لأجل إسناد أحدهما إلى الآخر ، فلا يرد نحو : زيد وعمرو عند التعديد .

واعلم : أنه لم يقيّد المبتدأ بالإسناد إليه ، والخبر بالإسناد ، بل ذكر الإسناد بينهما مشتركاً ؛ إشارة إلى أن الإسناد أعم من أن يكون من الخبر إلى المبتدأ ؛ كالمثال المذكور ، أو من المبتدأ إلى الخبر ؛ نحو : أقائم الزيدان ، وإنما قال : (عند المصنف) لأنهما عند الكل ليسا بمجردين عن العوامل اللفظية ؛ لأن البعض على أن المبتدأ عامل في الخبر ، والبعض على أن كل واحد عامل في الآخر . (ح) .

إليه[١] ؛ أعنِي : (زيداً) يُسمَّى مبتدأً[٢] ، والمسندُ به[٣] ؛ أعنِي : (قائماً) يُسمَّى خبراً .

[حق المبتدأ كونه معرفة]

قالَ : وحقُّ المبتدأِ : أن يكونَ معرفةً ، وقدْ يجيءُ نكرةً ؛ نحوُ : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ[٤] .

أقولُ : وحقُّ المبتدأِ : أن يكونَ معرفةً ؛ لأنَّه محكومٌ عليه ، والشيءُ لا يُحكَمُ عليه إلاَّ بعدَ معرفتِه[٥] .

وقدْ يجيءُ المبتدأُ نكرةً[٦] قريبةً من . . . .

---

(١) جِنْطِ إِسْنَادْ كِّزِ هَبُلِبْ . (ق) .

(٢) يعني : المسند إليه يسمى مبتدأ في خصوص هذا التركيب لا مطلقاً ، وكذا سمّي المسند المذكور خبراً ؛ لأن المسند إليه في قولك : أقائم الزيدان يسمّى خبراً ، والمسند مبتدأ . (ح) .

(٣) جِنْطَلِنْ إِسْنَادْ كِّزِ هَبُلِبْ . (ق) .

(٤) **قوله** : (وحق المبتدأ : أن يكون معرفة . . .) إلخ ، **فإن قلت** : إنما يكون كونه معرفة حقه إذا كان المقام مقام الخطاب ، أو التكلم ، أو الغيبة ، أو إذا أريد إحضاره بعينه إلى غير ذلك ، وأما في غير تلك المواضع ؛ كموضع التعظيم ، أو التحقير ، أو إرادة فرد مّا ، أو نوع مّا . . . إلخ . . **فحقه** : التنكير ، وكون المبتدأ عبارة عن القسم الأول ، وضميره يجيء عن القسم الثاني مما لم ينبّه عليه أحد من شراحه ، وأيضاً يمنعه تفسيرهم الحق هنا : باللائق والمناسب ، لا الواجب ، فكيف يستقيم كلامه ؟ **قلت** : تلك الاعتبارات غير معتبرة في علم النحو ، فنظرهم بريء عنها ، فلا إشكال . « مقيس المسائل » .

(٥) أي : في الغالب والأكثر إلا بعد معرفته ؛ أي : بعد معرفة تامة . (ح) .

(٦) بسبب التخصيص ، وذلك التخصيص إمّا بالتوصيف ؛ مثل قوله تعالى : ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، ومثل : أرجل في الدار أم امرأة ؟ أو بتعميم الأفراد وشمولها ؛ مثل : ما أحد خير منك ، أو بتقديم الخبر الخبر الظرف ؛ مثل : في الدار رجل ، أو بنسبته إلى المتكلم ؛ مثل : سلام عليك ، فإن أصله : سلمت سلاماً ، فحذف الفعل وعدل إلى =

المعرفةِ[1] ؛ نحوُ : شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ ، فإنَّ (شرّاً) نكرةٌ قريبةٌ من المعرفةِ ؛ لأنَّه في معنَى : مَا أَهَرَّ ذَا نابٍ إلاّ شَرٌّ[2] ، فـ(شَرٌّ) بالحقيقةِ فاعلٌ ، والفاعلُ النكرةُ يَقرُبُ من المعرفةِ[3] بتقديمِ الفعلِ عليه[4] .

[حق الخبر كونه نكرة]

قالَ : وحقُّ الخبرِ : أن يكونَ . . . .

= الرفع ؛ لقصد الدوام والاستمرار ، فكأنه قال : سلام من قبلي عليك ، أو بأن يقع في موضع يقع فيه الفاعل ؛ مثل : شر أهر ذا ناب ؛ إذ هو مستعمل في موضع : ما أهر ذا ناب إلا شرّ . « تحرير الفوائد » .

(١) قيد النكرة بقربها من المعرفة ؛ إشارة إلى دفع توهم جواز الإخبار عن النكرة المحضة عنده ؛ كما يوهم ظاهر عبارة المصنف ، **وكما ذهب إليه ابن الدّهان** ، **وبعض المتأخرين** . (ح) .

(٢) **قوله** : (لأنه في معنى ما أهرّ ذا ناب) **لأنّ مراده** : كان سلب الإهرار عن الخير ، وإثباته للشر فقط ، هذا إنما يستقيم إذا كان الإهرار من الهرير بمعنى : تصويت الكلب مطلقاً ، سواء كان عند مسّ الشرّ أو الخير ، أو إذا كان على عادته المألوفة ، حتى يفيد الحصر بقوله : ما أهرّاه ، وأمّا إذا كان بمعنى نباحه المخصوص بالشر ، أو أهرّ على خلاف عادته ؛ بأن يفتح فمه إلى السماء ، ويمدّ صوته بحيث يتطيّر به الناس . . فلا حصر ؛ لأن التخصيص والحصر فيها يحتمل غير الشر ، ولقائل أن يقول : فليكن بمعنى : أهرّ شر ذا ناب بلا حصر . (ح) .

(٣) أي : إلى المعرفة .

(٤) وفيه : **فالصواب** : أن يقال : بتقديمه على الفعل . (قدقي) . يعني : بسبب كون الفعل مقدّماً عليه ؛ نحو : قام رجل ، فإنك إذا قلت : قام . . يحصل العلم قبل الحكم ؛ بأن ما يذكر بعده شيء موصوف بكونه مما يصحّ أن يحكم عليه بالقيام ، حتى يتعلق الحكم بما عرف بصفة مّا ، بخلاف ما إذا قلت : رجل قام ، فإنك إذا قلت : رجل . . لم يعرف أنه بأيّ شيء موصوف قبل الحكم .

اعلم : أنه يحتمل أن يكون تخصيص شر بصفة محذوفة ؛ أي : شر عظيم ، ولا يحتاج إلى تعميم المهر من الخير والشر ، وتخصيص الإهرار بالمعتاد وغير ذلك من التعسّف والتكلف . (ح) .

نكرةً[١] ، وقدْ يَجيئانِ معرفتينِ ؛ نحوُ : اللهُ إِلهُنا ، ومحمدٌ نَبيُّنَا .

أقولُ : وحقُّ الخبرِ : أن يكونَ نكرةً ؛ لأنَّه محكومٌ به ، والمحكومُ به ينبغِي أن يكونَ نكرةً ؛ لأنَّه إن كان معرفةً . . كانَ معلوماً للمُخاطَب ، فلا يكونُ في الحكمِ فائدةٌ[٢] ، وقدْ يَجيئانِ ؛ يعنِي : المبتدأَ والخبرَ معرفتينِ[٣] ؛ نحوُ : اللهُ إِلـهُنا ، ومحمدٌ نَبيُّنَا ، فالمقدَّمُ من الاسمينِ في المثالينِ[٤] يكونُ مبتدأً ، والمؤخَّرُ يكونُ خبراً[٥] .

[الخبر على نوعين]

قال : والخبرُ على نوعينِ[٦] : مفردٍ ؛ نحوُ : زيدٌ غلامُك ،

---

(١) **فإن قلت** : فحينئذ لا يصحّ الحكم به ؛ لأنه حكم بغير معلوم ، **قلت** : إن في الكلام مجازاً بذكر المحل وهو الخبر ، وإرادة الحال وهو النسبة . (ح) .

(٢) غالباً . **فإن قلت** : عدم الفائدة يقتضي : عدم جواز المعرفة أصلاً ، وقد صرح بجوازه بقوله : (وقد يجيئان معرفتين) **قلت** : أراد به سلب الفائدة المتعارفة الكثيرة المستفادة من نكارة الخبر ، لا سلب المطلق منها ، فيجوز أن يقصد بالخبر فائدة في بعض الأوقات . (ح) . إن أريد بالفائدة الفائدة المطلقة . . منعناه ، وإن أريد بها الفائدة الجديدة ؛ كما يدل عليه تعقيب قوله : (وقد يجيئان) . . سلمنا ، لكن يخالف القاعدة المقررة ؛ **بأن النكرة الواقعة بعد النفي يفيد العموم** . (ح) .

(٣) حال من فاعله . بشرط الفائدة . (رضي) .

(٤) أي : في كل واحد منهما . (ح) .

(٥) إشارة إلى وجوب تقديم المبتدأ على الخبر حينئذ ، وكذا يجب تقديمه عند اشتماله على ما له صدر الكلام ؛ مثل : من أبوك ؟ وعند تساويهما في أصل التخصيص ؛ مثل : أفضل مني أفضل منك ، وعند كون خبره فعلاً له ؛ مثل : زيد قام ، بخلاف مثل : زيد قام أبوه . « تحرير » .

(٦) **قوله** : (والخبر على نوعين . . .) إلخ ، **فإن قلت** : يلزم منه كون قسم الشيء قسيماً له من جهتين : جهة كون الجملة الخبرية المبنية قسم قسم المعرب ، وكونها قسم قسم قسم الكلمة إما في المرتبة الأولى أو في الأخيرة ، **قلت** : المقسوم في الكل وفي الأمثال هو المطلق عن=

وجملةٍ[1] ، وهي على أربعةِ أضربٍ : فعليةٍ[2] ؛ نحوُ : زيدٌ ذَهَبَ أبوه ، واسميةٍ ؛ نحوُ : عمرٌو أخُوه ذاهبٌ ، وشرطيةٍ ؛ نحوُ : زيدٌ إن تُكرمْه.. يُكرمْك ، وظرفيةٍ ؛ نحوُ : خالدٌ أمامَك ، وبِشْرٌ من الكرامِ .

أقولُ : الخبرُ على نوعينِ[3] :

الأولُ : مفردٌ ؛ أي : غيرُ جملةٍ ، سواءٌ كانَ مُشتقّاً غيرَ مضافٍ[4] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربٌ ، أو مُشتقّاً مضافاً ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربُك ، أو كانَ جامداً غيرَ مضافٍ ؛ نحوُ : زيدٌ غلامٌ ، أو جامداً مضافاً ؛ نحوُ : زيدٌ غلامُك .

والثاني : جملةٌ[5] ، والجملةُ على أربعةِ أضربٍ :

فعليةٍ[6] ؛ أي : يكونُ جزؤُها الأولُ فعلاً[7] ؛ نحوُ : زيدٌ ذَهَبَ أبُوه ، فإن

= اعتبار المقسم ، فليس قسماً له ، فلا إشكال فتنبه له ، فإنه ينفعك في كثير من التقسيمات . « مقيس المسائل » .

(١) وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً ؛ كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج : ١٤ـ١٦] .

(٢) يجوز فيه الإعراب الثلاث ؛ كما في (المفرد) . (ح) .

(٣) وفي (ط) : (الخبر على ضربين) .

(٤) ويحمل الضمير إذا كان مشتقّاً ، وأما إذا كان جامداً.. فلا . (ك) . **قوله** : (سواء كان مشتقاً غير مضاف) اهـ ، هذا تصريح بمعنى المفرد ؛ يعني : أن المفرد ههنا ما يقابل الجملة الحقيقية ، لا ما يقابل شبه الجملة أيضاً ؛ كما في بحث التميز ، ولا ما يقابل المضاف ؛ كما في بحث المنادى ، فأشار ببيان اشتقاقه إلى الأول ، وببيان إضافته إلى الثاني ، فلو قال المصنف بدل قوله : (زيد غلامك) : زيد ضاربك.. لحصل الإشارتان ضمناً . (ح) .

(٥) أي : جملة خبرية لا إنشائية . (ح) . **والأصح** : وقوع الأمر والنهي خبر المبتدأ بلا تأويل . « مطول » ، نحو : زيد اضربه ؛ أي : مقول في حقه : اضربه . (ك) .

(٦) **فإن قلت** : إنّ في : (زيداً ضربت) الاسم مقدم ، فينبغي أن يكون جملة اسميّة ، وهي جملة فعلية ، **قلت** : الاسم وإن كان مقدّماً لفظاً فهو متأخر تقديراً ، فيكون الفعل مقدماً . (قدقي) .

(٧) **قوله** : (جزؤها الأوّل فعلاً) أوّليته إمّا حقيقية ؛ كالمثال المذكور ، أو حكمية ؛ كما في =

(ذَهَبَ أبُوه) جملةٌ فعليةٌ ، خبرٌ لـ(زيدٍ) .

واسميةٍ ؛ أي : يكونُ جزؤُها الأولُ اسماً ؛ نحوُ : عمرٌو أخُوه ذاهبٌ[١] ، فإنَّ (أخُوه ذاهبٌ) جملةٌ اسميةٌ ، خبرٌ لـ(عمرٍو) .

وشرطيةٍ ؛ أي : يكونُ أَوَّلُها حرفَ شرطٍ[٢] ؛ نحوُ : زيدٌ إنْ تُكرمْه . . يُكرمْك ، فإنَّ (إنْ تُكرمْه . . يُكرمْك) جملةٌ شرطيةٌ ، خبرٌ لـ(زيدٍ) .

وظرفيةٍ[٣] ؛ أي : يكونُ جزؤُها الأولُ ظرفاً[٤] ، أو بمنزلةِ الظرفِ[٥] لفعلٍ مقدرٍ[٦] ؛ نحوُ : خالدٌ أمامَك ، فإنَّ (أمامَك) ظرفٌ لفعلٍ مقدرٍ[٧] ، وهو (حصل) ، والجملةُ خبرٌ لـ(خالدٍ) ، ونحوُ : (بِشْرٌ من الكرامِ) فإن (من

= مثل : زيد ذهب ، بدون إظهار الفاعل . (ح) .

(١) **قوله** : (عمرو أخوه ذاهب) **والأنسب** : أن يقول : عمرو أخوه ذهب ، حتى يتعيّن اعتبار الجزء الأوّل في التسمية . (ح) .

(٢) **والظاهر** : أن يقال : (أولها شرطية) لئلا يرد السّؤال بنحو : زيد من يضرب أضرب ، ونحو : أنت أيّاً تضرب أضرب ، اللّهم إلا أن يقال : قاله الشارح بالنظر إلى المثال المخصوص المذكور ، لا مُطلقاً . (ح) .

(٣) وإنما ذكر الظرفية والشرطية ، مع كونهما راجعة إلى الفعلية ، بتقدير الفعل **عند البصريين** ؛ لئلا يتوهم عدم جواز وقوعهما خبراً ؛ لسبق الذهن عند إطلاق الفعلية إلى غير الظرفية والشرطية . « تحرير » .

(٤) الأولية ههنا إمّا حقيقية ؛ نحو : زيد أمامك غلامه ، أو حكميّة ؛ نحو : زيد أمامك . وهو إما لغو إن كان متعلقاً بفعل ظاهر غير مقدر ؛ نحو : مررت بزيد مثلاً ، وإما مستقر إن كان متعلقاً بفعل مقدر غير ظاهر ؛ نحو : زيد في الدار مثلاً ؛ أي : استقر أو مستقر . (جلبي) .

(٥) وهو الجار والمجرور .

(٦) الجار والمجرور ليس بظرف ، لكن يشبه الظرف في الاحتياج إلى ما يتعلق ؛ من فعل أو شبهه ، ولهذا التشبيه يسمّي الجار والمجرور ظرفاً . (خوافي) .

(٧) حذف الفعل ، وانتقل فاعله إلى الظرف ، فسميت ظرفية . (ق) .

الكرام) بمنزلةِ الظرفِ[1] لفعلٍ مقدرٍ ، وهو (حصل)[2] ، والجملةُ خبرٌ لـ(بِشْرٍ) .

قالَ : ولاَ بُدَّ في الجملةِ من ضميرٍ يَرجعُ إلى المبتدأِ[3] ، إلاَّ إذاَ كانَ معلوماً ؛ نحوُ : البُرُّ الكُرُّ بِستينَ درهماً .

أقولُ : لاَ بُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً[4] للمبتدأِ[5] من ضميرٍ[6] يَرجعُ إلى المبتدأِ[7] ؛ كَمَا مَرَّ في الأمثلةِ المذكورةِ ؛ لأنَّ الجملةَ مُستقِلَّةٌ بنفسِهَا[8] ، فلو

---

(١) من حيث إنه محتاج إلى المتعلق ؛ كالظرف . (ح) .

(٢) وتقديراً لـ(كائن) في الظرف ليس إشارة إلى ترجيح مذهب **الكوفيين** ، بل هو إشارة إلى تأويل الجملة الواقعة خبراً ، فتدبر . (ق) .

(٣) ولزوم العائد إنما يكون عند احتياج الخبر إليه ، أمّا عند الاستغناء عنه . . فلا لزوم ؛ كما في ضمير الشأن . (غجدوان) . **قوله** : (ولا بدّ في الجملة من . . .) إلخ ، **فإن قلت** : حذف الضمير إذا كان معلوماً هل هو قياسيّ أم سماعي ؟ وهل الحذف جائز في سائر العوائد ؛ كـ(اللام) والإعادة ونحوهما ؟ **قلت** : حذف الضمير من تلك الجملة إذا كان مرفوعاً ممتنع ، وإذا كان منصوباً أو مجروراً بغير (من) في نحو : البر الكر . . . إلخ سماعي ، وفي غيرهما قياسيّ ، والحذف خاص بالضمير ، فلا حذف في سائر العوائد . « مقيس المسائل » .

(٤) وكذا المشتق والمؤول به . (عصام) .

(٥) أو صفة أو حالاً أو صلة . (تح) .

(٦) أي : عائد ، بذكر الملزوم وإرادة اللازم . (تح) .

(٧) وذلك العائد إمّا ضمير ؛ كما في الأمثلة المذكورة ، أو غيره ؛ كـ(اللام) في : نعم الرجل زيد، ووضع المظهر موضع المضمر؛ مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١ـ٢]، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] . « تحرير » . ويكفي وجود الضمير في الجملة الخبرية الراجع إلى متعلق المبتدأ وإن لم يرجع إلى المبتدأ . « ضوء » .

(٨) أي : بذاتها ؛ لحصول جزئيها من المسند والمسند إليه . (ح) . وفي (ب) : (برأسها) .

لَمْ يكنْ فيهَا ضميرٌ[1] يَربِطُها إلى المبتدأِ[2] . . لكانتْ أجنبيةً عنه ، إلاَّ إذَا كانَ هذَا الضميرُ معلوماً من سياقِ الكلامِ[3] ، فإنَّه حينئذٍ يُحذَفُ من اللفظِ[4] ، ويُقدَّرُ في النيةِ ؛ نحوُ : البُرُّ الكُرُّ بِستينَ درهماً ، فإنَّ (الكُرُّ بِستينَ دوهماً) جملةٌ مِن المبتدأِ والخبرِ ، وهي خبرٌ لـ(البُرِّ) ، والضميرُ محذوفٌ ، والتقديرُ[5] : البُرُّ الكُرُّ منه بِستينَ درهماً ، وإنَّمَا حُذِفَ (منه)[6] لدلالةِ سياقِ[7] الكلامِ عليه ، فإنَّ تقديمَ (البُرِّ) على (الكُرِّ) يدلُّ على أنَّ الكُرَّ يكونُ من البُرِّ ، فيُستَغنَى عن ذكرِه[8] .

والكُرُّ[9] نوعٌ من المِكْيالِ[10] .

[تقديم الخبر على المبتدأ]

قالَ : وقدْ يُقدَّمُ الخبرُ على المبتدأِ ؛ نحوُ : منطلقٌ زيدٌ[11] .

---

(1) فيه مسامحة ؛ كما لا يخفى . (ت) .

(2) وفي (أ) و(ب) و(ج) : (يربطها بالمبتدأ) .

(3) لقيام قرينة دالة على وجوده . (تح) . السياق وهو يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه . (ج ج) .

(4) قياساً وسماعاً . (خوافي) .

(5) وتكرير المبتدأ يغني عن الرابطة ، **وكذا اتفق النحاة على أن اسم الإشارة رابطة** . (زاده) .

(6) أي : لفظ (منه) .

(7) أي : أول الكلام ، وفي نسخة (سوق) أي : مفهوم . بتصرف .

(8) يعني : ذكر البر أوّلاً ، وعرضه للبيع ، والتسعير بعده لكل كر بستين درهماً قرينة على أن الكر منه ؛ **لأن الظاهر** : أن بائع البرّ يسعره لا الشعير وغيره . (ح) .

(9) وهي اثنا عشر وسقاً ، **والوسق** : ستون صاعاً . (ح) . **والصاع** : أربعة أمداد ، **والمد** : رطلان . (تح) .

(10) الكيل والمكيال واحد . (ص) .

(11) **قوله** : (وقد يقدم الخبر . . .) إلخ ، **فإن قلت** : التقديم يقتضي سبق التأخير ، ولكل منهما=

أقولُ : حقُّ المبتدأِ : أن يكونَ مُقدَّماً على الخبرِ ؛ لأنَّه محكومٌ عليه ، وحقُّ المحكومِ عليه : التقديمُ[١] ، لكنْ قدْ يُقدَّمُ الخبرُ على المبتدأِ ؛ نحوُ : منطلقٌ زيدٌ ، فإنَّ (زيدٌ) مبتدأٌ ، و(منطلقٌ) خبرٌ له مُقدَّمٌ عليه[٢] .

وإنَّمَا جازَ[٣] ذلكَ للتوسعِ في الكلامِ[٤] ، فإنَّه ربَّمَا يُحتاجُ في الوزنِ والقافيةِ[٥] والسّجعِ[٦] إلى تقديمِ بعضِ أجزاءِ الكلامِ على بعضٍ .

= مواضع مخصوصة بمقتضيات متباينة ، فلا اجتماع لهما في مادة ، ولا استقامة هنا للتقديم ، **قلت** : هو من قبيل صغر جسم البعوضة ، إن فرض عدم اعتبار مقتضى التقديم ، وإلا . . فالتقديم معرى عن مقتضاه ، ومستعمل في معنى التقدم ، فتدبر في المقام ، ولا تغفل كالأنام ، ولا تقتصر على ما في نحو « العصام » . « مقيس المسائل » .

(١) **لأن المقصود بالحكم** : بيان حاله ، فهو الملحوظ أولاً ، وأمّا وجوب تأخير الفاعل عن الفعل مع أن الفاعل محكوم عليه ، والفعل محكوم به . . فلأن الفعل عامل ، والعامل مقدم على المعمول ، ولوقوع الالتباس على تقدير تقديمه وجوباً أو جوازاً . (ح) . عند عدم المانع ، وأمّا عند وجوده . . يتقدم عليه خبره وجوباً ؛ مثل : أين زيد ؟ فإن (أين) يجب تقديمه ؛ لتضمنه ما له صدر الكلام ، ومثل : في الدار رجل ، فإن (في الدار) مصحح للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ ، ومثل : على التمرة مثلها زبداً ؛ لأن (مثلها) مبتدأ مشتمل على ضمير يرجع إلى الخبر ، وهو (على التمرة) ، فلو أخر . . لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى ، ومثل : عندي أنك قائم ؛ لأن (أن) المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأ بتأويل المفرد ، و(عندي) خبره المقدم ، فإنه لو أخر . . لالتبست المفتوحة بالمكسورة في التلفظ . « تحرير الفوائد » من عينه .

(٢) جوازاً ؛ بقرينة قوله : (كما جاز . . .) إلخ . (تح) .

(٣) إذا كان على القياس ؛ من كون المبتدأ معرفة ، والخبر نكرة ؛ لعدم الالتباس . « ح مغني » .

(٤) أي : لم يمتنع ، فيصحّ أن يوجد ذلك الجواز في ضمن الوجوب . (ح) .

(٥) **والقافية** : لفظ في آخر البيت ؛ كـ(اللام) في لامية ، و(التاء) في تائية ، وكالكلمة التي فيها (اللام) و(التاء) منهما على اختلاف فيها ؛ أي : في القافية ، والله تعالى أعلم . (حديث المجدي) .

(٦) وهو تواطؤ آخر الكلمتين من غير الشعر على حرف واحد ، والله تعالى أعلم . (حديث) .

[جواز حذف المبتدأ أو الخبر]

قالَ : ويجوزُ حذفُ أحدِهما[1] عندَ الدلالةِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2] [يوسف : ١٨] .

أقولُ : الأصلُ في المبتدإِ والخبرِ هو : الثبوتُ ؛ لأنَّ الحذفَ[3] خلافُ الأصلِ[4] ، لكنْ يَجوزُ حذفُ أحدِهما عندَ الدلالةِ[5] إذاَ وُجِدَ قرينةٌ[6] تدلُّ

---

(١) وجوباً .

(٢) **قوله** : (ويجوز حذف أحدهما . . .) إلخ ، **فإن قلت** : إذا دل الدليل على المحذوف . . ثبتت الدلالة على معناه ، وإذا وجد الدال على الدال والمدلول . . فالحكم على حذفهما وتقديرهما ممّا لا جدوى له معتدّاً به ، **قلت** : دلالة القرينة إجمالية ، وغير وضعية ، فلا استدراك ، ولا استغناء . « مقيس المسائل » .

(٣) فيه مصادرة . (ق) .

(٤) سواء كان في المبتدأ أو الخبر أو غيرهما . (م) .

(٥) **أراد بالجواز** : الممكن العام المقيد بجانب الوجود ؛ أي : لا يمتنع حذف أحدهما ، وإذا لم يكن ممتنعاً . . **فهو إما واجب** ؛ مثل : الحمد لله أهل الحمد ؛ أي : هو أهل الحمد ، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة ، فقطع لقصد المدح ، أو الذم أو غير ذلك ، فلو ظهر المبتدأ . . لم يتبين كونه صفة في الأصل ، ومقطوعاً لقصد المدح ، ومثل : لولا زيد . . لكان كذا ؛ أي : لولا زيد موجود ، فإن (لولا) موضوعة لامتناع شيء لوجود غيره ، فيدلّ على الموجود ، وضربي زيداً قائماً ، **تقديره** : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً ، فحذف (حاصل) فبقي (إذا كان قائماً) ، ثم حذف (إذا) مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مقام الظرف ، وكل رجل وضيعته ؛ أي : كل رجل مقرون مع ضيعته ، فحذف (مقرون) وجوباً ؛ لدلالة (الواو) عليه ، ولعمرك لأفعلن كذا ؛ أي : لعمرك قسمي ، حذف (قسمي) لدلالة (لعمرك) . **وإما جائز** ؛ مثل قول المستهل : الهلال والله ؛ أي : هذا الهلال والله ؛ لقرينة حالية ، ومثل : خرجت فإذا السّبع ، **تقديره** : خرجت فإذا السبع واقف ؛ بناء على أن يكون (إذا) ظرف زمان للخبر المحذوف ، غير سادّ مسدّه ؛ أي : ففي وقت خروجي السّبع واقف . « تحرير الفوائد » من عينه .

(٦) أي : قرينة الحذف لا المحذوف . (ق) . وفي (أ) و(ز) : (عند دلالة القرينة ؛ أي إذا وجدت قرينة) .

على ذلكَ المحذوفِ ؛ كَمَا قالَ اللهُ تعالَى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] فإنَّه إمَّا :

أنْ يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ ، **والتقدير** : أمرِي فصبرٌ جميلٌ(١) .

أو مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، **والتقديرُ** : فصبرٌ جميلٌ أجملُ(٢) ، والقرينةُ ههنا وجودُ (فصبرٌ جميلٌ) لأنَّه يَصلُحُ أحدَ جزئَيِ الكلامِ(٣) ، فيدلُّ على أن الجزءَ الآخرَ محذوفٌ يُناسِبُه .

[اسم باب كان]

قالَ : والاسمُ في بابِ كانَ ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقاً(٤) .

---

(١) **والحق** : أن يقول : فأمري صبر جميل ، بتقديم (الفاء) على المبتدأ ، **وهو ظاهر** . (ح) .

(٢) أي : من كل صبر غير جميل ، وهو لا يناسب المقام في سوق الآية ، مع أن تنويع جميلاً وغير جميل نوع صعوبة ، أو من الجذع وبث الشكوى ، وهو لا يناسب لأفعل التفضيل ؛ لأنَّه يقتضي أن يكون المفضل عليه جميلاً ، فالتقدير الأول أولى ، مع أنه يكون المبتدأ فيه معرفة ، ومع أن حذف المسند إليه أكثر وقوعاً . (ح) .

(٣) أي : الخبر والمبتدأ . **قوله** : (لأنه يصلح أن يكون أحد جزئي الكلام) اهـ ؛ يعني : إن كان المذكور مسنداً إليه . . بقي بلا مسند ، وإن كان مسنداً . . بقي بلا مسند إليه ، فحينئذ لا يفيد شيئاً ، وكلام الفصحاء ؛ خصوصاً كلام الله تعالى منزه عن مثله ، فيقدر بالضرورة ما يصلح جزءاً آخر له ، فهذه القرينة إنما دلّت على أن لهذا الكلام جزءاً آخر مطلقاً ، وأما القرينة على خصوص الأمر أو الأجمل . . فالشارح لم يشر إليها ، بل أحالها إلى فهم المقدر من سياق الكلام بقوله : (محذوف يناسبه) تأمّل . **فإن قلت** : كان المقصود ههنا بيان جواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر ، والمحذوف في الآية أحدهما فقط ، إما المبتدأ أو الخبر فلا يكون مثالاً لجواز كل واحد منهما ، **قلت** : احتمال التقديرين في الآية يدل على جوازهما ، وإلاّ . . تعيّن التقدير فيما يجوز دون الآخر ، ويصح التمثيل ولو باحتمال ولو بفرض . (ح) .

(٤) **قوله** : (والاسم في باب كان . . .) إلخ ، **فإن قلت** : **المراد بـ(باب كان)** : هو الأفعال=

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الضربِ الأولِ من ضروبِ[1] الملحقِ بالأصل[2] . . شَرَعَ في الضربِ الثانِي ، وهو الاسمُ في بابِ كانَ[3] ؛ أي : المرفوعُ بالأفعالِ الناقصةِ[4] .

والأفعالُ الناقصةُ أفعالٌ تُذكَرُ في بابِ الفعلِ[5] .

وسُمِّيَتْ ناقصةً ؛ لأنَّ فيهَا نُقصانًا ، وذلكَ ؛ لأنَّهَا أفعالٌ لاَ تَتِمُّ بفاعِلِهَا[6] ، بلْ تَحتاجُ إلى اسمٍ آخرَ تَنْصِبُه ؛ كَمَا سيجيءُ .

ويُسمَّى المرفوعُ : اسمَهَا ، والمنصوبُ خبرَهَا ، فالاسمُ بمنزلةِ الفاعلِ[7] ، والخبرُ بمنزلةِ المفعولِ[8] ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقاً .

[خبر باب إن]

قالَ : والخبرُ في بابِ إنَّ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً منطلقٌ[9] .

= الناقصة ، فما معنى ظرفيتها لاسمها ؟ **قلت** : فيه حذف وتقدير ؛ أي : والاسم في معمولات الأفعال الناقصة ، فقس عليه العشائر . « مقيس المسائل » .

(١) حال أو صفة بعد صفة ، والأول أصح .

(٢) وفي (ط) : (من ضروب الملحق بالفاعل) .

(٣) والباب هنا بمعنى النوع ؛ يعني : أن مراد المصنف من ذكر الباب : جميع الأفعال الناقصة ، لكن أضافه إلى (كان) دون غيره لأصالته ؛ لكثرة الاستعمال له . (ح) .

(٤) فإضافة (الباب) إلى (كان) لشهرته من بين أخواته . (تح) .

(٥) وبعضها يكون تارة ناقصة ، وتارة تامة ، ومنه (كان) . (ك) .

(٦) أي : بمرفوعها .

(٧) لا الفاعل حقيقة ، وهو مختلف فيه . (ح) ، وبعضهم أدخله في تعريف الفاعل ، فلم يذكره من الملحقات بالفاعل .

(٨) لا المفعول حقيقة ، وهو متفق عليه . (ح) .

(٩) **قوله** : (والخبر في باب إن . . .) إلخ ، **فإن قلت** : هذه الحروف ، وسائر النواسخ ؛ كالأفعال الناقصة مع مداخلها مَحال تخالف وتباين ، مَحال مداخلها مجردة عنها فدخولها=

أقولُ : الضربُ الثالثُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ هو : الخبرُ في بابِ إنَّ ؛ أي : المرفوعُ بالحروفِ المشبَّهةِ[1] بالفعلِ[2] ، وهي ستةُ أحرفٍ تُذكَرُ في بابِ الحروفِ ، إن شاءَ اللهُ تعالَى[3] .

وتَدخلُ على المبتدإِ والخبرِ ، فتَنصِبُ المبتدأَ ، ويُسمَّى : اسمَهَا ، وتَرفَعُ الخبرَ ، ويُسمَّى : خبرَهَا .

قالَ : وحكمُه : حكمُ خبرِ المبتدإِ[4] ، إلاَّ في تقديمِه[5] ، إلاَّ إذَا كانَ ظرفاً[6] ؛ نحوُ : إنَّ زيداً منطلقٌ ، ولاَ تقولُ : إنَّ منطلقٌ زيداً ،

= عليها ليبطل أغراضها ، **قلت** : **المراد بتلك المداخل** : المداخل بالقوة القريبة من الفعل ، لا المداخل بالفعل ، فلا إشكال ، **فإن قلت** : كيف لها النواسخية حينئذ ؟ **قلت** : **المراد بالنسخ** : هو الصوري الظاهري لا الحقيقي الواقعي . « مقيس المسائل » .

(١) بفتح (الباء) . (ق) .

(٢) **على مذهب البصريين** ، لا بالابتداء ؛ كما هو **مذهب الكوفيين** . « تحرير » .

(٣) لم يبين أعداد الأفعال النّاقصة أيضاً ؛ لأن في انحصارها في عدد معين اختلافاً ، ولكثرة أفرادها ، بخلاف الحروف المذكورة ؛ فإنها في عدد قليل متفق عليه . (ح) .

(٤) **قوله** : (وحكمه حكم خبر المبتدأ. . .) إلخ ، **فإن قلت** : هذا على إطلاقه غير مستقيم ؛ لأن خبر المبتدأ تدخله (الفاء) عند تضمن المبتدأ معنى الشرط ، ويكون جملة إنشائية ، وما فيه معنى الاستفهام ، ولا كذلك خبر (باب إن) ، **قلت** : **الأصل في الإضافة** : العهد الخارجي عند قرينة ، فبقرينة كون هذا المختصر للمبتدى. . تحمل على العهد الخارجي ، **ويراد بالحكم** : الحكم المذكور فيما مر ، وما يناسبه ، وهذه الأحكام الثلاثة غير مذكورة فيما قبل ، فلا إشكال ، هذا ، ولا تلتفت لما في نحو : « الحدائق » ، و« حواشي الجامي » فإنه لا يخلو عن إشكال . « مقيس المسائل » .

(٥) **قوله** : (إلا في تقديمه) أي : وإلا إذا كان الخبر مفرداً فيه معنى الاستفهام ؛ نحو : كيف زيد ؟ وأين زيد ؟ وإلا إذا كان المبتدأ استفهاماً ؛ نحو : من أبوك ؟ وإلا إذا كان الخبر أمراً ونهياً ؛ نحو : زيد اضربه ولا تضربه ، فإنه لا يقع خبراً لهذه الحروف وإن كان واقعاً للمبتدأ وإن لم يذكره المصنف . (سيدي) .

(٦) أي : حكمه كحكم خبر المبتدأ في جميع الوجوه ، إلا في تقديمه في جميع الأوقات ، إلا =

ولكنْ تقولُ : إنَّ في الدارِ زيداً .

أقولُ : وحكمُ خبرِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ : مثلُ حكمِ خبرِ المبتدأِ ؛ **من كونِهِ**[1] : مفرداً مُشتقّاً[2] ، أو غيرَ مشتقٍّ ، مضافاً أو غيرَه ؛ نحوُ : إنَّ زيداً ضاربٌ ، وإنَّ زيداً ضاربُك ، وإنَّ زيداً غلامٌ ، وإنَّ زيداً غلامُك .

ومن كونِهِ : جملةً فعليةً ؛ نحوُ : إنَّ زيداً ذَهَبَ أبوه ، أو اسميةً ؛ نحوُ : إنَّ عمراً أخوه ذاهبٌ ، أو شرطيةً ؛ نحوُ : إنَّ زيداً إنْ تُكرمْهُ . . يُكرمْكَ ، أو ظرفيةً حقيقيةً[3] ؛ نحوُ : إنَّ خالداً أمامَك ، أو مجازيةً[4] ؛ نحوُ : إنَّ بِشْراً من الكرامِ .

ومن كونِهِ : مُستحِقّاً للضميرِ ، إذَا كانَ جملةً ؛ كَمَا مَرَّ[5] .

ومن كونِهِ : مُستغنِياً عن ذكرِ ذلكَ الضميرِ ، إذَا كانَ معلوماً[6] ؛ نحوُ : إنَّ البُرَّ الكُرَّ بستينَ درهماً .

ومن كونِهِ : جائزَ الحذفِ عندَ الدلالةِ[7] ؛ نحوُ : إنَّ مالاً[8] ، وإنَّ ولداً ؛ أي : إنَّ لهمْ مالاً ، وإنَّ لهمْ ولداً ، إلاَّ في تقديمِهِ ؛ أي : إلاَّ في تقديمِ خبرِ

= إذا كان ظرفاً . « تحرير » .

(١) بيان حكم خبر المبتدأ .

(٢) والسوق يقتضي أن يقول قبله : (من كونه نكرة) نحو : إن زيداً قائم ، ومن كونهما مَعرفتين ؛ نحو : إن زيداً المنطلق . (ح) .

(٣) **والمراد بالحقيقية** : ظرف الزمان ، وظرف المكان . (س) .

(٤) **والمراد من المجازية** : الجار والمجرور . (س) .

(٥) من الجمل المشتملة على ذلك الضمير آنفاً . (ح) .

(٦) من سياق الكلام .

(٧) أي : عند وجود القرينة الدالة ؛ نحو : (إن . . .) إلخ بقرينة السؤال . (تح) .

(٨) **والقرينة** : وجود أحد جزئي الكلام بدون الآخر ، مع الاحتياج إليهما معاً . (ح) .

في بابِ إنَّ علَى الاسمِ ، فإنَّه غيرُ[1] جائزٍ[2] ، وتقديمُ خبرِ المبتدأِ جائزٌ[3] ؛ لأنَّ هذه الحروفَ إنَّمَا تَعمَلُ لمشابهتِهَا الفعلَ ؛ كَمَا سيجيءُ[4] ، فيكونُ عملُها فرعاً لعملِ الفعلِ .

ومرفوعُ الفعلِ[5] مُقدَّمٌ على منصوبِهِ ، فلو قُدِّمَ مرفوعُ هذه الحروفِ أيضاً . لم يبقَ فرقٌ بينَ عملِ الأصلِ[6] والفرعِ[7] ، إلاَّ إذَا كانَ الخبرُ ظرفاً ، فإنَّه حينئذٍ يجوزُ تقديمُهُ[8] علَى الاسمِ[9] ؛ لأنَّ رفعَ الظروفِ لاَ يَظهَرُ في

---

(١) لأن عامله ضعيف . « مغني » .

(٢) أي : إلا إذا كان ظرفاً ؛ نحو : إن في الدار زيد ؛ كما يجيء .

(٣) **قوله** : (وتقديم خبر المبتدأ . . .) إلخ ذكره تمهيداً لبيان الفرق بقوله : (لأن هذه الحروف) وإلا . . فلا حاجة إليه ؛ لأنه قد سبق في المتن صراحة جواز تقديمه . (ح) .

(٤) في باب الحرف .

(٥) أي : الفاعل .

(٦) أي : الفعل .

(٧) أي : الحرف . **قوله** : (فلو قدم مرفوع هذه الحروف . . .) إلخ ، **فإن قلت** : تقديم مرفوع الفعل على منصوبه ليس بطريق الوجوب ، بل على الأولوية ، فلم لم يكتف في تأخير مرفوع فرعه ، وهو الحروف المذكورة عن منصوبه بالأولوية أيضاً ، حتى حكم بوجوبه ؟ **قلت** : المبالغة في حطّ مرتبة الفرع أولى بقدر الإمكان ، ولقائل أن يقول : فحينئذ لا يحصل الفرق المذكور في صورة تقديم المفعول ، اللهم إلا أن يفرق بأن تقديم المنصوب في (أنّ) كلي ، وفي الفعل جزئي ، **والأسلم في هذا الوجه** : أن يقال : للفعل عملان : **عمل أصلي** ، وهو رفع المقدم ونصب المؤخر ، **وعمل فرعي** ، وهو نصب المقدم ورفع المؤخر ، فأعطي لما يعمل بمشابهته عمله الفرعي دون الأصلي . (ح) .

(٨) أي : لا يمتنع . (تح) . إذا كان الاسم معرفة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية : ٢٥] ، ويجب إذا كان نكرة ؛ نحو : « إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً » قال الشَّيْخي : الحديث أخرجه البخاري وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، والله تعالى أعلم .

(٩) **قوله** : (يجوز تقديمه) يعني : إذا كان مما يجوز فيه تقديم الخبر على المبتدأ ؛ نحو : إن في الدار رجلاً ، فالجواز ههنا أعم من الوجوب . (ح) .

اللفظِ[١] ، ولأنَّ في الظروفِ اتساعاً[٢] ليسَ في غيرِها[٣] ، فتقولُ في مثالِ ذلكَ : إنَّ زيداً منطلقٌ ، ولا تقولُ : إنَّ منطلقٌ زيداً ، بتقديمِ الخبرِ الغيرِ الظرفِ[٤] ، ولكنْ[٥] تقولُ : إنَّ في الدارِ زيداً ، بتقديمِ الخبرِ الظرفِ[٦] .

[خبر لا النافية للجنس]

قالَ : وخبرُ لاَ التِي لنفيِ الجنسِ[٧] ؛ نحوُ : لاَ رجلَ أفضلُ منكَ ، وقدْ يُحذَفُ ؛ كقولِهمْ : لاَ بأسَ[٨] .

---

(١) فكأنه لم يتقدم المرفوع على المنصوب . (ح) . **قوله** : (لأن رفع الظروف) فيرد عليه : جواز تقديم خبرها إذا كان إعرابه محليّاً أو تقديريّاً ؛ لأنه لا يظهر الإعراب في لفظه أيضاً ؛ نحو : إن خمسة عشر رجلاً هذا القوم ، وإنّ حبلى هنداً ، اللهم إلا أن يقال : كلا الوجهين من قوله : (لأن رفع الظروف) ، ومن قوله : (ولأن الظروف . . .) إلخ علة واحدة ، هذا على تقدير وقوع (الواو) الواصلة بين الوجهين ظاهر دون (أو) الفاصلة ؛ كما في بعض النسخ . (ح) .

(٢) لكثرة وقوعها في كلامهم . (م) .

(٣) **قوله** : (ولأن في الظروف اتساعاً . . .) إلخ ؛ لأن للظرف مناسبة عامة لكل شيء يمكن وجوده من حيث اللزوم ؛ لأن الشيء يلزمه الزمان والمكان البتة ، ففي أي موضع يقع الظرف . . يقع عند ملزومه ، ولكن اللزوم من مطلق الزمان والمكان لكل فرد من الأشياء الموجودة الممكنة ، لا من كل واحد منهما ، أو من كل واحد منهما لمطلق الشيء ، لا لكل فرد منه ، فبسبب تلك المناسبة توسعوا بين كل فرد من الملزوم ، وبين كل فرد من اللازم . (ح) .

(٤) صفة (الخبر) . (ح) . **فيه نظر** ؛ لأنّ الغير معرف بـ(اللاّم) وإضافته إلى الظرف غير جائز ، **ويمكن أن يجاب عنه** : بأن إضافته قبل التعريف بـ(اللاّم) وأدخل (اللام) بعده ؛ ليطابق الصّفة الموصوف المحذوف ، وهو الخبر ؛ كما في « الجلبي » . « تحرير » .

(٥) استدراك من قوله : (ولا تقول) . « مغني » .

(٦) سواء كان حقيقيّاً أو مجازيّاً . (ت) . وفي (أ) : (بتقديم الخبر الظرف على الاسم) .

(٧) أي : لنفي صفة الجنس . (ح) .

(٨) **قوله** : (وخبر لا التي لنفي الجنس . . .) إلخ ، **فإن قلت** : ليس (لا) في لا رجل قائم =

أقولُ : الضربُ الرابعُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ : خبرُ لاَ[1] التِي لنفيِ الجنسِ ؛ أي : المرفوعُ بِهَا .

وقَيَّدَ (لاَ) بالتِي لنفيِ الجنسِ ؛ احترازاً عنْ (لاَ) التِي بمعنَى (ليسَ) فإنَّ خبرَهَا منصوبٌ .

وقدْ يُحذَفُ خبرُ (لاَ) لنفيِ الجنسِ إذَا دلَّ عليهِ قرينةٌ[2] ؛ كقولِ العربِ : لاَ بأسَ[3] ؛ أي : لاَ بأسَ عليكَ[4] .

= وأمثاله لنفي الجنس ، بل لنفي صفة ، فكيف سمّيت بـ(لا) لنفي الجنس ؟ **قلت** : نعم ؛ لكن في نحو : لا رجل موجود لنفي الجنس لا الصّفة ؛ إذ نفي الشيء نفي وجوده ، فخرج الوجود عن الصّفة ، فسمّيت بذلك باعتبار بعض الصّور ؛ لأن وجه التسمية لا يجب اطراده ، هذا مع خلو الكلام عن الحذف والمجاز ، فلا تكل إلى ما يخالف هذا ؛ لئلا . . . إلخ . « مقيس المسائل » .

(١) **ومذهب الأخفش** : أن (لا) لم تعمل في الاسم ؛ لمانع ، وهو كونه مبنيّاً . « ح كافية » .

(٢) أي : يحذف كثيراً مجازاً ، من قبيل قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ [البقرة : ١٤٤] حذفاً جائزاً **عند الحجازيين** ، **وأما بنو تميم** . . لا يثبتونه أصلاً لا في اللفظ ولا في التقدير ، ومثل : لا أهل ولا مال ، بمعنى : انتفى الأهل والمال ، **وقال بعضهم** ؛ كالأندلسيّ : لا أرى من أين هذا النقل ، **والحق** : أنه يجب إثباته اتفاقاً إذا لم تقم قرينة ، أمّا إذا قامت قرينة . . فعند **بني تميم** يجب الحذف ، **وعند الحجازيين** يجوز . « تحرير » .

(٣) **والبأس** : شدة في القتال ، **وهو في الأصل** : مطلق الشدة ، يقال : لا بأس عليك في هذا الأمر ؛ أي : لا شدة . (زاده) .

(٤) **قوله** : (كقول العرب : لا بأس) والقرينة فيه ، إمّا وقوعه في جواب من سأل : هل عليّ من بأس في ذلك الفعل ؟ مثلاً ، أو ظهوره في بعض المادة ؛ نحو : لا بأس عليك ، **واعلم** : أن فيه فريقين **بنوا تميم** فإنهم لا يثبتونه أصلاً ، **والحجازيون** فإنهم يحذفونه كثيراً ؛ كما قال المصنف في « المفصل » ويحذفه **الحجازيون** كثيراً ، وكذا سائر المصنفين ذكروا حذفهم بالكسرة ، **والمقصود هنا** : مذهبهم فقط ، فلا يستقيم كلمة (قد) المفيدة قلة الحذف في هذه الرسالة ، إلا بارتكاب خلاف الظاهر . (ح) .

[اسم ما ولا بمعنى ليس]

قالَ : واسمُ (مَا) و(لاَ) بمعنَى (ليسَ) نحوُ : مَا زيدٌ منطلقاً ، ومَا رجلٌ خيراً منكَ[1] ، ولاَ[2] أحدٌ أفضلَ منكَ[3] .

أقولُ : الضربُ الخامسُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ : اسمُ (مَا) و(لاَ) بمعنَى (ليسَ) أي : المرفوعُ بِهِمَا ؛ نحوُ : (زيدٌ) في : مَا زيدٌ منطلقاً[4] ، و(رجلٌ) في : مَا رجلٌ خيراً منكَ[5] ، و(أحدٌ) في : لاَ أحدٌ أفضلَ منكَ[6] .

وإنَّمَا مَثَّلَ في (مَا)[7] بمثالينِ[8] ؛ لأنَّهَا تَعمَلُ في المعرفةِ والنكرةِ ، بخلافِ (لاَ) فإنَّهَا لاَ تَعمَلُ إلاَّ في النكرةِ[9] ، وذلكَ لأنَّهُمَا إنَّمَا تعملانِ ؛

---

(1) وفي (ط) : (ولا رجل خيراً منك) .

(2) نافية .

(3) قوله : (واسم ماء ولاء . . .) إلخ ، **فإن قلت** : كان هذا الاسم قبل دخولهما مرفوعاً بالابتداء ، فيلزم بإعمالهما فيه رفع المرفوع ، **قلت** : الجواب المبني على كلام المحققين بهذا قد مر على قول المصنف : (والخبر في باب إن) ، وأمّا على ما مشى عليه الراجلون في عواقب الأمور . . فجوابه : النّواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر . . غلبت عاملهما ، فهذا الرفع غير الرفع الذي كان عليه حين كونه مبتدأ ، فتأملنّ وأخذن الحق . « مقيس المسائل » .

(4) مثال (ما) دخل على المعرفة .

(5) مثال (ما) دخل على النكرة .

(6) مثال (ما) دخل على النكرة .

(7) أي : لفظ (ما) .

(8) وفي (ط) : (وإنما مثل في ما مثالين) .

(9) حتى إذا دخلت على المعرفة . . لا تعمل ؛ لعدم السماع ؛ لأنهم لم يستعملوا بإعمال (لا) حين دخولها عليها ، بل حين دخولها على النكرة ؛ مثل قول الشاعر :

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيـــرَانِهَـــا ... فَـــأَنَـــا ابْـــنُ قَيْـــسٍ لاَ بَـــرَاحُ =

لشبهِهِمَا بـ(ليسَ)[١] ، وشَبَهُ (مَا)[٢] أكثرُ من شَبَهِ (لاَ)[٣] لأنَّ (مَا) لنفيِ الحالِ[٤] ، مثلَ (ليسَ) ، بخلافِ (لاَ)[٥] فإنَّهَا لنفيِ الاستقبالِ[٦] .

* * *

= فلمّا كان كذلك . . افتقر النحاة على عمل (لا) على مورد السّماع . « تحرير » .

(١) **وجه الشبه المشترك بينهما** : معنى النفي ، والدّخول على المبتدأ والخبر . (ح) . وفي (أ) و(ب) : (لمشابهتهما بليس) .

(٢) أي : لفظ (ما) .

(٣) أي : لفظ (لا) .

(٤) هذه العبارة توهم أن (لا) ليس لنفي الحال أيضاً ، وليس كذلك بل مشترك بينهما ، **فالظاهر في العبارة** : أن يقال : إن (ما) لنفي الحال خاصة مثل (ليس) بخلاف (لا) فإنها مشتركة بينهما . (ح) .

(٥) فإنها للنفي مطلقاً . (ج ح) .

(٦) وذلك لأنّه يشبهه بنوع النفي ، وما في شخصه ، والمشابهة في الشخص أتم من المشابهة في النوع . « تحرير » . وفي (أ) و(ز) : (لنفي الاستقبال فقط) ، وفي (ج) : (لنفي الاستقبال خاصة) .

المنصوبات

[المنصوبات]

قالَ : **المنصوباتُ على ضربينِ**(١) : أصلٍ ، وملحقٍ به ، فالأصلُ هو المفعولُ(٢) ، وهو على خمسةِ أضربٍ : المفعولِ المطلقِ ، وهو المصدرُ ؛ نحوُ : ضربتُ ضرباً وضربةً وضربتينِ ، وقعدتُ جلوساً .

أقولُ لَمَّا فَرَغَ من القسمِ الأولِ من أقسامِ المعربِ ، وهو المرفوعاتُ . . شَرَعَ في القسمِ الثانِي(٣) ؛ أعنِي : المنصوباتِ(٤) .

---

(١) **قوله** : (المنصوبات على . . .) إلخ ، **فإن قلت** : هل يجوز أن يعمل فعل واحد المفاعيل الخمس معاً أم لا ؟ فإن كان جائزاً . . فما ترتيبها في الكلام ، أو غير جائز . . فلم ؟ **قلت** : ذلك الإعمال جائز ، **وترتيبها فيه** : أن يقدم المفعول المطلق ثم به ثم فيه ثم له ثم معه ؛ كأن يقال : ضربت ضرباً زيداً في المسجد لتأديبه وعمراً ، هذا إذا كان الفعل متعدّياً ، وإن كان لازماً . . فيجوز الإعمال في الأربعة الباقية . « مقيس المسائل » .

(٢) وإنما كان المفعول أصلاً في المنصوبات ؛ لأنّه إمّا مدلول الفعل ؛ كالمفعول المطلق ، أو متعلّق الفعل ؛ كالمفعول به ، أو محل وقوع الفعل ؛ كالمفعول فيه ، أو مصاحب لمعمول الفعل ؛ كالمفعول معه ، أو علة الفعل ؛ كالمفعول له ، بخلاف سائر المنصوبات فإنهن لم يشابهن الفعل بهذه الوجوه ، وكانت منصوبات فألحقن بالمفعول .

(٣) **قوله** : (لما فرغ من القسم الأوّل . . شرع في الثاني) اهـ . لا يخفى أن (لما) ظرف لجوابه وسبب له ، **وهذا يقتضي** : أن يكون الشروع في وقت الفراغ مع أنه ليس كذلك ، ولا بدّ له من تجريد (لما) عن الظرفية ، وجعلها لمجرد السببية ، ولو قرأ لما بـ(لام) الجارة و(ما) المصدرية ؛ أي : للفراغ عن القسم الأوّل شرع في القسم الثاني . . لا يستغني . « شرح » .

(٤) وهي جمع منصوب لا المنصوبة ؛ لما عرفت في المرفوعات . (ح) .

وإنَّمَا قَدَّمَهَا على المجروراتِ[١] ؛ لأنَّ المنصوباتِ في الكلامِ أكثرُ من المجروراتِ[٢] ، فيكونُ المنصوباتُ أصلاً بالقياسِ إلى المجروراتِ ، أو لأنَّ عامِلَ المنصوباتِ إنَّمَا يكونُ فعلاً غالباً[٣] ، وعاملَ المجروراتِ لاَ يكونُ إلاَّ غيرَ فعلٍ كما سيجيءُ ، وقدْ قلنَا[٤] : إنَّهُ[٥] أصلُ في العملِ[٦] ، فمعمولُه أيضاً يكونُ أصلاً .

والمنصوباتُ على ضربينِ ـ كالمرفوعاتِ ـ : أصلٍ ، وملحقٍ بالأصلِ ، فالأصلُ هو المفاعيلُ[٧] ؛ لأنَّ عواملَهَا أفعالٌ[٨] حقيقيةٌ[٩] ، بخلافِ باقِي المنصوباتِ ، فإنَّ عواملَهَا إمَّا حروفٌ أو أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ[١٠] .

---

(١) وإنما ذكر المنصوبات بعد المرفوعات لاشتراكهما في أن الواحد يَعمل فيهما ؛ نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ولأن المنصوبات في اللفظ قد يكون مرفوعاً في المعنى ، وعلى العكس ؛ نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، ولأن النصب لا يوجد بدون الرفع في الأمور العامة . « كشف » .

(٢) وهو يستلزم تقديمها على المرفوعات أيضاً ؛ لأنها أكثر منها أيضاً كما سبق . (ح) .

(٣) وإنما قال : (غالباً) لأن عامل المنصوبات قد يكون غير الفعل ؛كالحروف المشبهة بالفعل . (ق) .

(٤) في المرفوعات .

(٥) أي : الفعل .

(٦) وفي (ط) : (إنه الأصل في العمل) .

(٧) وهو جمع مفعول ، وهو ما قرن بفعل لفائدة ، ولم يسند إليه ذلك الفعل ، وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ، وهو خمسة أضرب : **المفعول المطلق** ، وهو : اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ؛ أي : اسم ما قام بفاعله ؛ لئلا يرد النقض بمثل : مات موتاً . « تحرير » .

(٨) غالباً ؛ لئلا يرد شبه الفعل . (م) .

(٩) أي : تامة . (ح) . **وفيه نظر** ؛ لأن العامل في بعض المفاعيل ليس فعلاً حقيقيّاً ، بل العامل في المفعول معه إمّا فعل أو معنى الفعل ؛ فإن العامل في (زيد) في قولك : وما شأنك وزيداً معنى الفعل . (ق) رحمه الله تعالى .

(١٠) أي : غير تامة ؛ كالأفعال الناقصة . (ح) .

[المفعول المطلق]

والمفاعيلُ على خمسةِ أضربٍ : الأولُ : المفعولُ المطلقُ(١) ، وهو المصدرُ(٢) غالباً(٣) ؛ نحوُ : ضربتُ ضرباً ، وهذَا للتأكيدِ ؛ أي : معناه معنَى الفعلِ(٤) بلاَ زيادةٍ(٥) .

---

(١) قدم المفعول المطلق ؛ لأنه مفعول ينتصب بلا قيد بحرف ، بخلاف سائر المفاعيل . (هندي) .

(٢) أي : مصدر ذلك الفعل المذكور حقيقة أو حكماً ؛ مثل : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] غالباً ، وقد يكون مصدراً لفعل مرادف له ؛ مثل : قعدت جلوساً ، وقد لا يكون مصدراً أصلاً ؛ نحو : ضربته سوطاً على قول . « تحرير الفوائد » . الفرق بين المفعول المطلق والمصدر ظاهر ؛ لأن كلّ مصدر له فعل من لفظه ، وليس كل مفعول مطلق كذلك ؛ نحو : أعجبني ضرب زيد عمراً ، فـ(ضرب) مصدر وليس بمفعول مطلق ، وأما المفعول المطلق بدونه فنحو : ضربته سوطاً . « ح كافية » .

(٣) (غالباً) لئلا يرد الحال ؛ كضربت زيداً قائماً ، فإن (قائماً) حال ، وعامله الفعل الحقيقي ، والتمييز ؛ لأن عامله أيضاً إما فعل أو الاسم التام . (م ح وق) . إنما قال : (غالباً) لأنه قد يكون غير المصدر ؛ نحو : ضربت سوطاً ، وأنواعاً من الضرب ، وأيّ ضرب ، وأيّما ضرب وغير ذلك ، وكل واحد من هذه المنصوبات مفعول مطلق ، مع أنه ليس مصدراً ، هذا بحسب الظاهر ، وأمّا بحسب الباطن . . فهذه الأشياء مصادر أيضاً مجازاً ؛ لقيامها مقامها ، إمّا باعتبار المَوصوف المقدر كما في الأوّل ؛ **لأن أصله** : ضربته ضربة ذات سوط ، وإمّا باعتبار المفسر ؛ كما في المثال الثاني ، وإمّا باعتبار الموصوف المقدر أيضاً أو المضاف إليه كما في البواقي ، ولو لم يذكر (غالباً) وعمم المصدر من الحقيقي والحكميّ . . لكان أخصر . (ح) .

(٤) أي : معنى (ضرباً) المطابقي معنى الفعل الضمني . (تح) . بتصرف .

(٥) **معناه** : بلا زيادة شيء فيه على معنى الفعل ؛ من وصف أو عدد ؛ لأنه في الحقيقة تأكيد لفظي للمصدر المضمون لفعل مذكور الغير المقيد بشيء منهما ، فإن معنى ضربت : أحدثت ضرباً ، فمعنى ضربت ضرباً : أحدثت ضرباً ضرباً ، وأمّا ما تعارف بينهم من أن ضرباً تأكيد لضربت مثلاً . . فتوسّع منهم باعتبار الجزء . (ح) .

وضربتُ ضربةً وضربتينِ[١] ، وهذانِ للعددِ ؛ أي : معناهما معنَى الفعلِ ، مع زيادةٍ ، وهي إفادةُ العددِ .

وقدْ يكونُ المفعولُ المطلقُ للنوعِ ؛ نحوُ : جلستُ جِلْسَةً ، بكسرِ الجيمِ[٢] ؛ أي : نوعَ جلوسٍ[٣] .

وإنَّمَا لَمْ يذكرْه ؛ لقلتِهِ[٤] ، وإنَّمَا ذكر قولَه : قعدتُ جلوساً ؛ ليُعلَمَ أنَّ شرطَ المفعولِ المطلقِ موافقةُ الفعلِ في المعنَى[٥] وإنْ لَمْ يُوافقْه في اللفظِ[٦] .

وإنَّمَا سُمِّيَ مفعولاً مطلقاً[٧] ؛ لأنَّه غيرُ مُقيَّدٍ بشيءٍ ؛ كقيدِ المفعولِ به بـ(الباءِ)[٨] ،

---

(١) إرشاد بالثاني إلى جواز التثنية والجمع فيما قصد الزيادة على معنى الفعل . (ح) .

(٢) لأنه بالفتح للعَدد ، وكان عليه أن يقول أيضاً بعد قوله : (ضربة وضربتين) : بفتح الضاد ؛ لأنهما بالكسر للنوع ، اللّهم إلا أن يقال : اعتمد على شهرة مثال المتن ، وعلى كثرة الاستعمال ، مع أن الفتح فيه أصل والإشارة إلى ما عرض بالتغير أولى . (ح) .

(٣) **الظاهر** : أن يقول : أي : نوعاً بالنصب في تفسير جلسة ، **واعلم** : أن هذا إنما يكون للنوع إذا أريد نوع مُطلق ، وأمّا إذا أريد نوع مخصوص . . فيؤتى بما يدل عليه من الصّفة ؛ نحو : جلسة حسنة أو مربعة ، أو من المضاف إليه ؛ نحو : جلسة الأمير ، وغير ذلك . (ح) .

(٤) **قال بعض المحققين** : مثال المتن يصلح لكليهما بأن يقرأ بالفتح للعدد وبالكسر للنوع ، فسلب الشارح لا يكون على ما ينبغي ، اللهم إلا أن يقال : مراده : أنه لم يذكره بمثال مخصوص به على حِدَة ، فإن المتبادر من ضربة وضربتين الفتح على الأصل . (ح) .

(٥) بحسب اللغة ، وأمّا بحسب الاصطلاح . . فبينهما فرق ؛ لأنّ القعود للقائم ، والجلوسَ للمضطجع ، واتحاد المعنى اللغوي يكفي لوقوع أحدهما تأكيداً للآخر . (ح) .

(٦) **عدم الموافقة** إما بحسب المادة ؛ كالمثال المذكور ، وإما بحسب الباب ؛ نحو : أنبت الله نباتاً . (ح) . .

(٧) **معنى الإطلاق** : ألا يعتبر قيد ولا عدمه . (هـ س) .

(٨) وفيه أنه إن أريد بالقيد الحرف . . يلزم ألاّ يكون المفعول معه مقيداً ، وإن جعل أعم من الاسم والحرف . . يلزم أن يكون المطلق مقيداً ؛ لأنه مقيد بلفظ مطلق وهو اسم ، ولا يقال لـ(ضرباً) في ضربت ضرباً : إنّه مفعول على الإطلاق ، بل قد يقال ذلك لـ(زيد) في ضربت زيداً ، **فإن قلت** : نختار الشق الأول ، لكن بحسب بعض الاستعمال ، لا بحسب =

والمفعولِ فيه بـ(فِي) ، والمفعولِ له بـ(اللامِ) ، والمفعولِ معه بـ(معَ) .

[المفعول به]

قالَ : والمفعولُ به ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً[1] .

أقولُ : الضربُ الثانِي من ضروبِ المفاعيلِ : المفعولُ به[2] ، ويُسمَّى : مفعولاً به ؛ لوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليه[3] ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً .

قالَ : ويُنصَبُ المفعولُ به[4] بفعلٍ مُضمَرٍ[5] ؛ كقولكَ للحاجِّ : مكةَ ، وللرامي : القرطاسَ[6] .

= التسميات ؛ نحو : مررت بزيد ، وجلست في المسجد ، وضربت للتأديب ، وجئت وزيداً ، بخلاف المفعول المطلق ؛ فإنه لا يقيّد بحرف في استعمال مّا ، **قلت** : فعلى هذا لا يستقيم قوله : (بمع) في قوله : (والمفعول معه بمع) اللّهم ؛ إلا أن يقال : إنه أتى بمحصل معنى (الواو) بمشاكلة قوله : (والمفعول معه) . (ح) .

(١) **قوله** : (والمفعول به ؛ نحو . . .) إلخ ، **فإن قلت** : هل عمل العامل في الفاعل والمفعول دفعي فكيف يمكن ؟ أو رتبي فكيف يمكن مع مخالفة الترتيب للمرتب ؟ أو ترتيبي ذكري فكيف يجوز مع مخالفة لها ؟ **قلت** : عمل العامل في جميع المعمولات ترتيبي ، والمجوز مع تلك المخالفة باعثها . « مقيس المسائل » .

(٢) وهو اسم لما وقع عليه فعل الفاعل ؛ أي : اسم ما تعلق عليه فعل الفاعَل . (تح) .

(٣) لا فائدة في قوله : (الفاعل) ، ولو قال : ما وقع عليه الفعل . . لكان أخصر . (هندي) .

(٤) (الباء) راجع إلى الألف واللام . (م) .

(٥) جوازاً ؛ مثل قولك . . . إلخ ، ووجوباً في أربعة مواضع . « تحرير » . وفي (ط) : (بفعل مضمر ؛ أي : مقدر) .

(٦) **والقرطاس** بالفتح : الهدف ، وبالكسر : الكاغذ . (قدقي) . **قوله** : (وينصب المفعول به بفعل مضمر . . .) إلخ ، **فإن قلت** : عَدّ النحاة العوامل مؤثرات ، ونسبتهم الأعاريب إليها ظاهرٌ ، واستقباح نسبة الفعل إلى الفاعل بـ(الباء) مشهور ، فلم لم يقل : وينصبه مضمر ، أو ينصب من مضمر ؟ **قلت** : لما كان كون العوامل علامات لتأثير المتكلم =

أقولُ : ويُنصَبُ المفعولُ به بفعلٍ مُضمَرٍ ؛ أي : مُقدَّرٍ ؛ كقولكَ للحاجِّ : مكةَ ، وللرامي : القرطاسَ ، فإنَّ (مكةَ) و(القرطاسَ) منصوبانِ بفعلٍ مُضمرٍ ، والتقديرُ : تُريدُ مكةَ ، وتُصيبُ القرطاسَ[1] ، وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ الحالِ عليه .

[المنادى]

قالَ : ومنه[2] المنادَى المضافُ[3] ؛ نحوُ : يا عبدَ الله ، والمضارعُ له ؛ نحوُ : يا خيراً من زيدٍ ، والنكرةُ ؛ نحوُ : يا راكباً .

أقولُ : إضمارُ فعلِ المفعولِ به إمَّا على طريقِ الجوازِ ؛ كَمَا مَرَّ ، وإمَّا على طريقِ الوجوبِ ، وذلكَ في المنادَى[4] ، فلذلكَ . . . .

= لا مؤثرات حقيقة ، وكونها مؤثرات مجاز ، أو كان اصطلاحهم مبنياً عليه . . أشار العلامة رحمه الله تعالى إلى ما هو الحق بإدخال (الباء) ـ الذي شأنه الدخول على الآلة ـ على العوامل ، ومثله كثير في كلامهم ، فتنبه . « مقيس المسائل » . وفي إطلاق الحاج والرامي للعازم لهما إشارة إلى استجماع أسبابهما ، وقوة قرينتهما . (ح) .

(١) الفعلان يحتملان الغيبة والخطاب ، لكن بعض المحققين عين الأول وجعل (اللام) في قوله : (للحاج) و(للرامي) للتعليل . (ح) .

(٢) أي : من المنصوب بفعل مضمر وجوباً : **المنادى** وهو : المطلوب إقباله بحرف نائب منابَ (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، فهو إما مفرد معرفة أو نكرة أو مضاف ، فالأوّل ليس مما نحن فيه ؛ كما بين المصنف بُعيد هذا بقوله : (فالمفرَد المعرفة فمضموم) . « تحرير » .

(٣) **قوله** : (ومنه : المنادى المضاف . . .) إلخ ، **فإن قلت** : قد صرّحوا بأن حذف الفعل لا يكون واجباً بدون قيام مؤدي معناه مقامه ، وأن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه فكيف يكون حذف الفعل هنا واجباً ؟ **قلت** : وجوب حذف الفعل هنا مذكور بعد تلك الضابطة ، فهذا كالمستثنى عنها على طريقة ابن الحاجب . « مقيس المسائل » .

(٤) **قوله** : (وذلك في المنادى) أي : إضمار فعل المفعول به على طريق الوجوب ، وذلك في أربعة مواضع كما بيّنّا ، ومنه المنادى المضاف وغيره ؛ فلذلك ؛ أي : لأجل أن الحذف =

قالَ[1] : (ومنه المنادَى) أي : ومن المنصوبِ بالمضمرِ المنادَى المضافُ[2] نحوُ : يا عبدَ الله .

والمضارعُ له ؛ أي : المشابِهُ للمضافِ[3] ؛ نحوُ : يا خيراً من زيدٍ ، فإنَّ (خيراً) لاَ يَتِمُّ إلاَّ بـ(من زيدٍ)[4] كمَا أنَّ المضافَ لاَ يَتِمُّ إلاَّ بالمضافِ إليه .

والنكرةُ[5] أي : غيرُ المعينِ[6] ؛ نحوُ : يا راكباً[7] .

وكلٌّ[8] من هذه الثلاثةِ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ ؛ أي : مُقدَّرٍ لاَ يَجوزُ

= على طريق الوجوب في أربعة مواضع وبعضه المنادى قال المصنف : (ومنه) بـ(من) التبعيضية ؛ أي : بعض المنصوبات بالفعل المضمر : المنادى . . . إلخ . « تحرير الفوائد » .

(١) بتغيير الأسلوب ؛ يعني : لأجل التغاير بين الإضمار الأول وبين هذا الإضمار بالجواز والوجوب غَيَّرَ الأسلوب الأوّل ، وإلا . . فالسوق أن يقول : وكالمنادى المضاف ؛ عطفاً على قوله : (كقولك) . (ح) .

(٢) وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) أي : قائم مقامه لفظاً ؛ نحو : يا زيدُ ، أو تقديراً ، نحو : يوسفُ ؛ أي : يا يوسفُ . « مغني » .

(٣) والمراد بالمشابهة هنا : كون الثاني متعلقاً بالأول . (م) .

(٤) لأنه مخفف من (أخير) ، وهو اسم تفضيل ، وهو لا يستعمل إلا بـ(اللام) أو الإضافة أو كلمة (من) ، فلا يتم إلا بها ؛ كما أن المضاف لا يتم إلا بالمضاف إليه ؛ لكونهما بمنزلة كلمة واحدة . « تحرير » . بحسب التخصيص والإفادة ، أو بحسب العمل ؛ يعني : أن (خيراً) يعمل النصب في الجار والمجرور كما يعمل المضاف الجر في المضاف إليه ، فتكون المشابهة بينهما في مطلق العمل دون خصوصه . (ح) .

(٥) معطوف على قوله : (المضاف) . (تح) .

(٦) وحرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف . (سيدي) .

(٧) أي : الذي لم يقصد تعيينه بحرف النداء ، قيد به لئلا يرد ، نحو : يا رجل بأنه نكرة ؛ لأنه ليس أحد المفارق الخمسة المشهورة ، مع أنه غير منصوب ، فالتعين في باب النداء لا يستلزم التعريف بأحد طرق المعارف الخمسة . (ح) .

(٨) التنوين عوض عن المضاف إليه ، تقديره : (وكل واحد . . .) . (ح) .

إظهارُه ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ ـ أعنِي : (يا) ـ بدلٌ منه ، ولاَ يجوزُ الجمعُ بين البدلِ والمبدَلِ منه .

والتقديرُ : أدعُو عبدَ الله ، وأدعُو خيراً من زيدٍ ، وأدعُو راكباً ، فحُذِفَ[1] (أدعُو) ، وأُبْدِلَ منه (ياء)[2] .

قالَ : وأمَّا المفردُ المعرفةُ[3] . . فمضمومٌ؛ نحوُ: يا زيدُ ، ويا رجلُ[4] .

---

(١) وجوباً ؛ للاختصار . (جامي) .

(٢) لكثرة الاستعمال ، فراجع « الجني » . و(يا مؤمناً) **قياسُ المنادى العلم** : البناء على الضم ، وقد ينون منصوباً ؛ تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة ؛ إشارة لتعامي الأفهام عن إدراك كُنْهِ ذاته ، ففي الحقيقة لا يعرفه إلا هو ؛ كما ورد : (سبحانك ؛ ما عرفناك حق معرفتك) ومثله ما جاء في الحديث : « **يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ** » . ويقاس عليه ما أشبهه . « الفتح الأسنى شرح أسماء الله الحسنى » . قال الشَّيْخِي : خبر (سبحانك ؛ ما عرفناك حق معرفتك) هذا ما وقع في أوراد بعض المشايخ الصوفية الكبار ؛ كما قال صاحب « كشف الظنون » ولم أهتد إلى قائله ، ويظهر أنه كان حول هذه الجملة كلام ؛ من تكفير قائلها أو تخطيئه ، حتى جاء الشيخ محمد بن قطب الدين الأزنيقي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) وألف رسالة في الدفاع عنها ، والتحقيق في المسألة ، وهناك تأليف آخر للشيخ أبي بكر بن عبد الله ابن قاضي عجلون المتوفى سنة (٩٢٨هـ) سماه : « إعلام ذوي الألباب بأن سبحانك ما عرفناك حق معرفتك هو الصواب » . وأما الحديث . . فقد أخرجه بهذا اللفظ أبو الشيخ في « أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم » ، والبيهقي في « الشعب » والطبراني في « الدعاء »كلاهما بلفظ : « **يَا عَظِيمُ يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ** » جميعهم عن عائشة رضي الله عنها ، والله تعالى أعلم .

(٣) **قوله** : (وأما المفرد . . .) إلخ ، **فإن قلت** : ظاهر الحال في المسائل الوجوب والاطراد فينافي لما سيأتي ؛ من أنه إذا وصف المنادى بابن ووقع بين علمين . . جاز بناؤه على الفتح ، **قلت** : هذا أيضاً من قبيل الاستثناء بلا أداة ، فكأنه طريق شائع بينهم غير مخصوص بابن الحاجب . « مقيس المسائل » . **قوله** : (وأما المفرد المعرفة . . .) (أما) كلمة متضمنة معنى الشرط ، قائمة مقام : (مهما يكن من شيء) **تقديره** : مهما يكن من شيء ، فـ(المفرد المعرفة) مضموم ، والجملة معطوفة على مقدر ، **تقديره** : أمّا غير المفرد المعرفة . . فمنصوب ، وأما المفرد . . . إلخ . (دبير محمد) .

(٤) مثل بمثالين ؛ إشارة إلى أن التعريف أعم من أن يكون قبل النداء ؛ كما في المثال الأول أو=

أقولُ : المنادَى إمَّا مفردٌ معرفةٌ ، أو غيرُ مفردٍ معرفةٍ ، وغيرُ المفردِ المعرفةِ منصوبٌ في اللفظِ(١) ؛ كَمَا مَرَّ .

وأمَّا المفردُ المعرفةُ . . فمضمومٌ في اللفظِ(٢) ، ومنصوبٌ في المعنَى(٣) ؛ نحوُ : يا زيدُ ، فإنَّ تقديرَه : أدعُو زيداً(٤) .

وأمَّا لفظُه . . فمَبْنِيٌّ على الضمِّ ، وإنَّمَا بُنِيَ هذَا لأنَّهُ يُشبِهُ كافَ الخطابِ في أدعُوكَ ؛ من حيثُ الإفرادُ ، والتعريفُ(٥) .

وكافُ أدعُوكَ يُشبِهُ كافَ ذاكَ من هاتينِ الجهتينِ(٦) ، وكافُ ذاكَ حرفٌ مَبْنِيُّ الأصلِ(٧) ، فمشابِهُهُ يكونُ مبنيّاً ، فمشابِهُ المشابِهِ للشيءِ مشابِهٌ لذلكَ

= بعده ؛ بأن يكون قبله نكرة فيقصد بدخول حرف النداء تعريفه ؛ كما في الثاني . « تحرير الفوائد » . وفي (ط) : (فمضموم في اللفظ ، ومنصوب في المعنى) .

(١) ولو تقديراً ؛ نحو : يا غلامي ، ويا فتى . (ق) .

(٢) أي : مبني على الضم ، أو ما يقوم مقامه ؛ من (الألف) و(الواو) . (تح) .

(٣) أي : في المحل . « متوسط » .

(٤) ولو تقديراً ؛ نحو : يا فتى ويا قاضي ، أو محلاً ؛ نحو : يا هذا ويا من خلق السموات .

(٥) **والمراد من التعريف** : اللغوي ؛ أي : التعيين ، لا الاصطلاحي . (ق) . فلا يرد أنه لا يكون التعريف للحرف ؛ لأنه من خواص الاسم . (حسن) . وكذا من حيث الخطاب ، **والمراد بالإفراد ههنا** : ما يقابل الإضافة ؛ لأن مثل يا زيدان ويا زيدون مبني على الضم بتلك المشابهة بعينها ، فالضم أعم من الحركة وغيرها . (ح) . وفي (ط) : (يشبه كاف الخطاب في باب أدعوك) .

(٦) أي : من جهة الإفراد والخطاب فقط ، دون التعريف ؛ لأن (كاف) ذاك حرف ، والتعريف من خواص الاسم كما عرفت . « تحرير » .

(٧) **قوله** : (وكاف ذاك حرف) فلا محل له من الإعراب أصلاً ، **والدليل على حرفيته** : امتناع قيام الاسم مقامه بدون ثبوت إسميته بدليل آخر ، فلا يرد ضمير أفعل ؛ لأن إسميته تثبت باتصافه ببعض خواص الاسم وهو الإسناد إليه وإن امتنع قيام الاسم مقامه ، **فإن قلت** : قد يقال ذا الرجل فبم يعلم أن (الرجل) لم يقم مقام (الكاف) ؟ **قلت** : فإن (الرجل) هنا هو المشار إليه ، و(الكاف) في (ذاك) للخطاب ؛ لتنبيه المخاطب على المشار إليه ؛ بدليل =

الشيءِ[١] ، فيكونُ مَبْنِياً أيضاً[٢] .

وإنَّمَا بُنِيَ على الحركةِ[٣] فرقاً بين البناءِ اللازمِ والعارضِ ، وإنما بُنِيَ على الضمِّ ؛ لتُخالِفَ حركةُ بنائِه حركةَ[٤] إعرابِه[٥] ، فإنَّ المنادَى المعرَبَ إمَّا منصوبٌ كَمَا عرفتَ ، وإمَّا مجرورٌ ، وذلكَ[٦] إذا دخلَ عليه لامُ الجرِّ ؛ نحوُ :

= اجتماعهما في قولك : ذاك الرجل ، بخلاف كاف أدعوك فإنه اسم ؛ لقيام الاسم مقامه ، وله محل من الإعراب ؛ نحو : ضربك وضاربك نصباً وجرّاً ، ولا محل له من الرفع . (ح) .

(١) **قوله** : (فمشابه المشابه . . .) إلخ ، المشابه الأول والثالث عبارة عن المنادى المذكور ، والمشابه الثاني عن (كاف) أدعوك ، ولم يعتبر المشابهة الأولى فقط لبناء المنادى ؛ لأن بناء الاسم عارض ، ومُشابه المبني العارض لا يكون مبنيّاً ، ولقائل أن يقول : لِمَ لم يعتبر المشابهة الثانية فقط ؟ بأن يقال في وجه بنائه : لأنه ؛ أي : المنادى يشبه (كاف) ذاك من أول الأمر بدون توسيط المشابهة الأولى بينهما ؛ كما قال بعض الشارحين ، اللهم إلا أن يقال : قصد التسوية بزيادة السوق هكذا ذكروا في يا أيها الرجل ؛ اعتذاراً عن مجيء (أي) و(ها) معاً للفصل ، مع كفاية إحداهما ، ومن هذا قيل : **المحصول بعد الطلب أعذب من المنساق بلا طلب** . (ح) .

(٢) كالمشابه وهو (كاف) ذاك . (تح) .

(٣) مع أن السكون أصل في البناء ؛ لئلا يُلزم السّاكنين فيما يسكن ما قبل آخره ؛ مثل : يا زيد ، وحمل الباقي عليه طرداً للباب ، أو للفرق بين البناء اللازم والعارض ؛ كما قال به الشارح . « تحرير الفوائد » .

(٤) منصوب بنزع الخافض ؛ أي : على حركة إعرابه . (تح) .

(٥) قال الشيخي غفر الله له ولوالديه : الضمير في (بنائه) و(إعرابه) يرجع إلى (المنادى) والله تعالى أعلم .

(٦) أي : كون المنادى مجروراً إذا دخل عليه (لام) التخصيص أو التعليل ، وهذه (اللام) تدخل وقت الاستغاثة ؛ ليدل على أنه مخصوص من بين أمثاله بدعاء ؛ نحو : يا لزيد ، فإن (زيد) منادى ، أدخل عليه (اللام) المفتوحة للاستغاثة لغيره ، وذلك يسمّى مستغاثاً له ، وهو المظلوم مثلاً ، ويدخل عليه (اللام) المكسورة ؛ للفرق بينهما ، ولم يعكس ؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع (كاف) الضمير التي يفتح (لام) الخبر معها ؛ نحو : لك وله ، بخلاف المستغاث له . « تحرير الفوائد » .

يا لَزَيْدٍ[١] ، وتُسمَّى هذه اللامُ لامَ الاستغاثةِ[٢] ، وهذا المنادَى المنادَى المستغاثَ .

وإنَّمَا أُعرِبَ المضافُ ، والمضارعُ له ، والنكرةُ ؛ لانتفاءِ وجهِ الشَّبَهِ ؛ أعنِي : الإفرادَ في الأولَيْنِ ، والتعريفَ في الثالثِ .

وإنَّمَا أُعرِبَ المستغاثُ ؛ لأنَّ إلغاءَ عملِ حرفِ الجرِّ[٣] غيرُ واقعٍ[٤] .

قالَ : وفي الصفةِ المفردةِ الرفعُ والنصبُ[٥] ؛ نحوُ : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ، وفي المضافةِ النصبُ لا غيرُ ؛ نحوُ : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو .

---

(١) وإنما فتحت ؛ لئلا يلتبس بالمستغاث له ـ جِنْدِي عُلُ أَحُلِوْ ـ إذا حذف المستغاث ؛ نحو يا للمظلوم ؛ أي : يا قوم ، فإنه لو لم يفتح لام الاستغاثة . . لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له . « الفوائد الضيائية » .

(٢) وهو من الغوث ، وهو استدعاء المظلوم أحداً لرفع الظلم عنه . (حلبي) .

(٣) أي : إبطال عمل حرف الجر بالكلية . (تح) .

(٤) **قوله** : (لأن إلغاء عمل حرف الجر . . .) اهـ ، وفيه فإن عمله في المبنيّات الأصلية والعارضيّة لغو ، وكذا عمل سائر العوامل ، فلم لم يلغ في المنادى المفرد المعرفة الذي من شأنه البناء ؟ اللّهم إلاّ أن يقال : إنَّ تصرّف حرف الجر مقدم على تصرف حرف النداء ، مع أن الإعراب أصل ، فلا يلغو به عمله . (ح) .

(٥) **قوله** : (وفي صفته المفردة . . .) إلخ ، **فإن قلت** : إذا رفعت هذه الصّفة لا تدخل في حد التابع ولا في حدّ النعت ، فيلزم محذور ، وهكذا في مثل الصّفة ، **قلت** : الإعراب في ذينك الحدين أعم من الحقيقي والحكمي ، فلا إشكال . « مقيس المسائل » . وفي (ط) : (وفي الصفة المفردة . . .) . صفة الصّفة ، سواء كانت تلك الصّفة صفة جرت على من هي له ، أو صفة جرت على غير من هي له . . يجوز الرفع ؛ حملاً على لفظه ، والنصب ؛ حملاً على محله ؛ لما سيذكره الشارح ، وكذلك في التأكيد المعنوي ، وعطف البيان ، وبعض المعطوف بالحروف الذي يمتنع دخول (الياء) عليه ، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخوله عليه ، فإنهما إذا كانا مفردين معرفتين . . لم يجز فيهما إلا البناء ، وإن كانا مضافين . . لم يجز فيهما إلا النصب ، وإنما لم يذكر المصنف ؛ اكتفاء بالأكثر في الكلام عن الأقل فيه ، واعتماداً على فهم المحصّلين . « تحرير الفوائد » .

أقولُ : صفةُ المنادَى المفردِ المعرفةِ إذَا كانتْ مفردةً ؛ أي : غيرَ مضافةٍ[١] . . يجوزُ فيهَا الرفعُ والنصبُ ؛ نحوُ : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ[٢] ؛ لأنَّ المنادَى المفردَ المعرفةَ مَبْنِيٌّ يُشبِهُ المعرَبَ ، أمَّا بناؤُه . . فظاهرٌ ، وأمَّا شَبَهُهُ بالمعربِ . . فلعُرُوضِ حركتِهِ كحركةِ المعربِ ، فباعتبارِ بنائِهِ[٣] يجوزُ في صفتِهِ النصبُ ؛ لأنَّ صفةَ المبنِيِّ إنَّمَا تَتْبَعُه في المحلِّ ، ومحلُّه النصبُ ؛ كَمَا ذكرناه[٤] .

وباعتبارِ شَبَهِهِ بالمعربِ[٥] يجوزُ في صفتِهِ الرفعُ[٦] ؛ لأنَّ صفةَ المعربِ

---

(١) إضافة معنوية . (ق) . **قوله** : (أي : غير مضافة) أي : بالإضافة الحقيقية ؛ لأن الشيء إذا أطلق . . ينصرف إلى الكامل ، وأما بالإضافة اللفظية وشبه المضاف . . فيجوز الرفع والنصب فيهما أيضاً إذا كانا صفتين للمنادى المفرد المعرفة ؛ نحو : يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه بالرفع والنصب فيهما معاً ، فالإفراد ههنا أعم من الحقيقي والحكمي ، والإضافة مخصوصة بالحقيقية ، بخلاف الإفراد والإضافة في المنادى فإنهما بالعكس ؛ كما أشار إليه المصنف بالأمثلة . (ح) .

(٢) يا زيد الظريف هو مرفوع للإتباع (والإتباع ليس بإعرابـأي : حركة الإعراب إنما توجد بعاملـ ولا بناء ؛ لأن الاسم لا يبنى مع الألف واللام . « ضوء المصباح ») لفظاً ، منصوب بفتحة مقدّرة ، منع من ظهورها اشتغاله بحركة الجوار ، صفة (زيد) في يا زيد ، تدبر . (حرخي) . (الظريف) : مرفوع لفظاً ، فاعله شبه عامل قياسي ، وكونه قياسياً مفهوم من « الخوافي » و« ضوء المصباح » . (محمد الهركني) .

(٣) مع قطع النظر عن لفظه . (تح) .

(٤) في قولنا : (تقديره : أدعو زيداً) وهو منصوب بالمفعولية . (تح) .

(٥) أي : من جهة عروض الحركة . (تح) .

(٦) **قوله** : (وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز . . .) اهـ **فإذا قلت** : يا هؤلاء الرجال . . يجوز النصب تبعاً لمحله ، والرفع تبعاً للضم المقدر ، لا الجر تبعاً للكسر الملفوظ ؛ لأن في (هؤلاء) أعتبار البنائين : بناء أصلي وبناء عارضي ، والبناء العارضي معتبر بجواز الوجهين دون البناء الأصلي ؛ فلذا لم يجز في : رأيت هؤلاء الرجال جر (الرجال) وكذا المعتبر من البناء العارضي لخصوص هذا الحكم هو الذي عرض بسبب حرف النداء لا المطلق ، فلا يرد نحو : لا رجل ظريف بأنه صفة مفردة تابعة لمبني عارضي ، مع أنه يجوز فيها البناء أيضاً =

إنَّمَا تَتْبَعُهُ في اللفظِ[١] ، وأمَّا في الصفةِ المضافةِ[٢] . . فإنَّمَا يجوزُ النصبُ لا غيرُ[٣] ؛ نحوُ : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو[٤] ؛ لأنَّ المنادَى المضافَ مع قُرْبِه من حرفِ النداءِ[٥] لاَ يجوزُ فيه غيرُ النصبِ[٦] ، فصفتُه[٧] المضافةُ تكونُ كذلكَ ، بل هو بالطريقِ الأَوْلَى[٨] ؛ لبعدِهَا منه[٩] .

قالَ : وإذَا وُصِفَ المنادَى بـ(ابن) . . نُظِرَ فيه[١٠] ؛ فإنْ وَقَعَ بين

= دون صفته المفردة ، والإعراب رفعاً تبعاً لمحله البعيد ، ونصباً تبعاً لمحله القريب ، **والفرق بينهما** : أنّ تأثير حرف النفي في الصفة أكثر من تأثير حرف النداء فيها ؛ لأن المقصود في (لا) النافية نفي جنس الظرافة ، وفي النداء : هو طلب إقبال ذات المنادى . (ح) .

(١) فكذا صفة ما يشبهه .

(٢) بالإضافة المعنوية ؛ بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل . (تح) .

(٣) فاعل فعل محذوف ، **تقديره** : لا يجوز غير النصب . (ق) .

(٤) **فإن قيل** : إن إضافة (صاحب) إلى (عمرو) لفظيةٌ فكيف يقع صفة للمعرفة ؟ **قلت** : إن إضافته إنما يكون لفظية إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، وأما إذا كان بمعنى الماضي . . فهو إضافة معنوية ؛ فانطبق الصفة الموصوف . (داود) . **يرد عليه** : أن الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف فكيف يقع صفة للمعرفة ؟ **قلت** : يكفي للصّفة صورة الإضافة . (جه) راجع .

(٥) الموجب للبناء . « مغني » .

(٦) مع قربه إلى (الياء) لعدم المشابهة ، واقتضاء المحل النصب ، فصفة المضافة أيضاً تكون كذلك ؛ أي : لا يجوز فيه إلا النصب ، بل هي بالطريق الأولى بعد الصّفة المضافة من حرف النداء . « تحرير الفوائد » .

(٧) أي : صفة المنادى المفرد المعرفة . (ق) .

(٨) **قوله** : (بل هو بالطريق الأولى) وفيه فإن علة البناء في كل واحد بل في الصّفة والموصوف متغايرة ، والإضافة تمنع إحداهما دون الأخرى ؛ لأن علّة بناء المنادى هو اجتماع التعريف والإفراد ، والإضافة تمنعه ، وعلة بناء صفته مجرد تبعيتها بالمبني ، والإضافة لا تمنعها ، وما عده من أن المنصوب عند النداء منصوب عند الوصف منقوضة بالإضافة اللفظية وشبه المضاف ؛ إذ يجب نصبهما عند النداء دون الوصف بهما كما ذكر . (ح) .

(٩) أي : من حرف النداء الذي هو موجب البناء . (ق) .

(١٠) **قوله** : (وإذا وصف المنادى . . .) اهـ أي : المنادى المفرد المعرفة بلفظة (ابن) أو =

العلمينِ . . فُتِحَ المنادَى ؛ كقولِكَ : يا زيدَ بنَ عمرٍو ، وإلاَّ[1] . . فالضمُّ لازمٌ ؛ نحوُ : يا زيدُ ابنَ أخِي ، ويا رجلُ ابنَ زيدٍ .

أقولُ : وإذَا وُصِفَ المنادَى[2] بلفظةِ (ابن) . . نُظِرَ فيه ؛ فإنْ وقعَ (الابنُ) بين العلمينِ ؛ بأنْ[3] يكونَ[4] قبلَه وبعدَه عَلَمٌ . . فُتِحَ المنادَى ؛ أي : يُبْنَى على الفتحِ اختياراً مع جوازِ الضمِّ[5] ؛ كقولِكَ : يا زيدَ بنَ عمرٍو[6] .

وإنْ لم يقعْ بين العلمينِ . . فيُضَمُّ المنادَى ؛ أي : يُبْنَى على الضمِّ

= (ابنة) . . نظر فيهما ؛ فإن وقعا بين العَلمين بلا توسّط شيء آخر كما هو المتبادر إلى الفهم . . فيخرج ؛ مثل : يا زيد الظريف ابن عمرو ، ويبنى على الفتح ؛ لكثرة الاستعمال أيضاً ، وجر عمرو على أنه مضاف إليه لابن . (ح) . **قوله** : (وإذا وصف المنادى بابن . . .) إلخ ، **فإن قلت** : بناؤه حينئذ لكثرة استعماله كذلك ، والكثرة تستدعي الخفة ، وتلك الكثرة عندنا منتفية ، فهل يجوز لنا ذلك البناء مع عدم مقتضيه ؟ **قلت** : **الواجب علينا** : هو الاقتداء بالفصحاء ، قلنا ذلك مع أن عللهم مناسبات ذكروها بعد الوقوع . « مقيس المسائل » .

(١) (الواو) عاطفة ، و(إلا) قائمة مقام الجملة ، **تقديره** : وإن لم يقع الابن بين العلمين . . فالضم واجب . (جلن) .

(٢) المضموم ؛ أي : المفرد المعرفة . (م) .

(٣) ولفظة (بأن) تكون للتفسير كـ(أي) . (ق) .

(٤) بمعنى (كان) بغير فاصلة . (ق) .

(٥) وعند البعض وجوباً قطعاً ، وكلام المصنف يحتملهما ، ولكن الشارح صرح بالأوّل ؛ **لأنه مذهب الجمهور** ، **والوجوب مذهب البعض الغير الملتفت إليه** ؛ فلذا قال بعض المحققين : يختار فتحته على الإطلاق . (ح) .

(٦) بفتح (الدال) في (زيد) لتخفيف اللفظ ، وحذفت (الهمزة) لتخفيف الخط ، ونصب نون ابن ؛ لأنه صفة مضافة ، والبعض ذهب إلى بنائهما ، وقال بسير : إن بناء الموصوف إلى الصفة كما في : لا رجل ظريف . (ح) .

وجوباً[1] ، وذلكَ بألاَّ يكونَ بعدَه عَلَمٌ[2] ؛ نحوُ : يا زيدُ ابنَ أخِي ، أو لا يكونَ قبلَه عَلَمٌ ؛ نحوُ : يا رجلُ ابنَ زيدٍ[3] ، أو لا يكونَ قبلَه ولا بعدَه عَلَمٌ ؛ نحوُ : يا رجلُ ابنَ أخِي .

وإنَّمَا لم يذكرْه المصنفُ[4] ؛ لأنَّه يُعلَمُ مِمَّا ذكرَه ؛ لأنَّ انتفاءَ العَلميةِ في أحدِ الطرَفينِ إذَا كانَ مُوجباً للضمِّ[5] . . ففِي كِلاَ الطرفينِ بالطريقِ الأَوْلَى[6] .

وإنَّمَا فَعَلُوا[7] كذلكَ[8] ؛ لأنَّ وصفَ المنادَى بـ(ابن) بينَ العلمينِ كثيرٌ في كلامِ العربِ ، والفتحةَ خفيفةٌ[9] ، والكثرةَ تستدعِي الخفةَ ؛ ولذلكَ قَيَّدَ الوصفَ[10] بـ(ابن) بين العلمينِ ، فإنَّ الوصفَ بغيرِ (ابن) ، أو بـ(ابن)

---

(١) أي : عند بعضهم . (نق) ، أي : أبقي عليه ، فتفسير قوله : (فيضم) بهذا ، وقوله : (فتح) بقوله : (أي : يبنى على الفتح) مما لا يفيد زيادة فائدة . (ح) .

(٢) وإذا وقعت لفظة (ابن) في أول السطر من غير أن يتقدم عليه شيء . . تكتب الألف ـ وإن وقع بين العلمين . (ح) ـ وإذا وقع بين العلمين . . لا تكتب . (كبير) .

(٣) بشرط أن يقصد التعريف للرجل بحرف النداء ؛ لأن كون المنادى ههنا مفرداً معرفة شرط حتى يصحّ وصفه بـ(الابن) المضاف إلى المعرفة . (ح) .

(٤) أي : وإنما لم يذكر له مثالاً خاصّاً ، وإلا قوله : (وإلا ؛ أي : وإن لم يقع بين العلمين) شامل للوجوه الثلاثة المذكورة . (ح) .

(٥) أي : إذا كان انتفاء العلمية في أحد الطرفين موجباً للضم . (ق) . إسناد الإيجاب إلى انتفاء العَلمية خلاف الظاهر ؛ إذ الموجب كون المنادى مفرداً معرفة ، **والظاهر أن يقول** : إذا لم يكن مغيراً للضم أو ما يفيد معناه . (ح) .

(٦) أي : فانتفاء العلمية في كلا الطرفين يكون موجباً للضم بالطريق الأولى ، تأمل . (ق) .

(٧) أي : العرب .

(٨) أي : فتحوا المنادي حال وصفه بابن إذا وقع بين العلمين ، تأمل .

(٩) أما في ذاتها . . فظاهرٌ ؛ لأنها جزء (الألف) الذي هو أخ السّكون ، وأما في المقام . . فلأنه بسببها وسبب نصب (ابن) يكون اللسان على سنن واحد . (ح) .

(١٠) المصنف .

غيرِ واقعٍ بينَ العلمينِ غيرُ كثيرٍ في كلامِهِمْ[1] .

وحكمُ (ابنة)[2] كحكمِ (ابن) في ذلكَ[3] ؛ نحوُ : يا هندَ بنتَ زيدٍ[4] ، ويا هندُ ابنةَ أخِي ، ويا امرأةُ ابنةَ زيدٍ ، ويا امرأةُ ابنةَ أخِي .

قالَ : وليسَ في (يا أيُّهَا الرجلُ) إلاَّ الرفعُ[5] .

---

(١) **اعلم** : أن المصنف ذكر ههنا شرطين : **أحدهما** : كونه موصوفاً بابن ، **والآخر** : كون الابن واقعاً بين العلمين ، فإن انتفى أحدهما . . لا يكفي وجود الآخر ؛ لترتب الحكم المذكور عليه ، وأما انتفاء الثاني . . فما ذكره المصنف بقوله : (فضمّ . . .) اهـ ، وأمّا انتفاء الأول . . فإمّا تارة لا يكون موصوفاً أصلاً وإن وقع بين العلمين ؛ نحو : يا زيد بن عمرو وهو يجيء ، أو يكون موصوفاً بشيء آخر ؛ نحو : يا زيد صاحبَ عمرو ، والسّوق على هذا التقدير أن يقول : فإن عدم الوصف بابن . . . اهـ **ومن شروطه أيضاً** : اتصال الابن بموصوفه ، وكون المنادى مفرداً ، فلا يقال : يا زيد الظريف ابن عمرو ، ويا عبد الله ابن زيد بفتح المنادى . (ح) .

(٢) وحكم بنت ليس كذلك في ذلك ؛ لأنه ليس كثير الاستعمال حتى يستدعي الخفة المذكورة . (ح) .

(٣) أي : في فتح المنادى إذا وقع الابن بين العلمين ، والضم إذا لم يقع بين العلمين . (ق) .
أي : في وجوب الضم إذا لم تقع بين العَلَمين ، واختيار الفتح إذا وقعت بين العلمين ، ولم يذكره المصنف ؛ اكتفاء بالأصل عن الفرع . « تحرير » .

(٤) بفتح (الدال) وحذف (الهمزة) فعلى هذا يلزم الالتباس بين مخفف الابنة وبين البنت في اللفظ والخط ، اللهم إلا أن يقال : اكتفي بتطويل (التاء) في الثاني وقصرها في الأول .
واعلم : أن ما ذكر من الأحكام للابن والابنة إنما هي حال النداء ، وأما في غير النداء إذا وقعا بين علمين وصفاً . . فيحذف التنوين من الموصوف بدرج الهمزة لفظاً لا خطّاً ؛ نحو : هذا زيد بن عمرو ، وهذه هند بنت زيد ، وأما إذا لم يقعا بين العلمين ، أو وقعا فيه ولم يقعا وصفين . . لم يسقط التنوين ؛ نحو : هذا زيد ابن أختنا ، وهند ابنة عمنا ، ونحو : زيد ابن عمرو ؛ فـ(زيد) مبتدأ ، و(ابن عمرو) خبره . (ح) .

(٥) مرفوع بأنه مستثنى مفرغ ، اسم مؤخر لـ(ليس) ، **تقديره** : ليس شيء من النصب والجر في : يا أيها الرجل إلا الرفع . (أحمد) . **قوله** : (وليس في يا أيها الرجل إلا الرفع) **فإن قلت** : كون الرجل مقصوداً بالنداء ، ودلالته على المتبوع مع إيضاحه إياه كلاهما يمنعان كون الرجل صفة ، ويدلان على كونه عطف بيان ، فكيف مثل به العلامة لصفة =

أقولُ : لَمَّا ذَكَرَ[1] جوازَ الرفعِ والنصبِ في صفةِ المنادَى المفردِ المعرفةِ إذَا كانتْ مفردةً . . أرادَ أنْ يذكرَ أنَّ (أيّاً)[2] إذَا وقعَ منادى . . يكونُ بخلافِ ذلكَ ، فإنَّ صفتَه وإنْ كانتْ مفردةً . . لاَ يجوزُ فيهَا إلاَّ الرفعُ ؛ فلذلكَ قالَ : (وليسَ في يا أيُّهَا[3] الرجلُ إلاَّ الرفعُ)[4] يعني : في (الرجل) ، وذلكَ[5] ؛ لأنَّ المقصودَ بالنداءِ ههُنَا : هو الرجلُ ، إلاَّ أنَّهم لَمَّا كَرِهُوا الجمعَ[6] بين حرفِ التعريفِ ؛ أعنِي : اللامَ وحرفِ النداءِ . . أتَوْا[7] بلفظةِ (أي)[8] ليُفْصَلَ

= المنادى . . . ؟ إلخ ، **قلت** : **المراد بمقصوديته** : هو كونه مقصوداً بالتبع ، وتلك المقصودية ثابتة للوصف ثبوتاً كليّاً ، **وكذا المراد بالرجل** : تعيين الذات المعنيّ بأيّ على طبق سائر الأوصاف ، فلا إشكال . « مقيس المسائل » .

(١) **هذا الوجه يقتضي** : أن يذكر هذا القول عقيبَ قوله : (وفي الصّفة المفردة الرفع والنصب) **فالأولى في الوجه** : أن يقول : لما ذكر تخلف المنادى المفرد المعرفة عن وجوب الضم فيما وُصف بالابن المذكور . . أراد أن يذكر تخلف صفته المفردة عن جواز الرفع والنصب فيما وقع وصفاً للاسم المبهم .
واعلم : أن هذين القولين المخالفين لحكمي المنادى وصفته المذكورين كالاستثناء عن قاعدتهما المذكورة ، فلا مناقضة فيه . (ح) .

(٢) أي : لفظ (أيّا) .

(٣) و(الهاء) تقحم لتحسين اللفظ . (ذ) . فيه ذكر الكل وإرادة الجزء . (ح) .

(٤) وأجاز المازني والزجاج النصب صفة . « ألفية » .

(٥) أي : كون الرفع واجباً والنصب ممتنعاً ثابت . (تح) .

(٦) في كلمة واحدة . « ش مغني » . وفيه نظر ؛ لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستكره ؛ كما في (لقد) . (رضي) .

(٧) جواب (لما) .

(٨) أو (أية) أو اسم الإشارة أو كليهما . **الظاهر** : أن يقول : أيها ، أو بلفظة (أيّ) مع (هاء) التنبيه ؛ كما قال بعض الشارحين كذلك ، اللهم إلا أن يقال : ترك (الهاء) إشارة إلى أن ما يؤتى لأجل الفصل مجرّد (أيّ) وأمّا (الهاء) . . فإنما أوتي بها لأجل (أيّ) لأنه لازم الإضافة .
اعلم : أن المراد بـ(أي) مُطلقاً : الاسم المبهم لا المخصوص فقط ، فلا يمنع جواز : =

بينهما[١] ، وجعلُوهَا منادى ، ثم حملُوا الرجلَ عليهَا ، فالتزمُوا رفعَه[٢] ؛ ليدلَّ على أنَّه هو المقصودُ بالنداءِ .

قالَ : وقدْ يُحذَفُ حرفُ النداءِ[٣] من العَلَمِ المضمومِ ، والمضافِ[٤] .

= يا هذا الرجل ، ويا أيّهذا الرجل ، ولكن يجوز أن يكون هذا مقصوداً بالنداء ، فيكون (الرجل) بالرفع والنصب ، بخلاف (أيّ) فإنه لمجرد الفصل ؛ فلذا خصّه بالذكر . (ح) .

(١) أي : بحسب اللفظ والصورة وإن أمكن ألا يقصد بهما التعريف ؛ كما في باب (رجلاً) ، وفي (النجم والصعق) عَلمين ، واعتذروا عن جواز : يا الله بأن (اللام) جُعلت عوضاً عن (الهمزة) المحذوفة ، مع كونه علماً ، فصارت كحرف أصلي ، **وقال بعضهم** : جاز ذلك ؛ لعدم إذن الشرع في إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى ، وهو يستلزم جواز : يا الخالق ويا الرازق ، وامتناع يا أيها الخالق ، ويا أيّها الرّازق مثلاً هذا خلف ، اللّهم إلا أن يقال : بزيادة شرف لفظة (الله) دَخل في منع ذلك الإطلاق وفيه . (ح) .

(٢) أي : التزم العرب رفع (الرجل) وتركوا نصبه اللفظي ؛ لأنه هو المنادى حقيقة ، والنصب المحلي الذي يتبعه نصب الصفة المفردة غير معتبر في (أي) لأنه إنما أوتي به لأجل الفصل صورة ، فوجب الصفة أن يتبع حركته المعتبرة فيه وهو الضم فقط ، وكذا التزموا رفع توابعه وإن كانت مضافة ؛ نحو : يا أيها الرجل ذو مال ؛ لأنّه حركة في متبوعها ، وهو الرجل غير الرفع ، ولا يبنى وإن كان منادى في الحقيقة حتى يتبع محله ؛ لأن حرف النّداء لم يباشره بالذات . (ح) .

(٣) **قوله** : (وقد يحذف حرف النداء. . .) إلخ ، **فإن قلت** : إنما يحذف من حروف النداء (يا) لا غير ، فلم قال : (حرف النداء) وأيضاً هذا حكم حرف النداء لا المنادى ، فينبغي ذكره في بحث حروف النداء لا هنا ، **قلت** : نعم لكن لما كان حذفه من أجل دخوله على المنادى وكونه حرف نداء. . ذكره هنا بذلك لا بـ(ياء) . « مقيس المسائل » . أي : يحذف جوازاً من المنادى المفرد المعرفة قبل النداء ، احتراز عن نحو : يا رجل ويا رجلاً ويا التي ويا لزيد ويا حسرتاه ؛ لأنه فيها لا يجوز الحذف ؛ لانتفاء علة الحذف وهو التخفيف ؛ لكثرة الاستعمال والإطالة وعدم المانع عنه ؛ بأن يكون المطلوب من تطويل الكلام مد الصوت أو غيره . « تحرير » . وفي (أ) و(ب) : (ويجوز حذف حرف النداء) .

(٤) أي : غير المنادى المضاف إلى المعرفة ، سواء كان تلك المعرفة علماً ؛ نحو : غلام زيد ، أو غيره ؛ نحو : ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [يوسف : ١٠١] . « تحرير الفوائد » .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من المنادَى . . أرادَ أن يُشيرَ إلَى جوازِ حذفِ حرفِ النداءِ ، فمثَّلَ بمثالينِ(١) : مثالُ الأولِ : قولُه تعالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾(٢) [يوسف: ٢٩] . ومثالُ الثاني : قولُه تعالى : ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾(٣) [يوسف: ١٠١] أي : يَا يوسفُ ، ويَا فاطرَ السمواتِ .

وإنَّمَا جازَ الحذفُ منهُمَا ؛ لأنَّ العَلَمَ المضمومَ كثيرُ الاستعمالِ(٤) ، والمضافَ(٥) قدْ طالَ بالإضافةِ(٦) فناسبَهُمَا التخفيفُ .

وقد يُحذَفُ أيضاً(٧) من (أيٍّ) و(مَنْ) كقولِ الخطيبِ : أيُّهَا الناسُ(٨) ،

---

(١) أي : العلم والمضاف . أي : نوّعه على نوعين ؛ إذ المصنف لم يذكر هذين المثالين ، وفي « المفصل » مثل بأمثلة كثيرة ، ولم يذكر باقي الأنواع ؛ لأنهما يكفيان شهادة على جواز الخلاف ، وأما الشارح . . فيذكرهما قصد زيادة الإفادة .

(٢) قوله : (قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [يوسف: ٢٩]) وكذا قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا ﴾ [يوسف: ٤٦] والقرينة : هو الخطاب بطلب الإعراض ، والتماس الإفتاء . (ح) .

(٣) والإضافة مخصصة ؛ لأنه بمعنى الماضي . (ق) . قوله : ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ تمامه : ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١] فالقرينة : هو الدعاء بطلب التوفية والإلحاق المذكورين ، والآيات في سورة يوسف عليه السلام . (ح) .

(٤) وكثرة الاستعمال يستدعي التخفيف .

(٥) المنادي .

(٦) ومعلوم أن المضاف إليه كجزء من المضاف . (ك) .

(٧) أي : كما يحذف من العلم المضاف والمضموم .

(٨) هذه العبارة بعينها وقعت جزأ من الآية ، فتمامها : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١] فكونها من قول الخطيب إما على سبيل الاقتباس ، وإمّا على سبيل الحكاية ، فتخصيص نسبة القول له ؛ لأنه واسطة في إسماع الأذكار والحكايات ، ولأن قول الخطيب يشمل قول الله تعالى أيضاً . (ح) .

وقولِ العُبَّادِ[1] : مَنْ لاَ يزالُ مُحسِناً . أَحسِنْ إلَيَّ ، والتقديرُ : يَا أيُّهَا الناسُ ، ويَا مَنْ لاَ يزالُ مُحسِناً .

والمرادُ بـ(مَنْ) هو : اللهُ تعالَى[2] .

قالَ : ومِنْ خصائصِ المنادَى[3] : الترخيمُ إذَا كانَ عَلَماً غيرَ مضافٍ ، وزائداً على ثلاثةِ أحرفٍ[4] ؛ نحوُ: يَا حارُ ، ويَا أَسْمُ ، ويَا عُثْمُ ، ويَا مَنْصُ .

---

(١) بضم (العين) وتثقيل (الباء) جمع عابد ؛ أي : قول كل واحد منهم ؛ لاستلزام إفراد ضمير (إلى) وحدة العابد ، ويحتمل أن يقرأ بكسر (العين) مخففاً جمع عبد ، والأول أنسب بمقام الدّعاء والتضرع . (ح) .

(٢) **قوله** : (والمراد بمن هو : الله تعالى) ذكر العباد يغني عن ذلك البيان .
واعلم : أن حذف حرف النداء من (من) و(أي) قليل الاستعمال ؛ فلذا لم يلتفت إليه المصنف ، وأما حذفه وجوباً . . ففي غاية القلة بل منحصرة في لفظة (الله) نحو : اللّهم ، بحذف حرف النداء ، وتعويض (الميم) المشددة عنه ؛ فلذا لم يلتفت إليه المصنف والشارح كلاهما . (ح) .

(٣) جمع خصيصة . (ق) . **الخاصة والخصيصة** : ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره . (ك) .

(٤) **قوله** : (ومن خصائص المنادى : الترخيم . . .) إلخ ، **فإن قلت** : الحقُّ أنّ نحو : عبد الله كلمة ، فيكون آخر المضاف إليه آخر المنادى لفظاً ومعنى ، فتعليلهم لعدم ترخيم المضاف لا يستلزم العدم ، **قلت** : الحق أنه آخره ، وإنما لم يرخم لأنه محكي على حاله الأصلي فلا يغيّر . « مقيس المسائل » . ومن تلك الخصائص التي الترخيم منها عدّ ابن البصري رحمه الله تعالى جواز الوجهين في التابع ، وانقلاب التّابع متبوعاً والمتبوع تابعاً ، قال : وهذا في قول المصنف : (وإذا وُصف المنادى بابن . . .) اهـ ، والتعويض من حرف النداء في آخر اسم الله ؛ نحو : اللّهم ، وإبدال ياء المتكلم الذي أضيف إليه ألفاً مطلقاً ، وتاء التأنيث في : يا أبت ويا أمت إلى غير ذلك من الخصائص ، فراجع شرحه . (أبري) . **فإن قلت** : إن (من) ههنا للتبعيض ، و(الخصائص) مضاف إلى المنادى ، فيكون المعنى : الترخيم بعض من الخصائص الحاصلة للمنادى ، فما تلك الخصائص ؟ **قلت** : **الخصيصة الأولى** : بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به ، **والثانية** : إلحاق (الألف) في يا هناه و(الياء) في يا هنيه و(الواو) في يا هنوه ، **والثالثة** : فتح اللام الجارة الداخلة على =

أقولُ : لَمَّا ذكرَ المنادَى . . أرادَ أنْ يذكرَ بعضَ خصائصِهِ ، ومنها : الترخيمُ[١] ، وهو : حذفٌ في آخرِ المنادَى ؛ للتخفيفِ .

والمنادَى إنَّمَا يُرخَّمُ إذَا كانَ عَلَماً[٢] ؛ لأنَّه لو لَمْ يكنْ عَلَماً . . لَمْ يُعلَمْ أنَّه حُذِفَ منه شيءٌ[٣] أو لاَ[٤] .

ويُشتَرطُ : أن يكونَ غيرَ مضافٍ[٥] ؛ لأنَّه لو كانَ مضافاً[٦] ؛ فإمَّا أن يُحذَفَ فيه مِنْ آخرِ المضافِ ، أو مِنْ آخرِ المضافِ إليهِ ، والأولُ باطلٌ[٧] ؛ لأنَّ تمامَ المضافِ بالمضافِ إليه ، فهو كالوسطِ[٨] ، والثانِي[٩] كذلكَ[١٠] ؛ لأنَّه ليسَ بآخرِ المنادَى[١١] .

= المظهر ؛ نحو : يا لزيد ، **والرابعة** : حذف (ياء) المتكلم مع الفتح في نحو : يا غلام ويا ابن عم ، **والخامسة** : الترخيم . (داودي) .

(١) وهو **في اللغة** : التّليين ؛ كما يقال : رخمت المرأة كلامها ؛ أي : لينتها ، **وفي الاصطلاح** : حذف . . . إلخ . « تحرير » .

(٢) لأن العلم مشهور وغيره غير مشهور .

(٣) كالعالي والعالم . (ق) .

(٤) **قوله** : (لم يعلم أنه حذف منه . . .) إلخ وفيه فإن عدم تماميّة الكلمة يدل على أنّه حُذف منه شيء ، سواء كان علماً أو اسم جنس ، فالأولى منه : ما ذكره عامة الشراح ؛ من قولهم : وإنما اشترط العَلمية فيما بقي منه دليلاً على ما ألقي عنه ، والغالبُ على الظن : **أن مرادهم** : أنه إذا قيل : يا عال . . لم يعلم أن المحذوف منه (الميم) **فمراده** : يا عالم ، أو (الياء) **فمراده** : يا عالي ؛ إذ كل منهما يصلح المخاطب ، بخلاف : يا حار فإنه لشهرة إطلاقه على مسماه يدل على أن المحذوف منه أي شيء . (ح) .

(٥) خلافاً للكوفيين ؛ لأنه عندهم يجوز الترخيم عند الإضافة .

(٦) حقيقة أو حكماً ؛ ليدخل المشبه بالمضاف أيضاً . « تحرير » .

(٧) لأنه ليس آخر أجزائه ؛ نظراً إلى المعنى . (ج م) .

(٨) لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة . (ق) .

(٩) أي : الحذف من آخر المضاف إليه . (ق) .

(١٠) باطل .

(١١) نظراً إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية . (ج) .

ويُشتَرطُ أيضاً : أن يكونَ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ[1] ؛ لأنَّ الثلاثِيَّ لو رُخِّمَ . لبَقِيَ على حرفينِ ، وذلك[2] غيرُ جائزٍ[3] ، ومثالُه : يَا حارُ[4] في يَا حارِثُ ، ويَا أَسْمُ في يَا أسماءُ[5] ، ويا عُثْمُ في يَا عثمانُ ، ويَا مَنْصُ في يَا منصورُ .

واعلمْ : أنَّ العَلميةَ ، والزيادةَ على ثلاثةِ أحرفٍ إنَّمَا يُشتَرطانِ في المنادَى الذِي لاَ يكونُ فيه تاءُ التأنيثِ .

---

(١) وقولهم في النداء : (يا صاح) معناه : يا صاحبي ، ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده ، سمع من العرب . « صحاح » .

(٢) أي : بقاء الاسم على حرفين . (ق) .

(٣) عند البصريين ، **وأما الكوفيون** . أجاز بعضهم : يا عم في : يا عمر ، وبعضهم : يا زي في : يا زيد . « تحرير » . **قوله** : (وذلك غير جائز) يعني : إجحاف الكلمة عن أقل أبنية الاسم المعرب بسبب أمر لا يجوز . (ح) .

(٤) بضم (الراء) بناء على أن المنادى المرخم قد يجعل اسماً برأسه ، أو بكسر (الراء) بناء على أنه في حكم الثابت بجميع أجزائه ، هذا مثال لما حُذف حرف واحد ، ويحذف حرفان ؛ نحو : يا أسم بالضم أو الفتح ؛ لما ذكرنا في يا أسماء ؛ فإن (الألف) و(الهمزة) زائدتان لمعنى واحد وهو التأنيث ، ونحو : يا عثم في يا عثمان فإن (الألف) و(النون) زائدتان لمعنى التذكير ، ويحذف حرفان من أصل الكلمة لكن آخره حرف صحيح ، وما قبله حرف علة ، سواء كانت (واواً) نحو : منصور ، فيقال : يا منص على قياس ما مرّ ، أو (ياء) نحو : مسكين ، أو (ألفاً) نحو : عمار ، لكن يشترط أن تكون تلك الكلمة زائدة على أربعة أحرف ؛ احترازاً عن نحو ثمود ، فإنه لا يجوز أن يحذف منه إلا حرف واحد ، وإلا . . يلزم بسبب الترخيم وجدان الكلمة على أبنية لم توجد في أبنية كلام العرب . « تحرير » .

(٥) اعلم : أن الأسماء إن كان من الوسامة بمعنى الحسن على وزن فعلاء كما هو مذهب سيبويه . . فهو نظير عثمان ؛ لما كان فيه زائدتان في حكم الواحدة ، وإن كان جمع اسم من السموّ بمعنى العلو على وزن أفعال . . فهو نظير منصور ؛ لما كان في آخره حرف صحيح قبله مدّ ، والأولى أنسب ؛ للعلمية واستيفاء أمثلة الترخيم . (ح) .

وأمَّا إذَا كانَ فيه تاءُ التأنيثِ . . فيجوزُ ترخيمُه وإنْ لَمْ يكنْ عَلَماً ، ولاَ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ ؛ نحوُ : يَا عاذلُ[1] ، ويَا ثُبُ[2] في يَا عاذلةُ ، ويا ثُبَةُ .

وإنَّمَا مثَّلَ بمثالينِ ؛ لأنَّ أحدَهما غيرُ عَلَمٍ ، إلاَّ أنَّه زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، والآخرَ غيرُ عَلَمٍ ، وغيرُ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فإن (ثبة) في اللغةِ الجماعةُ ، فيقالُ : يَا ثبةُ أَقْبِلِي[3] .

ويُعلَمُ[4] من قولِه : (غيرَ مضافٍ)[5] : أنَّ المركبَ الغيرَ الإضافِيَّ[6] قدْ يُرخَّمُ ، فيقالُ : يَا بعلُ في بَعْلَبَكَّ[7] .

---

(١) بـ(الذال) المعجمة : اسم العرق الذي يسيل منه دم المستحاضة ، وبـ(الزاء) المعجمة : اسم العرق الذي يخرج منه دم الحائض ؛ كما في « الصحاح » ، أو يكون غير عَلم لكن لا يكون زائداً على ثلاثة أحرف ؛ نحو : يا ثب بحذف التاء الزائدة للتأنيث ، وليس فيه تغير أبنية الكلمة ؛ لأنها ليست نفس الكلمة . « تحرير الفوائد » .

(٢) فإن الثبة في اللغة : الجماعة ؛ كما قال الجوهري في « الصحاح » وأصلها : ثبي ، والثبة أيضاً : وسط الحوض الذي يرجع الماء إليه بعد ذهابه . « تحرير » . لأن تاء التأنيث في معرض الزوال ، فيكفيه أدنى مقتضي السقوط ، وأما بقاء (ثبة) على أقل أبنية المعرب . . فليس بسبب الترخيم ؛ لأنه في الأصل على حرفين وتاء التأنيث زائدة عليه ؛ فلذا يحذف من جمعه ـ وهو ثبون ـ حرفان . (ح) .

(٣) لأن تاء التأنيث زائدة ، فإذا حذفت (التاء) للترخيم . . لا ينقص الاسم ؛ لأن الاسم إنما ينقص بحذف حرف الأصل لا بحذف حرف الزائد . (هيكل) . وعبارة (أ) : (يا ثب أقبل باعتبار القوم ، أقبلي باعتبار الجماعة) .

(٤) بالمفهوم المخالفة المعتبرة عند البعض . (تح) .

(٥) حتى يكون لقيد الإضافة فائدة ، وإلا . . فالأولى : أن يقول : غير المركب ، وفيه لأنه يستلزم جواز ترخيم المركب المحكي علماً ؛ لأنه غير مضاف ، ولكنه ليس بجائز ، اللهم إلا أن يقال : إن تعريف المركب في قوله : (أن المركب الغير الإضافي . . .) إلخ ليس للاستغراق ، أو يقال : إن القلة المستفادة من كلمة (قد) في قوله : (قد يرخم) لأنواع المركب الغير الإضافي . (ح) .

(٦) كالمزجي مثلاً . (تح) .

(٧) وكذا : يا خمسة في خمسة عشر ؛ علمين مثلاً . (ح) .

ولاَ يُرخَّمُ المستغاثُ[1] ؛ لأنَّ تطويلَ الصوتِ فيه مطلوبٌ ، والحذفُ ينافِيهِ .

[المفعول فيه]

قالَ : والمفعولُ فيه[2] ، وهو الظرفانِ[3] ؛ فالزمانُ[4] يُنصَبُ كلُّه ؛ نحوُ : أتيتُه اليومَ ، وبُكرةً ، وذاتَ ليلةٍ ، والمكانُ لاَ يُنصَبُ منه إلاَّ المبهمُ[5] ؛ نحوُ : قمتُ أمامَك ، ولاَ بُدَّ للمحدودِ مِنْ (في) نحوُ : صليتُ في المسجدِ .

---

(١) ولا المندوب أيضاً ؛ للعلة التي ذكرت في المستغاث ، وكان على الشارح أن يذكره أيضاً ، وعلى المصنف أن يذكرهما معاً كما ذكرهما في « المفصل » في بيان شرائط الترخيم ، إلا أنه لم يلتفت إليهما المصنف في مختصره ؛ لكونهما قليلين ، ولم يلتفت الشارح إلى الثاني ؛ لكونه أقل من الأول . (ح) .

(٢) وهو ما فعله فيه فعل مذكور ؛ من زمان أو مكان . « حدائق » .

(٣) **فإن قلت** : كيف جعل المبتدأ مفرداً وخبره مثنى في قوله : (وهو الظرفان) مع أن مثل هذا غير جائز ؛ لعدم التطابق بينهما ؟ **قلت** : لما كان هو عائداً إلى الموصول وهو الألف واللام في المفعول فيه . . فكأنه بمنزلة الموصول ، فيجوز الإخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع ؛ كقولك : في بيتي متاع ، وفي ملكي ألفان ، والموجود منه ثلاثة علماً . « شرح مصباح » .

(٤) (الفاء) تفسيرية .

(٥) **قوله** : (المفعول فيه . . .) إلخ ، **فإن قلت** : ينتقض بالتعريف بظرف وقع محكوماً ؛ نحو : يوم الجمعة يوم طيّب ؛ فإنه ليس بمفعول فيه اتفاقاً ، **قلت** : الألف واللام في (الظرفان) للعهد ، والمعهود الظرف الذي دخله (في) لفظاً أو تقديراً . « مقيس المسائل » . **قوله** : (المفعول فيه) وهو اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً ؛ نحو : صمت يوم الجمعة ، أو تقديراً ؛ نحو : يوم الجمعة ؛ أي : صمت يوم الجمعة ؛ من زمان أو مكان كما قال الشارح : (وهو الظرفان ؛ يعني : ظرفي الزمان والمكان) الحقيقيين أو اعتباريين ؛ نحو : سرت يوم الجمعة خلفك ، وجلست قدوم زيد الشمس ؛ أي : وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس ؛ إذ المصدر قد يجعل حيناً ، وكذا العين مكاناً على قلة . « تحرير » .

أقولُ : الضربُ الثالثُ من ضروبِ المفاعيلِ : المفعولُ فيه ، وهو الظرفانِ ؛ يعنِي : ظرفَيِ الزمانِ والمكانِ .

ويُسمَّى الظرفُ : مفعولاً فيه ؛ لوقوعِ فعلِ الفاعلِ فيه(١) .

فظرفُ الزمانِ يُنصَبُ كلُّه(٢) ؛ أي : محدودُه(٣) ؛ أعنِي : مُعيَّنَه ؛ نحوُ : أتيتُه اليومَ(٤) ، ومُبْهَمُه(٥) ؛ نحوُ : أتيتُه بُكرةً ، وذاتَ ليلةٍ(٦) ؛ أي : ليلةً .

و(ذاتَ) زائدةٌ ، ويجوزُ أن يكونَ بمعنَى : صاحبةٍ ؛ أي : في ساعةٍ هيَ

---

(١) لا لكونه ظرفاً في الوضع ، حتى إذا وقع الفعل على الظرف لا فيه . . يسمّى مفعولاً به ؛ نحو : سرت يوم الجمعة ورأيت البلدَ .
واعلم : أن ظاهر عبارة الوقوع يقتضي : أن يكون الفعل المظروف متعدياً فقط ؛ لأن الوقوع والمجاوز والمتعدي ألفاظ مترادفة ، والحال أن الفعل اللازم أيضاً يقتضي مفعولاً فيه ؛ نحو : ذهبت يوم الجمعة أمام الأمير ، **والوقوع** بمعنى : الحصول والصدور . (ح) .

(٢) يعني : إذا وقع مفعولاً مطلقاً ؛ لجواز قولك : يوم الجمعة يوم شريف . (ح) .

(٣) أي : محصوره بحاصر معلوم ؛ كاليوم . (تح) .

(٤) **قوله** : (أتيته اليوم) تمثيل المصنف للظرف المحدود بالمعرف بـ(اللام) كاليوم ، والمبهمة بالنكرة ؛ نحو : بكرة ، يوهم أن المحدود والمبهم بمعنى المعرفة والنكرة ، وليس كذلك بل **المحدود من كل واحد من ظرفي الزمان والمكان** : ما له مقدار مخصوص ، سواء كان معرفة أو نكرة ؛ نحو : أتيت اليوم أو يوماً ، ونحو : جلست في المسجد أو في مسجد ، **والمبهم منهما** : ما لا يكون له مقدار مخصوص ، سواء كان معرفة أو نكرة ؛ نحو : أتيت البكرة ، أو بكرة ، ونحو : جلست أمامك وأمام رجل ، فبين كل اثنين غير متضادين من المحدود والمعرفة والمبهم والنكرة عموم وخصوص من وجه ، تأمل . (ح) .

(٥) وهو ما لا يكون له نهاية معلومة ؛ نحو : بكرة . (تح) .

(٦) فهذا من إضافة المسمى إلى الاسم . « مغني » . أشار به إلى أن قيام غير الظرف مقام الظرف جائز ، وهو إمّا بطريق الإضافة كالمثال المذكور ، وإما بطريق التوصيف ؛ نحو : سير عليه طويلاً أو كثيراً ؛ أي : زماناً طويلاً أو زماناً كثيراً . (ح) .

صاحبةُ هذَا اللفظِ[١] ، وهي (ليلة) .

وظرفُ المكانِ لاَ يُنصَبُ منه[٢] إلاَّ المبهمُ[٣] ؛ نحوُ : قمتُ أمامَك .

ولاَ بُدَّ لظرفِ المكانِ المحدودِ مِنْ (في) نحوُ : صليتُ في المسجدِ[٤] ، ولا يقالُ : صليتُ المسجدَ .

وإنَّمَا يَنصِبُ الفعلُ المعيَّنَ من الزمانِ[٥] دونَ المكانِ ؛ لأنَّه[٦] يدلُّ على الزمانِ المعيَّنِ ؛ كضربَ مثلاً ، فإنَّه دالٌّ على الزمانِ المعيَّنِ ، وهو الماضِي[٧] ، ولاَ يدلُّ على المكانِ المعيَّنِ .

---

(١) أي : صاحبة معنى هذا اللفظ ، وهو ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ، ففي ظاهر عبارته نوع تساهل .
واعلم : أن الشارح رحمه الله عدّ قوله : (ذات ليلة) من الظروف المبهمة ، وأنت خبير بأن الظرف **على التأويل الأوّل** : هو الليلة ، وهي كاليوم بمقدار معلوم ؛ فلذا عدّه المصنف في « المفصل » من الظروف المحدودة ، **وعلى الثاني** : هو السّاعة ، وهي أيضاً بمقدار معلوم ؛ فلذا يقدر البعض مقدار اليوم والليل بعدد الساعات . (ح) .

(٢) بتقدير (في) . (تح) .

(٣) وهو ألا يكون محصوراً في حد معلوم . (تح) . **المراد بالمبهم** : المبهم اللغوي لا الاصطلاحي . (ق) .

(٤) لأن الفعل لا يدل على المكان المعين كما يأتي . (منه) .

(٥) بتقدير (في) . (م) .

(٦) أي : الفعل .

(٧) وفيه فإن كون الزمان معيّناً في بحث المفعول فيه بمعنى : كونه محدوداً محصوراً طرفاه ، وفي مدلول الماضي : كونه أحد الأزمنة الثلاثة خاصة ، وهو غير الزمان الذي يكون ظرفاً ، ويدل عليه صحة قولك : ضربته بكرة ، فلو كان مدلول الماضي زماناً معيناً . . لما اجتمع مع الزمان المبهم في حالة واحدة ، **فالأولى في تعليله** : ما قاله سائر النحويين : من أنه ينصب المبهم من الزمان ؛ لدلالة الفعل عليه تضمناً ، وحُمل عليه المحدود منه والمكان المبهم في الانتصاب ؛ لاتحاد الأول في الزمانية ، والثانية في الإبهامية . (ح) .

والمكانُ المبهمُ هو الجهاتُ الستُّ[1] ، وهي[2] : فوقٌ ، وتحتٌ ، وأمامٌ ، وخلفٌ ، ويمينٌ ، وشمالٌ .

والمكانُ المعيَّنُ ؛ نحوُ : المسجدِ ، والدارِ ، والسوقِ .

[المفعول معه]

قالَ : والمفعولُ معه[3] ؛ نحوُ : ما صنعتَ وأباك ؟[4] ، وما شأنُك وزيداً ؟ ، ولاَ بُدَّ له من فعلٍ أو معناه .

أقولُ : الضربُ الرابعُ من ضروبِ المفاعيلِ : المفعولُ معه ، وهو ما وَقَعَ بعدَ واوٍ[5] بمعنَى : ....

---

(١) وما في معناها . (م) .

(٢) أي : مسميات هذه الألفاظ الجهات السّت لا هذه الألفاظ بنفسها ؛ لأن الألفاظ الدّالة عليها زائدة على السّت ؛ لأن منها : الوراء والقدام واليسار وغير ذلك ، وأمّا المراد بالجهات في قولهم : (وينصب الجهات الست) ، وقولهم : (وينصب المكان المبهم) وهي الجهات ، فهي هذه الألفاظ وما في معناها ؛ تسمية للدّال باسم المدلول . (ح) .

(٣) **قوله** : (معه) مفعول ما لم يسمّ فاعله ، أسند إليه المفعول كما أسند الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله ، والضمير المجرور فيه راجع إلى (اللام) في المفعول ، مع كونه منصوباً ؛ إجراء على ما هو عليه في الأكثر ، وإليه وقع الذهاب في قوله تعالى : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب ، **وقيل** : الوجه في نصبه من قبيل : (وقد حيل بين العير والنزوان) فإنه مفعول ما لم يسم فاعله ، فيه الضمير الراجع إلى مصدره ؛ أي : حيل الحيلولة ؛ لأن (بين) للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل ؛ لأن الفاعل مرفوع ، فإذا جعل المنصوب ما دام المنصوب قائماً مقام الفاعل . . يلزم أن يكون ما أقيم مقامه منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة ، وهو ممتنع . « تحرير الفوائد » .

(٤) **قوله** : (المفعول معه . . .) إلخ ، **فإن قلت** : هل يجوز كونه ضميراً متصلاً بـ(الواو) كأن يقال : كنت مع زيد في مسبعة فرأيت سبعاً فخفت وَهُـ ؟ **قلت** : لا ؛ إذ الضمير لا يتصل إلا بعامله . « مقيس المسائل » .

(٥) احتراز عن الواقع بعد غيره ؛ كـ(الفاء) و(ثم) وغيرهما ؛ لعدم المقارنة فيها ، والمقارنة لتثبت المعية . (غجدوان) .

مَعَ[1] ؛ ولذلكَ سُمِّيَ بالمفعولِ معه[2] ؛ نحوُ : مَا صنعتَ وأباك ؟ أي : مع أبيك ، وما شأنُك وزيداً ؟ أي : مع زيدٍ .

ولاَ بُدَّ للمفعولِ معه من عاملٍ يَعملُ فيه ، وهو[3] إمَّا : فعلٌ ؛ كالمثالِ الأولِ[4] ، أو معنَى فعلٍ[5] ؛ كالمثالِ الثاني ، فإنَّ معنَى (ما شأنُك وزيداً ؟)[6] : ما تَصنَعُ مع زيدٍ ؟[7] ؛ فلذلكَ مَثَّلَ بمثالينِ[8] .

[المفعول له]

قالَ : والمفعولُ له ؛ نحوُ : ضربتُه تأديباً له[9] ، وكذلكَ كلُّ مَا كانَ عِلَّةً

---

(١) يرد عليه قولهم : (كل رجل وضيعته) ، فإن (ضيعته) واقع بعد (واو) بمعنى (مع) ، مع أنه مرفوع معطوف على (كل رجل) وهو مبتدأ والخبر محذوف ، **والتقدير** : كل رجل وضيعته متقاربان أو متقارنان ، فحذف الخبر ؛ لدلالة (الواو) التي بمعنى (مع) على التقارب والاقتران . (ح) .

(٢) من قبيل تسمية الشيء باسم معنى ما يقارنه . (تح) .

(٣) أي : ما يدل على الحدث ، فيعم الفعل ، واسم الفاعل ، والمفعول وغير ذلك . (ح) .

(٤) أي : كما في المثال الأول . (ح) .

(٥) أي : أمر معنوي مستنبط من اللفظ . (ح) .

(٦) كلمة (ما) الاستفهامية مبتدأ ، و(شأنك) خبره ، والاستفهام يقتضي الفعل ، **والتقدير** : ما تصنع مع زيد ، **فإن قلت** : إن (زيداً) و(أبّاً) شريكان للفاعل في المثالين المذكورين في صدور الفعل ، فكيف يكون مفعولاً ؟ **قلت** : إن (الواو) التي بمعنى (مع) تجعل الفعل اللاّزم متعدياً ؛ كـ(الباء) في مررت بزيد ، **فتقدير ما تصنع وزيداً** مثلاً : أيّ شيء تصنعُ ، وأيّ شيء تصنع فيه زيداً ، أي : تجعله صانعاً معك ، **وتقدير استوى الماء والخشبة** : استوى الماء وسوى الخشبة معه ، وأمّا المفعول معه في مثل قولك : كفاك وزيداً درهم .. فلا حاجة له إلى التأويل ؛ لأنه مفعول صراحة . (ح) .

(٧) هذا بقرينة الاستفهام ؛ لأن السؤال عن الشأن سؤال عن الصفة . (ح) .

(٨) أي : لأجل كون العامل فيه فعلاً لفظياً أو معنوياً مثل بمثالين . (تح) .

(٩) **قوله** : (المفعول له . . .) إلخ ، **فإن قلت** : قد صرحوا أنه لا يجوز إعمال الضعيف مع =

للفعلِ ؛ نحوُ : جئتُكَ للسَّمْنِ[1] .

أقولُ : الضربُ الخامسُ من ضروبِ المفاعيلِ : المفعولُ له ، وهو : مَا[2] فَعَلَ الفاعلُ فعلَه لأجلِه[3] ، ولذلكَ سُمِّيَ بالمفعولِ له ؛ نحوُ : ضربتُه تأديباً له ؛ أي : لتأديبه .

وكذلكَ كلُّ شيءٍ كانَ[4] علةً للفعلِ[5] ، فإنَّه يكونُ مفعولاً له[6] ؛

= وجدان القوي ، وكون الفعل قوياً في العمل بالنسبة إلى غيره ظاهرٌ ، فكيف عمل (اللام) في : جئتك للسّمن ، ومثله ؟ **قلت** : إنما ذلك إذا كان كل من القوي والضعيف يعمل في حال الانفراد عن الآخر في ذلك المعمول ، والمجرور من حيث هو مجرور ، ومراد منه معنى جره لا يعمل فيه الفعل ولا شبهه ، ولك أن تقول : إنه لو عمل الفعل ولغا الجار . . يلزم إلغاء عمل حرف الجر العامل ، وفي العكس ؛ أي : إعمال الجر لفظاً مع لغو الفعل فيه لا يلزم منه ذلك المحذور لإعمال الفعل فيه نفسه أو مع الجار محلاً . « مقيس المسائل » .

(١) **قوله** : (نحو : جئتك للسمن) زيادة من (ط) .

(٢) أي : اسم (ما) .

(٣) أي : لقصد تحصيله . (تح) .

(٤) وإن لم يكن ذلك الشيء فعل الفاعل . (م) .

(٥) كتسمية اسم ما فعل الفاعل فعله لأجله بالمفعول له . . يسمّى كل شيء ؛ أي : اسم كل شيء كان علة للفعل مفعولاً له ؛ نحو : السمن في قولك : جئتك للسّمن ؛ فإنه علة للمجيء ، فيكون مفعولاً له عند المصنف ، وأمّا الجمهور . . لا يسمون بالمفعول له إلا المنصوب بتقدير (اللام) ، وأما المجرور بها . . فهو مفعول به عندهم . « تحرير الفوائد » .

(٦) **اعلم** : أن ما يقع علة لفعل الفاعل ضربان : **أحدهما** : مصدر كالتأديب ، وهو ما يكون منصوباً كما ذكر ، ومجروراً ؛ نحو : ضربته للتأديب ، **والآخر** : عين كالسّمن ، وهو مجرور أبداً ، وجمهور النحويّين اصطلحوا على نصب القسم الأوّل بالمفعول له دون غيره ، وبعض النحويين كابن حاجب أطلق على القسمين مجروراً أو منصوباً باسم المفعول له ، وكذا الاختلاف بينهم في المفعول فيه ، والشارح عمم قول المصنف : (وكذلك كل ما كان علة . . .) إلخ من المجرور ، ومثل له قولهم : جئتك للسّمن ولكن عبارة المصنف في « المفصل » تدل على أنّه رحمه الله تعالى فيه كجمهور النحويين ؛ لأنه قال في =

نحوُ : السَّمْنِ في قولِكَ : جئتُك للسَّمْنِ .

* * *

= « المفصل » : (وفيه ؛ أي : في المفعول له ثلاث شرائط : أن يكون مصدراً ، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل به ، ومقارناً له في الوجود) ، والسّمن في قولك : جئتك للسّمن ليس بهذه الشرائط ، فالحق أن يعمم قوله : (وكذلك. . .) إلخ من المفعول الذي فعل الفعل لقصد تحصيله ؛ نحو : ضربته تأديباً له ؛ فإنّ الضرب فعل لقصد تحصيل التأديب ، ومن المفعول الذي فعل الفعل بسبب وجوده ؛ نحو : قعدت عن الحرب جبناً ، فإن وجود الجبن بسبب تعقل القعود ، أو يعممه من النكرة ؛ كالمثال المذكور ، والمعرفة ؛ نحو : فعلته مخافة الشرّ ، لا من المنصوب والمجرور كما ذكر . (ح) .

[الملحق بالمفاعيل : الحال]

قالَ : والملحقُ به سبعةُ أضربٍ : الحالُ[1] ، وهي : بيانُ هيئةِ الفاعلِ

---

(١) الحال تنقسم إلى اثني عشر قسماً : مُوطئة ومنتقلة ومؤكدة ومترادفة ومتتابعة ومحققة ومقدرة ودائمة ومقارنة حقيقة ومقارنة حكماً وجارية على من هي له وجارية على غير من هي له ؛ **فالأولى** : أعني : الموطئة : هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف : ٢] ، ونحو : جاءني زيد رجلاً بهيّاً . **والثانية** : أعني : المنتقلة التي هي قيد لذي الحال وينتقل ؛ مثل : جاءني زيد راكباً . والثالثة : أعني : المؤكدة : وهي التي ليست بقيد ولا ينتقل عنه غالباً ؛ نحو : زيد أبوك عطوفاً . **والرابعة** : أعني : المترادفة : هي التي تقع بعد حال أخرى ، وذو الحال لهما واحد ؛ نحو : جاءني زيد ضارباً ناصراً ، إذا جعلت (ناصراً) حالاً من (زيد) لا عن ضمير (ضارباً) . **والخامسة** : أعني : المتتابعة ؛ أي : التي وقعت حالاً عن ضمير حال قبلها ؛ نحو : جاءني زيد ضارباً ناصراً إذا جعلت (ناصراً) حالاً عن ضمير (ضارباً) لا عن (زيد) . **والسّادسة** : أعني : المحققة : هي التي تثبت لذي الحال حقيقة بالفعل ؛ نحو : جاءني زيد قائماً . **والسابعة** : أعني : المقدرة : هي التي لا تثبت لذي الحال في تلك الحال حقيقة بل تقدر ثبوتها ؛ كقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر : ٧٣] فإن من الحال أن يكون الدخول حال الخلود ، بخلاف ما إذا قدر الخلود . . فإن التقدير حاصل في زمان الدخول ، فصحّ المقارنة المطلوبة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا ﴾ [الصافات : ١١٢] الآية ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب : ٤٥] الآية ، وقوله تعالى : ﴿ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٩] الآية ، وقوله : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف : ٧٤] ، وقوله : خطّ هذا الثوب قميصاً ، ومررت برجل صائداً غداً . **والضابط** : أن كل مستقبل لا يقع حالاً محققة بل مقدرة . **والثامنة** : أعني : الدّائمة : وهي ما لا تزول عن ذي الحال حقيقة أو غالباً ، فيضمّ المؤكدة ؛ كقولك : أستغفر الله تواباً رحيماً ، وزيد أبوك عطوفاً . **والتاسعة** : أعني : المقارنة حقيقة ؛ نحو : جاءني زيد قائماً . **والعاشر** : =

أو[1] المفعولِ به[2] ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً قائماً .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ[3] من الأصلِ في المنصوباتِ ؛ أعنِي : المفاعيلَ . . شَرَعَ في الملحَقِ بالأصلِ ، وهي[4] سبعةُ أضربٍ : الأولُ منها : الحالُ ، وهي : بيانُ هيئةِ الفاعلِ[5] أو المفعولِ به[6] ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً قائماً ؛ فإنَّ (قائماً) حالٌ إمَّا من (التاءِ)[7] ، والمعنَى : ضربتُ حالَ كونِي على هيئةِ القيامِ زيداً .

وإمَّا من (زيدٍ) ، والمعنَى : ضربتُ زيداً حالَ كونِه على هيئةِ القيامِ .

= أعني : المقارنة حكماً ؛ نحو : جاءني زيد والشمس طالعة ؛ فإن هذه المقارنة اتفاقية . **والحادية عشر** : أعني : الجارية على من هي له التي قامت بذي الحال ؛ نحو : جاءني زيد قائماً . **والثانية عشر** : أعني : الجارية على غير من هي له التي قامت بمتعلق ذي الحال ؛ نحو : جاءني زيد قائماً أبوه . (قدقي رحمه الباقي) .

(١) (أو) هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع . (ق) .

(٢) **قوله** : (والملحق به سبعة أضرب : الحال . . .) إلخ ، **فإن قلت** : البيان هنا بمعنى المبين فلم أبدل به ؟ **قلت** : لإيراد لفظ بدل مرادفه فوائد ؛ **منها** : التنبيه على اتحادهما ، **ومنها** : المبالغة إذا كان المورد مجازيّاً كغيرها من سائر فوائد المجاز ، **ومنها**. . . إلخ ، وهنا كذلك ، فتنبه له أيها الباهر . « مقيس المسائل » .

(٣) المصنف .

(٤) أنث باعتبار الخبر . (ح ت) .

(٥) لفظاً أو معنىً . (س) . في حال وقوع الفعل منهما . « كفاية » .

(٦) من حيث هو فاعل أو مفعول به . حملُ البيان على الحال من المسامحات المشهورة ، **والمراد به** : معنى اسم الفاعل ، **والمراد بالهيئة** : الصفة التي عليها ذو الحال عند ملابسة الفعل صادراً منه ، أو واقعاً عليه ؛ أي : مبينة صفة الفاعل أو المفعول به من حيث إنه فاعل أو مفعول به ، **فبقيد الهيئة** يخرج التميز ؛ لأنه يبيّن الذات لا الهيئة ، **وبقيد الفاعل والمفعول به** يخرج صفة المبتدأ وغيره ، **وبقيد الحيثية** الذي ذكرناه يخرج صفة الفاعل أو المفعول به . (ح) .

(٧) **وقيل** : لو كان حالاً من الفاعل . . لذكر في جنبه فقيل : ضربت قائماً زيداً وفيه . (ح) .

وإمَّا[1] من الفاعلِ والمفعولِ به معاً[2] ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً قائمينِ[3] .

وإنَّمَا أُلْحِقَ الحالُ بالمفاعيلِ[4] ؛ لأنَّهَا زائدةٌ في الكلامِ ؛ كالمفعولِ[5] .

قالَ : وحقُّهَا : التنكيرُ ، وحقُّ ذِي الحالِ : التعريفُ ، فإنْ تقدمتِ الحالُ

---

(١) عطف على مقدر ؛ أي : الحال إما من الفاعل أو المفعول به . (ق) .

(٢) وهو على تفصيل ؛ لأنّه إمّا أن يكون الحال وذو الحال متفقين فيها ، فيكون الجمع بينهما أولى وأخصر ، مع جواز التفريق ؛ نحو : ضربت قائماً زيداً ، أو ضربت زيداً قائماً قائماً ، وإمّا أن يكونا مختلفين فيكون الأولى حينئذ : جعل كل حال بجنب صاحبها ؛ نحو : لقيت منحدراً زيداً مصعداً إلا أن توجد قرينة معينة ؛ فحينئذ يجوز وقوعهما كيف ما كان ؛ نحو : لقيت هنداً مصعداً منحدرة . وما ذكره الشارح هو القسم الأوّل ، فكان عليه أن يقول : أو من الفاعل والمفعول به معاً أو دفعة واحدة ، اللهم إلا أن يقال : أراد القسمين وأتى بمثال أحدهما .
واعلم : أنه يجوز عطف إحدى حالي الفاعل والمفعول به على الأخرى ؛ كقوله : لقيت زيداً راكباً وماشياً . (ح) .

(٣) **والمعنى** : ضربت زيداً حال كوني وكونه على هيئة القيام . (م) . والضمير المستتر فيه (نحن) لأن المتكلم يغلب على المخاطب والغائب ؛ كما في « المطول » ، فراجعه .

(٤) الحال يذكر ويؤنث والغالب عليه التأنيث . « محصول » . ومجيء ذي الحال من المبتدأ مختلف فيه بين العلماء ، **والمشهور** : عدم جوازه . (زاده) . ويقع الحال عن الخبر . (ش هـ) . والحال يقع عن المبتدأ عند سيبويه وابن مالك تبعاً له ؛ لأنه في المعنى فاعل ، فإن (زيداً) في قوله : زيد قائم في المعنى نسب زيد إلى القيام . (حلبي) . وجوز جماعة كثيرة من النحاة وقوع الحال من المبتدأ والخبر . (فالي) . المطابقة بين الحال وذي الحال في التذكير والتأنيث واجبة إذا لم يكن الحال من الجوامد ، كذا في حاشيته .

(٥) وهذا الوجه مشترك بينهما ، وبين جميع المفاعيل على السوية ، ولها شبه خاص بالمفعول فيه من حيث إن لفظة (في) مقدرة فيها ؛ كما في المفعول فيه ، فهي مفعول فيها في الحقيقة وإن فرق بينهما من وجوه : **أحدها** : أن المفعول فيه غير الفاعل والمفعول به ، والحال هي ذو الحال فاعلاً كان أو مفعولاً ، **والثاني** : أن المفعول فيه يجوز تقديمه على عامله المعنوي ؛ نحو : كل يوم لزيد درهم ، بخلاف الحال ، **والثالث** : أن المفعول فيه يكون معرفة ونكرة ، بخلاف الحال فإنها نكرة . (ح) .

عليه . . جازَ تنكيرُه(١) ؛ نحوُ : جاءني راكباً رجلٌ .

أقولُ : وحقُّ الحالِ : أن تكونَ نكرةً(٢) ؛ **لأنَّهَا لو كانتْ معرفةً . . لالتبستْ بالصفةِ**(٣) في مثلِ(٤) : ضربتُ زيداً الراكبَ(٥) .

---

(١) **قوله** : (وحقها التنكير . . .) إلخ ، **فإن قلت** : لذي الحال ثلاثة أحوال : الرفع والنصب والجر فهل تقديم الحال عليه عام بها أم لا ؟ **قلت** : للحال حالات تحمل الضمير لذيها وعكسه ، فالثاني يلابسها جميعاً تناوباً ، والأول مخصوص بحال عمدية ذيها ، فلا تغفل . « مقيس المسائل » .

(٢) لأن الحال عند التحقيق هو الخبر ، وحق الخبر أن يكون نكرة لتفيد المخاطب . « ضوء » .
قوله : (وحق الحال : أن تكون نكرة) أي : **شرطها عند البصريين** : أن تكون نكرة ؛ لأن النكرة أصل ، والغرض ـ وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها ـ يحصل بها ، والتعريف زائد على الغرض ، ولأنها لو كانت معرفة . . لالتبست بالصّفة حين كون صاحبها معرفة ؛ كما هو حقه ؛ لكونه محكوماً عليه في المعنى ؛ نحو : ضربت زيداً الراكب . وأما حين كون صاحبها نكرة موصوفة ؛ نحو : جاءني رجل من بني تميم فارساً ، أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان : ٤ ـ ٥] إن جعلت (أمراً) حالاً من (كل أمر) ، أو واقعة في حيز الاستفهام ؛ نحو : هل أتاك رجل راكباً ، أو بعد الانقضاء للنفي ؛ نحو : ما جاءني رجل إلا راكباً ، أو مقدماً كما ذكره الشارح . . فلما قلنا : من أن النكرة أصل ، والغرض يحصل بها اهـ وأما مثل : أرسلَها العِراكَ ، ومررت به وحده ونحوه . . متأوّل بالنكرة على وجهين : **أحدهما** كما هو **مذهب أبي علي** : أنها مصادر لأفعال محذوفة ؛ أي : تعترك العراك ، وينفرد وحده ، وتجتهد جهدك ، **وثانيهما** كما هو **مذهب سيبويه** : أنها معارف موضوعة موضع النكرات ؛ أي : معتركة ، أو منفرداً ، ومجتهداً . « تحرير الفوائد » .

(٣) **فيرد عليه** : أن وقوع الالتباس في الصّورة المذكورة لكون ذي الحال معرفة ، وكونه معرفة ؛ لكون الحال نكرة كما سيذكر ، فليكن الحال معرفة ، وليترك ذو الحال نكرة ، فلا يقع الالتباس المذكور ، **وقيل في التعليل** : لأنها خبر عن ذي الحال في المعنى ، وذو الحال محكوم عليه ، فناسبها التنكير وله التعريف ، **فيرد عليه** : امتناع تنكيره فيما يجوز تنكير المبتدأ ، **فالأولى** : أن يجعل كلا الوجهين علة واحدة لتنكيره وتعريفه . (ح) .

(٤) أي : في حال النصب .

(٥) فيفوت غرض المتكلم ؛ لأن غرضه بيان ضرب زيد حال كونه راكباً ، لا بيان ضرب زيد =

وحقُّ ذِي الحالِ : أن يكونَ معرفةً[1] ؛ لأنَّه لو كانَ نكرةً . . لالتبسَ[2] بِهَا أيضاً في مثلِ : ضربتُ رجلاً قائماً[3] .

فإن تقدمتِ الحالُ على ذِي الحالِ . . جازَ تنكيرُ ذي الحالِ[4] ؛ نحوُ : جاءنِي راكباً رجلٌ ؛ لعدمِ الالتباسِ حينئذٍ، فإنَّ الصفةَ لاَ تتقدمُ على الموصوفِ[5] .

= المعلوم للمخاطب بالركوب ، سواء كان الضرب حال ركوبه أو لا . (ح) .

(١) لأنه عند التحقيق مخبر عنه ، **وحقه : أن يكون معرفة ؛ كما لا يخفى عليك** . « ضوء » .

(٢) وفي نسخة : (لالتبست) .

(٣) فوجب تعريفه ، **فإن قلت** : صفة النكرة يصلح للحال أيضاً ، فلتكن مشتركة بين الحال والصفة كما أن (فارساً) في قولهم : طاب زيد فارساً يصلح للحال والتمييز ، فأبقي مشتركاً بينهما ، ولم يدفع الالتباس ، **قلت** : إن التمييز والحال في تلك الصّورة متوافقة اللفظ والمعنى ، بخلاف ما نحن فيه ، فإن النكرة المقيّدة فيه قد تكون مرفوعة وقد تكون مجرورة ، فلا يصار إلى الحركة المختلفة بجعل القيد حالاً بلا فائدة زائدة ، بل يجعل صفة لها ؛ ليكون اللفظ والمعنى متوافقاً ، ويحمل صورة النصب على الرفع والجر فيختلف النكرة عند قيد الحال صرفة ؛ فخص صورة التقديم للحال ، وصورة التأخير للصّفة . (ح) .

(٤) فجعل تقدم الحال شرطاً لجواز تنكيره ؛ إذ الالتباس المانع منه قد سقط بالتقدّم المذكور ، فبقي جائزاً ، وبعض المصنفين كابن الحاجب جعل تنكيره شرطاً لوجوب تقديمه ، فقال : وإن كان صاحبها نكرة . . وجب تقديمها ؛ إذ على تقدير تنكيره لا يندفع الالتباس إلا بتقديمها فيجب ، فتانك العبارتان لا تمنعان جواز تقديمها عليه إذا كان معرفة أيضاً بأن يقال : جاءني راكباً زيد ، ولكن عبارة المصنف أدلّ عليه . (ح) .

(٥) لأنها تابع ، وأحسن حال التابع أن يقع بعد المتبوع . « ضوء » . **فإن قلت** : عدم الالتباس هٰهنا ليس بمجرد التقديم ، بل بحسب الإعراب أيضاً ، **قلت** : **المراد بالتباس المنفي** : هو الالتباس الذي في صورة النصب التي حملت عليها صورة الرفع والجر ؛ اطراداً للمنع . **فإن قلت** : لم مثل المصنف بمثل : جاءني راكباً رجل ، ولم يمثل بمثل : ضربت راكباً رجلاً ؟ **قلت** : لئلا يتوهم أن كون تقدم الحال شرطاً لجواز تنكيره مخصوصٌ في صورة النصب ؛ لوجود الالتباس فيها خاصّة دون غيرها بالحركة ، فلما نبّه بالمثال أنه شرط لجواز تنكيره في صورة اختلاف الحركتين . . علم كونه شرطاً له في صورة اتفاق الحركتين بالطريق الأولى ، **وقال بعض المحققين** : لئلا يتوهم أن التقديم لازم في مثل : ضربت راكباً رجلاً لا في =

واعلمْ : أنَّه لاَ بُدَّ للحالِ من عاملٍ ، وهو إمَّا فعلٌ ؛ كَمَا مَرَّ[١] ، أو شِبْهُ فعلٍ[٢] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً[٣] .

أو معنَى فعلٍ[٤] ؛ نحوُ : هذا عمرٌو منطلقاً ، فإنَّ معناه : أُشِيرُ إلى عمرٍو منطلقاً[٥] .

وقدْ يُحذَفُ العاملُ[٦] إذَا دلَّ عليه قرينةٌ ؛ كقولكَ للمُرْتَحِلِ[٧] : راشداً مَهْدِيّاً[٨] ؛ أي : اذهبْ راشداً مَهْدِيّاً[٩] .

= مثل : جاءني راكباً رجل ، فأنت خبير بأن جعل التقديم شرطاً لجواز تنكيره أوفق بعبارة المصنف من جعله لازماً لنكارة ذي الحال ، وهو أوفق بعبارة ابن الحاجب في هذا المقام كما لا يخفى ، تفكر وتذكر . (ح) .

(١) يعني : بالمثال . (ح) .

(٢) يعني به : ما يعمل عمل الفعل ، وفيه حروفه ؛ كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة ، والمصدر . (ح) .

(٣) فـ(قائماً) يصلح حالاً من ضمير فاعل مستتر في (ضارب) أو من (عمرو) . (ح) .

(٤) **قوله** : (أو معنى فعل) يعني به : ما استنبط من معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته ؛ كالظرف والجار والمجرور ؛ نحو : أمامك أو في الدار زيد مقيماً ، وحرف التنبيه ؛ نحو : ها أنا زيد قائماً ، وحرف الإشارة ؛ نحو : هذا زيد راكباً ، وغير ذلك . (ح) .

(٥) **قوله** : (فإن معناه أشير . . .)اهـ **وحق العبارة** : أن يقول : فإن معناه : أنبه أو أشير ؛ لأن حرف التنبيه أيضاً عامل معنوي كما ذكرنا ، اللهم إلا أن يقال : اكتفى بأحدهما عن الآخر ، واختار معنى الإشارة ؛ لأصالتها ؛ لأن (هاء) التنبيه تابع لحرف الإشارة في أكثر الاستعمال ، وجمع بينهما في المثال مجملاً ؛ لأن استعمالهما معاً مشهور .
واعلم : أنه لو قال : أشير إلى عمرو . . لكان استعمال اللغة على وضعها ، ولكن ترك الصّلة لتصريح مفعولية عمرو في نظر المبتدى . (ح) .

(٦) أي : عامل الحال . (م) .

(٧) **المرتحل** : الذاهب إلى السفر . (ح) .

(٨) إما صفة لـ(راشد) أو حال بعد حال . (جامي) .

(٩) أي : اذهب في حال كونك راشداً ؛ أي : واجداً للطريق المستقيم . (ح) . مفعول من هدى يهدي : إذا دلّ أحداً على الطريق المستقيم ، وهذان اللفظان إمّا أن يكونا حالين من =

[التمييز]

قالَ : والتميزُ ، وهو : رفعُ الإبهامِ(١) عن الجملةِ في قولِكَ : طابَ زيدٌ نفساً ، أو عن المفردِ في قولِكَ : عندِي راقودٌ خَلاًّ ، ومَنَوانِ سَمْناً ، وعشرونَ درهماً ، ومِلؤُه عسلاً(٢) .

أقولُ : الضربُ الثانِي من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : التميزُ .

وإنَّمَا أُلْحِقَ به لِمَا مَرَّ في الحالِ(٣) .

والتميزُ هو : رفعُ الإبهامِ(٤) إمَّا عن الجملةِ ؛ نحوُ قولِكَ : طابَ زيدٌ نفساً(٥) ، فإنَّ (طابَ زيدٌ) كلامٌ تامٌّ ، لاَ إبهامَ في

= فاعل (اذهب) على الترادف ، أو الأول من فاعله والثاني من فاعل (راشداً) على التداخل ، فالأولى حال مترادفة ، والثانية حال متداخلة . (ح) . (راشداً) فيما كنت تعرفه : دُدَكُ نُخْ لَمْ ، (مهدياً) فيما كنت لا تعرفه : لَجِلُصَّ جِيَصَ لِكَبْ مَلُمْ . (قدقي) .

(١) **والمراد بالإبهام** : ترك التعيين . (م) .

(٢) **قوله** : (والتميز هو رفع الإبهام. . .) إلخ ، **فإن قلت** : رافع الإبهام غير منحصر في التمييز ، فلا يكون التعريف مانعاً ، **قلت** : الألف واللام للعهد ، فلا إشكال . « مقيس المسائل » .

(٣) لأنها زائدة في الكلام ؛ كالمفعول .

(٤) **والفرق بين التميز والحال** : أن التميز يرفع الإبهام عن الذات ، والحال يرفع الإبهام عن الصفات . (منه) . **قوله** : (هو رفع الإبهام) أي : التميز اسم رافع على قياس ما مرّ في الحال للإبهام المستقر عن ذات مذكورة ؛ نحو : رطل زيتاً ، أو مقدرة ناشئة في جملة : طاب زيد نفساً ؛ كما أشار إليه الشارح المحقق بقوله : (إما عن جملة ، وإما عن مفرد) . « تحرير » . وقد يكون التميز بلا رفع الإبهام ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة : ٣٦] فإن (شهراً) لم يرفع الإبهام عن شيء ؛ لدلالة الشهور عليه . « شرح قطر » .

(٥) مثال للاسم الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة ؛ فإنه في قوة قولنا : طاب شيء منسوب إلى زيد ، فـ(نفساً) يرفع الإبهام عن الشيء المقدر فيه ، **وقوله** : (راقود خلاً) مثال للاسم =

طَرَفَيْهِ[١] ، إلاَّ أنَّ نسبةَ الطِّيبِ إلى زيدٍ مُبْهَمَةٌ ، فإنَّهَا تَحتملُ أن تكونَ إلى زيدٍ ، أو إلى مَا يتعلَّقُ به ؛ من النفسِ[٢] ، والعينِ ، والقلبِ وغيرِ ذلك ؛ فـ(نفساً)[٣] تَرفَعُ ذلكَ الإبهامَ ، وتُميِّزُ مَا هو المنسوبُ إليه في الحقيقةِ عن غيرِه ؛ فالمعنَى : طابَ نفسُ زيدٍ[٤] .

وإنَّمَا عَدَلَ عن تلكَ العبارةِ إلى هذه[٥] ؛ للتأكيدِ[٦] والمبالغةِ ، فإنَّ ذكرَ

= الذي يرفع الإبهام عن الذات المذكورة ، فإن (الراقود) باعتبار مظروفه مبهم ، فـ(خلاً) يرفعه . « تحرير » .

(١) يعني : أن الإبهام إنما هو في النسبة ؛ إذ لا إبهام في طرفيها أصلاً كما ذكره ، وأيضاً : أن النسبة إما أن يكون في ضمن الجملة كما ذكر ، أو في ضمن شبهها ؛ نحو : زيد طيّب نفساً ، أو في ضمن الإضافة ؛ نحو : أعجبني طيبه نفساً ، فحق العبارة أن يقول : عن نسبته في جملة أو شبهها ؛ كما قال بعض المحققين كذلك ، اللهم إلا أن يقال : قصد في مختصره هذا ذكر نوعي التميز ؛ أعني : النسبة والمفرد ، لا ذكر جميع أقسامها ، واختار الجملة ؛ لقوة نسبتها . (ح) . وفي (أ) و(ب) : (لا إبهام في أحد طرفيه) .

(٢) أي : الروح . والنفس هٰهنا بمعنى : جوهر مجرد متعلق ببدن الإنسان ، والعين بمعنى : الباصرة ، وإلا . . يكون ذات زيد ، لا مما يتعلق به ، والنفس في قوله : طاب زيد نفساً بمعنى : الذات والهيئة المحسوسة . (ح) .

(٣) أي : لفظ (نفساً) وهو مبتدأ ، وتعريفه بالعلمية ؛ لأن كل لفظ إذا أريد به نفسه . . فهو علم له . (ابن د) .

(٤) أي : نفس الأمر وغرض المتكلم ، سواء كان الإسناد إلى ذلك المنسوب إليه المميز حقيقة ؛ كالمثال المذكور ، أو مجازاً ؛ نحو : طاب زيد علماً وداراً وغير ذلك ، فالإبهام المرفوع في الأول احتمال المجاز ، وفي الثاني : احتمال الحقيقة ، **وقال بعض المحققين** : والمراد بالإبهام في الجملة : احتماله المجاز ، فإذا قيل : (نفساً) . . بين المراد ، وظهر أن الإسناد حقيقة ، وأنت خبير بما فيه مما ذكرنا آنفاً . (ح) .

(٥) والعدول عن الحقيقة لا بد أن يكون لفائدة . (زاده) . يعني : في بعض الأوقات لا بالكلية ؛ لأنه كثيراً مّا يقال : طاب زيد وعلمه وغيره . (ح) .

(٦) التأكيد هٰهنا على معناه اللغويّ بمعنى : الإحكام ، لا على معناه الاصطلاحي لفظيّاً ومعنويّاً . (ح) .

الشيءِ مُبْهَماً ثُمَّ مُفسَّراً أَوْقَعُ في النفوسِ من أن يُفَسَّرَ أوّلاً .

فالتميزُ فعلُ المتكلمِ في الحقيقةِ[1] ، لكنْ سُمِّيَ الاسمُ الذِي يَرفَعُ الإبهامَ به تميزاً على المجازِ[2] .

وإمَّا عن المفردِ ، والمرادُ بالمفردِ ههنا[3] : كلُّ اسمٍ يَتِمُّ بالتنوينِ[4] ؛ نحوُ : عندِي راقودٌ خَلاًّ ؛ أي : دَنٌّ طويلُ الأسفلِ مقيرُ الداخلِ[5] .

أو بنونِ التثنيةِ ؛ نحوُ : عندِي منوانِ سمناً .

أو بنونِ شِبْهِ الجمعِ[6] ؛ نحوُ : عندِي عشرونَ درهماً .

---

(١) أي : قول المتكلم . **قوله** : (فالتميز) تفريع على تفسير التميز : برفع الإبهام ، فإن الرفع فعل المتكلم ، فهو أيضاً فعله ، وعلى قوله : (فإن ذكر الشيء . . .) اهـ فإنّ الذاكر إنما هو المتكلم ، فالتميز فعله . (ح) . لأنه في الأصل بمعنى المفرق ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس: ٥٩] أي : انفردوا عن المؤمنين ، وانفصلوا عنهم ، ومنه : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [الملك: ٨] أي : يتفرق وينفصل بعضها عن بعض ، ثم سمي الاسم الذي يرفع الإبهام به تميزاً على سبيل المجاز من قبيل تسمية السبب باسم فاعل مسببه . « تحرير الفوائد » .

(٢) يعني : سمي به تسمية للدال باسم المدلول مجازاً . (ح) .

(٣) يعني به : ما يقابل الجملة ؛ كما يدل عليه قوله : (وإمّا عن الجملة) فذلك المفرد إما أن يتم بالتنوين ؛ نحو : عندي راقود خلاً ، فان (خلاً) تميز يرفع الإبهام المستقر في الذات المذكورة ، وهو راقود ؛ لأنه دنّ طويل الأسفل ، مُقَيَّرُ الدّاخل ، وهو معرب ، والجمع الرواقيد . « تحرير » .

(٤) **المراد بتمام الاسم** : أن يكون الاسم بحالة يمتنع معها الإضافة إلى شيء آخر ، فراجع . (ك) . **قوله** : (يتم بالتنوين) ظاهراً ؛ كما في المثال المذكور ، ومقدّراً ؛ كما في خمسة عشر ، ولم يذكره ؛ اكتفاء بالظاهر . (ح) .

(٥) مراده : أن داخله يكون مطليّاً ومحلّىً بالقار ، وتفسيره بضيق الفم غلط مشهور . (محمد مرزه) .

(٦) ولم يقل : بنون الجمع مع أنه تدخل فيه نون شبه الجمع تبعاً ، بخلاف العكس ؛ كما قال البعض كذلك ؛ لأنه لم يوجد جمع حقيقي ينصب تميزاً حتى يحتاج إلى دخوله أصالة أو =

أو بالإضافةِ ؛ نحوُ : عندِي مِلْؤُه عسلاً ؛ أي : مِلْؤُ الإناءِ عسلاً .

فإنَّ (راقودٌ) ، و(منوانِ) ، و(عشرونَ) ، و(مِلْؤُه)[١] مبهمةٌ[٢] تَحتَمِلُ أشياءَ مختلفةً ، و(خلاًّ) ، و(سمناً) ، و(درهماً) ، و(عسلاً) تَرفَعُ ذلك الإبهامَ ، وتُمَيِّزُ ما هو المقصودُ عن غيرِه[٣] .

ولاَ بُدَّ للتميزِ من عاملٍ يَعملُ فيه ، وهو إمَّا فعلٌ ؛ نحوُ : طابَ[٤] ، وإمَّا اسمٌ ؛ نحوُ : عشرونَ .

والتميزُ لاَ يتقدمُ على عاملِه الاسمِ[٥] بالاتفاقِ[٦] ؛ لضعفِ الاسمِ في

= تبعاً . (ح) . وأمّا شبه الجمع ؛ نحو : العشرون إلى تسعين . . فإن هذه صيغ تدل على الكمية ؛ لأنه لا يخالف الجمع ؛ إذ الجمع معلوم الجنس مجهول الكمية ، وشبه الجمع معلوم الكمية مجهول الجنس . (سلمان) .

(١) ترك هذه الكلمات على الرفع وإن كانت في محل النصب ؛ حكاية عما وقع في المتن ؛ من قوله : (عندي راقود خلاًّ) و(منوان سمناً) .
اعلم : أنه لم يرد بتلك الأمثلة بيان أنواع المقادير ؛ إذ من المفرد المقدار أيضاً **المكيال** ؛ نحو : عندي قفيزان برّاً ، **والممسوح** ؛ نحو : ما في السّماء قدر راحة سحاباً ، ولا بيان ما يتم به الاسم مطلقاً ؛ لأن لام التعريف يتم به الاسم ، ولكن لا ينصب به الاسم التام تميزاً ، فلا يقال : عندي الراقود خلاًّ ؛ لأن الاسم التام بالأشياء المذكورة يشبه الفعل التام بالفاعل ؛ لأنها مذكورة في آخر الاسم ؛ كما أن الفاعل مذكور بعد الفعل ، فبذلك يشابه التميز المفعول ؛ لأن حقه أن يذكر بعد ما تم الفعل بالفاعل ، بخلاف (اللام) فإنها داخلة بأول ما يتم به ، فلم يشبه الاسم المذكور بعده المفعول ، فلم ينصب على التميز بل أراد بها بيان أنواع ما يتم به الاسم الناصب . (ح) .

(٢) باعتبار الظروف والمعدود . (ت) .

(٣) عبارة عن خل وسمن ودرهم وعسل .

(٤) وفي (ط) : (طاب زيد نفساً) وكتب فوق كلمة (زيد نفساً) : (نسخة) .

(٥) صفة .

(٦) خلافاً للكوفيين . يعني : إذا كان تميزاً عن المفرد ، وكذا إذا كان تميزاً عن النسبة إن كان العامل الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل أو المصدر . (ح) . **والمراد بالاتفاق** : اتفاق =

العملِ[1] ، فلاَ يقالُ : درهماً عشرونَ .

وفي تقديمِه على عاملِه الفعلِ خلافٌ[2] ؛ فبعضٌ جَوَّزَه[3] ؛ لقوةِ الفعلِ في العملِ ؛ متمسِّكاً بقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ[4] لَيْلَى[5] بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[6]

= الجمهور ؛ فإن مخالفة واحد أو اثنين للجمهور يسمّى خلافاً لا اختلافاً ، فلا يخرج الحكم عن كونه متفقاً عليه ، ولا يوصف بكونه مختلفاً فيه . (زاده) .

(١) لأن الاسم الجامد يشبه الفعل مشابهة ضعيفة ؛ لأنه يشبه الفعل التام بالفاعل في وصف واحد وهو التمامية . « تحرير » .

(٢) يعني : إذا كان تميزاً عن نسبة إن كان العامل فعلاً ، وكذا الخلاف إذا كان اسم الفاعل والمفعول . (ح) .

(٣) **قوله** : (فبعض . . .) اهـ ، فيه إشارة إلى ضعف ذلك التجويز ؛ لقوة الفعل في العمل ؛ لكونه أصلاً فيه ، **فالمراد منه** : المبرد والمازني ، فإنهما يجوزان تقدم التميز على الفعل الصريح ، وعلى اسمي الفاعل والمفعول ، بخلاف غيرهما من الأسماء فيها معنى الفعل ؛ لضعفها في العمل ؛ متمسكاً بقول الشاعر :

يَا مَنْ يَرَى نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا فَوْقَ الْعُلَى فَقَدْ يَرَى نَفْسَهُ فِي الآخِرَةِ تَحْتَ الثَّرَى
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فإن (نفساً) تميز عن نسبة (تطيب) إلى (ليلى) ، على تقدير تأنيث الضمير فيه ؛ فإنه حينئذ يكون في (كاد) ضمير الشأن لتذكيره ، وأمّا على تقدير تذكيره . . فضمير (كاد) لـ(الحبيب) و(نفساً) تميز عن نسبة (كاد) إليه ؛ أي : وما كاد الحبيب نفساً تطيب ، فلا تمسّك لهما حينئذ ؛ لأن العامل كلمة (كاد) فهو مقدم على (نفساً) . « تحرير » .

(٤) أي : تترك .

(٥) وفي نسخة : (سلمى) .

(٦) (الهمزة) للاستفهام ، و(تهجر) فعل مضارع ، و(ليلى) فاعله ، و(حبيبها) مفعوله ، وقوله : (بالفراق) ظرف لغو ، متعلق بـ(تهجر) ، واسم (كاد) ضمير الشأن ، وخبرها (تطيب) ، وفيه ضمير مستتر راجع إلى (ليلى) ، و(نفساً) مميز عن (تطيب) مقدّم عليه ، وهو الاستشهاد . (حلبي) .

فإنَّ (نفساً) قدْ تَقدَّمَ على (تطيبُ) ، والمختارُ[1] : عدمُ الجوازِ ؛ لأنَّ الفعلَ[2] وإن كانَ قويّاً في العملِ[3] فإنَّ المانعَ من التقديمِ عليه موجودٌ ، وهو أنَّ التميزَ في الحقيقةِ فاعلٌ ؛ كَمَا ذكرنَا[4] ، والفاعلُ لاَ يتقدمُ على الفعلِ .

والجوابُ عن البيتِ[5] : أن الروايةَ الفصيحةَ[6] :

.... وَمَا كَادَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

على أنَّ (نفسِي) اسمُ كادَ ، و(تطيبُ) خبرُه[7] .

---

(١) أي : المذهب المختار ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

(٢) الصريح وغيره . (ت) .

(٣) لأصالته . (تح) .

(٤) يعني : قوله : (فالمعنى : طاب نفس زيد) وهو ظاهرٌ ، أو فاعل للفعل المذكور إذا جعلته لازماً ؛ نحو : ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر : ١٢] أي : انفجرت عيونها ، أو فاعل إذا جعلته متعدّياً ؛ نحو : امتلأ الإناء ماء ؛ أي : ملأ الماء . (ح) .

(٥) جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن قول الشاعر يدل على التقديم ، فكيف يكون القول المخالف لقول الفصحاء مختاراً ؟ فأجاب عنه بمنع المخالفة ، فقال : (والجواب . . .) اهـ . « تحرير الفوائد » .

(٦) أن الرواية إن ثبتت عن ثقة . . لم يجز ردها وإن ثبتت هناك رواية أخرى . (خوافي) . ولا حاجة للجواب عن البيت المذكور على تلك الرواية ؛ لأنه يجوز أن يكون ضمير (كاد) مستتراً لـ(الحبيب) ، ويكون تأنيث (تطيب) باعتبار النفس ، مع أن فيه رواية أخرى بـ(الياء) التحتانية .
اعلم : أن من أنصف من نفسه وتفكر في حاصل معنى البيت . . وجد ما تمسّك به البعض أنسب وأولى بحسب المعنى ، فإن الإخبار عن عدم تطيب نفسه ، وعن عدم تطيب الحبيب بالفراق . . لا يفيد فائدة الإخبار عن عدم تطيب سلمى به ، مع أن عدم سلمى أدلّ على عدم تركها بالفراق من عدم تطيب الحبيب ، تأمل . (ح) .

(٧) على تقدير تأنيث الضمير في (تطيب) . (جامي) .

[المستثنى بإلا]

قالَ : والمستثنَى بـ(إلاَّ)[١] بعدَ كلامٍ مُوجَبٍ[٢] ؛ نحوُ : جاءَنِي القومُ إلاَّ زيداً ، أو بعدَ كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي أحدٌ إلاَّ زيداً وإن كان الفصيحُ هو البدلَ[٣] .

أقولُ : الضربُ الثالثُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : المستثنَى .

وإنَّمَا أُلْحِقَ بالمفعولِ ؛ لأنَّه إمَّا فضلةٌ في الكلامِ[٤] ، أو مفعولٌ في الحقيقةِ[٥] ؛ كمَا سيتحققُ بعدَ هذَا[٦] .

والمستثنَى إمَّا بـ(إلاَّ) أو بغير (إلا) ، والثانِي[٧] : هو المستثنَى إمَّا بـ(ما عدَا) ، أو بـ(ما خلاَ) ، أو (ليسَ) ، أو (لاَ يكونُ) نحوُ : جاءَنِي القومُ ما عدَا زيداً ، وما خلاَ زيداً ، وليسَ زيداً ، ولا يكونُ زيداً .

---

(١) أي : الاسم المذكور بعد (إلا) وأخواتها . (ت) .

(٢) **قوله** : (والمستثنى بإلا . . .) إلخ ، **فإن قلت** : الكلام هنا لا يتم إلا بعد ورود المستثنى ، فكيف يكون بعده ؟ **قلت** : **المراد بالكلام هنا** : الكلام اللفظي فقط ، والبعدية معه ظاهرٌ . « مقيس المسائل » .

(٣) عليك بـ« الحدائق » .

(٤) ذكر المفعول بعد الفضلة تخصيصٌ بعد التعميم ؛ لزيادة الاهتمام ؛ لكونه مفعولاً في الحقيقة ؛ لتبادر وجه الإلحاق من كونه فضلة مطلقاً . (ح) . أي : بل هو مفعول في المعنى ؛ لأن جاءني القوم إلا زيداً بمعنى : جاءني القوم وأخرجت زيداً منهم ، أو بمعنى : جاءني القوم ما عدا زيداً ، **والأول** : هو الظاهر من قول الشارح ، وهو المخرج ، **والثاني** : هو الظاهر من قول شراح « الكافية » : إن (إلا) و(ما عدا) و(ما خلا) بمعنى واحد ، تأمل . (ق رحمه الله تعالى) .

(٥) **وفيه نظر** ؛ لأن ما بعد (عدا) و(خلا) . . . اهـ ، إما مفعول حقيقي ، أو خبر للأفعال الناقصة ، فكيف يعد من الملحقات ؟ فذكرها في بحث الملحقات استطرادي . (طيب) .

(٦) وفي (ط) : (كما سيجيء بعد هذا) .

(٧) أي : المستثنى بغير (إلا) . (ت) .

وذلكَ واجبُ النصبِ[1] ؛ لأنَّ هذه الكلماتِ أفعالٌ أُضْمِرَ فاعلُها[2] ، والتقديرُ : ما عدَا[3] ، وما خلاَ ، وليسَ ، ولا يكونُ بعضُهم زيداً[4] .

وإمَّا بـ(غيرٍ) ، و(سِوَى) ، و(سواءٍ)[5] نحوُ : جاءَنِي القومُ غيرَ زيدٍ ، وسِوَى زيدٍ ، وسواءَ زيدٍ .

---

(١) **فإن قلت** : لم وجب النصب بعدها بـ(ما) ، ولم يجب بدونها ؟ **قلت** : لأن المصدرية مختصة بالفعل ، فيرجح فعليتهما على حرفيتهما ، والتقدير فعليتهما ، أما (عدا) . . فبالوضع ، وأما (خلا) . . فبتضمّن معنى جاوز في باب الاستثناء ، وأما بدونها . . فيجوز الجر على حرفيتهما ؛ كما نقله المصنف عن البعض في « المفصل » ، وأما بالرفع بهما . . فما لم يقل به أحد غير الشارح رحمه الله تعالى . (تم ما في النسخة) .

(٢) والعبارة : أن يقول : (فاعلوها) بصيغة الجمع كما قال الغير كذلك ، ولكن أفرده ؛ لنكتة أن فاعل جميعها شيء واحد .
اعلم : أنّ إطلاق الفاعل على اسم الأفعال الناقصة مخالف لما اختاره المصنف ، **فالأولى** : أن يطلق مرفوع الأولين فاعلاً ، ومرفوع الثانيين اسماً . (ح) .

(٣) و(ما) مصدرية ، و(عدا) بمعنى جاوز ، تقديره : ما جاءني القوم عدا بعضهم زيداً ، أو (عدا) مصدر بمعنى اسم الفاعل ؛ أي : عادياً بعضهم زيداً . (ح) .

(٤) **قوله** : (بعضهم زيداً) يعني : جاءني القوم وقت مجاوزة بعضهم زيداً ، ووقت خلو بعضهم زيداً ؛ لأن (ما) مصدرية ، والمضاف محذوف ؛ إذ الظرف كثيراً ما يحذف مع (ما) المصدرية ، **كذا قربه وقرره أكثر الشارحين** ، وقال الرضي : **فيه نظر** ؛ لأن المقصود في : جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً : أن زيداً لم يكن معهم أصلاً ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم من زيد مجاوزة الكل وخلوه منه ، **فالأولى** : أن يضمر فيها ضمير راجع إلى مصدر الفعل المقدم ؛ أي : جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ [المائدة: ٨] ، ويمكن أن يقال نصرة لهم : **إن المراد هو** : البعض المطلق عن الشيء إنما هو لحق الكل ، مع أن ذلك يوجب تقدير المضاف ، وكون المستثنى غير زيد . (ح) .

(٥) **قوله** : (وسوى وسواء) **الأول** بكسر (السين) مع القصر ، **والثاني** بفتحها مع المدّ ، ويجوز في الأول ضم (السين) وفي الثاني كسرها ، والمذكور أولاً هو المشهور من اللغات الأربعة المذكورة . (ح) .

وذلكَ[1] واجبُ الجرِّ ؛ لأنَّه مضافٌ إليه[2] .

وإمَّا بـ(حاشَا) ، و(عدَا) ، و(خلاَ) ، و(لاَسِيَّمَا) نحوُ : جاءنِي القومُ حاشَا زيداً ، وعدَا زيداً ، وخلاَ زيداً ، ولاسِيَّمَا زيداً .

وهذَا يجوزُ فيه أنواعُ الإعرابِ[3] ؛ أمَّا في (حاشَا) ، و(عدَا) ، و(خلاَ) . . فالرفعُ[4] على الفاعليةِ ؛ بناءً على أنَّهَا أفعالٌ لازمةٌ ، وما بعدَها فاعلُها .

والنصبُ على المفعوليةِ[5] ؛ بناءً على أنَّهَا قدْ استُعمِلَتْ متعديةً ، يقالُ : حاشَاكَ ، وعدَاكَ ، وخلاَكَ ؛ أي : جاوَزَكَ .

والجرُّ على أنَّهَا حروفُ الجرِّ .

وأمَّا في (لاَ سِيَّمَا)[6] . . فالرفعُ على أنَّه مركبٌ من (لاَ) و(سِيٍّ) و(مَا) .

---

(١) أي : الاسم الذي ذكر بعدها . (م) .

(٢) فليس مما نحن فيه ، والمضاف إليه مجرور فوجب جره . « متوسط » .

(٣) **قوله** : (يجوز فيه) أي : يجوز في كل واحد من هذه الأربعة أنواع الإعراب ؛ من الرفع والنصب والجر . (تح) .

(٤) نحو : جاءني [القوم] حاشا زيد . . . اهـ فـ(زيد) فاعل (حاشا) ، والجملة حال من القوم بحذف العائد ؛ أي : منه . (ح) . قال الشيخي : هنا وقف قلم الشيخ إبراهيم من حاشيته على « شرح الأنموذج » وآخر كلامه هو : (قوله : « فالرفع على الفاعلية » فإن قلت : لم وجب النصب بعدهما بـ(ما) ولم يجب بدونها ؟ قلت : لأن (ما) المصدرية مختصة بالفعل فيرجح فعليتهما على حرفيتهما ، وعلى تقدير فعليتهما متعديان ، أما (عدا) . . فبالوضع ، وأما (خلا) . . فبتضمن جاوز في باب الاستثناء ، وأما بدونها . . فيجوز الجر على حرفيتهما كما نقله المصنف عن البعض في « المفصل » ، وأما الرفع بهما . . فما لم يقل به أحد غير الشارح رحمه الله تعالى) والله تعالى أعلم .

(٥) لا على الإلحاق ، فليس مما نحن فيه . (م) .

(٦) وبيان (لا سيما) في أوائل « حاشية إبراهيم » ، وكذا في « المطول » . (م) . (لا) لنفي الجنس (سي) بمعنى المثل ، مضاف إلى (ما) ، و(ما) موصوفة بمعنى الشيء ، مجرور=

و(سيٌّ) بمعنَى : المثلِ ، وأصلُه : (سِوْيٌ) بسكونِ الواوِ ، فقُلبتِ الواوُ ياءً[1] وادُّغمتْ فيه ، فيكون (مَا)[2] بمعنَى : شيءٍ ، أُضيفَ إليه (سِيٌّ) ، ويكونُ (زيدٌ) مرفوعاً على أنَّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : لاَ مثلَ شيءٍ هو زيدٌ[3] ، والنصبُ على أنَّ (لاَ سِيَّمَا) كلمةٌ واحدةٌ بمعنَى : (إلاَّ) فمَا بعدَها مستثنَى ، والجرُّ على أنَّ (مَا) زائدةٌ ، و(سِيٌّ) مضافٌ إلى زيدٍ .

والأولُ ؛ أعنِي : المستثنَى بـ(إلاَّ) إمَّا متصلٌ[4] ، وهو المخرَجُ[5] من متعددٍ بـ(إلاَّ)[6] ، أو منقطعٌ[7] ، وهو المذكورُ بعدَ (إلاَّ) غيرُ مخرجٍ من متعددٍ .

= محلاً على أنه مضاف إليه (سي) ، و(سي) منصوب لفظاً على أنه اسم (لا) ، و(زيد) مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو زيد ، والمبتدأ والخبر مجرور محلاً على أنّه صفة التي بمعنى شيء ؛ أي : لا مثل شيء هو زيد ، وخبر (لا) محذوف تقديره : لا مثل شيء هو زيد فيهم ، الجار والمجرور ظرف اهـ في محل النصب اهـ في محل الرفع على أنه خبر (لا) تأمل . (قدقي) .

(١) لاجتماعهما في اسم واحد ، وكون سابقهما ساكناً ، وادغمت (الياء) في (الياء) لوجود شرط الإدغام ، وهو حصول الأول ساكناً وثانيهما متحركاً ، على ما بين في التصريف . « تحرير » .

(٢) لفظة (ما) الكائنة في (لا سيما) .

(٣) وفي (ط) : (لا مثل شيء هو زيد موجود) وكتب فوق كلمة (موجود) نسخة .

(٤) نحو : جاءني إلا زيداً القوم . (م) .

(٥) قبل الحكم . (ق) . سواء كان الباقي أقل أو أكثر أو مساوياً . (عصام) .

(٦) أي : اسم مخرج عن متعدد بالقوّة ؛ لئلا يلزم التناقض بأن يقال : إن كان زيد داخلاً في القوم المحكوم عليه بالمجيئية- فإذا قيل : إلا زيداً . . فقد حكم بعدم المجيئية- فليس هذا إلا التناقض ، وذلك المتعدد إما أن يكون لفظيّاً ؛ نحو : جاءني القوم إلا زيداً ، أو تقديريّاً ؛ نحو : جاءني إلا زيداً . « تحرير الفوائد » .

(٧) نحو : جاءني القوم إلا حماراً .

والمتصلُ إمَّا مُقدَّمٌ على المستثنَى منه ؛ أعنِي : ذلكَ المتعددَ[1] ، أو مُؤخَّرٌ عنه[2] .

والمؤخَّرُ إمَّا بعدَ كلامٍ موجَبٍ[3] ؛ أي : غيرِ منفِيٍّ ، أو بعدَ كلامٍ غيرِ موجَبٍ ؛ أي : منفِيٍّ ، فهذه أربعةُ أقسامٍ[4] :

المستثنَى المتصلُ المؤخَّرُ بعدَ الموجَبِ[5] .

المستثنَى المتصلُ المؤخَّرُ بعدَ المنفِيِّ .

المستثنَى المتصلُ المقدَّمُ بعدَ المنفِيِّ .

---

(١) نحو : جاءني إلا زيداً القوم .

(٢) نحو : جاءني القوم إلا زيداً .

(٣) **الموجب** : إثبات الأول ونفي الثاني ، **وغير الموجب** : نفي الأول وإثبات الثاني . (ق) .

(٤) **قوله** : (أربعة . . .) اه ، العدد لا يفيد الحصر عند الأكثرين ، ولو سلّم . . فالحصر هنا إضافي ؛ أي : باعتبار المذكور في المتن ؛ أي : لم يذكر المصنف في هذا الكتاب إلا أربعة أقسام ، وسقط قول من قال : فيه إشكال ، فأوقع الإشكال في غير محل الإشكال ، فاللائق لمن اطلع على مثل هذه الحاشية أن يضرب عليها بالقلم ، فتأمل حق التأمل . (ح) . **لنا في هذا الموضع إشكال** ؛ لأنا لا نعلم أنّ المستثنى المتصل المقدم يكون في المنفي أو في المثبت ، وأتى المصنف بعد هذا في المستثنى المقدم بمثال في المنفي اهـ **فيعلم منه** : أن المقدم يكون في المنفي وفي غير المنفي ، فيكون الأقسام ستة : المستثنى المتصل المقدّم في المنفي ، وقسمان آخران هكذا في المستثنى المتصل المؤخر ، واثنان آخران في المنقطع ، ولا نعلم أن المنقطع هل يجوز أن يتقدم أم لا ؟ فإن جاز . . يكون الأقسام ثمانية ، **وأجيب عنه** : بأن المستثنى المتصل المقدم قسم واحد ؛ لأنه واجب النصب في الموجب وغير الموجب ، وباب المنقطع قسم واحد ، سواء تقدم أو تأخر في الموجب وغيره ؛ لأنه واجب النصب في الأحوال كلها ، فافهم . (قدقي) .

(٥) **والمراد بالموجب** : ما لم يصدر بأحد الأشياء الثلاثة التي هي : النفي والنهي والاستفهام ، وإنما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي ؛ لأن (من) الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه أيضاً ؛ نحو : قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٣] . « ضوء » و« مغني » .

المستثنَى المنقطعُ .

ثلاثةٌ منهَا(١) واجبُ النصبِ(٢) ، وواحدٌ منها يُختارُ رفعُه(٣) .

قولُه : (والمستثنَى) عطفٌ على قولِه : (والتميز)(٤) ، والتقديرُ : والملحقُ به سبعةُ أضربٍ : الحالُ ، والتميزُ ، والمستثنَى .

والمعنَى : أنَّ المستثنَى المتصلَ المؤخَّرَ بعدَ كلامٍ موجَبٍ ـ نحوُ : جاءَنِي القومُ إلاَّ زيداً ـ يَجِبُ نصبُه(٥) .

فقولُه : (بإلاَّ) احترازٌ عن المستثنَى بـ(حاشَا) ، و(عدَا) ، و(خلاَ) وغيرِها ؛ مِمَّا يجوزُ فيه غيرُ النصبِ .

وقولُه : (بعدَ كلامٍ موجبٍ) احترازٌ عن القسمِ الثانِي الذِي أشارَ إليه(٦) بقولِه : (أو بعدَ كلامٍ غيرِ موجَبٍ ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي أحدٌ إلاَّ زيداً)(٧) .

---

(١) **قوله** : (ثلاثة منها) أي : من المذكور واجبُ النصب ، وهي : المستثنى المؤخر بعد كلام موجب ، والمستثنى المقدم بعد كلام موجب ، والمستثنى المقدم بعد المنفي ، وواحد من تلك المذكورات جائز النصب ومختار الرفع على البدلية ، وهو المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام منفي . « تحرير الفوائد » .

(٢) وإنما وجب النصب ههنا لامتناع البدل ، وامتناع حمل (إلا) على الصّفة ، الأوّل ظاهر ، والثاني ؛ لأنه إنما حمل (إلا) على الصّفة إذا امتنع الاستثناء ، وههنا لا يمنع ذلك . « متوسط » .

(٣) **الأولى** : (يختار فيه البدل) . (ق) . ويجوز نصبه . (م) .

(٤) بجهة القرب على مذهب الكوفيين .

(٥) خبر (أن) ، و(أنْ) مع اسمه وخبره خبر المبتدأ . (ت) .

(٦) المصنف .

(٧) ما جاءني أحد إلا زيداً ، **معناه على الاستثناء** : زَيْدْ كُرِوْ أَحَدْ وِهِجُ ، **وعلى البدل** : أَحَدْ وِهِجُ زَيْدْ وِهَنَ . (قدفي) .

ونَبَّهَ[1] بقولِه : (وإن كانَ الفصيحُ هو البدلَ)[2] على جوازِ النصبِ فيه[3] ، مع أنَّ الفصيحَ هو الرفعُ على البدليةِ من (أحدٌ)[4] .

وإنَّمَا قلنَا : إنَّ المعنَى[5] المستثنَى[6] المتصلُ المؤخَّرُ ؛ لدلالةِ قولِه بعدَ هذَا : (والمستثنَى المقدَّمُ ، والمستثنَى المنقطِعُ) على ذلكَ[7] .

وإنَّمَا لم يَجُزِ الرفعُ في الأولِ[8] على البدليةِ ؛ لأنَّ المبدَلَ منه في حكمِ السقوطِ ؛ كَمَا سيجيءُ[9] ، فلو رُفِعَ الأولُ على البدليةِ . . لصارَ التقديرُ :

---

(١) المصف .

(٢) قوله : (وإن كان الفصيح . . .) اهـ ، حال فائدته توكيد جواز النصب في غير الموجب على الإلحاق ؛ أي : ويجوز النصب بعد غير الموجب على الإلحاق ، إذا ذكر المستثنى منه ، إن لم يكن الفصيح فيه هو البدل ، وإن كان الفصيح فيه هو البدل ؛ أي : الرفع على البدلية في المثال المذكور ؛ يعني : أن فصاحة البدل ، وكونه مختاراً لا تنافي جواز النصب على الإلحاق ، وإنما قلنا : (إذا ذكر المستثنى منه) لأنه إذا لم يذكر . . يعرب المستثنى على حسب العوامل إن اقتضى رفعه . . يُرفع ؛ نحو : ما جاءني إلا زيد ، وإن اقتضى نصبه . . يُنصب ؛ نحو : ما رأيت إلا زيداً ، وهكذا ؛ نحو : ما زيد إلا قائم ، والأصل : ما زيد موصوف بصفة من الصفات إلاّ قائماً ، بالنصب على الاستثناء ، وبالرفع على البدل . (ح) . وما مررت إلا بزيد ، ولم يذكره المصنف ؛ اعتماداً على المثال ، وعلى وضوح اعتباره في جواز البدل ، ورَوْماً للاختصار . (ح) .

(٣) أي : في المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام منفي .

(٤) وإنما كان الفصيح هو الرّفع على البدلية في هذه الصورة ؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة وبواسطة (إلاّ) ، وإعراب البدل بالأصالة وغيره بواسطة . « مفصل » .

(٥) من المستثنى ، [وهو] اسم (إن) .

(٦) خبر (إن) .

(٧) لأنه مذكور في مقابلة العام ، والعام إذا قوبل بالخاص . . يراد به ما عدا الخاص ، وههنا هو المستثنى المتصل المؤخر . « تحرير » .

(٨) أي : في القسم الأول ، وهو المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب . (م) .

(٩) في البدل . وفي (ب) و(ج) : (في حكم الساقط ؛ كما سيجيء) .

جاءَنِي إلاَّ زيدٌ[١] ، فيلزمُ مجيءُ جميعِ العالَمِ سِوَى زيدٍ ، وذلكَ مُحالٌ[٢] ، بخلافِ الثانِي ، فإنَّه يستقيمُ ذلكَ فيه[٣] ؛ إذْ تقديرُه : مَا جاءَنِي إلاَّ زيدٌ ، والمعنَى : مَا جاءَنِي من العالَمِ سِوَى زيدٍ ، وذلكَ ممكنٌ .

قالَ : والمستثنَى المقدَّمُ[٤] ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي إلاَّ زيداً أحدٌ[٥] ، والمستثنَى المنقطِعُ[٦] ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي أحدٌ إلاَّ حماراً[٧] .

أقولُ : هذَا[٨] هو القسمُ الثالثُ والرابعُ .

---

(١) بحذف (القوم) لأنه في حكم الساقط . (ح) .

(٢) عادة . (ت) . **المحال** بضم الميم : المنع ، **والمحال** بفتحها بمعنى : الشك . (دميري) .

(٣) أي : الرفع على البدلية . (م) .

(٤) صفة .

(٥) فاعل .

(٦) صفة .

(٧) **قوله** : (والمستثنى المقدم . . . إلخ ، والمنقطع . . .) إلخ ، **فإن قلت** : قد علّلوا لعدم جواز البدل في المنقطع بعدم وقوع بدل الغلط في كلام الفصحاء ، وعدم وروده إلا بسهو أو نسيان وكلا الحَصرين مسلم ؛ كما حقق في « سَيّدي على المطول » و« شرح اللباب » فماذا تقول في تعليله ؟ **قلت** : نعم ؛ لكن كون (إلا) في المستثنى المنقطع عاملاً عمل (لكن) متفق عليه لدى المتأخرين وإن اختلفوا في عامل المتصل ، فوجب نصبه ؛ كما في « الامتحان » . « مقيس المسائل » .

(٨) **قوله** : (هذا) أي : كل واحد من المستثنى المقدّم على المستثنى منه والمنقطع هو القسم الثالث والرابع ، فلا يجوز فيهما الرفع على البدلية ، هذا على لغة الحجازيين ، وأمّا بنو تميم . . فقسموا المنقطع إلى قسمين : **أحدهما** : ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه ؛ نحو : ما جاءني القوم إلاّ حماراً ، فههنا يجوزون الرفع على البدلية ، **وثانيهما** : ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه ، فهم هنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] ، أي : من رحمه الله ، فمن رحمه الله . . هو المرحوم المعصوم ، فلا يكون داخلاً في العاصم ، فيكون منقطعاً . (تح) .

ولاَ يجوزُ فيهِمَا البدلُ ؛ أمَّا في الأولِ[١] . . فلعدمِ جوازِ تقديمِ البدلِ على المبدلِ منه[٢] ، وأمَّا في الثانِي[٣] . . فلعدمِ الجنسيةِ بين (أحدٍ) و(حمارٍ) .

وإنَّمَا أتَى بمثالينِ في المنفِيِّ[٤] ليُعلَمَ أنَّ امتناعَ البدلِ في موجَبِهِمَا بالطريقِ الأَوْلَى ؛ لأنَّه إذَا كانَ تَقدُّمُ المستثنَى على المستثنَى منه ، وانقطاعُه مانعينِ من البدليةِ ، مع[٥] النفيِ الذِي هو شرطُهَا[٦] . . فمع الإيجابِ يكونُ أَوْلَى .

---

(١) **قوله** : (أمّا في الأوّل) أي : عدم جواز الرفع في المستثنى المقدم . . فثابت ؛ لعدم جواز تقديم البدل على المبدل منه ، سواء كان في كلام مُوجب أو منفي ، **فأمّا الأوّل** . . فلأنه إمّا بتكرير العامل أو بغيره ، فعلى الأوّل يلزم الفساد في المعنى المقصود ، وعلى الثاني يلزم إيجاب المستثنى والمستثنى منه ، **وأمّا الثاني** . . فلأنه إمّا بتكريره أيضاً أو بعدمه ، فعلى الأول إمّا بغير النفي العارضة أو معه ، فإن كان الثاني . . يلزم الفساد في المعنى المطلوب ، وإن كان الأول . . يلزم أن يكون المستثنى منه في حكم التنحية ، فيكون المستثنى في حكم التفريغ ، وهو ممتنع ، وأن تكون (إلا) مستعملة في غير معناها الموضوع له ؛ لأن معناها الموضوع له حين وقعت بعد النفي الإثبات ، وفي عكسه عكسه . (تح) .

(٢) لأنه تابع ، والتابع لا يتقدم على المتبوع .

(٣) **قوله** : (وأما في الثاني) أي : عدم جواز الرفع في المستثنى المنقطع . . فثابت ؛ لعدم الجنسية بين (أحد) و(حمار) ، **فإن قيل** : هذا القول يقتضي ألا يكون بدلاً غير الغلط ، والغلط لا يقتضي الجنسية ، **قلنا** : هذا غير واقع في كلام الفصحاء ، **وإذا قيل** : إن النحويّين يبحوث عن أصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة ، **قلنا** : هذا ممنوع ، وإن سلم . . يلزم إيجاب المستثنى بتكرير العامل الموجب في الموجب ، وفي المنفي يلزم الغلط في العامل والمعمول جميعاً ، فتفطن ، ولا تكن من القاصرين ، **ولو قيل** : إن (أحداً) يجانس (الحمار) لأن المراد من الأحد هو المعدود ، سواء كان من الحمار أو غيره ، **قلت** : الحصر المذكور ممنوع ، فإن سلّم . . فهو مختصّ لذوي العقول بحسب الاستعمال ، فلا مجانسة بينهما . (ح) .

(٤) **الأولى أن يقول** : إنما أتى المثالين بالمنفي ؛ لأن الإتيان في المنفي بالمثالين يوهم أن مجموع الأمثلة ستة أو خمسة . « تحرير » .

(٥) ظرف مكان .

(٦) أي : الوقوع بعد النفي شرط في جواز الرفع على البدلية . (تح) وفي (ط) : (مع حرف=

قالَ : وحكمُ (غيرٍ) كحكمِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ)[1] تقولُ : جاءنِي القومُ غيرَ زيدٍ[2] ، ومَا جاءنِي أحدٌ غيرَ[3] زيدٍ وغيرُ زيدٍ .

أقولُ : قدْ عرفتَ أن المستثنَى بـ(غيرٍ)[4] واجبُ الجرِّ ، وأمَّا نفسُ

= النفي الذي هو شرطها) .

(١) قوله : (وحكم غير كحكم الاسم. . .) إلخ ، فإن قلت : هذه القاعدة منتقضة بنحو : جاءني رجل غير زيد مرفوعاً وصفاً لرجل ، قلت : المراد بـ(غير) هنا : ما ليس بصفة ، بل أداة استثناء بمعنى (إلا) ، وإلا . . فإعراب الوصف كإعراب الموصوف . « مقيس المسائل » . لأن (الغير) اسم يقبل الحركة والإعراب ، فيعرب بإعراب ما بعد (إلاّ) أي : لفظ (إلا) ، بخلاف (إلا) فإنها حرف لا يقبل الإعراب ، فأجري الإعراب لما بعدها . (منه) . يعطى (غير) و(سوى) و(سواء) ما يعطاه الاسم الواقع بعد (إلا) من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب . (م) . قوله : (وحُكم غير كحكم الاسم. . .) إلخ ، يعني : أن المستثنى بعد (غير) لكونه مضافاً إليه واجب الخفض ، وأمّا نفس (غير) . . فحكمه في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) على التفصيل المذكور ؛ يجب نصبه في الموجب ، وعند التقديم ، وعند الانقطاع ، ويجوز نصبه ويختار البدل في غير الموجب إذا ذكر المستثنى منه ، لكن النصب في المستثنى بـ(إلا) على التشبيه بالمفعول من حيث أن كلاً منهما فضلة ، وفي (غير) على التشبيه بالغايات في الإبهام ، وذلك لأن (أمامك) في : قمت أمامك مبهم يتناول جميع ما يحازى أمام المخاطب من الأمكنة ، إلا انقطاع الأرض ، كذلك (غير) في : جاءني القوم غير زيد مبهم يتناول جميع من سوى زيد ، فكما أن (أمامك) منصوب على الظرفية كذلك (غير) في : جاءني القوم غير زيد على التشبيه به . (ح) . لأن غاية المضاف بالمضاف إليه ، وإذا حذف المضاف إليه . . فهو في غاية نفسه ؛ كالجهات الست وما أشبهها . (منه) .

اعلم : أن أصل (غير) : أن يكون صفة ؛ لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء، وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه ؛ نحو : جاءني رجل غير عاقل . « متوسط » .

(٢) جاءني القوم غير زيد ، (غير) مُضاف إلى (زيد) ، وهو مجرور لفظاً مضاف إليه لـ(غير) ، وهو منصوب لفظاً ، عامله لفظي قياسي ، ملحق بالمفعول ، معرب بإعراب المستثنى . (ق) .

(٣) منصوب على الحالية أو على الاستثناء . (ش) .

(٤) واستعمال (غير) في الاستثناء قليل . (زاده) .

(غيرٍ)[1] . . فحكمُه حكمُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) .

ففِي كلِّ موضعٍ كانَ المستثنَى بـ(إلاَّ) واجبَ النصبِ[2] . . يكونُ (غيرٌ) واجبَ النصبِ أيضاً[3] ، وحيثُمَا كانَ جائزَ النصبِ . . يكونُ (غيرٌ) كذلكَ ، فتقول : جاءَنِي القومُ غيرَ زيدٍ ، بالنصبِ ؛ كمَا قلتَ : جاءَنِي القومُ إلاَّ زيداً .

وتقولُ : مَا جاءَنِي أحدٌ غيرَ زيدٍ ، أو غيرُ زيدٍ بالنصبِ والرفعِ ؛ كمَا قلتَ : مَا جاءَنِي أحدٌ إلاَّ زيداً ، وإلاَّ زيدٌ .

وتقولُ : مَا جاءَنِي غيرَ زيدٍ أحدٌ بالنصبِ ؛ كمَا قلتَ : مَا جاءَنِي إلاَّ زيداً أحدٌ .

وتقولُ : مَا جاءَنِي أحدٌ غيرَ حمارٍ بالنصبِ أيضاً ؛ كمَا قلتَ : مَا جاءَنِي أحدٌ إلاَّ حماراً .

[الخبر في باب كان]

قالَ : والخبرُ في بابِ كانَ[4] ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقاً[5] .

---

(١) أي : لفظة (الغير) الواقعة غير صفة ، وأمّا إذا وقعت صفة ـ كما هو الأصل ؛ لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها ـ فحكمه حكم موصوفه ؛ نحو : جاءني رجل غير زيد ، فإن (غير) مرفوع على أنه صفة لـ(رجل) . « تحرير الفوائد » .

(٢) صفة .

(٣) أي : كالمستثنى بـ(إلا) .

(٤) **قوله** : (في باب كان) إضافته إليها ؛ لما مر في المرفوعات .
اعلم : أن حكم خبر (كان) كحكم خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفة حقيقة أو حكماً على اسمها ، ويحذف عامله وهو (كان) وأخواتها في مثل : الناس مجزيّون بأعمالهم ؛ إن خيراً . . فخير ، وإن شرّاً . . فشر ، ويجوز في مثلها أربعة أوجه ، ويجب الحذف ، وتركنا التفصيل مخافة التطويل الغير المناسب على مثل هذا المختصر ، فإذا أردت الاطلاع على وجه التفصيل . . فلترجع إلى المطولات . « تحرير » .

(٥) **قوله** : (والخبر في باب كان) **فإن قلت** : إنهم صرّحوا أنّ أمره كأمر خبر المبتدأ ، وهو لا يكون ضميراً متصلاً ، وهذا كذلك أم لا ؟ **قلت** : لا ؛ لجواز اتصال الضمير بعامله هنا ، =

أقولُ : الضربُ الرابعُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : الخبرُ في بابِ كانَ ؛ أي : المنصوبُ بـ(كانَ) وأخواتِها[1] ؛ أعنِي : الأفعالَ الناقصةَ ؛ نحوُ : منطلقاً في قولِكَ : كانَ زيدٌ منطلقاً .

وإنَّما أُلْحِقَ بالمفعولِ ؛ لِمجيئِه بعدَ الفعلِ والفاعلِ[2] ؛ كالمفعولِ[3] .

[الاسم في باب إن]

قالَ : والاسمُ في بابِ إنَّ[4] ؛ نحوُ : إنَّ زيداً قائمٌ .

= بخلاف ذا . « مقيس المسائل » . **قوله** : (والخبر في باب كان) أي : في الأفعال الناقصة ، صرح (كان) وأضاف الباب إليه ؛ لأصالته ، ووجه نصب خبر هذا الباب : أنه بمنزلة المتعدي في اقتضاء الطرفين ، فكما أن المتعدي رافع وناصبٌ كذلك هذا الباب كان رافعاً وناصباً ، فألحق مرفوعه بالفاعل ، ومنصوبه بالمفعول . (ح) .

(١) وتأنيث الضمير باعتبار الكلمة . (م) .

اعلم : أنهم ذكروا أنه لا يجوز وقوع خبر (كان) ماضياً ؛ لدلالة (كان) عليه ، بخلاف خبر المبتدأ ، إلا أن يكون مع (قد) فإنه يجوز ؛ كقولك : كان زيد قد قام ؛ لأن (قد) يقرب الماضي من الحال ، فيجوز وقوعه خبراً ؛ لعدم دلالة (كان) على الحال ، أو وقع شرطاً ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف : ٢٧] . (جلبي) .

(٢) فيه تسامح . (م) .

(٣) أي : كما يجيء المفعول بعد الفعل والفاعل .

(٤) **قوله** : (والاسم في باب إن) **فإن قلتَ** : هل يجوز كونه نكرة صرفة ؟ ولم لا يجوز حذفه كالخبر ؟ **قلت** : يجوز ذلك ولو مع تعريف الخبر ، وإنما لا يجوز حذفه في غير الضرورة وضمير الشأن ؛ لأن كونه معمول الباب إنما يظهر بالعمل فيه ، ولا يظهر العمل في المحذوف . « مقيس المسائل » . **قوله** : (والاسم في باب إنّ) أي : في الحروف المشبّهة بالفعل ، وإنما نصب هذا الباب اسمه ؛ أي : المبتدأ ؛ لأنه بمنزلة المتعدي في اقتضاء الطّرفين ، فنصب المبتدأ ورفع الخبر نصبَ المتعدي مفعولَه ، ورفعَ المتعدي فاعله ، والتزم تقديم المنصوب ههنا ؛ لأن المتعدي له عملان : **أصلي** وهو تقديم الفاعل ؛ أي : المرفوع على المنصوب ، **وفرعي** وهو تقديم المنصوب على المرفوع ، فالمناسب للفرع عمل الفرع ، ولأن تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي إلى اللبس بالفعل ، تأمل . (ح) . المراد=

أقولُ : الضربُ الخامسُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : الاسمُ[1] في بابِ إن ؛ أي : المنصوبُ بالحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ ؛ نحوُ : زيداً في قولكَ : إنَّ زيداً قائمٌ .

وإنَّمَا أُلْحِقَ بالمفعولِ ؛ لأنَّ كُلاًّ من هذه الحروفِ مُتضمِّنةٌ لمعنَى فعلٍ[2] ؛ كمَا سيجيءُ[3] ، فأسماؤُهَا مفاعيلُ في الحقيقةِ .

[اسم لا التي لنفي الجنس]

قالَ : واسمُ لاَ لنفيِ الجنسِ[4] إذَا كانَ . . . .

= **بالفعل** : الفعل الاصطلاحي ؛ لأنّ (أنّ) فعل من الأنين و(أن) التي هي من الحروف المشبّهة بالفعل فهما ملتبسان في الصورة ، فإذا كان مرفوع هذا الباب مقدماً على منصوبه . . التبس بمرفوع الفعل . (منه) .

(١) ولا يجوز حذف اسم (إن) ، فلا يقال : إن قائم ، إلا إذا كان ضمير الشأن ، فإنه حينئذ يحذف جوازاً . (فالي) .

(٢) بمعنى الفعل . (خ) . (الباء) زائدة ؛ أي : هذه متضمنة معنى الفعل . (تح) .

(٣) في باب الحرف .

(٤) **قوله** : (واسم لا لنفي الجنس) **فإن قلت** : هل يجوز تأخيره عن الخبر الظرفي ؛ كاسم (إن) أم لا ؟ **قلت** : لا ؛ لضعف (لا) هذه في العمل ، **فإن قلت** : لم لم يجز مع الإلغاء ؛ كاسم (ما) و(لا) بمعنى (ليس) ؟ **قلت** : لأن عمل هذه لحملها على (إن) بخلافهما ، فإن عملهما لكونهما بمعنى (ليس) فضعفت بحيث لا يتصرف فيما بعدها ، وقويتا بحيث يتصرّف فيه وإن لغا عملهما . « مقيس المسائل » . **قوله** : (واسم لا لنفي الجنس . . .) اهـ ، قال : (لنفي الجنس) لأن اسم (لا) بمعنى (ليس) من المرفوعات ، وقال : (مضافاً . . . أو مضارعاً له) لأنه إذا انتفى الأمران جميعاً . . يبنى على الفتح ، أو على ما يقوم مقامه من (الياء) في : لا غلامين لك ، والكسرة في : لا مسلمات في الدار . أما علة البناء . . فتضمنه معنى (من) الاستغراقية ؛ لأن (لا غلام) في قوة (لا من غلام) لأن (لا) لاستغراق النفي ، وكلمة (من) لتأكيد استغراق النفي ، فكان ما بعد (لا) هذه مظنة لوقوع (من) الاستغراقية ، فحيث لم يرد ملفوظة . . حكموا =

مضافاً[١] ؛ نحوُ : لا غلامَ رجلٍ عندك[٢] ، أو مضارعاً له ؛ نحوُ : لا خيراً منك عندنَا .

أقولُ : الضربُ السادسُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : اسمُ[٣] لاَ لنفيِ الجنسِ إذَا كانَ مضافاً ؛ نحوُ : (غلامَ) في : لاَ غلامَ رجلٍ عندَك ، أو مضارعاً له ؛ أي : مشابِهاً للمضافِ[٤] ؛ نحوُ : (خيراً) في لاَ خيراً منك عندنا .

= بتقديرها ، مع أن إظهارهم إياها في (لا من غلام لك) شاهدُ صدق على ذلك ، وبناؤه على الحركة ؛ لعروض البناء ، وعلى الفتح أو على ما يقوم مقامه ؛ للخفة .

(١) في هذه العبارة تساهل ، ويجب أن يقول : إذا كان مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة نكرة ، وإلى معرفة معرفة ، فكما أن (لا) لا تعمل في المعرفة كذلك لا تعمل في المضاف إلى المعرفة . « مظهر » . وإنما نصب اسم (لا) إذا كان مُضافاً ، أو مشابهاً له ؛ لكونها بمنزلة (إن) ، وهم يحملون الشيء على ضدّه ؛ كما يحملون على نظيره . « افتتاح » . فـ(إذا) ظرف ، و(كان) فعل من أفعال . . . اهـ ، والضمير المستكن فيه اسمه ، راجع إلى اسم (لا) مضافاً ، منصوب على أنه خبر (كان) ، فـ(كان) مع اسمه وخبره مجرور به محلاً على أنه مُضاف إليه لـ(إذا) ، و(إذا) ظرف لفعل مقدّر ، **تقديره** : ينصب اسم (لا) إذا كان مضافاً ، أو مضارعاً له . « تركيب » . ولا يتقدّمُ خبر (لا) وإن كان ظرفاً على اسمه ، فلا يجوز : لا في الدّار رجل . « شرح اللباب » .

(٢) وفي (ط) : (نحو : غلام في : لا غلام رجل عندك) .

(٣) أي : الاسم المنصوب بعد دخول (لا) التي لنفي صفة الجنس وحكمه . « تحرير » .

(٤) وإنما اشترط أن يكون مضافاً أو مشابهاً له ؛ لأنه لو كان نكرة مفردة . . يكون مبنيّاً كما يجيء ؛ مثال المضاف : لا غلام رجل في الدار ، ومثال المشبه بالمضاف : لا عشرين درهماً لك ، ومشابهته بالمضاف من حيث إن كل واحد منهما عامل فيما بعده ، ومن حيث إن ما بعدهما مخصص لهما . « متوسط » . **فإن قلت** : المضاف والمضارع له أيضاً متضمن بمعنى الحرف ؛ لأن معناه : لا من غلام رجل عندك ، ولا من خير منك عندنا ، فلم لم يبنيا ؟ **قلت** : لأن الإضافة مانعة من البناء ؛ لأنها مختصة بالأسماء ، والأصل في الأسماء الإعراب . « مغني » .

وإنَّمَا أُلْحِقَ بالمفعولِ ؛ لأنَّ (لاَ)[١] بمعنَى النفيِ[٢] ، فمَا بعدَها في معنَى المفعولِ .

قالَ : وأمَّا المفردُ . . فمفتوحٌ[٣] ؛ نحوُ : لاَ غلامَ لك[٤] .

أقولُ : اسمُ لاَ لنفيِ الجنسِ إنَّمَا يكونُ منصوباً[٥] إذَا كانَ مضافاً ، أو مضارعاً له ؛ كمَا مَرَّ .

وأمَّا المفردُ ـ أعنِي : غيرَ المضافِ ، والمضارعِ له ـ فمفتوح ؛ أي : يجبُ أن يُبْنَى على الفتحِ[٦] ؛ نحوُ : لاَ غلامَ لك .

---

(١) ويبطل عمل (لا) إذا دخل عليها (الباء) كقوله : كنت بلا مال . (عصام) .

(٢) وفي نسخة : (أنفي) .

(٣) **قوله** : (وأما المفرد . . فمفتوح) **فإن قلت** : إن المنادى إذا بني . . يبنى على ما يرفع به ، وهذا على ما ينصب به ، مع وجود علة بناء المنادى عليه هنا أيضاً ، فما المانع من اعتبارها مع حكمها هنا ؟ **قلت** : إن (لا) عامل ضعيف ، وقد يعزل عنه فتجعل حركة معموله المبني موافقاً لعمله المحلي وهو النصب ؛ لتكون أمارة ومذكرة له ، ولا يظن أنه معزول ، بخلاف عامل المنادى ؛ فإنه قويّ لا يعزل أصلاً ، فلا يظن بالعزل حتى يحتاج إلى التذكير ، انتهت عبارة « شرح الإظهار » . « مقيس المسائل » .

(٤) إذا دخل الحرف على الاسم المعرب . . يصير الاسم المعرب مبنيّاً ، فبهذا الاعتبار يجعل إعرابه محليّاً . (أصفهاني) . أي : فإن (غلام) في الأصل معرب ، تقول : جاءني غلام ، ورَأيت غلاماً ، ومررت بغلام ، فإذا دخله (لا) لنفي الجنس . . فهو مبنيّ لدخول (لا) عليها . (هندي) .

(٥) أي : معرباً غير مبني .

(٦) أي : على ما يقوم مقامه . (ح د) . أي : يبنى على الفتح ؛ أي : ما ينصب به ، بذكر الخاص وإرادة العام ، فهو إما فتحة إذا كان مفرداً ؛ نحو : لا غلامَ لك ، أو كسرة إذا كان جمعاً مؤنثاً بلا تنوين ؛ نحو : لا مسلمات في الدار ، أو ياء مفتوح ما قبلها إذا كان مثنى ، والمكسور ما قبلها إذا كان جمعاً مذكراً ؛ نحو : لا مسلمين ولا مسلمين لك . « تحرير الفوائد » .

أمَّا البناءُ[١] . . فلأنَّه جوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ ، فكأنَّ سائلاً قالَ : هلْ مِنْ غلامٍ لِي عندَك ؟ فقيلَ في جوابِه : لاَ غلامَ لك[٢] .

وكانَ من الواجبِ : أنْ يقالَ[٣] : لاَ مِنْ غلامٍ لك بزيادة (مِنْ) ليطابقَ الجوابُ السؤالَ[٤] ، ولكنَّهم[٥] حذفُوهَا من الجوابِ بقرينةِ السؤالِ[٦] ، فتضمَّنَهَا الجوابُ ، واحتاجَ إليهَا ، فأشبَهَ بذلكَ الحرفَ[٧] .

وأمَّا البناءُ على الحركةِ . . فللفرقِ بين البناءِ اللازمِ والعارضِ[٨] .

---

(١) **قوله** : (أما البناء) أي : بناء الاسم المفرد الواقع اسماً لـ(لا) التي لنفي الجنس . . فثابت ؛ لأنه يتضمّن معنى الحرف ؛ لوقوعه جواباً عن سؤال محقق أو مقدر ؛ نحو : لا غلامَ لك ؛ فإنه إمّا جواب عن سؤال مقدر أو محقق ، وهو : هل من غلام لي عندك ؟ فقيل في الجواب عن ذلك السؤال : لا غلام لك ، فإن (غلام) حينئذ يتضمن معنى (من) بقرينة السؤال المذكور ؛ لأن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال ، فيشبه بذلك الاحتياج الحرف المحتاج في دلالته لمتعلقه ، وحمل الباقي طرداً للباب . « تحرير » . **فإن قيل** : المضاف والمضارع له أيضاً متضمن لمعنى الحرف فلم لم يبنيا ؟ **قلنا** : إن الإضافة مانعة عن البناء ؛ لكونها من أقوى خواص الاسم ؛ كما عرفت ، فتنقض المشابهة الداعية للبناء بسببه ، فيبقى على الأصل ، وهو الإعراب فيه . « تحرير » .

(٢) السؤال ضربان : جدلي وتعليمي ، والأول يجب أن يطابق جوابه ، والثاني لا بد فيه أن يفرغ المجيب كلامه . اهـ

(٣) وفي (أ) : (وكان حق الجواب : أن يقال) .

(٤) والمطابقة بينهما أمر مهم ؛ كما صرحوا به . (سيدي) .

(٥) أي : النحاة والعرب .

(٦) القرينة أن العرب مرّة تقول : لا بأسَ عليك ، بذكر (بأسَ) ، وأخرى : لا عليك بدون (بأس) ، فقولهم : لا بأس عليك بذكر (بأسَ) يدل على أن المحذوف في (لا عليك) هو (بأس) لا غيره . (س) .

(٧) فإذا أشبه الحرف . . صار مبنيّاً ؛ لأن الحرف لا يكون إلا مبنيّاً ، فمشابهه أيضاً يجب أن يكون مبنيّاً . (ش) .

(٨) **البناء اللازم** : الذي يكون قبل التركيب مبنيّاً ، لا لمشابهته بمبني الأصل ، والبناء =

وأمَّا البناءُ على الفتحِ . . فللخفةِ[١] .

وقدْ يُحذَفُ اسمُ (لاَ)[٢] إذَا كانَ معلوماً[٣] ؛ نحوُ : لاَ عليكَ ؛ أي : لاَ بأسَ عليكَ .

[خبر ما ولا بمعنى ليس]

قالَ : وخبرُ مَا ولاَ بمعنَى ليسَ ، وهي اللغةُ الحجازيةُ[٤] ، والتميميةُ[٥]

= العارض : الذي يكون بعد التركيب ، مع عامل من العوامل بمشابهته بمبني الأصل ؛ مثل : لا بأس عَليك ، ولا غلام لك ، ونحوهما . (س) .

(١) لأنه أخف الحركات .

(٢) كما يحذف خبرها على ما مر . (د) . وفي (ط) : (اسم لا لنفي الجنس) .

(٣) أي : يحذف الاسم المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس حذفاً كثيراً إذا دلّ عليه قرينة ؛ نحو : لا عليك ؛ أي : لا بأسَ عليك ، حذف (بأس) وهو اسم لا بقرينة الحال ، لكن مع وجود الخبر ؛ لئلا يكون إجحافاً ، **وقولهم** : (لا كزيد) إن جعلنا (الكاف) اسماً . . جاز أن يكونَ (كزيد) اسماً والخبر محذوفاً ؛ أي : لا مثله موجود ، وجاز أن يكون خبراً ؛ أي : لا أحد مثل زيد ، وإن جعلناه حرفاً . . فالاسم محذوف ؛ أي : لا أحد كزيد . « تحرير » .

(٤) أي : نصب (ما) و(لا) ، والتأنيث باعتبار الخبر . (ح د) . أي : لغة إعمال (ما) و(لا) عمل (ليس) هي اللغة الحجازية ، **فإن قلت** : لا تقدّم للفظة (اللغة) فكيف يرجع الضمير إليها ؟ ـ إرجاع الضمير إلى ما ليس بمذكور صريحاً بقرينة المقام ليس ببعيد . (حسن جلبي) . إعادة الضمير على معلوم غير مذكور سائغة شائعة ، فلا اعتراض عليه . (ابن حجر) ـ **قلت** : هي متقدمة ذهناً ، فهي بمنزلة المتقدمة لفظاً ؛ بناء على قوة القرينة ، وهي عدّ الخبر من المنصوبات ، والنصب اللغة الحجازية ، وكون الخبر لفظة (اللغة) كقوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] ، وكقوله : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج : ١٥ـ ١٦] الضمير في الأوّل للميت بقرينة الميراث ، وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر (لظى) ، وبقرينة النزع والشوى . (ح) .

(٥) **وبنو تميم** قبيلة لأبي بكر الصّديق رضي الله عنه من مكة . (ح قاضي) .

رفعُهُمَا[١] على الابتداءِ[٢] .

أقولُ : الضربُ السابعُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ : خبرُ مَا ولاَ بمعنَى ليسَ ؛ أي : المنصوبُ بِهِمَا[٣] ؛ نحوُ : مَا زيدٌ منطلقاً ، ولاَ رجلٌ أفضلَ منكَ .

وهي ؛ أي : هذه اللغةُ ـ أعنِي : النصبَ بِـ(مَا) و(لاَ) ـ اللغةُ الحجازيةُ[٤] ، واللغةُ التميميةُ رفعُهُمَا على الابتداءِ ؛ أي : رفعُ الاسمينِ الواقعينِ بعدَ (مَا) و(لاَ) على أنَّ الأولَ مبتدأٌ ، والثانِيَ خبرُه[٥] .

ودليلُ الحجازيةِ : قولُه تعالَى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ و﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٦] .

---

(١) خبر .

(٢) أي : على ما كان قبل دخولهما عليهما . (ج) . **قوله** : (وخبر ما ولا بمعنى ليس ، وهي . . .) إلخ ، **فإن قلت** : لم لم يبن اسمهما إذا كان مفرداً ؛ كاسم (لا) لنفي الجنس ، مع أنهما يقعان جواباً للسؤال ؟ **قلت** : نعم ؛ لكن الوقوع في السؤال الاستغراقي مخصوص بـ(لا) لنفي الجنس ، فلا تضمن للحرف إلا لاسمها . « مقيس المسائل » .

(٣) **قوله** : (أي : المنصوب بهما) أي : بـ(ما) و(لا) على ما هو الأصحّ ، كيف لا وهم من فصحاء العرب ؟ وعلى لغتهم كلام الله تعالى ، وهو : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] فإن (ما) بمعنى (ليس) ، و(ذا) اسمها ، و(بشراً) منصوب على أنه خبرها على لغتهم ، وأمّا بنو تميم . يقرؤون بالرفع ؛ كما قال في « شرح المغني » ، أو بالنصب على أنّه منصوب بنزع الخافض ، **تقديره** : ما هذا من بشر ، فحذف الجر ، فنصب فصار بشراً ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف : ١٥٥] أي : من قومه . « تحرير الفوائد » .

(٤) وهي التي أنزل الله القرآن عليها ، ولغتهم أفصح من لغة غيرهم . (ش) . **والحجاز** : مكة والمدينة والطائف ومخاليفها ؛ لأنها حجزت بين نجد وتهامة . « قاموس » .

(٥) أي : رفع الاسمين الواقعين بعد (ما) و(لا) على الابتداء والخبر ؛ لأن العامل ينبغي أن يكون مختصّاً بالمعمول الواحد ليؤثر . (م) .

(٦) و﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] مضاف إلى (هم) ، وهو ضمير بارز مجرور متصل ، مبني على السكون ، مجرور محلاً ، جره بـ(الياء) المحلية ، عامله لفظي قياسيّ ، مضاف=

ودليلُ التميميةِ : دخولُهُمَا على القبيلتينِ[1] ؛ أعنِي : الأسماءَ والأفعالَ ، فإنَّ العاملَ يَجبُ أنْ يَخْتَصَّ بأحدِهِمَا[2] ، وإنْ عَمَّ . . لم يَعْمَلْ .

قالَ : وإذَا تقدَّمَ الخبرُ ، أو انتقضَ النفيُ بـ(إلاَّ) . . فالرفعُ لازمٌ ؛ نحوُ : مَا منطلقٌ زيدٌ ، ومَا زيدٌ إلاَّ منطلقٌ[3] .

= إليه لـ(أمّهات) ، المضاف والمضاف إليه . . . اهـ ، (أمهات) منصوب لفظاً ، جمع مصحح ، حالة النصب بالكسرة اللفظية ، عامله لفظي سماعيّ ملحق بالمفعول ، خبر (ما) ، و(ما) مع اسمه وخبره جملة اسمية ، تركيبُ إسنادي ، معطوف على جملة : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف : ٣١] . « تركيب » .

(١) فلم تعمل ؛ قياساً على حروف العطف والاستفهام . (ح) .

(٢) لأنه لو أثر إعراباً فيهما . . لاختلط معاني الأسماء بمعاني الأفعال ـ عندهم ـ (ت) . « ش ألفية » . وأمّا الحجازيون . . فلا يشترطون الاختصاص ، بل يعتبرون المشابهة بـ(ليس) المختص بقبيلة واحدة . « تحرير » .

(٣) **قوله** : (وإذا تقدم . . .) إلخ ، **فإن قلت** : في هذا الكلام تباين ؛ إذ إضافة الخبر والاسم إليهما يقتضي إعمالهما ، وآخر الكلام نصّ في عدمه ، **قلت** : تلك الإضافة باعتبار ما كان عليه ؛ كإطلاق المبتدأ على أوّل معمولي النواسخ ، فلا إشكال به . « مقيس المسائل » .

وأجيب بأن الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل ، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم ؛ كما أن الاسمية مشترك بين معان ، ولا تعمل إلا في الشرط دون غيره .

واعلم : أن سندهم في الإعمال عقلي ونقلي ، **أما العقلي** : فهو أن شبه الشيء بالشيء يقتضي أخذ حكمه ؛ كـ(باب إنّ) فإنه لما أشبه بالمتعدّي في اقتضاء الطرفين . . أخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب ، فشبه هاتين بـ(ليس) يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب ، **وأما النقلي** : فقوله تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ فإن (ما) فيه بمعنى (ليس) وقد عملتْ ، وبنو تميم لا يُعملونها عمل (ليس) ، وحجتهم في ذلك أنهما تدخلان على الفعل والاسم جميعاً ، إلا من اقتفى منهم أثر المصحف . . فإنه يوافق الحجازيين في ذلك ، **قلنا** : الإلزام مشترك ؛ لأن (لا) التي لنفي الجنس عاملة بالاتفاق ، مع أنها تدخل على القبيلتين أيضاً ، فإن قالوا : الداخلة على الفعل ليست نافية الجنس ، **قلنا** : وكذا الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى (ليس) ، مع أن قراءتهم قوله تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ بالرفع على طبق لغتهم غير معقول ؛ لأن قراءة القرآن على اختلاف اللغات غير جائز ، وإذا وقع إجماع القراء=

أقولُ : وإذَا تقدَّمَ خبرُ (مَا) و(لاَ) على اسمِهِمَا ، أو انتقضَ نفيُهُمَا بـ(إلاَّ) أي : بطلَ ؛ بأنْ يقعَ خبرُهُمَا بعدَ (إلاَّ) فالرفعُ لازمٌ ؛ نحوُ : مَا منطلقٌ زيدٌ ، ومَا زيدٌ إلاَّ منطلقٌ[١] .

ولاَ يجوزُ نصبُ (منطلقٍ)[٢] لأنَّ (مَا) و(لاَ) إنّمَا عَمِلَتَا لمشابَهَتِهِمَا بـ(ليسَ) من جهةِ النفيِ ، فيبطلُ عملُهُمَا بتقديمِ الخبرِ[٣] ؛ لضعفِهِمَا في العملِ[٤] .

وكذَا يبطلُ بانتقاضِ نفيِهِمَا بـ(إلاَّ)[٥] لانتفاءِ وجهِ الشَّبَهِ بينَهُمَا وبينَ (ليسَ) حينئذٍ[٦] .

وكذلكَ يبطلُ عملُ (مَا) بزيادةِ (إنْ) معها[٧] ؛ نحوُ : مَا إنْ

= على قراءة النصب . . فلا وجه لعدول بني تميم عن الإجماع . (ح) . فإن قيل : لم بين اختلاف الفريقين في بحث الخبر ولم لم يبيّنه في بحث الاسم ، مع أنه متقدّم على هذا البحث ؟ قلنا : لأن أثر الإعمال إنما يظهر في الخبر ؛ إذ اسمهما مرفوع ، سواء أعملا أو لم يعملا . (ح) .

(١) أي : ما زيد متصف إلا بصفة الانطلاق . (رضي) .

(٢) خلافاً لمن أجازه . « ألفية » .

(٣) وإنما يبطل العمل بالتقديم ؛ لأن التقديم والتأخير تصرف ، و(ما) و(لا) من الحروف ، فلا تصرف لهما في نفسهما ، فلا يتصرف في معمولهما ؛ فلذلك بطل العمل . « مغني » .

(٤) بخلاف (ليس) . (ع) .

(٥) إنما أفرد بزيادة (كذ) عما قبله ؛ لأن مع الانتقاض يجوز الإعمال عند بعضهم ، بخلاف الأولين . (كبير) .

(٦) أي : حين انتقض النفي بـ(إلا) لأن عملها بالمشابهة ، وإذا انتفى السبب . . انتفى المسبب . « تحرير » .

(٧) المكسورة ، وهي لتأكيد النفي . (ر ح) . أي : مع (ما) إنما خصّت (ما) بالذكر ؛ لأنها لا تزاد مع (لا) في استعمالهم ، وهي زائدة عند البصريين ، ونافية مؤكدة عند الكوفيين ؛ نحو : ما إن زيد منطلق ؛ فإنها لا تعمل فيهما ؛ لضعف عملها ، فهما مرفوعان على الابتداء . « تحرير » .

زيدٌ منطلقٌ ؛ للضعفِ[1] .

* * *

(١) بالفاصلة . اعلم : أن المصنف وغيره أطلقوا بطلان العمل بتقديم الخبر الظرف ؛ كما في (باب إن) ، اللهم إلا أن يقال : فرق ما بين البابين في قوة الشبه وضعفه ؛ لأن لـ(باب إن) شبهاً بالفعل المتصرف بالوجوه ، ولهذا الباب بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لا لفظاً ، فجوزوا بقاء العمل مع تقديم الخبر الظرف في ذلك الباب ، ولم يجوزوه في هذا ، وأمّا سبب الانتقاض . . فلأنّ عملهما ثمرة المشابهة من جهة النفي ، فإذا انتقض النفي . . بطل ثمرة المشابهة ، فيبطل ثمرة العمل ، مثل للتقديم والانتقاض من (ما) فقط ؛ لأنهما إذا أبطلا عمل (ما) هي أقوى في الشبة ؛ لأنها لنفي الحال ؛ كـ(ليس) فإبطالهما عمل (لا) يكون بطريق الأولى إذا أوعيت ما تلونا عليك . . فاعلم : أنهما إذا عطف على خبرهما بحرف عاطف ناقض للنفي ؛ كـ(بل) و(لكن) . . يبطل عملهما في المعطوف ؛ لبطلان سبب العمل ؛ نحو : ما زيد قائماً بل قاعد ، أو لكن قاعدٌ ، وإن عمل (ما) يبطل لزيادة (إن) نحو : إن زيد قائم ، وزيادتها بعد (لا) في كلامهم لم تثبت . (ح) . وفي (ز) : (لضعف عملها) .

المجرورات

[المجرورات]

قالَ : المجروراتُ على ضربينِ[١] : مجرورٌ بالإضافةِ ، ومجرورٌ بحرفِ الجرِّ ؛ كقولِكَ : غلامُ زيدٍ ، وسِرْتُ من البصرةِ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من القسمِ الثانِي من أقسامِ المعربِ ، وهو المنصوباتُ . . شَرَعَ في القسمِ الثالثِ ؛ أعنِي : المجروراتِ ، فقالَ مَا قالَ[٢] .

وقولُه : (مجرورٌ بالإضافةِ) مجملٌ لاَ يُعلَمُ منه أنَّ العاملَ في المضافِ إليه هو المضافُ ، أو حرفُ الجرِّ المقدَّرُ ، أو كِلاَهُمَا ، ولكلٍّ قائلٌ[٣] .

[الإضافة المعنوية]

قالَ : والإضافةُ على ضربينِ[٤] : معنويةٌ ، وهي التِي بمعنَى

---

(١) **قوله** : (المجرورات على ضربين) **فإن قلت** : أليست كنظيريها أصليّاً وملحقاً به ، فإن كانت . . فما هي ؟ ولم لم يذكر ذلك التقسيم ؟ **قلت** : بلى ، فالأصلي مدخول الجار الأصليّ والمضاف إليه في المعنوية ، والملحق به مدخول الجار الزائد والمضاف إليه في اللفظية ، لكن المصنف ترك تصريح الأصلية والملحقية ؛ حوالة على أختيها ، مع بناء الكتاب على الاختصار . « مقيس المسائل » .

(٢) أي : المجرورات . أي : قال به ، فالضمير العائد إلى (ما) محذوف . (هندي) .

(٣) **لكن الأصح** : هو الأول ؛ لأنه مختار أكثر النحاة . (ت) . **يرد عليه** : أنه إن أريد به عدم العلم مطلقاً . . لا نسلم ، وإن أريد به عدم العلم بالتصريح . . فهو مسلم ، لكنه ليس بلازم لمن له أدنى فطنة ؛ لأن مقابلة الإضافة على المجرور بحرف الجر يدل على أن العامل في المضاف إليه ، إمّا المضاف أو هو وحرف الجر المقدّر معاً . « تحرير » .

(٤) أي : نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بواسطة حرف الجر تقديراً على ضربين : معنوية =

(اللامِ)[1] ، أو بمعنَى (مِنْ) كقولِكَ : غلامُ زيدٍ ، وخاتَمُ فضةٍ .

أقولُ : الإضافةُ بمعنَى (اللامِ) إنَّمَا تكونُ إذَا لَمْ يكنِ المضافُ إليه جِنْسَ المضافِ ولا ظرفَه[2] ؛ نحوُ : غلامُ ....

= ولفظية ، وزاد البعض : (أو لفظاً) ليدخل مثل : مررت بزيد ؛ فإن (مررت) مضاف إلى (زيد) بواسطة حرف الجرّ لفظاً ، فالتقسيم حينئذ باعتبار البعض الذي هو بواسطة حرف الجر تقديراً ، فالنسبة بواسطة حرف الجر لفظاً غير داخل في المقسم . « تحرير » . أي : الإضافة بتقدير حرف الجر على ضربين : معنوية ؛ أي : مفيدة للمضاف معنى لا وجود لذلك المعنى قبل الإضافة ، وهو تعريفه إذا كان المضاف إليه معرفة ، وتخصيصه إذا كان نكرة . **وقوله** : (وهي التي بمعنى . . .) اهـ ، تفسير لها بالنظر إلى ملابسة ثابتة فيها ؛ إذ هذه الإضافة لا بد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف إليه تامّة ؛ أي : ثابتة في الجملة ، حتى تصيب الإضافة للصحة مخرجها ، وتصادف للقبول مركزها ، لا يقال للشمس : كوكب زيد ؛ لعدم الملابسة ، بخلاف : كوكب الخرقاء لسهيل ؛ لأن فيها أدنى ملابسة ؛ لجدها في عملها حين طلع ، فتلك الملابسة إن كانت اختصاص المضاف بالمضاف إليه بمعنى التملك ـ نحو : غلام زيد ، ومولى غانم ، أو بمعنى هو بمنزلة التملك ؛ نحو : أبوه وابنه وأخوه وجاره وعمله وجلّ الفرس ـ . كانت الإضافة بمعنى (اللام) التي هي للاختصاص والتملك ، وإن كانت تبين المضاف بالمضاف إليه ، مع صحة تصادقهما ـ نحو : خاتم فضة ، أضيف إلى (فضة) ليلخص أمره بالإضافة ، وليبيّن أنه من أي جنس هو ، مع أنك إذا فككت الإضافة ، وحملت المضاف إليه بالمضاف ، وقلت : هذا الخاتم فضة . . لكان أسدّ كلام ؛ لتغايرهما مفهوماً ، واتحادهما ذاتاً ؛ كما هو شأن الحمل الإيجابي ـ . كانت الإضافة بمعنى (من) وإن كانت ظرفية المضاف إليه للمضاف ؛ نحو : مكر الليل ؛ أي : مكر في الليل . **وقولهم** : (في تاريخ سنة اثنين وتسعين) أي : في تاريخ سنة في رأس اثنين وتسعين كانت الإضافة بمعنى (في) إلا أنه لم يذكر هذا القسم ؛ لقلته ، مع أنه يمكن إدراجه في التي بمعنى (اللام) لأن للظروف نوع اختصاص بالظرف ؛ اختصاصَ الجلّ بالفرس . (ح) .

(١) أي : (لام) التمليك أو الاستحقاق . « مجمل » .

(٢) أي : إذا لم يكن الاسم الذي نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مراداً من حيث المعنى جنساً ؛ أي : صادقاً على المضاف وغيره ، فإن لم يكن صادقاً عليه وعلى غيره ، إما أن يكون مبايناً له ؛ نحو : غلام زيد ، أو أخصّ منه مطلقاً ؛ نحو : علم الفقه ويوم الأحد ، =

زيدٍ[1] ؛ أي : غلامٌ لزيدٍ .

وبمعنَى (مِنْ) إنَّمَا تكونُ إذَا كانَ المضافُ إليه جنسَ المضافِ ؛ نحوُ : خاتَمُ فضةٍ ؛ أي : خاتَمٌ مِنْ فضةٍ ، وثوبُ قُطْنٍ ؛ أي : ثوبٌ مِنْ قُطْنٍ .

وقدْ تكونُ بمعنَى (فِي)[2] ، وذلكَ إذَا كانَ المضافُ إليه ظرفَ المضافِ ؛ نحوُ : ضربُ اليومِ ؛ أي : ضربٌ فِي اليومِ ، وكقولِه تعالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي : مكرُكُمْ في الليلِ والنهارِ ، ولَمْ يَتعرَّضْ لَهَا[3] ؛ لِقلَّتِهَا[4] .

[الإضافة اللفظية]

قالَ : ولفظيةٌ[5] ، وهي : إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه[6] ؛ نحوُ :

= وأما إذا كان أخصّ منه من وجه ، وكان المضاف إليه أصلاً . فالإضافة بيانية ؛ أي : بمعنى (من) نحو : خاتم فضة ؛ أي : خاتم من فضة ، أما إذا أضيف (فضة) إلى (خاتم) . . يكون بمعنى (اللام) لانتفاء أصلية المضاف إليه ؛ كما يقال : فضة خاتمك خير من فضة خاتمي .

واعلم : أنه لايلزم فيما هو بمعنى (اللام) أن يصح التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول (اللام) ، فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه بمعنى (اللام) ، ولا يصح إظهار (اللام) فيه ، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات لبعيدة . « تحرير الفوائد » .

(١) **والأولى** : التمثيل بـ(دار زيد) . (ق) .

(٢) **واعلم** : أن انحصار الإضافة المعنوية في الأقسام الثلاثة استغراقي . (هندي) .

(٣) المصنف .

(٤) في الاستعمال . (م) .

(٥) ويقال للمعنوية : الحقيقية ، وللفظية : غير الحقيقية . « كفاية » .

(٦) **قوله** : (ولفظية ، وهي . . .) اهـ ، **فإن قلت** : تقدُّم اللفظ على المعنى بالنسبة إلى السامع المقصود من الكلام يقتضي تقديم اللفظية على المعنوية ، فلم عكس المصنف ؟ **قلت** : لما=

ضاربُ زيدٍ ، أو الصفةِ المشبَّهةِ إلى فاعلِهَا[1] ؛ كقولِكَ : حَسَنُ الوجهِ .

أقولُ : يعنِي بالمفعولِ[2] : المفعولَ الذِي لوْ لَمْ يكنْ مجروراً بالإضافةِ . . لكانَ منصوباً على المفعوليةِ ، وذلكَ إنَّمَا يكونُ إذَا كانَ اسمُ الفاعلِ عاملاً ؛ بأنْ يكونَ بمعنَى الحالِ ، أو الاستقبالِ[3] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربُ عمرٍو[4] الآنَ أو غداً[5] ، فإنَّ (عمراً) ههنا لوْ لَمْ يكنْ مجروراً بالإضافةِ . . لكانَ منصوباً على المفعوليةِ .

وأمَّا إذَا لَمْ يكنْ عاملاً ؛ بأنْ كانَ بمعنَى الماضِي[6] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربُ

= مر من أن المعنوية أصل ، واللفظية ملحقة بها ، على أن المعنى متقدّم بالنسبة إلى المتكلم المحدث للفظ ظاهراً ، مع شرفه ومقصوديته بالذات . « مقيس » . أي : إضافة اسم الفاعل المتعدّي إلى مفعول به لو أحلته على ذلك المفعول به بتحليل الإضافة . . لنصبه ، وذلك بأن كان قد قارن شرط عمله الذي هو الاعتماد على أحد الأشياء الستة ، واقتران أحد الزمانين ، وألا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ، أو إلى الظرف المتسع ؛ نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، ويا سارق الحمام ، ويا جالس أمام المسجد . (ح) .

(١) وإذا أضيف صفة المشبّهة إلى مفعوله . . لا يكون إضافة لفظية ، بل يكون إضافة معنوية . (ح هندي) .

(٢) أي : الذي أضيف إليه اسم الفاعل . لئلا يتوهم من المفعول المفعول المصطلح ، وهو ما عرفت في بابه . (ح) .

(٣) **الأولى أن يقال** : (أو الاستقبال) لأن أحدهما مع شرط آخر ـ هو الاعتماد على ما قبله ، وهو بوجوه كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ كاف في العمل ؛ كما يدل عليه قوله : (الآن أو غداً) . « تحرير الفوائد » .

(٤) مجرور في اللفظ منصوب في المعنى . (م) .

(٥) هذا مثال لما اعتمد على ما قبله ؛ بأن يكون ما قبله مبتدأ ، وقد يكون إما موصوفاً أو موصولاً أو ذا الحال أو همزة استفهامية أو ماءاً نافية ؛ نحو : أقائم زيد ، وما قائم زيد . « تحرير » .

(٦) **قوله** : (بأن كان بمعنى الماضي) أو بانتفاء الاعتماد المذكور ، فلا تكون الإضافة لفظية بل معنوية ؛ لما ذكره الشارح ؛ خلافاً للكسائي فإنّه ذهب إلى عدم وجوب إضافته ؛ لأنه لا يعمل عنده مطلقاً ؛ أي : سواء كان بمعنى الماضي أو غيره ، فيجوز أن يكون منصوباً=

عمرٍو أمسِ ، فلاَ تكونُ الإضافةُ حينئذٍ لفظيةً ، بلْ معنويةً ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لاَ يَعملُ النصبَ بمعنَى الماضِي[1] ؛ كمَا سيجيءُ[2] .

ومنَ الإضافةِ اللفظيةِ إضافةُ اسمِ المفعولِ إلى المعمولِ[3] ؛ نحوُ : زيدٌ معمورُ الدارِ[4] ، ذكرَه المصنفُ في « المفصلِ » .

[تجريد المضاف عن التعريف في المعنوية]

قالَ : ولاَ بُدَّ في المعنويةِ من تجريدِ المضافِ عن التعريفِ[5] .

= على المفعولية ، وعلى تقدير إضافته ليست معنويّة ؛ لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها ، وتمسك الكسائي بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف : ١٨] ، **والجواب عنه** : أن (باسطاً) وإن كان ماضياً لكن المراد : حكاية الحال ، **ومعناها** : أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي ؛ كأنه موجود في ذلك ، أو يقدر ذلك الزمان ؛ كأنه موجود الآن . « تحرير » .

(١) إلا إذا دخل عليه (اللام) نحو : مررت بالضارب أبوه زيداً أمس . (ح) .

(٢) في بحث اسم الفاعل .

(٣) نسخة : (معموله) ، سواء كان مفعولاً به أو غيره . (رضي) . أي : إضافة اسم المفعول إلى ما لم يسمّ فاعله ؛ نحو : زيد معمور الدّار ، **فإن تقديره** : معمور داره ، فأضيف (معمور) وهو اسم مفعول إلى (الدار) وهو مفعول ما لم يسمّ فاعله ، **هذا عند البعض** ، ومنه المصنف ، **وأمّا عند الآخرين** . . من الإضافة المعنوية . « تحرير » . وإنما قال : (إلى معموله) لأن إضافته إلى غير معموله ؛ نحو : زيد معمور الدّار أمس معنوية ؛ لأن اسم المفعول لا يعمل الرفع بمعنى الماضي ، إلا إذا كان معرفاً بـ(اللام) نحو : زيد المعطي غلامه درهماً أمس . « تحرير » . أي : إلى المفعول الذي يقوم مقام الفاعل ، وهذا مبني على أن المفعول الذي يقوم مقام الفاعل في المفعول ، والمحمول من الفعل هل هو فاعل أم لا ؟ **فقال بعضهم** : فاعل والمصنف منهم ، **وعند بعضهم** : ليس بفاعل ؛ كمذهب ابن الحاجب . « مغني » .

(٤) الألف واللام في (الدار) عوض عن المضاف إليه ، **تقديره** : معمور داره . (منه) .

(٥) **قوله** : (ولا بدّ في المعنوية من تجريد . . .) اهـ ، **فإن قلت** : المعرف لا يكون مضافاً =

أقولُ : ولاَ بُدَّ من أنْ يكونَ المضافُ في الإضافةِ المعنويةِ نكرةً[١] ؛ لأنَّ الغرضَ منهَا إمّا تعريفُ المضافِ ، وذلكَ إذَا كانَ المضافُ إليه معرفةً ، أو تخصيصُه[٢] ، وذلكَ إذَا كانَ المضافُ إليه نكرةً .

فالمضافُ إنْ كانَ معرفةً ؛ فإمَّا أنْ يُضافَ إلى معرفةٍ ، أو إلى نكرةٍ ، والأولُ : يستلزمُ اجتماعَ التعريفينِ[٣] : التعريفِ الذاتِيِّ ، والمكتسبِ من المضافِ إليه[٤] .

= فكيف أطلق عليه ؟ **قلت** : ذلك الإطلاق مجازي باعتبار ما يؤول إليه ؛ كما هو كثير في كلام الفصحاء ، حتى في القرآن ؛ نحو : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] . « مقيس المسائل » . أي : يجب في الإضافة المعنوية أن يكون المضاف مجرّداً عن التعريف ؛ كما يدل عليه تفسير الشارح ، ويجوز أن يراد بالتجريد معناه ، فحينئذ يكون المعنى : لا بد من تجريد المضاف إذا كان معرفة . (تح) . بأن يحذف لامه إذا كان ذا (لام) ويراد واحد من جملة من يسمّى بذلك الاسم ، أو يراد الوصف المشتهر ؛ نحو : موسى الفرعون إذا كان علماً . (تح) .

(١) ولا بأس بدخول حرف النداء وإن كان هي للتعريف أيضاً ؛ لأنه ليس للتعريف على إطلاقه ، بل لا بد من قصد التعريف . (منه) .

(٢) كلمة (أو) هنا لمنع الخلو . (عصام) .

(٣) **الأولى أن يقول** : إما أن يستلزم تحصيل الحاصل ، أو اجتماع التعريفين ؛ لأن التعريف الحاصل من الإضافة إمّا عين التعريف الأوّل أو غيره ، وكلاهما محالان ، **أمّا الأول**.. فظاهر ، **وأمّا الثاني**.. فلأن الأول ذاتي قويّ عن الثاني الاكتسابي ، فلا يحتاج إلى الأضعف مع وجود الأقوى ، **فإن قيل** : لا فرق بين إضافة المعرف وبين جعلها علماً في نحو : النجم والثريا ، والصعيق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف ، فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك ؟ **قيل** : لا نسلّم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرف ، بل زوال تعريف ، وهو التعريف الحاصل بـ(اللام) أو الإضافة ، وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية ، فإنها حينئذ صارت أعلاماً لم تبق فيها الإشارة إلى معلوميتها بـ(اللام) ، أو الإضافة ، فلا يلزم فيها تعريف المعرف ، بل تبديل تعريف بتعريف آخر . « تحرير » .

(٤) أي : الحاصل بالإضافة . (م) .

والثانِي : يستلزمُ تخصيصَ الأخصِّ بالأعمِّ[1] ، وهو مُحالٌ[2] ، فلا يقالُ : الغلامُ زيدٍ ، ولاَ الخاتَمُ فضةٍ ، ولاَ الضربُ اليومِ ، ولاَ الغلامُ رجلٍ .

والكوفيونَ جَوَّزُوا ذلكَ[3] ؛ أي : تعريفَ المضافِ في أسماءِ العددِ ؛ نحوُ : الثلاثةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الدراهمِ ، وهو ضعيفٌ ؛ لِخروجِه عن القياسِ[4] ، واستعمالِ الفصحاءِ[5] .

[عدم اشتراط التجريد في اللفظية]

قالَ : وتقولُ في اللفظيةِ : الضاربَا زيدٍ ، والضاربُوا زيدٍ ، والضاربُ

---

(١) نحو : الغلام ، فإن (الغلام) خاصّ ؛ لوجود آلة التعريف ، فإذا أضيف إلى (رجل) يلزم تخصيص الأخصّ بالألف واللام بالأعم ؛ أي : بالإضافة إلى رجل . (محمد) .

(٢) **الصواب أن يقال** : والثاني يستلزم طلباً للأدنى مع وجود الأعلى وهو التعريف وهو محال ؛ لأن التخصيص تقليل الاشتراك والعلم لا يتصور فيه الاشتراك حتى يقلل بالإضافة إلى النكرة ، والمعرف بـ(اللام) والمبهمات أيضاً كذلك . « تحرير الفوائد » . لأن تعريف المضاف الحاصل بسبب (اللام) أبلغ من تخصيص المضاف بسبب الإضافة إلى النكرة ، فلا فائدة في هذا التخصيص . « مغني » .

(٣) **ووجههم** : أنهم رأوا أن (الخمسة) و(الأثواب) لذات واحدة في المعنى ، وإنما جيء بالأول ؛ لغرض العدد ، فلما فهم اتحاد الذات . . عرفوا الأوّل ؛ لأنه محلّ التعريف ، ولم يخلوا الثاني ؛ لأنّه المقصود بالذات في الحقيقة ، فهذا وجهه وإن كان ضعيفاً . « إيضاح » .

(٤) **والقياس** : أن تضاف النكرة إلى المعرفة ، أو إلى النكرة . « مغني » .

(٥) **قوله** : (لخروجه عن القياس ، واستعمال الفصحاء) أما الأول . . فلما مر من لزوم تحصيل الحاصل ، وأمّا الثاني . . فلما ثبت من الفصحاء من ترك (اللام) نحو : قول الشاعر :

لاَ زَالَ مُـنْذُ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَـا وَأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْبَـارِ

وقول ذو الرمة :

. . . . ثَـلاَثُ الأَثَـافِـي وَالـدِّيَـارُ الْبَـلاَقِـعُ

وأمّا ما جاء في الحديث من قوله : (الألف الدينار) . . فعلى البدليّة دون الإضافة . « تحرير الفوائد » . قال الشيخي : الحديث أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » من قول عائشة رضي الله عنها ، والله تعالى أعلم .

الرجلِ ، ولا يجوزُ : الضاربُ زيدٍ[1] .

أقولُ : لَمَّا شَرَطَ[2] تجريدَ المضافِ عن التعريفِ في الإضافةِ المعنويةِ . . أرادَ أنْ يذكرَ أنَّه لاَ يُشترَطُ في اللفظيةِ ؛ لأنَّ الغرضَ منهَا : التخفيفُ[3] ، وهو يحصلُ مع تعريفِ المضافِ[4] ، وتنكيرِه ، فتقولُ : الضاربَا زيدٍ ، والضاربُوا زيدٍ ؛ لحصولِ التخفيفِ فيه بحذفِ النونِ[5] .

وتقولُ أيضاً : الضاربُ الرجلِ ؛ لأنَّه يُشبه قولَنَا : الحسنُ الوجهِ[6] من حيثُ إنَّ المضافَ في الصورتينِ صفةٌ مُعرَّفةٌ بـ(اللامِ)[7] ، والمضافَ إليه أيضاً مُعرَّفٌ بـ(اللامِ) .

ولاَ يجوزُ أنْ يقالَ : الضاربُ زيدٍ[8] ؛ لانتفاءِ هذه المشابَهَةِ[9] ، مع عدمِ التخفيفِ .

---

(1) لفظ مراد ، مرفوع محلاً ، فاعل (يجوز) ، وهو مع ما عمل فيه جملة منفية ابتدائية . (م) .

(2) المصنف .

(3) في اللفظ فقط . (هـ) .

(4) أي : مع معرفة قبل الإضافة ، أو نكرة قبلها . (تح) .

(5) أي : بسقوط (نون) التثنية والجمع . (ح) .

(6) **قوله** : (لأنه يشبه قولنا : الحسن الوجه) يعني : كان القياس عدم الجواز ؛ لانتفاء التخفيف بزوال التنوين بـ(اللام) ، ولكنه تقول بالجواز ؛ حملاً على قولنا : الحسن الوجه . « تحرير » .

(7) **المراد بالصفة هنا** : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة . (مكمل) .

(8) إلا إذا كان جمعاً ؛ بأن كان (واوه) محذوفاً ؛ اكتفاء بالضمة . (ح) .

(9) **قوله** : (لانتفاء هذه المشابهة . . .) اهـ ، لأن تنوين الضّارب إنما يسقط بـ(اللام) لا بالإضافة ؛ خلافاً للفراء فإنه يجوز هذا التركيب إما لأنه توهّم أن دخول (اللام) إنما هو بعد الإضافة ، ثم عرف بـ(اللام) ، وأجاب عنه الجمهور بأنه غير مستقيم ؛ لأن القول بتأخر (اللام) المتقدم حسّاً على الإضافة مجرد ادّعاء مخالف للظاهر ، وإمّا لما وقع في شعر الأعشى من قوله :

الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا =

وإنَّمَا جازَ[1] : الحسنُ الوجهِ ؛ لأنَّ أصلَه : الحسنُ وجهُهُ ، فحُذِفَ الضميرُ[2] ، وجِيءَ بـ(اللامِ)[3] ، ففيه نوعُ خِفَّةٍ[4] .

قالَ : والمعنويةُ تُعرِّفُ كلَّ مضافٍ إلَى المعرفةِ[5] ، إلاَّ نحوَ (غيرٍ)[6] ، و(شِبْهٍ) ، و(مِثْلٍ) ، تقولُ : مررتُ برجلٍ غيرِك ، وشِبْهِك ، ومِثْلِك[7] .

أقولُ : والإضافةُ المعنويةُ تجعلُ كلَّ مضافٍ إلى المعرفةِ معرفةً ؛ نحوُ : غلامُ زيدٍ ، فإنَّ (غلاماً) قبلَ الإضافةِ نكرةٌ عامَّةٌ ، وبعدَها يصيرُ معرفةً

= **فإن قوله** : (عبدها) من باب الضارب زيد ، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض الفصحاء . . لا يمتنع هذا ، فأجاب الجمهور بأنه ضعيف ؛ إذ لا نص فيه على الجر ، بل يحتمل النصب ؛ حملاً على المحل ، أو على أنه مفعول معه ، أو لأنه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ؛ كما في ربّ شاة وسخلتها . « تحرير » .

(١) **قوله** : (وإنما جاز) جواب عن سؤال مقدّر ، **تقديره** : أن يقال : إن الغرض في الإضافة اللفظية التخفيف فكيف يجوز إضافة الحسن إلى الوجه ؟ (تح) .

(٢) واستتر في الصفة . (ق) .

(٣) عوضاً عن الضمير . (زاده) .

(٤) وعبارة (أ) : (ففيه نوع خفة ؛ لأن الحرف أخف من الاسم) .

(٥) **قوله** : (والمعنوية تعرف . .) إلخ ، **فإن قلت** : تعريف المضاف فيها ليس بالإضافة إلى المعرفة ، بل بالإشارة إلى المعهود ، فلم لم يعرف المضاف في الإضافة إلى النكرة ، والإضافة اللفظية ، وباب (غير) بتلك الإشارة ؟ **قلت** : الإشارة في الأولى متعذرة ، وفي الأخيرتين على خلاف الوضع . « مقيس المسائل » .

(٦) **قوله** : (إلا نحو غير . . .) اهـ ، منصوب لفظاً ، نصبه فتحة لفظية ، عامله لفظي قياسي ، مستثنى متصل مؤخر بعد كلام موجب من قوله : (كل مضاف مرفوع) بأنه خبر لمبتدأ محذوف ، **تقديره** : مثاله : نحو مررت . . . اهـ ، ويجوز النصب بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، **تقديره** : أمثل نحو . « تنوير » .

(٧) **قيل** : إن الإضافة في مثل هذه الأمثلة لفظية ؛ لأن معنى (غير) المغايرة ، ومعنى (مثل) المماثلة ، ومعنى (شبه) المشابهة ، فلعل المصنف اختار هذا المذهب ، فلم يستثن هذه الأمثلة ممّا ذكر من الحكم الكلي في إفادة الإضافة المعنوية التعريف ، **وفيه نظر** ؛ لأنها لو كانت لفظية . . لاجتمع (اللام) فيها مضافات . « كاملة » .

خاصَّةً ، إلاَّ نحوَ (غيرٍ)[١] ، و(شِبْهٍ) ، و(مِثْلٍ) ، فإنَّهَا من الأسماءِ التِي تَوغَّلتْ في الإبهامِ[٢] ، فإنَّهَا[٣] لاَ تصيرُ معرفةً بالإضافةِ إلى المعرفةِ[٤] ، فإنَّهَا لاَ تختصُّ بسببِهَا ، فإنَّك تقولُ : جاءنِي رجلٌ غيرُ زيدٍ ، ولَمْ يُعلَمْ أنَّ مَنْ هو غيرُ زيدٍ أيُّ رجلٍ من الرجالِ .

والدليلُ على أنَّ هذه الأسماءَ لاَ تصيرُ معرفةً بالإضافةِ إلى المعرفةِ[٥] : أنَّهَا

---

(١) لكنه خرج عن النكرة الصرفة ، فهو في قوة النكرة الموصوفة . (جامي) .

(٢) أي : دخلت ولازمت . (ص) .

(٣) هذا من إطلاق المطلق ؛ نظراً إلى بعض الأمثال ، كيف لا وقد أبصرت بما كانت معرفة فضلاً عن أن تكون نكرة مخصصة . (ح) .

(٤) قوله : (فإنها لا تصير معرفة بالإضافة إلى المعرفة) هذا عند عدم اشتهار موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه ، أو عدم اشتهار موصوف المضاف بمماثلة المضاف إليه ، وأمّا إذا كان موصوف المضاف مشهوراً بمغايرة المضاف إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] . . فإن (غير) فيه صفة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] ، والمراد من ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : ٧] هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه المغايرون اليهود المرادين من (المغضوب عليهم) ، والنصارى المرادين من (الضالين) . وكقولك : عليك بالحركة غير السّكون ، فإن الحركة هي حصول الجوهر في الحيز بعد أن كان في حيّز مشهورة بمغايرة السّكون ، وهو حصول الجوهر في مكان واحد أكثر من زمان واحد ، أو بمماثلة المضاف إليه ؛ نحو : صاحب الشجاع مثل الجواد ، ونحو : عليك بالدّبس شبه العسل ، فإن (الشجاع) مشهور بمماثلة الجواد في الكمال ، و(الدبس) مشهور بمشابهة العسل في الحلو ، فيصير معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، فتفطن حق التفطن ، ولا تكن من الجاهل بالتدقيقات . « تحرير الفوائد » .

(٥) قال صاحب « الهادي » : لا يجوز إدخال الألف واللام على ما نص سيبويه ؛ لأنه لا بدّ لها من الإضافة ، والمضاف إليه إمّا مذكوراً أو منوياً ، والمنوي في حكم الثابت ، فلا يجتمع معه الألف واللام ، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ، نص عليه ، ولا يجوز إدخال الألف واللام على (كلّ) و(بعض) ، وممّا لا يتعرف من الجهات الست ، و(عند) و(حيث) ونحوهما . (حلبي) . ثمّ إن النحاة قد منعوا من تعريف (غير) بـ(اللام) مع كونه مضافاً وإن كان نكرة ولم يوجد أيضاً ذلك في كلام العرب العرباء ، ووجب في عبارات بعض =

تقعُ صفةً للنكرةِ مع وجودِ هذه الإضافةِ[1] ، فإنَّك تقولُ : مررتُ برجلٍ غيرِك ، وشِبْهِك ، ومِثْلِك[2] .

[حذف المضاف]

قالَ : وقدْ[3] يُحذفُ المضافُ ، ويُقامُ المضافُ إليه مقامَه ؛ كمَا في قولِه تعالَى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[4] .

أقولُ : ويجوزُ أن يُحذفَ المضافُ[5] ، ويُقامَ المضافُ إليه

= العلماء ؛ كأنهم جعلوه بمعنى المغايرة . (حلبي) .

(١) يعني : الإضافة إلى المعرفة .

(٢) وكذلك ما هو بمعناها ؛ من نحوك ، ونظيرك ، وسواك وغيرها . (جني) .

(٣) للتقليل .

(٤) أي : يعرب المضاف إليه بإعرابه إن رفعاً . . فرفع ، وإن نصباً . . فنصب ، وإن جراً . . فجر ؛ نحو : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] **والأصل** : واسأل أهل القرية ، فحذف المضاف بقرينة السؤال ؛ لأن القرية جماد ، والسؤال عن الجماد محال ، وإعراب المضاف إليه وهو القرية بإعرابه الذي هو النصب ، فالقرية حقيقة لغوية ، والإعراب مجازي . (ح) . **قوله** : (وقد يحذف المضاف . . .) إلخ ، **فإن قلت** : كما أن المضاف يحذف كذلك المضاف إليه كما في الغايات ونحو : بين ذراعي وجبهة الأسد ، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الفرقان : ٣٩] ، وكذا كلاهما ، نحو : هو مني فرسخان ، أي : مقدار مسافة فرسخين ، فكيف خص المضاف بذكر حذفه ؟ **قلت** : لما كان لحذف المضاف إليه خلافَ حذف المضاف شروطٌ يطول بتفصيلها الكلام ، وكان حذف كليهما قليلاً ، مع بناء هذا الكتاب على الاختصار وتصريح الضوابط الكثيرة الوقوع . . فعل ما فعل . « مقيس المسائل » .

(٥) إما واحداً مثل قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ، أي : أهل القرية ، أو اثنين أو أكثر ؛ نحو : قاب قوسين ؛ أي : مقدار مسافة قاب قوسين ، ويقال : هو فرسخان ؛ أي : مقدار مسافة قربه فرسخان عند غير سيبويه .

اعلم : أن هذا من أحكام الإضافة المعنوية ؛ لأن الحذف في باب الإضافة اللفظية غير معهود في كلامهم ، فلا يتجاوز إلى بعد المقيدة هذا ؛ لقلة الحكم ؛ لأنه عند عدم القرينة =

مقامَه[1] ؛ أي : يُعربَ بإعرابِه إذاَ دلَّ عليه قرينةٌ ؛ كمَا في الآيةِ ، فإنَّ قولَه تعالَى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يدلُّ على أن تقديرَه : واسألْ أهلَ القريةِ ؛ لأنَّ السؤالَ من القريةِ غيرُ معقولٍ[2] .

وأمَّا إذَا لَمْ يدلَّ عليه قرينةٌ[3] . . فلاَ يجوزُ حذفُه ، فلاَ يقالُ : رأيتُ هنداً ، إذَا كانَ المرادُ غلامَ هندٍ .

* * *

= يمتنع الحذف . « تحرير » . يجوز أن يحذف المضاف والمضاف إليه على حاله ؛ كقول بعضهم : والله يريد الآخرة ، بجرّ (الآخرة) ، تقديره : والله يريد عرض الآخرة ؛ يعني : ثوابها . « كشاف » .

(١) وقد يترك المضاف إليه على إعرابه الأصلي بعد حذف المضاف كما يترك المجرور بحرف الجرّ على جرّه بعد حذف الجار كقولهم : لاهِ أبوك في : الله أبوك . « حدائق » .

(٢) أي : ممتنع من قبيل ذكر اللازم وإرادة الملزوم بقرينة ظهور الفساد . (تح) .

(٣) أي : على حذف المضاف . (ت) .

التوابع

[التوابع : التأكيد]

قالَ : **التوابعُ**(١) ، وهي خمسةٌ : التأكيدُ(٢) ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ نفسُه ، والرجلانِ كلاهُمَا ، والقومُ كلُّهم أجمعونَ ، ولا تؤكَّدُ النكراتُ بِهَا(٣) .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من مباحثِ المعربِ . . شَرَعَ في توابعِهِ(٤) ، وهي(٥) خمسةُ

---

(١) جمع تابع ، منقول من الوصفية إلى الاسمية ، والفاعل الاسمي يجمع على فواعل ؛ كالكواهل جمع كاهل . (ح) . وفي غير (ج) : (قال : والتوابع) .

(٢) قوله : (والتوابع ، وهي خمسة . . .) إلخ ، **فإن قلت** : حدهم التابع بأنه : (كل ثان معرب بإعراب . . .) إلخ ، وتخصيص الشارح الأَردبيلي التوابع بالمعرب كلاهما يشعران بعدم تابعية تابع ما لا إعراب له أصلاً ، أو له إعراب محلاً فقط ، وخلافه « نار القرى » ، **قلت** : كلاهما باعتبار الغالب والحقيقة . « مقيس المسائل » . قال الشيخي : هنا انتهى كلام صاحب « مقيس المسائل » الشيخ مرتضى علي العُرادي على « شرح الأنموذج » ثم جاء تلميذه الشيخ خليل بن شَيْخِلَوْ الأنغدي وتابع من هذا المكان الذي وصل إليه شيخه ، وكتب تعليقات على الكتاب ، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة .

(٣) فلا يقال : جاءني رجل نفسه ، أمّا تأكيد النكرات بلفظها جائز إجماعاً ؛ نحو : جاءني رجل رجل . « مغني » .

(٤) أي : توابع المعرب ؛ من المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ؛ لئلا ينتقض الحد ، وهو كل ثان معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة ، على ما عرفت في أول الكتاب ، بخروج مثل : إن إن ، وضرب ضرب . « تحرير » .

(٥) أي : توابع المعرب خمسة أقسام : **الأول** : التأكيد ، وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول ، وذلك إما بتكرير اللفظ الأوّل أو بمرادفه ؛ كما في التأكيد اللفظي ، أو بذكر ألفاظ مخصوصة ؛ كما في المعنوي ، وهي تسعة ألفاظ : نفس ، وعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل ، وأجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع ؛ فالأولان يعمان الكل ، سواء كان ذا أجزاء أو لم يكن ؛ لأن نفس الشيء وعينه ما به الشيء هو هو ، فلا يقتضي كون مؤكده ذا=

أقسامٍ[1] : الأولُ : التأكيدُ[2] ، وهو على ضربينِ : لفظيٍّ ، ومعنويٍّ ؛ فاللفظيُّ : تكريرُ اللفظِ الأولِ به ، أو بمرادفِه[3] .

ويجرِي ذلكَ في الاسمِ ؛ نحوُ : جاءنِي زيدٌ زيدٌ ، وفي الفعلِ[4] ؛ نحوُ : ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ[5] ، وفي الحرفِ ؛ نحوُ : إنَّ إنَّ زيداً

= أجزاء ، بخلاف كل ، وأجمع وغيرهما فإنهما لا يؤكدان إلا ذا أجزاء ، بحيث يصحّ افتراقها حسّاً ؛ كأجزاء القوم ، أو حكماً ؛ كأجزاء العبد والجارية ، فإن العبد قد يتجزأ في الشراء ، فيصح التأكيد بكله أو كلها ، فلا يصح نحو : جاءني زيد كله ؛ لعدم افتراق أجزائه . « تحرير » .

(1) أي : بحسب الاستقراء ، **إن قيل** : ما بعد (أي) التفسيرية من التوابع بالإجماع ؛ لأنه معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة ، مع أنه خارج عن الأقسام الخمسة ، فالحصر في الخمسة باطل ، **قلنا** : هو عند الجمهور راجع إلى قسم عطف البيان ، فإن عطف البيان عندهم قسمان : **أحدهما** : ما لم يذكر بعد (أي) ، **والآخر** : ما ذكر بعدها ، وعند صاحبِ « المفتاح » راجع إلى قسم العطف بالحروف ؛ لأن (أي) التفسيرية عنده عاطفة ، فالحصر في الخمسة مسلم ، والمنع ساقط . (ح) . قال صاحب « مغني اللبيب » : وما بعد (أي) عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، خلافاً للكوفيين وصاحب « المفتاح » . (ح) . لأن إعراب المفسِّر يجب أن يكون كإعراب المفسَّر ؛ لأنه عبارة عنه . « تركيب أنموذج » من أفعال القلوب .

(2) والتوكيد أفصح من التأكيد . « قاموس » .

(3) **والفرق بين الترادف والتأكيد** : أن الترادف يفيد معنى واحداً ، والتأكيد تقوية المعنى المستفاد من الأول ؛ نحو : جاءني زيد نفسه ، وتقوية الشيء غير ذلك الشيء . « إبهاج » . **والمراد من المرادف** : أن يكون لفظها مخالفاً ، والمعنى موافقاً ؛ نحو : مررت بك أنت ، **تقديره** : مررت بك وبأنت ، وكقوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢] . (قاضي) .

(4) بخلاف المعنوي ؛ فإنه خاص بالاسم . (حلبي) .

(5) وفي تمثيل الشارح للتأكيد اللفظي بضرب ضرب زيد تساهل ؛ لأنه يخرج بقوله : (تابع) لأن المراد بالتوابع : توابع المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات التي هي أقسام الاسم ، ولو مثّل بـ(زيد ضرب ضرب) . لكان أولى ؛ لأنه جملة ذات محل من الإعراب ، فهو اسم حكماً . (سلطي) .

قائمٌ[1] ، وفي الجملةِ ؛ نحوُ : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ ، وفي الضميرِ ؛ نحوُ : مَا ضربنِي إلاَّ أنتَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ[2] .

والمعنويُّ : إنَّمَا يكونُ بألفاظٍ مخصوصةٍ ، وهي : (النفسُ) ، و(العينُ) ، و(كِلاَ) ، و(كِلْتَا)[3] ، و(كُلٌّ) ، و(أجمعُ)[4] ، و(أكتعُ) ، و(أبتعُ) ، و(أبصعُ)[5] فالأوَّلانِ ؛ أعنِي : (النفسَ) ،

---

(١) فيه بحث فراجع « الألفية » .

(٢) مثال للمرادف .

(٣) وقد يستعمل (كلا) و(كلتا) غير تأكيد ؛ نحو : جاءني كلاهما وكلتاهما . « مغني » .

(٤) وأجمع واحد بمعنى جمع ، وليس له مفرد من لفظه ، وهو واحد في معنى الجمع ، وجمعه أجمعون وهو توكيد محض . « قاموس » . (الواو) و(النون) في (أجمعون) عوض عن الإضافة ؛ لأن أصله أجمعهم ؛ ولذلك كان معرفة ، وقال بعضهم : **وجه تعريفه** : كونه معدولاً عن المعرف بالألف واللام ، فهو معدول عن الأجمعين ؛ كما يعرف (أمس) بكونه معدولاً عن (الأمس) . (عمادي) .

(٥) أي : بـ(الصاد) المهملة ، ويروى بـ(الضاد) المعجمة . « ضوء » . ولا يخفى عليك أن أكتع وأبتع وأبصع أتباعٌ لأجمع ؛ يعني : تذكر هذه الثلاثة بعد أجمع ، ولا تذكر بدونه في الاستعمال الفصيح ، وأمّا في غيره.. فتذكر بدونه ؛ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ؛ لظهور دلالة أجمع عليه . « امتحان الأذكياء » . **قوله** : (وأبتع) : من البتع بمعنى : طول العنق مع شدّة مغرزها ، (وأبصع) : من بصع العرق ؛ أي : سال ، ولا يخفى ما في اعتبار معنى الجمعية فيها من التكلّف ، **وقيل** : لا معنى لها بدونه ، فهي من قبيل حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَنٌ ، كذا في « حاشية امتحان الأذكياء » . **قيل** : لا معنى لهذه الكلمات الثلاث أي : أكتع وأبتع وأبصع في حال الإفراد مثل : حسن بسن ، فإن (بسن) تأكيد لـ(حسن) لا معنى له . (جامي) .

واعلم : أن هذه الألفاظ الأربعة التي هي قولنا : (كل وأجمع وأبتع وأبصع) في كل تصاريفها ؛ الأول أقوى من الثاني ، والثاني أقوى من الثالث ، والثالث أقوى من الرابع ، فلا يجوز أن يقدم الرابع على الثالث ، والثالث على الثاني ، والثاني على الأول ، فلا يجوز أن يقال : جاءني القوم أجمعون كلهم ؛ لأن كلهم أقوى من أجمعين . « ش اللمع » . وقد يؤكد الشيء بثلاثة وما فوقها إذا كان المعطوف معيناً . (عصام) . والغرض من ذكر أكتع =

و(العينَ) يُؤكَّدُ بهما المفردُ ، والمثنَّى ، والمجموعُ من المذكرِ والمؤنثِ .

ويُميَّزُ بينَ نوعٍ[1] ونوعٍ آخرَ باختلافِ صيغتِهِمَا[2] وضميرِهِمَا ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ نفسُه وعينُه ، وهندٌ نفسُها وعينُها ، والزيدانِ والهندانِ أنفسُهُمَا وأعينُهُمَا ، والزيدونَ أنفسُهُمْ وأعينُهُمْ ، والهنداتُ أنفسُهُنَّ وأعينُهُنَّ .

وإنَّمَا جُمِعَتِ الصيغةُ في المثنَّى ؛ لأنَّهَا مضافةٌ إلى ضميرِ التثنيةِ .

والمثنَّى إذَا أُضيفَ[3] إلى مثلِه يجوزُ أن يُجمعَ ؛ للأمنِ[4] عن اللبسِ بالجمعِ ؛ كقولِه تعالَى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ[5] قُلُوبُكُمَا﴾[6] [التحريم: ٤] .

والثالثُ والرابعُ ؛ أعنِي : (كِلاَ) ، و(كِلْتَا) لاَ يُؤكَّدُ بهما إلاَّ المثنَّى[7] ، فيقالُ : جاءَنِي الرجلانِ كلاهُمَا[8] ، والمرأتانِ كلتاهُمَا .

= وأخواته عقب أجمع شدة التأكيد . (محمد) .

(١) أي : المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، ونوع آخر وهو التثنية والجمع من المذكر والمؤنث . (ح) .

(٢) **والمراد من الصيغة** : النفس والعين . (قدقي) .

(٣) وهذا أصل في كل مضاف إلى ضمير التثنية . (ح) .

(٤) ولكراهتهم اجتماع التثنيتين .

(٥) أي : مالت عن الحق . (ح) .

(٦) راجع « الجلال » . وفي التنزيل : ﴿فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] المضاف جمع في اللفظ ، ومثنى في المعنى . « مكمل » . وجمع (القلوب) لئلا يجتمع تثنيتان في كلمة واحدة ؛ فراراً من اجتماع المتجانسين . (كواشي) . وفي (أ) بعد الآية : (أي : قلباكما) .

(٧) **فإن قيل** : لا حاجة أيضاً إلى تأكيد المثنى بـ(كلا) في مثل : جاءني الرجلان ؛ لأنه يعلم من لفظ المثنى **أن المراد منه** : الاثنان ، فلا يحتاج إلى تأكيده بـ(كلا) كما لا يحتاج في مثل الاختصام ، **قلنا** : إنه يعلم **أن المراد من المثنى** : الاثنان ؛ لجواز إطلاق المثنى على الواحد مجازاً ؛ بأن كان الواحد مباشراً للفعل ، والآخر دالاً عليه ، فإن . . . اهـ . « متوسط » .

(٨) أي : لا أن الجائي أحدهما ، والآخر رسول الآخر أو كتابه إلى غير ذلك ، والفرق بينه وبين الرجلان أنفسهما : بحسب المقام ؛ لأن مقام التأكيد بـ(كلاهما) مقام توهم أن الجائي =

والبواقِي إنَّمَا يُؤكَّدُ بِهَا غيرُ المثنَّى ؛ أعنِي : المفردَ ، والمجموعَ من المذكرِ والمؤنثِ .

ويُميَّزُ في (كلٍّ) باختلافِ الضميرِ[1] ؛ نحوُ : اشتريتُ العبدَ كلَّه ، والجاريةَ كلَّها ، وجاءنِي القومُ كلُّهم[2] ، والنسوةُ كلُّهن .

وفي البواقِي[3] باختلافِ الصيغةِ ؛ نحوُ : اشتريتُ العبدَ أجمعَ أكتعَ أبتعَ أبصعَ[4] ، والجاريةَ جمعاءَ كتعاءَ بتعاءَ بصعاءَ[5] ، وجاءنِي القومُ أجمعونَ أكتعونَ أبتعونَ أبصعونَ ، والنسوةُ جُمَعُ كتع بتع بصع .

وإنَّمَا لم يَذكرِ المصنفُ التأكيدَ اللفظيَّ ؛ لأنَّ التأكيدَ الحقيقيَّ هو المعنويُّ[6] .

= أحدهما ورسول الآخر أو غيره ، ومقام التأكيد بأنفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقاً ؛ فمعنى جاءني الرجلان كلاهما : أن الجائي كلاهما لا أن أحدهما جاء فقط ، ومعنى جاءني الرجلان أنفسهما : أن المجيء صدر عنهما لا أن الجائي رسولاهما ، أو رسول أحدهما . (ح) .

(١) أي : ويختلف الضمير باعتبار المفرد والمذكر والمؤنث والجمع . (س) .

(٢) **القوم** : الجماعة من الرجال والنساء معاً ، أو الرجال خاصة ، ويدخله النساء على التبعية . (ح) .

(٣) أي : يميز في البواقي ، وهي : أجمع وأكتع وأبتع وأبصع .

(٤) **اعلم** : أن في ذلك وجهين : **أحدهما** : أن الثاني تأكيد للأول ، والثالث تأكيد للثاني ، والرابع تأكيد للثالث ، وهكذا إلى آخره ، **وثانيهما** : أن الجميع تواكيد للمؤكد الأوّل ؛ لأنها كالصفات المتكسرات في أنها صفات للأول . « كبير » . وفي (ط) : (أجمع وأكتع وأبتع وأبصع) بواو العطف .

(٥) **والحق** : أن (جمعاء) اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء اسماً : فعالى في التكسير ، وفعلاوات في التصحيح . (خوافي) . في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة غير جمع المذكر السالم ؛ فإنّه لا يؤنث ، وأجاز الأخفش جمعاوات ، وهو غير مسموع . (هندي) . وفي (ط) : (جمعاء كتعاء وبتعاء وبصعاء) .

(٦) لأن التأكيد المعنوي أصل بالنسبة إلى اللفظي ، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع . =

وإنَّمَا ذَكَرَ من ألفاظِ المعنويِّ بعضَها ؛ للاختصارِ ، فاكتفَى بـ(النفسِ) عن (العينِ) لاشتراكِهِمَا في جميعِ الأحكامِ[١] ، وبـ(كلا) عن (كلتا) لاشتراكِهِمَا في تأكيدِ التثنيةِ .

وذَكَرَ (الكلَّ)[٢] لاختصاصِه باختلافِ الضميرِ من بينِ أخواتِه .

واكتفَى بـ(أجمعينَ) عن بقيةِ الألفاظِ ؛ لاشتراكِهَا في تمامِ الأحكامِ أيضاً .

قوله : (ولاَ تُؤكَّدُ النكراتُ بها)[٣] يعنِي : بالتأكيدِ المعنويِّ ؛ لأنَّ البحثَ

= « مفصل » .

(١) أي : في التمييز بين المفرد والتثنية والجمع . (م) .

(٢) وفي نسخة : (كلاًّ) .

(٣) وفي (ط) : (ولا تؤكد النكرات) وعلى هامشها نسخة : (ولا تؤكد بها النكرات) . **اعلم** : أن ألفاظ التأكيد معارف بالاتفاق ؛ ولهذا لا تقع تأكيداً للنكرات ؛ **فقال بعضهم** : تعريفها بتقدير الإضافة ، **وقال بعضهم** : بتقدير (اللام) ، فإذا قلت : جاءني القوم أجمع . . فالمعنى : أجمعهم ، أو الأجمع ، **وقال بعضهم** : إن هذه الألفاظ أعلام لمعانيها . « عتابية » . لأن النكرة لم تثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوي إنما هو لتأكيد معناه ، وتقرير حقيقته ، ولأن هذه الألفاظ معارف ، فلا تتبع إلا المعارف ، دون النكرات ؛ كالصفة . « محصول » . **قوله** : (ولا تؤكد بها النكرات) أي : بغير لفظها ؛ لأن من الأسماء المؤكد بها ما هو مصروفة ، فلا يجري على النكرة ، فلا يقال : جاءني رجل نفسه ، وأما تأكيد النكرات بلفظها . . فجائز إجماعاً ؛ نحو : جاءني رجل رجل . « مفصل » . ولا يقع (كل) و(أجمعون) تأكيداً للنكرات ، لا تقول : رأيت قوماً كله وأجمعين ، وقد جوز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً ؛ كقوله :

. . . . قَـدْ صَـرَّتِ الْبَكْـرَةُ يَـوْمـاً أَجْمَعَـا

« مفصل » .

أي : لا تؤكد بالتأكيد المعنوي النكرات محدودة ؛ كيوم وليل ، أو غير محدودة ؛ كحين ودهر ، لا يقال : سرت يوماً كله ، ولا صمت دهراً كله وللملاحظة إلى هذا الإطلاق والعموم قال : (ولا تؤكد النكرات) بلفظ الجمع ردّاً على الكوفية ؛ حيث جوزوا تأكيد=

فيه ، وسَبَبُه[١] : أنَّ هذه الألفاظَ معرفةٌ[٢] ، فلو وقعتْ تأكيداً للنكرةِ . . لتناقضَ الكلامُ ؛ إذِ المؤكَّدُ حينئذٍ يقتضِي العمومَ[٣] ، والمؤكِّدُ يقتضِي الخصوصَ[٤] .

واعلمْ : أنَّ (أكتعَ) ، و(أبتعَ) ، و(أبصعَ) كلَّها بمعنَى : (أجمعَ) ، وأنَّهَا لاَ تُذكَرُ بدونِ (أجمعَ)[٥] إلاَّ على ضعفٍ[٦] ، ولا تَتقدَّمُ عليه[٧] .

= النكرة المحدودة به ؛ تمسكاً بقوله :

. . . . قَـدْ صَـرَّتِ الْبَكْـرَةُ يَـوْمـاً أَجْمَعَـا

مع أن المحدود كالمعرفة ، **والوجه في عدم تأكيد النكرات بالمعنوي هو** : أنّ المؤكد لنكارته يقتضي العموم ، والمؤكد لتعريفه يقتضي الخصوص ، فيتناقضان ، مع أن التأكيد تقوية الثابت بذكره ثانياً ، والنكرة غير ثابتة الوجود ، وغير متعينة الوجود ، فلا يؤكد ، ولا يرد : رجل رجل ؛ لأن التأكيد هنا لفظي ، وهو ثابت الوجود بلا خفاء . (ح) .

(١) أي : سبب منع تأكيد النكرات .

(٢) مجازاً ؛ لوجود المشابهة بينها وبين معرفة الذات في الإحاطة والشمول . « شمسية » . لأن هذه الألفاظ تستعمل للإحاطة والشمول ، والإحاطة والشمول فرعان على معرفة الذات ، فلا يكون المؤكد بها إلا معرفة . (هـ) . وفي (ط) : (أن هذه الأسباب معرفة) .

(٣) مثلاً نحو : جاءني قوم ، ولم يعلم أي قوم من الأقوام ؛ أقومٌ من الرجال ، أو قوم من النساء ، أو قوم من الصبيان . « مغني » . فإن (رجلاً) يقتضي العموم ؛ لأنه يشتمل ؛ أي : كل من له الرجولية ، و(نفسه) يقتضي الخصوص ؛ لأنه لا يستعمل إلا في المعرفة ، فتناقضا . « ضوء » .

(٤) العموم والخصوص كل واحد ضدّ الآخر ، والضدان لا يجتمعان في موضع واحد ، فلا يقال : رجال أجمعون وأكتعون وأبصعون ؛ لكونها معرفة بالجمعية . (هندي) .

(٥) الغرض من ذكر (أكتع) و(أبصع) عقب (أجمع) شدة التأكيد . « مكمل » .

(٦) لكونها أتباعاً إلاّ على ضعف ؛ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل . (تح) .

(٧) لكونها أتباعاً له ، ولم يتقدم (أكتع) على أخويه في الفصيح ، ثم (أبتع) ، وقال ابن كيسان : تبدأ بأيّهن شئت ؛ كما ذكره الهندي في « شرح الكافية » . « تحرير » .

[فائدة التأكيد]

وفائدةُ التأكيدِ : أمنُ المتكلِّمِ عن فواتِ المقصودِ(١) ؛ أمَّا في اللفظيِّ . . فلأنَّه إذَا قالَ : جاءَنِي زيدٌ مثلاً . . فرُبَّمَا لاَ يسمعُه المخاطَبُ أولَ مرةٍ ، فيفوتُ مقصودُه ، وإذَا أَكَّدَه . . أَمِنَ عن ذلك .

وأمَّا في المعنويِّ . . فلأنَّه إذَا قالَ : مررتُ بزيدٍ مجازاً مثلاً(٢) . . فربَّمَا يَتوهَّمُ السامعُ أنَّه(٣) إنَّمَا مَرَّ بمنزلةِ زيدٍ(٤) ، وقالَ : مررتُ بزيدٍ مجازاً ، فإذَا أَكَّدَه(٥) بـ(نفسِه)(٦) . . يَعلَمُ أنَّه أرادَ الحقيقةَ(٧) لاَ المجازَ(٨) ، ويَحصُلُ المقصودُ به .

[الصفة]

قالَ : والصفةُ(٩) ؛ نحوُ : جاءَنِي رجلٌ ضاربٌ ، ومضروبٌ ، وكريمٌ ،

---

(١) بأن يتوهم أنه ذكر غلطاً، أو أراد به غير ما وضع له، أو بأن يكون المخاطب غافلاً عن الأول، فإذا أكد المتكلم بأحد التأكيدين . . يظهر مقصوده ، ويأمن عن الفوات المذكور . « تحرير الفوائد » . ويجب تجريد ما يتصرف منه في باب التأكيد من ضمير المؤكد ، وأمّا قولهم : (جاء القوم بأجمعهم) . . فهو بضم (الميم) لا بفتحها ، وهو جمع ؛ كقولك : جمع على حدّ : فلس وأفلس ، **والمعنى** : جاؤوا بجماعتهم ، كذا في « مغني اللبيب » . (جلبي) .

(٢) مفعول مطلق لمحذوف ، **والتقدير** : أمثل مثلاً . (ح) .

(٣) أي : المتكلم .

(٤) وفي (ج) : (إنما مر بمنزل زيد) .

(٥) أي : قوله : (بزيد) .

(٦) لفظ مراد .

(٧) أي : المرور عند نفسه . (م) .

(٨) أي : المرور قريباً من داره . (م) . ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٦٤] وتأكيد كلّم بالمصدر يدلّ على أنه سمع كلام الله تعالى حقيقة ؛ لأنّ المجاز لا يؤكد . (زاده) .

(٩) الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً . (ج) .

وهاشميٌّ ، وعدلٌ ، وذُو مالٍ .

أقولُ : الثانِي من التوابعِ : الصفةُ ، ويقالُ له[1] : الوصفُ[2] ، والنعتُ[3] .

وهو إمَّا مشتقٌّ أو مَا في معنَاه ، والمشتقُّ إمَّا اسمُ فاعلٍ ؛ نحوُ : رجلٌ ضاربٌ ، أو اسمُ مفعولٍ ؛ نحوُ : رجلٌ مضروبٌ ، أو صفةٌ مُشبَّهةٌ ؛ نحوُ : رجلٌ كريمٌ .

---

(١) أي : في اصطلاح النحويين . (ق) .

(٢) الفرق بين الوصف والصفة في « الحلبي » .

(٣) المتكلمون يفرقون بين : الوصف والصفة والنعت ، وعند النحويين بمعنى واحد ، وأصل **الصّفة** : وصفة ، فأعلّ إعلال عدة . (ح) . أي : الصفة المصطلح ، وهي تابع ، يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ؛ أي : دلالة مطلقة غير مقيّدة بخصوصية مادّة من المواد ، **ويقال له** : الوصف والنعت ، وهو إمّا مشتق أو في معناه ، وإلا . . لا يدل على معنى في متبوعه ، وجوز بعضهم مثل : مررت بهذا الرجل ، فإن (هذا) يدل على ذات مبهمة ، و(الرجل) يدل على ذات معينة ، وخصوصية الذات بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة ؛ فلهذا يصح أن يقع (الرجل) صفة لـ(هذا) ، وقال بعضهم ومنهم الشارح المحقق : (الرجل) بدل أو عطف بيان من (ذا) . « تحرير الفوائد » . و(التاء) في المعرفة ، والنكرة ، والذات ، والصفة ، والرسالة ونحوها ليست للتأنيث ، بل من نفس الكلمة . (سعد الله) . فجاز فيه ـ أي : الصفة ـ الأمران ؛ تذكيره وتأنيثه ، أمّا تذكيره . . فباعتبار أنه من نفس الكلمة ، فلا يكون للتأنيث بلا شبهة ، وأما تأنيثه . . فباعتبار وجود (التاء) فيها . (ح) . **فإن قيل** : ما الفرق بين الصفة والنعت ؟ **قيل** : إن الصفة يستعمل في المدح والذم ، والنعت يستعمل في المدح فقط . (ح) . **وفائدة الصفة** : إمّا تخصيص إذا كانت في النكرة ؛ كرجل عالم ، أو توضيح إذا كانت في المعرفة ؛ كزيد الظريف ، وقد يكون لمجرد الثناء ؛ كقولنا : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الذم ؛ كقولنا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو التأكيد مثل : ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] . **ومعنى التوضيح عندهم** : رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاماً كانت أو لا ؛ نحو : زيد العالم ، والرجل الفاضل . (رضي) . **والتخصيص** : عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات . « مطول » .

ومَا في معنَى المشتقِّ إمَّا مفردٌ ، أو مُرَكَّبٌ ، والمركَّبُ إمَّا إضافِيٌّ ، أو غيرُ إضافِيٍّ ، فالمركَّبُ الغيرُ الإضافِيِّ ؛ نحوُ : رجلٌ هاشميٌّ ؛ أي : منسوبٌ إلى هاشمٍ ، والمفردُ ؛ نحوُ : رجلٌ عدلٌ[1] ؛ أي : عادلٌ ، والمركَّبُ الإضافِيُّ ؛ نحوُ : رجلٌ ذُو مالٍ ؛ أي : مُتَمَوِّلٌ .

[فائدة الصفة]

وفائدةُ الصفةِ في المعارفِ[2] : التوضيحُ[3] ؛ نحوُ : جاءنِي زيدٌ الظريفُ ، وفي النكراتِ : التخصيصُ ؛ نحوُ : جاءنِي رجلٌ عالِمٌ .

قالَ : وتوصفُ النكراتُ بالجملِ[4] ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ وجهُه حسنٌ ، ورأيتُ رجلاً أعجبنِي كرمُه .

أقولُ : يجوزُ وصفُ النكراتِ[5] بالجملةِ الاسميةِ ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ

---

(١) **والرجل** : مأخوذ من الترجل ، **والترجل أيضاً** : ارتفاع الشمس ، ويسمّى الرجل رجلاً ؛ لأنه يرتقي عن حال الصبا إلى حال البلوغ . « مغني » . **العدل** : وهو وضع الشيء موضعه ، **والمراد به** : العادل ، وهو من المصادر التي تسمى بها للمبالغة . « حاشية مصابيح » . **العدل** بمعنى : العادل ؛ لأن الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتاً بالموصوف ، وذو مال بمعنى : صاحب مال ؛ أي : مُتَمَوِّلٌ ، وهاشمي بمعنى معزو ومنسوب إلى هاشم ، وكذا قولهم : مررت برجل أي رجل ؛ لأنه في قوة كامل في الرّجولية . (ح) .

(٢) ليس من وظيفة النحو . (غفور) .

(٣) أي : رفع الاشتراك في المعارف ، وفي النكرات : التخصيص ؛ أي : تقليل الاشتراك غالباً ، وقد تكون لمجرد المدح ؛ نحو : بسم الله . . . اهـ ، أو لمجرد الذم ؛ نحو : أعوذ بالله . . . اهـ ، أو لمجرد التأكيد ؛ نحو : ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة : ١٣] إذ الوحدة تفهم من (التاء) في نفخة . « تحرير الفوائد » .

(٤) **والجمل** : جمع جملة من الإجمال الذي هو ضد التفصيل ، وإنما سميت [بذلك]لأن إفادتها إنما هو بإجمال المفردات ، وارتباط بعضها ببعض ، لا بتفصيلها . (هندي) .

(٥) وما في معناها . (عصام) . وكذا المعرفة بالتعريف اللفظي .

وجهُه حسنٌ ، فإنَّ (وجهُه حسنٌ) مبتدأٌ وخبرٌ صفةٌ لـ(رجلٍ) .

أو الفعليةِ ؛ نحوُ : رأيتُ رجلاً أعجبنِي كرمُه ، فإنَّ (أعجبنِي كرمُه) فعلٌ وفاعلٌ صفةٌ لـ(رجلٍ) .

أو الشرطيةِ ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ إنْ قامَ أبُوه . . قُمْتُ .

أو الظرفيةِ ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ في الدارِ أبُوه[١] .

ويُشترط : أن تَكونَ تلكَ الجملةُ خبريةً[٢] محتملةً للصدقِ والكذبِ ؛ لأنَّ الصفةَ في الحقيقةِ[٣] خبرٌ عن الموصوفِ ، وإنَّمَا لم يَتعرَّضِ المصنفُ لذلكَ ؛ اعتماداً على المثالِ .

ولاَ يجوزُ وصفُ المعارفِ بالجملِ[٤] ؛ لأنَّ الجملَ نكراتٌ[٥] ، والصفة

---

(١) فان (في الدار) ظرف ، و(أبوه) فاعله ، وإلا . . يكون جملة اسمية ، فلا يكون مما نحن فيه . « تحرير الفوائد » .

(٢) فإن الإنشائيات لا تقع صفة ، ولا صلة ، ولا خبراً ، ولا حالاً ؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في أنفسها ، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه . (هندي) . احتراز عن الجملة الإنشائية ؛ مثاله : نحو : اضرب ، فإن (اضرب) لا يحتمل الصدق والكذب . (م) .

(٣) أي : في المعنى .

(٤) وكذا لا يجوز وصف المعارف بالظروف . (ق) . **فإن قيل** : هذا منقوض بقوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ فإن ﴿ نَسۡلَخُ ﴾ جملة نكرة صفة ﴿ ٱلَّيۡلُ ﴾ [يس : ٣٧] مع أن ﴿ ٱلَّيۡلُ ﴾ معرفة ، **وجوابه** : أن (اللام) في ﴿ ٱلَّيۡلُ ﴾ زائدة ؛ أي : داخلة لتحسين اللفظ . « حاشية خلخال » و« مغني » .

(٥) أي : في حكم النكرة في أصل الوضع ، وإلا . . فالجملة التي وقعت صلة للموصول أو صفة للنكرة معرفة وهو ظاهر . (سلمان وقدقي) .

واعلم : أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة ، والتنكير والتعريف من عوارض الذات ، فإذا لم تكن الجملة ذاتاً . . فكيف يعرضان ، والمطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لازمة ، ولكنها تقع صفة للنكرة ؛ لمناسبتها من حيث يصح تأويلها بالنكرة ؛ كما تقول : قام رجل ذهب أبوه ، وأبوه ذاهب ؛ أي : قام رجل ذاهب أبوه . (رضي) . **فإن قلت** : لم=

يجبُ أن توافقَ الموصوفَ في التعريفِ والتنكيرِ[1] .

ولاَ بُدَّ في الجملةِ[2] الواقعةِ صفةً من ضميرٍ يَرجِعُ إلى الموصوفِ[3] ؛ كهَاءِ (وجهه) ، و(كرمه)[4] .

قالَ : والصفةُ توافقُ الموصوفَ في إعرابِه[5] وإفرادِه وتثنيتِه وجمعِه ، وتعريفِه وتنكيرِه ، وتذكيرِه وتأنيثِه .

= تسمّي الجملة مبنياً ؟ **قلنا** : لأن الجملة أمرٌ معنويّ ، لم يجز إجراء الإعراب عليه ؛ لأن الإعراب يجري على اللفظ . « لباب » . إن الظرف لا توصف به المعرفة ، وإن تعذر تعلقه معرفة . . لا يفيد جواز صفتها ، فليتأمل . (زاده) .

اعلم : أن الجملة قد تقع أيضاً صفة للمعارف بواسطة (الذي) ، أو (ذو) الطائية ؛ نحو : جاءني الذي أبوه عالم ، والوصف بالمفرد هو الأصل . « كبير » . وإذا اجتمع مفرد وجملة ؛ صفتان لموصوف واحد . . **فالأولى** : تقديم المفرد على الجملة ؛ لأنه الأصل ؛ نحو : قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [الأنبياء: ٥٠] ، وقد جاء تأخير المفرد في الآية الأخرى ؛ كقوله : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٥] والوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية ، وبالفعل الماضي أكثر وأولى من الفعل المستقبل ؛ لكونه محققاً ، ولكون الاستقبال مشكوكاً فيه ، وفي وقوعه صفة خلاف ؛ نحو : مررت برجل يصيد غداً . « كبير » .

(١) هذا إذا لم تختص بموصوف ، وأما إذا اختصت به . . جاز أن يكون نعتاً له ولو تخالف تعريفاً وتنكيراً ؛ كقولهم : صدر ذلك عن عليّ قاتل . « تحرير » . **فإن قلت** : قد علمت أنه يجوز وصف النكرة بالجملة الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية ، فما تقول في قول المصنف : (والصّفة يجب أن توافق الموصوف في إعرابه وإفراده) ؟ **قلت** : **المفرد هنا** : ما يقابل المثنى والمجموع . (ح) .

(٢) دون المفرد . (خوافي) .

(٣) ليربط بالموصوف النكرة الجملة . لأن الجملة مستقلة بنفسها ، فلو لم يكن فيها ضمير يربطها إلى الموصوف . . لكانت أجنبية . « متوسط » .

(٤) وفي (ط) : (كهائي وجهه وكرمه) .

(٥) وهو الرفع والنصب والجر ، وعبر عن هذه الثلاثة بقوله : (في إعرابه) . « متوسط » .

أقولُ : الصفةُ إمَّا فعلُ الموصوفِ[١] ، أو فعلُ مُسَبَّبه[٢] ، والثانِي سيجيءُ .

والأولُ[٣] يجبُ أنْ يوافقَ الموصوفَ[٤] في عشرةِ أشياءَ[٥] ، وهي التِي ذُكِرَتْ في الكتابِ ؛ أي : إذَا وُجِدَ شيءٌ منهَا في الموصوفِ . . يجبُ أنْ يوجدَ في الصفةِ أيضاً .

وهذه العشرةُ بعضُها ممكنُ الاجتماعِ[٦] ، وبعضُها غيرُ ممكنِ الاجتماعِ[٧] ؛ أمَّا الثانِي . . فكالإعرابِ[٨] الثلاثةِ[٩] ، فإنَّه لاَ يمكنُ أنْ

---

(١) أي : اسم ما يقوم بالموصوف حقيقة ؛ لئلا يرد أنّ الصّفة تابع من توابع المعرب ، وهو قسم من الاسم ، وهو من الكلمة ، وهي من اللفظ ، والفعل ليس بلفظ ؛ نحو : جاءني زيد العالم ، فإن (العالم) صفة لـ(زيد) ، والعلم قائم به حقيقة ؛ ولهذا سميت في اصطلاحهم صفة جرت على من هي له . « تحرير » .

(٢) أي : اسم ما يقوم بالذي بينه وبين الموصوف تعلق ؛ من نسب ، أو مخالطة ، أو ملك ، أو مجاورة ، أو قرب ، أو غيرها حقيقة ، لكن يجعل صفة له لذلك التعلق ، فيكون في المعنى صفة لمن قام به ، وفي اللفظ صفة لمن تعلق به ؛ فلذلك سميت صفة جرت على غير من هي له . « تحرير » .

(٣) أي : الاسم الذي يقوم مدلوله بالموصوف حقيقة . (ح) .

(٤) إلا إذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث . « شرح لباب » .

(٥) **وقول الشارح** : (والأوّل يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء) لكن لا يجب اتفاقه في خمسة منها إلا معنى ، وهي الإفراد ومقابلاه ، والتذكير والتأنيث ؛ نحو : جاءني زيد وعمرو العالمان ، وجاءني الرجال العالمة ، ونحو ذلك ، قوله بدون الأحكام المعنوية ؛ أي : التي لا تجب الموافقة إلا من حيث المعنى . (ق) .

(٦) أي : غير الممتنع . (تح) .

(٧) أي : ممتنع الاجتماع ؛ لكونها أضداداً . (تح) .

(٨) أي : فكأنواع الإعراب . (ق) .

(٩) والإعراب شيء جاء من العامل ، يختلف به آخر المعرب ، وهو إمّا حركة أو حرف أو حذف ، **والحركة ثلاثة** : فتحة وضمة وكسرة ، **والحرف أربعة** : واو وياء ونون وألف ، =

يجتمعَ بعضُه مع البعضِ الآخرِ .

وكالإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، فإنَّه لاَ يمكنُ أيضاً أنْ يجتمعَ بعضُ هذه الثلاثةِ مع البعضِ الآخرِ .

وكالتعريفِ والتنكيرِ والتذكيرِ والتأنيثِ ، فإنَّه لاَ يمكنُ أيضاً أنْ يوجدَ إلاَّ واحدٌ من المتقابلينِ[1] .

وأمَّا الأولُ ؛ أعني : ممكنَ الاجتماعِ . . فينتهِي إلى أربعةٍ : واحدٌ من الإعرابِ ، وواحدٌ من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، وواحدٌ من التعريفِ والتنكيرِ ، وواحدٌ من التذكيرِ والتأنيثِ ؛ نحوُ : جاءنِي رجلٌ عالِمٌ ، فإنَّ الصفةَ والموصوفَ متوافقانِ في أربعةِ أشياءَ من العشرةِ في الإعرابِ والتنكيرِ والإفرادِ والتذكيرِ ، فإذَا قيلَ : رأيتُ رجلاً ، أو مررتُ برجلٍ . . فالواجبُ عالِماً ، أو عالِمٍ ، وإذَا قيلَ : رجلانِ ، أو رجالٌ . . فالواجبُ عالمانِ ، أو عالمونَ ، وإذَا قيلَ : الرجلُ . . فالواجبُ العالِمُ ، وإذَا قيلَ : امرأةٌ . . فعالمةٌ ، وعلَى هذَا القياسُ[2] .

قالَ : ويوصفُ الشيءُ[3] بفعلٍ مَا هو . . . .

= **والحذف ثلاثة** : حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون ؛ فالمجموع عشرة ؛ مثل : جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد ، وجاءني أبو القاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم ، على ما لا يخفى . (ح) .

(١) أي : المتضادين .

(٢) أي : وإذا قيل : امرأتان . . فعالمتان ، وإذا قيل : نسوة . . فعالمات ، وغير ذلك .

(٣) **قوله** : (ويوصف الشيء) أي : الموصوف الاصطلاحي (بفعل ما) أي : بفعل الموصوف الحقيقي (هو) أي : الموصوف الحقيقي (من سببه) أي : متعلقه ؛ حملاً للمصدر على معنى اسم المفعول . « تحرير الفوائد » .

اعلم : أن الصفة إن كان مفهومها عين الموصوف بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر . . تسمّى كاشفة وموضحة ومصرفة ؛ كقولك : الجسم الطويل العميق متحيز ، فإن كان =

من[1] سببه[2] ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ منيعٍ جارُه[3] ، ورَحْبٍ فِناؤُه[4] ، ومُؤَدَّبٍ خُدَّامُه .

أقولُ : هذا هو القسمُ الثانِي من قسمَيِ الصفةِ ؛ أعنِي : صفةَ الشيءِ بفعلِ مُسَبَّبه ؛ أي : يوصفُ الشيءُ بفعلِ شيءٍ آخرَ يكونُ ذلكَ الشيءُ ؛ أعنِي : الشيءَ الثانِيَ حاصلاً بسببِ الشيءِ الأولِ[5] ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ منيعٍ جارُه[6] ؛

= مفهومها خارجاً عن مفهومه بحيث إن دلت على بعض الأحوال الخارجة عن مفهوم الموصوف . . تسمى مخصصة ومقيدة . (شيخ زاده) .

(١) بمعنى (الباء) أي : من متعلقاته بأن أضيف إلى ضميره . (ق) .

(٢) أي : من سبب الموصوف ومتعلقاته ؛ لأن السبب بمعنى المتعلق ؛ يقال : لا سبب بين عمرو وزيد ؛ أي : لا تعلق بينهما . (ح) .

(٣) **واعلم** : أن (الرجل) موصوف بـ(منيع) و(المنيع) فعل (الجار) حاصل بسبب عود الضمير من (الجار) إلى (رجل) ، وحكم (رحب) و(مؤدب) كحكم (منيع) . (م) . **معناه** : ممنوع جاره من إيذاء الناس بحمايته ، أو مانع جاره إيذاء الناس من نفسه بسبب حماية الرجل . « مغني » . **الإيذاء** : إيصال الشيء إلى حد يكرهه ؛ من القول والفعل ، سواء أثر فيه أو لم يؤثر . (ح) .

(٤) **الرُّحب** بالضم : السعة ، **والرَّحب** بالفتح : الواسع ، **ورحبة المسجد** بالتحريك : ساحته . « صحاح » . فوصف الرجل برحب ليس بحال الرجل بل حال الفناء وهو متعلق الرجل بسبب عود الضمير من الفناء إلى رجل . « مغني » .
اعلم : أنه يجوز إطلاق السبب على المتعلق اسم فاعل ، والمسبب على المتعلق اسم مفعول ، ويجوز عكسه ، **فعلى الأول** : إضافة السبب إلى الضمير لامية ، **وعلى الثاني** : بيانية إن جعل المرفوع راجعاً إلى كلمة (ما) والمجرور إلى (الشيء) وإن جعلا بالعكس . . فالإضافتان بالعكس . « ح م د » .

(٥) الإضافة بيانية .

(٦) على أن (فعيل) بمعنى فاعل ؛ أي : مانع جاره إيذاء الناس من نفسه بسبب حماية ذلك الرجل ، ويجوز أن يكون (فعيل) بمعنى مفعول ؛ أي : ممنوع جاره من إيذاء الناس بحمايته . « تحرير الفوائد » .
واعلم : أن الضمير لا يوصف ، ولا يوصف به ؛ أي : لا يكون موصوفاً بشيء بمثله أو =

أي : مانعٍ جارُه ، ورَحْبٍ فِناؤُه[1] ؛ أي : واسعٍ فناؤُه ، ومُؤَدَّبٍ خُدَّامُه[2] .

فإنَّ المنعَ ، والوُسْعةَ ، والتأديبَ ليسَ شيءٌ منهَا فعلاً لرجلٍ ، وإنَّمَا هي أفعالُ (جاره) ، و(فنائه) ، و(خدامه) إلاَّ أنَّ الجارَ ، والفناءَ ، والخدامَ لَمَّا كانَ[3] متعلقاً به[4] مضافاً[5] إلى ضميرِه . . صارَ كلُّ واحدٍ من الثلاثةِ مُسَبَّباً له[6] ؛ لأنَّه إذَا تعلقَ شيءٌ بشيءٍ . . فالمتعلَّقُ به يكونُ[7] سبباً للمتعلِّقِ ؛

= بغيره ؛ أي : لا يوجد معرفة مساوية له في التعريف ، أو أوضح منه حتى يوصف بها للإيضاح ، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها ، فلا حاجة لهما إلى التوضيح ، وأما الضمير الغائب . . فحمل عليهما طرداً للباب . (ح) .
واعلم : أن الأسماء باعتبار الوصف والوصف به ، وعدم ذلك أربعة أقسام : ما يوصف ويوصف به كاسم الإشارة ، وما لا يوصف ولا يوصف به ؛ كالمضمر ، وما يوصف ولا يوصف به ؛ كالأعلام ، وما لا يوصف ويوصف به ، ولم يوجد وإن مثل له ابن مالك بـ(أيّ) المضاف إلى مثل موصوفه ؛ نحو : مررت برجل أيّ رجل . (ح) .

(١) **فناء الدار** : قدام الباب ، وبالعجم : طبق . (ص) .

(٢) على صيغة اسم الفاعل على ما يقتضيه قوله : (والتأديب) **فيكون المعنى** : مؤدب على خدام غيره ، أو على صيغة اسم المفعول على ما هو شأن الخدام ، **فالمعنى** : مؤدب بتأديب سيده أو غيره . « تحرير » .

(٣) أي : كل واحد .

(٤) بسبب الإضافة .

(٥) خبر بعد خبر لـ(كان) .

(٦) فالمنع والوسعة والتأديب وإن كانت أفعالاً للجار والفناء والخدام ، لكن لما أضيف هؤلاء إلى ضمير رجل . . صارت متعلقات له ، ونزلت صفتها منزلة صفة رجل ، فكما يتصف الرجل بصفة نفسه . . يتصف بتلك الصفات ، إلا أن صفة نفسه يدل على معنى قائم به ، وتوضيحه أو تخصيصه أيضاً ، فهذه لا تفيد إلا التوضيح أو التخصيص ؛ نحو : مررت بزيد المنيع جاره ، وبرجل منيع جاره ، فهي بالنظر إلى التوضيح والتخصيص صفة لما قبلها ، وبالنظر إلى أنها تدل على معنى قائم بما بعدها صفة لما بعدها ـ أي : الجار والفناء والخدام . (منه) ـ . (ح) .

(٧) الأولى : يسمى ؛ لأنه اصطلاح . (ق) .

ولذلكَ لاَ يقالُ[1] : مررتُ برجلٍ منيعٍ جارُكَ[2] ؛ لانتفاءِ التعلقِ الحاصلِ بالإضافةِ ، فلَمَّا كانَ كذلكَ . . نُزِّلَ فعلُ المتعلِّقِ بمنزلةِ فعلِ المتعلقِ به ، وجُعِلَ وصفاً له ، فهو في اللفظِ صفةُ المتعلِّقِ به[3] ، وفي المعنَى صفةُ المتعلقِ ؛ ولذلكَ وجبَ أنْ يوافقَ الموصوفَ[4] اللفظيَّ ، وهو المتعلَّقُ به في الأحكامِ اللفظيةِ[5] ؛ أعنِي : الخمسةَ الأُوَلَ من العشرةِ[6] ، وهي[7] الإعرابُ الثلاثةُ ، والتعريفُ والتنكيرُ ، دونَ الأحكامِ المعنويةِ ؛ أعنِي[8] : الخمسةَ

---

(١) أي : لكون التعلق بسبب الإضافة إلى ضمير الموصوف . « ح م » .

(٢) لأن (الكاف) في (جارك) ليس ضميراً لموصوف ، بل هو ضمير المخاطب . (م) . ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ، ويلزم الضمير لفظاً أو تقديراً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ ﴾ [البقرة : ٤٨] إلخ ، ويوصف بحال الموصوف ؛ يعني : يقع الوصف بحال قائمة به ، سواء كان مفرداً أو جملة ، وبحال متعلق الموصوف ؛ يعني : يكون الصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه ؛ نحو : مررت برجل حسن غلامه ؛ إذ كون الرجل حسنَ الغلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً . (ج) .

(٣) **والمراد بالصفة هنا** : الصّفة المعنوية ؛ يعني : المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي ؛ أعني : التابع الذي يدل على معنى في متبوعه . (معان) .

(٤) أي : منيع مثلاً . (م) .

(٥) ليت شعري لم قال : التعريف والتنكير من الأحكام اللفظية كالإعراب ؟ (سلمان) .

(٦) وما وقع في بعض النسخ من قوله : (الأول) فلعله وقع من أيدي الجهلة ، وما وقع في الحواشي مما يدل على صحته . . فغير صحيح ، ويدل عليه قول الشارح فيما بعد من قوله : (الباقية) دون الأخيرة . (سلمان) . **فإن قيل** : التعريف والتنكير لم يكونا مقدمين في التعداد في المتن بعد قوله : (في إعرابه) على الإفراد . . . اهـ ، فلم قال : الخمسة الأول ؟ **قلنا** : في بعض النسخ مقدمان عليها ؛ ولذلك قال هكذا . (ح) . **وإنما قال** : (الخمسة الأول) مع كون الأول ثلاثة ؛ حملاً على الغالب . . . اهـ ؛ أي : تغليباً للأكثر ؛ لأن الإعراب الثلاثة مقدمة في الذكر ، وحمل الباقيات على الأغلب الأكثر ، وهو الإعراب الثلاثة ، هكذا فهم من كتاب سيدي . (هندي) .

(٧) وفي نسخة : (أعني) .

(٨) من الأحكام المعنوية . (م) .

الباقيةَ[١] ، فإنَّه[٢] يوافقُ فيهَا الموصوفَ المعنويَّ ، وهو المتعلقُ[٣] ، فيقالُ : جاءنِي رجلٌ حسنٌ غلامُه ، ورأيتُ رجلاً حسناً غلامُه ، ومررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه ، وجاءنِي الرجلُ الحسنُ غلامُه[٤] ، ورأيتُ الرجلَ الحسنَ غلامُه[٥] ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ غلامُه ، فيوافقُ الوصفُ ؛ أعنِي : حسناً ، والحسنَ الموصوفَ اللفظيَّ ؛ أعنِي : رجلاً ، والرجلَ في الإعرابِ الثلاثةِ ، والتعريفِ والتنكيرِ ، ولاَ يوافقُه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، والتذكيرِ والتأنيثِ ، بلْ يُعتبرُ حكمُه[٦] في ذلكَ بالقياسِ إلى مَا بعدَه[٧] ، فيكونُ حكمُه كحكمِ الفعلِ مع فاعلِه ؛ لأنَّ ما بعدَه فاعلُه .

---

(١) وهي : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . (ح) .

(٢) أي : الصفة .

(٣) أي : الجار والفناء والخدام . (ح) .

(٤) فإن (الحسن) لفظاً صفة (الرجل) ، وفي المعنى صفة (الغلام) لأن (رجلاً) نكرة ومعرب ، وكذلك (الحسن) فيوافق الوصف الموصوف في المعنى وإن كان (الغلام) صفة مذكر ، وكذلك (الحسن) . (م) .

(٥) ولا يوصف ذو اللام إلا بمثله في درجة التعريف ، أو ما يماثله في كونه ذا اللام ، أو بالمضاف إلى مثله ؛ أي : مثل المعرف بـ(اللام) الذي هو الموصوف ؛ يعني : يكون موصوفاً بالمضاف إلى المعرف باللام ، وذلك إما بلا واسطة بين المضاف إليه أو بواسطة بينهما . (ح) . يعني : يوافق في المثال الأول ، وهو : جاءني رجل حسن غلامه في **الرفع** ، وفي المثال الثاني ، وهو : رأيت رجلاً حسناً غلامه في **النصب** ، وفي المثال الثالث ، وهو : مررت برجل حسن غلامه في **الجر** . (ح) .

(٦) **قوله** : (بل يعتبر حكمه) أي : حكم الوصف في ذلك الأمور ؛ من الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، (فيكون حكمه) أي : حكم الوصف مع الموصوف المعنوي (كحكم الفعل مع الفاعل) لأن الموصوف المعنوي الذي بعده فاعله ؛ أي : فاعل ذلك الوصف . (ح) .

(٧) وهو الموصوف المعنوي .

فإنْ كانَ مَا بعدَه مقتضياً للإفرادِ والتثنيةِ والجمع[1] ، والتذكيرِ والتأنيثِ . . فعلَ به ذلكَ ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ حسنةٍ جاريتُه[2] ، ومررتُ برجلينِ حسنةٍ جاريتُهما ، ومررتُ برجالٍ حسنةٍ جاريتُهم مثلاً ؛ كمَا سيجيءُ[3] تحقيقُه إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

[البدل]

قالَ : والبدلُ[4] ، وهو على أربعةِ أضربٍ : بدلُ الكلِّ من الكلِّ ؛ نحوُ :

---

(١) أي : المكسر ؛ بناء على الضعيف . (ق) . لعل هذا من قلم الناسخ ؛ لأنه لا وجه لتثنية الصفة وجمعها مع فاعله في الظاهر إلا على لغة ضعيفة ، تأمّل . **ويمكن أن يجاب عنه** : بأنه إنما قال ذلك اعتماداً على قول البعض : بل الفعل يثنى ويجمع إذا أسند إلى الظاهر ، أو على أن حكمه حكم الفعل في الإفراد والتذكير والتأنيث ، فقال : (حكمه حكم الفعل) على سبيل التغليب وإن لم يكن حكمه كحكم الفعل في الكل ، فيندفع النظر . (حلبي) . **فإن قيل** : تثنية الفاعل وجمعه لا يقتضيان تثنية الفعل ـ اكتفى بما هو الأصل ، وإلا . . فشبه الفعل مثله . (أبري) . ـ وجمعه ، **أجيب** : بأن الشرطية لا تستلزم الوقوع ، أو بأنه مبني على اللغة الضعيفة . (قدقي) .

(٢) فإن (الحسنة) قد وافق (برجل) الذي هو الموصوف اللفظي في اثنين من الأحكام اللفظية ، وهي الإعراب والتنكير ، ويوافق الجارية التي هي الموصوف المعنوي أيضاً في اثنين من أحكام المعنوية ، وهما التأنيث والإفراد . « مكمل » .

(٣) في بحث التأنيث . (م) .

(٤) **والبدل في اللغة** : هو القائم مقام الشيء . (م) . **وهو في اللغة** : العوض عن الشيء ، والخلف والمناسبة ظاهر ، وفي التنزيل : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا ﴾ [القلم : ٣٢] **وفي عرف النحويين** : تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه ؛ أي : دون المتبوع ؛ أي : لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء ؛ كما لم تكن مقصودة انتهاء ؛ يعني : لا تكون مقصودة أصلاً ، بخلاف متبوع العطف بـ(بل) فإنه مقصودة ابتداء لا انتهاء ، **فالمراد بالنسبة** : مطلق التعليق ، وكلمة (ما) عبارة عن ما المصدرية لا الموصولة ، حتى لمعنى الخارج في التعريف على ما لا يخفى ، ثم البدل أربعة باعتبار دلالته ودلالة متبوعه ، **وقيل** : ستة : الأربعة المذكورة ، وخامسها : بدلُ إضراب ؛ كما في قوله عليه السلام : « إنَّ الرَّجُلَ =

رأيتُ زيداً أخَاك ، وبدلُ البعضِ[1] من الكلِّ ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً رأسَه ، وبدلُ الاشتمالِ ؛ نحوُ : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، وبدلُ الغلطِ ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ حمارٍ .

أقولُ : الضربُ الثالثُ من التوابعِ : البدلُ[2] ، وهو على أربعةِ أضربٍ[3] ؛ لأنَّه[4] إنْ كانَ البدلُ كلَّ المبدلِ منه . . فبدلُ الكلِّ من الكلِّ[5] ؛ نحوُ : رأيتُ زيداً أخَاك ، فإنَّ الأخَ كلُّ زيدٍ ، وإلاَّ ؛ فإنْ كانَ بعضَه[6] . . فبدلُ

= لَيُصَلِّي الصَّلاَةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا . . . » إلى العشرة ، وسادسها : بدل نسيان ؛ نحو : جاءني زيد عمرو ، كذا في « الشذور » . قال الشَّيْخِي : أورد هذا الحديث بهذا اللفظ الإمام ابن عادل في « تفسيره » وغيره ، وأخرجه أبو داود وغيره عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما بلفظ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْصَرِفُ وَمَا كُتِبَ لَهُ إِلاَّ عُشْرُ صَلاَتِهِ تُسْعُهَا ثُمْنُهَا . . . » إلى آخر العدد ، والله تعالى أعلم .

(١) الإضافة بيانية .

(٢) قوله : (الثالث : البدل) أي : اسم تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه نسبة إيجابية أو سلبية ؛ لئلا يخرج ؛ مثل : ما جاءني أحد إلا زيد . « تحرير » .

(٣) قوله : (على أربعة أضرب) منحصر في هذه الأربعة عقلاً على ما قسم الشارح ، أو استقراء كما هو المناسب للفن . « تحرير » .

(٤) علة الحصر .

(٥) ويجب موافقته خصوصاً لمتبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير فقط ، لا في التعريف والتنكير ، ولا يجب الموافقة في بدل آخر . « مكمل » . وهو إنما يكون إذا حمل البدل والمبدل منه على شيء واحد ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة : ٦ـ ٧] قال السيد السند قدس سره : أي : بدل هو كل المبدل منه ؛ للإشعار بكون الإضافة للبيان ؛ كما في : خاتم فضة ؛ بأن يكون بين المضافين عموم من وجه ، ولدفع توهم كونها بمعنى (اللام) إذ حينئذ لا يتميز عن بدل البعض ، وهو كون مدلول البدل جزءاً من المبدل منه ؛ نحو : قطعت زيداً يده ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] . (لمحرره أبو ديني) .

(٦) قوله : (وإلا ؛ فإن كان . . .) اهـ ؛ أي : وإن لم يكن البدل كل المبدل منه ؛ أي : إن لم يتحد البدل والمبدل منه ذاتاً ؛ إما أن يكون جزأ منه ، أو خارجاً عنه ، فإن كان الأول . . =

البعضِ ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً رأسَه ، فإنَّ الرأسَ بعضُ زيدٍ ، وإلاَّ ؛ فإنْ كانَ البدلُ مشتمِلاً[١] عليه . . فبدلُ الاشتمالِ ؛ نحوُ : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه[٢] ، فإنَّ الثوبَ مشتمِلٌ على زيدٍ ، وإلاَّ . . فبدلُ الغلطِ[٣] ؛ نحوُ : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، ويُسمَّى[٤] : بدلَ الغلطِ[٥] ؛ لوقوعِ الغلطِ في مبدلِه[٦] ، فإنَّ القائلَ

= فبدل البعض ، وإن كان الثاني . . إمّا أن يكون البدل مشتملاً للمبدل منه ، أو لا ، فإن كان الأول . . فبدل الاشتمال ، وإن كان الثاني . . فبدل الغلط . **فإن قيل** : إن مثل : نظرت إلى القمر فلكه ، وما رأيت درجة الأسد برجه يلزم أن يكون داخلاً في الاشتمال ، ولم يقل به أحد ، **قلنا** : لا نسلم وقوع هذه الأمثلة في كلام العرب ؛ لجواز أن تكون مصنوعة ؛ كما قال البعض ، فإن هذه الأمثلة مصنوعة ، وإن سلم . . لا نسلم أنه لم يقل به أحد ، كيف وأن النحاة لم تجعل مثل هذه الأمثلة قسماً خامساً ؟! ويجوز أن يراد بالاشتمال غير اشتمال الكل للأجزاء ، فمثل هذه الأمثلة داخلة في القسم الرابع . « تحرير الفوائد » .

(١) أي : البدل على المبدل منه ، أو بالعكس ، ومنه بدل الكل من البعض . (ق) .

(٢) **واعلم** : أن المشروط في البدل والمبدل منه : أن يكون الفعل المقدم عليهما صالحاً لهما ؛ كقوله : سلب زيد ثوبه ، فإن المسلوب يمكن في (زيد) و(ثوبه) ، فلو قلت : أخيط زيد ثوبه . . لم يجز ؛ لأن خياطة زيد محال ، فلو قلت : مات زيد ثوبه . . لم يجز أيضاً ؛ لأن الموت في الثوب . (غفور) .

(٣) إضافة البدل إلى الغلط من إضافة السبب إلى المسبب . (هـ) .

(٤) أي : هذا البدل .

(٥) **والرابع** : **بدل الغلط** وهو : أن يقصد إليه بعد أن غلط بغيره ؛ نحو : مررت برجل حمار ، فإن القائل إنما أراد أن يقول : بحمار فسبقه لسانه إلى أن قال : برجل ، ثم تداركه ، فعمد إلى المقصود ، فقال : بحمار ، على معنى : ما مررت برجل بل مررت بحمار ، فهو بدل من الغلط ، وغير صادر عن روية وفطانة ، ولكونه بدلاً من الغلط وغير صادر عن روية وفطانة لا يقع في أفصح الكلام . (ح) . الإضافة في : (بدل الغلط) لأدنى ملابسة ، فإن الغلط هو المبدل منه ، وقد يقال : إنما سمّي بدل الغلط ؛ لأن سببه الغلط ، أو لأنه لاستدراك الغلط . (جلبي) . ومعنى (بدل الغلط) : البدل الذي كان بسبب الإتيان به الغلط من ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البدل هو البدل . (خوافي) .

(٦) أي : لأن الغلط سببه ، فسموا المسبب باسم السبب ، وذلك كثير في كلامهم . (س) .

إنَّمَا أرادَ أنْ يقولَ : مررتُ بحمارٍ ، فغلطَ[1] برجلٍ ، ثم استدركَ فقالَ : بحمارٍ ، فهو بدلٌ[2] مما فيه الغلطُ[3] .

[فائدة البدل]

وفائدةُ البدلِ : رفعُ اللَّبْسِ[4] ، فإنَّك إذَا قلتَ : ضربتُ زيداً مثلاً . . يحتملُ أنْ ضربتَ[5] رأسَه ، وغيرَ رأسِه ، فإذَا ذكرتَ رأسَه . . رفعتَ اللبسَ[6] .

وتحقيقُه : أنْ يُذكَرَ اسمٌ أولاً ثُمَّ يُذكَرَ اسمٌ آخرُ ، ويُجعَلَ الأولُ في حكمِ الساقطِ[7] ؛ ليحصلَ بيانٌ لاَ يحصلُ بدونِ ذلكَ[8] ، ويجبُ أن يكونَ في بدلِ البعضِ ، والاشتمالِ ضميرٌ يرجعُ إلى المبدلِ منه[9] ؛ ليرتبطَا معاً[10] ؛ كمَا عرفتَ في المثالِ .

---

(١) بكسر (الغين) في الماضي ، وفتحها في المضارع . (هـ) .

(٢) عبارة عن الرجل .

(٣) **قوله** : (فهو بدل من الغلط) وذكر (من) ههنا لبيان المعنى ، لا أن الإضافة في قوله : (بدل الغلط) بمعنى (من) بل الإضافة فيه بمعنى (اللام) لا بمعنى (من) .

(٤) بفتح (اللام) وسكون (الباء) مصدر لبس ، من باب ضرب ؛ أي : إيقاع الالتباس ، فيكون المعنى : رفع إيقاع الشبهة الحاصلة للمخاطب من ذكر المبدل منه . « تحرير الفوائد » .

(٥) وفي نسخة : (تضرب) .

(٦) وهو ظاهر في بدل البعض والاشتمال ، وكذا في بدل الكل ؛ لأنه كعطف البيان . (ق) .

(٧) أي : في الحكم لا في الغلط . « إصباح » .

(٨) **قوله** : (ذلك) أي : بدون ذكر البدل ، وهو رفع الالتباس ، وكون إسناد ما نسب إلى المتبوع إليه مقصود بالذات . (تح) .

(٩) **قوله** : (من ضمير يرجع . . .) اهـ غالباً ، وقد يجيء من غير ضمير ؛ كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَنٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ * فِرْعَوْنَ ﴾ [البروج: ١٧ـ ١٨] فإن ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ بدل البعض من الكل ، وهو ﴿ ٱلْجُنُودِ ﴾ . « تحرير الفوائد » .

(١٠) **قوله** : (معاً) مشكل . (أبري) .

قالَ : وتبدلُ النكرةُ من المعرفةِ[1] وعلى العكسِ[2] ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ ، ويشترطُ في النكرةِ المبدلةِ من المعرفةِ[3] : أن تكونَ موصوفةً .

أقولُ : يجوزُ أن تبدلَ[4] النكرةُ من المعرفةِ[5] ، والمعرفةُ من النكرةِ ، فالبدلُ والمبدلُ منه إذاً يكونانِ على أربعةِ أقسامٍ[6] ؛ لأنَّهُمَا إمَّا أن يكونَا معرفتينِ ؛ نحوُ : رأيتُ زيداً أخاك ، أو نكرتينِ ؛ نحوُ : رأيتُ رجلاً أخاً

---

(١) هذا شروع لتقسيم البدل باعتبار التعريف والتنكير بعد ما قسم باعتبار الذات ؛ يعني : كما أن البدل باعتبار الذات أربعة كذلك باعتبارهما أربعة أقسام : معرفتان ، ونكرتان ، ومعرفة عن نكرة ، ونكرة عن معرفة ، وبضرب الأربعة في الأربعة يحصل ستة عشر قسماً ، والأمثلة مذكورة في « الشيخ الرضي » إن شئت فارجع إليه . « العقد النامي على الجامي » .

(٢) (الواو) عاطفة على حرف جر ، والجار والمجرور متعلق بـ(يقع) المقدر ـ لأن (على) صلة (يقع) لا صلة (تبدل) . (منه) . ـ منصوب محلاً . . . إلخ ، و(يقع) مع فاعله معطوف على (وتبدل . . .) إلخ . (أبري) .

(٣) أي : في بدل الكل . (ق) .

(٤) أي : ويقع الإبدال . (ق) .

(٥) أي : يجوز أن تجعل النكرة الموصوفة بدلاً من المعرفة ، وبالعكس مطلقاً ؛ أي : سواء كان من لفظ المبدل منه أو لا ، هذا عند البصريين ، وأمّا الكوفيين . . اشترطوا أن يكون البدل النكرة من المعرفة من لفظ المبدل منه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] لأن البدل مستقل بنفسه ، وليس البدل مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد ، فلا يلزم من اختلافهما كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة ، بخلاف الصفة والموصوف ، فإن من اختلافهما يلزم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة ؛ لأن الصّفة والموصوف بمنزلة شيء واحد . « تحرير » .

(٦) أي : يكون كل منهما بالنظر إلى نفسه ، ونفس صاحبه جميعاً أربعة أقسام ، وأما بالنظر إلى صاحبه . . فلا يحصل إلا قسمان فقط ، فإن ضربت أقسام البدل التي حصلت بهذا الاعتبار في أنواع البدل الأربعة . . حصلت ستة عشر قسماً ، وكذلك المبدل منه ، فيحصل للبدل والمبدل منه اثنان وثلاثون قسماً ، فتدبر . (محمد الأبري) .

لك[١] ، أو يكونَ البدلُ معرفةً ، والمبدلُ منه نكرةً ؛ نحوُ : رأيتُ رجلاً أخاكَ ، أو على العكسِ ؛ نحوُ قولِه تعالَى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ .

ويشترط في هذا القسمِ[٢] ـ أعنِي : في النكرةِ المبدلةِ من المعرفةِ[٣] ـ : أن تكونَ موصوفةً[٤] ؛ مثلُ : (ناصيةٍ) فإنَّهَا وُصِفَتْ بـ(كاذبةٍ)[٥] ، وذلك ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ هو البدلُ[٦] ، فلو كانَ نكرةً غيرَ

---

(١) لقطعه عن الإضافة .

(٢) ليتخصص ويقرب من المعرفة ؛ لأن القرب منها قد يقوم مقامها . (ح) .

(٣) بدل الكل من الكل . (زاده) .

(٤) هذا إذا كان البدل من لفظ المبدل منه ، وأمّا إذا كان من غير لفظه . . فلا يجب الإتيان بالصّفة ؛ نحو : الحمد لله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ، فـ(جاعل) بدل من (الله) ، وهو نكرة غير موصوفة بشيء . « تحرير الفوائد » . تعرّض لإبدال أحد المتقابلين عن الآخر ؛ لاشتراط إبدال النكرة عن المعرفة بالاتصاف ؛ يعني : لما أراد أن ينبّه على اشتراط الاتصاف لإبدال النكرة من المعرفة . . تعرّض له ، وتعرّض أيضاً لإبدال المعرفة عن النكرة ؛ لكونه عكسه ، وأما إبدال المعرفة من المعرفة ، وإبدال النكرة من النكرة . . فلم يتعرّض لهما ؛ لعدم اشتراطهما بشيء ، مع أنه يمكن أن يقال : تعرّض لإبدال أحد المتقابلين عن الآخر ؛ دفعاً لتوهّم عدم الجواز ، وأمّا إبدال المعرفة من المعرفة ، وإبدال النكرة من النكرة . . فلا ريب في جوازهما ؛ لحصول التطابق ، ثم السرّ في اشتراط الاتصاف هو أن البدل أصل ، والمبدل منه كالبساط لذكره ، فإذا كان نكرة . . كان أنقص دلالة على المقصود من المبدل منه ، فيجبر نقصانه بالاتصاف . وإذا تلخص هذا . . فاعلم : أن أقسام البدل أربعة ، والأقسام باعتبار التعريف والتنكير أيضاً أربعة ، فيحصل بالضرب ستة عشر قسماً ، وأن الأقسام باعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، فيحصل أيضاً بالضرب ستة عشر قسماً أخرى ، خلا أن إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان البدل بدل الكل . . غير جائز ، فالمجموع اثنان وثلاثون قسماً ، عليك باستخراجها . (ح) .

(٥) ونقل عن أبي علي أنه يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [طه : ١٢] أي : مقدس مرتين . (هـ) .

(٦) لأنه هو المقصود بالنسبة كما عرفت ، فلو كان ذلك البدل نكرة غير موصوفة ، والمبدل منه =

موصوفةٍ[1] ، والمبدلُ منه معرفةً . . لكانَ للفرعِ مزيةٌ على الأصلِ[2] .

ويبدلُ أيضاً الظاهرُ من الضميرِ ، وعلى العكسِ[3] ؛ فحَصَلُ بسببِ ذلكَ أربعةُ أقسامٍ أخرَى .

وأنَا أذكرُ أمثلةَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ ؛ كمَا في أقسامِ المعرفةِ والنكرةِ[4] ، فعليك باستخراجِ أمثلةِ سائرِ الأبدالِ[5] ؛ فالظاهرُ من الظاهرِ قد عرفتَ ، والضميرُ من الضميرِ ؛ نحوُ : زيدٌ ضربتُه إيَاه ، والظاهرُ من الضميرِ ؛ نحوُ : ضربتُه أخَاك ، وعكسُه ؛ نحوُ : ضربتُ زيداً إيَّاه .

[عطف البيان]

قالَ : وعطفُ البيانِ ، وهو أنْ تُتبِعَ المذكورَ بأشهرِ اسميْهِ[6] ؛ نحوُ :

= معرفة . . لكان للفرعـ وهو المبدل منهـ مزية تامة . « تحرير » . وإنما قلنا : (مزية تامة) أي : مزية من كل الوجوه في الدلالة ؛ لأن النكرة الموصوفة أيضاً ناقص في الدلالة من المعرفة كما لا يخفى . « تحرير » .

(١) خبر بعد خبر أو صفة (نكرة) . (ش) . **واعلم** : أن اللفظ إذا أريد كونه خبراً أو صفة . . كان أولى أن يحمل على الخبر بما فيه من الفائدة التامة . (غفور) .

(٢) **قوله** : (لكان للفرع مزية . . .) اهـ ، غفل الشارح عمّا ذكر حيث قال في صدر الكتاب : (العلمية فرع التنكير) لأن المراد منها : مطلق التعريف ـ فيه أنه لا يكون ذلك مراداً له هنالك . (ش) . ـ كما قال صاحب « شرح الكافية » ، وعلى هذا مراده هنا : كون التعريف أصلاً (ح) .

(٣) سواء كان معرفة ؛ نحو : ضربته زيداً ، أو نكرة ؛ نحو : ضربته أخاً لك . (تح) .

(٤) أي : كما ذكرت في إبدال المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة . (تح) .

(٥) أي : الزم باستخراج أمثلة باقي الأبدال ؛ من البعض ، والاشتمال ، والغلط ، فيكون المجموع الحاصل من ضرب التسعة بالثلاثة سبعةً وعشرين . « تحرير » .

(٦) أي : ما يذكر تابعاً للمذكور أشهر اسمي مدلول المذكور ؛ لئلا يرد الاعتراضات على ما فسره المصنف ، تأمل كيف يتصور وكيف لا يتصور ، فإنه دقيق . « تحرير » . وهو تابع =

جاءني أخوك زيدٌ ، وأبو عبدِ اللهِ زيدٌ .

أقولُ : الرابعُ من التوابعِ : عطفُ البيانِ ، وهو أن تُتبعَ المذكورَ بأشهرِ

= غير صفة ، يوضح متبوعه ، أو يخصصه ؛ كما في قوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة : ٩٥] يعني : يكون الغرض منه عند اجتماعه مع متبوعه إيضاحَه غالباً ، فيخرج البدل مما أفاده من الإيضاح في بعض المواضع ؛ فمن خصوص المادة ، ويدخل نحو : جاءني زيد أبو عبد الله ، ولا يتجه مثل : ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة : ٩٧] فتبصر . (جامي) . **وها هنا بحث** ـ أي : في تعريف عطف البيان . (م) ـ لأنه جعل عطف البيان عبارة عن إرداف الأشهر غيرَ الأشهر ، وهو ليس من التوابع ، بل أحد التوابع نفس الأشهر ، ولعل ذلك تسامح منه ، **ومراده** : هو الأشهر المتبَعُ للمذكور ؛ ليكون كالترجمة له ، ويوضح أمر المذكور به ، ولو عكس . . لاختل غرض الترجمة والإيضاح ؛ لأن الأشهر لا يترجم بغير الأشهر ، ولا يوضح أمره به ، **هذا مختار المصنف** ، **والآخرون** على تجويز الأمرين ؛ لأن اجتماعهما لا يخلوا عن إيضاح البتة ، أما إذا كان أشهر من متبوعه . . فظاهر ، وأمّا إذا كان المتبوع منه أشهر منه . . فلأنه إذا كان المكنى بأبي عبد الله خمسة ، والمسمّى بزيد عشرة ، ومع ذلك لو قيل : جاء أبو عبد الله زيد . . حصل البيان والإيضاح ؛ لأن المسمّى بزيد في هؤلاء الخمسة واحد فقط أو اثنان مثلاً ، فإذا قيل : جاء أبو عبد الله . . علم المخاطب أن الجائي أحد هؤلاء الخمسة لا على التعيّن ، ثم إذا أردفه زيداً . . عُلم الجائي بعينه ؛ لأن المسمّى بزيد فيهم واحد ، فيحصل البيان من الاجتماع وإن كان المتبوع أشهر من عطف البيان ؛ لأن المتبوع مشترك فيه بين خمسة ، وعطف البيان بين عشرة . إذا أوعيت ما تلونا عليك . . فاعلم : أن الغرض الأصلي منه إيضاح المتبوع ، **وقد يساق لمجرد المدح** ؛ منه قوله تعالى : ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة : ٩٧] فإن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف البيان لـ﴿ٱلْكَعْبَةَ﴾ وقد سيق لمجرّد المدح ؛ لأن الكعبة لا إبهام فيها ، **ولمجرد الذم أيضاً** ؛ كقولك : جاء زيدٌ قفة ، إذا علمه السامع قبل ذكر (القفة) ، فإن ذكر (قفة) ـ نظراً إلى الوضع السابق ، وهي الشجرة اليابسة ـ يفيد الذم للمتبوع ، قال صاحب « الكشاف » في قوله تعالى : ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود : ٦٠] فائدة عطف البيان وإن كان البيان حاصلاً بدونه هي : أن يوسموا بهذه الدعوة وسماً ، وتجعل فيهم أمراً محققاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه . (ح) . هذا من باب ذكر الخاص وإرادة العام ، فيتناول اللقب والكنية ؛ كما يقتضي كونه تثنية ؛ لأن التثنية تدل على التعدد ، والعلم لا يكون إلا واحداً . « تحرير » .

اسميْهِ ؛ أي : تَجْعَلَ[1] أشهرَ اسميْهِ تابعاً له[2] ؛ بأنْ تَذكرَه بعدَه ؛ نحوُ : جاءنِي أخُوكَ زيدٌ ، وأبو عبدِ اللهِ زيدٌ ، فإنَّ الجائِيَ هذَا[3] كمَا يقالُ له : الأخُ ، وأبو عبدِ اللهِ. . يقالُ له أيضاً : زيدٌ .

فإنْ كانَ زيدٌ أشهرَ اسميْهِ عندَ الناسِ من الأخِ ، وأبِي عبدِ اللهِ. . تَذكُرُه ثانياً بياناً للأولِ ، وإنْ كانَ بالعكسِ[4] . . فبالعكسِ ؛ نحوُ : جاءنِي زيدٌ أخُوك ، وزيدٌ أبو عبدِ اللهِ .

وهذَا مذهبُ المصنفِ[5] ، والآخرونَ لاَ يُفرِّقون بينَ أنْ يُذكَرَ الأشهرُ أوَّلاً أو آخراً .

[فائدة عطف البيان]

وفائدةُ عطفِ البيانِ : إيضاحُ المتبوعِ[6] .

---

(١) بدون آلة . (ق) .

(٢) غالباً ؛ كقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة : ٩٧] فإنه للمدح لا للبيان ؛ إذ الكعبة أشهر ولا إبهام فيه . (ق) .

(٣) بدل من (الجائي) . (ق) . اعلم : أن أسماء الإشارة لا تقع صفة إلا على العلم ؛ نحو : مررت بزيد هذا ، أو المضاف إلى الضمير ؛ نحو : بغلامك هذا ، ولا تقع صفة على المعرف بـ(اللام) لأن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة ، وهو ليس كذلك . (م) .

(٤) أي : إن كان الأشهر غير زيد . . يذكر هو ثانياً بياناً للأول .

(٥) أي : اشتراط الأشهر فيه مذهب المصنف ؛ لاعتباره إيضاح المتبوع على وجه الأكملية ، والآخرون لا يفرقون ؛ أي : لا يشترطون الأشهر ؛ لاعتبارهم الإيضاح في الجملة ، فمثل قول الأعرابي : (أقسم بالله أبو حفص عمر) جائز عندهم من غير تأويل ، وأما عند المصنف ؛ إمّا أن يكون بدلاً ، أو يكون عمر مشهوراً من أبي حفص في بعض الأمصار ، أو بعض الأعصار . « تحرير » .

(٦) في الجملة . (تح) .

[العطف بالحروف]

قالَ : والعطفُ بالحروفِ(١) ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ وعمرٌو ، وحروفُ

---

(١) **العطف في اللغة** : هو العود على الشيء والرد إليه ، وسمي العطف هنا به ؛ لأنّك تعود إلى الإعراب الأول ، فترد إعراب المعطوف عليه إلى المعطوف . (ق) . **قوله** : (العطف بالحروف) أي : المعطوف بأحد الحروف العشرة ، وهو تابع مقصود بالنسبة ـ وهي أعم من الحقيقة والحكمية عند من يقول بأن المعطوفات قبل الربط من أفراد المعرف ، وأما عند من يقول بعدم دخولها في المعرف . . فلا يريد إلا الحقيقة . (منه) . ـ مع متبوعه ، (ويقال له) أي : للمعطوف بالحروف (النسق) بسكون (السين) على ما في « الصحاح » ، وبفتح (السين) بمعنى التنظم **عند الكوفيين ، وعند البصريين** العطف (نحو : جاءني زيد وعمرو) فجاء فعل عامل لزيد ، وهو فاعل ، وعمرو معطوف مقصود مع زيد في الإخبار بالمجيئية هذا مثال لعطف الظاهر على الظاهر ، وأما إذا عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل . . يؤكد أولاً ؛ لئلا يلزم العطف على ما هو بمنزلة جزء الكلمة ، وهو قبيح **عند البصريين ، وأمّا عند الكوفيين** . . يجوز بلا قبح ؛ نحو : ضربت أنا وزيد ، وزيد ضرب هو وغلامه ، وإذا عطف على الضمير المجرور . . يعاد الخافض ؛ لما ذكر ؛ نحو : مررت بك وبزيد . **اعلم** : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له ؛ نظراً إلى ما قبله ، بشرط ألا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف ، فلا يجوز في : ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو إلا الرفع ؛ إذ لو نصب أو خفض . . لكان معطوفاً على (قائم) أو (قائماً) فيكون خبراً عن (زيد) وهو ممتنع ؛ لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم (ما) . « تحرير الفوائد » . ولا يجوز عطف الاسمين بحرف على معمولي عاملين مختلفين إلا بتقدم المجرور ؛ نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، خلافاً لسيبويه فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً ، بل يحملها على حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [الأنفال : ٦٧] بجر ﴿ ٱلْآخِرَةِ ﴾ أي : عرض الآخرة كما جاء في بعض القراءات ، خلافاً للفراء فإنه يجوز هذا العطف مطلقاً من غير اقتصار على صورة السماع ، أما عطف الاسمين على معمولي عامل واحد . . فجائز بالاتفاق ، ولم يذكر المصنف بعض هذه الأحكام ؛ اكتفاء بذكره في « مفصله » ، ولم يذكر الشارح ؛ لكون وظيفته شرح ما ذكره المصنف ، وإنما ذكرناه مع أن وظيفتنا شرح ما صدر منهما ؛ ليفيد مفاد المطولات لمن أعجله وقته ، والله تعالى أسأل أن يعمّمه ، وبالله تعالى =

العطفِ تُذكَرُ في بابِ الحروفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

أقولُ : الخامسُ من التوابعِ : العطفُ بالحروفِ[(١)] ، ويقالُ له : النسقُ[(٢)] ؛ نحوُ : جاءنِي زيدٌ وعمرٌو ، فعمرٌو معطوفٌ على زيدٍ ، وزيدٌ معطوفٌ عليه .

وحروفُ العطفِ تُذكَرُ في بابِ الحروفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى .

[المبني]

قالَ : **المبنِيُّ** وهو[(٣)] : الذِي سكونُ آخرِه وحركتُه لاَ بعاملٍ[(٤)] ؛ نحوُ : كَمْ ، وأَيْنَ ، وحَيْثُ ، وأَمْسِ ، وهَؤلاَءِ ، وسكونُه يُسمَّى : وقفاً[(٥)] ، وحركاتُه : فتحاً[(٦)] وضمّاً[(٧)] وكسراً[(٨)] .

= التوفيق . « تحرير الفوائد » .

(١) أي : المعطوف بأحد الحروف العشرة ، وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه . (تح) .

(٢) بفتح (النون) . **النسق في اللغة** : التابع . « محصول » .

(٣) **قوله** : (المبني هو : الذي سكون آخره وحركته . . .) اهـ الغير العارضتين ، وإنما قيدنا بقولنا : (الغير . . .) إلخ لئلا يرد الأسماء المعدودة ؛ نحو : زيد وعمرو في التعداد ، ونحو : جاءني زيد في الوقف بالنظر إلى القيد الأول ، ونحو : لم يكن الذين بالنظر إلى الثاني ، فإنها معرفة عنده كما يفهم ذلك من « الفوائد الضيائية » مع سكونه وحركته لا بعامل ، تأمل . (قدقي) .

(٤) عطف على خبر محذوف ، **تقديره** : بالوضع أو بالمناسبة لا بعامل . (ق) . **الحركة** : ما يمكن أن يتلفظ بعدها بإحدى المدات الثلاثة ، وهي الواو والألف والياء ، **والسكون** : ما لا يمكن أن يتلفظ به . (زاده) .

(٥) لتوقف النفس فيه . (ت) . وفي (ط) : (وسكون آخر المبني يسمى وقفاً) .

(٦) سمي فتحاً ؛ لانفتاح الفم في التلفظ . (هـ) .

(٧) سمي ضمّاً ؛ لحصوله بضم الشفتين . (هـ) .

(٨) سمي كسراً ؛ لانكسار الشفة السفلى في التلفظ . (هـ) .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من توابعِ المعربِ . . شَرَعَ في المبنِيِّ ، فقالَ : (المبنِيُّ هو : الذي سكونُ آخرِه[١] ، وحركتُه لاَ بعاملٍ)[٢] نحوُ سكونِ (كَمْ) ، وحركاتِ (أَيْنَ) ، و(حَيْثُ) ، و(أَمْسِ) ، فإنَّ كلَّ ذلكَ مِمَّا ليسَ بسببِ عاملٍ .

وسكونُ آخرِ المبنِيِّ يُسمَّى : وقفاً[٣] ، وحركاتُه : فتحاً وضمّاً وكسراً[٤] ، ومعنَى المبنِيِّ في اللغةِ[٥] : المثبتُ ، ويُسمَّى المبنِيُّ المصطلحُ : مبنيّاً ؛ لثباتِه[٦] على حالةٍ واحدةٍ مع اختلافِ عاملِه .

قالَ : وسببُ بنائِه : مناسبتُه غيرَ المتمكِّنِ .

---

(١) فيه ذهول على مذهب المصنف ؛ لأن الأسماء المعدودة عنده معربة ، وسكونها سكون وقف . (ق) . قال الشيخي : وفي نسخة : (فيه ذهول عن مذهب المصنف . . .) والله تعالى أعلم .

(٢) وفي (ط) : (لا بسبب عامل) .

(٣) **الوقف في اللغة** : الحبس . (ق) .

(٤) مختصّاً به ؛ بناء على أن الأسماء منحصرة في المسمّى عند البصريين ؛ كاختصاص الرفع والنصب والجر على المعرب ، خلافاً للكوفيين فإنهم يطلقونها على الحركات الإعرابية أيضاً ، أما الضمة والكسرة والفتحة . . فمشتركة بينهما ، فيقال : بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جرّاً . « تحرير » .

(٥) والجمهور على أن الجملة من حيث هي جملة لا تستحق إعراباً ولا بناء . (ق) . فالمبني ضربان : لازم وعارض ، **فاللازم** : ما تضمّن معنى الحرف ؛ كأين ، ومتى ، وكيف ، وما أشبه ذلك ؛ كالذي ، والتي ونحو ذلك ، **والعارض** : خمسة أشياء : المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : غلامي ، والمنادى المفرد المعرفة ؛ نحو : يا زيد ، والنكرة المفردة مع لا لنفي الجنس ؛ نحو : لا رجل في الدار ، والمركب ؛ نحو : خمسة عشر ، وما حذف منه المضاف إليه ، وهو : (قبل و . . .) اهـ وكذلك باقي الجهات الست . « مصباح » .

(٦) **الأولى** : لإثباته . (ق) . **الثبات** بفتح (الثاء) : راجع إلى غاية التصريف في مبحث المصدر .

أقولُ : سببُ بناءِ المبنِيِّ : مناسبتُه[١] لغيرِ المتمكِّنِ[٢] ؛ أعنِي : الحرفَ ، والماضِيَ ، والأمرَ بالصيغةِ ؛ نحوُ : صَهْ ، وأُفٍّ ، ورُوَيْدَ .

فإنَّ (صَهْ) يناسبُ الحرفَ من حيثُ الصيغةُ ، و(أُفٍّ) يناسبُ الماضِيَ من حيثُ المعنَى ؛ لأنَّ معنَاه : تضجرت ، و(رُوَيْدَ) يناسبُ الأمرَ من حيثُ المعنَى أيضاً[٣] ؛ لأنَّه بمعنَى : أَمْهِلْ .

[المضمرات]

قالَ : فمنه : المضمراتُ ، وهي على ضربينِ : متصلٍ ؛ نحوُ : أخوك ، وضربك ، ومر بك ، وداره ، وثوبي ، وضربا ، وضربوا ، وضربت ، وضربنا ، وضربن ، وكذلك[٤] المستكِنُّ[٥] في زيدٌ ضَرَبَ ، وأفعلُ ،

---

(١) بإحدى المناسبات الستة ، وهي ما ذكره المصنف في « المفصل » بأنها إما بتضمن الاسم معنى مبني الأصل ؛ مثل : أين ، فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام ، أو شبهه له ؛ كالمبهمات ، فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما ، وستعرفه إن شاء الله تعالى ، أو وقوعه موقع ما أشبهه ؛ كالمنادى المضموم ، فإنه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف ؛ نحو : أدعوك ، أو إضافته إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِّنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [المعارج : ١١] فيمن قرأ بالفتح . (ح) .

(٢) **وفي عبارة المصنف نظر** ؛ لأنه لا يطلق على الحرف والفعل أنه غير المتمكن ـ فالاسم المتمكن المعرب ، والاسم الغير المتمكن المبني ـ لأن التمكن وعدم التمكن يوصف به الاسم*، لا الفعل والحرف ، **فالأصوب** : أن يقول : وسبب بنائه : مناسبته مبني الأصل . (منه) .

(٣) أي : كما يناسب (صه) الحرف ، و(أف) الماضي وفي (ط) : (من جهة المعنى أيضاً) .

(٤) خبر مقدم .

(٥) مبتدأ مؤخر .

ونفعلُ ، وتفعلُ ، ويفعلُ ، ومنفصلٍ[1] ؛ نحوُ : هو ، وهي ، وأنا ، وأنت[2] ، ونحن ، وإياك ، وإياه .

أقولُ : بعضُ المبنِيِّ : المضمراتُ[3] .

وبُنيتْ ؛ لمناسبةِ بعضِها الحروفَ في الصيغةِ[4] ، فحُمِلَ الباقِي عليه .

والمضمرُ على ضربينِ[5] : ضربٌ متصلٌ ؛ أعنِي : الذِي لاَ يمكنُ أنْ

---

(١) الثاني .

(٢) وتاء (أنت) مبدلة من ألف (أنا) . (خبيصي) .

(٣) **قوله** : (بعض المبني المضمرات) أشار بهذا التفسير إلى أن (من) في قول المصنف : (ومنه) للتبعيض ، والضمير راجع إلى المبني ؛ أي : بعض من المبني : المضمرات . (ح) . أي : أسماء وضعت لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، تقدم ذكره لفظاً ؛ أي : ملفوظاً تحقيقاً ؛ نحو : ضرب زيد غلامه ، أو تقديراً ؛ مثل : ضرب غلامه زيد ، أو معنى ؛ أي : مذكوراً من حيث المعنى ؛ بأن يفهم من لفظ بعينه ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] فإن مرجع الضمير (هو) العدل المفهوم من قوله : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ ﴾ أو من سياق الكلام ؛ كقوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] لأنه لما تقدم ذكر الميراث . . دل على أن ثمة مورثاً ، أو حكماً وهو في ضمير الشأن والقصّة ؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصداً ؛ لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ؛ ليعظم وقوعها في النفس بتفسيرها ، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسّراً ، فصار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك . « تحرير الفوائد » .

(٤) ككاف (أدعوك) يشبه كاف (ذاك) . أي : في بنائه على حرف أو حرفين كما في أكثر الحروف . (م) .

(٥) المضمر مشتق من الضمر ، وهو الهزال وقلّة اللحم ، وذلك لأن المضمر أقل حروفاً من المظهر ؛ لأن منه ما هو على حرف واحد . (قدقي) . **المضمر على قسمين** : مستتر وبارز ، **فالمستتر** أيضاً قسمان : **واجب الاستتار** بحيث لا يجوز إبرازه ، ولا يسند عامله إلا إليه ، **وجائز الاستتار** بحيث يسند عامله تارة إليه ، وتارة إلى الاسم الظاهر : **فالأول** : يكون في المتكلمين ، والمخاطب المفرد المذكر من غير الماضي ؛ نحو : أضرب ونضرب وتضرب ، واسم فعل الأمر ؛ نحو : نزال وصه ومه ، وأفعل التفضيل في غير مسألة =

يُتلفَّظَ به وحدَه[1] ، وهو إمَّا مجرورٌ بالإضافةِ مخاطبٌ[2] ؛ نحوُ : أخوك أخوكما أخوكم ، أخوكِ أخوكما أخوكنَّ .

وإمَّا منصوبٌ مخاطبٌ[3] ؛ نحوُ : ضربك ضربكما ضربكم ، ضربكِ ضربكما ضربكنَّ ، أو غائبٌ ؛ نحوُ : ضربه ضربهما ضربهم ، ضربها ضربهما ضربهنَّ ، أو متكلِّمٌ ؛ نحوُ : ضربنِي ، ضربنا[4] .

= الكحل ؛ نحو : زيد أفضل من عمرو ، واسمي الفاعل والمفعول وما كان بمعناهما ، والصّفة المشبهة ، والظرف المستقر إذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر ؛ نحو : جاءني ضارب أو مضروب أو أسد ناطق أو هاشمي أو حسن ، ونحو : في الدار زيد ، وفي تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم مطلقاً ؛ نحو : جاءني رجلان ضاربان أو مضروبان ، أو رجال ضاربون أو مضروبون ، وفي عسا وخلا فعلين ، وما عدا وما خلا وليس ولا يكون في باب الاستثناء ؛ نحو : جاءني القوم عدا أو ليس أو لا يكون زيداً . والثاني : في الغائب المفرد ، والغائبة المفردة ، وأما البارز المتصل . ففي تثاني الأفعال ، وفي المخاطب المفرد مُذكراً كان أو مؤنثاً ، والمتكلم وحده في الماضي ، والمتكلم معه غيره في الماضي ، وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي . أطه لي على « الإظهار » . والضمائر كلها معارف محضة ، بل هي أعرف المعارف . « موصل الطلاب » . والضمائر الراجعة إلى النكرات نكرات . (رسي) . إن الضمير معرفة وإن كان عائداً إلى النكرات . (جلبي) .

اعلم : أن الأصل في الضمائر . المتصلُ المستتر ؛ لأنّه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللّبس بالاستتار ؛ لكونه أخصرَ من المنفصل عند تعذر الاتصال ، فلا يقال : ضربت أنا ؛ لأن ضربت مثله معنىً ، وأخصر منه لفظاً . (رضي) . ومثله في « عبد الغفور » فراجعه .

(١) أي : وضعاً وإن استقل معناه ، بخلاف العرف . (ق) .

(٢) قوله : (وهو إما مجرور . . .) اهـ ؛ أي : المضمر المتصل إمّا مجرور بالإضافة ؛ أي : بسبب الإضافة مخاطب ؛ أي : موضوع ليخاطب به ، أو يتوجه به الخطاب . « تحرير » .

(٣) من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد على مذهب من قال بجوازه مطلقاً . (تح) .

(٤) والضمير المنصوب المتصل لا يتصل إلا بالفعل ؛ ليكون مفعولاً ، أو بما شابه الفعل ؛ كالحروف المشبهة بالفعل . « مغني » .

وإمَّا مجرورٌ بحرفِ الجرِّ مخاطبٌ ؛ نحوُ : مرَّ بك مرَّ بكما مرَّ بكم ، مرَّ بكِ مرَّ بكما مرَّ بكنَّ ، أو غائبٌ ؛ نحوُ : مرَّ به مرَّ بهما مرَّ بهم ، مرَّ بها مرَّ بهما مرَّ بهن ، أو متكلِّمٌ[(١)] ؛ نحوُ : مرَّ بي ، مرَّ بنا[(٢)] .

وإمَّا مجرورٌ بالإضافةِ غائبٌ ؛ نحوُ : داره دارهما دارهم ، دارها دارهما دارهنَّ ، أو مجرورٌ بالإضافةِ متكلِّمٌ ؛ نحوُ : ثوبِي ، ثوبنا .

وإمَّا مرفوعٌ بارزٌ ؛ نحوُ : ضربا ، ضربوا ، ضربتا ، ضربن ، ضربت ، ضربتما ، ضربتم ، ضربت ، ضربتما ، ضربتن ، ضربت ، ضربنا ، وكذلك[(٣)] المستكِنُّ[(٤)] ؛ أي : المستترُ ، فإنَّه أيضاً متصلٌ ؛ كـ(هو)[(٥)] في : زيدٌ ضَرَبَ ، و(أنا)[(٦)] في : أفعلُ ، و(نحن) في : نفعلُ ، و(أنت) في : تفعلُ إذَا كانَ مخاطباً ، ولفظ (هي) فيه إذَا كانتْ غائبةً ، و(هو) في : يفعلُ .

وضربٌ منفصلٌ[(٧)] ؛ أعنِي : الذي يمكنُ أن يُتلفَّظَ به وحدَه[(٨)] ؛

---

(١) أي : موضوع لمن يتكلم به ، أو لمن يحكي عن نفسه . (ح) .

(٢) وإنما خصّ (الياء) بالمتكلم ؛ لامتناع (الألف) و(الواو) ، وذلك ؛ لأن (الألف) وضع للاثنين ، و(الواو) للجمع ، وهما فرعان ، فلم يبق للضمير المنصوب أو المجرور إلا (الياء) . « إصباح » . وكل ضمير متعلق بالفعل ، فهو مفعول إذا كان آخر الفعل متحركاً ، وإذا كان آخر الفعل ساكناً . . فهو فاعل لذلك الفعل . (قدقي) .

(٣) أي : كالبارز . (تح) .

(٤) في الأحكام . (تح) .

(٥) أي : لفظ (هو) .

(٦) أي : لفظ (أنا) .

(٧) وفي نسخة : (النوع الثاني : منفصل) .

(٨) أي : من غير اتصال بعامله ؛ نحو ما ذكره الشارح من المرفوع والمنصوب ، وأما المجرور . . فمّما لا انفصال فيه ؛ لعدم مانع من الاتصال الذي هو الأصل ؛ لكون المتصل أخصر من المنفصل ، وذلك المانع إما بتقديم الضمير عامله ؛ مثل : إياك والشر ، أو بكون=

نحوُ : هو هما هم[1] ، هي هما هنَّ .

أنت أنتما أنتم ، أنتِ أنتما أنتنَّ ، أنا نحن .

وإياك إياكما إياكم[2] ، إياكِ إياكما إياكنَّ .

إياه إياهما إياهم ، إياها إياهما إياهنَّ إيايَ إيانَا .

[أسماء الإشارة]

قالَ : ومنه : أسماءُ الإشارةِ[3] ؛ نحوُ : ذا وتا وتي ، وته وذي وذهي ، وذه وذان وذين ، وتان وتين ، وأولاء[4] .

= عامله معنوياً ؛ مثل : أنا زيد ، أو بكون عامله حرفاً ؛ مثل : وما أنت قائماً ، أو بكون الضمير مسنداً إليه ، صفة جرت على غير من هي له ؛ مثل : هذا زيد ضاربه هي . « تحرير » .

(١) ولفظ (هم) مختص بالعقلاء . « مطول » .

(٢) و(إيا) ضمير منفصل ، وما يلحقه من (الياء) و(الكاف) و(الهاء) حروف زيدت لبيان المتكلم ، والخطاب ، والغيبة . « كشاف » .

(٣) **اسم الإشارة** : ما دل على حاضر ، أو منزل منزلته ، وليس متكلماً ولا مخاطباً . « محصول » . وهو ما وضع لمشار إليه إشارة حسية بالوضع العام للمشار إليه الخاص ؛ بناء **على مذهب سيد الشريف** قدس سره ، أو للمشار إليه الكلي بشرط استعماله في جزئياته **على مذهب العلامة التفتازاني** رحمه الله . ولا بد لأسماء الإشارة من وصف ذي (اللام) ـ غالباً ، احتراز عن نحو : مررت بزيد هذا . (ق) . ـ ولو تقديراً ، وأمّا نحو : هذا زيد . . **فالتقدير** : هذا الرجل زيد . « إقليد » . وقدم أسماء الإشارة على الموصولات ؛ لاستقلالها بنفسها . « محصول » . وإنما بنيت أسماء الإشارة ؛ لافتقارها إلى الصفة افتقار الحرف إلى متعلقه . « شرح » . وأمّا وضع أسماء الإشارة للأمور المبصرات الحاضرة ، وربما تستعمل في الأمور المعقولة . (ع) . أسماء الإشارة لا توصف إلا بما فيه الألف واللام ، وقال ابن الحاجب : التزم وصف هذا بذي (اللام) للإبهام . (زاده) .

(٤) وهو جمع لا واحد له من لفظه . **قوله** : (وذان وذين ، وتان وتين) ليس في (ب) و(ج) و(ز) .

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : أسماءُ الإشارةِ ؛ نحوُ : (ذا) للمفردِ المذكرِ العاقلِ[1] وغيرِه ، و(ذان) و(ذين) لمثنَّاه في الرفعِ وغيرِه[2] ، و(تا) و(تي) و(ته) و(ذي) و(ذهي) و(ذه) للمفردِ المؤنثِ العاقلةِ وغيرِها ، و(تان) و(تين) لمثنَّاها في الرفعِ وغيرِه ، ولاَ يُثنَّى غيرُ (ذا) و(تا)[3] .

و(أولاء) بالمدِّ والقصرِ ؛ لجمعِهِمَا .

وإنَّمَا بُنيتْ أسماءُ الإشارةِ ؛ لمناسبتِها الحرفَ[4] ، إمَّا من جهةِ الاحتياجِ إلى مشارٍ إليه ، وذلك في الجميعِ ، وإمَّا من جهةِ أنَّ وضعَ بعضِها وضعُ الحرف[5] ، فحُمِلَ الباقِي عليه .

قالَ : ويُلحَقُ بأوائِلِها حرفُ التنبيهِ ؛ نحوُ : هذا وهاتا وهاتي ، وهاته

---

(١) أي : وضع الواضع (ذا) .

(٢) وإن ثنيت ذا قلت . . . ؛ لأنه لا يصح اجتماعهما ؛ لسكونهما ، فيسقط إحدى الألفين ، فمن أسقط ألف (ذا) . . قرأ : هذين لساحران ، فأعرب ، ومن أسقط ألف التثنية . . قرأ : هذان لساحران ، والجمع أولاء من غير لفظه . « صحاح » .

(٣) قوله : (ولا يثنى غير ذا وتا) أي : لا يؤتى على صورة التثنية ؛ لكثرة دورها على الألسنة ، وتوهم بعضهم ـ من اختلاف أواخر ذان وذين ، وتان وتين باختلاف العوامل ـ أنها معربة ، والجمهور على أن هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل في العمل ، بل ذان وتان موضوعتان لتثنية المرفوع ، وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ، ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي ، لا لقصد الإعراب ؛ لوجود علة البناء ، وهو المشابهة بالحروف من الوجهين اللذين ذكرهما الشارح . (ح) . أي : لا يورد على صورة المثنى ، وإلا . . فلا تثنية في المعنى ، بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ، ولو كان مثنى . . لم يكن في مفهومه تعين ؛ لأن المفرد لا يثنى إلا بعد التنكير . (عصام) .

(٤) اعلم : أن أسماء الإشارة لا تقع صفة إلا على العلم ؛ نحو : مررت بزيد هذا ، والمضاف إلى الضمير ؛ نحو : مررت بغلامك هذا ، ولا تقع صفة على المعرفة بلا لام ؛ لأنَّ الموصوف يكون أعرف من الصفة ، وليس كذلك . « مطول » .

(٥) وقيل : إنما بنيت ؛ لاحتياجها إلى القرينة الواقعة لابهامها . (شيخ رضي) .

وهذه وهؤلاء[1] ، ويَتصلُ بأواخرِها كافُ الخطابِ ؛ نحوُ : ذاك وذينك ، وتاك وتينك ، وأولئك .

أقولُ : ويلحَقُ[2] بأوائلِ أسماءِ الإشارةِ حرفُ التنبيهِ[3] ؛ أعنِي : هاءً لتنبيهِ المخاطبِ[4] ؛ لئلاَّ يفوتَ غرضُ المتكلمِ[5] ؛ نحوُ : هذا[6] وهذان وهذين ، وهاتا وهاتان وهاتين[7] ، وهاتي وهاته وهذي ، وهذه وهؤلاء .

---

(١) فإن قلت : لم لم يحذف ألف (هاء) في ها ذاك ، وهاتا ، وهاتي في الكتبة ، وحذفت في هذا ، وهذان ، وهذه ، وهؤلاء ، وهكذا ؟ قلت : لقلة الاستعمال في الأول ، وكثرته في الثاني ، والجمع بين حرف التنبيه وحرف الخطاب في ها ذاك ؛ لزيادة التنبيه ، وحث المخاطب على التفهيم ، وإنما أفرط في التنبيه ؛ لفرط إبهام كلمة الإشارة . « إقليد » .

(٢) يعني : يدخل على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار أصالتها . (جامي) . وإنما فسره بـ(يدخل) لأن اللحوق مختص بالآخر . (ح) .

(٣) أي : ويلحق أوائل أسماء الإشارة حرف التنبيه ، ويفصل بينها وبين اسم الإشارة بـ(أنا) وأخواته ؛ نحو : ها أنا ذا ، وها أنتم أولاء ، وها أنتم هؤلاء ، و(ها) الثانية تكرار للأول . « فتح الأسرار » .

(٤) أي : أعني : من حروف التنبيه ، وهي : أما وألا وهاء ؛ أي : الهاء الداخلة على المفردات خاصة ، بخلاف أخويها فإنهما لا يدخلان إلا على الجملة ؛ نحو : أما وألا زيد قائم . « تحرير » .

(٥) والغرض هنا : إفهام الكلام .

(٦) اعلم : أن (هذا) للقريب ، و(ذا) للأقرب . وتثنية أسماء الإشارة وجمعها باعتبار المشار إليه ، وتثنية كاف الخطاب وجمعها باعتبار المخاطب . (ح) . الاسم الإشارة هنا كلمة (ذا) للمفرد المذكر ، وللمثنى المذكر (ذان) في حالة الرفع و(ذين) في حالتي النصب والجر ، وللمفرد المؤنث (تا) و(ذي) و(تي) و(ته) و(ذه) و(تهي) و(ذهي) ، ولمثنّاه (تان) في حالة الرفع ، و(تين) في حالتي النصب والجر ، وللجمع المذكر والمؤنث (أولاء) مدّاً وقصراً ، وقد تنون (الهمزة) إفادة للبعيد بإيراد علامة التذكير الموجب للإبهام المناسب للبعد ، وقد تشبع همزة (أولاء) ، وقد تقلب همزته (هاء) ، وقد تبنى على الضم . (عصام) .

(٧) ولا يقال : ها ذلك ؛ لأن (اللام) عوض عن (الهاء) ، فلا يجتمع المعوض والمعوض عنه . (ح) .

ويتصلُ بأواخرِ أسماءِ الإشارةِ كافُ الخطابِ(١) ؛ ليُعلَمَ أنَّ الخطابَ إلى أيِّ جنسٍ من المذكرِ والمؤنثِ والمفردِ وغيرِه ؛ نحوُ : ذاكَ(٢) ذاكما(٣) ذاكم ، ذاكِ ذاكما ذاكنَّ .

وكذلك ذانك(٤) وذينك وتاك ، وتانك وتينك وأولئك .

فإذَا قيلَ : ذاك . . تكونُ الإشارةُ والخطابُ كلاَهُمَا إلى مفردٍ مذكرٍ(٥) .

وإذَا قيلَ : ذانك . . تصيرُ الإشارةُ إلى تثنيةِ المذكرِ ، والخطابُ بحالِه .

وإذَا قيلَ : ذاكما . . ينعكسُ(٦) .

وإذَا قيلَ : تاك . . تكونُ الإشارةُ إلى مفردٍ مؤنثٍ ، والخطابُ إلى مفردٍ مذكرٍ .

وإذَا قيلَ : ذاكِ بكسرِ الكافِ . . ينعكسُ .

---

(١) أي : حرف الخطاب ، وهو (الكاف) الممتنع وقوع الظاهر موقعها ؛ فلذلك يسمّى حرفاً ، بخلاف كاف أدعوك ، وضربك ، وبك وغيرها ، فإنها لم يمتنع وقوع الظاهر موقعها ؛ فلذلك يسمّى اسماً . « تحرير » .

(٢) ويجتمع حرف التنبيه والخطاب معاً . (ح) .

(٣) و(الألف) و(الميم) في ذاكما للتثنية ، و(الميم) في ذاكم للجمع ، **أصله** : ذاكموا ؛ لأن الجمع لا يكون أقل ولا أنقص من التثنية ، فكما أن علامة التثنية حرفان . . فكذلك علامة الجمع ، ثم حذفوا (الواو) لتطرفها ، وضمت (الكاف) في ذاكما وذاكم ؛ لتكون حركتها في التثنية والجمع مخالفاً لحركتها في الواحد المذكر ؛ نحو : ذاكَ بالفتح ، وفي الواحدة المؤنث ؛ نحو : ذاكِ بالكسر . « مكمل » . **ومذهب البصريين** : أن (الألف) في ذا من نفس الكلمة ، **ومذهب الكوفيين** : أنها زائدة . « ألفية » .

(٤) بتخفيف (النون) وتشديدها ، قال الله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾ [القصص : ٣٢] . « مفصل » . (النون) فيها بدل من (اللام) **عند المبرد** ، وعوض عن (ألف) واحده **عند غيره** . « مظهر » .

(٥) أي : الإشارة إلى المذكر ، والخطاب للمذكر . (ق) .

(٦) أي : تكون الإشارة إلى مفرد مذكر ، والخطاب إلى تثنية المذكر . (ح) .

وإذَا عرفتَ ذلك . . فَقِسِ الباقِيَ عليه .

ويقالُ : (ذا) للقريب[١] ، و(ذاك) للمتوسط ، و(ذلك) للبعيد[٢] .

[الموصولات]

قالَ : ومنه : الموصولاتُ ؛ نحوُ : (الذِي)[٣] ، و(التِي) ، و(اللذانِ) و(اللذيْنِ) ، و(اللتانِ) و(اللتيْنِ) بالألفِ والياءِ ، و(اللذِينَ) ، و(اللاتِي) ، و(اللاتِ) ، و(اللائِي) ، و(اللاءِ) ، و(اللايِي) ، و(اللايِ) ، و(اللواتِي)[٤] ، و(مَا) ، و(مَنْ) ، و(أيٍّ) ، و(أيةٍ)[٥] .

---

(١) الإشارة إلى القريب . (تح) .

(٢) وكسرت (اللام) في ذلك ؛ لأنّه لو فتحت . . لالتبست بـ(لام) لك ، فإنه لو قال : ذلك بفتح (اللام) . . فظنّ السّامع أن معناه : هذا الشيء لك . « كبير » . قال الشيخ الرضي : اسم الإشارة يقع وصفاً للعلم ، والمضاف إلى المضمر ، وإلى العلم ، وإلى اسم الإشارة ؛ لأن الموصوف أخص أو مساو في غير هذه المواضع ، فلا يقع صفة . (عبد الغفور) .

(٣) وإنما أدخلوا على الذي (اللام) الزائدة ؛ تحسيناً للفظ ، حتى لا تكون موصوفة ؛ كالمعرفة الموصوفة بالنكرة ، وإنما قلنا : إن (اللام) زائدة ؛ لأن الموصولات معارف وضعاً ؛ بدليل كون (ما) و(من) معرفتين بغير (اللام) ، وإنما ألزموها (اللام) الزائدة ؛ لأنها لو نزعت تارة وأدخلت أخرى . . لتوهم كونها للتعريف ؛ كما في الرجل ورجل . (خوافي) .

(٤) ولا يقع صفة من الموصولات إلا ما في أوله (اللام) نحو : التي واللاتي ؛ لمشابهتها للصفة المشبهة ؛ لكونه على ثلاثة أحرف فصاعداً ، بخلاف (من) و(ما) ، وأمّا (أي) الموصول . . فلم يقع وصفاً ؛ لأن الأغلب فيه الشرط والاستفهام ، ووقوعه موصولاً قليل ، فروعي ذلك الأكثر ، وإنما يوصف بـ(ذي) الطائية وإن كان على حرفين ؛ لمشابهته لـ(ذو) الموضوع للوصف بأسماء الأجناس ؛ نحو : رجل ذو مال ، وأمّا وقوع الموصول موصوفاً . . فلم أعرف له قطعاً . (رضي) .

(٥) يقال للمفرد الذكر : (الذي) ، وللمفرد المؤنث (التي) ، وقد تشدّد (الياء) ، وقد =

= تحذف (الياء) اكتفاء بالكسرة ، ويقال : الّذِ بكسر (الذال) ، وقد تسكن (الذال) بعد حذف (الياء) ويقال : الّذ بسكون (الذّال) ، وفي التثنية حال الرفع : (اللّذان) و(اللّتان) ، و(اللّذين) و(اللّتين) حال النصب والجرّ ، وقد يحذف (النون) كقول الشاعر :

أَبَنِـــي كُلَيْـــبٍ إِنَّ عَمَّـــيَّ اللَّـــذَا قَتَـــلاَ الْمُلُـــوكَ وَفَكَّكَـــا الأَغْـــلاَلاَ

وفي جمع المذكر : (الذين) في الأحوال الثلاثة ، وقد تحذف (النون) كقوله تعالى : ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة : ٦٩] ، وفي جمع المؤنث : (اللاتي) بسكون (الياء) بعد (التاء) المكسورة ، و(اللات) بحذف (الياء) بدلالة الكسرة ، و(اللائي) بـ(الياء) السّاكنة بعد (الهمزة) ، و(اللاء) بحذف (الياء) بدلالة الكسرة ، و(اللائي) بسكون (الياء) وكسرها ، و(اللواتي) كأنه جمع (اللاتي) جمع (التي) ، ويقال للمفرد ومقابليه من المذكر والمؤنث من ذوي العلم : (مَنْ) نحو : جاءني من أبوه عالم ، في الكل بإرجاع الضمير المفرد المذكر ؛ نظراً إلى لفظة (من) لأنه مفرد مذكر ، ويجوز أبوها أبوهما أبوهم أبوهنّ ؛ نظراً إلى المعنى ، قال الله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس : ٤٢] ، وأما (ما) فهي كـ(من) إلا أنها تختص بغير ذوي العلم ، وأمّا قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس : ٥] أي : والذي بناها . . فبالنظر إلى أن كنهه محتجب عن الأوهام ، وهم يستعملونه فيما لا يدرك كنهه أيضاً . وأما قوله تعالى : ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء : ٣] وإن كانت عبارة عن النّساء وهي من ذوات العلم . لكن لما دخلت تحت تصرّف الأزواج ، وملكها الأزواج ملك متعة ، وكانت ناقصات العقل ، مع أن عقد النكاح متعلق بالحقيقة بالبضع ، وهو ليس من ذوات العلم . . عُبّر عنها بلفظٍ هو آلة للتعبير عن غير ذوي العلم وقيل : ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾ . إذا تلخص هذا . . فنقول : إن جميع الموصولات مبنية ؛ لافتقارها إلى الصّلة افتقار الحرف إلى متعلقه ، سوى (أي) للمذكر ، و(أيّة) للمؤنث ، فإنهما معربان لمانع عن البناء ، وإن قامت فيهما العلة التي أوجبت الحكم في الأخوات ؛ لأن الحكم كما يرتفع بانتفاء العلة . . يرتفع بثبوت مانع مع ثبوت العلة ، وذلك المانع هو إضافتها أبداً إلى ما هما بعضه وجزؤه ، والإضافة تنزل المضاف إليه منزلة تنوين التمكن ، فتمنع البناء مع أن إعراب نظيريهما من حيث المعنى ، وهما بعض وجزء ، وإعراب نقيضيهما وهما كل وجميع يقتضي إعرابهما أيضاً ، إلاّ إذا حذف صدر صلتهما ، فإنه حينئذ يختار بناؤهما ؛ لتأكد الافتقار ؛ لافتقارهما حينئذ إلى نفس الصلة وإلى الصدر المحذوف ، فيبنيان حينئذ على الضمة مع وجود الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : الموصولاتُ ؛ نحوُ : (الذِي)[1] للمفردِ المذكر عاقلاً وغيرَه .

وتثنيتُه : (اللذانِ) في الرفعِ ، و(اللذيْنِ) في النصبِ والجرِّ .

وجمعُه : (الذِينَ) في الأحوالِ الثلاثةِ[2] .

و(التِي)[3] للمفردِ المؤنثِ عاقلةً وغيرَهَا .

وتثنيتُها : (اللتانِ)[4] و(اللتيْنِ)[5] .

وجمعُهَا : (اللاتِي) بالياءِ الساكنةِ بعدَ التاءِ[6] ، و(اللاتِ) بالتاءِ المكسورةِ ، و(اللائِي) بالياءِ الساكنةِ بعدَ الهمزةِ ، و(اللاءِ) بالهمزةِ المكسورةِ ، و(اللايِي) باليائينِ ، و(اللايِ) بالياءِ المكسورةِ ، و(اللواتِي) بالواوِ المفتوحةِ والألفِ الساكنةِ والتاءِ المكسورةِ وبعدَها ياءٌ ساكنةٌ .

و(مَا)[7] بمعنَى : (الذِي) أو (التِي) غيرَ عاقلٍ غالباً[8] .

= ﴿كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم : ٦٩] بضم (أي) مع كونه مفعول ننزع ؛ أي : الذي هو أشد منهم عتياً ، وقرىء (أيَّهم) بالنصب ؛ نظراً إلى وجود الإضافة وإن كان الافتقار متأكداً . (ح) .

(١) وابتدىء بـ(الذي) لأنها أصل ؛ لكثرة استعمالها . « إيضاح » .

(٢) أي : في الرفع والنصب والجر . « لباب » .

(٣) بقلب الذال تاء . (غفور) .

(٤) في الرفع .

(٥) في النصب والجر .

(٦) المكسورة .

(٧) وتكون موصولة ، وشرطية ، واستفهامية ، وموصوفة ، وتامة ، فراجع وحرر . (د م) .

(٨) أي : غير مدرك في أكثر الاستعمال ؛ نحو : عرفت ما عرفته ، وجاء فيما يدرك ؛ نحو : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس : ٥] . « تحرير » .

و(مَنْ)[١] بمعنَى : (الذِي) أو (التِي) أو (الذِينَ) أو (اللواتِي) عاقلاً غالباً[٢] .

و(أيٍّ) للمفردِ المذكرِ[٣] ، و(أيةٍ) للمؤنثِ .

وإنَّمَا بُنِيتِ الموصولاتُ لاحتياجِهَا إلى الصلةِ ؛ كمَا سيجيءُ .

ومِنَ الموصولاتِ (ذُو) بمعنى : (الذِي) أو (التِي) في لغةِ طَيٍّ[٤] ؛ أعنِي : قبيلةً من العربِ ؛ كقولِهِمْ : جاءنِي ذُو قامَ ، وذُو قامتْ ؛ أي : الذِي قامَ ، والتِي قامتْ[٥] .

---

(١) ولفظة (من) واحد مذكر ، ومعناه يختلف باختلاف مراد المتكلم ؛ واحداً كان أو تثنية أو جمعاً ، أو مذكراً أو مؤنثاً ، فالضمير العائد إلى (من) يتعلق بقصد المتكلم ، فإن شاء . . حمله على لفظه ، فيجعل الضمير مفرداً مذكراً ، وإن شاء . . حمله على المعنى ، فيجعل الضمير مثنى إن كان معناه مثنى ، ويجعله جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً على ما يريد بحسب المعنى ، والحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى . « مكمل » .

(٢) أي : مدركاً غالباً ، ويستوي فيها وفي (ما) : المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث . « تحرير » .

(٣) أي : من الموصولات : (أي) و(أية) مع قطع النظر عن كونهما مبنية ؛ لأنهما معربان ، ويجوز أن يكون المراد من الموصولات المبنية (أي) و(أية) إذا حذف صدر عامليهما ، والأول أظهر . (طيّب) .
واعلم : أن لفظة (أي) معربة لازمة الإضافة لفظاً أو تقديراً ، وتأتي للاستفهام ، والشرط ، وبمعنى (الذي) ، فإن كانت للاستفهام . . لا تحتاج إلى الصّفة ، وإذا كانت بمعنى (الذي) . . تحتاج إلى الصلة كـ(الذي) ، و(أي) بعض من المضاف إليه ، **وشرطها** : أن تضاف إلى تثنية أو جمع ، ولا تضاف إلى المفرد ، وهذا إذا أضيف إلى معرفة ، وأما إذا أضيف إلى نكرة . . يجوز أن يضاف إلى المفرد فصاعداً . « مكمل » .

(٤) أي : مختص بلغتهم مجيئها موصولة بمعنى (الذي) أو (التي) ، ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع ، والمذكر والمؤنث ، ويستوي فيه الرفع والنصب والجر . « تحرير » .
وإنما قال : (في لغة طيٍّ) احترازاً عن غيره ؛ لأنه عند الغير من الأسماء الستة . (فالي) .

(٥) وفي (ط) : (أو التي قامت) .

و(ذَا) بعدَ (مَا) الاستفهاميةِ بمعنَى : (الذِي) أو (التِي) نحوُ : ماذَا[1] صنعتَ ؟ أي : أَيَّ شيءٍ الذِي صنعتَهُ ؟ أو أيةَ شيءٍ[2] التِي صنعتَهَا .

والألفُ واللامُ[3] بمعنَى : (الذِي) أو (التِي) نحوُ : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾ أي : التِي زَنَتْ ، والذِي زَنَى .

والمصنفُ ـ رحمةُ اللهِ تعالَى عليهِ ـ لَمْ يذكرْ هذهِ الثلاثةَ ؛ اختصاراً على ما هو أكثرُ استعمالاً .

قالَ : والموصول[4] : مَا لاَ بُدَّ له من جملةٍ تقعُ صلةً له[5] ، ومن ضميرٍ

---

(١) أو (من . . .) .

(٢) **الأولى** : أن يقال : أية خصلة أو نحوها . (ق) .

(٣) في اسم الفاعل والمفعول . (ح) .

(٤) ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ؛ كما لا يفصل بين (الزاي) و(الياء) من زيد . « شرح اللمع » .

(٥) أي : اسم لا بد له من جملة لعدم تماميته جزأً أوّلياً ينحل إليه المركب أولاً بدونها ، وتلك الجملة لا بد أن تكون خبرية ، أو ما في معناها ؛ كاسم الفاعل والمفعول ؛ لأن غير الخبريّة ـ كالأمر والنهي وغيرهما ـ لا يكون موضحاً للموصولات ، ولا بد من عائد أيضاً ، وهو ضمير لا غير ، وإنما اختار المصنف هذا التعريف عن بيان المصداق ؛ ليكون أوقع في النفس . « تحرير » . ولهذا ذهب بعضهم إلى أن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب ، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة ، **والمختار** : أن الموصول وحده له محل من الإعراب ؛ بدليل ظهوره في المعرب من الموصولات ؛ تقول : جاءني أيّهم قائم أبوه . (حلبي) .

واعلم : أن (اللام) في الصفات مطلقاً ـ سواء كانت بمعنى الحدوث ؛ كالضارب ، أو الثبوت ؛ كالمؤمن والكافر ـ **عند المازني** حرف التعريف . « ديباج » . وفي جمع الذي لغتان : **إحداهما** : الذين بـ(الياء) و(النون) في الإعراب الثلاثة ، **والثاني** : الذون بـ(الواو) و(النون) في الرفع ، وبـ(الياء) و(النون) في النصب والجر . « مكمل » . الموصول لا بد له من الصلة التي تكون جملة خبرية ، معلومة للسامع ، مشتملة على ضمير عائد إلى الموصول ؛ لربط ذلك الضمير بتلك الجملة إلى الموصول ، ويجوز حذفه عند قيام=

يعودُ إليه ؛ نحوُ : جاءنِي الذِي[1] أبوه منطلقٌ ، أو ذَهَبَ أخوه ، أو من عرفتُه ، أو ما طلبتُه .

أقولُ : الموصولُ[2] : اسمٌ لاَ بُدَّ له من جملةٍ تقعُ تلك الجملةُ صلةً لذلك الاسمِ .

وتلك الجملةُ إمَّا اسميةٌ ؛ كـ(أبوه منطلقٌ) في نحوِ : جاءنِي الذِي أبوه منطلقٌ .

وإمَّا فعليةٌ ؛ كـ(ذَهَبَ أخوه) في نحوِ : جاءنِي الذي ذَهَبَ أخوه ، وكـ(عرفتُه) في نحوِ : من عرفتُه ، وكـ(طلبتُه) في نحوِ : ما طلبتُه .

وإنَّمَا احتاجتِ الموصولاتُ إلى الصلةِ ؛ لأنَّهَا مبهمةٌ في أصلِ وضعِهَا[3] ؛ ولذلك سُميتْ مبهماتٍ ، فلاَ بُدَّ لَهَا من جملةٍ تُوضِّحُها[4] ، وسُميتْ تلك الجملةُ صلةً ؛ لاتصالِهَا بالموصولِ ، وسُميتِ الموصولاتُ موصولاتٍ ؛ لاتصالِ الصلةِ بِهَا .

= قرينة ، وإنما اشترط كونها معلومة للسامع ؛ لأن وضع الموصوف على أن يطلقه المتكلم قبل التكلم على أن يعتقد أن المخاطب يعرف بكونه محكوماً عليه بحكم حاصل له ؛ فلذلك كانت الموصولات معارف . « مطول » .

(١) أصله : لذي عند البصريين ، زيدت (اللام) عليها ؛ تحسيناً للفظ ، حتى لا يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لها ، فإن الجملة لا تكون صفة للمعرفة ، وجمع الذي من غير لفظه : الألى على وزن العلى ، واللائين رفعاً ونصباً وجراً ، ويحذف (النون) فيقال : اللائي بهمزة بعدها تاء ساكنة ؛ كالقاضي ، وهو قليل . من « حاشية اللاري » مع الشيخ الرضي .

(٢) أي : الموصول المعدود من المبنيات . (جامي) .

(٣) أي : قبل الاستعمال ؛ ولذلك ؛ أي : ولكون الموصول مبهماً في أصل وضعها . . سميت الموصولات مبهمات ، فلا بدّ لتلك الموصولات من جملة خبرية توضحها . « تحرير » .

(٤) وإنما يجب أن تكون صلتها جملة ؛ لأن (الذي) و(التي) وفروعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها ، فحمل أخواتها ؛ من (ما) و(من) وغيرهما عليها . « كاملة » .

وصلةُ الألفِ واللامِ لاَ تكونُ إلاَّ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ[1] ؛ كمَا مَرَّ[2] .

ولاَ بُدَّ في الصلةِ من ضميرٍ يعودُ إلى الموصولِ[3] ؛ لترتبط الصلةُ بالموصولِ[4] ، ويُسمَّى عائداً ؛ كمَا عرفتَ[5] .

وقَدْ يُحذَفُ إذَا كانَ مفعولاً[6] ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ أي : لمن يشاؤُه .

---

(١) لأن (اللام) الموصولة تشبه (اللام) الحرفية ، فجعلت صلتها جملة خبرية معنى ، مفردة صورة ؛ عملاً بالحقيقة جميعاً . « تحرير » .

(٢) فيه ما فيه .

(٣) وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة ؛ نحو : جاءني للضرب زيد . (رضي) .

(٤) وفي نسخة : (ليربط) .

(٥) مثاله ؛ أي : مثال الصلة المشتملة على الضمير ، وهو كل ما ذكره المصنف . (أبري) .

(٦) **قوله** : (وقد يحذف . . .) اهـ ، أي : يحذف ذلك الضمير إذا كان مفعولاً معلوماً ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد : ٢٦] أي : يشاؤه ، وكقول الشاعر :

جِـرَاحَـاتُ السِّنَـانِ لَهَـا الْتِئَـامُ ... وَلاَ يَلْتَـامُ مَـا جَـرَحَ اللِّسَـانُ

أي : جرحه اللسان . « تحرير » .

واعلم : أن عائد الألف واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولاً ؛ لخفاء موصوليتهما ، والضميرُ أحد دلائل موصوليتهما ، ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة ؛ نحو : الذي ضربته في داره زيد؛ لأنه يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي ، ولا يقوم عليه دليل . « كاملة ». حذفاً حسناً، وإنما جاز حذفه؛ لأنه صار أربعة أشياء كشيء واحد ، وهي : الموصول ، والفعل الذي هو الصلة ، وفاعل الفعل ، والمفعول الذي هو الراجع ، فلما صارت هذه الأشياء كشيء واحد. . طلبوا لها التخفيف ، فلم يجز أن يسقطوا الموصول ؛ لأنه المقصود ، ولم يجز أن يسقطوا الفعل ؛ لأنّه هو الصلة ، ولم يجز أن يسقطوا الفاعل ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل . « شرح اللمع » . والموصول دون صلته بمنزلة بعض الاسم ، والموصول مع صلته بمنزلة اسم تام ، فالموصول مع صلته بمنزلة اسم ؛ مثل : زيد وعمرو ، فيحتاج إلى شيء آخر ليكون كلاماً . (م) . ولا يقع الموصول في التركيب فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأ ، ولا خبراً ، وغير ذلك ، إلا مع صلته ، فكان مجموع الموصول والصّلة بمنزلة اسم تام ، ومجرد الموصول بمنزلة جزء منه . « حاشية قدقي » . **ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول** . (عجدوان) .

[أسماء الأفعال]

قَالَ : ومنه : أسماءُ الأفعالِ[1] ؛ كـ : رُوَيْدَ زيداً ، و﴿هَلُمَّ[2] شُهداءكم﴾ ، وحَيَّهَلَ[3] الثريدَ[4] ، وهيهاتَ[5] ذاك ، وشَتَّانَ[6] ما بينهما ، وأُفٍّ[7] ، وصَهْ[8] ، ومَهْ[9] ، ودُونَكَ[10] ، وعَلَيْكَ[11] .

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : أسماءُ الأفعالِ ؛ أي : أسماءٌ بمعنَى الأفعالِ ، وهي كثيرةٌ ، والمصنفُ لَمْ يذكرْ إلاَّ المشهورةَ منها .

---

(١) وأسماء الأفعال في محل الرفع بالابتداء على الأصح ، وفيها ضمائر مستترة مرتفعة بالفاعلية سادّ مسدّ الأخبار ، **وقيل** : نصب على المصدر ، ولا موضع لها من الإعراب . (خبيصي) .
اعلم : أن أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل ، فإذا كان فعلها متعدياً . . ترفع وتنصب ، وإن كان لازماً . . ترفع ، فأجيب ؛ لأن مرفوعها مستكن أبداً إذا كان اسم آخر ، وإذا كان خبراً . . جاز إظهاره وإضماره كالفعل . اهـ « مصباح » . **وأمّا فائدة وضعها** . . فالاختصار والمبالغة ، أما الاختصار . . فإنها بلفظ واحد في المذكر والمؤنث والمجموع ، وأما المبالغة . . فإن (هيهات) أبلغ من (بعد) ـ لأنهم يستعملون نحو : (صه) موضع (اسكت) ثلاث مرات . « مصباح » . ـ وكذلك ما قبلها . (حلبي) .

(٢) أي : قربوا . (ح) .

(٣) أي : ايت سريعاً . (ق) .

(٤) وإنما مثل بالثريد ؛ لأنه أفضل طعام العرب . (خلخال) .

(٥) أي : بعد .

(٦) أي : افترق .

(٧) أي : انضجر .

(٨) أي : اكفف .

(٩) أي : اسكت .

(١٠) أي : خذ .

(١١) أي : الزم .

وذلك[١] إمَّا بمعنَى الأمرِ[٢] ، أو الماضِي[٣] ، أو المضارعِ[٤] .

والذِي بمعنَى الأمرِ إمَّا متعدٍّ[٥] ، أو لازمٌ ، والمتعدِي إمَّا مفردٌ[٦] ، أو مركبٌ ، والمركبُ إمَّا آخرُه كافُ الخطابِ ، أو غيرُها[٧] ، والذِي آخرُه كافُ الخطابِ إمَّا أولُه اسمٌ ، أو حرفٌ ، والذِي آخرُه غيرُ الكافِ[٨] إمَّا حُذِفَ منه شيءٌ بالتركيبِ ، أو لاَ ، واللازمُ إمَّا مشتقٌّ منه فعلٌ ، أو لاَ ، والذِي بمعنَى الماضِي إمَّا جُوِّزَ في آخرِه غيرُ الفتحِ ، أو لاَ ، والذِي بمعنَى المضارعِ لفظةٌ واحدةٌ ، فهذه[٩] عشرةُ أقسامٍ[١٠] :

---

(١) أي : المذكور المشهور .

(٢) قدم الأمر ؛ لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه . (جامي) . أي : الاسم بمعنى الفعل ، إما بمعنى الأمر بالصيغة أو الماضي أو المضارع ؛ لأن الفعل إمّا أن يدل على معنى مقارن في الفهم بالزمان الماضي وهو الماضي ، أو الحال وهو الأمر بالصّيغة ، أو المستقبل وهو المضارع ، والجحد والأمر بـ(اللام) والنفي والنهي كلها مضارع عند النحويين . « تحرير » .

(٣) **ولقائل أن يقول** : إنه منقوض بمثل (ضارب) في قولنا : زيد ضارب أمس ، فإنه بمعنى الماضي ، مع أنه ليس باسم الفعل ، **وجوابه** : أن مراده : أنه بمعنى الماضي بلا قرينة ، وههنا قرينة . « كبير » .

(٤) فيه بحث ، راجع المطولات . (ق) .

(٥) والذي بمعنى الماضي فلازم فقط . (ق) .

(٦) المتعدي من هذه الأسماء لا يجوز أن يتقدم منصوبه عليه ، فلا يقال : زيداً رويد ، والشيء هلمّ ؛ لأن هذه الألفاظ أسماء ، **والأصل في الأسماء** : ألاّ تعمل ، لكن مسمياتها أفعال ، فكأنها أفعال ، فيجب أن يلزم هذه الأسماء في العمل وتيرة واحدة ، وهي ما ذكرنا . «إقليد» .

(٧) وأيضاً المركب إما مركب دائماً ، أو مركب تارة ، ومفرد أخرى ؛ نحو : ها وهاك ، ومثله حيهل . (ق) .

(٨) إما أوله حرف أو لا . (ق) .

(٩) أي : إذا كان الأمر كذلك . (تح) .

(١٠) ويكون أسماء الأفعال عاملاً قياسيّاً في المستتر ، وسماعيّاً في المنفصل . (ح) . ويسمّى هذا النوع : أسماء الأفعال ؛ لأنها أسماء وضعت لإفادة معنى الفعل . « مكمل » . =

الأولُ : المتعدِّي المفردُ الذِي بمعنَى الأمرِ ؛ كـ : رُوَيْدَ زيداً[1] ؛ أي : أَمْهِلْهُ .

والثانِي : المتعدِّي المركبُ الذِي حُذِفَ منه شيءٌ الذِي بمعنَى الأمرِ ، وآخرُه غيرُ الكافِ[2] ؛ كـ : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] أي : قَرِّبُوهم[3] ، فإنَّه مركبٌ من (هاءِ) التنبيهِ بعدَ حذفِ ألِفِهَا ، مع (لُمَّ) .

والثالثُ : المتعدِّي المركبُ بلاَ حذفِ شيءٍ منه الذِي[4] بمعنَى الأمرِ ، وآخرُه غيرُ الكافِ ؛ كـ : حَيَّهَلَ الثريدَ ؛ أي : ايتِهِ ، فإنَّه مركبٌ[5] من (حَيَّ)[6] ، و(هَلَ)[7] .

---

(١) ففي هذا اللفظ ثمان لغات ، إن أردتها . . فانظر إلى « المكمل » . (ح د) . وهو مصدر في الأصل من باب الإفعال ، يقال : أرود إرواداً بمعنى : أمهل إمهالاً ، فرخم ثم صغر ، وسمي اسم الفعل . (م) . أي : أروده ؛ أي : أمهله ، أصل رويد : إرواد ، حذف منه الزوائد ، فبقي رود ، فصغر فصار رويد . « شرح » .

(٢) في (هلم) وجهان نحو قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] أي : أحضروهم ، وكقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] في سورة الأحزاب ؛ أي : أقبلوا إلينا ، فـ(هلم) على وجهين : **متعدية** كما في الآية الأولى ، **وغير متعدية** كما في الآية الثانية ، و(هلم) عند الحجازيين يجيء على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وبنو تميم يقولون : هلم هلما هلموا هلمي هلما هلمن . « شرح مغني » .

(٣) ويجيء بمعنى : احضروا ؛ كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] فيكون لازماً .

(٤) أي : اسم فعل .

(٥) عند البصريين . (زاده) .

(٦) وقول المؤذن : (حي على الصلاة) **معناه** : هلم وأقبل . (ص) .

(٧) بالبناء على الفتح ، أو حي وهلاً بالتنوين ، أو حيّ وهلا بالألف على لغة ذكره سيبويه ، وزاده غيره حيهل بسكون (اللام) ، وحيهل بسكون (الهاء) وفتح (الياء) ، ويستعمل حي وحده بمعنى أقبل ، ومنه قول المؤذن : (حيّ على الصّلاة) أي : أسرع ، وقد يستعمل (هلا) بدون (حي) كقول الشاعر :

أَلاَ أَبْلِغِـي لَيْلَـى وَقُـولاَ لَهَـا : هَـلاَ وَقَـدْ رَكِبَـتْ أَمْـراً عَـزَّ مُحَجَّـلاَ =

والرابع : الذِي بمعنَى الماضِي ، معَ جوازِ غيرِ الفتحِ في آخرِه ؛ كـ : هَيْهَاتَ ذاكَ[١] ؛ أي : بَعُدَ ، فإنَّه يجوزُ في تائِه الحركاتُ[٢] الثلاثُ[٣] .

والخامس : الذِي بمعنَى الماضِي بلاَ جوازِ غيرِ الفتحِ في آخرِه ؛ كـ : شَتَّانَ مَا[٤] بينَهُمَا[٥] ؛ أي : افْتَرَقَا ، فإنَّه لاَ يجوزُ في نونِه غيرُ الفتحِ .

والسادسُ : الذِي بمعنَى المضارِعِ ؛ كـ : أُفٍّ[٦] ؛ أي : أَتضجَّرُ[٧] .

= « تحرير الفوائد » . أي : ألا أبلغي ؛ خطاباً لمؤنث ، إلى ليلى هديّة ، وقولا لها ؛ أي : لليلى : هلا ؛ أي : أجيبي ، وقد ركبتْ أمراً عز ؛ أي : قل وجوده ، محجلاً من الحجلة . (منه) . قال الشيخي : هكذا أورد صاحب « تحرير الفوائد » هذا البيت ثم تكلف في شرحه كما رأينا ، وإنما البيت في كتب اللغة والأدب ورد هكذا :

أَلاَ حَيِّيَـا لَيْلَـى وَقُـولاَ لَهَـا : هَـلاَ ... فَقَـدْ رَكِبَـتْ أَمْـراً أَغَـرَّ مُحَجَّـلاَ

وذكر الزمخشري في « المفصل » الشطر الأول منه فقال :

أَلاَ أَبْلِغَـا لَيْلَـى وَقُـولاَ لَهَـا : هَـلاَ ... .

والله تعالى أعلم .

(١) **فإن قيل** : ما الاسم يكون تاؤه مفتوحاً في المفرد ، ومكسوراً في الجمع ؟ **قيل** : هيهات . (ق) .

(٢) بغير التنوين أو معه . (تح) .

(٣) إذ أصله : هيهية بغير التنوين أو معه ، فقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : هيهات . (تح) .

(٤) و(ما) زائدة . « مغني » .

(٥) إنما قال : (بينهما) إشارة إلى أن فاعلها لا يكون إلا شيئين ، ويكون بينهما حرف عطف على الفصيح ، فلا يقال : شتان الزيدان ، بل زيد وعمرو . (تح) . والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، إلا إذا قصد به النوع أو العدد ، أو كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول . « افتتاح » . والمصدر التأكيدي لا يتحمل التأنيث والتثني والتجمع وإن أريد به معنى الصفة . (عصام) .

(٦) ففي هذا اللفظ ثمان لغات ، وإن أردتها . فانظر إلى « المكمل » . (ح) . وتنوين (أف) تدل على أن يكون (أف) بمعنى المعرب وهو المضارع . (رضي) .

(٧) **في أف ثمان لغات** . فسر بالمضارع مع تفسيره فيما قبل بالماضي ؛ إشارة إلى أنه يستعمل =

والسابعُ : اللازمُ الذِي بمعنَى الأمرِ ، معَ اشتقاقِ الفعلِ عنه[١] ؛ كـ : مَهْ ؛ أي : اكْفُفْ ، فإنَّه يقالُ : مَهمَهتُ به ؛ أي : زَجَرْتُه .

والثامنُ : اللازمُ الذِي بمعنَى الأمرِ بلاَ اشتقاقِ الفعلِ عنه ؛ كـ : صَهْ ؛ أي : اسكتْ .

والتاسع : المتعدِّي بمعنَى الأمرِ ، المركبُ الذِي[٢] في آخرِه الكافُ ، وأولُه الاسمُ ؛ كـ : دُونَكَ زيداً ؛ أي : خُذْهُ .

والعاشرُ : المتعدِّي بمعنَى الأمرِ ، المركبُ الذِي آخرُه الكافُ ، وأولُه حرفٌ ؛ كـ : عَلَيْكَ زيداً[٣] ؛ أي : الزمْه .

= في معنيين : ماضي ومضارع . (تح) .

اعلم : أن (أف) يجيء بمعنى الماضي ؛ كما صرح به صاحب « لب الألباب » وتبعه شارحه ؛ حيث قال : **أسماء الأفعال** : ما معناه الأمر ؛ كرويد زيداً ، أو معناه الماضي ؛ كهيهات ، فإنه بمعنى بعد ، وأف فإنه بمعنى تضجرت لا بمعنى أتضجر ؛ لأنه مبني ، ولو كان بمعنى المضارع . لزم أن يكون معرباً ؛ كمسماه ، إلا أنه يجوز أن يقال : إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل ؛ كالماضي والأمر ، أو خرج ؛ كالمضارع ، فعلى هذا يجوز أن يقال : إن أف بمعنى أتضجر ؛ كما قال كثير من النحاة ، وذكر شارح « الأنموذج » في صدر المبنيات : أنه بمعنى الماضي ، وفي بحث أسماء الأفعال أنه بمعنى المضارع ؛ تصريحاً لبيان المذهبين ، والله تعالى أعلم . (قدقي) .

(١) **الاشتقاق على قسمين : حقيقي وجعلي** . **فائدة** : الاشتقاق على قسمين : **اشتقاق حقيقي** وهو الاشتقاق من أسماء المعاني ، **واشتقاق جعلي** وهو الاشتقاق من أسماء الذوات بالتقدير والتأويل ، وذلك أمر جعلي لا حقيقي ، فالأول كاشتقاق ضرب من الضرب ، والثاني كاشتقاق استنوق من الناقة ، واستحجر من الحجر . « فوائد علية » .

(٢) اسم فعل .

(٣) هذا بناء على أنه متعد بنفسه ، أمّا إذا تعدّى بـ(الباء) . . يكون بمعنى : استمسك ؛ كما قال في « المطول » : فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ؛ أي : استمسك بكتبه . (تح) .

وإنَّمَا بُنِيتْ أسماءُ الأفعالِ ؛ لأنَّ وضعَ بعضِهَا وضعُ الحرفِ[1] ، فحُمِلَ الباقِي عليه[2] .

[بعض الظروف]

قالَ : ومنه : بعضُ الظروفِ[3] ؛ نحوُ : (إذْ) ، و(إذَا) ، و(متَى) ، و(أيّانَ) ، و(قبلُ) ، و(بعدُ) .

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : بعضُ الظروفِ .

وإنَّمَا قَيَّدَ المصنفُ بالبعضِ ؛ لأنَّ أكثَرَ الظروفِ[4] معربةٌ[5] .

فمنَ المبنِيِّ : مَا ذكرَه المصنفُ رحمةُ اللهِ تعالَى عليه ، وذلك نحوُ : (إذْ) وهي للماضِي[6] ، وتقعُ بعدَهَا الجملتانِ ؛ نحوُ : اجلسْ إذْ زيدٌ جلسَ ، وإذْ جَلَسَ زيدٌ .

---

(١) مثل : (صه) و(مه) على وضع (عن) ، فحمل الباقي عليها ، أو لأن أكثرها متضمنة معنى الأمر أو الماضي ، وحمل عليها الباقي . (تح) .

(٢) طرداً للباب ، أو لوقوعها موقع ما لا أصل له في الإعراب ، وهو الأمر أو الماضي . (غج) .

(٣) وكل ظرف إذا أضيف إلى الماضي يكون مبنياً على الفتح ، وأمّا إذا أضيف إلى المضارع . . فقد اختلف في أنه مبني على الفتح أو معرب ، **والأصح** : أنه معرب . « مظهر » . **والمراد ببعض الظروف** : أسماء الزمان والمكان ، لا ما اعتبر فيه الظرفية ؛ لعدم صحته في (مذ) و(منذ) . « عصام على الكافية » .

(٤) الحقيقية . (تح) .

(٥) بالنصب والجر ؛ كما بينه الشارح بقوله : (إما منصوبة أو مجرورة) . (تح) .

(٦) وفيه نظر؛ لأن هذا المثال ليس للماضي ، بل للاستقبال ، فتأمل . (م) . أي : للزمان الماضي بتقدير المضاف وإن دخلت على غيره؛ كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ [التوبة : ٤٠] أي : إذ قال لصاحبه ، وقد تكون زائدة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ [البقرة : ٥١] أي : وواعدنا ، وكذا قوله : (للمستقبل) أي : للزمان المستقبل . « تحرير » .

وبُنيتْ ؛ لأنَّ وضعَها وضعُ الحرفِ[١] .

و(إذَا) وهي للمستقبلِ[٢] ، ولا تقعُ بعدَهَا إلا الجملةُ الفعليةُ على مذهبِ المصنفِ رحمةُ اللهِ تعالَى عليه[٣] ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [الليل : ١] .

وبُنيتْ لاحتياجِهَا إلى الجملةِ التِي تُضافُ إليها .

و(متَى) وهي إمَّا للاستفهامِ[٤] ؛ نحوُ : متَى القتالُ ؟ أو للشرطِ ؛ نحوُ : متَى تأتِنِي أُكرمْكَ .

وبُنيتْ لتضمُّنِهَا همزةَ الاستفهامِ[٥] ، أو إن الشرطيةَ[٦] .

---

(١) لأن وضع (إذ) كوضع (إن) و(من) . (د) .

(٢) وإن جاء مع الماضي لفظاً ، هذا هو الغالب في استعمالها . (زاده) .

(٣) **قوله** : (ولا تقع بعدها إلا الجملة . . .) اهـ ؛ لتضمنها معنى الشرط ، بخلاف (إذ) فإنها لا تتضمن معنى الشرط ، فيجوز وقوع الجملة الاسمية بعدها أيضاً كما عرفت . « تحرير » . (إذ) و(إذا) من الظروف الغير المتصرفة ؛ أي : لا تستعملان إلا ظرفين ، ولا يتصرف فيها ؛ بأن يجعل تارة مرفوعين وتارة مجرورين أو منصوبين ، فهما ليسا مثل الوقت والليل واليوم مما ليس لازم الظرفية من أسماء الزمان ؛ فإن أمثال ذلك تقع كذلك . (زاده) . ويقع الظرف محكوماً عليه وبه إذا لم يكن لازم الظرفية ؛ كمهما ومتى وأيّ وغيرها ، وإذا كان لازم الظرفية ؛ كفوق وتحت ويمين وشمال وأين وغيرها . لا يقع محكوماً عليه وبه ، ولا يمكن خروجه عن الظرفية . (هن) .
واعلم : أن (إذا) عند صاحب « المفصل » لا يدخل إلا على الفعل ، وعند ابن الحاجب يدخل على الفعل والاسم ، لكن دخوله على الفعل أولى . (هن) .

(٤) العامل في (متى) وكل ظرف فيه معنى الشرط : شرطٌ على ما قاله الأكثرون ، ولا يجوز أن يكون جزائه على ما قاله بعضهم ؛ كما لا يجوز في غير الظروف . (رضي) .

(٥) أي : لتضمن (متى) التي هي للزمان بمعنى همزة الاستفهام ؛ أي : معنى همزة الاستفهام ، أو إن الشرطية ؛ أي : معنى إن الشرطية ، وهي الحرف كما ستعرفه في بابه إن شاء الله تعالى . (تح) .

(٦) في المثال الثاني .

و(أيَّانَ)[1] وهي للاستفهامِ[2] ؛ نحوُ : ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] .

وبُنيتْ لتضمُّنِهَا الهمزةَ .

والجهاتُ الستُّ[3] ؛ أعنِي : قبلُ ، وبعدُ ، وفوقُ ، وتحتُ ، ويمينُ ، ويسارُ ، ومَا فِي معنَاهَا ؛ مِنْ نحوِ : قُدّامُ ، وخلفُ ، ووراءُ ، وأمامُ ، وأسفلُ ، وأعلى .

وهي لا تخلُو مِنْ أنْ تكونَ مضافةً ، أو مقطوعةً عن الإضافةِ ، فإنْ كانتْ مضافةً . . كانتْ معربةً إمَّا منصوبةً ؛ نحوُ : جئتُك قبلَ زيدٍ ، أو

---

(١) **والمشهور** : فتح (الهمزة) و(النون) ، وقد جاء كسرهما أيضاً . (جامي) .

(٢) **قوله** : (وأيّان وهي . . .) اهـ ؛ أي : من الأمر العظيم ، وعن المستقبل ، فلا يقال : أيان يوم قيام زيد ، وأيان قدوم الحاج ، بخلاف (متى) فإنه غير مختص بهما . (تح) . (أيّان) **أصله** : أَيّ أوانٍ ، فحذفت (الهمزة) التي قبل (الواو) ، وحذفت (الياء) الثانية من (أيّ) فبقيت إيوان بـ(ياء) ساكنة بعدها (واو) ، فقلبت (الواو) (ياء) لما عرفت في التصريف . « مكمل » . (أيان) فهي للاستفهام في مقام الاستبعاد ؛ نحو : ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] أي : أفي هذه السنة أو في السنة الآتية إلى ما لا يتناهى ؟ **والمقصود** ـ أي : مقصود القائل لعنة الله تعالى عليه إن مات على إنكاره . (منه) . ـ استبعاد ذلك اليوم ، وإنكار وقوعه في الاستقبال ، فبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام . « حدائق » . ومعنى ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] و﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة : ٦] : أيان وقوعه ، فإن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن غير الحدث . « شرح الألفية » . **قوله** : ﴿ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ مبتدأ ، و﴿ أَيَّانَ ﴾ خبره ، **فإن قلت** : يلزم وقوع الظرف خبراً عن الجثة ، **قلت** : المضاف محذوف ؛ أي : وقوع يوم الدين . (ابن ق س) .

(٣) قال الهندي في « الإرشاد » : إن الجهات الست لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة كما لا يتعرف (مثل) وشبهه . (غف) . **قوله** : (والجهات الست . . .) إلخ صريح في أن قطعها عن الإضافة وبناءها على الضم جار في كلها ، وليست كذلك ، فراجع « شرح الرضي » وأمثاله . (ق) . والنكرات التي لا يصح تعريفها . . لا يصح تثنيتها ولا جمعها ؛ نحو : أين وكيف وثمة وإذ وإذا وحيث وأيان وأنى ومتى وكم ، وما كان في معنى هذه الأسماء . « شرح اللمع » .

مجرورةً[1] ؛ نحوُ : جئتُك من قبلِ زيدٍ .

وإنْ كانتْ مقطوعةً . . فلاَ تخلُو مِنْ أنْ يكونَ المضافُ إليه منويّاً[2] ، أو منسيّاً ؛ فإنْ كانَ منسيّاً . . كانتْ معربةً أيضاً[3] ؛ كقولِ الشاعرِ[4] :

فَسَاغَ لَيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[5]

وإنْ كانَ منويّاً[6] . . كانتْ مبنيةً على الضمِّ ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] أي : مِنْ قبلِ غلبةِ الفارسِ على الرومِ ، ومِنْ بعدِ غلبةِ الرومِ على الفارسِ .

أمّا البناءُ[7] . . فلاحتياجِهَا إلى المضافِ إليه . . . .

---

(١) أي : ولا تقع مرفوعة . (ق) .

(٢) أي : موجوداً في النية والتقدير . « مكمل » .

(٣) فحينئذ يكون اسماً برأسه ، فيعرب على حسب اقتضاء العامل . . . إلخ . (زاده) .

(٤) **قوله** : (كقول الشاعر) فيه مسامحة كما لا يخفى لمن له فطرة سليمة ، وعقل مستقيم . « تحرير الفوائد » . الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع أخباراً للمبتدأ ، وكذا لا تقع صلة ، ولا صفة ولا حالاً ؛ لأنها بذلك تبقى ناقصة ، فلا تفيد ، وما لا يفيد . . لا يقع خبراً ولا شيئاً من ذلك . (زاده) . **وقصة هذا البيت** : أنه قُتل قريبُ هذا الشاعر ، فصار من الغم والغضب بحيث لا يجري شيء في حلقه ، فتمكن من قصاص قريبه ، فقتل قاتله ، فزال عنه الغم والغضب ، وأنشد هذا البيت . (حلبي) . **والاستشهاد في هذا الشعر** : كون المضاف إليه محذوفاً لـ(قبل) . (حلبي) .

(٥) **الفرات** : مشتق من الرفت : وهو الكسر ؛ لأن الماء البارد يكسر العطش . (ص) .

(٦) وقد يقسم هذا على قسمين : ما يكون المنوي فيه لفظ المضاف إليه ، وما يكون معناه ؛ الأول معرب ، والثاني مبني ، فراجع . (أبو س)

(٧) أما البناء على الحركة ـ أي : مبني على الحركة ؛ لكون بنائه غامضاً ، وعلى الضم ؛ ليكون حالة البناء مخالفة لحركته حالة الإعراب لكون حركة الإعراب ؛ أي : الفتح والكسر ؛ نحو : رأيت قبل ذلك ، ومن قبل ذلك . « متوسط » . ـ . . فلعروض البناء ، وأمّا على الضم . . فلجبر المحذوف بأقوى الحركات ، وفي الأخريين وهما : أن يضاف ؛ نحو : جئتك قبل زيد ، وأن يحذف ما أضيف إليه ، ويجعل نسياً منسياً ؛ أي : يكون مراداً في =

المنويّ[١] ، وأمَّا الحركةُ . . فللفرقِ بينَ البناءِ اللازمِ والعارضِ ، وأمَّا الضمُّ . . فليخالفَ حركتُهَا البنائيةُ حركتَهَا الإعرابيةَ .

ومنه : مَا لَمْ يذكرْه المصنفُ ، وذلك نحوُ : (الآنَ)[٢] ، و(حيثُ) ،

= نفسه ، ولا ينوى معناه في المضاف ، وجعلُه نسياً منسيّاً على معنى ألا يكون مراداً في نفسه . . باطل قطعاً ؛ لأن كلاًّ من أسماء الجهات أمر إضافي لا يتصور بدون المضاف إليه ؛ مثلاً : قبلية مجيء المتكلم في : جئتك قبل زيد لا يتصور إلا بالنسبة إلى مجيء زيد [؟ ؟ ؟] معربة منصوبة أو مجرورة ـ لا غير ؛ كقوله تعالى في سورة القمر : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج : ٤٢] ، وكقوله تعالى في سورة يوسف : ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف : ٣] . « مغني » . ـ . (ح) .

(١) **فإن قيل** : الاحتياج ثابت على تقدير الذكر أيضاً ، **قيل** : نعم ؛ لكن الإضافة تمنع البناء ، وأما نحو : حيث وإذا . . فبناؤه لكون بناء المضاف إليه داعياً إليه ، معارضاً لذلك المنع . (هندي) .

(٢) **قوله** : (نحو : الآن) للحال ، (وحيث) للمكان ، وقال الأخفش : قد يستعمل للزمان ، ولا يضاف إلا إلى الجملة الاسمية أو الفعلية على الأكثر ، وقد جاء مُضافاً إلى المفرد ؛ كقول الشاعر :

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُهَيْـلٍ طَـالِعَـا ... نَجْـمٌ يُضِـيءُ كَـالشِّهَـابِ سَـاطِعَـا

و(لما) للزمان مثل (حيث) في كونه مضافاً إلى الجملة ، و(أمس) للزمان أيضاً ، و(قط) للماضي المنفي ، و(عوض) للمستقبل المنفي . و(كيف) للحال استفهاماً ؛ أي : عن حال شيء وصفته ، وقال المصنف في « مفصله » : (كيف) جار مجرى الظرف ، **ومعناها** : السؤال عن حال شيء ، تقول : كيف زيداً ؛ أي : على أيّ حال هو . انتهى ، وقد يستعمل للشرط مع (ما) على ضعف **عند البصريين** ؛ نحو : كيف ما تجلس أجلس ، ومطلقاً **عند الكوفيين** ؛ نحو : كيف تجلس أجلس . و(منذ) وكذلك (مذ) بمعنى أول المدة ؛ أي : أول مدة زمان الفعل ، ويقع بعدها المفرد المعرفة ، وقد يقع المصدر و(أن) . و(أنى) و(أين) وهما للمكان استفهاماً وشرطاً ، ويقع بعدهما المفرد والجملة ، و(لدى) بالألف المقصورة بمعنى (عند) ، وكذلك (لدن) بفتح اللام وضم الدّال وسكون النون ، و(لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ، و(لد) بفتح اللام وسكون الدال ، و(لد) بضم اللام وسكون الدال ، و(لد) بفتح اللام وضم الدال ، واستعمالها كاستعمال (عند) . « تحرير الفوائد » .

و(لَمَّا) ، و(أمسِ) ، و(قَطُّ) ، و(عَوْضُ) ، و(مُنْذُ)[1] و(مُذْ) ، و(كيفَ)[2] ، و(أنَّى) ، و(أينَ) ، و(لدَى) .

[المركبات]

قالَ : ومنه : المركباتُ[3] ؛ نحوُ : عندِي خمسةَ عشرَ ، وآتِيكَ صباحَ مساءَ ، وهو جارِي بيتَ بيتَ ، ووقعُوا في حيصَ بيصَ[4] .

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : المركباتُ ، وهي كلُّ اسمٍ مركبٍ مِنْ كلمتينِ ليستْ بينَهُمَا نسبةٌ[5] .

والمركباتُ كثيرةٌ[6] ، لكنَّ المصنفَ لَمْ يذكرْ إلاَّ أربعةَ أمثلةٍ .

---

(١) في كونهما من الظروف نظر ، بل إنهما اسمان يناسب معناهما الظروف ، وإلا . . لم يقع مبتدأ . « كاملة » .

(٢) وكونه ظرفاً مذهب **الأخفش** ، **وعند سيبويه** اسم ؛ بدليل إبدال الاسم منها ؛ نحو : كيف أنت أصحيحٌ أم سقيم ؟ والأخفش يقول : **معناه** : كيف أنت أفي حال الصحة أم حال السقم ؟ (هندي) .

(٣) وإنما أعرب الجزء الأول ؛ لأن الثاني ينزل منزلة نون التثنية ، وليس بمضاف حقيقة ؛ لأن الأصل فيه : العطف بـ(الواو) ، ولا يضاف الاسم إلى ما فيه (واو) العطف . (فالي) .

(٤) بفتح أولهما أو بكسرهما ؛ أي : بكسر أولهما ؛ أي : ضيق . « دستور » .

(٥) وفي نسخة : (النسبة) . **قوله** : (كل اسم مركب من كلمتين) حقيقة أو حكماً ، اسمين أو فعلين أو حرفين ، أو مختلفين (ليست بينهما) أي : بين الكلمتين اللتين جُعلتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج (النسبة) الإسنادية ولا الإخبارية أصلاً ، لا في الحال ولا قبل التركيب ، وما قيل : (ليس بينهما نسبة) بإيقاع النكرة في سياق النفي ليس بشيء ؛ لأنها تفيد العموم ، فإرادة بعض الإفراد ترجيح من غير مرجح مع أنهم يقولون : مثل : تأبّط شرّاً ، وعبد الله ليس من أفراد المعرف ، فتأمّل إن كنت من السائلين والمقلدين . « تحرير الفوائد » .

(٦) **الأولى** : وهي كثيرة على ما لا يخفى لمن له أدنى تأمل . (تح) .

والأصلُ فيها[١] : خمسةٌ وعشرٌ[٢] ، وآتِيكَ كلَّ صباحٍ ومساءٍ ، وبيتٌ إلى بيتٍ ؛ أي : ملاصقاً ، وفي حَيْصٍ وبَيْصٍ ؛ أي : فتنةٍ شديدةٍ .

فحُذِفَ منها[٣] مَا حُذِفَ ، ثُمَّ بُنِيَ الجزآنِ من الجميعِ ؛ أمَّا الأولُ . . فلكونِه بمنزلةِ أولِ الكلمةِ[٤] ، وأمَّا الثانِي . . فلتضمنِ[٥] معنَى الحرفِ المحذوفِ[٦] .

وإنَّمَا بُنِيَا على الحركةِ ؛ لِمَا مَرَّ من الفرقِ بين البناءِ اللازمِ والعارضِ ، وبُنِيَا على الفتحِ ؛ للخفةِ .

واعلمْ : أنَّ الأعدادَ المركبةَ ؛ أعنِي : أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلَّها كخمسةَ عشرَ في بناءِ الجزئينِ إلاَّ اثنَا عشرَ[٧] ، فإنَّ أولَه معربٌ[٨] ؛ لشبهِهِ بالمضافِ في حذفِ النونِ[٩] .

---

(١) أي : في المذكورات .

(٢) وفي نسخة : (وعشرة) .

(٣) أي : من الأربعة . (م) .

(٤) **والأولى** : أن يقال : بمنزلة وسط الكلمة . (ق) .

(٥) في نسخة : (فلتضمنه) .

(٦) **وقيل** : علة بناء كلا اللفظين : تضمنهما (الواو) . (ش ف) . فإن (غلام زيد) وإن تضمن معنى (اللام) إلا أن الإضافة ـ وأنه إذا اجتمع المانع والمقتضي . . قدم المانع ـ تمنع البناء . « ضوء المصباح » .

(٧) (اثنا عشر) مركب تعدادي ، مرفوع لفظاً ، شبه تثنية ، حالة الرفع بالألف ، و(عشر) قائم مقام النون من (اثنان) . (ق) . **والحق في كتابة (اثنا عشر) حالة الرفع** : بالألف ؛ لأن أصله قبل الإضافة : اثنان ، لكن الكتابين يوقعون (الياء) في الأحوال الثلاث تحريفاً وتغييراً رسم الخط . (ح) .

(٨) بإعراب التثنية . (تح) .

(٩) **وفيه نظر** ؛ لأنه يلزم أن يكون (خمسة) وغيره معرباً أيضاً ؛ لأنّه مشابه بالمضاف في حذف التنوين . « نجم السعيد » . **أجيب** بأن (الياء) من (اثني عشر) لا يجوز حذفه ؛ لأنّه جزء=

[الكنايات]

قالَ : ومنه : الكناياتُ[1] ؛ نحوُ : كَمْ مالُك ؟ وعندِي كذَا درهماً ، وكانَ من الأمرِ كَيْتَ كَيْتَ ، وذَيْتَ ذَيْتَ[2] .

أقولُ : وبعضُ المبنِيِّ : الكناياتُ .

وهي[3] ههُنَا[4] ألفاظٌ مبهمةٌ يُعبَّرُ بِهَا عن الأشياءِ المُفسَّرةِ[5] ؛ فـ(كم) لاَ تكونُ من الكناياتِ على هذَا ؛ لأنَّهَا ليستْ كذلكَ ، لكنْ لَمَّا كانتْ مثلَ (كذَا) في العددِ . . أُجرِيتْ مجرَاهَا[6] .

وإنَّمَا بُنيتْ (كم) لأنَّ وضعَها وضعُ الحرفِ ، و(كذَا) لأنَّ أصلَها ذَا ،

= من الدليل ، وعلامة للإعراب ، فيكون بعد (النون) باقياً ، فالبناء معه محال ، وليس الحركة من (خمسة) بتلك المرتبة . (منه) .

(١) **الكناية** : أن تتكلم بشيء وتريد به غيره . (ص) .

(٢) **فإن قلت** : إنهما وضعا ليكونا كنايتين عن جملة لها محل من الإعراب ؛ نحو : قال فلان كيت كيت ؛ أي : زيد منطلق مثلاً ، وهي في موضع النصب ، **قلت** : إن الإعراب المحلي في الجملة عارض ، فلم يعتدّ به ، وبناؤهما على الحركة لالتقاء الساكنين . (خوافي) .

(٣) **وفيه نظر** ، وهو أن لفظة (هي) مؤنثة راجعة إلى الكنايات ، وهي جمع دال على الإفراد ، وتعريفه يستلزم : أن يكون التعريف للأفراد دون الماهية ، **قلنا** : إن قولنا : (ألفاظ) جمع مقابل للجمع ، **فيراد به** : انقسام الآحاد على الآحاد ، **ويراد بها** : الماهية المتضمنة وإن كان بعيداً ، **فيكون الحاصل** : **الكناية** : لفظ مبهم يفسر به عن شيء معلوم عند المخاطب لغرض ، **وأما عند الأصوليين** . . فهو ما استتر فيه المراد ، **وعند الفقهاء** : لفظ يمكن أن يراد به معنيان أو معان ، وهو ألفاظ مخصوصة مذكورة في كتب الفقه . « تحرير الفوائد » .

(٤) أي : في باب المبني عند النحاة . (ق) . أي : في فن النحو . (تح) . وإنما قال : (ههنا) لأن الكناية تطلق في علم النحو في غير هذا الموضع على الإتيان بالضمير ، وفي علم المعاني على إطلاق اللازم وإرادة الملزوم . « نجم » .

(٥) أي : المعلومة عند المخاطب .

(٦) بضم الميم ؛ لأن اسم المكان من الثلاثي المزيد فيه ، ومن الرباعي يجيء على وزن اسم المفعول . (ح) .

فزيدتِ الكافُ عليه[١] ، و(كيت كيت)[٢] لأنَّهَا كنايةٌ عن الجملةِ المبنيةِ[٣] .

واعلمْ : أنَّ (كم) إمَّا استفهاميةٌ أو خبريةٌ[٤] ، وعلى كِلاَ التقديرينِ[٥] لاَ بُدَّ لَهَا من مُمَيِّزٍ ، فمُمَيِّزُ الاستفهاميةِ منصوبٌ مفردٌ[٦] ؛ نحوُ : كم درهماً مالُك ؟ ومُمَيِّزُ الخبريةِ مجرورٌ مفردٌ[٧] ، أو مجموعٌ[٨] ؛ نحوُ :

---

(١) التي للتشبيه . (م) .

(٢) **قوله** : (وكيت كيت) وكذا زيت زيت بغير (الواو) ، وقد يستعمل بـ(الواو) نحو : كيت وكيت ، وزيت وزيت ، أيّاً مّا كان لا يستعمل إلا مكرّراً ، ويجوز في آخرها الحركات الثلاث ، وأصلها بتشديد (الياء) فخففت بحذف إحدى الياءين ، وعوّضت عنها (التاء) ، وسكن ما قبلها ، ولذلك ؛ أي : ولأجل كون (التاء) عوضاً يكتبون بصورة طويلة . « تحرير الفوائد » .

(٣) فما وقع موقعها تكون مبنيّاً أيضاً ؛ تشبيهاً بالجمل ؛ لأنه قائم مقام الجمل في إفادة الجمل . « مكمل » . فيه إمالة إلى المذهب المرجوح من أن القسم أخص من المقسم من وجه ، حيث وصف الجملة بالمبنية ، مع كونها خارجاً من مقسم المعرب والمبني الذي هو الاسم على ما قرر عندهم . (تح) .

(٤) والمصنف لم يذكر (كم) الخبرية ، وقصر المثال على الاستفهامية ؛ لكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت أو لم تذكر ، بخلاف الاستفهامية فإنها ليست من هذا الباب في الحقيقة ؛ بناء على التفسير المذكور ، فإذا ذكرت فيه . . تكون منه على سبيل التبع والإلحاق ، وإلا . . فلا ، وإنما بنيت استفهامية ؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ لأن معنى : كم مالك أعشرون أو ثلاثون ؟ إلى ما لا يتناهى . (ح) .

(٥) لأنها إما استفهامية ؛ نحو : كم رجلاً عندَكَ ؟ أو خبرية ؛ نحو : كم رجلٍ عندي ، وعلى كلا التقديرين فالتغيير المذكور منتف ، تأمل . « تحرير » .

(٦) لأنه للعدد ، فجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة التي هي من إحدى عشرة إلى تسعة وتسعين ؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح . « مغني » .

(٧) بالإضافة على الأكثر .

(٨) يعني : أن (كم) مفرد اللفظ مجموع المعنى ، فيجوز أن يفرد الضمير العائد إليها باعتبار لفظها ، ويجوز أن يجمع باعتبار معناها ، ويقع (كم) للمذكر والمؤنث ، فإن كان مميزها مذكراً يكون الضمير العائد إليها مُذكراً ، وإن كان مؤنثاً فمؤنثاً . « مكمل » .

كم رجلٍ أو رجالٍ ضربتَ[1]

وقَدْ يُحذَفُ المميزُ إذَا كانَ معلوماً ؛ كمَا في الكتابِ .

وأصلُ (كيْتَ) كَيَّتٌ بتشديدِ الياءِ ، فخُفِّفَتْ[2] ، وكذلك ذيتَ ذيتَ ، ومعناهما بالفارسية : چُنين چُنين .

ولاَ يستعملانِ إلاَّ مكررتينِ[3] ، ويجوزُ في تائِهِمَا الحركاتُ الثلاثُ[4] .

[المثنى]

قالَ : المثنَّى ، وهو مَا لحقتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ مَا قبلَهَا ؛ لمعنَى التثنيةِ ، ونونٌ مكسورةٌ عوضاً عن الحركةِ[5] والتنوينِ[6] .

---

(1) (كم) اسم من أسماء الكنايات الخبرية ، مرفوع محلاً ، مبتدأ نكرة تخصص بالخبرية ، رفعه ضمة محلية . . . اهـ (رجل) تمييز له لإضافة (كم) إليه ، (أو رجال) تمييز له (ضربت) مع ما عمل فيه جملة فعلية . . . اهـ خبر لمبتدأ . (قدقي) . فـ(كم) استفهامية محلها الرفع على الابتداء ، و(رجلاً) مميزها ؛ أي : أيّ عدد من الرجال عندك . « مغني » .

(2) بحذف تاء التأنيث ، وإبدال إحدى الياءين تاء ، فليس تاء كيت وذيت للتأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وللوقف عليها بالتاء . (جلبي) .

(3) وذلك لئلا يتوهم أنه كناية من لفظ مفرد . (حلبي) .

(4) عند التحقيق ، أما عند التشديد . . فليس إلا الفتح . (س) .

(5) **والمراد من الحركة** : مطلق الحركة لا الضمة . (ق) .

(6) و(الواو) بمعنى (أو) التي لمنع الخلو . (ق) . **فإن قيل** : ما الدليل على أن (النون) عوض عن الحركة والتنوين كليهما ؟ **قلت** : سقوط (النون) عند حالة الإضافة وإثباتها حالة (اللام) يدلان على أن (النون) عوض عنهما ؛ لأنها لو كانت عوضاً عن الحركة فحسب . . لم تسقط عند الإضافة ؛ لأن الحركة لا تسقط ، وإن كانت عوضاً عن التنوين فقط . . لزم سقوطها عند (اللام) لأن التنوين يسقط مع (اللام) ، فثبت أنها عوض عنهما . « إصباح » . **فإن قيل** : لو كانت (النون) عوضاً عنهما . . وجب سقوطها حال الوقف ؛ لأن الوقف يسقط الحركة والتنوين ، ولا تسقط (النون) ههنا ، **قلت** : الوقف =

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الخامسِ . . شَرَعَ في الصنفِ السادسِ ؛ أعنِي : المثنَّى[(١)] ، وهو اسمٌ لحقتْ آخرَه[(٢)] ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ مَا قبلَ تلك الياءِ[(٣)] ؛ لمعنَى التثنيةِ[(٤)] .

ولحقتْ بعدَ الألفِ والياءِ نونٌ مكسورةٌ حالَ كونِهَا عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ اللتينِ في المفردِ[(٥)] ؛ نحوُ : رجلانِ ورجلينِ ، فإنَّ الألفَ والياءَ فيهما لحقتَا ؛ لِتدلاَّ على معنَى التثنيةِ ، والنونَ إنَّمَا لحقتْ ؛ لتكونَ عوضاً عن حركةِ رجلٍ وتنوينِهِ .

فقولُه : (مَا)[(٦)] شاملٌ لجميعِ الأسماءِ[(٧)] .

= يسقط الحركة فحسب ، والتنوين يسقط بالتقاء الساكنين ، وأما نون التثنية . . فمتحركة ، فلا يسقطها . « إصباح » .

(١) اسم المفعول من : ثنى يثني . (س) .

(٢) أي : آخر مفرده ، بتقدير المضاف . (جامي) .

(٣) وإنما قيد بقوله : (مفتوح ما قبلها) ليمتاز عن صيغة الجمع ، ولم يعكس ؛ لكثرة التثنية ، وخفة الفتحة . (جامي) .

(٤) علة الإلحاق .

(٥) المذكر **عند الجمهور وعند البعض** فالزائدتان ؛ أعني : (النون) و(الياء) أو (الألف) عوضان عن تكرير الاسم ، فإن أصل (الزيدان) : زيد وزيد ، فحذف أحدهما وعوض هاتان الزائدتان . « تحرير الفوائد » . **فإن قيل** : والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسباً للشيء ، فما المناسبة بين (النون) والحركة ؟ **قلت** : المناسبة بينهما ظاهر بالوجدان ؛ لأن (النون) والحركة يحذفان بـ(اللام) الجازمة ، وفي وقوعهما في آخر الاسم . (محمد أمين) . المثنى عبارة عن اسم لحق آخر مفرده (ألف) أو (ياء) مفتوح ما قبلها ، و(نون) مكسورة في غير الإضافة ، وفيها تحذف ؛ نحو : مسلمان ومسلمين ، وإنما كانت (الياء) مفتوحاً ما قبلها ؛ لئلا يلتبس بالجمع عند حذف (نون) التثنية بالإضافة ، ولم يعكس ؛ لأن التثنية لكونها أكثر أولى بالفتح الأخف . « شرح » .

(٦) أي : لفظ (ما) .

(٧) **قوله** : (فقوله : ما شامل لجميع الأسماء) لأنه عبارة عن الاسم المطلق ؛ بناء على أن =

وقولُه : (لحقتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ) يُخرِجُ مَا لاَ يكونُ كذلك ، لكنَّه شاملٌ لمثلِ : عثمانَ[١] وحُسينٍ .

وقولُه : (لمعنَى التثنيةِ) يُخرِجُ ذلك .

قالَ : ويَسقطُ النونُ[٢] عندَ الإضافةِ[٣] ؛ نحوُ : غلامَا زيدٍ ، والألفُ[٤] إذَا لاَقَاهَا ساكنٌ ؛ نحوُ : غلامَا الحسنِ[٥] ، وثوبَا ابْنِك .

أقولُ : أمَّا سقوطُ النونِ . . فلكونِهَا بدلاً مِمَّا يَسقُطُ عندَ الإضافةِ[٦] ؛

= المقسم معتبر في الأقسام . (ح) .

(١) فإن أصله : (عثم) فزيدت في آخره (ألف) أو (نون) لمنع الصرف . « تقرير » . فيه وفي ما يأتي في الجمع ؛ من المجنون والمسكين مسامحة ؛ إذ (النون) أصلية . (ق) .

(٢) لأن (النون) مؤذن ؛ أي : معلم بالانفصال ، والإضافة بالاتصال ، فاجتماعهما ممنوع . « مغني » .

(٣) ويسقط (النون) عند الإضافة ؛ لكونها بدلاً مما يسقط عندها ، و(الألف) أيضاً إذا لاقاها ساكن لالتقاء الساكنين ، وقولهم : (التقت حلقتا البطان) بـ(الألف) شاذ ، نبهوا بتحقق التقاء الساكنين على فظاعة الحادث ، إن قيل . . فلتسقط بـ(اللام) أيضاً ؛ لكونه بدلاً مما يسقط بـ(اللام) ، قلنا : هي بدل من الحركة أيضاً ، والحركة لا تسقط بـ(اللام) أي : ينظر إلى هذه الحيثية عند دخول (اللام) لا إلى تلك الحيثية ، فإن قيل : فلينظر إلى هذه الحيثية في الإضافة أيضاً ولا يسقط بها ، قلنا : ننزل المضاف والمضاف إليه منزلة لفظ واحد يمنع النظر إلى هذه الحيثية ؛ لأنها إن اعتبرت عوضاً عن الحركة ، ولم ينظر إلى كونها عوضاً عن التنوين . . يلزم بثبوتها التخلل بين لفظين كلفظ واحد ، بخلاف ثبوتها مع (اللام) فإنها بالنظر إلى كونها بدلاً عن الحركة لا يلزم بثبوتها محذور أصلاً . (ح) .

(٤) من اللفظ لا من الخط . « مفصل » .

(٥) وأما (الياء) أي : ياء التثنية إذا لاقاها ساكن . . فتحرك بالكسر ؛ لإمكان تحريكها ، بخلاف (الألف) نحو : غلامي الحسن ، وثوبي ابنك . « مغني » .

(٦) قوله : (مما يسقط عند الإضافة) أعني : التنوين ، وذلك لأنها توجب تمامية الكلمة ، وانقطاعها ، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان ، فلا بد أن يسقط أحدهما بالضرورة . « تحرير » .

أعنِي : التنوينَ[1] ، وأمَّا سقوطُ الألفِ . . فلالتقاءِ الساكنينِ[2] .

قالَ : ومَا في آخرِه ألفٌ مقصورةٌ[3] إنْ كانَ ثلاثيّاً . . رُدَّ إلى أصلِهِ عندَ التثنيةِ[4] ؛ نحوُ : عصوانِ[5] ورحيانِ[6] .

أقولُ : الاسمُ الذِي في آخرِه[7] ألفٌ مقصورةٌ[8] إنْ كانَ ثلاثيّاً . . يجبُ أنْ

---

(١) لا الحركة . (ق) .

(٢) مع كونها حرف مد . (ق) . **قوله** : (فلالتقاء الساكنين) المسمّى بـ(على غير حده) فلا بد أن يسقط (الألف) بدون العكس؛ لاستلزام قوة ما هو المقصود من الإشارة . « تحرير » .

(٣) لا همزة بعدها .

(٤) إذا عرف له أصل . (ح) . وإنما يرد إلى الأصل ؛ لأن ما قبل ألف التثنية يجب أن يكون مفتوحاً ، و(الألف) لا تقبل الحركة ؛ أي : الفتحة ، فبالضرورة يجب رده إلى الأصل ؛ لاحتمال (الواو) و(الياء) الفتحة . (منه) . والاسم الممدود إن كانت همزته أصلية غير زائدة ، ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة . . تثبت ، وإن كانت للتأنيث ؛ أي : منقلبة عن ألف التأنيث ؛ كحمراء . . قلبت واواً . (ج) .

(٥) **المؤنث** : ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً ؛ أي : مقدرة غير ظاهرة في اللفظ ؛ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية ، ثم الدار يطلق على الدنيا كما يطلق على الجدران مع السقف ، قال الحريري :

دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ مِنْ يَوْمِهَا أَبْكَتْ غَداً بُعْداً لَهَا مِنْ دَارِ

وعلامة التأنيث : (التاء) و(الألف) مقصورة ؛ كسلمى وحبلى ، أو ممدودة ؛ كصحراء وحمراء ، **فالاسم المقصور** : وهو ما في آخره ألف مفردة لازمة ؛ إن كان ألفه منقلبة عن واو حقيقة ؛ كـ(عصوان) ، أو حكماً ؛ كـ(إلوان) في المسمى بـ(إلي) وهو ثلاثي . . قلبت واواً ، وإلا ؛ أي : وإن لم يكن كذلك ، بل كان ألفه من ياء حقيقة أو حكماً . . فألفه مقلوبة بالياء . (ج) .

(٦) وإن كان في الاسم لغتان : (الواو) و(الياء) . . عولت على الأكثر ، فقد قالوا : رحيت بالرحال ، ورحوت بالرحال : إذا طحنت بها ، و(الياء) أكثر من (الواو) ، فينبغي أن تقول : هاتان رحيان . « شرح اللمع » .

(٧) **الأولى** : آخره ألف ، لكنه يوجه بأنه من قبيل ظرفية العام للخاص . (ق) .

(٨) إن الاسم الذي آخره ألف مفرد ؛ أي : ألف ليس بعده همزة إن كان ثلاثيّاً مجرداً . . يرده إلى=

يُرَدَّ عندَ التثنيةِ إلى أصلِهِ[١] بقلبِ ألفِهِ واواً إنْ كانَ واويّاً ، أو ياءً إنْ كانَ يائيّاً ، وذلك لأنَّه يجتمعُ عندَ التثنيةِ ألفانِ ، ولاَ يُمكِنُ حذفُ إحداهما ؛ لأنَّه حينئذٍ يَلتبسُ المثنَّى بالمفردِ عندَ الإضافةِ[٢] ؛ نحوُ : عصا زيدٍ[٣] ، فيجبُ أنْ تُحرَّكَ إحداهما ، والتحريكُ إنَّمَا يُمكِنُ بعدَ القلبِ بحرفٍ يَقْبَلُ الحركةَ[٤] ، فإذَا كانَ المقلوبُ ذَا أصلٍ . . يكونُ القلبُ به أولَى[٥] .

قالَ : وليسَ فيمَا يُجاوزُ الثلاثيَّ إلاَّ الياءُ ؛ نحوُ : أعشيانِ ، وحُبْليانِ ، وحُبارِيانِ ، ومُصطفيانِ .

أقولُ : وليسَ في كلِّ اسمٍ مقصورٍ[٦] يزيدُ على الثلاثِيِّ[٧] إذَا أريدَ أنْ يُثَنَّى إلاَّ الياءُ ؛ أي : يجبُ أنْ تقلبَ ألفُه ياءً ؛ لأنَّهَا أخفُّ من الواوِ ، ومزيدُ الثلاثِيِّ

= أصله ؛ من (الواو) و(الياء) عند التثنية إذا عرف له أصل منهما ؛ لأن الإثبات يستلزم التقاء الساكنين ، والحذف خلاف الأصل ، ومؤدّ إلى اللبس عند الإضافة ؛ مثلاً : لو قيل : عصان ثم أضيف وقيل : عصا زيد . . لم يعلم أنه مفرد أو مثنى ، وإذا اضطرّ إلى القلب . . فالرد إلى الأصل أولى وإن جهل الأصل من (الواو) و(الياء) فإن جازت الإمالة . . تقلب ياء ؛ نحو : متيان في تثنية متى إن سمي به ، وإن لم تجز . . تقلب واواً ؛ نحو : لدَوان في تثنية لدى إن سمي به . (ح) .

(١) لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها . (ش) .

(٢) أي : عند إضافة كل واحد من المثنى والمفرد . (أبري) .

(٣) فإنه لا يعلم أنه مفرد أو مثنى .

(٤) لأن (الألف) لا تتحمل الحركة .

(٥) أي : والرد وجوباً إليه أولى من الرد وجوباً إلى غيره ، فلا يرد على الشارح أنه ذكر أولاً بوجوب الرد ، وههنا بأولى ، تأمل . (مح) .

(٦) **المقصور** : ما آخره ألف مفردة لا همزة معها ؛ كالعصا والرحى وحبلى ومعزى ، **والممدود** : ما كان بعد ألفه الزائدة فيه ـ أي : في آخره ـ همزة ؛ كالكساء والرداء . « وافية » .

(٧) أي : من ثلاثة أحرف مطلقاً على ما هو مقتضى الفن كما لا يخفى . « تحرير » .

ثقيلٌ[١] ، سواءٌ كانتْ في الأصلِ واواً أو ياءً ؛ نحوُ : أعشيانِ ، ومُصطفيانِ في أعشَى ، وهو : الذي لاَ يُبصرُ[٢] بالليلِ[٣] ، وفي مُصطفَى ، وهو : اسمُ مفعولٍ من الاصطفاءِ[٤] .

أو[٥] للتأنيثِ ؛ نحوُ : حُبليانِ في حُبلَى ، وهي : الحاملةُ ، أو[٦] لتكثيرِ الكلمةِ[٧] ؛ نحوُ : حُبارِيانِ في حُبارَى[٨] ، وهو : طائرٌ يقالُ له : جرد[٩] .

قالَ : وإنْ كانَ آخرُ الممدودِ ألفَ التأنيثِ ؛ كحمراءَ . . قلتَ : حمراوانِ[١٠] .

---

(١) ومثله الرباعي والخماسي . (ق) .

(٢) مثل : تكرُم بالضم ، أو يكرِم بالكسر بمعنى واحد . (ق) .

(٣) ويبصر بالنهار . (ش) .

(٤) أي : الاختيار ، ألفه منقلبة عن (الواو) إذ أصله : مصطفو ، قلبت (الواو) ياء ، ثم (الياء) ألفاً . (س) .

(٥) كانت . (ق) .

(٦) كانت . (ق) .

(٧) تبع فيه الجوهري .

(٨) قال المطرزي في « المغرب » : كل شيء يحب ولده حتى الحبارى . « شرح مغني » .

(٩) على ما في « الصحاح » ، وقال الجوهري أيضاً : ويقع على المذكر والمؤنث ، والواحد والجمع سواء ، وألفه ليست للتأنيث ، ولا للإلحاق ، وإنما بني عليها ، فصار كأنها من نفس الكلمة . انتهى ، فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة . « تحرير » . **فإن قلت** : فلم جوزوا في التثنية أن تقع (التاء) حَشواً ؛ كتمرتان وطلحتان وضاربتانْ ، ولِم لم يجوّزوا في الجمع ؟ **قلت** : حق (التاء) أن يقع في آخر الكلمة ، ولا يقع حشواً ، وإنما جوزوا في التثنية ؛ لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المؤنث ، بخلاف الجمع ، فإن جمع المؤنث له صيغة أخرى ؛ مثل : طلحات وتمرات وضاربات ، ولا التباس ؛ لتميز جمع المؤنث عن المذكر ، بخلاف المثنى . (فالي) .

(١٠) وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي (الهمزة) وهي (الألف) في الأصل ؛ كما في سكرى وعطشى ، إلا أنهم لما زادوا قبلها ألفاً للبناء . . قلبوها همزة ؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . « ضوء » . **الألف المقصورة والممدودة** ؛ **أما المقصورة** : ما قصر على المد =

أقولُ : أمَّا القلبُ . . فلئلاَّ يكونَ علامةُ التأنيثِ في وسطِ الكلمةِ ، وأمَّا الواوُ . . فلئلاَّ يجتمعَ ياءانِ قبلَهُمَا ألفٌ في النصبِ والجرِّ ؛ نحوُ : رأيتُ حمرايَيْنِ[١] ، ومررتُ بحمرايَيْنِ[٢] ، والحمراءُ تأنيثُ الأحمرِ .

قالَ : وتقولُ في كساءٍ ، وقَرَّاءٍ[٣] ، وحِرْباءٍ : كساآنِ[٤] ، وقَرَّاآنِ ، وحِرْباآنِ .

أقولُ : إذَا كانتْ همزةُ الممدودِ بدلاً من حرفٍ أصليٍّ[٥] ، أو همزةً[٦]

= بلا إنزال على الحركة بعده ؛ كحبلى ، والممدودة : ما مد ونزل على الحركة بعده ؛ كحمراء ، وليس المراد من المقصور مد قصير ، والممدود مد كبير ، وإلا . . فالمد فيهما سواء . (تأمل) .

(١) بياءين .

(٢) وأجاز الكسائي في هذه ثلاثة أوجه : حمراوان بـ(الواو) ، وحمراآن بإثبات (الهمزة) ، وحمرايان بقلب (الهمزة) (ياء) ، والكوفيون يحذفون (الهمزة) و(الألف) قبلها في الممدود إذا طال ، فيقولون في قاصعاء ونافقاء : قاصعان ونافقان . « محصول » .

(٣) والقَرَّاء ككتان : الحسن القراءة ، جمعه قراؤون ، ولا يُكسر ، وكرُمَّان : الناسك المتعبد ؛ كالقارىء والمتقرى ، جمعه : قراؤون وقوارى ، وتقرأ : تفقه . « قاموس » .

(٤) وفيه وجه آخر ، وهو أن ترد إلى أصلها ، فتقول : كساوان . « مغني » .

(٥) وهو (الواو) . (ق) . يعني : إذا كان آخر الممدود (همزة) أصلية ؛ كـ(همزة) قراء بمعنى عابد مفرد ؛ كوضاء ، ويجوز أن يكون جمع قارى ؛ لصحة تثنية الجمع بإرادة الجماعتين ؛ كقوله :

. . . . بَيْـنَ رِمَـاحَـيْ مَـالِـكٍ وَنَهْشَـلِ

أو منقلبة عن الأصل ؛ كـ(همزة) كساء ، أصله : كساو ، قلبت (همزة) لتطرفها بعد ألف زائدة ، أو زائدة للإلحاق ؛ كـ(همزة) حرباء ، فإنها زائدة للإلحاق بحملاق : وهو باطن الجفن ، والحرباء : دويبة تدور مع الشمس ، تثبت عند التثنية ؛ لأنه الأصل ، ولا داعي للعدول عنه ؛ يقال : كساآن وحِرباآن ، وجوزوا القلب في الأخيرين أيضاً ؛ تشبيهاً بـ(همزة) التأنيث في العروض ، وعدم الأصالة ، وقالوا : كساوان وحرباوان . (ح) .

(٦) إذا أردت بيان هذا القول . . فاطلع على « الجامي » في بحث المثنى قبيل المجموع . (ص) .

أصليةً ، أو للإلحاقِ . . تكونُ ثابتةً عند التثنيةِ[1] ، فتقولُ في كساءٍ : كساآنِ ، وكذا البواقِي .

وأصلُ كساءٍ : كساوٌ ، أُبدلتِ الواوُ بالهمزةِ[2] ، فصارَ : كساء ، وهو بالفارسيةِ كِلِيم سِياه[3] .

والقَرَّاءُ : العابدُ[4] ، وهمزتُه أصليةٌ .

والحِرْباءُ : دُوَيبةٌ تدورُ معَ الشمسِ[5] ، وهمزتُه للإلحاقِ بحِمْلاقٍ[6] ، وهو : باطنُ الجَفْنِ[7] .

[المجموع]

قالَ : **المجموعُ** على ضربينِ[8] : مُصحَّحٌ ، وهو : ما لحقتْ آخرَه واوٌ

---

(١) لقوتها بأصالتها ، وأما في الإلحاق . . فلشبهه بالأصلي . (جر) .

(٢) **ومن قاعدتهم** : قلب (الواو) الواقعة بعد (ألف) زائدة (همزة) . « إقليد » .

(٣) أي : الحصير . (م) .

(٤) أي : القارى ، **وقيل** : هو رجل جيد القراءة ، **وهو الأظهر** . (تح) .

(٥) هي مصغر دابة موضوعة لحيوان يستقبل الشمس ، ويَدور معها كيف دارت ، ويتلون ألواناً بحرها . « تحرير » .

(٦) وإنما ألحق الحرباء بحملاق ؛ لأنه يجمع جمع التكسير ، فيقال : حرابي ؛ كما قالوا : حمالق . (هندي) .

(٧) الذي يسوده الكحل . (م) .

(٨) أي : المجموع الذي فسرناه في أول الكتاب ، وترك المصنف والشارح التفسير ؛ لكفاية المعلومية بوجه مّا في التقسيم ، ولكون القسمين تفسيراً بخصوصهما على ضربين ، وذلك لأن بناء الواحد إن كان سالماً فيه ؛ أي : في المجموع . . فمصحح ، وإلا ؛ أي : وإن لم يكن بناء الواحد سالماً فيه . . فمكسر ، فيكون **المصحح** : ما كان بناء واحده سالماً ، **والمكسر** : ما لا يكون بناء واحده سالماً ، بل مكسوراً بزيادة حرف أو بنقصانه . « تحرير الفوائد » .

مضمومٌ مَا قبلَهَا ، أو ياءٌ مكسورٌ مَا قبلَها ؛ لمعنَى الجمعِ ، ونونٌ مفتوحةٌ ؛ عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ في المذكرِ ؛ كـ : مُسلمونَ ، ومُسلمينَ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ السادسِ[١] . . شَرَعَ في الصنفِ السابعِ ؛ أعنِي : المجموعَ ، وهو على ضربينِ ؛ لأنَّ بناءَ[٢] الواحدِ إنْ كانَ سالِماً فيه[٣] . . فمُصحَّحٌ ، وإلاَّ . . فمُكسَّرٌ .

والمصحَّح[٤] : اسمٌ لحقتْ آخرَه[٥] واوٌ مضمومٌ مَا قبلَها ، أو ياءٌ مكسورٌ مَا قبلَها ؛ للدلالةِ على معنَى الجمعِ ، ولحقتْ بعدَ الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ حالَ كونِهَا عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ اللتينِ في المفردِ ، وذلك[٦] في

---

(١) وهو المثنى كما عرفت . (م) .

(٢) أي : صيغة . . . إلخ . (ح) .

(٣) أي : غير مغير . (ح) .

(٤) إما مذكر أو مؤنث ، فالمذكر . . . إلخ . (ح) . هذا التعريف غير التعريف الحاصل من التقسيم ، لكنه مستلزم له بدون العكس . « تحرير » . ثم إن هذا الجمع يختص بمن يعلم في أسمائه وصفاته ؛ لأنه أشرف الجموع باعتبار التذكير ، وسلامة بناء الواحد ، ومن يعلم أشرف من غيره ، فموجب المناسبة : أن يختص الأشرف بالأشرف . فنقول : ما يجمع هذا الجمع إن كان اسماً غير دال على ذات مبهمة باعتبار معنى معين . . فشرط صحة هذا الجمع منه أمور ثلاثة : العَلمية والعالمية والتذكير ، فلا يقال : رجلون ؛ لانتفاء العَلمية ، ولا أعوجون في جمع أعوج : علم كراع معين ؛ لانتفاء العالمية ، ولا هندون ؛ لانتفاء التذكير ، وأبون وبنون وأرضون وسنون وقلون وثبون خارجٌ عن القانون يبطل بها قاعدة الاشتراط ، وإن كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معيّن . . فشرطُ صحة هذا الجمع منه أمران : العالمية والتذكير ، أمّا العلمية . . فتضاد الوصفية ؛ لتنافي مقتضيهما ؛ لأن علمية (ضارب) تقتضي اختصاص إطلاقه على المسمى به ، وكونه صفة تقتضي صحة إطلاقه على كل من قام به الضرب ، وأحد المتنافيين لا يكون شرطاً لحكم الآخر ، فلا يقال : أفراس كميتون ؛ لانتفاء العالمية ، ولا ضاربتون ؛ لانتفاء التذكير . (ح) .

(٥) أي : آخر مفرده . (جامي) .

(٦) أي : قول المصنف : (ما لحقت آخره . . .) إلخ .

المذكرِ ؛ كـ : مسلمونَ[1] ، ومسلمينَ ، فإنَّهما جمعًا مذكرٍ ، والواوُ والياءُ تدلانِ على معنَى الجمعِ ، والنونُ عوضٌ عن الحركةِ في (مسلمٍ) وتنوينِهِ .

فقولُه : (مَا)[2] شاملٌ لجميعِ الأسماءِ .

وقولُه : (لحقتْ آخرَه[3] واوٌ مضمومٌ مَا قبلَها ، أو ياءٌ مكسورٌ مَا قبلَها) يُخرِجُ مَا لاَ يكونُ كذلك ، لكنَّه شاملٌ لمثلِ مجنونٍ ، ومسكينٍ[4] .

وقولُه : (لمعنَى الجمعِ) يُخرِجُ ذلك .

قالَ : ويَختصُّ ذلك بمنْ يَعلمُ .

---

(١) **فإن قيل** : فأنتم تقولون : عشرون وعشرين ، وثلاثون وثلاثين ، وهذا يشترك فيه من يعقل ، ومن لا يعقل ، **قيل له** : هذا اسم الجمع ، وليس بجمع ، ألا ترى أنه ليس له واحد من لفظه ، ولما اشترك فيه من يعقل وما لا يعقل . . غلبوا من يعقل ، ولما اشترك فيه المؤنث والمذكر . . غلبوا المذكر على المؤنث ؛ لأن المذكر أفضل من المؤنث ؛ كما أن من يعقل أفضل مما لا يعقل . « اللمع » . ونحو : (عشرون) ليس بجمع على حد (مسلمون) إذ لو كان جمعاً . . لدل عشرون على عشرة ثلاث مرات ، وثلاثون على ثلاثة ثلاث مرات ، والأمر بخلافه ، بل اشتق عشرون من لفظ عشرة ، وثلاثون من لفظ ثلاثة ، وألحق (الواو) و(النون) لتضمنه معنى الجمع ، وأعرب لذلك بالحروف . (فالي) .
فإن قيل : شرطتم في الجمع بـ(الواو) و(النون) أن يكون من ذوي العقل ، فما تصنعون في المجنون والمغمى عليه ؟ **قيل** : له جوابان : **أحدهما** : أن يكون على الأغلب ، والأغلب هو الصحة والسلامة ، ولا يعتد بالنادر ، **والثاني** : أن هذا المجنون والمغمى عليه لا بد أن يفيقا ، ويثوب عليهما عقلهما ، فقد دخلا في جملة العقلاء . « اللمع » .

(٢) أي : لفظة (ما) .

(٣) لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل نحو : مصطفين ومصطفون . (ح) .

(٤) **فيه نظر** ؛ لأنه يخرج بقيد (الآخر) لأن (واو) مجنون في الوسط ؛ إذ وزنه مفعول ، اللهم إلا أن يقال : يشمل الواقع بعد أكثر الحروف أنه واقع في الآخر ؛ إذ للأكثر حكم الكل ، تأمل . **فيه نظر** ؛ لأن المراد من (آخره) آخر مفرده ، بتقدير المضاف ، فمثل : مجنون ومسكين مما ليس له مفرد على الأصح . (تح) .

أقولُ : ويَختصُّ جمعُ المذكرِ السالِمُ بذوِي العلمِ ؛ لأنَّه أشرفُ الجموعِ ؛ لصحةِ بناءِ الواحدِ فيه(١) ، وذوِي العلمِ أشرفُ منْ غيرِه ؛ فاختصَّ الأشرفُ بالأشرفِ .

واعلمْ : أنَّ اللفظَ الذِي يُرادُ أنْ يُجمعَ جمعَ المذكرِ السالِمَ إمَّا أنْ يكونَ اسماً ، أو صفةً(٢) ، فإنْ كانَ اسماً . . فشرطُه : أنْ يكونَ مذكراً(٣) عَلَماً عَالِماً(٤) ، فلاَ يقالُ : هندونَ ؛ لانتفاءِ التذكيرِ ، ولا رجلونَ ؛ لانتفاءِ العَلَميةِ ، ولاَ أعوجونَ(٥) في أعوجَ ، عَلَمُ فرسٍ ؛ لانتفاءِ العالِمِيَّةِ(٦) .

وإنْ كانَ صفةً . . فشرطُه : أنْ يكونَ مذكراً عالِماً ، فلاَ يقالُ : مسلمونَ في مسلمةٍ ؛ لانتفاءِ الذكورةِ ، ولا كُمَيْتُونَ في كُمَيْتٍ(٧) ؛ لانتفاءِ العالِمِيَّةِ .

---

(١) مع اعتبار التذكير فيه . (ق) .

(٢) أي : جامداً غير مشتق أو صفة ؛ أي : مشتقّاً ، فإن كان الأول . . فشرطه : أن يكون مذكراً علماً عالماً على ما قاله يوسف ابن أبي نعيم المصري في « عرايس المحصل » نقلاً عن أبي محمد ، وهو : هذا الجمع إنما يكون في الأغلب للمذكرين العاقلين . انتهى ، أو نقول : **فشرطه** ؛ أي : شرط الجمع المصحح قياساً : أن يكون مذكراً علماً عالماً . (تح) . **والفرق بين الاسم والصفة** : أن الاسم يدل على الذات فقط ، والصفة تدل على معنى قائم بالذات . (هـ) .

(٣) مجرداً عن (التاء) ، راجع (ح) .

(٤) أي : عاقلاً . **فإن قلت** : فيه نظر ؛ لأنه يشكل بقول الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

فإنه جمع بغير شرائطه المذكورة ، **قلت** : لا اعتداد به ؛ لأنه من قبيل الشواذ . (أراني) .

(٥) راجع « العصام » .

(٦) أي : العاقلية .

(٧) **الكميت** : الفرس الذي ذنبه وعنقه أسود ، وباقيه أحمر . « مظهر » . ولا يجمع العَلمية والصّفة ؛ لتضادهما ، فالشرط في الصفة التذكير والعقل . « نجم » . **والأعوج** : اسم دابة يذهب مائلاً إلى جانب واحد . (زيادي) .

[جمع المؤنث السالم]

قالَ : أوْ ألفٌ وتاءٌ في المؤنثِ[١] ، وتكونُ مضمومةً في الرفعِ ، ومكسورةً في النصبِ والجرِّ[٢] ؛ كـ : مسلماتٍ ، وهنداتٍ .

أقولُ : لَمَّا ذَكَرَ[٣] المصحَّحَ من جمعِ المذكرِ السالِمِ . . أرادَ أنْ يذكرَه من جمعِ المؤنثِ، فقالَ: (أوْ ألفٌ وتاءٌ) أي: المصحَّحُ : اسمٌ لحقتْ[٤] آخرَه[٥] ألفٌ وتاءٌ في جمعِ المؤنثِ ، وتكونُ تلكَ التاءُ مضمومةً في الرفعِ ، ومكسورةً في النصبِ والجرِّ ؛ كـ : مسلماتٍ[٦] في الصفةِ[٧] ، وهنداتٍ في الاسمِ .

---

(١) وما لا يعلم . (ق) . وإنما زيدت (الألف) و(التاء) دون غيرهما ؛ لأنهما يكونان للتأنيث ؛ كحبلى وتمرة ، وقدمت (الألف) على (التاء) لئلا يلتبس بالمثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : مسلمتا زيد . . لم يعلم أنه مجموع مؤنث أو مثنى ؛ لئلا يصير معتلاً ، وأيضاً أولى الحروف بالزيادة حروف العلة ، وهي : (الواو والياء والألف) ، ولا يجوز زيادة واحد منها ؛ لأن (التاء) لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو ألفاً ، فلو زيدت (الواو) و(الياء) . . لوجب فتحه ، فكان تنقلب ألفاً ، فلما كان المصير إلى (الألف) . . كان زيادتها من أول الأمر أولى . « محصول » .

(٢) **وهذا رأي البصريين ، وذهب الكوفيون** إلى جواز فتحه في النصب ؛ كقولك : رأيت مسلماتا . « محصول » .

(٣) المصنف .

(٤) اسماً كانت أو صفة ، من العقلاء أو غير العقلاء . « مكمل » .

(٥) أي : آخر مفرده . (تح) .

(٦) **أصله** : مسلمتات ، فحذفت (التاء) الأولى ؛ لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث . (م) .

(٧) **قوله** : (كمسلمات في الصفة) فإنه جمع مسلمة ، وهي مشتقة من الإسلام . **واعلم** : أن الشرط في هذا الجمع إذا كان صفة : ألا يكون مفرده مجرداً عن تاء التأنيث اللفظية أو المعنوية غالباً ، فإن مثل السماوات والكاسات فممّا لا قياس فيها ، بل مسموعة ، ويكون مذكره بـ(الواو والنون) أو بـ(الياء والنون) ، وأما إذا كان اسماً ؛ فإن كان مطلقاً . . فمن غير اعتبار شرط ؛ مثل : هندات وطلحات . « تحرير الفوائد » . **قوله** : (مسلمات) **فإن**=

وإنَّمَا كانتِ التاءُ مكسورةً في النصبِ والجرِّ ؛ لأنَّ جمعَ المؤنَّثِ فرعٌ لجمعِ المذكرِ ، وقَدْ عرفتَ أنَّ النصبَ[١] في جمع المذكرِ محمولٌ على الجرِّ ، فلوْ لَمْ يُحمَلْ في جمعِ المؤنثِ . . للزمَ للفرعِ مزيةٌ على الأصلِ[٢] .

[الجمع المكسر]

قالَ : ومكسَّرٌ[٣] ، وهو : مَا يتكسرُ فيه بناءُ الواحدِ ؛ كـ : رجالٍ ، وأفراسٍ ، ويعمُّ ذوِي[٤] العِلْمِ وغيرَهُمْ .

= **قلت** : **جمع التصحيح** : ما سلم فيه بناء الواحد ، وفي هذه الأمثلة لم يسلم بناء الواحد ؛ لسقوط (التاء) ، وتحريك (العين) فكيف عدها المصنف من جمع التصحيح ؟ **قلت** : لم تحرك (العين) ، ولم تحذف (التاء) فيها إلا بعد مجيء (الألف) و(التاء) للجمع ـ يعني : تزاد (الألف) و(التاء) للجمع ، ثم بعد ذلك تحرك (العين) ، وتحذف (التاء) . (ن) . ـ فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه . (جربردي) .

(١) في أوائل الكتاب قبل قول المصنف : (وما لا يظهر الإعراب) .

(٢) لأن الأصل : عدم الحمل ، فلا يُصار إليه إلا عند الضرورة . « محصول » . **فإن قيل** : لِمَ لَم يكن في جمع المؤنث السالم الإعراب بالحروف كما يكون في المذكر كذلك ؟ وفي هذا الوجه مزية الفرع على الأصل ، **قلت** : لا يكون مزية الفرع على الأصل ؛ لأن المؤنث ثقيل بالنسبة إلى المذكر ، والإعراب بالحركات خفيفة ، فأعطي الخفيف للثقيل ، والإعراب بالحروف ثقيل ، والمذكر خفيف بالنسبة إلى المؤنث ، فأعطي الثقيل للخفيف ؛ تعادلاً بينهما . (هندي) .

(٣) **وجمع التكسير** ، وهي ستة أقسام : **الأول** : التغير بالزيادة على المفرد من غير تغير شكل ؛ نحو : صنو وصنوان ، **الثاني** : التغير بالنقص عن المفرد من غير تغير شكل ؛ نحو : تخمة وتخم ، **الثالث** : التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص ؛ نحو : أسد وأسد ، **الرابع** : التغير بالزيادة على المفرد ، مع تغير الشكل ؛ كرجل ورجال ، **الخامس** : التغير بالنقص عن المفرد ، مع تغير الشكل ؛ كرسول ورسل ، **السادس** : التغير بالزيادة والنقص ، مع تغير الشكل ؛ نحو : غلام وغلمان . (زاده) .

(٤) أصله : ذوين ، فإذا أضيف إلى العلم . . سقطت (النون) فصار : ذوي العلم . (م) .

أقولُ : لَمَّا بَيَّنَ الجمعَ المصحَّحَ . . شَرَعَ في المكسَّرِ .

فقولُه : (ومكسَّرٍ) عطفٌ على قولِه[1] : (مصحَّحٍ) أي : المجموعُ إمَّا مصحَّحٌ ؛ كمَا مَرَّ ، وإمَّا مكسَّرٌ ، وهو : الذِي يتكسرُ ؛ أي : يَتغيَّرُ فيه[2] بناءُ الواحدِ[3] ؛ كـ : رجالٍ في رجلٍ ، وأفراسٍ في فرسٍ ، فإنَّ بناءَ رجلٍ ، وفرسٍ قَدْ تغيَّرَ في الجمعِ .

ويعمُّ جمعُ المكسَّرِ ذوِي العلمِ[4] ، وغيرَ ذوِي العلمِ ؛ ولذلك مَثَّلَ بمثالينِ .

قالَ : والمذكرُ والمؤنثُ من المصحَّحِ يُسوَّى فيهما بينَ لفظِي الجرِّ والنصبِ[5] ،

---

(١) **قوله** : (عطف) أي : معطوف ؛ حملاً للمصدر على معنى اسم المفعول . (تح) .

(٢) حقيقة أو حكماً ، راجع « الجامي » .

(٣) من حيث نفسه أو أموره الداخلة كما هو المتبادر . « جامي » . **قوله** : (يتغير فيه بناء الواحد) وذلك إما بزيادة حرف ؛ نحو : رجال ، أو بنقصانه ؛ نحو : ظلمة . « تحرير » . **والتغير المعتبر** : هو أن يكون للدلالة على الجمع ، ألا ترى أن أئمة العرب قالوا في طبقات وقصعات : إنه جمع تصحيح وإن كانت العين قد تحركت بعد أن كانت ساكنة في الواحد ، وما ذلك إلا لأن التحريك لم يكن لأجل الجمع ، بل للفرق بين الاسم والصفة ، ولو كانت للجمع . لكان موجوداً في الاسم والصفة ، وكذا حذف (التاء) من مسلمة في قولك : مسلمات ، لم يعتد به حيث كان هرباً من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، ولم يكن للدلالة على الجمع . « محصول » .

(٤) **قوله** : (ويعم جمع المكسر) **الأولى** : أن يقال : ويعم ذلك الجمع ذوي العلم وغيره . « تحرير » .

(٥) تقدم المذكر على المؤنث ؛ لأن المذكر أصل بالنسبة إلى المؤنث ؛ لأن المذكر يحصل بلا زيادة شيء ، والمؤنث لا يحصل إلا بزيادة شيء ، فلا شك أصالة ما حصل بلا زيادة ، وفرعية ما يحصل بزيادة ؛ لأن المذكر خلق أولاً ، والمؤنث خلق ثانياً . (م) . ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع ، وهي : **التثنية والجمع** كما ذكرت ، **والثالث** : جمع المؤنث السالم بـ(الألف) و(التاء) نحو : جاءني مسلمات ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ، **والرابع** : ما لا ينصرف ؛ نحو : رأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، **والخامس** : =

تقولُ: رأيتُ المسلمينَ، والمسلماتِ[1]، ومررتُ بالمسلمينَ، والمسلماتِ.

أقولُ: (يُسوَّى)[2] مبنِيٌّ للمفعولِ من التسويةِ، والقائمُ مقامَ فاعلِه (فيهما)[3]، و(بينَ) ظرفٌ له[4].

والمعنَى: يُجعَلُ في المذكرِ والمؤنثِ لفظُ النصبِ مساوياً للجرِّ[5].

وهذَا الكلامُ تكرارٌ؛ لأنَّ التسويةَ[6] في المذكرِ قَدْ عُلِمَتْ في أولِ الكتابِ[7]، وفي المؤنثِ قُبَيْلَ هذَا.

[جمع القلة وجمع الكثرة]

قالَ: والجمعُ المصحَّحُ مذكرُه ومؤنثُه للقلةِ[8]، ومَا كانَ منَ المكسَّرِ على

= الضمير في أكرمتك، ومررت بك، وأنه، وله، وكذا الجميع. « مصباح ».

(١) بكسر (التاء) باتباع المذكر. (ح).

(٢) أي: لفظ (يسوى).

(٣) **قوله**: (والقائم مقام فاعله فيهما) أي: لفظ (فيهما) الذي هو أصل بالقيام مقام الفاعل عند عدم المفعول به الصريح من غيرها. (تح).

(٤) أي: مفعول فيه لـ(يسوى).

(٥) **قوله**: (لفظ النصب) إضافة (لفظ) إلى (النصب) بمعنى المنصوب من قبيل: مسجد الجامع، وصلاة الأولى؛ أي: اللفظ المنصوب. « تحرير ».

(٦) أي: بين النصب والجر.

(٧) فإن أريد به: أنه علم بالنص.. فممنوع، وإن أريد به: أنه علم بالإشارة.. فمسلم، لكن لا يلزم منه الاستدراك المخل للبلاغة. « تحرير ».

(٨) أي: للعدد القليل اصطلاحاً. (فالي). وقد اختلف النحويون في الجمع بـ(الألف) و(التاء)، **فقال قوم من النحويين**: الجمع بـ(الألف) و(التاء) إنما هو للقلة لا للكثرة، فإذا أرادوا الكثرة.. فصلوا بينهما بالدليل، **وقال قوم**: إن الجمع بـ(الألف) و(التاء) مشترك يَصلح للقلة والكثرة، فإذا أرادوا الكثرة أو القلة.. يفصل بينهما بالدليل. « شرح اللمع ».

أفعُلٍ ، وأفعالٍ ، وأفعِلَةٍ ، وفِعْلَةٍ . . فهو جمعُ القلةِ[1] ، ومَا عدَا ذلك . . فهو جمعُ كثرةٍ .

أقولُ : الجمعُ إمَّا جمعُ قلةٍ ، أو جمعُ كثرةٍ[2] .

وجمعُ القلةِ : مَا يُطلَقُ على العشرةِ فمَا دونَهَا من غيرِ قرينةٍ ، ويُطلَقُ على مَا فوقَ العشرةِ معَ القرينةِ .

وجمعُ الكثرةِ[3] بخلافِ ذلك[4] .

والجمعُ المصحَّحُ مذكَّرُه ومؤنَّثُه للقلةِ[5] .

والذِي[6] يكونُ منَ الجمعِ المكسَّرِ على وزنِ أفعُلٍ ؛ كـ : أفلُسٍ ، وأفعالٍ ؛ كـ : أفراسٍ ، وأفعِلَةٍ ؛ كـ : أغلِمَةٍ ، وفِعْلَةٍ ؛ كـ : غِلْمَةٍ . .

---

(١) إلا بقرينة . (ق) . **فإن قيل** : ستة أحرف ، وأربعة أشهر اشتهارهما جمعا قلة ، فكيف يطلقان مع القرينة ؟ **قلنا** : إن مميز الثلاثة إلى العشرة جمع قلة كما سيجيء في أسماء العدد . (قدقي) . وهذه الأمثلة الأربعة ثلاثتها غير منصرف ؛ فـ(أفعل) للوزن والتعريف ، و(أفعلة) و(فعلة) للتعريف والتأنيث ، و(أفعال) منصرف ؛ لأن فيه سبباً واحداً . « مطول » .

(٢) لما فرغ من تقسيم الجمع باعتبار البناء إلى المصحح والمكسر . . شرع إلى تقسيمه باعتبار الإطلاق ، فقال : (الجمع . . .) اهـ . « تحرير » .

(٣) **الكثرة** : نقيض القلة ، ولا يقال : الكثرة بالكسر ؛ فإنها لغة رديئة . (ح) .

(٤) أي : بخلاف القلة ، فيطلق على العشرة وما فوقها من غير قرينة ، وما دونها بها ، وتلك القرينة لا تكون إلا أسماء العدد على ما قال البعض ، **وقيل** : هي وغيرها . « تحرير » .

(٥) إذا أضيف جمع القلة إلى جمع الكثرة . . يفيد العموم . « فتح » . إنما كان جمع التصحيح جمع قلة ؛ لأنه جمع على حد التثنية من حيث إن نظم الواحد فيه قد سلم ، وقد يجيء (الألف) و(التاء) للكثرة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبأ : ٣٧] . « إقليد » . إنما سمي جمع القلة قلة ، وجمع الكثرة كثرة ؛ لأن جمع الكثرة يطلق من غير قرينة كثيراً ، وجمع القلة يطلق من غير قرينة قليلاً ؛ ولهذا سميتا . « مطول » .

(٦) مبتدأ .

جمعُ[1] قلةٍ أيضاً[2] ، ومَا عدَا المذكورِ[3] من الجموعِ جمعُ الكثرةِ[4] ، فيقالُ في جمعِ القلةِ : عندِي[5] أفلُسٌ[6] من غيرِ قرينةٍ ، إذَا كانَ المرادُ عشرةً فمَا دونَهَا ، وعندِي[7] اثنَا عشرَ[8] أفلُسٌ[9] معَ قرينةٍ ، وهي اثنَا عشرَ مثلاً ، إذَا كانَ المرادُ مَا فوقَ العشرةِ .

ويقالُ في جمعِ الكثرةِ على خلافِ ذلك[10] ؛ نحوُ : عندِي رجالٌ من غيرِ قرينةٍ ، إذَا كانَ المرادُ مَا فوقَ العشرةِ ، وعندِي ثلاثةُ رجالٍ مثلاً إذَا كانَ المرادُ مَا دونَهَا[11] .

---

(١) خبر .

(٢) **فإن قيل** : من أين لك العلم بأن هذه الأبنية الأربعة للقلة ؟ **قيل** : علم ذلك من جهة النقل والقياس ، أما النقل . . فظاهر ، وأما القياس . . فمن وجهين : **الأول** : أن هذه الأبنية تصغر على ألفاظها ، فتقول في أجمال : أجيمال . . . إلخ ، وغير ذلك من الأبنية لا تصغر على لفظه ، **والفرق** : ما ذكرت لك ، **والثاني** : إضافتهم العدد القليل إليها مع القدرة عليها . « محصول » .

(٣) أي : الأربعة . « ألفية » .

(٤) أي : التي هي من أمثلة التكثير . « شرح الألفية » .

(٥) خبر مقدم .

(٦) مبتدأ مؤخر .

(٧) خبر مقدم .

(٨) مبتدأ مؤخر .

(٩) مرفوع على البدلية ؛ لأن المركب لا يضاف ، ولا يمكن أن يكون منصوباً على التمييز ؛ لأن تمييز المركبات يكون منصوباً مفرداً . (م) .

(١٠) يعني : يطلق على العشرة وما دونها مع القرينة ، ويطلق على ما فوق العشرة بدون القرينة . (ق) .

(١١) أي : ما دون فوق العشرة ، لا ما دون العشرة ، وذلك لتناول العشرة أيضاً وإن كان المتبادر ما دون العشرة ؛ لعدم صحته . (ح) .
واعلم : أن الجمع على ضربين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، **فجمع القلة** : له أول وآخر ، **وجمع الكثرة** : له أول ، وليس له آخر ، فجمع القلة أوله ثلاثة ، ونهايته عشرة ، وجمع =

قالَ : ومَا جُمِعَ بالألفِ والتاءِ من فَعْلَةٍ صحيحةَ العينِ[١] . . فالاسمُ منه متحركُ العينِ ؛ نحوُ : تَمَراتٍ[٢] ، والصفةُ[٣] مبقاةُ العينِ على سكونِهَا ؛ نحوُ : ضَخْماتٍ[٤] ، وأمَّا معتلُّها . . فعلَى السكونِ ؛ كـ : بَيْضاتٍ ، وجَوْزاتٍ .

أقولُ : اللفظُ الذي يُجمَعُ بالألفِ والتاءِ مِمَّا هو علَى وزنِ فَعْلَةٍ معَ صحةِ عينِ الفعلِ[٥] . . فالاسمُ منه متحرِّكُ العينِ ؛ أي : يتحركُ عينُ فعلِه في الجموعِ[٦] ؛ نحوُ : تَمَراتٍ بفتحِ الميمِ في تَمْرةٍ[٧] .

والصفةُ مبقاةُ العينِ[٨] ـ أي : يبقى عينُ فعلِها[٩] ـ على السكونِ ؛ نحوُ : ضَخْماتٍ بسكونِ الخاءِ في ضَخْمةٍ ، وهي الغليظةُ .

= الكثرة أوله أحد عشر ، وليس له نهاية يوقف عندها . « شرح اللمع » . والفرق بين جمع القلة والكثرة بما اشتهر ؛ من كون أحدهما موضوعاً للعشرة وما دونها ، والآخر لما فوقها إنما هو إذا كانا منكرين ، وإذا عرفا بلام الجنس في مقام المبالغة . . فكل واحد منهما للاستغراق بلا فرق ، فيخرج جمع القلة عن حد القلة ، بسبب إرادة الاستغراق المناسب للمقام . (زاده) .

(١) بين حكم فعلة بفتح (الفاء) ولم يبين حكم فِعلة وفُعلة بكسر (الفاء) وضمها ؛ لأن فيهما تفصيلاً يؤدي إلى الإطناب . (م) .

(٢) **فإن قيل** : الجمع المصحح لا يجيء من غير العقلاء في المذكر ، فلمَ يجيء في المؤنث في غير العقلاء ؛ نحو : تمرات ؟ **قلنا** : لاحتياج المؤنث إلى كثرة الزينة . (عجدوان) .

(٣) أي : المشتق .

(٤) بسكون (الخاء) من ضخم الشيء ضخامة : إذا غلظ . (ص) .

(٥) من حروف العلة ، وهي : (الواو والياء والألف) . (تح) .

(٦) وجوباً . (ح) .

(٧) للخفة . (ح) .

(٨) إضافة اسم المفعول إلى معموله .

(٩) لأن البقاء أصل . . . إلخ . (ح) .

وذلكَ[1] للفرقِ بين الاسمِ والصفةِ ، ولَمْ يُفعَلْ[2] بالعكسِ ؛ لأنَّ الصفةَ ثقيلةٌ[3] ، فهيَ[4] أولَى بالسكونِ .

وأمَّا معتلُّ العينِ من فَعْلَةٍ . . فعلَى السكونِ[5] ؛ أي : يبقى عينُ فعلِه علَى السكونِ[6] وقتَ الجمعِ وإنْ كانَ اسماً واويّاً ، أو يائيّاً ؛ كـ :

---

(١) قوله : (وذلك) أي : جعل عين الفعل متحركاً في الاسم وساكناً في الصفة (للفرق بينهما ، ولم يعكس) لأن المشتق ثقيلة وكثيرة في الاستعمال ، فهي ؛ أي : المشتق أولى بالسكون الذي هو أخف من الحركة ؛ كما لا يخفى لمن له طبع مستقيم . « تحرير » .

(٢) الأمر .

(٣) لمشابهة الفعل ؛ لافتقارها إلى الموصوف افتقار الفعل إلى الفاعل . (ح ش ق) . لدلالتها على الذات والحدث والنسبة ؛ كالفعل . (ت) .

(٤) (الفاء) جزائية ، تقديره : فإذا كان الصفة ثقيلة . . فهي . . . اهـ . (م) .

(٥) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل : كيف حال ما احترز عنه بقوله : صحيحة العين ؟ فأجاب بقوله : وأما معتل العين ؛ أي : معتل فعلة . . فيسكن عينها عند جمعها بـ(الألف) و(التاء) لثقل الحركة على حرف علة . (س) . لأنهم لو حركوا ؛ فإن قلبوها ألفاً . . لزم زيادة التغيير ، وإن لم يقلبوا . . لزم الاستثقال ، وبنو هزيل تسوي بين المعتل وغيره ، فيحركون فيه أيضاً ، ولم يعتبروا الحركة ؛ لعروضها . (قردي) . أراد بمعتل (العين) : ما يشمل المضاعف أيضاً ؛ كشدّة ، إلا أن الخليق أن يمثل فيه أيضاً ، وأراد به : ما يكون (عينه) حرف علة ، ولم يذكر المضاعف ؛ لأن حاله يُعلم منه ؛ لاشتراك علة البقاء بينهما ، مع قصده الاختصار ، أما البقاء . . فلأنه لو قيل : بيضات وجوزات وشددات ، ولم تقلب ولم تدغم . . لثقل مع انهدام القاعدة ، ولو قيل : باضات وجازات بالقلب والإجراء على القانون . . لزم زيادة التغير ، فيجب أن يبقى كل منهما على سكونه ، ويقال : بيضات وجوزات وشدات بالسكون هرباً عن المحذور ، وتميم تحرك معتل (العين) ويقول : بيضات وجوزات بالتحريك ؛ بناء على عروضها ، قال قائلهم :

أَخُــو بَيَضَــاتٍ رَائِــحٌ مُتَــأَوِّبٌ . . . .

والاستشهاد مجيء (بيضات) مفتوحاً . (ح) . (**أخو**) أي : صاحب . (م) . (**رائح**) أي : ذاهب . (م) . (**متأوب**) أي : مترجع ، **التأوب** : الرجوع . « قاموس » .

(٦) لثقل الحركة على حرف العلة . (فالي) .

بَيْضَـاتٍ[١] وجَـوْزاتٍ فـي بَيْضـةٍ وجَـوْزةٍ ، وذلـك للفـرقِ بيـنَ الصحيـحِ والمعتلِّ[٢] ، ولَمْ يُفعَلْ بالعكسِ ؛ لأنَّ الخفَّةَ بالمعتلِّ أولَى[٣] .

قالَ : وفواعلُ يُجمَعُ عليه[٤] فاعلٌ إذَا كانَ اسماً[٥] ؛ نحوُ : كواهلَ ، أو صفةً إذَا كانتْ بمعنَى فاعلةٍ ؛ نحوُ : حوائضَ[٦] وطوالقَ ، وفاعلةٌ اسماً أو صفةً ؛ نحوُ : كواثبَ وضواربَ ، وقَدْ شذَّ نحوُ : فوارسَ[٧] .

أقولُ : وزنُ فواعلَ إنَّمَا يُجمَعُ عليه كلُّ كلمةٍ تكونُ على وزنِ فاعلٍ إذَا[٨]

---

(١) أي : في جمع بيضة ، وهي واحد البيض ؛ من الحرير وبيض الطير جميعاً ؛ أي : مشتركة بينهما ؛ كما في « الصحاح » . « تحرير » .

(٢) أي : جعل معتل (العين) على السكون ، للفرق ، ولئلا يلزم قلب (الواو) أو (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها . « تحرير » . لكن يبقى اللبس بين الاسم والصفة من المعتل ، تأمل .

(٣) لأن الحركة على (الواو) و(الياء) ثقيلة . (م) . لأن المعتل ثقيل بالنسبة إلى الصحيح ؛ لأنه إما أن يكون فيه (الألف) و(الواو) و(الياء) ، وكل واحد منها بمنزلة الحركتين ؛ يعني : أن (الألف) بمنزلة الفتحتين ، و(الواو) بمنزلة الضمتين ، و(الياء) بمنزلة الكسرتين ، وليس حرف سواها في كلام العرب بمنزلة الحركتين ، فيكون المعتل أثقل من الصحيح . (س) .

(٤) أي : على وزن فواعل ، والضمير عائد على المضاف المحذوف المقدر . (ت) .

(٥) بدون شرط شيء .

(٦) في جمع حائض ، ويجيء على حيض ، وإنما لم يعكس ؛ لأن ما فيه صريحاً أليق بهذا الجمع ، ثم الفرق بين حائض وحائضة : **أن الحائض بدون (التاء)** : لمن استقر وثبت لها هذه الحالة ، **والحائضة بـ(التاء)** : لمن يحدث لها هذه الحالة . « **فروق حقي** » . وقال الفاضل العصام في بعض تأليفاته : إذا أريد به الثبوت . . يقال : حائض ، وإذا أريد به الحدوث . . فيقال : الحائضة ، انتهى كلامه .

(٧) **جواب سؤال مقدر** ، وهو أن يقال : فوارس جمع فارس ؛ أي : راكب الفرس ، وهو مثل لابن وتامر ؛ أي : صاحب فرس ، فليس اسماً ولا صفة بمعنى فاعلة ، فلم جمع على وزن فواعل ؟ **فأجاب بقوله** : وقد شذ فوارس . « مغني » .

(٨) أي : يجمع إذا . . اهـ .

كانتْ اسماً ؛ نحوُ : كواهلَ في كاهلٍ ، وهو : مَا بينَ الكتفينِ .

أو صفةً إذَا[1] كانَ ذلك الفاعلُ بمعنَى فاعلةٍ[2] ؛ نحوُ : حوائضَ وطوالقَ في حائضٍ وطالقٍ[3] إذَا[4] كانتَا بمعنَى حائضةٍ وطالقةٍ .

ويُجمَعُ أيضاً على وزنِ فواعلَ كلُّ كلمةٍ تكونُ على وزنِ فاعلةٍ ، سواءٌ كانتْ اسماً ؛ نحوُ : كواثبَ في كاثبةٍ ، وهو[5] : مَا يقعُ عليه يدُ الفارسِ[6] مِنْ[7] عنقِ الفرسِ ، ويُسمَّى بالفارسيةِ : يال اسب .

أو صفةً ؛ نحوُ : ضواربَ في ضاربةٍ ، وقَدْ شذ نحوُ : فوارسَ في جمعِ

---

(١) أي : يجمع إذا . . . اهـ .

(٢) إذا كان صفة مذكر غير عاقل ؛ نحو : جمل بازل ، وجمال بوازل ، وسيف قاطع ، وسيوف قواطع . « كفاية » . ومأخذ اشتراطهم تتبع كلامهم . (ق) .

(٣) الأصل في الصفات المختصة بالمؤنث : ألا يلحقها تاء التأنيث إذا قصد بها التي من شأنها أن تلابس الفعل ، وأما إذا قصد بها الدلالة على الملابسة بالفعل . . فحينئذ يجب أن يلحقها (التاء) ، فيقال : حائضة وطالقة ومرضعة وطامثة . (زاده) . فيه تأمل ، ولعله إنما قيد به ليطابق قول المصنف إذا كان بمعنى فاعلة ، والله تعالى أعلم . (ق) . وهو عطف على مقدر ، تقديره : هذا ما علمت ، والله أعلم . (ق) . ولو قال : (إذا كانتا) وقيل : إن (إذا) للتعليل كما قيل في « الخوافي » : إن (إذا) يجيء للتعليل . . اندفع الإشكال . (أبري) . **قال النحاة الكوفية** : إنما قالوا : حائض وطالق بدون (التاء) لعدم الاحتياج إليها ؛ إذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث في الوصف المشترك ، والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث ، ويبطل قولهم : جبل ضامر ، وناقة ضامر ، ورجل عاشق ، وامرأة عاشق بدون (التاء) ، مع كون الضمر والعشق وصفاً مشتركاً . (ح) .

(٤) هذا إذا كانتا . . . اهـ ، **والأولى** : إذ . . . إلخ . (ق) .

(٥) وفي نسخة : (وهي) .

(٦) إذا ركب من مقدم السرج .

(٧) بيان (ما) .

فارسٍ[١] ؛ لأنَّ فاعلَ الصفةِ[٢] إذَا لَمْ يكنْ بمعنَى فاعلةٍ . . فالقياسُ : أنْ يُجمَعَ على وزنِ فُعَّلٍ[٣] أو فُعَّالٍ أو فَعَلَةٍ ؛ كجهل وجهال وجهلة[٤] .

وإنَّمَا قالَ : (نحوُ : فوارسَ)[٥] لأنَّه قَدْ جاءَ غيرُ هذَا اللفظِ ؛ مثلُ هوالكَ في هالكٍ ، ونواكسَ في ناكسٍ ، وهو الذِي يَخفِضُ رأسَه[٦] .

---

(١) **جواب عن سؤال مقدر** ، وهو أن يقال : إن فوارس جمع فارس بمعنى راكب الفرس ، وهو مثل : لابن وتامر ؛ أي : صاحب فرس ، فليس اسماً ولا صفة بمعنى فاعلة ، فلم جمع على فواعل ؟ **فأجابَ بقوله** : وقد شذ ؛ أي : خالف القياس ، **والقياس** : أن يجمع على فعل بضم (الفاء) وفتح (العين) المشددة ، أو فعال كذلك ، أو فعلة بفتح (الفاء) وسكون (العين) ، أو فاعلون . (تح) . قال الشيخي : مثل هذا الكلام قد مر قبل قليل ، ولكن باختلاف يسير ، والله تعالى أعلم .

(٢) أي : وزن فاعل . . . اهـ .

(٣) بضم (الفاء) ، وتشديد (العين) .

(٤) وجهول ، معان .

(٥) أي : إنما قال المصنف : (نحو : فوارس) ولم يقل : وشذ فوارس ؛ لأنه قد جاء غير هذا اللفظ ؛ مثل : هوالك في قول الشاعر :

وَأَيْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ ... غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

والمعنى : أني عند طلب القصاص ظافر غداة إذا كان كذا ، أو هالك في الهوالك . ونواكس في قول الفرزدق وهو :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

وغوائب في قول عتيبة وهو :

أُحَامِي عَنْ زمار بَنِي سُلَيْمٍ ... وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ

والمعنى : أدفع عن حريص بني سليم على القتال ، ومثلي في غوائبكم قليل وليس في حواضيركم وإن كان القياس فيها أن يجمع على أحد الأربعة المذكورة ، لكنها جمعت عليه ؛ لضرورة الشعر . « تحرير الفوائد » .

(٦) أو عادته خفض الرأس للندامة على المصيبة . (م) .

[جمع الجمع]

قالَ : ويُجمَعُ الجمعُ[1] ؛ نحوُ : أكالبَ ، وأساورَ[2] ، وأناعيمَ ، ورجالاتٍ ، وجمالاتٍ .

أقولُ : قدْ يُجمَعُ الجمعُ للمبالغةِ[3] في التكثيرِ[4] ؛ نحوُ : أكالبَ في أكلبٍ جمعُ كلبٍ .

---

(١) **واعلم** : أن جمع القلة يجمع فيقال في أفعل وأفعلة : أفاعل ، وفي أفعال : أفاعيل ، أما جمع الكثرة . . فلا يجمع ؛ لأن جمع ما هو للقلة للتكثير ، والتكثير ممتنعٌ في الموضوع للتكثير ؛ إذ فيه تكثير التكثير ، فإن جمع ما هو من جموع الكثرة . . فعلى أن ذلك المثال الذي للكثرة قد وقع على القلة . « إقليد » .

(٢) **قوله** : (وأساور) بفتح (الهمزة) وكسر (الواو) بغير (التاء) مثل قوله تعالى : ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف : ٣١] أو بها ؛ مثل : ﴿فلولا ألقي عليه أساورة من ذهب﴾ في جمع أسورة بفتح (الهمزة) ، وسكون (السين) ، وكسر (الواو) **عند الجمهور** ، **وعند أبي عمرو بن العلاء** : هو جمع أسوار بضم (الهمزة) وكسرها جمع سوار بكسر (السين) ، وهو ما تضع المرأة في يدها من الحلي . « تحرير » .

واعلم : أن أمثلة المصنفْ بنحو : أكالب وأساور . . . اهـ ، كلها ما لم ـ في نسخة : لما لا ـ يطلق على أقل من ثلاثة وثلاثين ، وأما مثال ما لا يطلق على أقل من مئة وإحدى وعشرين . . فنحو قولك : جمائل : جمع جمال ، وأما مثال ما لا يطلق على أقل من تسعة . . فنحو قولك : أكلبات في جمع أكلب ، تأمل فإنه من الفقير شافع الثغوري .

(٣) **والمبالغة فيه** : ألا يقال جمع الجمع على أقل من تسعة . (م) .

(٤) **اعلم** : أن الجمع وجمع الجمع إن كانا جمعي قلة . . فلا يطلق على أقل من تسعة ؛ نحو : أكالبات في جمع أكلب ؛ فإنهما جمعا قلة وإن كان الأول جمع قلة ، والثاني جمع كثرة ؛ نحو : أكاليب في جمع أكلب ، أو عكسه ؛ نحو : كلابات في جمع كلاب ، فلا يطلق على أقل من ثلاثة وثلاثين ، وإن كانا جمع كثرة ؛ نحو : جمائل في جمع جمال . . فلا يطلق على أقل من مئة وإحدى وعشرين . (عبد الله الثغوري) .

اعلم : أن أقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة ؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، والواحد جمع ، وأقل الجمع ثلاثة ، والثلاثة ثلاث مرات تسعة ، فأقل ما يطلق عليه تسعة ، وإن جمع القلة يجمع كثيراً ؛ لأنه لكونه للقلة بمنزلة الواحد ، وجمع الكثرة=

وأساورَ في أسورةٍ جمعُ سوارٍ ، وهو : مَا تضعُ المرأةُ في يدِها منَ الحليِّ[١] .

وأناعيمَ في أنعامٍ جمعُ نعمٍ ، وهو : مَا يرعى منَ الحيوانِ[٢] .

ورجالاتٍ في رجالٍ جمعُ رجلٍ .

وجمالاتٍ[٣] في جمالٍ جمعُ جملٍ ، وهو : المذكرُ منَ الإبلِ[٤] .

واعلمْ : أنَّ الفرقَ بينَ الجمعِ ، وجمعِ الجمعِ : أنَّ الجمعَ إنَّمَا يدلُّ على آحادٍ ، كلٌّ منهَا يكونُ فرداً من ذلك الجنسِ .

وجمعُ الجمعِ يدلُّ على جموعٍ كلٌّ منهَا يشتملُ على أفرادٍ من ذلك الجنسِ ، فالجموعُ[٥] في جمعِ الجمعِ بمنزلةِ الآحادِ في الجمعِ ، فإذَا قيلَ : أكلبٌ . . فالمرادُ : أفرادُ الكلبِ ، وإذَا قيلَ : أكالبُ . . فالمرادُ : جموعٌ من الكلبِ[٦] ؛ ولذلك قيلَ : إنَّ جمعَ الجمعِ لاَ يُطلَقُ على أقلَّ من تسعةٍ من

= يجمع قليلاً ؛ نحو : حشاشين في حشان جمع حشن ، إلا بـ(الألف) و(التاء) ، فإنه كثير يكاد يعد قياسياً ، ولرمزه إلى ما ذكرنا مثل لجمع الجمع من المكسر من القلة ؛ لأن كلاً من أكلب وأسورة وأنعام جمع قلة ، ولجمع الجمع بـ(الألف) و(التاء) من الكثرة ؛ لأن كلاً من رجال وجمال جمع كثرة . (ح) . أقل الجمع ثلاثة : (خوافي) . **عند النحويين وعند المنطقيين** ما فوق الواحد . (سعيد) . أقل جمع القلة اثنان ، وأقل جمع الكثرة ثلاثة . (حفني) . ولا تنظر لمن يقول : أقل الجمع اثنان ؛ لأنه شاذ . (ابن حجر من الضمان) .

(١) للزينة .

(٢) بفتح (الياء) وسكونها . (ص) .

(٣) بكسر (الجيم) .

(٤) وللأنثى : الناقة لغة .

(٥) جمع جمع ؛ كفلس وفلوس . (م) .

(٦) أقلها يكون تسعة قطعاً . (ح) .

أفرادِه(١) ؛ كمَا أنَّ الجمعَ لاَ يُطلَقُ(٢) على أقلَّ من ثلاثةٍ(٣) .

[المعرفة والنكرة]

قالَ : المعرفةُ والنكرةُ(٤) ، المعرفةُ(٥) مَا دلَّ على شيءٍ بعينِه(٦) ، وهي على خمسةِ أضربٍ : العَلَمِ ، المضمرِ ، المبهمِ(٧) ـ وهو شيئانِ : أسماءُ

---

(١) أي : إذا كان البناءان جمعي قلة . (أبري) . أو ثلاثة وثلاثين ـ أي : إذا كان أحدهما جمع قلة ، والآخر جمع كثرة . (أبري) . ـ أو مئة وإحدى وعشرين . ـ أي : إذا كان البناءان جمعي كثرة . (أبري) . ـ (قدقي) . **توضيحه : أن أصل جمع الكثرة** : ألا يطلق على أقل من أحد عشر ؛ لأنه لا يطلق على ما تحته إلا مع القرينة ، **وجمع القلة** : ألا يطلق على أقل من ثلاثة ؛ لأنه لا يطلق الجمع على ما دونه على الأصح ـ وإنما قال : على الأصح ؛ لأن الجمع **عند الفقهاء وعند المنطقيين** ما فوق الواحد ؛ كما صرح بذلك الخوافي ، فراجعه . ـ فإذا أردت أن تجمع جمع الجمع من أيهما شئت . . فالجمع الثاني أن يكون جمع قلة أو كثرة ، فأيهما كان يكون عدد الجمع الأول قلة أو كثرة بمرتبة الآحاد له ؛ كما بين في موضعه ، **فالحاصل المسهل للمبتدى** : أنه إذا كان ذانك يجمعان جمع قلة ، وأردت كيفية التبليغ إلى التسعة . . اضرب الثلاثة في الثلاثة ؛ فتحصل التسعة ، أو أحدهما قلة والآخر كثرة . . اضرب الثلاثة في إحدى عشر ؛ فتحصل ثلاثة وثلاثين ، أو كلاهما كثرة . . فاضرب أحد عشر في أحد عشر ؛ فتبلغ مئة وإحدى وعشرين . (محمد بن إبراهيم الهجوي) .

(٢) لأن الثلاثة أقل الجمع . (هـ) .

(٣) حقيقة . (تح) . لا مجازاً . (جه) .

(٤) قالوا : إن الأصل في الأسماء : التنكير ، والتعريف طارىء عليها . (ضوء) .

أَلاَ إِنَّمَا أَنْوَاعُ الْمَعَارِفِ خَمْسَةٌ ... ضَمِيرٌ وَأَعْلاَمٌ وَعَهْدٌ وَمُبْهَمُ
وَمَا كَانَ مُضَافاً إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ... وَبَاقِي الأَسَامِي مُنَكَّرٌ لَيْسَ بِعِلْمِ

(٥) قدم المعرفة على النكرة ؛ لأنها مضبوطة . (م) .

(٦) **قوله** : (بعينه) صفة (شيء) أي : شيء ملتبس بعينه . (ح) .

(٧) وإنما سميت مبهمات ؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية مبهم ، وكذا الموصولات من غير الصلة . (ن) . **والفرق بين المضمر والمبهم** : أن المضمر إشارة إلى ما قبله ، والمبهم إشارة إلى ما بعده . (م ر) .

الإشارةِ ، والموصولاتُ[١] ـ المعرفِ باللامِ ، والمضافِ إلى أحدِها إضافةً حقيقيةً[٢] ، والنكرةُ : مَا شاعَ في أمتِه[٣] ؛ نحوُ : جاءنِي رجلٌ[٤] ، وركبتُ فرساً[٥] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ السابعِ[٦] . . شَرَعَ في الصنفِ الثامنِ والتاسعِ ؛ أعنِي : المعرفةَ والنكرةَ ، فقالَ : (المعرفةُ مَا دلَّ على شيءٍ بعينِه)[٧] ، وقدْ عرفتَ في أولِ الكتابِ معناها[٨] .

---

(١) قدم أسماء الإشارة ؛ لكونها أعرف من الموصولات ، واهـ . (ح) .

(٢) أي : إضافة معنوية . (هـ) . ولو قال : (والمضاف إلى المعرفة) . . لكان أولى ؛ ليشمل الجميع والمضاف ، وإنما يتعرف المضاف بالإضافة إلى المعرفة ؛ لأن المضاف متحد بالمضاف إليه ، فيأخذ حكمه في التعريف ؛ كما يأخذ حكمه في التأنيث . (خوافي) .

(٣) أي : في أفراده . ولا يشترط في النكرة كثرة المعاني الموجودة تحتها ، بل العبرة بأن يكون وضعها على التكثير ، ألا ترى أن شمساً وقمراً نكرتان وإن لم يكن إلا شمس واحد وقمر واحد ، ويدل على أنهما نكرتان قبل دخول (اللام) عليهما ، وهو في القرآن كثير ، وقد جاء نكرة ، قال الله تعالى : ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان : ١٣] . « كاملة » .

(٤) مثال للعقلاء . (م) .

(٥) مثال لغير العقلاء . (م) .

(٦) وهو الجمع كما سمعت وعلمت قبل . (ح) .

(٧) (الباء) للملابسة ؛ أي : ملتبس بعينه . (ق) . أي : بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب ، المعهودة بينهما . (جامي) . وفي هذا الحد إشكال لو أراد بقوله : (ما دل على شيء بعينه) فرداً معيناً . . يخرج عنه علم الجنس ؛ كأسامة ، فإنه ليس متناولاً لفرد معين ، بل لجميع أفراد الأسد . « مظهر » . أي : عند الإطلاق ، سواء كان له وضع بإزاء شيء معيّن ؛ كالعلم ، أو لم يكن ؛ كسائر المعارف ، فإن (أنا) وإن دل على شيء بعينه عند الإطلاق لكن لا وضع له بإزاء شيء معين ، بل هو موضوع للمتكلم وحده أيّاً كان ، اللهم إلا أن يتقبل ما قاله البعض ؛ من أنه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع بإزاء معينات غير متناهية بوضع واحد . (ح) .

(٨) ويشترط في الجملة الواقعة حالاً : خلوها عن حرف الاستقبال ؛ كـ(السين) . « مطول » .

والمعرفةُ على خمسةِ أضربٍ : العَلَمِ ، المضمرِ ، المبهمِ ، المضافِ إلى أحدِها ، وقدْ ذُكرتْ .

والمعرفُ باللامِ سيجيءُ[١] .

وقَيَّدَ المضافَ بقولِه : (إلى أحدِها) أي : أحدِ المذكوراتِ[٢] ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى غيرِ المعارفِ لاَ توجبُ التعريفَ ، بلْ توجبُ التخصيصَ ؛ مثالُه : غلامُ رجلٍ .

وقَيَّدَ بقولِه : (إضافةً حقيقيةً) أي : معنويةً ؛ لأنَّ الإضافةَ اللفظيةَ لا تفيدُ التعريفَ[٣] ، بلْ تفيدُ التخفيفَ ؛ كمَا مَرَّ[٤] .

وقالَ : (النكرةُ : مَا شاعَ في أمتِه[٥] ؛ نحوُ : جاءَنِي رجلٌ ، وركبتُ فرساً) ، وقدْ عرفتَ معناها أيضاً .

وشاعَ ؛ أي : انتشرَ في أمتِه ؛ أي : في أفرادِه ، فإنَّ رجلاً ، وفرساً منتشرٌ شاملٌ لكلِّ واحدٍ من أفرادِ الرجالِ ، والأفراسِ على البدليةِ .

---

(١) في باب الحرف بقوله : لام التعريف ؛ نحو : المرء بأصغريه . (ح) .

(٢) **من العلم** ؛ نحو : غلام زيد ، والمضمر ؛ نحو : غلامك ، **والمبهم** ؛ أي : اسم الإشارة ؛ نحو : غلام هذا الرجل ، **والموصول** ؛ نحو : غلام الذي ، ومن هذا القبيل : **المضاف إلى المضاف إلى المعرفة** ؛ نحو : غلام أبيك ، **والمضاف إلى المعرف بـ(اللام)** نحو : غلام الرجل . « تحرير » .

(٣) لكونها في قوة الانفصال . (ت) .

(٤) في بابه . (ت) . في المجرورات . (م) .

(٥) **الأمة** : الجماعة ، ويقال لكل جنس من الحيوان ؛ لكثرة أفراده ، وفي الحديث : « لَوْلاَ أَنَّ الْكِلاَبَ أُمَّةٌ . لأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا » . (زاده) . قال الشَّيْخِي : والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ، والله تعالى أعلم . والأمة أمتان : **أمة الدعوة** ، وهي كل من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، **وأمة الإجابة** ، وهي كل من آمن به . « نزهة » .

[المذكر والمؤنث]

قالَ : المذكرُ والمؤنثُ[1] ، المذكرُ[2] : مَا ليسَ فيه تاءُ التأنيثِ[3] ، ولاَ ألفُه ، والمؤنثُ : مَا فيه إحدَاهما ؛ كـ : غرفةٍ ، وحبلَى[4] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الثامنِ والتاسعِ[5] . . شَرَعَ في الصنفِ العاشرِ والحادِي عشرَ ؛ أعنِي : المذكرَ والمؤنثَ ، فعَرَّفَ المذكرَ بأنَّه : اسمٌ ليسَ فيه تاءُ **التأنيثِ** ، ولاَ ألفُه المقصورةُ ، أو الممدودةُ ؛ كرجلٍ ، والمؤنثَ بأنه : اسمٌ فيه إحدَاهما ؛ أي : التاءُ ؛ كـ : غرفةٍ[6] ، أو الألفُ المقصورةُ ؛ كـ : حبلَى ، أو الممدودةُ[7] ؛ كـ : حمراءَ[8] .

---

(١) الشيء الذي ليس بمذكر ولا مؤنث حقيقة إن عبر عنه باللفظ المشتمل على علامة التأنيث يعتبر مؤنثاً ، وإن عبر عنه باللفظ الغير المشتمل على علامة التأنيث يعتبر مذكراً ، فإذا عبر عن لفظ زيد بالكلمة ، أو نحو ذلك . . يعتبر مؤنثاً ، وإذا عبر عنه باللفظ أو نحو ذلك . . يعتبر مذكراً . « فتح » .

(٢) قدم المذكر ؛ لأصالته . (جامي) .

(٣) **قوله** : (ليس فيه تاء التأنيث) لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً ؛ كما عرفت . « تحرير الفوائد » .

(٤) **ولقائل أن يقول** : يرد النقض بمثل زينب ، فإنه مؤنث مع أنه ليس فيه علامة التأنيث لفظاً ولا تقديراً ، أما لفظاً . . فظاهر ، وأما تقديراً . . فلأنه لو كانت مقدرة . . لرجعت في التصغير ، لكنها لم ترجع ، **وجوابه** : أن يقول : لا نسلم أنها لو كانت مقدرة فيه . . لرجعت ، وإنما ترجع إن لم يكن مانع ، وهو وجود الحرف الرابع ، فإنه نزل منزلة (التاء) . « كبير » .

(٥) وهما : المعرفة والنكرة ؛ كما مرتا تفصيلاً . (م) .

(٦) و(تاء) التأنيث تعرف بشيئين : **أحدهما** : أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، **والثاني** : أن ينقلب (هاء) في الوقف ؛ كقولك : في مسلمة مسلمه . (م) .

(٧) وفي نسخة : (أو الألف الممدودة) .

(٨) **اعلم** : أن في مثل حمراء ثلاث مذاهب : **أصحها رواية ودراية** : هو أن علامة التأنيث هي (الهمزة) المنقلبة عن (الألف) ، و(الألف) لتوسع البناء ، **وقيل** : بالعكس ، **وقيل** : =

قالَ : والتأنيثُ على ضربينِ[1] : حقيقيٌّ ؛ كتأنيثِ المرأةِ ، والحبلَى ، والناقةِ ، وغيرِ حقيقيٍّ ؛ كتأنيثِ الظلمةِ ، والبشرَى .

أقولُ : التأنيثُ على ضربينِ[2] ؛ لأنَّ المؤنثَ لاَ يخلُو مِنْ أنْ يكونَ لَهَا مذكرٌ من الحيوانِ في الإزاءِ أو لاَ ، فإنْ كانَ . . فهو الحقيقيُّ[3] ؛ كتأنيثِ المرأةِ ، والحبلَى ، والناقةِ ، فإنَّ لَهَا الرجلَ ، والجملَ .

وإنْ لَمْ يكنْ مذكرٌ من الحيوانِ[4] . . فهو الغيرُ الحقيقيِّ[5] ؛ كتأنيثِ الظلمةِ ، والبشرَى ، وهي من البشارةِ[6] .

[إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر]

قالَ : الحقيقيُّ أقوَى ؛ ولذلك امتنعَ : جاءَ هندٌ[7] ، وجازَ : طلعَ الشمسُ ،

= كل (الألف) و(الهمزة) علامة . (ح) .

(١) إن المؤنث على ضربين : **أحدهما** : ما لا يستعمل مذكره ؛ كشبهة ، فإن مذكره لم يستعمل ؛ إذ لا يقال : شبه ، **وثانيهما** : ما يستعمل مذكره ؛ كقائمة ، فإن مذكره يستعمل ؛ إذ يقال للمذكر : قائم ، ووجب التطابق بين الضمير والمرجع في القسم الثاني دون الأول . « مفراح » . **المؤنث** : ما فيه علامة التأنيث لفظاً ؛ كامرأة وناقة وغرفة ، أو تقديراً ؛ كدار ونار ونعل وقدم ، أو حكماً ؛ كعقرب . (ح) . إن كل ما لا يكونُ تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره . « صحاح » .

(٢) حقيقي وغير حقيقي . (ص) .

(٣) وهذا الحد في الحقيقي يقتضي : ألا يكون فرق بين تأنيث الآدمي وغيره ؛ لأن كليهما حقيقي ، فلعل تأنيث الآدمي أقوى ؛ لكونه أشرف أنواع الحيوانات ، ولأنه الأصل المقصود في المخاطبات ، وسائر الحيوانات تبع له . (فالي) .

(٤) وإنما قال : (من الحيوان) لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النحل ، فإن بإزائه ذكر منها ، وتأنيثه غير حقيقي . (رضي) .

(٥) لأن الأصل في التأنيث : أن يكون لها مذكر ؛ ليكون المؤنث مؤنثاً .

(٦) بالكسر أو الضم .

(٧) إلا في ضرورة الشعر . (ق) .

فإنْ فُصِلَ . جازَ ؛ نحوُ : جاءَ اليومَ هندٌ ، وحَسُنَ : طلعَ اليومَ الشمسُ .

أقولُ : التأنيثُ الحقيقيُّ[(١)] أقوَى من التأنيثِ الغيرِ الحقيقيِّ[(٢)] ؛ لوجودِ معنَى التأنيثِ فيه[(٣)] ، بخلافِ الغيرِ الحقيقيِّ ، فإنَّه إنَّما يقالُ له : التأنيثُ ؛ لوجودِ[(٤)] علامةِ[(٥)] التأنيثِ في لفظِه، ولأجلِ أنَّ الحقيقيَّ أقوَى امتنعَ أنْ يقالَ[(٦)] : جاءَ هندٌ بتذكيرِ الفعلِ المسندِ إلى (هندٍ) التي هيَ المؤنثُ الحقيقيُّ ؛ لأنَّ المطابقةَ بين الفعلِ والفاعلِ المؤنثِ الحقيقيِّ[(٧)] في التأنيثِ واجبٌ[(٨)] .

---

(١) من الآدميين . (لباب) . وقال من الآدميين احترازاً من نحو : سار الناقة ؛ فإن المؤنث وإن كان حقيقياً يلي الفعل لكنه ليسّ من الآدميين ، فلم يلزم فيه (التاء) . (فالي) . **المؤنث الحقيقي** : ما بإزائه ذكر من الحيوان ؛ كامرأة في مقابلة الرجل ، وناقة في مقابلة الجمل ، واللفظي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي ؛ نحو : ظلمة وعين ، وإذا أسند إليه الفعل . . فبـ(التاء) ، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ، وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي ، وضمير العاقل غير المذكر السالم فعلت وفعلوا ، والنساء والأيّام فعلت وفعلن . « كافية » مع « الجامي » .

(٢) لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً . . فلوجود علامة التأنيث ، وأمّا معنى . . فلوجود معنى التأنيث اللغوي فيه ؛ أي : في الحقيقي ، بخلاف المسمّى بغير الحقيقي ؛ لانتفاء معنى التأنيث اللغوي فيه . « تحرير » . وذلك لأنّه بحسب المعنى والحقيقة ؛ ولأجل أنه أقوى امتنع : جاء هند ، بترك (التاء) لعدم المطابقة ، بل وجب : جاءت هند ، بـ(التاء) ليحصل المطابقة ؛ لأن أصالة التأنيث وقوته تقتضيها ، ولأجل أن غير الحقيقي أضعف ـ لأنه ليس إلاّ بمجرد الوضع والاصطلاح ـ جاز : طلع الشمس حال السعة ، بدون المطابقة وإن كان المختار : طلعت الشمس ؛ إشعاراً بالتأنيث . (ح) . وتأنيث البهائم دون تأنيث الآدميين ؛ ولذا جاز : سار الناقة ، ولم يجز : سار المرأة . « مصباح » وفالي و« مغني » .

(٣) وهو وجود المذكر من الحيوان في إزائه . (س) .

(٤) لفظاً ؛ كظلمة وبشرى ، أو تقديراً ؛ كالشمس والعين ، (أبري) .

(٥) وهي (التاء) في ظلمة ، و(الألف) في بشرى . (ق) .

(٦) إلا في ضرورة الشعر . (ق) .

(٧) أي : العاقل .

(٨) إن لم يكن الفاصل . لأن أصالة التأنيث وقوته يقتضي المطابقة .

وجازَ في الغيرِ الحقيقيِّ ؛ نحوُ : طلعَ الشمسُ ؛ لضعفِ تأنيثِه .

فإنْ فُصِلَ[1] بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنثِ بشيءٍ . . جازَ تركُ التاءِ[2] في الحقيقيِّ[3] ؛ نحوُ : جاءَ اليومَ هندٌ ؛ لضعفِه[4] بالفاصلةِ ، معَ أنَّ عدمَ التركِ أولَى[5] .

وحَسُنَ التركُ في غيرِ الحقيقيِّ[6] ؛ نحوُ : طلعَ اليومَ الشمسُ ؛ لزيادةِ

---

(١) أي : وقع الفصل . (ق) .

(٢) لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فلما تباعد عنه . . صار كالأجنبي ، فجاز حذف علامة التأنيث من الفعل . (م) . وقد يحذف (التاء) من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل ، وهو قليل جدّاً ، وحكى سيبويه : قال فلانة ، وقد يحذف (التاء) من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ؛ كقوله :

فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهَـا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَـالَهَـا

« شرح ألفية » . وذلك لإيذان تأنيث الفاعل من أول الأمر . « تحرير » . وكلما طال الفصل . . كان إسقاط (التاء) أقوى منه ، مع اختصار الفعل ، تقول : قام اليوم هند . « شرح اللمع » .

(٣) لأن الفاصل يقوم مقام علامة التأنيث . (زاده) . فإن وقع الفصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي أو غير الحقيقي . . فالمستتر في (فصل) ضمير مصدره ، وهو متحوّل إلى معنى وقع ؛ كقوله تعالى : ﴿لقد تقطع بينكم﴾ على قراءة النصب ؛ أي : لقد وقع التقطع ، وإلا . . لم يستقم ؛ لأنه لا يقال : ضُرِبَ ضَرْب ، وجاز : جاء اليوم هند بدون المطابقة ؛ لعروض الضعف بالفاعل بأمر الفصل ؛ لأن أصل الفاعل : أن يلي فعله ، فيصير بوقوع الفصل كأنه ليس بفاعل ، فلا يجب المطابقة مع قوة التأنيث وإن كان المختار : جاءت اليوم هند ؛ لأن قوة التأنيث يقتضي المطابقة وإن ضعف أمر الفاعلية بالفصل ، اللهم إلا أن يقع اللبس بترك (التاء) ، فحينئذ يجب المطابقة مع وجود الفصل ؛ كزيد إذا جُعل علم امرأة ، لا يقال : جاء زيد ، بل يجب : جاءت اليوم زيد ؛ لئلا يظن أنه علم مذكر . (ح) .

(٤) أي : الفاعل .

(٥) الترك فصيح . (ق) .

(٦) مع الفاصلة . أي : حسن ترك (التاء) في الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث الغير الحقيقي ؛ نحو : طلع اليوم الشمس ، فإن الشمس مؤنث ؛ بدليل كون تصغيرها شميسة =

ضعفِه ، معَ أنَّ عدمَ التركِ جائزٌ[1] .

[إسناد الفعل إلى الضمير]

قالَ : هذَا[2] إذَا أسندَ الفعلُ إلى ظاهرِ الاسمِ ، أمَّا إذَا أسندَ إلى ضميرِه . .

= غير حقيقي ؛ لعدم مذكر بإزائه . « تحرير » . **فإن قلت** : التوافق واجبٌ بين الفعل والفاعل من جهة التذكير والتأنيث ، فلم لا يكون الموافقة بينهما في قوله تعالى : ﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف : ٣٠] الآية ؟ **قلت** بعناية رب العالمين : فإن (النسوة) اسم مفرد لجمع امرأة ، وتأنيثه بهذا الاعتبار غير حقيقي ؛ ولهذا جرد فعله عن (تاء) التأنيث . (جمالين) . وقد يحذف (التاء) فيما أسند إلى ظاهر الحقيقي ولو بلا فصل ؛ نحو : جاء هند ، وأيضاً إذا أسند إلى ضميره ؛ نحو : هند جاء . « ش لباب » .

(١) **واعلم** : أن المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً ؛ نحو : حمامة ونملة ، فيستوي الأمران ، وأما حكم أبي حنيفة رحمه الله تعالى بأن النملة في قوله تعالى : ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل : ١٨] كانت أنثى بدليل تأنيث ﴿قَالَتْ﴾ . . فمبني على قول ابن السكيت ؛ من أن الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث إذا أريد به مذكر . . لا يؤنث الفعل المسند إليه ؛ لئلا يقع الالتباس . (فاضل الهندي) .

(٢) **قوله** : (هذا) مبتدأ ، **وقوله** : (إذا) خبره ؛ أي : هذا حاصل وقت إسناد الفعل . . . إلخ . (س) . أي : جواز ترك (التاء) في الفعل حاصل إذا . . . اهـ ، فـ(إذا) ظرف مستقر ، فاعله مستتر راجع إلى المبتدأ ، والجملة الظرفية في محل الرفع خبر المبتدأ ، كذا في « حاشية داود » . (ق) . أي : جواز ترك (التاء) في الفعل المسند إلى المؤنث أيّ مؤنث كان بشرط أن يسند الفعل إلى ظاهر المؤنث ، أما إذا أسند إلى ضمير المؤنث أيَّ مؤنث . . تعيّن إلحاق العلامة بالفعل ، أمّا في ضمير الحقيقي . . فظاهر ، وأما في ضمير غير الحقيقي . . فلدفع التوهم وإن ضعف أمر التأنيث ؛ لأنه لو قيل : الشمس طلع . . كان لمتوهم أن يتوهم أنّ الإسناد إلى الظاهر الآتي ؛ كما يقال : الشمس طلع قرنها ، لا إلى الضمير ، بخلاف ما إذا قيل : الشمس طلعت بـ(التاء) . . فإن (التاء) تحسم مادة هذا التوهم ، ويدل على أنه الإسناد إلى ضمير الشمس ، لا إلى الظاهر الآتي ؛ لأنه لا يقال : الشمس طلعت قرنها . **وقوله** :

. . . . وَلاَ أَرْضَ أَبْقَــــلَ إِبْقَــــالَهَــــا =

فيتعينُ إلحاقُ العلامة ؛ نحوُ : الشمسُ طلعتْ .

أقولُ : جوازُ تركِ التاءِ في الفعلِ المسندِ إلى المؤنثِ إنَّما هو إذَا أسندَ ذلك الفعلُ إلى ظاهرِ ذلك الاسمِ المؤنثِ .

أمَّا إذَا أسندَ الفعلُ إلى ضميرِ الاسمِ(١) . . فيتعينُ إلحاقُ العلامةِ(٢) ؛ أي : التاءِ(٣) بفعلِه ، سواءٌ كانَ الاسمُ مؤنثاً حقيقيّاً ، أو غيرَ حقيقيٍّ ، وذلك لأنَّه لوْ لَمْ يُلحَقِ التاءُ . . لتوهمَ أنَّ الفاعلَ مذكرٌ يجيءُ منْ بعدُ(٤) ؛ نحوُ : الشمسُ طلعتْ ، فلاَ يجوزُ : الشمسُ طلعَ ؛ لِمَا مَرَّ(٥) .

وإذَا لَمْ يجزْ(٦) في غيرِ الحقيقيِّ . . ففِي الحقيقيِّ أولَى ؛ ولذلك اقتصرَ في المثالِ على غيرِ الحقيقيِّ .

قالَ : والتاءُ(٧) تقدرُ في بعضِ الأسماءِ المؤنثةِ؛ نحوُ: أرضٍ ، ونعلٍ(٨) ؛

= متأوّل بلا مكان ، والمكان مذكر . (ح) .

(١) أي : إلى ضمير يرجع إلى الاسم .

(٢) في الماضي ، وإدخالها في المضارع ، سواء كان الفاعل مؤنثاً حقيقيّاً أو غيره ، وذلك ؛ أي : تعين الإلحاق والإدخال ثابت ؛ لأنه لو لم يلحقها أو لم يدخلها (التاء) أي : العلامة . . لتوهم أن الفاعل الذي يجيء بعده مذكر . « تحرير » . **قال بعض العرب** : قال امرأة ، فهذا نقل إمام هذه الصنعة أنه يجوز حذف (التاء) من فعل ما له فرج ، من غير فصل ، وهذا نقله أيضاً الإمام أبو الحسن ، وذكره آخرون . « شرح مسلم » .

(٣) أي : الساكنة بالفعل الماضي ، والمتحرك بالمضارع . (ق) .

(٤) أي : بعد الفعل .

(٥) أي : لعلة مرت ؛ من التوهم المذكور . (تح) .

(٦) أي : ترك (التاء) .

(٧) يعني : المعهودة التي هي علامة التأنيث تقدر في بعض الأسماء المؤنثة ، وذلك لكثرة تصرفها ؛ لأصالتها في هذا الباب ؛ نحو : أرض . (ح) .

(٨) وأرض ونعل من المؤنث السماعي ، **واعلم** : أن كل زوج في أعضاء الحيوان ؛ كالعين والأذن فهو مؤنث سماعي إلا نادراً ؛ مثل : الجنب والفخذ . « مغني » . ولا بد للمؤنث =

بدليلِ[1] أُريضةٍ ، ونُعيلةٍ .

أقولُ : تاءُ التأنيثِ[2] قدْ تكونُ مقدرةً في بعضِ[3] الأسماءِ المؤنثةِ[4] ؛ نحوُ : أرضٍ ، ونعلٍ[5] ، فإنَّ التاءَ فيهما مقدرةٌ ؛ بدليلِ تصغيرِهما على أُريضةٍ ، ونُعيلةٍ ، فإنَّ التاءَ التي تظهرُ في المصغرِ[6] تدلُّ على أنَّ المكبرَ مؤنثٌ[7] .

= من علامة ملفوظة أو مقدرة . (قدقي) .

(١) متعلق بمقدر ؛ إذ التقدير : ثبت تقدير (التاء) فيهما بدليل . . . إلخ . (ق) .

(٢) فالتقدير مختص بـ(التاء) لأنها الأصل ، والعلم في التأنيث ؛ ولذلك دخلت الأفعال وبعض الحروف ؛ نحو : رُبَّتَ وثُمَّتَ ، وجاءت لمعان كثيرة . (ق) .

(٣) ويقال له : مؤنث سماعي في غير الحقيقي .

(٤) سواء كان حقيقياً أو غير حقيقي ؛ لأن (التاء) قد تكون مقدرة فيهما ، قال المصنف في « الأنموذج » : (وتاء التأنيث المقدرة تثبت في المصغر) ، قال الشارح في « شرحه » : (لا فرق بين الحقيقي وغيره) . (ق) .

(٥) **اعلم** : أن تأنيث ما ليس فيه علامة لفظاً تظهر في التصغير ؛ كأريضة ونعيلة ، وبتأنيث المسند ؛ نحو : طلعت الشمس ، و﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية : ١٢] ، ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق : ١٠] ، وبتأنيث المسند إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف : ١٠٨] ، وبتأنيث المضمر ؛ كقوله تعالى : ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا﴾ [الذاريات : ٤٨] ، وبتأنيث الإشارة ؛ نحو : أسألك هذه السبيل . وأما الدال على تقدير (التاء) بدون واسطة شيء . . فإنما هو التصغير فقط ، بخلاف البواقي فإنها تدل على تأنيث الاسم ، والتأنيث يستلزم تقدير (التاء) لأن المؤنث لا بد له من علامة ، وليست بملفوظة فهي مقدرة ، وأمّا أن المقدرة (تاء) دون غيره . . فلأن الظاهر بالتصغير ليس إلا (التاء) ، وذلك في الثلاثي ؛ نحو : أريضة ، دون الرباعي ، لا يقال : عقيربة ؛ لطوله ، بل يظهر أمر (التاء) فيه بدلائل أخر ؛ نحو : لدغت العقرب ، وعقرب لادغة ، وهذه العقرب قتلتها ، ووريئة في تصغير وراء ، وقديديمة في قدام واردان على الشذوذ . (ح) .

(٦) لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها . (زاده) .

(٧) إذ لا يجيء (التاء) في صيغة المصغر قياساً إلا إذا كانت ثابتة في صيغة المكبّر لفظاً ؛ نحو : ضويربة في تصغير ضاربة ، أو تقديراً ؛ نحو : أذينة في تصغير أذن . (نجم) .

وهذَا الدليلُ إنَّمَا يكونُ في الثلاثيِّ[1] ، ومنَ الدلائلِ المشتركةِ بينَه وبينَ غيرِه تأنيثُ الفعلِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[2] [الزلزلة : ٢] ، ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ ﴾[3] [الشعراء : ٩١] .

والصفةِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾[4] [الغاشية : ١٢] ، ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾[5] [البروج : ١] .

والإشارةِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي ﴾[6] [الطور : ١٤] ، و﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾[7] [يوسف : ١٠٨] .

والإضمارِ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا ﴾ [الذاريات : ٤٨] ، ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا ﴾ [الذاريات : ٤٧] .

والخبرِ[8] ؛ كقولِه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] .

والحالِ[9] ؛ كقولِه تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ [الأنبياء : ٨١] ، وقولِنا : سقتْنَا السماءُ ممطرةً .

---

(١) فإن الرباعي لا يلحقه (التاء) في التصغير ؛ احترازاً من تطويل الكلمة .
(٢) مثال الثلاثي .
(٣) مثال الرباعي .
(٤) أي : في الجنة .
(٥) أي : الكواكب .
(٦) إشارة إلى النار .
(٧) إشارة إلى السبيل .
(٨) هذا إذا كان الخبر مشتقّاً ، وأما إذا كان غير مشتق . . فهو لا يدل على كون المبتدأ مؤنثاً ؛ لعدم لزوم المطابقة حينئذ « تحرير » .
(٩) وهذا إذا كانت مشتقة أيضاً . (تح) .

قالَ : ومِمَّا يستوِي فيه المذكرُ والمؤنثُ فَعولٌ ، وفَعيلٌ بمعنَى مفعولٍ[1] ؛ كـ : حَلوبٍ ، وبَغيٍّ ، وقَتيلٍ ، وجَريحٍ .

أقولُ : ومن الأسماءِ التِي يستوِي فيها[2] المذكرُ والمؤنثُ فَعولٌ[3] ؛ كـ : حلوبٍ ، وبغيٍّ ، فإنَّه يقالُ : رجلٌ حلوبٌ وبَغيٌّ ؛ أي : حالبٌ وباغٍ بمعنَى زانٍ ، وامرأةٌ حلوبٌ وبغيٌّ ؛ أي : حالبةٌ وباغيةٌ بمعنَى زانيةٍ[4] .

وأصلُ بغيٍّ : بَغُويٌ ، قُلبتِ الواوُ ياءً ، وادُّغِمَتْ[5] ، وكُسِرَ مَا قبلَها[6] .

---

(١) وإنما سوى بين المذكر والمؤنث هنا ؛ لأن التأنيث والمطابقة يجري في الفعل وما يشتق منه ، وهذه الأوصاف لما وضعت للمبالغة . . فكأنها خرجت عن الاشتقاق ، وجرت مجرى الأسماء الجامدة ، وفيها لا تجري المطابقة بين المذكر والمؤنث . (نجم) . وإنما قال في (فعيل) : بمعنى مفعول ؛ لأنه إذا كان بمعنى فاعل . . لم يستويا ؛ نحو : رجل رحيم ، وامرأة رحيمة ، ولم يقل في فعول بمعنى فاعل ؛ لأن الاستواء إنما هو فيه ؛ لأنه عند المصنف لا يكون إلا بمعنى فاعل ، فلا حاجة إلى التقييد ، مع أنه يوهم جريان الأمرين فيه ، ولا جريان لهما فيه عنده . (ح) . **وإن أورد عليه بمثل** : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [الشورى : ٢٣] بأنه مشكور لا شاكر ، **فالجواب** : أن الشكر إذا أسند إلى الله . . فهو بمعنى القبول ، **والمعنى** : أن الله تعالى قابل توبة من تاب إليه ، فهو بمعنى فاعل ، **وبمثل** : بعير حلوب وقتوب بأنه محلوب ومقتوب ، لا حالب ولا قاتب ، **يجاب** : بأنهما بمعنى المحلب والمقتب . (ح) .

(٢) وجه ارتباط هذا البحث بما سبق : أن الاستواء يستلزم تقدير (التاء) . (س) .

(٣) **قوله** : (فعول) أي : أسماء على وزن فعول بمعنى فاعل ؛ كحلوب وبغي ؛ فإنه يقال : رجل حلوب وبغي ، وامرأة حلوب وبغي ؛ أي : حالب وباغ ، وحالبة وباغية ؛ بمعنى : زان ومخرج لبن الناقة ، أو زانية ومخرجة لبن الناقة ، وقال في « المغني » : يستوي فيه مطلقاً ، سواء كان بمعنى فاعل أو مفعول ، لكن قال في « المتوسط » : لا يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى مفعول مطلقاً ، سواء كان مع موصوف أو بغيره . انتهى ، فتأمل وتتبع تجد الحق وتحكم بأحدهما . « تحرير الفوائد » .

(٤) من بغيت المرأة بغاء بالكسر بمعنى : زنت ، والجمع بغايا . « مغني » .

(٥) أي : (الياء) في (الياء) . (ح) .

(٦) لسلامتها عن القلب . (تح) .

وفعيلٌ بمعنَى مفعولٍ ؛ كـ : قتيلٍ وجريحٍ ، فإنَّه يقالُ : رجلٌ قتيلٌ وجريحٌ بمعنَى مقتولٍ ومجروحٍ ، وامرأةٌ قتيلٌ وجريحٌ ؛ أي : مقتولةٌ ومجروحةٌ .

وإنَّمَا قالَ في الفعيلِ بمعنَى مفعولٍ ؛ لأنَّه إذَا كانَ بمعنَى فاعلٍ يجبُ إلحاقُ التاءِ في المؤنثِ ؛ نحوُ : امرأةٌ قتيلةٌ وجريحةٌ ؛ أي : قاتلةٌ وجارحةٌ .

وإنَّمَا قلنَا(١) : إنَّ قولَه : (بمعنَى مفعولٍ) قيدٌ في الفعيلِ لاَ قيدٌ في الفعولِ ؛ لأنَّ مذهبَ المصنفِ(٢) أنَّ فعولاً لاَ يكونُ إلاَّ بمعنَى الفاعلِ ، وهو الحقُّ(٣) .

قالَ : وتأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ ؛ ولذلكَ قيلَ : فعلَ الرجالُ ، وجاءَ المسلماتُ ، ومضَى الأيامُ .

---

(١) أي : وإنما حكمنا بأن قوله . . . .

(٢) وهذا منقوض بقوله تعالى : ﴿ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [الشورى : ٢٣] فإنه بمعنى : مشكور لا شاكر . (ح) .

(٣) وإنما سوى بين المذكر والمؤنث ههنا ؛ لأن لنا فعلين : فعيل بمعنى فاعل ؛ كالرحيم ونحوه ، فيطابق فيه ، وفعيل بمعنى مفعول ؛ كالقتيل ونحوه ، فلا يطابق فيه ؛ للفرق بينهما ، ولا يعكس ؛ لأن الفعيل بمعنى الفاعل أصل ، والفعيل بمعنى المفعول فرع ، والمطابقة أصل ، وترك المطابقة فرع ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع . منه (ح) . **قوله** : (أن فعولاً لا يكون . . .) إلخ ؛ أي : أن الاسم الذي هو على وزن فعول لا يكون مساوياً فيه المذكر والمؤنث ، إلا إذا كان بمعنى فاعل ، هذا هو الحق عند الشارح ، لكن في نظرنا خلافه ؛ لأنه يقال : ناقة حلوب ؛ أي : محلوب ، وامرأة حلوب ؛ أي : محلوب ، والله تعالى أعلم بالتحقيق ، وبالله التوفيق . « تحرير الفوائد » .
واعلم : أن فعيلاً بمعنى مفعول إذا ذكر موصوفه . . يستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ كفعول بمعنى فاعل ، بخلاف فعيل بمعنى فاعل ، وفعول بمعنى مفعول فإنه لا يستوي فيهما المذكر والمؤنث ، سواء ذكر موصوفهما أو لا ؛ نحو : رجل ظريف وامرأة ظريفة ، ويقال : ناقة حلوبة ، إلا أنه قد يشبه فعيل بمعنى فاعل بالذي بمعنى المفعول ، فيستوي فيه المذكر والمؤنث ، فاعرفه . « العقد النامي على الجامي » .

أقولُ : النحويونَ اصطلحُوا[١] على أنَّ كلَّ جمعٍ مؤنثٌ إلاَّ جمعَ المذكرِ[٢] السالِمَ[٣] ، أمَّا تأنيثُ غيرِه[٤] . . فلأنَّه في معنَى الجماعةِ[٥] ، فإنَّ قولَنا : الرجالُ ، والمسلماتُ ، والأيامُ بمعنَى : جماعةِ الرجالِ ، وجماعةِ المسلماتِ ، وجماعةِ الأيامِ .

وأمَّا تذكيرُه . . فلسلامةِ بناءِ الواحدِ[٦] فيه[٧] ، فقالَ : تأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ ؛ لأنَّ الجماعةَ[٨] ليستْ مِمَّا في إزائِهَا مذكرٌ من الحيوانِ[٩] ، ولأجلِ

---

(١) أي : اتفقوا على أن كل جمع مؤنث بالتأنيث اللفظي ، ويدل على ذلك الاتفاق قول الشاعر :

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا ... وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لاَ أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ ... كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ

أي : قطعوا بأن كل جمع مؤنث . « تحرير الفوائد » .

(٢) أي : غير الشاذ . (ق) .

(٣) **واستثني منه** : ما جمع بـ(الواو) و(النون) ، فإنه لا يجوز نحو : قالت المسلمون ، مع أنه جمع ؛ لأن لفظه موضوع للتذكير ، بخلاف الرجال والمسلمات ؛ فإن لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور ، وأما (الألف) و(التاء) . . فهي موضوعة للإناث . (فالي) .

(٤) **قوله** : (أما تأنيث غيره) أي : غير جمع المذكر السالم . . فثابت ؛ لأنه ـ أي : غير المذكر السالم ـ في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث لفظي . « تحرير » .

(٥) مع عدم المانع ؛ من سلامة بناء المذكر العاقل . (ق) .

(٦) وفي نسخة : (بناء المفرد) .

(٧) أي : إذا اصطلحوا . أي : كون الجمع المذكر السالم مذكراً فثابت ؛ لسلامة بناء الواحد فيه ، فلا يقال : جاءت الزيدون ، ولا : الزيدون جاءت ؛ لاتفاقهم على أن ضمير المذكر السالم لا يكون إلا (الواو) ، فيقال : الزيدون جاؤا . « تحرير الفوائد » . مع اعتبار شرفه ، وأظن أن هذا جزء العلة ، وإلا . . لكان سلامة بناء المفرد في جمع المؤنث السالم أيضاً علة ، تأمل . (ح د م) .

(٨) من حيث هي جماعة . (ق) .

(٩) أي : الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة . « تحرير » .

أنَّ تأنيثَ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ قيلَ : فعلَ الرجالُ ، وجاءَ المسلماتُ ، ومضَى الأيامُ ، بتركِ التاءِ[1] في الأفعالِ[2] المسندةِ إلى هذه الجموعِ .

وإنَّمَا مَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ ؛ ليُعْلمَ أنَّ تأنيثَ الجموعِ غيرُ حقيقيٍّ ، سواءٌ كانَ مفردُهَا مؤنثاً حقيقيّاً[3] ، أو مذكراً حقيقيّاً[4] ، أو غيرَ حقيقيٍّ[5] .

قالَ : وتقولُ في الضميرِ[6] : . . . .

---

(١) **وهو الأولى إذا فصل** . (ق) . أي : يجوز ترك التاء في الأفعال المسندة إلى هذه الجموع ؛ أي : إلى ظاهر هذه الجموع بقرينة قوله : (وتقول في الضمير : الرجال فعلوا) . « تحرير » .

(٢) (الفاء) بمعنى (من) .

(٣) كمسلمة .

(٤) كرجل .

(٥) كيوم .

(٦) يعني : أن الواجب إذا أسند الفعل إلى ضمير جمع واحدُه مذكر عاقل . . الإتيان بـ(الواو) إذا أبرز ؛ نحو : الرجال فعلوا ؛ لأن (الواو) لذكور العقلاء ، وأن يقال : فعلت إذا استكنّ ؛ لأن فعلت للمفرد المؤنث ، ولفظة الجماعة كذلك ، والمعنى الجماعة المعهودة فعلت ، وأن الواجب إذا أسند إلى ضمير جمع ليس واحده مذكراً عاقلاً ، سواء كان واحده مؤنثاً عاقلاً ؛ كمسلمات ، أو غير عاقل ؛ كعيون وتمرات ، لم يذكره المصنف قصداً إلى الاختصار ، أو مذكراً غير عاقل ؛ كأيام هو الإتيان بـ(النون) كأن يقال : المسلمات جئن ، والأيام مضين ، والعيون جرين إذا أبرز ، ولا يجوز الإتيان بـ(الواو) لاختصاصه بذكور العقلاء ، والواو في أكلوني البراغيث حرف ، وأن يقال : فعلت إذا استكنّ ؛ نظراً إلى لفظة الجماعة ، روي عن أبي عثمان المازني أن العرب تقول : الجزوع انكسرت ، والأجزاع انكسرن ؛ كما تقول : خمس عشر ليلة خلت ، وخمس ليال خلون ؛ يعني : أن العرب إذا أسندت الفعل إلى ضمير جمع الكثرة . . أسندت إلى المستكن قطعاً ، وتقول : الجزوع انكسرت ، وإذا أسندت إلى ضمير جمع القلة . . أسندت إلى (النون) إذا لم يكن من ذكور العقلاء ، وتقول : الأجزاع انكسرن ؛ حملاً لجمع الكثرة على عدد الكثرة ، ولجمع القلة على عدد القلة ، قال العلامة : ما ذاك بضرب لازم ؛ أي : بنوع لازم ؛ يعني : يجري في=

الرجالُ[1] فعلُوا[2] وفعلتْ ، والمسلماتُ جئنَ وجاءت ، والأيامُ مضينَ ومضتْ .

أقولُ : لَمَّا بَيَّنَ[3] حكمَ الفعلِ المسندِ إلى ظاهرِ الجموعِ[4] . . أرادَ أنْ يُبينَ حكمَ الأفعالِ المسندةِ إلى ضميرِهَا ، فقالَ : (وتقولُ . . .) إلى آخره ؛ يعنِي : أنَّ الضميرَ إذَا كانَ لجمعِ المذكرِ[5] العاقلِ[6] . . يجوزُ أنْ يُؤتَى به جمعاً مذكراً على الأصلِ[7] ؛ نحوُ : الرجالُ فعلُوا ، أو مفرداً مؤنثاً ؛ لكونِه في معنَى الجماعةِ ؛ نحوُ : الرجالُ فعلتْ .

وإذَا كانَ لجمعِ المؤنثِ . . يجوزُ أن يؤتَى به جمعاً مؤنثاً[8] على الأصلِ[9] ؛ نحوُ : المسلماتُ جئنَ[10] ، أو مفرداً مؤنثاً ؛ لكونِه بمعنَى الجماعةِ ؛ نحوُ : المسلماتُ جاءتْ[11] .

= كل منهما كلا الأمرين : الإتيان بـ(النون) والاستكان ، وكذا يجوز خمس ليال خلون وخلت . (ح) .

(١) مبتدأ .

(٢) خبر .

(٣) أي : المصنف .

(٤) أي : ظاهر بعض الجموع . (تح) .

(٥) المكسر أو الشاذ من المصحح ؛ كالبنين ، لا نحو : الأرضين والسنين . (ق) .

(٦) المكسر . (تح) . وكان من الواجب أن يقال : العالم ، لكنه لم يقل ؛ اعتماداً على ما ذكره المصنف في بحث الجمع . (ح د م) .

(٧) بناء على الأصل الذي هو التذكير . (تح) .

(٨) كـ(نون) هنّ ، وأنتنّ ، وإياهنّ ، وإياكنّ . . . اهـ . (ق) .

(٩) أي : بناء على اللفظ الذي هو المقصود بالذات بالبحث في هذا الفن . « تحرير » .

(١٠) وجائيات . (ق) .

(١١) وجائية .

وكذلكَ[١] إذَا كانَ لجمعِ المذكرِ الغيرِ العاقلِ[٢] ؛ نحوُ : الأيامُ مضينَ ومضتْ[٣] .

قالَ : ونحوُ النخلِ والتمرِ ـ مِمَّا يفرقُ بينَه وبينَ واحدِه بالتاءِ ـ يذكرُ ويؤنثُ .

أقولُ : أسماءُ الأجناسِ[٤] إذَا أُطلقتْ وأُريدَ بِهَا الجنسُ[٥] . . فلاَ تدخلُها التاءُ ، وإذَا أطلقتْ وأريدَ بِهَا واحدٌ[٦] من ذلك الجنسِ[٧] . . يدخلُها التاءُ[٨] ،

---

(١) أي : مثل الجمع المذكر العاقل المكسر إذا كانت تلك الضمير لجمع المذكر الغير العاقل ؛ نحو : الأيام مضين ، وكقول الشاعر :

أَيَـا مَنْـزِلَتَـيْ سَلْمَـى سَـلاَمٌ عَلَيْكُمَـا　　　هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وآخر البيت :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى　　　ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَـارُ الْبَلاَقِـعُ

« تحرير الفوائد » .

(٢) الألف واللام في (الغير) إنما ظهر بعد الإضافة . (ق) . لا قبله ؛ لمطابقة الصفة والموصوف . (حلبي) . لأن (غير) لا يفيد التعريف بالإضافة . (م) .

(٣) **فإن قلت** : لِم جاز : الأيام مضين ، وهي جمع مذكر ؟ **قلت** : لأنها وإن كانت جمع مذكر إلا أنه ليس لها أصل في التذكير كالرجال ، فيراعى حقها في التذكير ، فأجريت على سنن المؤنث ، وإلى هذا أشير في بعض شروح « المفصل » . (ح) .

(٤) **قوله** : (أسماء الأجناس) أي : أسماء وضعت على شيء غير معين إذا أطلقت وأريد بها الجنس ؛ أي : الطبيعة . . فلا تدخلها ؛ أي : لا يدخل على هذه الأسماء (التاء) ، وإذا أطلقت هذه الأسماء وأريد بها واحد من تلك الطبيعة ؛ أي : واحد من أفراد تلك الطبيعة . . تدخل عليها (تاء) الوحدة وتؤنث به . (تح) .

(٥) أي : العموم والشمول . (م) .

(٦) فقط .

(٧) أي : من أفراده بأن كان له أفراد متمايزة ، بخلاف نحو : الماء والعسل ، فليتأمل . (ق) .

(٨) للفرق بين الواحد المعين وبين المشتمل على ذلك الجنس . (م) .

فأرادَ أنْ يشيرَ إلى حكمِ ذلكَ في التأنيثِ والتذكيرِ ، فقالَ : (ونحوُ النخلِ والتمرِ) من أسماءِ الأجناسِ ـ التِي يفرقُ بينَ جنسِهَا وبينَ الواحدِ من جنسِهَا بالتاءِ ـ يذكرُ[1] ويؤنثُ[2] ، فإنَّ النخلَ والتمرَ إنَّمَا يقالُ للجنسِ ، والنخلةَ والتمرةَ للواحدِ منه ، أمَّا التذكيرُ . فلأنَّ اللفظَ[3] مذكرٌ ، وأمَّا التأنيثُ . . فلأنَّهُمَا بمعنَى[4] جماعةِ[5] النخلِ ، وجماعةِ التمرِ .

وقدْ وردَ[6] في القرآنِ والأمثلةِ[7] ، قالَ اللهُ تعالَى : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٧] ، و﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[8] [القمر : ٢٠] ، ويقالُ : تمرةٌ طيبةٌ[9] ، وتمرٌ طيبٌ .

---

(١) أي : يستعمل باستعمال المذكر . . . إلخ . (تح) .

(٢) **واعلم** : أن كل جمع بينه وبين واحده (تاء) التأنيث يسمّى جنساً ، ولا يسمى جمعاً ؛ نحو : تمرة وتمر . . . اهـ ، وإنما لم يسمّ هذا جمعاً ؛ لأن جميع ما في واحده من الحركات والسكون موجود فيه لم يتغير منه ، **ومن شروط التكسير** : أن يتغير ما كان في الواحد . « شرح اللمع » . وقد يفرق الواحد من الجنس بـ(الياء) نحو : روم روميّ ، ومجوس مجوسيّ . (منه) .

اعلم : أن مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكره بـ(التاء) ، ولا مذكره عن مؤنثه بعدم (التاء) لئلا يلتبس المؤنث بالواحد ، والمذكر بالجنس ، بل لو أريد التنصيص على المذكر والمؤنث يؤتى بالوصف ، ويقال : شاة ذكر ، وحمامة أنثى . (ح) .

(٣) أي : نظراً إلى اللفظ . « جمع » .

(٤) أي : نظراً إلى المعنى . « جمع » .

(٥) أي : صالح له أيضاً ، فتدبر . (ق) .

(٦) أي : كل من التذكير والتأنيث . (م) .

(٧) جمع مثال لا مثل ؛ لأن قوله : (تمر طيبة) مثلاً ليس بمثل ، وفي ثبوت الحكم بمجرد المثال بحث ، فتأمل . (أبري) . الأولى : (وغيره) بدل (والأمثلة) . (حديث) .

(٨) تذكير ﴿منعقر﴾ نظراً إلى اللفظ ، وتأنيث ﴿خاوية﴾ نظراً إلى المعنى . (قاضي) .

(٩) وما فيه (التاء) يؤنث أبداً ؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ ؛ نحو : التمرة طيبة ، وهكذا . (ح) .

[المصغر]

قَالَ : المصغرُ[١] ، وهو مَا ضُمَّ أولُه ، وفُتِحَ ثانِيه ، ولحقتْه ياءٌ ساكنةٌ[٢] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ[٣] من الصنفِ العاشرِ والحادِي عشرَ . . شَرَعَ في الصنفِ الثانِي عشرَ ؛ أعنِي : المصغرَ[٤] ، فعرفَه بِمَا عرفَه ، وهذَا التعريفُ إنَّمَا هو

---

(١) **المصغر** : ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل ، فيشمل المبهمات ؛ كذيّاك واللذيّا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد ؛ كقولك : عندي دريهمات ؛ أي : أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً ؛ نحو : كُليب ورُجيل ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف ؛ كقولك : يا بُني ويا أخي وأنت صُدَيِّقي . شيخ رضي على « الشافية » . **ثم الغرض من التصغير** إما تحقير الذات باعتبار وصف غير معين ؛ نحو : زُييد أخوك ؛ إذ لا يفهم منه إلا حقارته في وصف من أوصافه لا على التعيين ، أو باعتبار وصف معين ؛ نحو : زيد شُويعر ؛ أي : حقير في شعره ، وأما تقليل العدد ؛ نحو : لزيد دريهمات ؛ أي : عدد قليل من هذا الجنس ، وذلك مخصوص بالجموع . « حدائق » . لما اختلف آخر المعرب والمبني . . اختلف تصغيرهما ، **وهو من المعرب** : ما ضم أوله . . . اهـ ، **ومن المبني** : ما سيأتي ، وإنما ضم أوله ليفرق من المكبر ، ولم يقتصر عليه ليتميز عنه في باب قفل وبعد ، ففتح ثانيه أيضاً ، ولم يقتصر عليهما بل لحقه (ياء) ثالثة ساكنة ؛ ليتميز عنه في باب صرد بضم الأول وفتح ثانيه ، وخص (الياء) بالزيادة ؛ لكونها أخف من (الواو) ، ولم يزد (الألف) لئلا يلتبس بالمكسر ؛ إذ (الألف) تقع علامة له كثيراً ، ولم يُعكس للتعادل ؛ لثقل الجمع وخفة المصغر ، ولم تلحق بالآخر بل لحقت ثالثة ؛ لئلا تلتبس بـ(ياء) الإضافة . (ح) .

(٢) **فإن قيل** : هلا كان التصغير بنقص حرف ؛ إذ النقص يناسب في معنى التصغير ؟ **قيل** : فيه جوابان : **الأول** : التصغير وصف ، والوصف لفظ زائد على الموصوف ، وحرف التصغير نائب عنه ، **والثاني** : أنه يؤدي إلى الإجحاف بالأسماء ولو في بعضها ، ثم حمل الباقي عليه ، وعندي أن حرف التصغير زيد ثالثاً ، فلو حذفوا من الثلاثي . . لتطرف وتحرك ، وذلك خروج عن وضعه . « محصول » .

(٣) أي : المصنف .

(٤) في المعرب . (ق) .

للمتمكنِ[1] من الأسماءِ المصغرةِ[2] .

وإنَّمَا ضُمَّ أولُه ؛ لأنَّه فرعُ المكبرِ ؛ كالمبنِيِّ للمفعولِ فرعٌ للمبنِيِّ للفاعلِ ، فكمَا أنَّ أولَ ذلك مضمومٌ[3] ضُمَّ أولُ هذَا[4] .

وإنَّمَا فُتِحَ ثانيه ؛ لأنَّه ربَّمَا لاَ يحصلُ الفرقُ بين المصغرِ والمكبرِ بضمِّ الأولِ ؛ نحوُ : قفلٍ وبعدٍ .

وإنَّمَا زيدتِ الياءُ ؛ لأنَّه قدْ لاَ يحصلُ الفرقُ أيضاً بدونِهَا ؛ كمَا في صُرَدٍ[5] بضمِّ الصادِ ، وفتحِ الراءِ ، وهو اسمٌ لطائرٍ .

وإنَّمَا اختصتِ الزيادةُ بحرفِ اللينِ[6] ؛ لكونِهَا أخفَّ الحروفِ ، وبالياءِ ؛ لأنَّهَا أخفُّ من الواوِ .

وإنَّمَا لَمْ تُزَدِ الألفُ مع أنَّهَا أخفُّ من الياءِ ؛ لأنَّهَا زيدتْ في الجمعِ المكسرِ الذِي بينَه وبينَ المصغرِ مؤاخاةٌ[7] ، فإنَّ التصغيرَ والتكسيرَ متناسبانِ[8] .

---

(١) أعني : المعرب . (ح) .

(٢) واحترز بالمتمكن عن أسماء الإشارة ، والموصولات ؛ نحو : ذا وتا ، والذي والتي ، فإنك لا تضم أولها ؛ نحو : ذيا وتيا .

(٣) للفرق بينه وبين المبني للفاعل كما يأتي . (ق) . للفرق بينه وبين المكبر ، ويدل عليه قوله : (لأنه ربما . . .) إلخ . (ق) .

(٤) **فإن قلت** : فعلى ما ذكرت يلزم أن تكسر ثانيه كما في ضرب المبني للمفعول ، **قلت** : امتنع كسر ثانيه ؛ لئلا يلزم عود المهروب عنه ، وهو فعل بضم (الفاء) وكسر (العين) إذ هو مهمل في الأسماء غير مستعمل ، فلما ذهبت الكسرة من البين . . تعينت الفتحة ؛ للخفة . « إقليد » وخوافي .

(٥) **الصرد** : طائر ضخم الرأس والمنقار ، له ريش عظيم ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، ويتشاءم به ، ويتطير بصوته . « زعفران » .

(٦) للتصغير .

(٧) أي : مشابهة ؛ أي : أخوة .

(٨) في تغيير اللفظ والمعنى ، وردهما المغيرات إلى الأصول بزوال المقتضي . (ق) . قال =

وإنَّمَا لَمْ يُفعلْ[١] بالعكسِ[٢] ؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ ، والجمعَ أثقلُ[٣] .

وإنَّمَا زيدتِ الياءُ ثالثةً ؛ لأنَّهَا إنْ كانتْ في الأولِ يلتبسُ بالمضارعِ[٤] ، وإنْ كانتْ بينَه وبينَ الثانِي يلزمُ تحريكُها[٥] ، وفي الآخرِ تلتبسُ بياءِ الإضافةِ[٦] ، فلمَّا تعينتْ في الثلاثيِّ[٧] . . حُمِلَ الباقِي[٨] عليه[٩] .

= صاحب « الكشاف » : التصغير والتكسير من واد واحد ؛ لما يظهر بينهما من التشاكل ، وهو أن كلاً منهما يغير اللفظ والمعنى ؛ كرجيل ورجال في رجل ، هذا التغير من حيث اللفظ ، وأما التغير من حيث المعنى . . فلأن قولك : رجل يدل على الإفراد ، ولا يدل على الصغر ، فإذا قلت : رُجيل . . يظهر الوصف بالصّغر ، ولو قلت : رجال . . ينتقل المعنى من الإفراد إلى الجمع ، فعلم أن بينهما تشاكلاً ، وتغيير المعنى في التكسير أزيد ؛ إذ لم يحدث في التصغير إلا الصفة ، أما في التكسير . . فقد صار الواحد جمعاً ، فلما كان التغيير أزيد في التكسير . . وضعنا له أمثلة كثيرة ؛ كرجل ورجال ، وعجز وأعجاز إلى غيرهما من الأمثلة التي سبقت ، ولزم التصغير على وتيرة واحدة ، وهي ضم الصدر ، وفتح الثاني ، وزيادة (الياء) ثالثة ، ونظيرهما أن المثنى لما لم يصلح للأكثر من اثنين . . لزم وتيرة واحدة في عقلاء وغيرهم ؛ نحو : رجلان وفرسان ، وأن الجمع لما صلح لثلاثة فما فوقها . . كثرت أمثلته . « إقليد » .

(١) أي : الزيادة .

(٢) أي : الجمع بـ(الياء) ، والمصغر بـ(الألف) لأن (الألف) أخف ، والجمع أثقل ؛ بدلالة الطبع المستقيم على ما بيّن في موضعه . (تح) .

(٣) لدلالته على الآحاد . « مفرج » . لأن الجمع أكثر استعمالاً من المصغر ؛ لأن المصغر لا يستعمل إلا نادراً ، ومن المعلوم أن كثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ، وكل ما يقتضي التخفيف فهو ثقيل . (دح) .

(٤) في بعض المواضع . (جربردي) . نحو : يُجعفر ، بخلاف يرجل ؛ إذ ليس من أوزان المضارع . (أبري) .

(٥) ليكون سالماً عن القلب إلى (الواو) لكون ما قبلها مضمومة . (تح) .

(٦) أي : بـ(الياء) التي هي المضاف إليه . (تح) .

(٧) بالثالث .

(٨) أي : الرباعي وغيره . (تح) .

(٩) طرداً للباب . (تح) .

وإنَّمَا كانتْ ساكنةً ؛ لئلاَّ تنقلبَ(١) ألفاً(٢) .

قـالَ : وأمثلتُـه : فُعيـلٌ ؛ كـ : فُليـسٍ ، وفُعيعـلٌ(٣) ؛ كـ : دُريهـمٍ ، وفُعيعيلٌ ؛ كـ : دُنينيرٍ .

أقولُ : أمثلةُ المصغرِ(٤) : فُعيلٌ في الثلاثيِّ المجردِ ؛ كـ : فُليسٍ في فلسٍ ، وفُعيعلٌ في الرباعيِّ بلا مدةٍ ؛ كـ : دُريهمٍ في درهمٍ ، وفُعيعيلٌ في الخماسيِّ مع مدةٍ ؛ كـ : دُنينيرٍ في دينارٍ ، فإنَّ أصلَه دِنّارٌ بنونينِ ، قُلبتِ الأولَى(٥) ياءً(٦) ؛ لسكونِهَا وانكسارِ مَا قبلَها ، فصارَ : ديناراً ، فرُدَّ في التصغيرِ(٧) إلى أصلِه(٨) ، وقُلبتْ ألفُه ياءً ، لكسرةِ مَا قبلَها .

قالَ : وقالُوا : أُجيمال ، وحُميراء ، وحُبيلى ، وسُكيران ؛ للمحافظةِ على الألفاتِ(٩) .

---

(١) لكونها متحركاً ، وما قبلها مفتوحاً . (تح) .

(٢) لأنه لو انقلبت (ألفاً) . . يلزم الالتباس ؛ لأنه لم يعلم أن (الألف) ألف جمع التكسير ، أو الألف التي هي منقلبة عن ياء التصغير . (م) .

(٣) وإنما كررت (العين) دون (اللام) لأن تكرير (اللام) قانون في وزن الأفعال دون وزن الأسماء ؛ لأنه لو كان الاسم موزوناً لا بأس . (ح) .

(٤) أي : وزن الاسم المصغر ثلاثة . (تح) .

(٥) أي : (النون) .

(٦) لسكون تلك (النون) وانكسار ما قبلها ، فصار دينار ، وقال الجوهري في « الصحاح » : **الدينار أصله** : دنّار بالتشديد ، فأبدل من إحدى حرفي تضعيفه (ياء) لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على وزن فعال . . . اهـ وهو المناسب ؛ لأن مثل ما أتى به الشارح نادر ، لم ير في كتب التصريف . (تح) . **ومن قواعدهم** : قلب أحد حرفي التضعيف (ياء) إذا انكسر ـ ووقع في بناء ممتد . (جر) . ـ ما قبلها . (جلبي) .

(٧) لاقتضاء القاعدة . (تح) .

(٨) لأن التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها . (زاده) .

(٩) أما (ألف) أفعال لو ردّ على أصل وزن التصغير فقيل : أجيميل . . فحينئذ لم يعلم أنه مصغر=

أقولُ : كأنَّه[1] جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ تقديرُه[2] : أنْ يقالَ : لِمَ لَمْ يكسرْ مَا بعدَ ياءِ التصغيرِ في الأمثلةِ المذكورةِ[3] حتَّى ينقلبَ ألفاتُهَا ياءً لكسرةِ مَا قبلَها ؛ كمَا في دينارٍ ؟

وجوابُه : أنَّهم قالُوا : أُجيمال[4] . . . إلى آخرِه ، على خلافِ القياسِ ؛ محافظةً على ألفاتِهَا ، فإنَّهَا لوِ انقلبتْ ياءً . . انتفتْ معانِيهَا المقصودةُ ؛

= إجمال مصدر أجمل ، أو محقر جمع وهو أجمال جمع جمل ، وأمّا (ألف) التأنيث . . فللمحافظة على الصيغة الموضوعة للتأنيث ، ولو قلبت (ياء) كما هو مقتضى التصغير . . فات الصيغة الدالة على التأنيث ؛ لانقلابهما حينئذ (ياء) ، وأما (الألف) و(النون) . . فحفظوا على ألفها ؛ تحقيقاً لمضارعتها لألف التأنيث ، ولو قلبت (ياء) كما هو مقتضى التصغير . . فات المضارعة المطلوبة . (فالي) .

(١) أي : قول المصنف . (م) . وإنما قال : (كأنه جواب) إذ ليس هناك سؤال . « حاشية الكشاف » . ويحتمل أنه استثناء من تلك القاعدة . (ق) .

(٢) **ويقال** : أنتم قلتم : مثاله في الخماسيّ : فعيعيل بكسر ما بعد (ياء) التصغير ؛ كما في دنينير في دينار ، مع أنهم قالوا في تصغير أجمال : أجيمال ، وفي تصغير حمراء وسكران : حميراء وسكيران ، والقياس يقتضي الكسر والقلب فما الوجه في هؤلاء ؟ **فأجاب** فيما ترى ومحصله أنهم خالفوا القياس في هؤلاء محافظة لألفاتها ، أما المحافظة في حبيلى وحميراء . . فلكونها علامة للتأنيث ، وأما في أجيمال . . فلكونها علامة الجمع ، وأما في سكيران . . فلأن (الألف) و(النون) يشبهان لألفي التأنيث . « تركيب » .

(٣) في الشرح إنما لم يكسر ما قبل ألفي التأنيث ؛ إبقاء لهما على حالهما من غير أن ينقلب (ياء) لأنهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث (ياء) في المقصور . . فظاهر ، وأما في الممدود . . فالعلامة وإن كانت هي (الهمزة) المنقلبة عن (ألف) التأنيث وهي لا تنقلب (ياء) ، لو قيل حميرئي بكسر ما قبل (الياء) ، ولكن لما قلبت (ألف) التأنيث (همزة) لا (واواً) ولا (ياء) للألف التي قبلها . . يجب إبقاؤها على حالها ؛ لأنها لو قلبت (ياء) . . يلزم قلب (الهمزة) (ياء) أيضاً كما في الجمع المكسر ؛ كصحاري فإن صحراء لما أريد أن يجمع على فعالي . . جمع على فعاليل بقلب (الألف) (ياء) ، فيلزم انقلاب (الهمزة) (ياء) أيضاً . (خوافي) .

(٤) وكرهوا أجيميل ؛ لأن (الألف) موضوعة لدلالتها على الجمع . (ح ش) .

أعنِي : الجمعيةَ في أُجيمالٍ ، والتأنيثَ في حُميراءَ ، وحُبيلَى ، والتذكيرَ(١) في سُكيران(٢) .

قالَ : وتقولُ في ميزانٍ(٣) ، وبابٍ ، ونابٍ ، وعصاً : مُويزين ، وبُويب ، ونُييب ، وعُصية ، وفي عدةٍ : وُعيد ، وفي يدٍ : يُدية ، وفي سه : سُتيهة ، يُرجعُ(٤) إلى الأصلِ(٥) .

أقولُ : كلُّ اسمٍ غُيِّرَ(٦) من أصلِه إمَّا بالقلبِ(٧) أو الحذفِ يجبُ أنْ يُرجعَ إلى الأصلِ عندَ التصغيرِ(٨) إنْ لَمْ يبقَ مَا يقتضِي تغيرَه(٩) :

---

(١) ليت شعري ما معنى : انتفاء التذكير . (م) .

(٢) والتأنيث سكرى . (م) .

(٣) اعلم : أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أو لا ، فإن كان فإما أن يزيل التصغير ذلك السبب أو لا ، فما يزيل التصغير سبب القلب الذي كان فيه ؛ نحو : باب وناب ، ونحو : ميزان ومُوقظ ، ونحو : طيّ وليّ ، ونحو : عطاء وكساء ، ونحو : ذوائب وماء وشاء عند المبرّد وفم ، ونحو : قائم وبائع ، وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي كان فيه ؛ نحو : عَصاً وفتىً وعمٍ ، والسبب : هو اجتماع السّاكنين . الشيخ الرضي على « الشافية » .

(٤) مبني للمفعول .

(٥) والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لمبتدأ محذوف ، **تقديره** : الأمثال المذكورة ترجع إلى الأصل . « تركيب » . **فإن قيل** : إن التصغير لم يرد الأشياء إلى أصولها ، **قلت** : التصغير فرع المكبر ، والمقدر فرع الملفوظ ، فلو لم ترد الأشياء إلى أصولها . . لزم جمع الفرعين ، وهو غير جائز . (ح) .

(٦) بصيغة المجهول . (م) .

(٧) (الباء) سببية .

(٨) أي : وقت التصغير .

(٩) فإن بقي ما يقتضي تغيره . . لم يرجع إلى الأصل ؛ كتراث وهو المال الموروث ، **وأصله** : وارث ، فقلبت (الواو) (تاء) ، فذلك موجود في المصغر ، فيقال في المصغر : تريّث بتشديد (الياء) ، وكذا أدد ، **أصله** : ودد ، قلبت (الواو) (همزة) للضمة ، فيقال في تصغيره : أويد ؛ لبقاء علة القلب في التصغير . (جار بردي) . من انكسار ما قبل (الواو)=

أمَّا القلبُ . . فتقولُ في تصغيرِ ميزانٍ : مُويزينٌ برَدِّ[1] يائِه إلى الواوِ[2] ، وفي تصغيرِ بابٍ ونابٍ : بُويبٌ ونُيَيبٌ برَدِّ ألفِهما إلى الواوِ والياءِ ، وفي تصغيرِ عصاً : عُصيةٌ برَدِّ ألفِهَا[3] إلى الواوِ ، ثُمَّ قلبِهَا ياءً[4] ، وادغامِهَا[5] في ياءِ التصغيرِ[6] ؛ لأنَّ أصلَ ميزانٍ : مِوْزانٌ من الوزنِ ، قلبتْ واوُه ياءً ؛ لسكونِهَا وانكسارِ مَا قبلَها[7] .

وأصلَ بابٍ ، ونابٍ ، وعصاً : بَوَبٌ ونَيَبٌ وعَصَوٌ ، قلبتِ الواوُ والياءُ

= مثل : مويزين في تصغير ميزان ، وانفتاح ما قبلها ؛ مثل : بويب وعصية في تصغير باب وعصا ، وانفتاح ما قبل (الياء) مثل : نييب في تصغير ناب . (تح) .

(١) لزوال علة الانقلاب ، وهي كسرة ما قبلها .

(٢) **اعترض عليه** بأن أصل عيد : عود ، قلبت (الواو) (ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقد ذهب المقتضي في التصغير ، ولم يقولوا : عويد ، بل عييد ، **أجيب** : بأن ذلك ؛ فرقاً بينه وبين مصغر عود ، وهو عويد . (جار بردي) .

(٣) الساقطة لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين . (أبري) .

(٤) **قوله** : (ثم قلبها) أي : قلب (الواو) (ياء) لاجتماعهما في كلمة واحدة ، وسبق إحداهما بالسكون ، فصار عصيية ، ثم أدغمت (الياء) في (الياء) لوجود شرط الإدغام ، وهو كون أول المتجانسين ساكناً والآخر متحركاً ، فصار عصيّة بـ(تاء) التأنيث ؛ لأن عصا مؤنث سماعي ، وجب أن يرجع إما بصيغة المعلوم أو المجهول ؛ لاقتضاء القاعدة ، وانعدام المانع بسبب جعل الأول مضموماً ، والثاني مفتوحاً . (تح) . هذا ـ أي : قلب (الواو) (ياء) لاجتماعهما في كلمة واحدة ـ عند من لم يجعل في هذه القاعدة شرطاً ما شرطه أقمحمد من عدم كون (الياء) (ياء) التصغير ، وأما عند من جعله شرطاً . . فإعلالها هذه عصية ، **أصلها** : عصيو ، فوقع (الواو) كلمة رابعة ، وكانت ما قبلها غير مضمومة ، فقلبت (ياء) ، فصار عصيية ، فأدغم الأولى في الثانية ، فصار عصية . (منه) .

(٥) **وحق العبارة** : أن يقال : (ادغم ياء التصغير فيها) ، فكأنه سهو من قلم الناسخ ، أو من باب القلب . (س) .

(٦) هذا من باب : عرضت الحوض على الناقة . (م) .

(٧) وقد زال هذا السبب بالتصغير . (خوافي) .

ألفاً ؛ لتحركِهِمَا وانفتاحِ مَا قبلَهُمَا ، فلمَّا زالَ في التصغيرِ مَا يقتضِي هذه التغيراتِ . . وجبَ أنْ يُرجعَ كلٌّ من المغيراتِ إلى أصلِه .

والنابُ : سنٌّ من الأسنانِ .

وأمَّا الحذفُ[1] . . فتقولُ في تصغيرِ عدةٍ : وُعيدٌ[2] بردِّ واوِه[3] التِي حذفتْ[4] وعوضتْ عنهَا التاءُ ، وفي تصغيرِ يدٍ : يُديةٌ بردِّ لامِهِ المحذوفةِ[5] وادغامِهَا في ياءِ التصغيرِ ، وفي تصغيرِ سه : سُتيهة بردِّ عينِه المحذوفةِ ؛ لأنَّ أصلَ عدةٍ وِعْدٌ[6] ، فنقلتْ كسرةُ فائِه إلى العينِ[7] ، وحذفتِ الواوُ ؛ للتخفيفِ ، ثُمَّ عُوضتِ التاءُ عنهَا .

وأصلَ يدٍ : يَدْيٌ[8] على وزنِ . . . .

---

(١) أي : كيفية المحذوف . (م) .

(٢) أو أعيد بإبدال (الواو) (همزة) لأنها مضمومة ضمة لازمة . « محصول » . وإن كان الاسم على حرفين . . يرد محذوفه ، تقول في عدة وكل اسماً : وُعيدة وأُكيل ، وفي سَه ومُذ اسماً : ستيهة ومنيذ ، وفي دم وحر : دمي وحريح ، **وقوله** : (سه) **أصله** : سته ، وفيه ثلاث لغات : **إحداها** : هذه ، وهي محذوفة (العين) ، **والثانية** : ست بحذف (اللام) مع فتح (السين) ، **والثالثة** : است بحذف (اللام) وإسكان (السين) ، ثم حذف (العين) في سَه ومذ ، و(اللام) من حر ودم ليسَ قياساً ، بل القياس في نحو : عم وفتى ، وحذف (الفاء) في (كل) شاذ ، وفي (عدة) قياس . الشيخ الرضي على « الشافية » .

(٣) ليتمكن بناء فعيل .

(٤) التي حذفت للتخفيف بعد نقل كسرتها إلى ما بعدها ، وهو (العين) ، وعوضت عن تلك المحذوفة (التاء) المصدرية . (تح) .

(٥) في المكبر .

(٦) **قوله** : (لأن أصل عدة : وعد) على وزن فعل بكسر (الفاء) وسكون (العين) . (تح) .

(٧) لثقلها على (الواو) . (س) .

(٨) بسكون ما قبل حرف العلة . (ح) .

فعلٍ[1] ، حذفتْ لامُه على خلافِ[2] القياسِ[3] .

وأصلَ سَهٍ سَتَهٌ[4] ، وهو : الإستُ[5] ، حذفتْ عينُه على خلافِ القياسِ[6] ، فلَمَّا زالَ مقتضِي الحذفِ . . وجبَ ردُّ[7] المحذوفِ[8] .

وإنَّمَا مَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ ؛ ليُعلَمَ أنَّ رَدَّ المحذوفِ[9] واجبٌ[10] ، سواءٌ كانَ عيناً أو فاءً أو لاماً .

وإنَّمَا حُذِفَ تاءُ عدةٍ في التصغيرِ ؛ لئلاَّ يجتمعَ العوضُ والمعوضُ عنه[11] ، فإنَّهَا عوضٌ من الواوِ ؛ كمَا مَرَّ .

---

(١) **قوله** : (على وزن فعل) بفتح (الفاء) وسكون (العين) (حذفت) أي : حرفه الواقع في مقابلة لام فعل على خلاف القياس ؛ لكثرة الاستعمال . « تحرير » .

(٢) والقياس إثباتها ؛ لسكون ما قبلها . (جه) .

(٣) لكثرة الاستعمال . (تح) .

(٤) **قوله** : (سه) على فع ، **أصله** : سته على وزن فعل بفتح (الفاء) و(العين) ، وهو الإست بكسر (الهمزة) وسكون (السين) بمعنى حلقة الدبر ؛ كما وقع في الحديث : « العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ » وهو الإست بكسر (الهمزة) وسكون (السين) بمعنى : حلقة الدبر ، وقد يجيء بمعنى آخر ؛ كما يقال : ما زال فلان على إست الدهر مجنوناً ، وقد يستعمل مجازاً بمعنى عجز ؛ كما يقال : إست الجمل ؛ أي : عجزه ؛ أي : مؤخره . « تحرير » . قال الشَّيْخِي : والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد في « مسنده » وغيرهم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والله تعالى أعلم .

(٥) بمعنى حلقة الدبر . (تح) .

(٦) أي : للتخفيف فقط بلا موجب الحذف . (ح) .

(٧) ولأنه لا يمكن بناء فعيل إلا برده ؛ ومن ثمة لا يرد في نحو : ميت . (ق) .

(٨) وفي نسخة : (إلى أصله) . **قوله** : (رد المحذوف) حين التصغير واجبٌ مطلقاً ، سواء كان فاء ؛ أي : واقعاً في مقابلة (الفاء) ، أو (عيناً) أي : واقعاً في مقابلة (العين) ، أو (لاماً) أي : واقعاً في مقابلة (اللام) . « تحرير » .

(٩) حين التصغير . (تح) .

(١٠) مطلقاً . (تح) .

(١١) **والفرق بين العوض والبدل** : أن البدل لا يكون إلا في المقارب ، والعوض قد يكون من =

وإنَّمَا أتِي بالتاءِ في عُصيةٍ ، ويُديةٍ ، وسُتيهة ؛ لأنَّهَا مقدرةٌ فيهَا(١) ، فيجبُ(٢) أنْ تظهرَ في التصغيرِ ؛ كمَا سيجيءُ بعدَ هذَا .

قالَ : وتاءُ التأنيثِ المقدرةُ في الثلاثيِّ تثبتُ(٣) في التصغيرِ(٤) إلاَّ مَا شذَّ منْ نحوِ : عُريبٍ ، وعُريسٍ(٥) ، ولا تثبتُ في ....

= الجنس وغير الجنس ، والبدل لا يقع إلا موقع المبدل منه ، بخلاف العوض فإنه قد يكون في غير موضع المعوض عنه . « إقليد » . **والعوض على نوعين** : سماعي وقياسي ، **فالسماعي** : ما عوض في موضعه ، **والقياسي** : ما عوض في غير موضعه ، وما عوض عن المحذوف في غير موضعه يجوز الاجتماع بين العوض والمعوض عنه . (زاده) . **والفرق بين العوض والبدل** : أن البدل يجتمع مع المبدل منه ويحل محله ، والعوض لا يجتمع مع المعوض عنه ولا يحل محله ، فكل بدل عوض وليس كل عوض بدلاً . « ش اللمع » .

(١) لكونها مؤنثات سماعية .

(٢) وفي نسخة : (يجب) .

(٣) إلا في ستة مواضع : القوس ، والناب ، والدرع ، والحرب ، والعرب ، والفرس . « محصول » . والنعل . « ألفية » .

(٤) **وفيه نظر بل خلل** ؛ لأن مقتضى الحذف لم يزل ، بل هو ثابت في كل واحد من هذه الأمثلة ، وهو الحذف من الفعل في مثل : عدة ، وكثرة الاستعمال في البواقي ، **فالصواب** : أن يقول : لعدم إمكان بناء التصغير ؛ لعدم الاعتداد بـ(تاء) التأنيث ؛ لكونها في حكم كلمة منفصلة ، وهكذا في « الحدائق » . (ح) .

(٥) ويزاد في المؤنث الثلاثي بغير (تاء) (تاءٌ) كعُيينة وأُذينة ، وعُريبٌ وعُريسٌ شاذٌ ، بخلاف الرّباعي ؛ كعُقيرب وقُديديمة ، ووُريئة شاذٌ ، وتحذف (ألف) التأنيث المقصورةُ غير الرابعة ؛ كجُحيجب وحُويليّ في جَحْجَبَى وحَوْلاَيَا ، وتثبت الممدودة مطلقاً ثبوتَ الجزء الثاني في بعلبك . « شافية » . **العروس** : الزوج والزوجة في أول اجتماعهما ، يستوي في لفظ العروس الرجل والمرأة . « مظهر » . إذا صُغر الثلاثي المؤنث الخال من علامة التأنيث . لحقته (التاء) عند أمن اللبس ، وشذ حذفها حينئذ ، فتقول في سِنٍّ : سُنينة ، وفي دار : دُويرة ، وفي يد : يُديّة ، فإن خيف . لم تلحقه (التاء) ، فتقول في شجر وبقر وخمس : شُجير وبُقير وخُميس بلا (تاء) إذ لو قلت : شُجيرة وبُقيرة وخُميسة . . لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر ، ومما شذ فُيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في ذود وحرب وقوس ونعل : ذُويد وحُريب وقُويس ونُعيل . « شرح ألفية » .

الرباعيِّ[١] ؛ كقولِكَ : عُقيربٌ ، إلاَّ مَا شذَّ منْ نحوِ : قُديديمةٍ ، ووُريئةٍ .

أقولُ : لاَ فرقَ في ذلكَ[٢] بينَ المؤنثِ الحقيقيِّ وغيرِه ، فتقولُ : هُنيدةٌ في هندٍ ، وشُميسةٌ في شمسٍ ، وذلكَ لأنَّ التصغيرَ[٣] كالصفةِ[٤] ، فكمَا أنَّه يجبُ تأنيثُ صفةِ المؤنثِ ؛ نحوُ : هندٌ المليحةُ ، والشمسُ المضيئةُ كذَا يجبُ تأنيثُ مصغرِهِمَا[٥] .

والعُريبُ تصغيرُ العربِ ، والعُريسُ تصغيرُ العرسِ بكسرِ العينِ[٦] ، وهي : امرأةُ الرجلِ ، وكانَ قياسُهما عُريبةً وعُريسةً .

وإنَّمَا لَمْ تثبتْ[٧] في الرباعيِّ[٨] ؛ لطولِه ، سواءٌ كانَ حقيقيّاً ؛ كـ :

---

(١) قوله : (ولا تثبت في الرباعي) أي : فيما جاوز حُروفه ثلاثة ، رباعياً كان أو خماسيّاً أو سداسيّاً ، ويجوز أن يراد به ما حروفه أربعة فقط ؛ لأن حال ما فوقه يعلم بالطريق الأولى ؛ لأن (التاء) إذا لم تثبت في الرباعي لطوله . . فلأن لا تثبت في الخماسي والسداسي بطريق الأولى . (ح) .

(٢) قوله : (لا فرق في ذلك) أي : في ثبوت (التاء) المقدرة في المؤنث السماعي الثلاثي عند التصغير بين المؤنث الحقيقي وغيره . « تحرير » .

(٣) لأن التصغير في المعنى وصف ، فإن قولك : رجيل معناه : رجل صغير . (فالي) .

(٤) أي : من حيث بيان هيئة الاسم . (م) . **قوله** : (وذلك لأن التصغير . . .) اهـ ؛ أي : عدم الفرق ثابت ؛ لأن التصغير كالصفة في تقليل الاشتراك ، فكما أن الصفة تقلل الاشتراك كذلك التصغير ؛ مثلاً إذا قلت : رجل . . يدل على كل من له ذكر على سبيل البدلية ، فإذا صغر فقيل : رجيل . . لا يدل إلا على صغيره . (تح) .

(٥) أي : مصغر شمس وهند بإظهار تائهما المقدرة . (تح) .

(٦) وأما بالضم . . فطعام الوليمة . (تح) .

(٧) أي : لم تظهر . « مغني » .

(٨) وإذا كان رباعياً . . لم يظهروا (التاء) لئلا يجتمع علامة التأنيث وما يقوم مقامها ، فلا يقال : عقيربة ؛ لأن موضع علامة التأنيث بُعيد ثلاثة أحرف في الأصل ، وإذا وقع موقعه حرف آخر ، وجرى الاسم على المؤنث ، فاكتسب التأنيث منه . . فيكون بمنزلة (التاء) في الدلالة على التأنيث ، فإذا أظهروا (التاء) . . لزم اجتماع حرفين يدلان على معنى واحد ، =

زيينبٍ ، أو غيرَه ؛ كـ : عُقيربٍ في زينبَ وعقربٍ .

والقُديديمةُ تصغيرُ قدامٍ[1] ، ووُريئةٌ تصغيرُ وراءٍ[2] .

قالَ : وجمعُ القلةِ يُحقرُ على بنائِه[3] ؛ نحوُ : أُكيلبٍ[4] ، وأُجيمالٍ ، وجمعُ الكثرةِ يُرَدُّ إلى واحدِه ، ثُمَّ يُصغرُ ، ثُمَّ يُجمعُ حمعَ السلامةِ ؛ نحوُ : شُويعرون ومُسيجدات في شعراءَ ومساجدَ ، أو إلى جمعِ القلةِ إنْ وُجِدَ[5] ؛ نحوُ : غُليمةٍ في غلمانٍ ، وإنْ شئتَ : غُليمونَ .

أقولُ : لَمَّا تناسبَ[6] التصغيرُ والقلةُ[7] . . جازَ أن يُحقرَ ؛ أي : يُصغرَ جمعُ القلةِ على بنائِه ؛ نحوُ : أُكيلبٍ في أكلبٍ ، وأُجيمالٍ في أجمالٍ ،

= وهذا محال عندهم . « إيضاح » .

(١) **قوله** : (تصغير قدام) بضم (القاف) وتشديد (الدال) مقابل الخلف . « تحرير » .
قيل : إن القدام كما يطلق على الجهة المخصوصة يطلق على اسم ملك أيضاً ، فقيل : قديديمة في الذي بمعنى الجهة ، وقديديم في اسم ملك ؛ فرقاً بينهما ، والعكس غير معقول ، وكذا الوراء يطلق على ولد الولد كما يطلق على الجهة المخصوصة ، وقيل في الذي بمعنى الجهة : وريئة بـ(التاء) فرقاً بينهما ، وقيل : إن جميع ألفاظ الجهات مذكرة غير هذين اللفظين ، فلما خالفا أخواتهما بأمر التأنيث . . خالفا الرباعيات المؤنثة بثبوت (التاء) . (ح) .

(٢) بـ(الهمزة) عند سيبويه ، وبـ(الياء) عند العامة . (تح) .

(٣) وذلك للتناسب بين التصغير والقلة ؛ لاستلزام القلة الحقارة ، ويجوز أن يرد إلى الواحد أيضاً ؛ نحو : كليبات في كلب . (ح) .

(٤) **قال بعض النحويين** : أكيلب غير منصرف ؛ لأنّه صار صفة بالتصغير ، ففيه الصفة ووزن الفعل ، فصار كأحيمر ، ذكره أبو سعيد ابن أحمد الزواري . (منه) .

(٥) (الواو) بمعنى (أو) بقرينة تعذر الردين ؛ أي : يرد إلى جمع القلة جوازاً . « تحرير » .

(٦) من جهة المعنى لا التصغير للقلة كجمع القلة . « هادي » .

(٧) **قوله** : (لما تناسب التصغير والقلة) أي : جمع القلة في الفرعية والتغير . . جاز أن يصغر جمع القلة من غير رد إلى واحده ؛ نحو : أكيلب في تصغير أكلب ، وهو جمع كلب ؛ كما عرفته وغيره مما ذكره الشارح . « تحرير » .

وأُغيلمةٍ في أغلمةٍ ، وغُليمةٍ في غلمةٍ .

ولَمَّا لَمْ يكنْ جمعُ الكثرةِ والتصغيرُ متناسبينِ[1] . . وجبَ[2] أنْ يُرَدَّ الكثرةُ في تحقيرِه[3] إمَّا إلى واحدِه إذَا لَمْ يوجدْ جمعُ قلتِه[4] ، ويجبُ أنْ يجمعَ ـ بعدَ التصغيرِ حينئذٍ إمَّا بالواوِ والنونِ ، أو بالألفِ والتاءِ ـ على مَا[5] يقتضِيه القياسُ ؛ ليصيرَ جمعُ السلامةِ كالعوضِ من جمعِ الكثرةِ ؛ نحوُ : شُويعرونَ في شعراء ، فإنَّه رُدَّ إلى شاعرٍ ، ثُمَّ صغرَ على شُويعرٍ ، ثُمَّ جمعَ على شُويعرونَ .

ونحوُ : مُسيجدات في مساجدَ ، فإنَّه رُدَّ إلى مسجدٍ ، ثُمَّ صغرَ ، ثُمَّ جمعَ[6] .

---

(١) لأن التصغير يوجب التقليل ، فالاجتماع بينهما محال . « شرح اللمع » . لعدم الفرعية والتغير في الكثرة . (تح) . **فإن قيل** : هلا يناقض ما ههنا لما مر ؛ من أن التصغير والتكثير متناسبان ؟ **قلنا** : لأن مراده هنالك متناسبان من حيث الفرعية للمفرد والمكبر ، وهناك غير متناسبين في المعنى ؛ إذ في التصغير معنى الحقارة ، والكثرة لا يقال بدون القرينة إلا ما فوق العشرة ، ولا يتحقق التناقض إلا بعد اتفاق القضيتين في الوحدات الثمانية . (أبري) . وتوجيهُ صاحب « التحرير » لكون التناسب بين التصغير والقلة ، وعدمه بين جمع التكسير والتصغير بوجود الفرعية والتغير في الأولين ، وعدمهما في الأخيرين . . غير مُستقيم ، بل الصواب في التوجيه أن يقال : إن بين الأولين تناسباً في المعنى ، وليس ذلك بين الأخيرين ، بل بينهما تناف بحسب المعنى ، والله تعالى أعلم . (من أبي إسحاق إسماعيل) .

(٢) استحساناً .

(٣) أي : عند تصغيره . (تح) .

(٤) لئلا يجتمع بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ؛ لكونه تناقضاً ، ثم يصغر ذلك الواحد ، فإن كان الواحد عاقلاً مُذكراً للفظ والمعنى . . يجمع بـ(الواو) و(النون) لحصول العقل فيه أولاً ، وعروض الوصف بالتصغير ثانياً . . . إلخ ، وإن لم يكن عاقلاً . . يجمع بـ(الألف) و(التاء) . (خوافي) .

(٥) عبارة عن الجمع .

(٦) بـ(الألف) و(التاء) . (ح) .

وإمَّا إلى جمعِ القلةِ إنْ وجدَ[1] جمعُ القلةِ ؛ نحو : غُليمة في غلمان[2] ، فإنَّه رُدَّ إلى غلمةٍ ، ثُمَّ صغرَ .

ويجوزُ أن يُرَدَّ هذا[3] أيضاً إلى الواحدِ ؛ كالذي ليسَ له جمعُ القلةِ ، وأشارَ إلى ذلكَ بقولِه : (وإن شئتَ : غُليمون) أي : وإنْ شئتَ قلتَ[4] : غُليمونَ في غلمان بردِّه إلى غلامٍ[5] ، وتصغيرِه ، ثُمَّ جمعِه جمعَ السلامةِ .

والحاصلُ : أنَّ جمعَ الكثرةِ إنْ لَمْ يوجدْ جمعُ قلتِه . . يجبُ ردُّه إلى الواحدِ ، ثُمَّ جمعُه جمعَ السلامةِ ، وإنْ وجدَ[6] . . يجوزُ أنْ يُردَّ إلى جمعِ القلةِ من غيرِ تغييرٍ آخرَ .

---

(١) أي : وإلا . . يرد جمع الكثرة إلى واحده ، بل إلى جمع قلته إن وجد جمع قلة لذلك . (خوافي) .

(٢) أي : في تصغير غلمان جمع غلام ، وهو جمع الكثرة ، وقلته غلمة ، فإن شئت ترد عند التصغير إلى غلمة كما قال الشارح ، وإن شئت إلى غلام ، فقلت : **غليمون** بإدغام (ياء) التصغير في (ياء) هي أصل الكلمة التي رجعت إلى الأصل ، فاجتمع الياءان الساكنتان عند التصغير ، فأعطيت الفتحة للثانية ؛ لخفتها ، أو الكسرة ؛ بناء على أن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ؛ لعدم جواز الحذف ، فصار غلييم ، فأدغمت الأولى في الثانية ؛ لتحقق شرط الإدغام ، ثم جمع بـ(الواو) و(النون) لما ذكره الشارح ، أو بالتخفيف ؛ لأن اليائين لما اجتمعتا ساكنتين . . يجوز حذف الثانية ؛ لكون الكلمة رباعيّاً ، تأمل ولا تغفل . (منه) . **فإن قلت** : فعلى ما ذكرت . . لزم أن يقال في تحقير رجال : رجيلون ، مع أن الجمع بـ(الواو) و(النون) مختص بالأعلام والصفات ، والرجال لا من الأعلام ولا من الصفات ، **قلت** : ما ذكرت مسلم ، غير أن الاسم إذا صغر يتحول صفة . « إقليد » .

(٣) أي : جمع الكثرة الذي له جمع القلة .

(٤) جزاء الشرط ، وهو محذوف في المتن . (ح) .

(٥) **فإن قيل** : الغلام اسم ، فكيف يجوز غليّمون بدون العلمية ؟ **قلنا** : لحوق التصغير جعله وصفاً بحسب المعنى ، فكما يجوز رجال حقيرون . . يجوز غليّمون . (ح) .

(٦) جمع قلة .

ويجوزُ ردُّه إلى الواحدِ ، ثُمَّ جمعُه[1] جمعَ السلامةِ .

قالَ : وتحقيرُ الترخيمِ[2] : أنْ يُحذَفَ زوائدُ الاسمِ ، ثُمَّ يصغرَ ؛ نحوُ : زُهيرٍ ، وحُريثٍ في أزهرَ[3] ، وحارثٍ .

أقولُ : ومنَ التحقيرِ نوعٌ يسمَّى : تحقيرَ الترخيمِ ، وهو : أنْ يُحذَفَ[4] زوائدُ الاسمِ ، ثُمَّ يصغرَ ؛ نحوُ : زُهيرٍ في أزهرَ[5] بحذفِ الهمزةِ[6] ،

---

(١) ليكون كالعوض من جمع الكثرة .

(٢) ومن التصغير نوع يسمى : تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه ، فإن كانت فيه أصوله ثلاثةً . . صُغِّر على فُعَيل ، ثم إن كان المسمى به مذكراً . . جُرِّد عن (التاء) ، وإن كان مؤنثاً . . ألحق (تاء) التأنيث ، فيقال في المعطف : عُطَيف ، وفي حامد : حُمَيد ، وفي حبلى : حُبَيلة ، وفي سوداء : سُوَيدة . « شرح الألفية » . وسمّوا هذا النوع تحقير الترخيم ؛ لأن فيه تحقيراً وترخيماً ، أما الترخيم بحسب اللغة . . فهو حذف زائد ، وأما التحقير . . فباعتبار حروفه ، فهو مشتمل على تحقير وترخيم ، فسمّوا تحقير الترخيم . « شرح اللباب » .
اعلم : أن مذهب الفراء : أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلاّ العلم ؛ لأن ما أبقي منه دليل على ما أبقي لشهرته ، **وأجاز البصرية** في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه) تصغير أحمق . وإذا صغرت مدحرجاً تصغير الترخيم . . قلت : دحيرج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل ـ أعني : بُرَيه وسُمَيع ـ فإما أن يكون جعل (الميم) و(اللام) زائدتين وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما ؛ لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون الحذف الأصلي شاذّاً ، وقال المبرد : **القياس فيهما** : أبيريه وأسيميع . « شافية » مع « الرضي » .
والحاصل : أن الترخيم هنا لغوي ، وفي باب النداء اصطلاحي . (س) . **والمراد بالترخيم هنا** : حذف الزائد لأجل التخفيف ؛ كما أشرنا إليه ، لا المصطلح في باب النداء . « حدائق » .

(٣) غير منصوب ؛ لوزن الفعل والصفة . (س) .

(٤) حتى يصير الاسم على حروفه الأصول ، ثم . . . إلخ . (ح) .

(٥) فيرجع إلى زهر فيصغر . . . إلخ . « لباب » . ويسمى القمر أزهر . (ح) .

(٦) بمعنى الأبيض ، أو بمعنى الثور الوحشي على ما قاله الجوهري في «الصحاح». « تحرير » .

وحُريثٍ في حارثٍ بحذفِ الألفِ .

قالَ : وتقولُ في ذَا وتَا : ذَيَّا وتَيَّا ، وفي الذِي والتِي : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا .

أقولُ : لَمَّا خالفتِ الأسماءُ الغيرُ المتمكنةِ(١) الأسماءَ المتمكنةَ(٢) . . ناسبَ أنْ تصغرَ على خلافِ تصغيرِها ، فتبقَى أوائلُها علىٰ الفتحِ(٣) ، ويزادُ قبلَ آخرِها ياءٌ(٤) ، وبعدَه ألفٌ(٥) ، وتُقلَبُ ألفاتُها ياءً ، وتدغمُ(٦) ، وذلك في المفردِ(٧) ، فتقولُ في ذَا وتَا : ذَيَّا وتَيَّا بتشديدِ الياءِ ؛ لأنَّه إذَا زيدتْ قبلَ آخرِه

---

(١) أي : المبنية .

(٢) أي : المعربة .

(٣) فلم يضم أوائلها ، بل زيد في الآخر (ألف) بدل الضمة ، وأدخل (ياء) التصغير ثالثة ؛ كما هو حقها ، ووجب فتح ما قبلها ؛ كما في الأسماء المتمكنة ، وقلبت (ألف) ذا وتا ـ لالتقاء السّاكنين ـ (ياء) لا (واواً) لتخالف بها الألفات التي لا أصل لها ، فإنها تقلب في مثل هذا الموضع (واواً) نحو : ضويرب ، فصار ذيّا وتيّا ، وفي الذي والتي زيد (ياء) التصغير ثالثة ، وفتح ما قبلها ؛ كما في الأسماء المتمكنة ، وألحق (الألف) بالآخر بدل الضمة ، فصار اللّذيّا واللّتيّا . (خوافي) .

(٤) للتصغير .

(٥) للتصغير أيضاً . (ح) .

(٦) أي : تدغم (الياء) المنقلبة بـ(ياء) التصغير ؛ لوجود الشرط . (تح) .

(٧) المذكور الذي من جملته زيادة (الألف) في المفرد ، وأمّا زيادة (الألف) في التثنية والجمع . . ففيها خلاف بين سيبويه والأخفش ، فسيبويه لا يزيدها ، والأخفش يزيدها ويسقطها ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا يظهر أثر الخلاف في التثنية ، بل في الجمع ، فيقول سيبويه : اللذيون بضم (الياء) المشددة ، والأخفش اللذيان بفتحها ، فراجع « حاشية الجربردي » للأستاذ الأعظم القدقي . (محمد الأبري) . **قوله** : (وذلك) أي : المذكورات (في المفرد) دون المركب بـ(هاء) التنبيه وغيرها ، فتقول في تصغير ذا وتا : ذيّا وتيّا بتشديد (الياء) لأنه إذا زيدت قبل (الألف) (ياء) التصغير وبعد تلك (الألف) (ألف) . . تجتمع ألفان : أحدهما : (ألف) ذا ، وثانيهما : (ألف) التصغير ، فتقلب (الألف) الأولى ؛ أي : (ألف) ذا (ياء) ليكونا سالمين عن الحذف ، ويفتح (الياء)=

ياءٌ ، وبعدَه ألفٌ . . يجتمعُ ألفانِ[١] ، فتقلبُ الأولَى ياءً ، وتدغمُ .

وتقولُ في الذِي والتِي[٢] : اللذيا واللتيا أيضاً[٣] ؛ لأنَّه إذَا زيدَ قبلَ الآخرِ[٤] ياءٌ ، وبعدَه ألفٌ . . يجتمعُ ياءانِ[٥] ، فتدغمُ .

[المنسوب]

قالَ : المنسوبُ[٦] ، وهو الاسمُ الملحقُ بآخرِه[٧] . . . .

= المنقلبة ؛ لخفة الفتحة وامتناع الحذف ؛ لأن إبقاء الكلمة على حرف واحد محال في الثنائي ، على ما بين في موضعه ، وتدغم (الياء) في (الياء) . « تحرير الفوائد » .

(١) **أحدهما** : (ألف) الاسم ، **والثاني** : (ألف) الزيادة . (تح) .

(٢) **قوله** : (وتقول في الذي والتي) أي : في تصغيرهما (اللذيا واللتيا) بتشديد (الياء) لأنه إذا زيدت قبل آخره وهو (الياء) (ياء) ، وبعد تلك الياء الأصلية (ألف) تجتمع ياآن ساكنتان ، وتفتح ثانيتهما كما ذكرنا ، فتدغم إحداهما في الأخرى . « تحرير » .

(٣) بتشديد (الياء) . (تح) . **كان قياسه** : أن يقال : اللذيا واللتيا بكسر (الذال) و(التاء) ، ففتحوهما ؛ ليكون على نحو : ذا وتا في فتح ما قبل (ياء) التصغير ؛ ليكون الباب في ما قبل (ياء) التصغير متحداً . « ش لباب » .

(٤) وهو (الياء) . (تح) .

(٥) ساكنتان ، وتفتح ثانيتهما . (تح) .

(٦) أي : الاسم الذي ألحق بآخره (ياء) مشددة للنسبة إليه إما لتدل (الياء) المشددة على نسبة ما آخره (ياء) مشددة إلى المجرد عنها ؛ أي : عن (الياء) فالمنسوب بغدادي ، والمنسوب إليه بغداد بدون (الياء) ، ورجل في رجل بغدادي هو الموصوف لا المنسوب الاصطلاحي ، فالضمير في (إليه) راجع إلى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن (الياء) ، أو بعدم ملاحظة لحوق (الياء) ، فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه ، تأمل . (ح) . **وفائدة النسبة** : الاختصار ؛ لأن هاشمياً أخصر من بني هاشم ، **والنسبة في اللغة** : الإضافة . « شرح ألفية » . **النسبة إما للتخصيص** ؛ نحو : جاءني رجل دمشقي ، **وإما للتوضيح** ؛ نحو : جاءني الرجل الدمشقي ، **وإما للتعظيم** ؛ نحو : جاءني زيد العلوي ، **وإما للتحقير** ؛ نحو : جاءني زيد الأدنوي . (ت) .

(٧) أي : آخر أصله ، أو مع لاحقه . (ق) .

ياءٌ مشددةٌ ؛ للنسبةِ[١] إليه[٢] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الثانِي عشرَ . شَرَعَ في الصنفِ الثالثَ عشرَ ؛ أعنِي : المنسوبَ ، فعَرَّفَه بما[٣] عرَّفَه .

وإنَّمَا احتاجتِ النسبةُ[٤] إلى زيادةٍ ؛ لأنَّهَا معنًى حادثٌ ؛ كالتثنيةِ والجمعِ ، فلاَ بُدَّ لَهَا من علامةٍ[٥] تدلُّ عليها .

وإنَّمَا تعينتِ الياءُ ؛ لأنَّهَا من حروفِ اللينِ[٦] .

---

(١) أي : لنسبة الشيء .

(٢) أي : إلى المجرد عن (الياء) . (تح) .
واعلم : أنه يجيء (ياء) النسبة لغير النسبة ، ولا يدل على ما وضعت له ؛ كـ(الياء) في الكرسي ، ألا يرى أنه ليس هناك شيء يقال له : كرس فنسب إليه ، قال في « المفصل » : كما ينقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسبة ، **فالحقيقي** : ما كان مؤثراً في المعنى ، **وغير الحقيقي** : ما تعلق باللفظ فقط . (ح ش) . **قوله** : (للنسبة إليه) خرج به ؛ نحو : كرسيّ اسم الفلك الثامن ، وانطبق التعريف على اسم آخره (ياء) مشددة متغير بها عن حال إلى حال ، وعن معنى إلى معنى ، ألا ترى أن الإعراب قبل لحوق (الياء) كان جارياً على (دال) بغداد ، وبعد (الياء) يجري على (الياء) ، وقبل (الياء) كان اسماً ، وبعدها صار وصفاً يعمل في المضمر وفي المظهر نحو : زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه ، وامرأة بغدادية ، **والمعنى قبل (الياء)** : هي الولاية المخصوصة ، **وبعدها** : هو الشخص المنسوب إلى تلك الولاية . (ح) .

(٣) عبارة عن التعريف .

(٤) **قوله** : (وإنما احتاجت النسبة) إضافة المنسوب اللغوي إلى المنسوب إليه (إلى زيادة) دالة على معنى حادث في المنسوب اللّغوي ، وهو كونه مضافاً إلى المنسوب إليه ؛ كالتثنية والجمع ، فإن فيهما معنى حادثاً وهو التعدد ، (فلا بدّ لها) أي : للنسبة أو للمجموع من النسبة ، والتثنية والجمع (من علامة تدل) تلك العلامة (عليها) أي : على معنى حادث في النسبة ، أو في المجموع من النسبة والتثنية والجمع . « تحرير الفوائد » .

(٥) وهي (الياء) المشددة هنا . (م) .

(٦) **قوله** : (لأنها من حروف اللين) أي : (الياء) بعض حروف اللين ، وهو حرف العلة الغير المتحركة . (منه) .

وإنَّمَا لَمْ تزدِ الواوُ ؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ[١] .

وإنَّمَا لَمْ تزدِ الألفُ معَ أنَّهَا أخفُّ من الياءِ ؛ لأنَّ النسبةَ[٢] في معنَى الإضافةِ ، فإنَّ قولَنا : رجلٌ بغداديٌّ في معنَى : رجلٌ مضافٌ إلى بغدادَ .

والياءَ قدْ تقعُ مضافاً إليها[٣] ؛ نحوُ : غلامِي .

وإنَّمَا شُددتِ الياءُ ؛ لئلاَّ تلتبسَ بياءِ الإضافةِ[٤] .

وإنَّمَا خَصُّوهَا بالآخرِ[٥] ؛ قياساً على ياءِ الإضافةِ[٦] ، فالألفُ واللامُ في الملحقِ[٧] بمعنَى : الذِي ، و(هو) عبارةٌ عن الاسمِ[٨] ، فيكونُ بمنزلةِ الجنسِ[٩] ؛ أي : الاسمُ الذِي أُلحقَ بآخرِه ياءٌ .

---

(١) من (الواو) .

(٢) بكسر (النون) وضمها . (م) .

(٣) دون (الياء) .

(٤) أي : بـ(ياء) أضيف إليه شيء . (تح) .

(٥) وفي (ط) : (وإنما خصت الياء بالآخر) .

(٦) ولأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض ، فمحل زيادتها هو الآخر . (ج) . وقد تبدل عن أحد اليائين (ألف) هذا رجل يماني ، ورأيت يمانياً في النسبة إلى اليمن ، **والقياس** : يمني ، وقالوا : إن (القاف) في زنديق بدل من (الياء) ، **والأصل** : زنديّ منسوب إلى زند كتاب زرادست الحكيم الضال المضل المخذول في الدنيا والآخرة . (ح) . **فإن قيل** : ما قبل (ياء) النسبة مبني أم معرب ؟ **قلنا** : مبني على الكسر ؛ لأنه صار بمنزلة وسط الكلمة ؛ كما بني ما قبل (ياء) التأنيث في اسم الفاعل ؛ نحو : ضاربة . « مغني » . أي : لأن المنسوب كله بمنزلة لفظة واحدة ، فلو ثبت (التاء) . لوقعت في حشو الكلمة . « إقليد » .

(٧) أي : لفظ الملحق . (تح) .

(٨) بقرينة كون البحث فيه . (تح) . **العبارة** وهي الكلام الذي يعبر به المعنى إلى المخاطب . (زاده) .

(٩) في الصدق ـ أي : الاشتمال ـ على كثيرين . (م) .

وبقولِه : (أُلحقَ بآخرِه ياءٌ)(١) يُخرَجُ مَا لَمْ يُلحقْ بآخرِه شيءٌ ، أوْ أُلحقَ غيرُ الياءِ ؛ كـ : رجلٌ ورجلانِ .

وبقولِه : (مشددةٌ) يُخرَجُ نحوُ : غلامِي .

وبقولِه : (للنسبةِ إليه) يخرج نحوُ(٢) : كرسيٍّ(٣) .

وفائدةُ النسبةِ : فائدةُ الصفةِ(٤) .

قالَ : وحقُّه : أنْ يُحذَفَ منه تاءُ التأنيثِ(٥) ، ونونُ التثنيةِ والجمعِ ؛ كـ : بصريٍّ ، وقِنَّسْريٍّ .

أقولُ : حقُّ المنسوبِ(٦) : أنْ يُحذَفَ منَ المنسوبِ إليه تاءُ التأنيثِ إنْ

---

(١) مشددة ؛ أي : مدغمة . (م) .

(٢) وفي نسخة : (يخرج نحو) .

(٣) فإن فيه (ياء) النسبة ، ولكن ليس فيه معنى النسبة ؛ لأنه لا ينسب الكرسي إلى شيء آخر ، بل هو اسم موضوع كذلك . (منه) .

(٤) غلبة وندرة . « مكمل » . **قوله** : (وفائدة النسبة) أي : فائدة إضافة المنسوب اللغوي إلى المنسوب إليه ؛ كفائدة الصفة ؛ **من التوضيح في المعرفة** ؛ نحو : الهاشمي مثلاً ، **والتخصيص في النكرة** ؛ نحو : مكي مثلاً ، **والذم** ؛ نحو : الشيطاني ، **والمدح** ؛ نحو : رحماني . « تحرير الفوائد » .

(٥) وإنما قيد بـ(التاء) لأن (ألف) التأنيث ـ لأنها تنقلب إلى حرف آخر ، فلا يكره وقوعها في وسط الكلمة ؛ مثل : كراهة (التاء) في الوسط . (سيدي) . ـ لا يجب حذفها ؛ لأن (التاء) علم للتأنيث ، وليس (الألف) كذلك . (جاربردي) . **والوجه الثالث** : أن (الياء) المشددة جرت مجرى (تاء) التأنيث ؛ حيث قالوا : زنجي وزنج ؛ كما قالوا : تمرة وتمر ، فلو لم تحذف (التاء) . . لكان جمعاً بين التائين . « إقليد » .

(٦) أي : حق المنسوب الاصطلاحي : أن يحذف من المنسوب إليه علامة التأنيث ؛ من التاء وغيرها إن كانت فيه تلك العلامة ؛ لئلا تقع في وسط الكلمة ، وزيادة التثنية والجمع ؛ من الألف والواو والياء والنون ؛ لئلا يلزم إعرابان في اسم واحد ، وهما بالحروف والحركة . « تحرير الفوائد » .

كانتْ فيه ؛ نحوُ : بصريٌّ في بصرةَ[١] ؛ لئلاَّ تقعَ علامةُ التأنيثِ في الوسطِ[٢] .

وأنْ يُحذَفَ زيادةُ التثنيةِ والجمعِ[٣] ؛ نحوُ : زيديٌّ في زيدانِ وزيدونَ ؛ لئلاَّ يلزمَ إعرابانِ في اسمٍ واحدٍ ؛ إعرابُه بالحروفِ ، والآخرُ بالحركةِ[٤] .

وكذَا[٥] قنسريٌّ بتشديدِ النونِ في قنسرين[٦] ؛ لأنَّ نونَه بمثابةِ نونِ الجمعِ ، وهو : اسمُ بلدةٍ بالشامِ .

قالَ : وأنْ يقالَ في نَمِرٍ ودُئِلٍ[٧] : نَمَرِيٌّ ودُؤَلِيٌّ .

---

(١) وهو غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث اللفظي .

(٢) لأن محلها هو الآخر .

(٣) المصحح إذا لم يسم بها . (جه) .

(٤) وفي نسخة : (إعراب بالحروف ، وآخر بالحركة) .

(٥) **قوله** : (وكذا) أي : كالجمع في سقوط (النون) و(الياء) (قنسري بتشديد النون في) النسبة إلى (قنسرين) وهو علم البلدة بالشام ، جمع قنسار ، وهو الشيخ الفاني ، وهذا عند من جعل الإعراب قبل (النون) ، وعند من جعل بعد (النون) قنسرني بـ(النون) . « تحرير » .

(٦) بكسر (القاف) ، و(النون) المشددة ، تكسر وتفتح . . . إلخ . (خوافي) .

(٧) **قوله** : (في نحو : نمر) أي : في كل اسم ثلاثي مكسور (العين) نحو : نمر ودئل على وزن فعل بفتح (الفاء) وكسر (العين) اسم لقبيلتين : **الأول** : لقبيلة نمر بكسر (النون) وسكون (الميم) هو اسم رجل ، أو نمر بضم (النون) ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، **والثاني** : لقبيلة أبي الأسود أستاذ الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما في تعليم القرآن ابن عمرو بن سليمان وجده الأعلى دئل بن بكر ، **وقال الجوهري في** « الصحاح » : **الدئل** : الظباء ولد الغزال . انتهى ، **والنمر** بفتح النون وكسر الميم : اسم لحيوان قوي يقال بالتركي قبلان . « تحرير الفوائد » . وإنما لا يقع علامة التأنيث في الوسط ؛ لأن التأنيث صفة عارضة للذات ، والعارض إنما يوجد بعد وجود الذات ، فجعلوا اللفظ الدال عليها كذلك ؛ تنبيهاً على ذلك ، فلو وقع التأنيث في الوسط . . لفات ذلك التنبيه ، هذا في غير التثنية . (معتصم) . وإنما يجوز في التثنية ؛ لئلا يلتبس تثنية المذكر=

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ : أنْ يقالَ في نمرٍ ودئلٍ ـ بكسرِ العينِ اسمٌ لقبيلتينِ ـ : نمريٌّ ودؤليٌّ بفتحِ العينِ ؛ لئلاَّ يجتمعَ كسرتانِ[1] مع الياءِ[2] .

قالَ : وفي حنيفةٍ[3] : حنفيٌّ .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ : أنْ يقالَ في نحوِ حنيفةٍ ـ مِمَّا هو على وزنِ فعيلةٍ معَ صحةِ العينِ واللامِ[4] ، وعدمِ التضعيفِ ـ حنفيٌّ ؛ أي : يحذفُ تاؤه كمَا مَرَّ[5] ،

= بتثنية المؤنث . (فالي) . إذا نسب إلى فعل بفتح (الفاء) وكسر (العين) ، وإلى فعل بضم (الفاء) وكسر (العين) . . يجب أن يفتح (العين) لئلا يجتمع الكسرتان مع اليائين ، مع قلة حروف الكلمة ؛ بخلاف نحو : علبطي ؛ لأن كثرة الحروف هونت أمر الاجتماع ، وبخلاف نحو : تغلبي على الأفصح بفتح ، وبعضهم يفتح ؛ بناء على أن سكون الثاني جعله كالثلاثي ، وأما فعل بكسرتين ؛ كإبل . . ففيه طريقان : إبقاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحد ، وفتح (العين) لئلا يجتمع الكسرات ، مع الياءين ، مع قلة حروف الكلمة ، ولم يتعرض له المصنف ؛ لكون إبقاء الكسرة فيه طريقاً أيضاً . (ح) .

(1) وهو ثقيل . « مغني » .

(2) لأن (الياء) المشددة بمنزلة الياءين . (ح) .

(3) وهو أبو حي من العرب . « مغني » وسيدي . أراد بنحو : حنيفة : ما هو على وزن فعيلة مما ليس بمعتل (العين) و(اللام) والمضاعف ؛ لأن معتل (العين) والمضاعف لا يحذف ياؤهما ، بل يقال في طويلة وشديدة : طويلي وشديدي ؛ لأنه إذا حذف (الياء) ولم تقلب ولم تدغم . . يلزم خلاف القانون مع الثقل ، فإذا قلب وأدغم . . يلزم اللبس مع زيادة التغير ، والمعتل (اللام) يجيء حكمه عقيب هذا ، **والمقصود** : أن نحو : حنيفة يحذف تاؤه كما هو القياس ، ثم ياؤه ؛ ليفرق من الفعيل ، ولم يعكس ؛ لثقل المؤنث ، ثم يفتح (العين) لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين ، وسليقي شاذ ، وجزمي أشذ ؛ لأن في الأول إبقاء الشيء على أصله وإن كان على خلاف القانون ، وفي الثاني عدولاً به عنه بلا ضرورة . (ح) .

(4) من حروف العلة . (هـ) .

(5) في بصري . **فإن قيل** : هذا إجحاف بالكلمة ؛ لأنه حذف وراء حذف ، **قيل** : (الياء) زائدة ؛ فلهذا استجازوا حذفها وإبدال الكسرة ؛ لما تقدم . « محصول » .

ثُمَّ ياؤُه[1] ؛ للفرقِ بينَه وبينَ فعيلٍ ؛ نحوُ : كريميٌّ في كريمٍ ، ولَمْ يُعكَسْ ؛ لأنَّ المؤنثَ لثقلِه أولَى بالحذفِ ، وحينئذٍ يصيرُ على وزنِ نمرٍ ، فيفتحُ ثانِيه[2] .

ولاَ تُحذفُ الياءُ من معتلِّ العينِ ؛ نحوُ : طويليٌّ في طويلةٍ ، ولاَ من المضاعفِ ؛ نحوُ : شديديٌّ في شديدةٍ[3] .

وأمَّا معتلُّ اللامِ . . فيجيءُ عُقَيْبَ هذا .

قالَ : وفي غنيةٍ وضريةٍ وأميةٍ : غنويٌّ[4] وضرويٌّ وأمويٌّ .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ : أنْ يقالَ في فَعيلةٍ بفتحِ الفاءِ[5] ؛ نحوُ : غنيةٍ[6]

---

(١) وإذا حذفت منه (الياء) و(التاء) . . يكون ثلاثياً مكرر (العين) ، فتبدل كسرة (العين) فتحة ؛ لما ذكرنا . « مغني » .

(٢) لما عرفت من توالي الكسرتين مع (الياء) . (تح) . ويلحق آخره (ياء) مشددة ، فيصير حنفي .

(٣) أما في المضاعف لو حذف (الياء) في نحو : شديدة ؛ فإن أدغم (الدال) في (الدال) . . يلزم الالتباس بنسبة شدة ، وإن لم يدغم . . يلزم الثقل ، وأما في المعتل (العين) نحو : طويلة ؛ فإن لم يقلب (الواو) (ألفاً) . . يلزم الثقل وخلاف القاعدة النحوية ، وإن قلب . . يلزم زيادة التغير والأصل عدمه ، مع إمكان الالتباس في بعض المواضع . (منه) .

(٤) واغتفر تحرك (الواو) وانفتاح ما قبلها ؛ لوقوعها قبل ساكن ، وذلك يمنع من إعلالها ، أو لأن المدغم حرف علة ؛ كما قاله شارح « اللباب » فراجعه . (م) .

(٥) **قوله** : (في فعيلة) أي : في اسم على وزن فعيلة بفتح (الفاء) وضمها ؛ نحو : غنية وضرية اسم قرية لبني كلاب على طريق البصرة إلى مكة ، وإلى مكة أقرب ، ونحو : أمية بضم (الهمزة) وفتح (الميم) وفتح (الياء) المشدّدة اسم لقبيلة قريش : غنوي وضروي على وزن فعلي بفتح (الفاء) و(العين) ، وأموي على وزن فعلي بضم الفاء وفتح العين ، **هذا عند الجمهور** ، **وعند البعض** : أميِّيٌّ بأربع ياءات كما في قوله تعالى في سورة الجمعة : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا ﴾ [الجمعة : ٢] الآية . « تحرير الفوائد » .

(٦) وهي اسم قبيلة . (م) .

وضريةٍ اسمُ قريةٍ ، وفُعيلةٍ بضمِّها ؛ نحوُ : أُميةٍ اسمُ قبيلةٍ من المعتلِّ اللامِ : غنويٌّ[1] وضرويٌّ وأمويٌّ ؛ أي : تُحذَفُ[2] تاؤُه ، ثُمَّ ياؤُه الأولَى ، ثُمَّ تُقلَبُ الياءُ الأخيرةُ واواً[3] ؛ لئلاَّ يجتمعَ ثلاثُ ياءآتٍ ، ثُمَّ يُفتَحُ ثانِيه[4] إنْ لَمْ يكنْ مفتوحاً[5] ، وتُكسَرُ الواوُ مناسبةً للياءِ[6] .

قالَ : وفيمَا[7] آخرُه ألفٌ ثالثةٌ ، أو رابعةٌ منقلبةٌ عن الواوِ ؛ كـ : عصاً ، وأعشَى : عصويٌّ ، وأعشويٌّ .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ في الاسمِ الذِي آخرُه ألفٌ ثالثةٌ[8] ، أو رابعةٌ منقلبةٌ عن الواوِ ؛ كـ : عصاً[9] وأعشَى ، أو الياءِ ؛ كـ : رحى ، وأعمَى :

---

(١) وكذا في المذكر ؛ كغنوي في الغني حي من غطفان ، وقصوي من أجداد النبي صلى الله عليه وسلم . (ق) .

(٢) في الكل . (م) .

(٣) فإن (الواو) وإن كانت أثقل من (الياء) لو انفردت . . لكنهم استراحوا إليها من ثقل توالي الأمثال . (خوافي) .

(٤) أي : ثاني كل واحد . (س) .

(٥) وإلا . . فيبقى عليه .

(٦) لأن ما قبل (ياء) النسبة لا يكون إلا مكسوراً . (خوافي) .

(٧) أي : في الاسم الذي . (م) . عطفٌ على قوله : (في نحو : نمر ودئل) أي : ما آخره (ألف) ثالثة منقلبة عن (الواو) كعصاً ، أو عن (الياء) كرحى ، أو أصلية ؛ كمتى ، أو رابعة منقلبة عن (الواو) كأعشى ، **أصله** : أعشو ، قلبت (الواو) (ياء) ثم (الياء) (ألفاً) ، أو عن (الياء) كمرمى ، **أصله** : مرميٌ قلبت (الياء) (ألفاً) لينقلب (ألفه) عند النسبة (واواً) ، ويقال : عصوي ورحوي ومتوي وأعشوي ومرمويّ ؛ لأنّ الإثبات لا يستلزم التقاء الساكنين ، والحذف خلاف الأصل ، والانقلاب (ياء) يستلزم اجتماع الياءات ، وإنما قيد الرابعة بالمنقلبة ؛ لأن الرابعة الغير المنقلبة يجوز فيها الوجهان : القلب والحذف كما سيأتي . (ح) .

(٨) سواء كانت ثالثة منقلبة . . . إلخ . (م) .

(٩) قوله : (كعصاً) صريح في أن الشارح جعل قول المصنف منقلبة راجعة إلى الثالثة ، =

عصويٌّ ، وأعشويٌّ ، ورحويٌّ ، وأعمويٌّ بقلبِ[1] الألفِ[2] واواً ؛ لالتقاءِ الساكنينِ[3] .

قالَ : وفي الزائدةِ الرابعةِ[4] : القلبُ والحذفُ[5] ؛ كـ : حُبلويٍّ ، وحُبليٍّ في حبلَى .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ في الألفِ الزائدةِ الرابعةِ : القلبُ والحذفُ[6] ؛ مثلُ : حبلَى ؛ الحذفُ قياساً على تاءِ التأنيثِ ؛ كـ : حُبليٍّ في حبلَى ، والقلبُ قياساً على أعشَى ؛ كـ : حُبلويٍّ .

= **والظاهر** : أنه راجع إلى الرابعة فقط ، أما الثالثة . . فتقلب واواً وإن كانت أصلية ؛ كمتى ، وإذا فراجع المطولات . (ق) .

(١) لأن الحذف خلاف الأصل . (ح د) .

(٢) ياءً ، والياء واواً . (ح) .

(٣) **فإن قلت** : هذا من باب اجتماع الساكنين على حدّه ؛ لكونه مدغماً بعده مَدة ، **قلت** : حدّه إذا كان المدغم حرفاً صحيحاً ؛ كالضال والدابة وتُمودَّ الثوب وخُوَيْصَّة ، فأما إذا كان المدغم حرف علة . . فلا نسلم أنه حدّ جواز اجتماع الساكنين ؛ لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح ، فلم يمكن إبقاء (الألف) بحالة ، وكانت (الألف) منقلبة عن (واو) ، فيجب قلب (الألف) (واواً) الذي هو الأصل ؛ كعصوى . (فالي) .

(٤) ظرف مستقر هي (في) ، تحته فاعله ، والجملة الظرفية خبر لمبتدأ مؤخر ، وهو (القلب) ، والجملة الاسمية معطوف على ما فهم مما قبله ؛ أي : في الثالثة والرابعة . . . إلخ القلبُ فقط ، وفي الزائدة الرابعة : القلب والحذف . « تحرير » .

(٥) وهو أحسن الوجهين . « مغني » .

(٦) أي : وحق المنسوب في (الألف) الزائدة الرابعة وجهان : القلب إلى (الواو) ، أو الحذف ، وهو الأحسن على ما لا يخفى . « تحرير » . أي : حذف (الألف) فثابت بالقياس على (تاء) التأنيث ، وحذفها لما عرفت ؛ كحبليّ في حبلى ، والقلب ؛ أي : قلب (الألف) إلى (الواو) فثابت بالقياس إلى أعشى ، وقلبها لما عرفت أيضاً ، وفيها أيضاً كذلك . « تحرير » .

قالَ : وفي الخامسةِ : الحذفُ لاَ غيرُ[1] ؛ كـ : حُباريٍّ في حبارَى .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ في الألفِ[2] الخامسةِ : الحذفُ[3] لاَ غيرُ ؛ يعنِي : لاَ يجوزُ القلبُ[4] ؛ للاستثقالِ[5] ؛ كـ : حُباريٍّ في حبارَى .

ويُعلَمُ من ذلكَ[6] أولويةُ وجوبِ الحذفِ في السادسةِ[7] ؛ نحوُ: قبعثريٍّ في قبعثرَى ، وهو الإبلُ القويُّ .

قالَ : وفيمَا في آخرِه ياءٌ ثالثةٌ ؛ كعم[8] : عمويٌّ ، وفي

---

(1) (لا) عاطفة (غير) مبني على الضمّ ؛ لكون المضاف إليه منوياً ؛ أي : لا غيره ، مرفوع المحل معطوف على (الحذف) ، **وقيل** : (لا) لنفي الجنس ، والخبر محذوف ؛ أي : لا غيره فيه ، فـ(غير) في محل النصب بأنه اسم (لا) ، فراجع في « شرح التلخيص » . (قدقي) . في بحث القصر . (حرخي) . وذلك لبلوغ الثقل نهايته ، فإن الثقل إذا بلغ النهاية . . يتعين الخفة ، ولا يكون غرض ورائها حتى يثبت غرض لحصوله ، ولم يتعرض لحذف السادسة ؛ لأنه يعلم بالطريق الأولى ؛ كمستثقي في المستثقى . (ح) .

(2) المقصورة .

(3) مطلقاً .

(4) أي : قلب (الألف) (واواً) . (تح) .

(5) لئلا يطول الاسم . « مغني » .

(6) أي : مما ذكر من أن القلب يستلزم الثقل . . أولويةُ عدم جواز القلب بالجواز المقيد بجانب الوجود ؛ يعني : وجوب الحذف ؛ لأن عدم عدم ضرورية العدم ضرورية العدم في (الألف) السادسة ؛ نحو : قبعثري بفتح (القاف) وسكون (العين) وفتح (الثاء) المثلثة بحذف (الألف) المقصورة التي ألحق ؛ لاتساع البناء ، لا للإلحاق ولا للتأنيث ؛ لأن تأنيثه قبعثراة بـ(التاء) ، ولأن السادسي لم يوجد في كلام العرب حتى يلحق إليه . « تحرير » .

(7) لكون (الألف) زائدة ، ولزوم الثقل في إثباتها ؛ لكثرة حروف الكلمة ، بخلاف غيرها . (منه) .

(8) **قوله** : (كعم) أي : جاهل ، ويقال : عمي عليه الأمر ؛ أي : التبس . « تحرير » . **وأصله** : عمي بالتنوين ، أعل إعلال قاض ، أصله : قاضي ، وهو حذف الضمة ؛ لثقلها عليها ، ثم حذف (الياء) لالتقاء الساكنين . (منه) .

الرابعةِ[١] ؛ كقاضٍ قاضيٌّ وقاضويٌّ ، والحذفُ أفصحُ[٢] ، وفي الخامسةِ الحذفُ لاَ غيرُ ؛ كمشتريٌّ في مشترٍ .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ في الاسمِ الذِي آخرُه ياءٌ ثالثةٌ ـ كعم ؛ أي : جاهلٍ ، وأصلُه : عمي[٣] ، أُعِلَّ إعلالَ قاضٍ ـ : عمويٌّ[٤] ؛ أي : القلبُ بالواوِ ؛ لاجتماعِ الياءاتِ .

وفي الياءِ الرابعةِ ؛ كقاضٍ قاضيٌّ ؛ أي : الحذفُ[٥] وقاضويٌّ ؛ أي : القلبُ[٦] ، والحذفُ[٧] أفصحُ ؛ لثقلِ الرباعيِّ[٨] .

وفي الياءِ الخامسةِ ؛ كمشتريٌّ في مشترٍ ؛ أي : الحذفُ لاَ غيرُ ؛ لزيادةِ الثقلِ .

---

(١) أي : يجوز الحذف ؛ لثقل الرباعي ، والقلب ؛ صيانة للحرف الأصلي من وجه ، مع عدم بلوغ الثقل غايته ، لكن الحذف أفصح من القلب ؛ لرجحان الخفة على رعاية الأصالة عند تحقق الثقل ، قال :

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ

(ح) .

(٢) من القلب ؛ تخفيفاً . « مغني » .

(٣) بالتنوين . (تح) . وإنما أطلق ولم يقيد بـ(الواو) اكتفاء بما ذكره من قبل من صورة القلب (واواً) ، **وأصله** : عمي ، فتقلب (الياء) (واواً) لاستثقال الياءات ، ويفتح ما قبل (الياء) لأن نَمِراً إذا قلب الكسرة فيه فتحة . فهنا أولى ؛ لأن آخره حرف علة . (فالي) .

(٤) لا بد من حذف (الياء) الرابعة **عند سيبويه والخليل** ؛ لأن (الألف) الرابعة جاز حذفها مع خفتها كما ذكرنا ، فحق (الياء) مع ثقلها بنفسها ، وبالكسرة قبلها وجوب الحذف مع (ياء) النسبة ، **والمبرد** يجيز القلب ، فيقول : قاضويّ ؛ لكون الساكن ؛ يعني : (الألف) كالميت المعدوم ، فهو كعم ، فتقلب (الياء) (واواً) ، ويفتح ما قبلها . (خوافي) .

(٥) اكتفاء بالكسر . (ق) .

(٦) أي : قلب (الياء) (واواً) ، وإبدال كسرة (الضاد) فتحة . (س) .

(٧) أي : حذف (الياء) . (تح) .

(٨) ولكون التخفيف مقصوداً في الكلام بقدر الإمكان . (تح) .

ويُعلَمُ من ذلكَ أولويةُ وجوبِ الحذفِ في السادسةِ[١] ؛ كمستسقيٍّ في مستسقٍ[٢] .

قالَ : وفي المنصرفِ من الممدودِ[٣] : كسائي وحِرْبائي وقَرّائي ، وفي غيرِ المنصرفِ : حمراويٌّ وزكرياويٌّ .

أقولُ : وحقُّ المنسوبِ في الممدودِ المنصرفِ ؛ أي : الذي همزتُه بدلٌ من الحرفِ الأصليِّ ؛ نحوُ : كساءٌ ، أصلُه : كساو ، أو للإلحاقِ[٤] ؛ نحوُ : حِرْباء[٥] : كسائيٌّ وحربائيٌّ ؛ أي : بإثباتِ الهمزةِ .

---

(١) لأن الثقل فيه وطول الكلمة أزيد مما في الرباعي والخماسي . (ح) .

(٢) اسم فاعل من استسقى ؛ أي : طلب السقي ؛ استثقالاً لما زاد على الأربعة ، وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في (الألف) . . فالتزامهم الحذف في (الياء) أجدر ؛ لأنه أثقل . (خوافي) .

(٣) أي : الممدود الذي همزته ليس للتأنيث ، بل هي لام الفعل بدون أن ينقلب عن شيء ؛ كقراء على وزن فعّال بمعنى العابد ، أو جمع قارى ، أو مع الانقلاب ؛ ككساء على وزن فعال ، أصله : كساو بـ(الواو) ، قلبت (ياء) ، ولم يتعرض للأول ؛ لأن حاله يُعلم من الثاني بطريق الأولى ، أو زائدة للإلحاق بدلاً من (الياء) كحرباء على وزن فعلاء بـ(الهمزة) ، فإن همزته للإلحاق بقرطاس ؛ أي : هي زائدة ؛ لأن يصير سببها المثال الأنقص على المثال الأزيد ليعامل به ما يعامل الأزيد من الأحكام والأحوال ، ولا فائدة لزيادتها غير هذا ، يثبت عند النسبة على حاله ، ولا تنقلب همزته واواً ؛ لأن الثبوت هو الأصل ، ولا داعي للعدول عنه ، وبعضهم يجيز القلب ؛ تشبيهاً لها بهمزة التأنيث ، ويقول : قراويّ وكساويّ وحرباوي ، ولكن القلب فيما همزته للإلحاق أكثر منه في الذي همزته أصلية ، فذكر الملزوم وهو الانصراف ، وأراد اللازم وهو عدم كون (الهمزة) للتأنيث ، ونصب المثال على هذه الإرادة قرينة ؛ لأن (الهمزة) في الأمثلة ليست للتأنيث . (ح) .

(٤) أي : لإلحاق الاسم إلى الآخر . (تح) .

(٥) ملحق بحملاق . (ق) .

ويُعلَمُ منه أنَّ إثباتَ الهمزةِ[1] الأصليةِ بالطريقِ الأولَى ؛ نحوُ : قَرَّائي في قَرَّاء .

وحقُّ المنسوبِ في الممدودِ الغيرِ المنصرفِ ؛ أي : الذي همزتُه للتأنيثِ ؛ نحوُ : حَمْراءَ وزكرياءَ[2] : حَمْراويٌّ وزكرياويٌّ ؛ أي : القلبُ[3] بالواوِ[4] ؛ أمَّا القلبُ. . فلأنَّ الحذفَ يخلُّ بمعنَى التأنيثِ[5] ، والإثباتَ يستلزمُ كونَ علامةِ التأنيثِ في الوسطِ ، وأمَّا الواوُ. . فلئلاَّ يجتمعَ الياءاتُ[6] .

وزكرياء[7] وإنْ كانَ أعجمياً لكنَّه أُجرِيَ مجرَى العربيِّ[8] .

---

(١) على أصله ، وهو أحسن الوجهين ، وغيره قلب (الهمزة) (واواً) نحو : كساوي و. . . إلخ . (تح) .

(٢) وأصل حمراء : بـ(الألف) المقصورة للتأنيث ، فزيد بعدها (ألف) لمد الصوت ، ثم أخرت (ألف) التأنيث عن (الألف) للمد ؛ لكونه علامة ، ثم أبدل (الألف) للتأنيث (همزة) ، وحركت . « مفتاح » . إيراد المثالين تنبيه على استواء التأنيثين : الحقيقي واللفظي في حكم الانقلاب ؛ إذ تأنيث حمراء حقيقي ، وتأنيث زكريا لفظي ، وإنما وجب القلب ؛ لأن الإثبات توسط علامة التأنيث ، والحذف إخلالها ، وقلبها (ياء) التزامُ اجتماع الياءات ، فتقلب (واواً) حذراً عن لزوم المحذور . (ق) .

(٣) أي : قلب الهمزة . « مغني » .

(٤) لا غير . « مغني » .

(٥) هذه العلة موجودة في حبلى وبصرى ، فتأمل . (أبري) . قال الأستاذ الأعظم في « حاشية جاربردي » ما حاصله : إن القلب للفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض ، وكان الزائد بالتغير أولى ، فراجع . (أبري) . وفي (ط) : (وأما القلب. . فلأن الحذف. . .) .

(٦) فتقلب (واواً) حذراً من لزوم المحذور . (س) .

(٧) تقلب (ألفه) (واواً) ، وإنما لا تقلب لو لم يجر مجرى العربي ، لكنه أجري مجرى العربي ؛ حملاً على أن في قول الشارح مقدمة مطوية ، وهو حذف الجزاء ، والمستدرك منه للكن . « تحرير » .

(٨) إشارة إلى جواب سؤال مقدر ، تقديره : أن زكرياء اسم عجمي ، لا يتصرف بالتبديل =

قالَ : وإذَا نُسِبَ شيءٌ إلى الجمعِ[١] . . رُدَّ إلَى واحدِه[٢] ؛ كفَرَضيٍّ[٣] ، وصَحَفيٍّ .

أقولُ : الفرضيُّ : الماهرُ[٤] في الفرائضِ[٥] ، والصحفيُّ : الكثيرُ النظرِ في الصحفِ ، منسوبانِ إلى الفرائضِ والصحائفِ بعدَ أنْ رُدَّ إلى فريضةٍ وصحيفةٍ ، ففُعِلَ بهما مَا فُعِلَ بحنيفةٍ[٦] .

= والتغيير ، فكيف تقلب همزته واواً في زكرياء ؟ **قلنا** : وإن كان . . . اهـ . « متوسط » .

(١) أي : إذا نسب إلى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ؛ لأن حال جمع المذكر السالم قد علم فيما سبق ، قالوا : إنما وجب الرد ؛ لأن الغرض من النسبة إثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب إليه ، وهذا يقوم بالنسبة إلى لفظ المفرد ، فيقع لفظة الجمع ضائعاً ، فيرد إلى الواحد ؛ حذراً عن وصمة اللاغية ، إلا أن يطرأ عليهما العلمية . . فحينئذ لا رد ، بل وجب أن يقال : مساجدي ومسلماتي في النسبة إلى مساجد ومسلمات علمين ، ويجري الأنصار والأعراب مجرى العرب لطائفتين مخصوصتين ؛ يقال : أنصاريّ وأعرابيّ . (ح ق) .

(٢) برد فرائض وصحف إلى فريضة وصَحيفة ، ثم يحذف (التاء) و(الياء) ، ثم يفتح المكسور فيقال : **فرضي** وهو الماهر في الفرائض ، **وصحفي** وهو الماهر في المكاتب ، ويجري لفظ الفرائض مجرى العلم للفن المخصوص ؛ يقال : فرائضيّ أيضاً . (ح ق) .

(٣) لأن المنسوب إليه الأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد والولد والصنعة ، فحمل على الأغلب ، **وقيل** : إنما رد إلى الواحد ؛ ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً لشيء ؛ إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ؛ كفرضي لما نسب إلى الفرائض . . رد إلى فريضة ، فحذفت (التاء) لقوله في أول النسبة : (ويحذف لها تاء التأنيث) ثم البناء ؛ لما سمعت في حنيفة ، ثم فتح (الراء) لما سبق في نحو : نمر ، فصار فرضيّاً ، وإذا نسب إلى ما يدل على الجمع . . نسب إلى لفظه ، سواء كان اللفظ جنساً ؛ كتمر وضرب ، أو اسم جنس ؛ كنفر ورهط وأعراب ؛ فتقول : تمري ورهطي وأعرابي . (خوافي) .

(٤) أي : الحاذق .

(٥) أي : علم الفرائض .

(٦) من حذف (التاء) و(الياء) . (تح) .

[أسماء العدد]

قالَ : أسماءُ العددِ[١] ، تقولُ : ثلاثةٌ إلى عشرةٍ في المذكرِ ، وفي المؤنثِ : ثلاثٌ إلى عشرٍ[٢] .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الثالثَ عشرَ . . شَرَعَ في الصنفِ الرابعَ عشرَ ؛ أعنِي : أسماءَ العددِ ، وقدْ عرفتَ معنَاها[٣] في أولِ الكتابِ[٤] ، والغرضُ[٥] ههنا[٦] : بيانُ كيفيةِ استعمالِهَا[٧] .

وإنَّمَا لَمْ يذكرْ واحداً واثنينِ ؛ لأنَّهُمَا لاَ يُستعملانِ[٨] إلاَّ على القياسِ[٩] ، ففي المذكرِ تقولُ : واحدٌ واثنانِ بالتذكيرِ ، وفي المؤنثِ : واحدةٌ واثنتانِ أو ثنتانِ بالتأنيثِ .

---

(١) **العدد** : هي الكمية المتألفة من الوحدات ، فلا يكون الواحد عدداً ، وأما إذا فسر العدد بما يقع به مراتب العد . . دخل فيه الواحد أيضاً . « تعريفات السيد » . عبارة عن ألفاظ وضعت لكمية آحاد الأشياء ، أصولها اثنتا عشرة كلمة : واحد إلى عشرة ، ومئة ، وألف ، **ثم العدد في أصل اللغة** : اسم للشيء المعدود ؛ كالنقض بمعنى المنقوض ؛ بدليل : ﴿كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾ **والمراد ههنا** : الألفاظ التي تعد به الأشياء . « عصام على الكافية » .

(٢) وأما لفظ (عشر) . . فعلى القياس عند التركيب ، وعلى غير القياس عند عدمه . (قدقي) .

(٣) وهي أسماء تعد بها الأشياء .

(٤) من بيان الشارح وما بيناه بوجه ، ونُبينك بوجه آخر وهو : أن أسماء العدد أسماء وضعت للعدد ، وهو نصف مجموع حاشيتيه ، سواء كانا بالكسر أو بغيره عند البعض ، وبغيره عند الجمهور ، فحينئذ الواحد لا يكون من العدد ، لكن المناسب في هذا المقام هو الأول ؛ لأنهم يقولون بأن أصولها اثنتا عشرة كلمة : الواحد إلى عشر ، ومئة ، وألف . « تحرير » .

(٥) أي : المقصود بالذات . (تح) .

(٦) ولهذا ترك المصنف بيان معانيها . (تح) .

(٧) في المذكر والمؤنث . (ق) .

(٨) لانتفاء العلة الآتية ، تأمل .

(٩) أي : إلا على ما تقتضيه القاعدة . (تح) .

وبعدَ ذلك يكونُ[1] بخلافِ القياسِ ؛ أي : يُؤنَّثُ في المذكرِ[2] ، ويُذكَّرُ في المؤنثِ ، فتقولُ : ثلاثةُ رجالٍ[3] ، وأربعةُ رجالٍ إلى عشرةِ رجالٍ بتاءِ التأنيثِ ، وثلاثُ نسوةٍ ، وأربعُ نسوةٍ إلى عشرِ نسوةٍ منْ غيرِ تاءِ التأنيثِ[4] ، وذلك[5] لأنَّ ثلاثةً ومَا فوقَها بمعنَى جماعةٍ[6] ، فهي في المعنَى مؤنثٌ ،

---

(١) أي : العدد .

(٢) وفي المذكر يلحق (التاء) ، وفي المؤنث يحذف (التاء) ، هكذا ورد الاستعمال ، وعلله النحويون بأمور : **أحدها** : أن العدد مؤنث ؛ لأنه جماعة ، والمذكر أسبق ، ولم يلحق للمؤنث ؛ للفرق ولأن ترك العلامة علامة ، **والثاني** : أن (التاء) للمبالغة ، والمذكر أقوى فاختص ، **والثالث** : أن نحو : حمار وقذال من المذكر يجمع على أحمرة وأقذلة ، ونحو : عناق وذراع من المؤنث يجمع على أفعُل بلا تاء ، فعُدي هذا الحكم إلى العدد ؛ لأنه جمع ، فأثبت (التاء) مع المذكر دون المؤنث ؛ قياساً ، **والرابع** : أن العدد هو المعدود في المعنى ، واستغنوا بتأنيث المضاف إليه عن تأنيث المضاف ؛ لئلا يجتمع علامتا التأنيث ، فلم يدخل على المؤنث ، وأدخل على المذكر ؛ فرقاً ، وهذه العلة لا يخفى ضعفها ، بل الأولى التمسك بالاستعمال في أمثالها . (فالي) . ولو سمّيت بثلاث مذكراً . . لم ينصرف ؛ لاجتماع التعريف والتأنيث ، فهذا يدل على أن أسماء العدد كلها مؤنث ، فإذا تجاوزت العشرة . . ركبت الاسمين ، وبنيت على الفتح ، فقلت : أحد عشر ، وجاز أن يتوالى فيه ست حركات متواليات وإن كان هذا لا يجتمع في الكلام ؛ لأنهما اسمان في الأصل ، فروعي أصلهما ، وكان الأصل فيهما : أحد وعشر . « شرح اللمع » .

(٣) بالإضافة إلى الجمع والتمييز .

(٤) وهو غير جائز على القياس المشهور . « متوسط » .

(٥) **قوله** : (وذلك) أي : التأنيث في المذكر ، والتذكير في المؤنث ثابت ؛ لأن لفظة (ثلاثة) وما فوقها ؛ من (أربعة) و(خمسة) إلى (عشرة) بمعنى جماعة ، فتكون في المعنى مؤنثاً ، فينبغي أن تزاد فيها علامة التأنيث ؛ أعني : (التاء) في اللفظ المذكور من (ثلاثة) وغيرها ؛ ليطابق ذلك اللفظ المعنى ، والمذكر لكونه أصلاً بالنسبة إلى المؤنث أولى برعاية هذه المطابقة بزيادة (التاء) في اللفظ ، وإذا روعيت وأدخلت (التاء) في المذكر . . ففي المؤنث لا يمكن إدخالها فيه ، وإلا ـ أي : وإن أمكن ـ لم يبق فرق بين المذكر والمؤنث . « تحرير » .

(٦) **وفيه نظر** ؛ لأنه كما يجوز التأويل بالجماعة . . يجوز بالجمع . (هندي) .

فينبغِي أنْ تزادَ علامةُ التأنيثِ ؛ أعنِي : التاءَ في اللفظِ ؛ ليطابقَ المعنَى .

والمذكرُ لكونِه أصلاً[١] أولَى برعايةِ هذه المطابقةِ[٢] ، وإذَا روعيتْ فيه[٣] . . ففِي المؤنثِ لاَ يمكنُ[٤] ، وإلاَّ[٥] . . لَمْ يبقَ فرقٌ بينَهُمَا .

قالَ : والمميزُ[٦] مجرورٌ ومنصوبٌ ، فالمجرورُ مفردٌ ، وهو مميزُ المئةِ والألفِ ، ومجموعٌ ، وهو مميزُ الثلاثةِ إلى العشرةِ ؛ نحوُ : مئةِ درهمٍ ، وألفِ دينارٍ ، وثلاثةِ أثوابٍ ، وعشرةِ غلمةٍ ، وقدْ شذَّ نحوُ : ثلاثِ مئةٍ ، وأربعِ مئةٍ[٧] .

أقولُ : العددُ[٨] لإبهامِه لاَ بُدَّ له منْ مميزٍ يمتازُ به المعدودُ[٩] عن غيرِه ، وتقسيمُه مع الأمثلةِ ظاهرٌ[١٠] .

---

(١) بالنسبة إلى المؤنث . (تح) .

(٢) بزيادة (التاء) في اللفظ . (تح) .

(٣) وأدخلت (التاء) في المذكر . (تح) .

(٤) إدخالها فيه . (تح) .

(٥) أي : وإن أمكن . (تح) .

(٦) أي : مميز الأعداد على ضربين .

(٧) **قوله** : (وقد شذ . . .) إلخ ، **جواب عن سؤال مقدر** ، وهو أن يقال : وقد ذكرت أن مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع ، فما تقول في ثلاث مئة وأربع مئة إلى تسع مائة ؛ فإن مئة مميز الثلاث والأربع إلى تسع ، وليست مجموعاً لفظاً ولا معنى ؛ لكون المئة موضوعة لعدد معين ، ولا شيء من الجمع لذلك ؟ **فأجاب بقوله** : (وقد شذ نحو : ثلاث مئة . . .) اهـ . « مغني » .

(٨) أي : اسم العدد . (تح) .

(٩) فاعل .

(١٠) أي : تقسيم المميز باعتبار الإعراب مع إيراد الأمثلة . . ظاهر لا يحتاج إلى بيانها ، لكن لا بد من بيان وجه جواز الجر والنصب ، أما الأول . . فإنما يجوز لإضافة اسم العدد إلى هذا المميز ، وذلك إنما يكون في المئة وتثنيتها ، والألف وتثنيته وجمعه ؛ أي : جمع الألف فقط . « تحرير » .

وإنَّمَا يجوزُ الجرُّ لإضافةِ العددِ إليه .

وإنَّمَا يكونُ في المئةِ وتثنيتِها[١] ، والألفِ وتثنيتِه وجمعِه مفرداً[٢] ؛ لاستغنائِه[٣] عن الجمعِ[٤] .

وإنَّمَا يكونُ في الثلاثةِ إلى العشرةِ مجموعاً ؛ ليطابقَ العددُ المعدودَ .

وأمَّا الشذوذُ في ثلاثِ مئةٍ ، وأربعِ مئةٍ إلى تسعِ مئةٍ . . فلأنَّ مئةً مفردٌ[٥] ، وقدْ وقعتْ مميزَ الثلاثةِ إلى التسعةِ ، وقدْ قلنَا[٦] : إنَّ مميزَ ذلك يجبُ أنْ يكونَ جمعاً ، فالقياسُ[٧] : أنْ يقالَ : ثلاثُ مآتٍ أو مئينَ إلى تسعِ مآتٍ أو مئينَ[٨] .

---

(١) وإنما لم يقل : وجمعها كما قال : وتثنيتها ؛ لأنه لا يوجد استعمال جمع المئة ؛ فلا يقال : ثلاث مآت إلى تسع مآت . « مغني » .

(٢) أي : يكون المميز مجروراً حال كونه مفرداً ، وذلك لاستغنائه عن الجمع ، وكون المفرد أصلاً بالنسبة إلى الجمع ، وأما مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] . . فمحمول على البدل ؛ أي : لبثوا سنين ، أو على الشذوذ . « تحرير » .

(٣) **لأن الغرض** : بيان جنس المعدود بالمفرد . (هندي) .

(٤) **لأن الغرض هو** : الدلالة على الجنس بحسب اللفظ ، وهو يحصل بالمفرد ، مع أن التركيب يستدعي الخفة في الإفراد . (ق) .

(٥) **وأصل مئة** : مئي على وزن فعي ، ناقصة مهموز (العين) ، و(الهاء) عوض من (الياء) ، ويكتب بعد (الميم) (ألف) لئلا يلتبس بصورة منه . (ح) .

(٦) (و) حالية .

(٧) أي : إذا وجب أن يكون مميز الثلاثة جمعاً . (تح) .

(٨) إلا أنهم اكتفوا بلفظ (المئة) ههنا ؛ لأنها تدل على الجمع ، وهم يكتفون بلفظ (الواحد) عن الجمع ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [غافر : ٦٧] أي : أطفالاً ، وقال الشاعر :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا   فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ =

قالَ : والمنصوبُ مميزُ أحدَ عشرَ[1] إلى تسعةٍ وتسعينَ ، ولاَ يكونُ إلاَّ مفرداً[2] .

أقولُ : أمَّا النصبُ . . فلامتناعِ إضافةِ المركبِ ؛ لأنَّه يمتنعُ أنْ يصيرَ ثلاثةُ أشياء[3] كشيءٍ واحدٍ[4] ، وأمَّا الإفرادُ . . فلاستغنائِه عن الجمعِ ، ومثالُه[5] : عندِي أحدَ عشرَ درهماً ، وعشرونَ ديناراً ، وتسعةٌ وتسعونَ ثوباً[6] .

قالَ : ومميزُ العشرةِ فمَا دونَهَا حقُّه : أنْ يكونَ جمعَ قلةٍ ؛ نحوُ : عشرةُ

= أي : في بعض بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة . (من شهرستان) .

(١) لما غير الواحد إلى أحد ، والواحدة إلى إحدى فيما زاد على كل عقد إلى عقد آخر بدون التركيب حقيقة ، مع أن حقها ألا تغير في حال عدم التركيب بحذف أحد عشر وإحدى عشرة ، فإن التغيير فيهما مع التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه ؛ فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم ، بل خفي القاعدة بما عداهما ؛ أي : بما عدا أحد وعشرون وإحدى وعشرون .

(٢) لتعذر الإضافة في باب عشرين ـ أي : كأحد عشر ـ أيضاً ؛ إذ لا يجوز حذف (النون) لأنها من أصل الكلمة ، ولا يجوز إبقاء (النون) لأنه مؤذن بالانفصال ، والإضافة مؤذن بالاتصال ، وهما ضدان ، فلا يجتمعان . « مغني » . أي : ليس بجمع لا لفظاً ولا معنى ، أما لفظاً . . فظاهر ، وأما معنى . . فلأنها تدل على شيء معين . « تحرير » وفي (ط) : (ولا يكون ذلك إلا مفرداً) .

(٣) اثنان من مركب ، وواحد من المضاف إليه . (تح) .

(٤) لأنه إذا أضيف إلى شيء واحد . . يكون الثاني من الأول ؛ لأن الأول لا يتم إلا بالثاني . (تح) .

(٥) أي : المنصوب المميز المفرد .

(٦) **اعلم** : أن عطف الأكثر على الأقل إنما هو في الأعداد ، وأما في التواريخ . . فالعكس أولى . (ح) . **والعدد أربع منازل** : آحاد ، وعشرات ، ومئات ، وألوف ، **فالآحاد** من الواحد إلى تسعة ، **والعشرات** من عشرة إلى تسعين ، **والمئات** من مئة إلى تسع مئة ، **والألوف** من الألف إلى . . . اهـ .

أفلسٍ ، إلاَّ إذَا أُعْوِزَ[١] ؛ نحوُ : ثلاثةُ شسوعٍ[٢] .

أقولُ : معنَاه[٣] ظاهرٌ ، وسببُه[٤] : أنَّ العددَ لَمَّا كانَ من مرتبةِ الآحادِ التِي هي أقلُّ مراتبِ العددِ[٥] . . جعلَ[٦] مميزُه مَا يطابقُه[٧] في القلةِ ، إلاَّ إذَا أُعْوِزَ[٨] ؛ أي : فُقِدَ جمعُ القلةِ ؛ بألاَّ يكونَ من ذلك المميزِ مسموعاً من العربِ ، فيؤتَى[٩] بجمعِ الكثرةِ[١٠] ؛ نحوُ : ثلاثةِ شسوعٍ ، فإنَّه لَمْ يُسمَعْ من العربِ جمعُ القلةِ من الشسعِ ، وهو : زمامُ النعلِ[١١] .

قالَ : وتقولُ في تأنيثِ الأعدادِ المركبةِ[١٢] : إحدَى عشرةَ ، واثنتَا

---

(١) أي : إلا إذا فقد جمع قلة . (ح) . **وأعوز الشيء** : إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه ، **والإعواز** : الفقر ، **والمعوز** : الفقير ، **وعوز الشيء عوزاً** : إذا لم يوجد . « صحاح » .

(٢) أي : شسوع النعل .

(٣) أي : معنى جمع القلة ظاهر كما عرفت . (تح) .

(٤) أي : سبب كون مميز العشرة وما دونها من التسعة إلى الواحد جمع القلة . (تح) .

(٥) لأن مراتب الأعداد آحاد ، وعشرات ، ومئات ، وألوف . (تح) .

(٦) جواب (لما) .

(٧) أي : العدد .

(٨) مستثنى مفرع ؛ أي : جعل مميز نحو : (عشرة) وما دونها جمع القلة في جميع الأوقات ، (إلا وقت أعوز) بصيغة المجهول من العوز بفتح (العين) و(الواو) أي : فقد جمع قلة ، وذلك الفقدان (بألا يكون من ذلك) أي : من جمع قلة المميز (مسموعاً من العرب) فيجوز أن يؤتى بجمع الكثرة للضرورة ؛ نحو : ثلاثة شسوع ، جمع شسع بكسر (الشين) وسكون (السين) . « تحرير » .

(٩) أي : يجوز أن يؤتى . (تح) .

(١٠) للضرورة . (تح) .

(١١) أي : مشدد النعل ، **وزمام النعل** : ما يشد به . (ص) .

(١٢) **قوله** : (وتقول في تأنيث الأعداد المركبة . . .) اهـ ، **إن قيل** : لِم لَم يبين تذكير الأعداد ؟ **قلنا** : لا نسلم عدم بيانه ، فإن بيان تأنيثها يستلزم بيان تذكيرها ، **فإن قيل** : فلِم لَم يبين تذكيرها صريحاً حتى يعلم منه تأنيثها ضمناً ؟ **قلنا** : وذلك ليتمكن من بيان إسكان (الشين) وكسرها ، تأمل . « حدائق » . **وجه التأمل** : أنه لو بين المصنف تذكير الأعداد المركبة . . =

عشرةَ ، وثلاثَ عشرةَ ، وأربع عشرة إلى تسعَ عشرةَ ، يُؤنَّثُ الأولُ[١] .

أقولُ : يعنِي[٢] بالأعدادِ المركبةِ : مَا يتركبُ من الآحادِ والعشرةِ ؛ أعنِي : إحدَى عشرةَ[٣] إلى تسعَ عشرةَ ، فتقولُ في تأنيثِهَا : إحدَى عشرةَ[٤] ، واثنتَا عشرةَ ، وثلاثَ عشرةَ إلى تسعَ عشرةَ امرأةً ؛ أمَّا تأنيثُ إحدَى واثنتَا . . فقياساً على حالةِ الإفرادِ ، وأمَّا تأنيثُ ثلاثٍ إلى تسعٍ . . فكذلك[٥] أيضاً[٦] ، وأمَّا إدخالُ التاءِ في عشرةٍ معَ ثلاثٍ إلى تسعٍ . . فلأنَّ إسقاطَهَا حالةَ الإفرادِ إنَّمَا كانَ لئلاَّ يلتبسَ[٧] بالمذكرِ ، ولاَ لبسَ حالةَ التركيبِ ؛

= لا يتمكن من بيان إسكان (الشين) وكسرها عند اجتماع أربع فتحات في الأعداد المركبة عند دخول تاء التأنيث ، ولا يدخل (التاء) في الأعداد المركبة في التذكير حتى تجتمع ؛ فلذا ذكر تأنيث الأعداد المركبة ، ولم يذكر تذكيرها . (سعد الله) .

(١) لكن تأنيث الأول في إحدى عشرة واثنتا عشرة على القياس ؛ لأن (الألف) في إحدى ، و(التاء) في اثنتا علامة التأنيث ، وفي ثلاث عشرة إلى تسع عشرة معدول عن الأصل ، جار على قياس تأنيث العدد ؛ فإن الإسقاط فيه دليل التأنيث ، وأما الجزء الثاني . . فجار على الأصل في الكل ؛ لأن العدول عن الأصل لحصول الفرق ، وهو قد حصل بالجزء الأول ، فلا وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة . (ح ق) .

(٢) مضارع عنى ؛ أي : يقصد المصنف . (تح) .

(٣) بعلامة التأنيث في الجزئين إلا أنه غيرت واحدة إلى إحدى ؛ تخفيفاً . « مغني » .

(٤) **فإن قيل** : إذا كان الاسمان قد جعلا بمنزلة اسم واحد . . فلم جاز أن يجمعوا في الاسم بين علامتي التأنيث ؛ فقالوا : إحدى عشرة ، و(الألف) في إحدى للتأنيث ، و(التاء) في عشرة للتأنيث ؟ **قيل له** : أما (التاء) . . فلا يكون إلا للتأنيث ، وأما (الألف) . . فقد يكون للتأنيث وغير التأنيث ، ألا ترى أن (ألف) أرطى للإلحاق وليست للتأنيث ، فـ(الألف) من إحدى للتأنيث ، فإذا ركب فقال : إحدى عشرة . . جعلها بمنزلة (ألف) الإلحاق ، فبطل أن يكون للتأنيث ، فعلى هذا لم يجمع بين علامتي التأنيث . « ش اللمع » .

(٥) أي : بالقياس على حالة الإفراد . (تح) .

(٦) أي : كإحدى واثنتا . (تح) .

(٧) المفرد المؤنث .

لحصولِ الفرقِ[1] بالجزءِ الأولِ[2] ، وأمَّا إدخالُهَا فيها معَ إحدَى واثنتَا . . فلإجراءِ البابِ[3] على نهجٍ واحدٍ[4] .

فقولُه : (يُؤنَّثُ الأولُ) معناه : أنَّ الجزءَ الأولَ منْ إحدَى عشرةَ ، واثنتَا عشرةَ إلى تسعَ عشرةَ يؤتَى[5] بِهِ على مَا هو القياسُ في المؤنثِ ؛ أي : بإدخالِ الألفِ والتاءِ في إحدَى واثنتَا ، وبإسقاطِ التاءِ في ثلاثٍ إلى تسعٍ ؛ إذِ الإسقاطُ[6] فيه[7] دليلُ التأنيثِ .

قالَ : وتسكنُ الشينَ فِي عشرةٍ[8] أو تكسرُها .

أقولُ : الإسكانُ حجازيةٌ[9] ، وذلكَ لئلاَّ يلزمَ توالِي أربعِ

---

(١) بين المذكر والمؤنث . (م) .

(٢) فإن الجزء الأول مختلف في المذكر والمؤنث بـ(التاء) للذكر ، وبغير (التاء) للمؤنث .

(٣) أي : لحملها على أخواتها . (س) .

(٤) **كأنه جواب سؤال مقدر** ، وهو أن يقال : إن اجتماع حرفي التأنيث لم يجز فيما هو كالكلمة الواحدة ، فلم يجتمع في إحدى عشرة واثنتا عشرة ؟ **وجوابه** : فلإجراء الباب على نهج واحد . . . اهـ . (م) . **النهج** : الطريق الواضح ، وكذلك المنهج والمنهاج . (ص) . **والحاصل** : أن لفظ (عشرة) يجري على القياس عند التركيب ، والجزء الأول باق على حالة الإفراد . (قدقي) . بفتح (النون) وسكون (الهاء) **بمعنى** : الطريق الواضح ، **ويجيء بمعنى** : سلوك الطريق ؛ يقال : نهجت الطريق : إذا سلكته ، **ويجيء بمعنى** : إظهار الطريق ؛ يقال : اعمل على ما نهجته لك ، **فيكون المعنى** : على طريق واضح ، أو إسلاك طريق ، أو إظهار طريق واحد ؛ **فالمراد هو** : أحد الأولين دون الثالث ، تأمل . « تحرير الفوائد » .

(٥) فعل مبني للمفعول ، **وقوله** : (بها) جار ومجرور ، نائب مناب الفاعل ، مرفوع محلاً . (م) .

(٦) أي : إسقاط (التاء) . (م) .

(٧) أي : في الجزء الأول . (م) . وفي (ز) و(ط) : (وتسكن الشين من عشرة . . .) .

(٨) يعني : في المؤنث ؛ لأن في المذكر (الشين) مفتوحة بلا خلاف . (مط) .

(٩) ويجوز فتحها . (ح ش) . وإن وقع أربع حركات .

حركاتٍ[1] في الكلمةِ الواحدةِ ، والكسرةُ تميميةٌ ، وذلك لئلاً يتوالَى[2] أكثرُ من ثلاثِ فتحاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ[3] .

* * *

(1) أي : فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة على قول . (تح) .

(2) هذا في الفعل ، أما في الاسم.. فيجتمع نحو : ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد : ١١] . (قاضي) .

(3) نحو : عشرة .

[مشتقات الأسماء : المصدر]

قالَ : الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ[(١)] ، فالمصدرُ هو[(٢)] : الاسمُ الذِي يُشتَقُّ منه الفعلُ ، ويَعملُ عملَ فعلِه[(٣)] ؛ نحوُ : عجبتُ من ضرب زيد عمراً ، ومنْ ضربٍ عمراً زيدٌ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الرابعَ عشرَ[(٤)] . . شَرَعَ في الصنفِ الخامسَ

---

(١) **قوله** : (الأسماء المتصلة بالأفعال) فإن (المتصلة) صفة (الأسماء) ، **فإن قيل** : الصفة يجب أن تكون تابعة للموصوف في الجمع ، وههنا الموصوف جمع والصفة مفرد ؟ **قلنا** : الصفة إذا أسندت إلى ضمير الجماعة . . جاز فيها الإفراد والجمع مع علامة التأنيث ؛ كما أن الفعل إذا أسند إلى ضمير الجمع . . جاز إفراده ، وإلحاق ضمير الجمع مع (التاء) نحو : جاءت وجئن ؛ لاختصار المفرد والاجتماع . « إيضاح » . **قوله** : (الأسماء المتصلة بالأفعال) **ومعنى اتصالها بها** : أنها لا تنفك عن معناها . (منه) .

(٢) وقدم المصدر ؛ لكونه مظنة الأصالة لمكان الاختلاف ، فإن البصريين على أنه أصل في الاشتقاق ، بخلاف غيره من الأسماء المتصلة بالفعل بالاتفاق . (هندي) . أي : الأول من الأسماء المتصلة بالأفعال : المصدر ، قدمه على سائر الأسماء إما لأنه أصل ، ومأخذ للبواقي ، وإما لأنه أقوى في أمر الاتصال ؛ لأن الاتصال بالأفعال باعتبار الحدث ، وهو ؛ أي : الحدث نفس مدلول المصدر . (ح ق) .

(٣) متعدياً كان أو لازماً . « مغني » . إلا إذا كان موصوفاً . . فإنه لا يعمل حينئذ كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] وانتصاب (مكان) بفعل دل عليه المصدر . (ق) . ويعمل المصدر أعمال الفعل ؛ لمشابهة الفعل ؛ لتضمنه حروفه ، ودلالته على الحدث ، **وقيل** : لأنه في المعنى مقدر بـ(أن) مع الفعل ؛ ولذا ممتنع عمله إلا في مواضع يصح فيه تقدير الفعل . « إقليد » . **فإن قلت** : هل يعمل المصدر على المصدر ؟ **قلت** : فالجرمي منعه ، **والراجح** : خلافه ؛ نحو : عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً . « شرح ألفية » .

(٤) وهو أسماء العدد كما عرفت . (ح) .

عشرَ الذِي هو آخرُ أصنافِ الاسمِ ؛ أعنِي : الأسماءَ المتصلةَ بالأفعالِ[١] ، فمنها : المصدرُ ، وهو : الاسمُ[٢] الذِي يُشتَقُّ منه[٣] الفعلُ[٤] .

فقولُه : (الاسمُ) شاملٌ لجميعِ الأسماءِ .

وقولُه : (يُشتَقُّ منه الفعلُ) يُخرجُ غيرَه .

ويَعمـلُ المصـدرُ[٥] عمـلَ فعلِـه[٦] الـذِي يُشتَـقُّ منـه[٧] ، سـواءٌ

---

(١) أي : الأسماء التي تضمنت معنى الفعل ؛ أي : الحدث ، (فمنها) أي : بعضها : (المصدر : وهو الاسم الذي يشتق) أي : يؤخذ (منه الفعل) وغيره ؛ فلذلك قدمه على غيره ، وذلك المصدر في الثلاثي سماعي كثير يرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في موضعه ، وفي غيره قياسي كما تقول : كل ما كان ماضيه على أفعل . . فمصدره على وزن إفعال ، وكل ما كان ماضيه على استفعل . . فمصدره على وزن استفعال ، وغيرهما مما علمته في التصريف . « تحرير » .

(٢) ذكر الاسم ؛ لأن الحدث هو المعنى ، **والمصدر في الاصطلاح** : هو اللفظ الدال على الحدث والمعنى . (هندي) .

(٣) أي : يؤخذ . (م) . **الاشتقاق** : اشتراك الكلمتين في حروف الأصل ومعنى الأصل . (م) .

(٤) أي : يؤخذ منه الفعل ، **المراد بالأخذ** : أن تنقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية إلى الهيئة الأخرى من هيئات المشتقات ، فالفعل مأخوذ من المصدر بمعنى أن مادة المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية إلى الهيئة الفعلية ، هذا هو الاشتقاق العملي ، **وقولهم** : **الاشتقاق** : أن تجد بين اللفظين تناسباً في الحروف والمعنى ، فترد أحدهما إلى الآخر . . هو الاشتقاق العملي ؛ لأن الوجدان هنا بمعنى العلم . (ح ق) . **والصواب** : **أن يجعل قوله** : (ويعمل عمل فعله) من أجزاء التعريف ؛ لئلا يرد أسماء الأعيان التي يشتق منها الأفعال ولا تعمل ؛ نحو : الحجر ، اشتق منه استحجر ، فتدبر . (م) . وقد يجعل الضمير الراجع إلى ما يصلح للعمل عاملاً في الظروف . (جلبي) .

(٥) إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً . (جامي) . ولا يحتاج في العمل إلى شيء يعتمد عليه . « كبير » .

(٦) وفي نسخة : (عمل الفعل) .

(٧) **واعلم** : أنه لا يعمل مضمره كما يعمل مظهره ، فلو قلت : مروري بزيد حسن وهو بعمرو =

كانَ[1] بمعنَى الماضِي ، أو الحالِ ، أو الاستقبالِ[2] ؛ نحوُ : عجبتُ من ضربِ[3] زيدٌ عمراً أمسِ ، أو الآنَ ، أو غداً ؛ يَرفَعُ (زيداً) على الفاعليةِ ، ويَنصبُ (عمراً) على المفعوليةِ ؛ كمَا[4] في : عجبتُ مِنْ أنْ ضَرَبَ أو يضربُ الآنَ أو غداً زيدٌ عمراً ، فإنْ شئتَ . . قدمتَ المفعولَ على الفاعلِ ؛ نحوُ : عجبتُ مِنْ ضربِ عمراً زيدٌ .

قالَ : ويضافُ[5] إلى الفاعلِ[6] ، فيبقَى المفعولُ منصوباً ؛ نحوُ : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً ، أو إلى المفعولِ ، فيبقَى الفاعلُ مرفوعاً ؛ نحوُ : عجبتُ من ضربِ عمرٍو زيدٌ .

أقولُ : إنَّمَا جوزتِ الإضافةُ[7] للتخفيفِ[8] ، وهذه الإضافةُ معنويةٌ[9]

= قبيح . . لم يجز ؛ لأن إضماره يبعد عن شبه الفعل ؛ لأن من جملة الشبه : أن يكون حروفه حروف الفعل ؛ ولهذا لم يجز الإخبار عن المصدر بـ(الذي) . « كبير » .

(١) ذلك المصدر . (تح) .

(٢) وقال في « المطول » : المصدر يجيء على ستة معان : **الأول والثاني والثالث** منها : ما ذكره الشارح ، **والرابع** : بمعنى اسم الفاعل ؛ نحو : ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة : ٢] ، **والخامس** : بمعنى المفعول ؛ نحو : هذا خلق الله تعالى ؛ أي : مخلوق الله تعالى ، **والسادس** : بمعنى الأمر ؛ نحو : تنبيه ؛ أي : نبه . « تحرير » .

(٣) مثال المصدر الذي كان بمعنى الماضي .

(٤) أي : كما ينصب ويرفع في (عجبت . . .) اهـ . (ص) .

(٥) أي : المصدر ، عطف على قوله : (يعمل) .

(٦) وهو الأكثر ؛ لكونه أخص من المفعول من حيث كونه محلاً له ، وكون المفعول فضلة . (خبيصي) . و(الفاعل) مجرور لفظاً مرفوع محلاً . « ضوء » .

(٧) أي : إضافة المصدر إلى فاعله . . . اهـ .

(٨) إذ التخفيف في الكل لازم . (عصام) .

(٩) وكون إضافة المصدر معنوية فيما إذا كان باقياً على معناه الحقيقي ، وأما إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول . . فهي لفظية ؛ نظراً إلى المعنى ، ولك أن تجعله معنوية ؛ نظراً إلى الصورة . (جلبي) . **فإن قلت** : لم اشتهر المصدر بتقدير (أن) المصدرية مع الفعل دون=

بمعنَى اللام ؛ بدليلِ قولِهِمْ : عجبتُ من قيامِك الحسنِ ؛ فإنَّ الحسنَ صفةُ القيامِ ، معَ أنَّه معرفةٌ[١] .

قالَ : ولاَ يتقدمُ عليه معمولُه[٢] .

أقولُ : المرادُ بالمعمولِ : المفعولُ[٣] ، وسببُه : أنَّ المصدرَ مقدرٌ بـ(أن) معَ الفعلِ ، فكمَا لاَ يتقدمُ مَا بعدَ (أن) عليها لاَ يتقدمُ مَا بعدَ المصدرِ عليه[٤] ، فلاَ يقالُ : زيداً ضربُك خيرٌ له ؛ كمَا لاَ يقالُ : زيداً أنْ تضربَ خيرٌ له .

[اسم الفاعل]

قالَ : واسمُ الفاعلِ يعملُ عملَ يفعلُ من فعلِه[٥] إذَا كانَ بمعنَى الحالِ أو

= (ما) المصدرية ؟ قلت : لأن (أن) حرف مصدري أعرف في ذلك من (ما) إذ الأخفش ذهب إلى أنه اسم يقتضي عائداً إليه ، وغير مختص بالفعل ، بخلاف (أن) المصدرية ؛ فإنها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وإن كان متأصلاً عليه في الاشتقاق . (حسن جلبي) . وفيه نظر ؛ لأن الإضافة للتخفيف إنما يكون إذا كان الإضافة لفظية ، وههنا ليس كذلك . (هـ) .

(١) بسبب الإضافة إلى (الكاف) . (تح) .

(٢) هذا كلام النحاة ، وخالفهم الرضي في الظروف ، وجوز تقديمه للتوسع . (عصام) .

(٣) وإنما قال الشارح : (المراد بالمعمول : المفعول) لأن مفعول الفعل يتقدم عليه ، وفاعله لا يتقدم عليه ، فمفعول المصدر إذا لم يتقدم عليه . . ففاعله لا يتقدم عليه بالطريق الأولى . « شرح اللمع » . حملاً للإضافة على العهد الخارجي ، هذا عند المتقدمين ، وأما عند بعض المتأخرين . . فجوزوا تقديمه عليه ؛ مستنداً بأنه معمول ضعيف يكفيه رائحة من الفعل . « تحرير » . وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف بـ(اللام) مطلقاً . (رضي) . سواء كان بحرف الجر أم لا . (جه) . وإعمال المصدر المعرف بـ(اللام) كثير . (جلبي) .

(٤) من المفعول . (تح) . ولا يضمر فيه مفعوله أيضاً . (تح) .

(٥) والضمير المجرور راجع إلى اسم الفاعل . (ت) .

الاستقبالِ[1] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً اليومَ أو غداً ، ولوْ قلتَ : أمسِ . . لَمْ يجزْ[2] ، إلاَّ إذَا أريدَ به حكايةُ الحالِ الماضيةِ .

أقولُ : ومن الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ : اسمُ الفاعلِ[3] ، وهو : المشتقُّ من فعلٍ لِمَنْ[4] قامَ به الفَعْلُ[5] على معنَى الحدوثِ[6] .

ويعملُ عملَ يفعلُ من فعلِه[7] ؛ أي : يعملُ عملَ المضارعِ المبنِيِّ للفاعلِ

---

(١) واعلم : أن اسم الفاعل إذا دخلت (اللام) عليه ؛ نحو : الضارب . . يعمل مطلقاً ؛ أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال . (زاده) .

(٢) ذلك القول .

(٣) إنما سمي اسم الفاعل ، ولم يسم باسم المفعل والمستفعل ؛ لكثرة الثلاثي ، ولكونه أصلاً . (هـ) .

(٤) أي : الذات .

(٥) بفتح (الفاء) وسكون (العين) ، أو بكسر (الفاء) . (تح) .

(٦) وهو التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة . (ق) . يعني بالحدوث : تجدده وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة ، وصيغته في الثلاثي : (فاعل) ، ومن غيره : صيغة المضارع المعلوم بـ(ميم) مضمومة موضع حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر ؛ كما عرفت في التصريف . « تحرير » .

(٧) المراد من عمل اسم الفاعل والمفعول : هو عملهما المشروط بكونهما للحال والاستقبال ، وذلك العمل هو عملهما في المفعول به ونحوه ؛ إذ لا يشترط ذلك في عملهما في المرفوع ـ لأنه يعمل في الفاعل عندهم ، سواء كان الفاعل مضمراً أو مظهراً ، سببياً أو لا ، والشرط إنما هي في نصب المفعول به بلا واسطة ، وأما في عداها . . فتعمل مطلقاً . (ح ف) . ـ وفي الظرف ، وفي الجار والمجرور ، وفي الحال ، وفي المفعول المطلق ، فإنه يجوز عملهما في ذلك مطلقاً ؛ أي : سواء كان لأحد الأزمنة الثلاثة ، أو كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار ، وعدم اعتبار الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة . (زاده) . واسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار . . ففيه جهتان : جهة الاشتمال على معنى الحال ، وجهة الاشتمال على معنى الماضي ، فبالاعتبار الأول يعمل دون الثاني ، هكذا قاله الأردهاني . (ح) .
اعلم : أنه إذا أريد الاستمرار . . يجوز أن يعمل وألا يعمل ، صرح به في « شرح الكشاف » . « ح هندي » .

المشتقِّ من مصدرِه[١] ، بشرطِ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ[٢] ؛ نحوُ : زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً اليومَ أو غداً .

وإنَّمَا اختصَّ بعملِ المضارعِ ، واشترطَ فيه معنَى الحالِ أو الاستقبالِ[٣] ؛ لأنَّه إنَّمَا يعملُ لمشابهتِه الفعلَ ، وهو في اللفظِ مشابِهٌ للمضارعِ من حيثُ الحروفُ[٤] ، والحركاتُ ، والسكناتُ ، فإنَّ (ضارباً) مثلُ (يضربُ) في الحروفِ ، والحركةِ ، والسكونِ ، فإذَا كانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ . . كانَ مشابِهاً له في المعنَى أيضاً ، فيقوَى مشابهتُه[٥] بالفعلِ[٦] لفظاً ومعنًى ، بخلافِ المصدرِ ، فإنَّ المصدرَ إنَّمَا يعملُ ؛ لأنَّه أصلُ الفعلِ ومشتملٌ على معنَاه[٧] ؛ ولذلك قالَ[٨] : (ويعملُ عملَ فعلِه)[٩] أي : سواءٌ كانَ ماضياً أو غيرَه .

وإذَا كانَ كذلك ؛ فلوْ قلتَ : زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً أمسِ . . لَمْ يجزْ[١٠] ؛ لفقدانِ المشابهةِ المعنويةِ . . . .

---

(١) أي : من مصدر اسم الفاعل . (م) .

(٢) والاعتماد على ما قبله بأن يكون خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً أو اعتماده على (الهمزة) الاستفهامية أو (ما) النافية . « تحرير » .

(٣) واعلم : أن اشتراط الحال أو الاستقبال في عمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا عاملين في المفعول به ونحوه ؛ إذ لا يشترط ذلك في عملها في الفاعل ، وفي الظروف وفي الحال وفي المفعول المطلق ، كذا في « ح قاضي » .

(٤) تقديره : من حيث هي الحروف . (م) .

(٥) فيقوى على العمل فيعمل . (س) .

(٦) أي : بالفعل المضارع . (م) .

(٧) أي : معناه التضمني ، وهو الحدث ؛ كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى . (تح) .

(٨) أي : ولأجل كون عمل المصدر بالأصالة دون المشابهة . (تح) .

(٩) المشتق منه مطلقاً . (تح) .

(١٠) بل يجب أن يضاف اسم الفاعل إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي ؛ نحو : زيد غلامه ضارب عمرو أمس ، وكأن الإضافة معنوية ؛ لفوات شرط اللفظي ، وهو أن يكون المضاف=

حينئذٍ[1] ، إلاَّ[2] إذَا أريدَ بذلك الماضِي حكايةُ الحالِ الماضيةِ[3] فحينئذٍ يجوزُ

= صفة مضافة إلى معمولها ، فتفيد التعريف . « مغني » . إلا إذا قصد به الاستمرار . . فإنه حينئذ يعمل كما إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال . (زاده) . **وشرط عمل اسم الفاعل والمفعول في الفاعل المنفصل والمفعول به** : ألا يكونا مصغرين ؛ نحو : ضويرب ومضيريب ، ولا موصوفين ؛ نحو : جاءني ضارب شديد ، وإن وصفا بعد العمل . . لم يضر عملهما السابق على الوصف ؛ لحصوله بلا مانع عن الشبه ؛ نحو : جاءني رجل ضارب غلامه شديد . ثم إن كانا بـ(اللام) . . لا يشترط لعملهما غير ما ذكر ؛ نحو : الضارب غلامه عمراً أمس عندنا ، وإن كانا مجردين منها . . يشترط الاعتماد على المبتدأ ، أو الموصوف ، أو ذي الحال ، أو الاستفهام ، أو النفي ؛ نحو : جاءني زيد راكباً غلامه ، ونحو : أقام الزيدان ، ونحو : ما قائم الزيدان . (منه) .

(١) أي : حين كونه بمعنى الماضي في جميع الأوقات ، إلا . . . إلخ . (تح) . لأن اسم الفاعل لم يأخذ العمل من الماضي ، فلم يعمل بمعنى الماضي . (س) .

(٢) مستثنى مفرغ ؛ أي : لا يجوز عمل ما هو بمعنى الماضي كل وقت وزمان ، إلا إذا أريد به ؛ أي : إلا وقت إرادة حكاية حال ماضية منه . . فإنه يعمل حينئذ لكونه بمعنى الحال في الجملة ؛ أي : وعلى سبيل الحكاية ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ ﴾ [الكهف : ١٨] فإن البسط وإن كان واقعاً قبل نزول الآية إلا أنه لوروده في مورد الحكاية ينزل منزلة الحال ، وعمل في المفعول كالذي بمعنى الحال ؛ تحقيقاً . (ح ق) . **مذهب الكوفيين** أقوى في عدم اشتراط الاعتماد في عمل اسم الفاعل . (زاده) . **والمختار** : أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل . (قاضي) .

اعلم : أن الفرق بينه ؛ أي : اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، ولم يرد به حكاية حال ماضية ، وبين ما إذا كان بمعناه ، وأريد به حكاية حال ماضية : هو أن غرض المتكلم في الأول : أن يخبر السامع عن الواقع في الماضي فقط ، وفي الثاني : أن يخبر عن الواقع فيه مع إرادة أن يكون السامع كأنه يراه بواسطة الصيغة ؛ يعني : أن المقصود إفادة البسط الواقع عن كلب أصحاب الكهف بدون أن يلاحظ مضيّه وانقضاؤه ، فيكون السامع كأنه يراه بواسطة الصيغة ؛ لأن صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقاً ، وفي الماضي مجاز عند البعض ، وفي الاستقبال مجاز اتفاقاً . (ح ق) .

(٣) قال الأندلسي : **معنى حكاية الحال** : أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان ، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما يلفظ به كما في =

أنْ يعملَ ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1] [الكهف : ١٨] ، فإنَّ (ذراعيه) منصوبٌ بـ(باسط)[2] معَ أنَّ هذَا البسطَ في قصةِ أصحابِ الكهفِ وهي ماضيةٌ[3] لكنْ لَمَّا وردتْ موردَ الحكايةِ . . صارتْ كالموجودِ في الحالِ[4] .

[اسم المفعول]

قالَ : واسمُ المفعولِ[5] يعملُ عملَ (يفعلُ) من فعلِه ؛ نحوُ : زيدٌ مضروبٌ غلامُه .

أقولُ : ومنَ الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ : اسمُ المفعولِ ، وهو : المشتقُّ من فعلٍ[6] لِمَنْ[7] وقعَ عليه الفِعْلُ .

ويعملُ عملَ (يفعلُ) من فعلِه ؛ أي : عملَ المضارعِ المبنِيِّ للمفعولِ

= قوله : دعني من تمرتان ، فحكاية الحال حكاية المعنى الكائن حينئذ لا الألفاظ . (خوافي وزاده) . وقال الشارح : حكاية الحال أمر متعلق باللفظ أو الزمان ، وقال إبراهيم : إنه متعلق بالزمان فقط ، وقال التفتازاني : إنه متعلق بالحدث فقط ، تأمل . (س) . الحكاية ثلاثة أقسام : حكاية الماضي بلفظ المستقبل ، وبالعكس ، وحكاية اسم الفاعل ونحوه . (ح) .

(١) أي : بفناء الكهف . (ق) .

(٢) وهو اسم الفاعل من البسط . (م) .

(٣) لوقوعه قبل نزول الآية . (ك) .

(٤) فلذلك تعمل .

(٥) يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ؛ نحو : زيد مضروب الغلام ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل إلا إذا كان لازماً . (م) .

(٦) أي : من مصدره ؛ بناء على مذهب الجمهور ، أو من فعل ؛ بناء على مذهب السيرافي ؛ من أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل ، والفعل من المصدر . (تح) .

(٧) أي : موضوعاً لمن . . . اهـ . (ق) .

المشتقِّ من مصدرِه ؛ نحوُ : زيدٌ مضروبٌ غلامُه .

وسببُ ذلك[(١)] : مَا مَرَّ في اسمِ الفاعلِ[(٢)] ، ويُشترطُ ههنا[(٣)] : مَا اشترطَ هناك[(٤)] .

[الصفة المشبهة]

قالَ : والصفةُ المشبهةُ[(٥)] ؛ نحوُ : كريمٍ وحسنٍ ، عملُها كعملِ فعلِها ؛

---

(١) أي : سبب عمل اسم المفعول عمل فعله المضارع المبني للمفعول . (تح) .

(٢) من المشابهة . واعلم : أن عمله عمل (يفعل) من فعله ، مشروط بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وبأن يعتمد على صاحبه ، أو على حرف النفي ، أو على حرف الاستفهام ، وبألا يوصف ، ولا يصغر ، وإذا دخله (اللام) . . يتساوى الأزمنة الثلاثة في عمله ؛ لكونه حينئذ فعلاً في صورة الاسم ، وأن الكون بمعنى الحال أو الاستقبال ليس بشرط ؛ لعمل اسم المفعول أيضاً عند الكسائي ، **وأن الكوفيين** لا يشترطون الاعتماد لعمله أيضاً ، والمصنف لتعرضه لبعض الشروط في اسم الفاعل استغنى عن التعرض لذات البعض في اسم المفعول ؛ لكونهما في حكم المتقابلين أو المتماثلين . (ح ق) . لأن اسم الفاعل مأخوذ للقيام ، واسم المفعول مأخوذ للوقوع عليه . (ح) . **فإن قيل** : لم يعمل (مضروب) في (غلام) وليس مشابهاً لـ(يضرب) من حيث السكنات ، فإن سكون (يضرب) واحد ، وسكون (مضروب) اثنان ؟ **قلت** : لأن (مضروباً) يشبه بـ(يضرب) باعتبار الأصل ؛ لأن الأصل مضرب ، فزيدت (الواو) بعد الضمة ؛ لأن بناء مفعل ليس في كلامهم غير مكرم ومعون . « كفاية » . لا يقال إن اسم المفعول لا يشابه المضارع في الحروف ، والسكنات لزيادة (الواو) الساكنة في المفعول التي ليست في المضارع ؛ لأنا نقول : اسم المفعول إنما هو مفعل بفتح (الميم) و(الفاء) و(الواو) متولدة من إشباع ضمة (العين) التي جاء لدفع الالتباس باسم المكان ، **والحاصل** : أن (الواو) لم تكن ـ لانعدام مفعل في كلامهم ـ من أصل صيغة اسم المفعول ، بل زيد لعارض ، فلا يرد نقضاً ، تأمل . (أبري) .

(٣) أي : في اسم المفعول . (تح) .

(٤) أي : في اسم الفاعل من الاعتماد ، وكونه بمعنى الحال وغيره . (تح) .

(٥) وهي ما اشتق من فعل لازم ؛ ليدل على دوام قيام المأخذ بالذات دواماً واقعياً أو قصدياً غير جار على (يفعل) من فعله ؛ ولهذا صيغ بحسب السماع ؛ كحسن وكريم وصعب وغيرها ،=

نحوُ : زيدٌ كريمٌ حسبُه[1] ، وحسنٌ وجهُه .

أقولُ : ومنَ الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ : الصفةُ المشبهةُ[2] ، وهي : مَا[3] اشتقَّ من الفعلِ[4] اللازمِ لِمَنْ[5] قامَ به الفعلُ[6] على معنَى الثبوتِ[7] ؛ نحوُ : كريمٍ وحسنٍ ، فإنَّهُمَا مشتقانِ من الكرامةِ والحسنِ لذاتينِ متصفتينِ بِهِمَا .

وعملُ الصفةِ المشبهةِ[8] كعملِ فعلِها[9] الذِي اشتقَّ من مصدرِها ؛ نحوُ : زيدٌ كريمٌ حسبُه ، وحسنٌ وجهُه ، فَرُفِعَ (حسبُه) بـ(كريمٍ) ، و(وجهُه) بـ(حسنٍ) كمَا في زيدٌ كريمٌ حسبُه ، وحسنٌ وجهُه .

= وكلها مترادفة تدل على الدوام ؛ كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي ، وصيغ المضارع في الدلالة على الزمانين . (ح ق) .

(١) **الحسب** : ما يعد الرجل من مفاخر آبائه . « مفتاح » .

(٢) **المشبهة** : بكسر (الباء) على لفظ اسم الفاعل . « مفتاح » . الصفة المشبهة لا يكون بمعنى الماضي ، ولا بمعنى الاستقبال ، فلا يقال : زيد حسن على معنى أن حسنه قد كان وانقطع ، ولا زيد حسن أبوه غداً على معنى سيحسن . « إقليد » . والصفة المشبهة لما لم تكن جارية على (يفعل) . . فينبغي ألا تعمل ، لكنها لما كانت مشابهته باسم الفاعل من حيث إنه يثنى . . . اهـ . أجريت مجراه في العمل ، فقيل : زيد كريم حسبه ؛ كما قيل : زيد منطلق غلامه ، والدليل على أن الصفة المشبهة تعمل لمشابهة اسم الفاعل : أنه لا يعملون . . . إلخ فعلم أن إعمال الصفة المشبهة ؛ لكونها مشبهة باسم الفاعل . « إقليد » .

(٣) أي : اسم . (تح) .

(٤) أي : من المصدر اللازم ولو كان صفة الفعل أصالة . (تح) .

(٥) أي : لذات . (تح) .

(٦) أي : الحدث . (تح) .

(٧) أي : عدم تجرد الوجود والقيام به . (تح) .

(٨) والمشبه هو المتكلم . (م) .

(٩) فيرفع الفاعل ، وينصب ما عدا المفعول به ، لكن ينصب المعرفة أيضاً على التشبيه بالمفعول ، بخلاف الفعل . (ق) .

وسميتْ صفةً مشبهةً ؛ لشبهِها[1] باسمِ الفاعلِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، والتذكيرِ والتأنيثِ[2] ، فإنَّه يقالُ : حسنٌ حسنانِ حسنونَ ، حسنةٌ حسنتانِ حسناتٌ ؛ كمَا يقالُ : ضاربٌ ضاربانِ ضاربونَ ، ضاربةٌ ضاربتانِ ضارباتٌ ، مع اشتراكِهما[3] في قيامِ الفعلِ بِهِمَا[4] ، ولذلك لم تشبهْ باسمِ المفعولِ .

وإنَّمَا لَمْ يُشترطْ في عملِهَا أنْ تكونَ[5] بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ لأنَّها[6] بمعنَى الثبوتِ[7] ، والحالَ والاستقبالَ من خواصِّ الحدوثِ .

[أفعل التفضيل]

قالَ : وأفعلُ التفضيلِ[8] لاَ يعملُ في الظاهرِ[9] ، فلاَ يقالُ : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوه .

---

(١) حتى زعم الصرفيون أنها اسم الفاعل كما في « سعد » في بحث اسم الفاعل .

(٢) لا الفعل ؛ لعدم موازنتها الفعل المشتق من مصدرها ، فهي في العمل أحطّ درجة من اسم الفاعل ؛ لكونها فرعاً عليه ؛ ومن ثم لا يتقدم عليها معمولها ، فلا يقال : مررت برجل وجهاً حسن ، ولا يعطف على محل المجرور بها ؛ كما يعطف على محل المجرور باسم الفاعل والمصدر ؛ لكونها أحطّ درجة من اسم الفاعل ، فلا يكون مثله في كل الوجوه ، فلا يقال : مررت برجل حسن الوجه واليد ؛ بنصب (اليد) أو رفعه ؛ كما يقال : جاءني ضارب زيد وعمراً . « موشح » .

(٣) أي : اسم الفاعل والصفة المشبهة . (م) . فإنهما مشتقان لمن قام به الفعل ، بخلاف اسم المفعول ؛ فإنه مشتق لمن وقع عليه الفعل .

(٤) وفي عبارته تساهل ـ أي : ترك الأولى والأليق . (م) . ـ لأن الفعل لا يقوم بهما ، بل بفاعلهما ، والعبارة الصحيحة أن يقال : في قيام الفعل بفاعلهما . (هـ) .

(٥) لكن يشترط بالاعتماد ، وبألا يوصف ولا يصغر .

(٦) أي : الصفة المشبهة . (م) .

(٧) بخلاف اسم الفاعل فإنه بمعنى الحدوث وإن كان لازماً . (م) .

(٨) من قبيل إضافة الدال إلى المدلول . (س) .

(٩) **والمراد بالظاهر** : الملفوظ ، سواء كان مظهراً أو مضمراً . (عصام) . **والمراد بالظاهر** : =

أقولُ : ومنَ الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ : أفعلُ التفضيلِ[1] ، وهو : المشتقُّ من فعلٍ لموصوفٍ[2] بالزيادةِ على غيرِه[3] ؛ نحوُ : الأفضلِ ، فإنَّه مشتقٌّ من الفضلِ لذاتٍ موصوفةٍ بزيادةِ الفضلِ على غيرِها .

ولاَ يعملُ[4] أفعلُ التفضيلِ في ظاهرِ الاسمِ[5] ؛ لضعفِ عملِه ، فإنَّه[6] لاَ فعلَ بمعنَاه[7] ، بخلافِ باقِي المشتقاتِ ، فلا يقالُ : مررتُ برجلٍ أفضلَ

= الفاعل والمفعول ؛ لأنه يعمل في الحال والتميز ، وأما عمله في المضمر . . فجائز بلا خلاف ؛ نحو قولك : مررت برجل أفضل من عمرو ، فأفضل رفع الضمير الذي فيه ؛ أي : أفضل هو من عمرو . « مظهر » .

(١) أي : اسم التفضيل . (تح) .

(٢) حال ؛ أي : موضوعاً لموصوف . (ق) .

(٣) وهو الذي اشتق من مصدر مجرد لا مزيد فيه ، ولا رباعي ، ولا بلون ولا عيب على صيغة (أفعل) للمذكر ، و(فعلى) للمؤنث ؛ ليمكن البناء ؛ إذ البناء في غيره مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لذات موصوفة بزيادة على غيره في أصل ذلك الفعل ، وذلك الغير يسمى مفضلاً عليه . « تحرير » .

(٤) أي : في الأعرف والأشهر . (خوافي) .

(٥) أي : لا يعمل في الاسم الظاهر بأن يرفع ما بعده على الفاعلية إلا إذا كان صفة لشيء ، وهو في المعنى صفة لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً ؛ مثل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فـ(رجلاً) شيء ثبت له اسم التفضيل في اللفظ ، و(الكحل) مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ، ومفضل عليه باعتبار عين زيد ، ولو رفع (أحسن) بالخبرية و(الكحل) بالابتداء . . لفصل بين (أحسن) ومعموله بأجنبي ، وهو (الكحل) ، وإن شئت . . تقول : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . « تحرير » .

(٦) علة النفي أو الضعف . (د) .

(٧) أي : بتأكيد الفضل . (م) . فلا يعمل إلا في المسألة التي ذكرت في « الكافية » بل يعمل في المضمر ؛ لأن جميع الأسماء المتصلة بالأفعال إنما يعمل لكونه بمعنى الفعل ، وليست أفعل التفضيل بمعنى الفعل ؛ لعدم دلالة الفعل على زيادة ، فلا يعمل في الظاهر ؛ لأن العمل في الظاهر أقوى ، ولكن يعمل في المضمر ؛ لأنه وإن لم يكن بمعنى الفعل لكنه =

منه أبُوه بفتحِ (أفضلَ) حتَّى يكونَ مجروراً صفةً لرجلٍ[1] ، وأبُوه فاعلَه ، بلْ برفعِه حتَّى يكونَ (أبُوه) مبتدأً[2] ، و(أفضلَ) خبرَه ، و(منه) متعلقٌ به[3] ، والجملةُ صفةٌ لرجلٍ .

قالَ : ويلزمُه[4] التنكيرُ معَ (مِنْ) فإذَا فارقتْه[5] . . فالتعريفُ باللامِ أو الإضافةِ[6] ؛ نحوُ : زيدٌ الأفضلُ ، وزيدٌ أفضلُ الرجالِ .

أقولُ : ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ التنكيرُ[7] معَ (مِنْ) أي : إذَا استُعملَ معَ (مِنْ) لاَ يجوزُ أنْ يكونَ مضافاً أو معرفاً باللامِ[8] ، فإذَا فارقتْ (مِنْ) عن

= مشتق من الفعل فلا . . . اهـ . « مغني » . **وفيه نظر** ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان للمبالغة . . يعمل مع أنه لا فعل بمعناه ، فلم لا يجوز أن يعمل ما نحن فيه ؟ **ويجاب عنه** بأن اسم الفاعل الذي للمبالغة يعمل ؛ حملاً على اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة . « كبير » .

(١) أي : يجر (أفضل) على أن يكون صفة (رجل) ، ويرفع (أبوه) على الفاعل ، وأما إذا رفع (أبوه) على الابتدائية ، ورفع (أفضل) على الخبرية مقدماً متحملاً لضمير المبتدأ . . فلا مقال في جوازه . (ح ق) .

(٢) مؤخراً .

(٣) وفي نسخة : (متعلقاً به) .

(٤) أي : أفعل التفضيل . (ح) .

(٥) أي : (من) أفعل التفضيل . (ح) .

(٦) بالجر عطف على قوله : (باللام) ، أو بالرفع عطف على قوله : (فالتعريف) . (ح) .

(٧) **الأولى** : أن يقول : ويلزم التنكير أفعل التفضيل ؛ حملاً لـ(للام) في قول المصنف : (التنكير) على العهد الخارجي . « تحرير » .

(٨) واستعمال (من) مع أفعل التفضيل المعرف بـ(اللام) ممتنع ، إلا أن يؤول بأن (ال) زائدة أو جنسية ، أو بأنّ (من) متعلق بالأعم المقدر المدلول عليه المذكور . (دميري) . ولا يكون أحدهما ضائعاً لغواً ، وأما قول الشاعر :

وَلَسْـتَ بِـالأَكْثَـرِ مِنْهُـمْ حَصـىً ... وَإِنَّمَـا العِـزَّةُ لِلْكَـاثِـرِ

فقيل : (من) فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض ؛ أي : لست من بينهم بالأكثر حصى . =

أفعلِ التفضيلِ . . فيلزمُه التعريفُ إمَّا باللامِ[1] أو بالإضافةِ ؛ نحوُ : زيدٌ الأفضلُ ، وزيدٌ أفضلُ الرجالِ .

والحاصلُ[2] : أنْ أفعلَ التفضيلِ[3] يجبُ أنْ يكونَ مستعملاً معَ أحدِ الأمورِ الثلاثةِ ؛ أعنِي : (مِنْ)[4] و(اللامَ)[5] و(الإضافةَ)[6] لأنَّه لاَ بُدَّ له[7] مِنْ مفضلٍ عليه[8] ، وذكرُ المفضلِ عليه لاَ يمكنُ[9] إلاَّ بإحدَى هذه الطرقِ[10] ، فلاَ يجوزُ الجمعُ بينَ اثنينِ منهَا ؛ نحوُ : زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرٍو ، ولاَ تركُ

= « تحرير » . أي : لست بالأكثر منهم عدداً ، وإنما العزة للغالب ، **وقيل : المراد بالحصى** : الذهب والفضة ، ونصب (حصى) بالتمييز . (منه) .

(١) لامتناع خلو الكل ؛ لفوات الغرض من بنائه . (تح) .

(٢) أي : حاصل الكلام .

(٣) **الفرق بين اسم التفضيل وأفعل التفضيل** : الأول أعم من الثاني ؛ لأن أفعل التفضيل يكون في صيغة أفعل فقط ، وأما الأول يكون من غيره كلفظ الخبر . (قصاب زاده) . ويجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن الوجوه الثلاثة بجعله اسم الفاعل ؛ قياساً عند المبرد ، وسماعاً عند غيره ، **وهو الأصح** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم : ٢٧] إذ ليس شيء أهون عليه تعالى من شيء ، وما كان بهذا المعنى . . فلزومه صيغة أفعل أكثر من المطابقة ؛ إجراء له مجرى الأغلب الذي هو الأصل ؛ أي : أفضل من . (عصام) .

(٤) نحو : زيد أفضل من عمرو .

(٥) نحو : زيد الأفضل .

(٦) نحو : زيد أفضل الناس .

(٧) أي : إذا أريد أن يبنى أفعل التفضيل . . لا بد . . . اهـ .

(٨) غالباً ، وقد يجيء من غيره ؛ نحو : زيد أفقه من الحمار ، فإنه ليس بمفضل عليه ؛ لأن المفضل عليه يجب أن يكون فيه معنى الفعل ، وهو الفقاهة ههنا ، والحمار لا يتصور أن يكون فقيهاً . « تحرير » . وفي (ط) : (من ذكر المفضل عليه) .

(٩) لأن ذكره إما بطريق الإشارة أو الصراحة ، فالأولى بـ(اللام) ، والثانية : إما بالمطابقة وهي بـ(من) ، أو بالتضمن وهي بالإضافة ، فراجعه . (ق) .

(١٠) الثلاثة ؛ أعني : (من) و(اللام) والإضافة .

الجميعِ ؛ نحوُ : زيدٌ أفضلُ ، إلاَّ إذَا عُلِمَ ؛ كقولِ المكبرِ : الله أكبرُ[١] ؛ أي : مِنْ كلِّ شيءٍ[٢] .

وفي كلامِه نظرٌ[٣] ؛ لأنَّه يوهمُ[٤] بأنَّ أفعلَ التفضيلِ إذَا لَمْ يكنْ معَ (مِنْ) يلزمُ أنْ يكونَ مضافاً إلى المعرفةِ ، أو معرفاً باللامِ ، وليسَ كذلك[٥] ؛ إذْ يجوزُ[٦] أنْ يكونَ مضافاً إلى نكرةٍ[٧] ؛ نحوُ : مررتُ بأفضلِ رجالٍ[٨] .

قالَ : ومَا دامَ منكراً استوَى فيه الذكورُ والإناثُ[٩] ، والمفردُ والاثنانِ والجمعُ .

---

(١) الله أكبر مرفوع تقديراً ، وإعراب ما وقف عليه بالإسكان يكون تقديراً ، ويؤيده قولهم : إن الجزم في مثل : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة : ١] تقديري . (ق) .

(٢) أي : من أن يدرك . اهـ . وفي (ط) : (من كل شيء أكبر) .

(٣) أي : بحث . (تح) . **وقال الشارح** : (وفي كلامه نظرح ؛ لأنه يوهم . . .) اهـ ، وفي نظر الشارح نظر ؛ لأن نظره إنما يرد إذا عطفت الإضافة على (اللام) ، وأما إذا عطفت الإضافة على التعريف . . فلا يرد هذا النظر . (ح) .

(٤) بإثبات المثال بالإضافة إلى المعرفة . (تح) .

(٥) أي : وليس يلزم إضافته إلى المعرفة ؛ إذ يجوز أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لحصول المقصود بسببه ، وهو التوضيح والتخصيص . « تحرير الفوائد » .

(٦) **ويمكن أن يجاب عنه** بأن إضافة (أفضل) إلى (رجال) تفيد التخصيص ، وهو نوع من التعريف . (مطبوع) .

(٧) لحصول المقصود بسببه ، وهو التوضيح والتخصيص . (تح) .

(٨) في (أ) و(ب) : (مررت بأفضل رجل) ، وفي (ط) : (مررت برجل أفضل رجال) .

(٩) و(ما دام) مع اسمه وخبره في تأويل المصدر منصوب المحل ؛ لأنه مفعول فيه لـ(استوى) . (ق) . أي : يستوي فيه الذكور والإناث ، والاثنان والجمع وقت استعماله مع (من) ، ذكر اللازم وهو التنكير ، وأراد الملزوم وهو الاستعمال ، مع جواز إرادة اللازم على ما هو طريق الكناية ، ويقال : زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أجمل من دعد ، والهندان أجمل من دعد ، والهندات أجمل من دعد ، بلفظ الإفراد في الكل ، وذلك لأمرين أحدهما أنه يشبه صيغة التعجب في الوزن والمبالغة ، فكما لا يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا ، والآخر أن كلمة (من)=

أقولُ : مَا دامَ[1] أفعلُ التفضيلِ منكراً ؛ أي : مستعملاً معَ (مِنْ) . . استوَى فيه الذكورُ والإناثُ ، والمفردُ والاثنانِ والجمعُ ؛ نحوُ : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، والزيدانِ أفضلُ من عمرٍو[2] ، والزيدونَ أفضلُ من عمرٍو[3] ، وهندٌ أجملُ من دعدٍ ، والهندانِ أجملُ من دعدٍ ، والهنداتُ أجملُ من دعدٍ .

وذلك[4] لأنَّ أفعلَ التفضيلِ يُشبِه أفعلَ التعجبِ[5] في اللفظِ[6] والمعنَى ؛ أعنِي : المبالغةَ ، ولذلك لاَ يُبْنَى إلاَّ مِمَّا يُبْنَى منه أفعلُ التعجبِ[7] أعني : ثلاثيّاً مجرداً[8] ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ[9] .

= كجزء منه ؛ للزومها له عند مفارقة (اللام) والإضافة ، فتخلل العلامة بينهما كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها ـ **اللحاء** : القشر ـ وإلحاقها عليها ؛ أي : على كلمة من إفراد علامة الشيء من الشيء ، فيلزم لفظ المفرد المذكر ، مع توارد عوارض التثنية وغيرها على الموصوف . (ح ق) .

(١) و(ما) في (ما دام) مصدري ، **ومعناه** : التوقيت . « مصباح » .

(٢) والتزموا إدخال (اللام) فيه ؛ تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مفرده ، وهذه (اللام) هي (لام) التعريف التي للعهد . « إيضاح » .

(٣) بلفظ الإفراد في الكل . (م) .

(٤) أي : استواء التذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع ثابت ؛ لأن أفعل التفضيل يشبه فعل التعجب من حيث الوزن . « تحرير » .

(٥) وفي نسخة : (فعل التعجب) .

(٦) من حيث الوزن . (تح) .

(٧) وفي نسخة : (فعل التعجب) .

(٨) وجوز المبرد والأخفش بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه ؛ قياساً . . . اهـ . (جلبي) . ولا يبنى من فعل لا يقبل المفاضلة ؛ كمات وفني ، ولا من فعل منفي ؛ نحو : ما عاج وما ضرب . « ش ألفية » .

(٩) وإنما اشترط ألا يكون بلون ولا عيب ؛ لأن الألوان والعيوب جائز فيه الصفات على (أفعل) من غير اعتبار زيادة على غيره ، فلو بني أفعل التفضيل . لالتبس بـ(أفعل) الذي ليس للتفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : الأسود على تقدير بناء أفعل التفضيل منه . . لم يعلم أنك إذا أردت أنه ذو سواد ، أو أنه زاد في السواد . (عجدوان) . **فإن قلت** : إن أعوج من=

وأفعلُ التعجبِ[1] لاَ يُثَنَّى ولاَ يُجمَعُ ، ولاَ يُؤنَّثُ ؛ لأنَّه فعلٌ[2] ، فكذلك[3] مَا[4] يُشبِهُهُ .

قالَ : فإذَا عُرِّفَ باللامِ . . أُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ .

أقولُ : إذَا عُرِّفَ أفعلُ التفضيلِ باللامِ . . أُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ[5] ؛ نحوُ : زيدٌ الأفضلُ[6] ، والزيدانِ الأفضلانِ ، والزيدونَ الأفضلونَ ، وهندٌ الفضلَى ، والهندانِ الفضليانِ ، والهنداتُ الفضلياتُ ، وذلك لأنَّه يَخرُجُ بسببِ اللامِ[7] عن شبهِ الفعلِ ؛ لأنَّهَا من خواصِّ الأسماءِ ، فلاَ جرمَ يدخلُه علامةُ الجمعِ والتثنيةِ والتأنيثِ .

قالَ : وإذَا أضيفَ . . ساغَ[8] فيه الأمرانِ[9] .

= العيوب ، فكيف يصح منه أفعل التفضيل ؟ **قلت** : إنه أفعل للصفة ، أو إنه شاذ ، أو الامتناع عند الالتباس بالصفة ، فحيث يتميز عنه بالقرينة . . جاز البناء عنه . (كراني) .

(١) وفي نسخة : (فعل التعجب) .

(٢) والفعل وكذا المصدر لا يثنى ولا يجمع ، إلا بمعنى غير ، فإنه إذا كان بمعناه . . يثنى ويجمع . « شر ألفية » .

(٣) أي : كأفعل التعجب . (م) .

(٤) عبارة عن أفعل التفضيل .

(٥) هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسماً لكل ما دلّ على الزيادة تفضيلياً كانت أو تنقيصياً وإن لم يكن على وزن (أفعل) . « تحرير » . **ثم اسم التفضيل** : عبارة عن اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره في أصل ذلك الفعل ، وهو (أفعل) للمذكر ، و(فعلى) للمؤنث . (من كتب النحو) .

(٦) والمفضل عليه غير مذكور ؛ لأن المفضل عليه لا يذكر في حالة (اللام) صريحاً . (هـ ح) .

(٧) لقوة الاسمية بدخول (اللام) . (م) .

(٨) أي : جاز . (م) .

(٩) إن أفعل التفضيل إنما يضاف إلى ما بعده إذا كان من جنس ما قبله ؛ كقولك : وجهك أحسن وجه ؛ أي : أحسن الوجوه ، فإذا نصبت ما بعده . . كان غير الذي قبله ؛ كقولك : زيد أفره=

أقولُ : وإذَا أضيفَ أفعلُ التفضيلِ . . جازَ فيه الأمرانِ[1] ؛ أي : التسويةُ بينَ المذكرِ والمؤنثِ ، والمفردِ وغيرِه ، وعدمُ التسويةِ .

ويعبرُ عن الأمرينِ بالمطابقةِ وعدمِ المطابقةِ[2] ؛ نحوُ : زيدٌ[3] أفضلُ الناسِ ، والزيدانِ[4] أفضلُ الناسِ وأفضلاَ[5] الناسِ ، والزيدونَ[6] أفضلُ الناسِ[7] وأفضلُوا[8] الناسِ ، وهندٌ أفضلُ النساءِ[9] . . . .

= عبداً ، فالفراهة للعبد لا لزيد . « كراني » .

(١) وهذا إذا أضيف ، وأريد به زيادته على ما أضيف إليه ، وهو الأكثر ، وأما إذا أضيف وأريد به زيادة مطلقة . . فلم يجز فيه الأمران ، بل يجب المطابقة . « تحرير » . **والمراد بالتسوية** : أن يجيء أفعل التفضيل بلفظ المفرد ، **والمراد بالمطابقة** : أن يكون أفعل التفضيل موافقاً في التثنية والجمع والمفرد ، والمؤنث والمذكر . (ح) . أي : إذا أضيف وقصد زيادة موصوفه على المضاف إليه . . شاع فيه الأمران : المطابقة وعدم المطابقة ؛ أما المطابقة . . فلما ذكر في المعرف بـ(اللام) ، وأما عدم المطابقة . . فلمشابهته بالذي بـ(من) في ذكر المفضل عليه صريحاً ، وإذا أضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على المضاف إليه ، بل قصد زيادة مطلقة ، وأضيف لمجرد التوضيح لا لبيان المفضل عليه . . وجب المطابقة ؛ نحو : الناقص والأشج أعدلا بني مروان ، وإنما وجبت المطابقة حينئذ ـ أي : حين إذا أضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على المضاف إليه . (سمدي) . ـ لقوة الاسمية بسبب الإضافة ، وعدم مشابهته بالذي بـ(من) في ذكر المفضل عليه صريحاً . (ح ق) .

(٢) **والمراد بالمطابقة هنا** : ما ليس صفة وموصوفاً ، بل المبتدأ والخبر . (منه) .

(٣) وفيه تسوية ومطابقة . (م) .

(٤) وفيه التسوية وعدم المطابقة . (م) .

(٥) وفيه مطابقة وعدم التسوية . (م) .

(٦) وفيه تسوية وعدم المطابقة . (م) .

(٧) وإنما جاز الإفراد في ذلك مع أن الموصوف ليس بمفرد ، ولأن اسم التفضيل هنا بعض ما يضاف إليه ، فأشبه لفظة (البعض) وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ تقول : هذا بعض الناس ، والزيدون بعض الناس . (غجدواني) .

(٨) وفيه مطابقة وعدم التسوية . (م) .

(٩) وفيه تسوية وعدم المطابقة . (م) .

وفضلَى[١] النساءِ ، والهندانِ[٢] أفضلُ النساءِ وفضليَا[٣] النساءِ ، والهنداتُ[٤] أفضلُ النساءِ وفضلياتُ[٥] النساءِ .

أمَّا المطابقةُ . . فلضعفِ شبهِهِ بالفعلِ ؛ لدخولِ الإضافةِ ، وأمَّا عدمُها . . فلشبهِهِ بالذِي معَ (مِنْ) في ذكرِ المفضلِ عليه[٦] .

* * *

---

(١) وفيه مطابقة وعدم التسوية . (م) .

(٢) وفيه تسوية وعدم المطابقة . (م) .

(٣) وفيه مطابقة وعدم التسوية . (م) .

(٤) وفيه تسوية وعدم المطابقة . (م) .

(٥) وفيه مطابقة وعدم التسوية . (م) .

(٦) صريحاً . (ق) .

باب الفعل

[باب الفعل]

قالَ: بابُ[(١)] الفعلِ[(٢)]، وهو مَا[(٣)] صحَّ أنْ يدخلَه[(٤)] قدْ[(٥)]، وحرفُ الاستقبالِ[(٦)]، والجوازمُ، واتصلَ به الضميرُ المرفوعُ[(٧)]، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ؛ نحوُ: قدْ ضربَ، وسيضربُ، وسوفَ يضربُ، ولم يضربْ، وضربتَ، وضربتْ[(٨)].

---

(١) إعرابه ما مر في باب الاسم. (تح).

(٢) **الفعل** : لَبَنْكُ زَمَنَيَلُلْ ژُ زَمَنَيَلْدَ جِنْدِرْ مَعْنَى خُرْخَرَبْ رَع. (ق).

اعلم : أن الفعل مستعمل على ثلاثة معان : **أحدها** : الحدث الذي هو معنى المصدر، **وثانيها** : الزمان، **وثالثها** : النسبة إلى فاعل ما. (ح). وإنما لم يجمع الفعل ولم يثن؛ لأن كل فعل يدل على المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه دال على الماهيّة المعرّاة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد، ولكون الفعل كذلك؛ لوقوع الملازمة بينهما. « مغني ».

(٣) أي : الفعل الاصطلاحي. (ت).

(٤) تعريف بالخاصة. (س). وفي (ط) : (هو ما يدخله قد).

(٥) ولا يدخل (قد) على الماضي المنفي؛ لأن (قد) للتحقيق، فاجتماعها مع حرف النفي تناقض. « مكمل ». وإنّما قدّم (قد) من (السّين) و(سوف) لأنّ (قد) يدخل على الماضي والمضارع، بخلاف (السّين) و(سوف) فإنّهما يدخلان على المضارع فقط. « مغني ».

(٦) وفي (ط) : (حروف الاستقبال).

(٧) البارز؛ نحو : ضربت؛ لامتناع الضمائر المرفوعة البارزة في الاسم والحرف، وأمّا في الحرف.. فظاهر، وأما في الاسم.. فلئلا يلزم اجتماع الألفين في المثنى، والواوين في المجموع. « مغني ». **المراد بالضمائر المرفوعة** : البارزة المتصلة؛ لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة في الأسماء والحروف، أما في الحروف.. فظاهر، وأمّا في الاسم.. فلأنها لو اتصلت بالاسم.. لزم اجتماع الألفين في المثنى، فلم يتصل به في الواحد أيضاً؛ اطراداً للباب. « متوسط ».

(٨) **فإن قيل** : ما الأصل من هذه الأفعال الثلاثة؛ من الماضي والحال والاستقبال، وأي واحد=

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من القسمِ الأولِ من أقسامِ الكلمةِ ؛ أعنِي : الاسمَ . شَرَعَ في القسمِ الثانِي ، وهو الفعلُ ، فعَرَّفَه ببعضِ خواصِّه(١) المشهورةِ(٢) .

وإنَّمَا قدَّمَه على الحرفِ لأصالتِه(٣) ؛ لوقوعِه(٤) أحدَ جزئَي الكلامِ ؛ أعنِي : المسندَ .

وسببُ الاختصاصِ في قدْ : أنَّها لتقريبِ الماضِي من الحالِ ، أو لتقليلِ الفعلِ(٥) في المستقبلِ(٦) ، وهُمَا لاَ يوجدانِ إلاَّ في الفعلِ .

وفي حرفِ الاستقبالِ والجوازمِ(٧) : أنَّ الاستقبالَ والجزمَ لاَ

= أولى بالاتصال ؟ قلنا : فيه ثلاثة أقوال : **الأول : الأصل منها** : الماضي ؛ لأنه سابق على الحال والاستقبال ، وغير قابل للزيادة والنقصان ، بخلافهما فإنهما تقبلان لهما ، **الثاني : أن الأصل من هذه الثلاثة** : الحال الحاضرة ؛ لأنها موجودة ، وهما معدومان ، والموجود أولى بالأصالة من المعدوم ، **والثالث** : المستقبل ؛ لأنّه يصير ماضياً ، والحال والماضي يحصلان منه ، فهو أقوى وأولى بالأصالة . (قطب كيلاني) .

(١) لكثرة الاستعمال .

(٢) أي : ببعض خواص الفعل ؛ لأن من خواصه كونه معلوماً ومجهولاً ، ولازماً ومتعدياً على القول المشهور ، وغيره ما ذكرنا . « تحرير » . المضاف يكتسب له التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف لفظ (بعض) كبعض الجارية ، أو جزء من المضاف إليه ؛ نحو : رأس هند ، أو فعلاً له ؛ نحو : مشى هند ، أو وصفاً له ؛ نحو : حبّ الديار ، فإن المحبوب وصف للديار . « موشح » .

(٣) علة التقديم . (م) .

(٤) علة الأصالة .

(٥) أو لتحقيقه . (خ) . وفي (ز) و(ط) : (وسبب الاختصاص في قد : لأنها . . .) .

(٦) نحو : إن الكذوب قد يصدق . (ح) . وقال حسين السِّغْنَاقي في « موصله » : وربما يكون في الكثرة كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة : ١٤٤] اهـ ، **وقيل** : تستعمل لمجرد التحقيق ؛ نحو : قد يعلم الله ، وكل منها لا توجد إلا في الفعل . « تحرير الفوائد » .

(٧) أي : سبب اختصاص حروف الاستقبال من (السين) و(سوف) بأن يراد من الجمع ما فوق الواحد تطبيقاً لقول المصنف هٰهنا لقوله في « المفصل » حيث قال : (حرفي الاستقبال) =

يوجدانِ[١] أيضاً إلاَّ في الفعلِ ، وفي الضمائرِ المرفوعةِ[٢] ؛ أعنِي : الألفَ والواوَ والياءَ والتاءَ والنونَ في نحوِ : ضربَا وضربُوا واضربِي وتضربينَ وضربْتَ وضربنَ وتضربينَ وضربنَا : أنَّهَا فواعلُ[٣] ، والفاعلُ لاَ يكونُ بالأصالةِ إلاَّ للفعلِ .

وفي تاءِ التأنيثِ الساكنةِ[٤] : أنَّهَا دليلٌ[٥] على تأنيثِ الفاعلِ ، وقدْ قلنَا : إنَّ الفاعلَ إنَّمَا يكونُ بالأصالةِ للفعلِ[٦] .

وإنَّمَا قَيَّدَ التاءَ بالساكنةِ ؛ لأنَّ المتحركةَ من خواصِّ الاسمِ[٧] ؛ كطلحةَ[٨] .

= فحينئذ قول الشارح : (ببعض خواصّه المشهورة) ظاهر ؛ لأن ما هو غير مشهور (سو) و(سف) ، أو من (السّين) و(سوف) وغيرهما ؛ حملاً للفظ على ما هو المتبادر فحينئذ غير المشهور ما ذكره . « تحرير الفوائد » . وفي (ط) : (وفي حروف الاستقبال . . .) .

(١) أي : بحسب أصل الوضع .

(٢) أي : سبب الاختصاص في . . .إلخ ثابت ؛ لأنها . . . إلخ . (تح) . وإنما قيد الضمير بالبارز ؛ لأن المستتر ليس من خواص الاسم ، بل يعم جميع الأفعال والأسماء المشتقة وغيرهما ؛ من الظروف وأسماء الأفعال ، فأراد بالاتصال اللغوي ، فإنه بحسب اللغة لا يطلق إلا على البارز ، فلا حاجة إلى إتيان الصّفة الثانية للضمير . (إعرابه) .

(٣) عند الجمهور في الأصحّ ، أو قائمة مقامه عند بعض . (تح) . وفي (ز) و(ط) : (لأنها فواعل) .

(٤) **فإن قلت** : لم قيد (تاء) التأنيث بالسّاكنة ، مع أنّها موجودة في الفعل متحركة ؛ نحو : ضربتا ؟ **قلت** : إن حركته فيه عارضة ؛ لالتقاء السّاكنين ، فلا اعتداد به ، وهو في الأصل ساكنة . تأمل . وإنما اختصّ الفعل بـ(التاء) السّاكنة ؛ لأنّه لتأنيث المسند إليه ، فتختص بالفعل ، أو الإسناد الحقيقي أصله أن يكون للفعل . (فالي) .

(٥) أي : ليدل على أن فاعل الفعل مؤنث . « متوسط » . وفي (ز) و(ط) : (لأنها دليل . . .) .

(٦) وإنما قيد بالأصالة ؛ لأن الفاعل يكون لغير الفعل أيضاً ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر . « مغني » .

(٧) ولم يعكس ؛ لثقل الفعل ، فالساكنة لائقة به ؛ لخبر الثقل . « مغني » .

(٨) ولم يعكس الأمر تعادلاً ؛ لثقل الفعل ، وخفة الاسم ، وتحركها في مثل : ضربتا عارض=

[أصناف الفعل]

قالَ : وأصنافُه[1] : الماضِي ، والمضارعُ ، والأمرُ ، والمتعدِّي ، وغيرُ المتعدِّي ، والمبنِيُّ للمفعولِ ، وأفعالُ القلوبِ ، والأفعالُ الناقصةُ ، وأفعالُ المقاربةِ ، وفعلاَ المدحِ والذمِّ ، وفعلاَ التعجبِ[2] .

أقولُ : كمَا[3] أنَّ الاسمَ كانَ ذَا أصنافٍ فكذلك[4] الفعلُ له أصنافٌ[5] ، وقدْ عرفتَ[6] معنَى الصنفِ[7] .

= بسبب (الألف) ولذا لم يعد المحذوف في مثل : دعتا ، ولم يقل : دعاتا . (ح) .

(١) أي : الفعل .

(٢) وترك المصنف العطف ؛ لإيراده أصناف الفعل على طريق التعديد . (م) . قال الشيخي غفر الله له ولوالديه : التعداد في نسخة خطية لـ« الأنموذج » عندي بدون حرف العطف ، والله تعالى أعلم . **قوله** : (وأصنافه : الماضي . . .) إلخ ، وذلك ؛ لأن ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إما أن يتم بالفاعل أو لا ، **الأوّل** : إما أن يقترن بالماضي أو لا ، **الأول** : الماضي ، **والثاني** : إمّا أن يقترن بالمستقبل أو لا ، **الأوّل** : الأمر بالصيغة ، **والثاني** : المضارع ، وكل منها إما أن يتجاوز من الفاعل إلى المفعول به أو لا ، **الأوّل** : المتعدّي ، **والثاني** : اللاّزم ؛ أي : غير المتعدي ، والمتعدي إما أن يبنى للفاعل أو للمفعول ، **الثاني** : المبني للمفعول ، **والأول** : المبنيّ للفاعل ، **والثاني** ؛ أعني : ما لا يتم بالفاعل إما أن يقصد به الإنشاء أو لا ، **الأول** : إمّا أن يكون للتعجب أو المدح أو الذم ـ **الأول** : فعلا التعجب ، **والثاني** : فعلا المدح والذم . (ص) ـ **والثاني** ؛ أعني : ما لا يقصد به الإنشاء إمّا أن يوضع لدنو الخبر أو لا ، **الأول** : أفعال المقاربة ، **والثاني** : إمّا أن يوضع لتقرير الفاعل على صفة أو لا ، **الأول** : فعل الناقص ، **والثاني** : إن دل على شك أو يقين . . فهو فعل القلب . « تحرير الفوائد » .

(٣) متعلق بـ(له) ، أو مفعول مطلق له . (ق) .

(٤) تأكيد لفظي لـ(كما) . (ق) .

(٥) فاعل الظرف . وفي (ط) : (كذلك الفعل له أصناف) .

(٦) في الاسم . « مغني » .

(٧) بقوله : (الأصناف بمعنى الأقسام) .

وأصنافُ الفعلِ المذكورةُ في هذَا الكتابِ أحدَ عشرَ صنفاً ، وستَعرِفُ كلَّ واحدٍ منهَا في موضعِه .

[الفعل الماضي]

قالَ : الماضِي[(١)] ، وهو الذِي يدلُّ على حدثٍ في زمانٍ قبلَ زمانِك[(٢)] ؛ نحوُ : ضربَ[(٣)] .

أقولُ : لَمَّا ذَكَرَ أصنافَ الفعلِ على طريقِ الإجمالِ . . شَرَعَ في ذكرِها على طريقِ التفصيلِ ، معَ رعايةِ الترتيبِ السابقِ[(٤)] في اللاحقِ[(٥)] ، فابتدأَ بالماضِي الذِي هو أولُ الأصنافِ ، وعَرَّفَه بأنَّه الفعلُ الذِي يدلُّ على حدثٍ[(٦)] ؛ أي : علَى معنًى واقعٍ في زمانٍ قبلَ زمانِك[(٧)] ؛ نحوُ : ضربَ ،

---

(١) ظرف مستتر ، صفة زمان ، ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان ؛ لمكان العموم والخصوص ، أو الكلية والبعضية ؛ كما يقال : الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة وقت الظهر في يوم الجمعة . (هـ) .

(٢) أي : قبل زمانك الذي أنت فيه وهو زمان كلامك خطاباً أو غيره . « تحرير » . أي : قبلية ذاتية لا عرضية ؛ كتحريك الإصبع مع الخاتم ، وإلا . . يلزم للزمان زمان . (هـ) .

(٣) والزمان في الفعل وضعية ، وفي الصفة عرضية ، وفي المصدر عقلية . (حلبي) .

(٤) في الإجمال .

(٥) في التفصيل .

(٦) أي : الصنف الأول من أصناف الفعل : الماضي ، **قوله** : (وهو الذي يدل على حدث واقع في زمان قبل زمانك) أي : بمادته على حدث ، وبهيئته على زمان قبل زمانك ؛ أي : قبل زمان تكلمك ، سواء تضيف إلى زمان التكلم أو لم تضف ؛ دلالة بالوضع ، فخرج ما دل بعارض ؛ نحو : زيد ضارب عمرو أمس ، ودخل ما دل بالوضع وتجرد بعارض ؛ نحو : نعم وعسى ، ولم يتعرض لقيد الوضع ؛ اعتماداً على انصراف المطلق إلى الكامل ، وهو الدلالة بالوضع ، ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف ، ولم يقل : (في الزمان) بدل (في زمان قبل زمانك) لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه . « ح ق » .

(٧) أي : قبل تكلمك . (ح) .

فإنَّه يدلُّ على ضربٍ واقعٍ في الزمانِ الماضِي .

قالَ : وهو مبنِيٌّ على الفتحِ[1] ، إلاَّ إذَا اعترَضَ عليه مَا يوجبُ سكونَه[2] أو ضمَّه[3] .

أقولُ : الماضِي مبنِيٌّ على الفتحِ ؛ أمَّا البناءُ . . فلعدمِ احتياجِه إلى الإعرابِ[4] ، وأمَّا الحركةُ . . فلوقوعِه موقعَ الاسمِ[5] ؛ نحوُ : زيدٌ ضربَ ،

---

(١) لأن الأصل في الفعل البناء ؛ لفقدان المعاني الموجبة للإعراب ، ولا مقتضي للعدول عنه من المشابهة التّامة في الماضي . (هـ) . والماضي لما كانت مضارعته غير تامة . . لم يعرب ، ولكن عدل عن الأصل الذي هو البناء على السكون إلى الحركة ، والأمر لما لم يضارعه بوجه مّا ترك على أصل البناء . « ضوء » . فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر ، والضم مع (واو) الضمير . (ق) .

(٢) نحو : ضربت .

(٣) لفظاً ؛ نحو : ضربوا ، أو تقديراً ؛ نحو : رموا . (ح) و« مغني » .

(٤) **قوله** : (أمّا البناء) أي : بناء الماضي . . فثابت ؛ لعدم احتياجه إلى الإعراب ؛ لفوات موجبه في حقه ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . « تحرير » .

(٥) والأصل في الاسم الحركة . « مغني » . **قوله** : (وأمّا الحركة) أي : بناء الماضي على الحركة ، مع كون السكون أصلاً في البناء . . فثابت ؛ لوقوعه موقع الاسم ؛ نحو : زيد ضرب ، في معنى : زيد ضارب ، هذا ما ذكره الشارح . « تحرير » . وقال حسين السِّغْنَاقي في « موصله » : والبناء على الحركة ؛ لأنّه شابه المضارع في أن كلاًّ منهما يقع صفة للنكرة ، ويقعُ شرطاً وجزاء ؛ نحو : مررت برجل ضرب ، وبرجل يضرب ، في موضع برجل ضارب ، ونحو : إن ضربت . . ضربت ، وإن تضرب . . أضرب ، والمضارع معرب ، والحركات من خواص المعرب ، فهذا يقتضي أن يكون الماضي معرباً ، ويتعاقب على آخره حركات إعرابية ، وما ذكرناه من فوات الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، فعلمنا بالوجهين ، وقلنا بالبناء على الحركة . انتهى . « تحرير الفوائد » . أو نقول : إن الأفعال حقها سكون أواخرها ، والأسماء حقها الإعراب ، غير أن المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة ، والأمر لا يشبهه بوجه ، والماضي شابه مشابهة ضعيفة ، وإذن للأفعال ثلاث مراتب : **أولها** : المضارع ، **والثانية** : الأمر ، **والوسطى** : الماضي ، ففاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء ، والماضي بالبناء على الحركة . « تحرير » .

فإنَّه في معنَى : زيدٌ ضاربٌ ، وأمَّا الفتحُ . . فلخفتِه[1] ، إلاَّ[2] إذَا اعترَضَ عليه شيءٌ يوجبُ ذلك الشيءُ سكونَ الماضِي[3] ؛ كالضميرِ المرفوعِ المتحركِ[4] ؛ نحوُ : ضربْتُ ، أو يوجبُ ضمَّه ؛ كالواوِ في نحوِ : ضربُوا ، فإنَّه حينئذٍ يُبنَى على السكونِ ، أو الضمِّ .

أمَّا السكونُ . . فلكراهيةِ توالِي الحركاتِ الأربعِ فيمَا هو كالكلمةِ الواحدةِ ، فإنَّ الفاعلَ[5] كالجزءِ[6] من الفعلِ ، بخلافِ المفعولِ[7] ، فإنَّه كالمنفصلِ[8] ؛ ولذلك لَمْ يُغيَّرْ مَا قبلَه ؛ نحوُ : ضربَك .

وأمَّا الضمُّ . . فلمجانسةِ الواوِ .

---

(١) أما البناء على الفتحة . . فللخفة ، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء الذي هو السكون ؛ لأن الفتحة جزء (الألف) ، و(الألف) لازمة للسكون ، فالبناء على ما هو لازم السكون كأنه بناء على السكون . « إقليد » . **قوله** : (وأما الفتح) أي : بناء الماضي على الفتح . . فثابت ؛ لخفته ، أو لأن أول التصرفات فيه إلحاق ضمير المثنى به ، وعلامته (الألف) فحينئذ يقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، فيكون في الحال مهيأً لذلك ، أو لأن الماضي يكون على فعل أو فعل ؛ كشرب أو كرم ، فكرهوا أن يضطر ضم شيء من مثلين إلى اجتماع حركتين ثقيلتين على وجه رفضوا مثله ، وهو الخروج من الكسرة إلى الضمة ، أو منها إلى مثلها ، ومن الضمة إلى الكسرة ، أو منها إلى مثلها ، وكان فيه لزوم بناء مرفوض ، أو اجتماع كسرتين . « تحرير الفوائد » .

(٢) كل وقت .

(٣) استثناء مفرع ، **فالتقدير** : الماضي بني على الفتح في جميع الأوقات ، إلا إذا اعترض له شيء . « تحرير » . وفي (ط) : (سكون آخر الماضي) .

(٤) راجع « الجامي » .

(٥) لشدة احتياج الفعل إليه . (ح) .

(٦) لكونه عمدة .

(٧) والمفعول فضلة ليس بجزء ، والفاعل جزء . (فالي) .

(٨) لكونه فضلة . (تح) .

[الفعل المضارع]

قالَ : المضارعُ ، وهو مَا[1] اعتقبَ[2] في صدرِه إحدَى[3] الزوائدِ الأربعِ[4] ؛ نحوُ : يفعلُ ، وتفعلُ ، وأفعلُ ، ونفعلُ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الأولِ من أصنافِ الفعلِ . . شَرَعَ في الصنفِ الثانِي ؛ أعنِي : المضارعَ ، وهو الفعلُ الذِي وُجِدَ[5] في أولِه إحدَى الزوائدِ الأربعِ ؛ من الياءِ ؛ نحوُ : يفعلُ ، أو التاءِ ؛ نحوُ : تفعلُ ، أو الهمزةِ ؛ نحوُ : أفعلُ ، أو النونِ ؛ نحوُ : نفعلُ .

وتُسَمَّى هذه الحروفُ حروفَ المضارعةِ[6] ؛ أي : المشابهةِ ؛ لأنَّ الفعلَ بسببِها يشبِه الاسمَ[7] ؛ كمَا سيجيءُ ؛ ولذلك يُسمَّى : مضارعاً[8] .

---

(١) أي : الفعل .

(٢) إرْكَيلْدَ لُهْلِبْ . (حديث) .

(٣) مرفوع تقديراً ، فاعل (اعتقب) .

(٤) **قوله** : (إحدى الزوائد الأربع) يقال لها : حروف (نأيت) و(أتين) من (الياء) في الغائب ؛ لكونهما وسطين ، فـ(الياء) من وسط المخارج ، وهو وسط اللسان ، وذكر الغائب دائر بين المتكلم والمخاطب ، فيكون وسطيّاً ، فناسب أن يتعين الوسطى للوسطى ؛ نحو : يفعل ، و(التاء) في المخاطب والغائبة ؛ لكونها مقلوباً عن (الواو) و(الواو) مختص بمنتهى المخارج ، والمخاطب منتهى الكلام ، فناسب أن يعين المقلوب مما هو مختص بالمنتهى للمنتهى ، ثم أتبعت الغائبة له ؛ لوقوع الشركة لهما فيها في الماضي ؛ نحو : ضربت بـ(التاء) السّاكنة ، وضربت بـ(التاء) المفتوحة ؛ نحو : تفعل ، و(الهمزة) في المتكلم ؛ لكونه مبدأ الكلام ، واختصاص (الهمزة) بمبدأ المخارج ، فيعين المبدأ بالمبدأ ؛ نحو : أفعل ، و(النون) في المتكلم إذا كان معه غيره ؛ لكونها علماً للمتكلم إذا كان معه غيره في الماضي ؛ نحو : نفعل . « تحرير الفوائد » .

(٥) وفي نسخة : (وجدت) ، **قوله** : (وجدت) أنسب بـ(إحدى) فتدبر . (ق) .

(٦) كما تسمى : الزوائد الأربع . (ق) .

(٧) في العموم والخصوص .

(٨) أي : لأجل شبه الفعل بسببه الاسم الذي هو مأخوذ من الضراعة ؛ أي : المشابهة=

وإنَّمَا اختصتِ الزيادةُ بهذه الحروفِ[1] ؛ لأنَّ هذه الحروفَ بعضُها من حروفِ اللينِ ، وهي الياءُ ، وبعضُها قريبُ المخرجِ منها ، وهي الهمزةُ ، فإنَّهَا قريبُ المخرجِ من الألفِ[2] ، وبعضُها تبدلُ منها ، وهي التاءُ ؛ لأنَّهَا تبدلُ من الواوِ[3] ؛ نحوُ تراثٍ في وراثٍ[4] ، بمعنَى ميراثٍ ، وبعضُها يشبِهُهَا في سهولةِ التلفظِ ، وهي النونُ ، فإنَّ غُنَّتَها تشبِه حرفَ اللينِ[5] .

واعلمْ : أنَّ الاعتقابَ والتعاقبَ[6] بينَ الشيئينِ[7] : أنْ يجيءَ أحدُهما عقيبَ الآخرِ[8] ، فمعنَاهما في الحروفِ : ألاَّ يجوزَ خلوُّ الكلمةِ عن جميعِها ، ولاَ يوجدَ أكثرُ من واحدٍ فيهَا[9] ، والزوائدُ الأربعُ كذلك ، فإنَّ المضارعَ لاَ يجوزُ أنْ يخلوَ عنها[10] ، ولاَ أنْ يجتمعَ فيه أكثرُ من واحدٍ منهَا .

= في الضرع . (تح) .

(١) أي : حروف المضارعة من بين حروف (سألتمونيها) . (ق) .

(٢) بناء على أن (الألف) من الحلق .

(٣) أي : (التاء) تبدل من (الواو) إذ لو لم تبدل . . للزم اجتماع الواوات في موضع واحد عند العطف ، وهو مكروه ؛ لشبه تلفظه بنباح الكلب . « تحرير » .

(٤) وتكلان ، وتقوى ، وتخمة في وكلان ، ووقوى ، ووخمة . (ق) . وإبدال (الواو) (تاء) كثير في كلامهم ؛ كتراث ، **أصله** : وراث ، وتجاه ، **أصله** : وجاه . « ح ق » . هذا نظيرٌ لا مثال ؛ لأنه ليس من المضارع . « تحرير » .

(٥) يعني : أن (النون) لها غنة ، وامتداد في الخيشوم ـ **الخيشوم** : أقصى الأنف . (منه) ـ وصوت خفي ؛ لجريه فيه كما أن لـ(الألف) امتداداً في الحلق ، وصوتاً خفياً ؛ لجريه في الحلق . (سعد الله) . وفي (ط) : (تشبه حروف اللين) .

(٦) إذا استعملا .

(٧) **قال القدقي رحمة الله تعالى عليه** : إتيان التعاقب بعد الاعتقاب إشارة إلى أن الثاني بمعنى الأول ؛ كما في تخاصم واختصم . (ق) .

(٨) بألاّ يوجدا معاً ، ولا ينتفيا معاً ، بل يكون بينهما انفصال حقيقي .

(٩) وفي (ط) : (ولا وجود أكثر من واحد منها) .

(١٠) ولو تقديراً ؛ كما إذا حذف (التاء) في (تصدى) إذا قلنا بحذف الأول .

قالَ : ويشتركُ في المضارعِ الحاضرُ والمستقبلُ ، إلاَّ إذَا دخلَه اللامُ أو سوفَ .

أقولُ : ويشتركُ في المضارعِ الحاضرُ والمستقبلُ ؛ أي : يصلحُ كليْهِمَا[1] ؛ نحوُ : يفعلُ زيدٌ ، فإنَّه يحتملُ أنْ يفعلَ الآنَ أو غداً ، إلاَّ إذَا دخلَ المضارعَ لامُ الابتداءِ[2] ، فإنَّه يختصُّ حينئذٍ بالحاضرِ[3] ؛ نحوُ : زيدٌ ليقومُ ؛ أي : الآنَ ، أو دخلَه سوفَ ، فإنَّه حينئذٍ يختصُّ بالمستقبلِ ؛ نحوُ : زيدٌ سوفَ يقومُ ، وكذَا إذَا دخلَه السينُ ؛ نحوُ : زيدٌ سيقومُ .

---

(١) أي : بالنسبة إلى السامع ، لا بالنسبة إلى المتكلم ، فإن الحال والاستقبال عنده متعين ، وعند من سمع منه لا يتعين . (م) . **فإن قيل** : الماضي أيضاً مشترك بين القريب والبعيد ؛ لأن (قد) إذا دخل عليه . . صار للقريب ، **قلت** : ليس الأمر كما زعمت ؛ لأنه إذا كان قريباً . كان ماضياً أيضاً ، فلا يخرجه (قد) عن مسماه ، بخلاف (سوف) فإنه يخرجه من الحال إلى الاستقبال . « مصباح » . أي : عند الإطلاق من غير قرينة ، وذلك لأنّه لفظ مشترك وضع للحال مرة ، وللاستقبال مرة أخرى ، **وقيل** : حقيقة في الحال ، ومجاز في الاستقبال ، **وقيل** : بالعكس . (هـ) . بأن يوضع كل منهما كما هو **عند الجمهور** ، أو بأن يوضع على أحدهما ، ويستعمل في الآخر مجازاً كما هو **عند البعض** . « تحرير » .

(٢) استثناء من **قوله** : (يصلح كليهما) كما هو المناسب ، أو من **قوله** : (يحتمل أن يفعل الآن أو غداً) . « تحرير » .

(٣) **هذا ما ذهب إليه الكوفيون ، والزمخشري ، وابن مالك وغيرهم** . (ابن ق) . أي : حين إذا دخل عليه (لام) الابتداء بلا واسطة ؛ كما هو المتبادر ، أما إذا دخل عليه بواسطة . . يكون لمجرد التأكيد ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى : ٥] الآية . « تحرير » . و(اللام) للابتداء إلا أنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية ، فلا بد من تقدير مبتدأ ؛ أي : ولأنت سوف يعطيك ، وليست بـ(لام) جواب القسم ؛ لأن (لام) القسم لا تدخل المضارع إلا مع (نون) التأكيد ؛ نحو : والله لأضربنّ . (شيخ زاده) . **والأصل في (لام) الابتداء** : ألاّ تدخل إلاّ على الأسماء ، أو ما أشبهها . « محصول » . يعني : أن الفعل المضارع وإن كان أصله أن يكون مشتركاً . . لكن قد يعرض ما يعين كل واحد من الزّمانين كـ(اللاّم) أو (السين) أو (سوف) ، وهو ظاهر . (فالي) .

وإنما لَمْ يذكرْها ؛ استغناءً بأختِها عنها[١] .

وهـذَا المعنَى ؛ أعنِي : العمـومَ[٢] والخصـوصَ[٣] هـو الـذِي يضـارعُ المضارعُ ؛ أي : يشبِهُ الاسمَ بسببِهِمَا ، فإنَّ الاسمَ أيضاً يحتملُ العمومَ والخصوصَ ؛ كرجلٍ والرجلِ .

قالَ : ويُعرَبُ بالرفعِ والنصبِ[٤] والجزمِ[٥] .

أقولُ : إنَّمَا أُعرِبَ المضارعُ[٦] ؛ لأنَّه مشابهُ الاسمِ ؛ كمَا مَرَّ .

---

(١) لكونهما في حكم واحد من كل الوجوه ، ألا فرق بينهما بأن (السين) للفور ، و(سوف) للتراخي ؟ « تحرير » .

(٢) إذا لم يدخل (لام) الابتداء ، ولا (السين) ، ولا (سوف) . (س) .

(٣) أي : إذا دخل (لام) الابتداء أو (السين) أو (سوف) . (س) .

(٤) لفظاً . (جامي) .

(٥) وليس له جر ؛ لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم . « متوسط » .

(٦) بالرفع والنصب والجزم ، أما الإعراب . . فلشبهه الاسم من جهة العموم والخصوص ، وأما جعله على هذه الثلاثة . . فللفرق بين الأصل والفرع . « تحرير » . إنما سمّي المضارع مضارعاً ؛ لأنه يضارع الاسم ؛ أي : يشابهه ، وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال ، أما اللفظ . . فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ؛ نحو : ضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج ، وأما في المعنى . . فمن وجوه : **الأوّل** : أنه شائع فيتخصص ؛ أعني : أنه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ، ثم يخصّص بأحدهما بدخول (اللاّم) أو (السّين) أو (سوف) كما أن اسم الجنس شائع في أمته يتخصص بواحد بعينه بدخول (لام) العهد ، **والثاني** : أنه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحاً للفاعلية والمفعولية والإضافة ، واختصاصه بواحد منها عند دخول أحد العوامل ، **والثالث** : أنه بالشيوع قد أشبه الأسماء المشتركة ؛ كالعين ونحوها ، **والرابع** : مبادرة الوهم في كل واحد منهما ؛ أعني : في اسم الفاعل والفعل المضارع إلى الحال عند الإطلاق ؛ نحو : زيد مصلّ وزيد يصلي ، وأما الاستعمال . . فمن وجهين : **أحدهما** : وقوعه موقعه ؛ نحو : زيد قائم ، وزيد يقوم ، **والثاني** : دخول (لام) الابتداء كل واحد منهما ؛ نحو : إن زيداً لقائم ، وإن زيداً ليقوم ، فلما أشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه . . سمي =

وإنَّمَا دخلَ فيه الجزمُ[1] ؛ ليكونَ عوضاً عن الجرِّ في الأسماءِ .

قالَ : وارتفاعُه[2] بمعنًى[3] ، وهو وقوعُه موقعَ الاسمِ ؛ نحوُ : زيدٌ يضربُ .

أقولُ : وارتفاعُ المضارعِ بعاملٍ معنويٍّ[4] ، وهو وقوعُ المضارعِ موقعَ الاسمِ[5] ؛ نحوُ : زيدٌ يضربُ ، فإنَّه في معنَى : زيدٌ ضاربٌ[6] ، فوقوعُ (يضربُ) في موقعِ (ضاربٍ) عاملٌ فيه ، وهو أمرٌ معنويٌّ[7] .

قالَ : وانتصابُه بأربعةِ أحرفٍ ؛ نحوُ : أنْ يخرجَ ، ولنْ يضربَ ، وكيْ يكرمَ ، وإذنْ يذهبَ .

أقولُ : وانتصابُ المضارعِ بأربعةِ أحرفٍ : الأولُ : (أنْ)[8] وهي

= مضارعاً ، وإعرابه بوجوه إعراب الاسم ، وعوض الجزم مكان الجر . (ضوء) .

(١) أما أصل الإدخال ليكون عوضاً ، ولا يكون مخالفاً للاسم في عدد وجوه الإعراب عند حصول المشابهة التامة بينهما ، وأما الاختصاص بالجزم . . فلأن الجزم أخف من الجر ، والفعل أثقل من الاسم ، ألا ترى أنهم لم يصوغوا أفعالاً خماسياً كما فعلوا ذلك في الاسم ، **فإن قيل** : لِمَ لَمْ يجزم المضارع هذه الحالة ؟ قلنا : إن بين الفعل وبين الرفع والنصب تعلقاً ، وليس بينه وبين الجر ؛ لانخراطهما في سلك عمله ؛ نحو : يضرب زيد عمراً ، بخلاف الجرّ ؛ **فتقريبُ القريب أقرب إلى الحكمة** . « تحرير » .

(٢) مبتدأ .

(٣) خبر . أي : بأمر معنوي لا حظ للسان فيه . (ق) .

(٤) أي : غير لفظي . (تح) .

(٥) **عند البصريين** ، وتجرده عن العامل اللفظي **عند الكوفيين** . « تحرير » . **وأورد عليه** : أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم ؛ كما في الصلة ، وفي نحو : سيقوم . راجع « الجامي » .

(٦) **على مذهب المصنف** . (ق) .

(٧) لا حظ للفظ فيه . (ق) .

(٨) بفتح (الهمزة) وسكون (النون) ، قدم عَلى غيرها ؛ لكونها أصلاً بالنسبة إلى غيرها ؛ فلذلك تعمل مظهرة ومضمرة كما سيأتي . « تحرير » . وإن (أن) الناصبة تجزم على لغة . =

لاَ تخلُو منْ أنْ يكونَ مَا قبلَها فعلَ علمٍ[١] أو ظنٍّ أو غيرَهما[٢] ، فإنْ كانَ غيرَهما . تكونُ ناصبةً[٣] ؛ نحوُ : أريدُ أن يخرجَ زيدٌ .

وإنْ كان فعلَ العلمِ[٤] . . فليستْ بناصبةٍ ، بلْ مخففةٌ من الثقيلةِ[٥] ؛ نحوُ : علمتُ أن سيقومُ زيدٌ برفعِ (يقومُ) ، وزيادةُ السينِ[٦] للفرقِ[٧] .

وإنْ كانَ فعلَ الظنِّ . . جازَ الوجهانِ[٨] ؛ نحوُ : ظننتُ أنْ يقومَ بالنصبِ ، وأنْ سيقومُ بالرفعِ .

= « خلاصة » . و(أن) تنصب المضارع لفظاً ، والماضي محلاً . « ح أجرومية » .

واعلم : أن صلة (أن) المصدرية لا يكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب على الأصح ، وأجازه أبو علي . (زاده) . **واختلف النحاة** في أنه هل يجوز أن تكون المصدرية أمراً أو نهياً أو غيرهما مما فيه معنى الطلب أو لا يجوز ، **والمشهور** : لا يجوز ، وأجاز سيبويه وأبو علي ذلك . (شيخ زاده) . وليس من النواصب ما يضمر سوى (أن) لأنها أم الباب ، وأيضاً فليس منها ما يصير به الفعل في تأويل الاسم سواها ، فوجب تقديرها ، لكن لا يجوز إظهارها ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وليطرد حكم (حتى) في جميع أقسامها ؛ إذ الابتدائية والعاطفة لا تظهر معهما (أن) فكذلك مع هذه التي ينتصب بعدها الفعل . « محصول » .

(١) أو ما في معناه . (ق) . أو يقين . (ق) .

(٢) أي : غير فعليهما .

(٣) أي : تكون ناصبة للمضارع ، وفيه إثبات ما نفي بالاتفاق ؛ لأن (أن) مع الفعل مصدر ، وكلمة واحدة ، وعمل بعض الكلمة في الآخر ممتنع بالاتفاق ، اللهم إلا أن يقال : إن المضارع من حيث هو هو فعل أجنبي ، فإعمال (أن) فيه لا يستلزم إعمال ما ذكر من إعمال بعض الكلمة في تلك الكلمة . « تحرير » .

(٤) أي : إذا كان ما قبلها فعلاً بمعنى العلم . « تحرير » .

(٥) خلافاً لابن الأنباري والفراء . (هندي) .

(٦) أو (سوف) أو (قد) أو حرف النفي ؛ كما يأتي .

(٧) بين الناصبة والمخففة .

(٨) أي : الإعمال ؛ نحو . . . إلخ . (تح) .

والثانِي : (لنْ)[1] نحوُ : لنْ يضربَ زيدٌ .

ومعنَـى (لـنْ) لنفـيِ الاستقبـالِ[2] ، ولهـذَا لاَ يستعمـلُ إلاَّ مـعَ الفعـلِ المستقبلِ .

والثالثُ : (كيْ)[3] نحوُ : جئتُك كيْ تكرمَنِي .

والرابعُ : (إذنْ)[4] وهيَ إنَّمَا تنصبُ[5] بشرطينِ : الأولُ : ألاَّ يكونَ مَا بعدَها معتمداً على مَا قبلَها[6] ؛ أي : لاَ يكونَ بينَهُمَا تعلقٌ[7] ، والثانِي : أنْ يكونَ مدخولُهَا مستقبلاً[8] ؛ نحوُ : إذنْ تذهبَ .

فإنْ فُقِدَ الشرطانِ ، أو أحدُهما . . لاَ تنصبُ ؛ أمَّا انتفاءُ الأولِ . . فنحوُ قولِك لمنْ قالَ : آتيك : أنَا إذنْ أكرمُك[9] ، فإنَّ (أكرمُك) متعلقٌ بِمَا قبلَه ؛

---

(١) قال الفراء : **أصله** : (لا) أبدلت (الألف) (نوناً) ، وقال الخليل : (لا أن) وبه أخذ حسين السِّغْناقي في « موصله » ، وقال سيبويه : إنه حرف برأسه . « تحرير » .

(٢) مع التأكيد . (سعد) .

(٣) مجرداً عن تقدير (أن) بعدها **عند الكوفيين** ، وبتقديرها **عند البصريين** . (تح) .

(٤) بـ(النون) إذ أصله : (إذ أن) حذفت (الهمزة) بعد إعطاء كسرتها إلى ما قبلها ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار (إذن) وقال بعض : بغير (النون) فهو غلط نشأ من قلة الاعتبار . (تح) .

(٥) ملتبساً . (ق) .

(٦) راجع إلى « الجني » .

(٧) بأن يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها ، فإنه إذا اعتمد ما بعدها لما قبلها . . لا ينصب المضارع بها ؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها ، كأنه سبقها حكماً . « تحرير » . **أراد بالتعلق** : مطلق الارتباط ؛ كارتباط المعطوف بالمعطوف عليه ، وارتباط الجواب بما يجاب عنه ، سواء كان جواب الأمر ، وجواب (لعل) الشبيهة بحرف التمني ، وارتباط الخبر بالمبتدأ . (زاده) .

(٨) لكونها جواباً وجزاء ، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال . (تح) .

(٩) و(إذن) **أصله** : (إذ أن) فخفف ؛ يعني : أنه مركب من (إذا) الظرفية و(أن) =

لأنَّه خبرُه ، وأمَّا انتفاءُ الثانِي . . فنحوُ قولِك لمنْ حدثَك : إذنْ أظنُّك كاذباً[1] ، فإنَّه للحالِ ، وأمَّا انتفاؤُهما . . فنحوُ قولِك له[2] : أنَا إذنْ أظنُّك كاذباً .

قالَ : ويُنصبُ بإضمارِ (أنْ) بعدَ خمسةِ أشياء[3] : حتَّى ، واللامِ ، وأو بمعنَى إلى[4] ، وواو الجمعِ ، والفاءِ[5] في جوابِ الأشياءِ الستةِ[6] : الأمرِ ،

= المصدرية ، هذا عند الجمهور ، وقيل : إنه من (إذا) الظرفية ، فنون وعوض عن المضاف إليه . (من كتب النحو) .

(١) فأراد السامع تكذيبه ، فإنه لا يكذبه في الاستقبال بل يقول : أظنك في هذا الكلام كاذباً ، ولا يقول : في الزمان الآتي إنك كاذب . « شرح لباب » .

(٢) أي : لمن حدثك . « شرح لباب » .

(٣) في الكتاب عند البصريين ، **وأمّا الكوفيون** . . فيزعمون أنه منصوب بنفس هذه الحروف من غير إضمارها . « تحرير » .

(٤) وفي كلام بعضهم ـ أي : الهندي ـ بمعنى (إلى أن) ، وهل هذا إلا خلف من القول ؛ لاستلزامه تكرار (أن) ، والحق هو الأول ، وسبب الإضمار بعدها كونها بمعنى (إلى) ، ويجوز أن يكون المعنى : ولألزمنك كل الأوقات إلا وقت إعطائك حقي ، أو لألزمنك لكي تعطيني حقي ، فيجب تقدير (أن) أيضاً ؛ لكون كل من (إلا) و(لام كي) من دواخل الاسم ، قال سيبويه في قول امرىء القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

ولو رفعت . . كان عربيّاً جائزاً على أن تشرك بين الأول والآخر ؛ كأنك قلت : إنما نحاول ، أو إنما نموت ، وعلى أن يكون مبتدأ معطوفاً عن الأول ؛ يعني : أو نحن ممن نموت . (ح ق) .

(٥) التي ستذكر بعد . (م) .

(٦) **فإن قيل** : الأشياء جمع ، والستة مفرد ، والصفة والموصوف يجب أن يتوافقا في الجمع ، فلم لم يطابق هنا ؟ **قلت** : لأن الجمع المحلّى بـ(اللاّم) في معنى المفرد ؛ لأنّ (الألف) و(اللام) إذا دخل على الجمع . . يكون للاستغراق ، فإذا كان كذلك . . يبطل معنى الجمع ، فإذا بطل . . صار مفرداً ، وهذه القاعدة في الجمع المثبت ، أما في الجمع المنفي . . فلا يبطل معنى الجمع ، فلا يكون (الألف) و(اللام) للاستغراق . =

والنهيِ ، والنفيِ ، والاستفهامِ ، والتمنِّي ، والعرضِ ؛ نحوُ : سرتُ حتَّى أدخلَها ، وجئتُكَ لتكرمَنِي ، ولألزمنَّكَ[1] أو تعطيَنِي حقِّي ، ولاَ تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ[2] ، وائتِنِي فأكرمَكَ ، ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[3] [طه : ٨١] ، ومَا تأتينَا فتحدثنَا[4] ، وهل أسألُك فتجيبَنِي[5] ، وليتنِي عندَكَ فأفوزَ فوزاً عظيماً[6] ، وألاَ تنزلُ بِنَا فتصيبَ خيراً[7] .

أقولُ : يُنصَبُ المضارعُ بإضمارِ (أنْ) بعدَ الحروفِ المذكورةِ[8] ؛ أمَّا

= (سلمان) . قوله : (في جواب الأشياء الستة) قيد لكليهما جميعاً ، فإن الإضمار بعدهما مشروط في جواب الأشياء الستة ؛ أي : في حيز أحدها هذا الشرط مشترك بينهما ، وله بعد كل منهما شرط خاص ، وهو السببية في (الفاء) ، والجمعية في (الواو) . « ح ق » . وأما السر في المشترك . . فلأنهما ـ وهو الجمع والفاء ـ إذا وقعا في جواب أحدها . . كان ما قبلهما إنشاء ، وما بعدهما إخبارٌ ، فيلزم عطف الإخبار على الإنشاء مع كمال الانقطاع بينهما ، فوجب أن يؤول كل منهما بمصدره ، مع بقاء أصل المعنى في الجملة بضم زائد من خارج ؛ كأن يقال في ايتني فأكرمك : ليكن منك إتيان ، فحينئذ وإن حصل التقصي عن ذلك المضيق إلا أنه يتوجه ورطة أخرى ، وهي عطف الفعل على الاسم ، فوجب إضمارها بعدهما ؛ تخلصاً عنها بعطف الاسم على الاسم ؛ أي : ليكن منك إتيان فإكرام مني ، ولا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن ؛ أي : مع شرب اللبن ؛ إذ لو أريد منعه عن كل منهما على حدة . . قيل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم فيهما جميعاً بمعنى : ولا تشرب اللبن . (ح) .

(١) من باب علم . (د) .

(٢) ولو أدخل (الفاء) في هذا الموضع . . فسد المعنى ؛ نحو : لا تأكل السمك فتشرب اللبن . « ع ف » .

(٣) في جواب النهي . (فالي) .

(٤) في جواب النفي . (ق) .

(٥) في جواب الاستفهام . (ق) .

(٦) في جواب التمني . (ق) .

(٧) في جواب العرض .

(٨) واختلف النحويون ؛ فقال الزّجاج : الجزم لـ(أن) خاصة ، وإنما تقع هذه الأشياء نائبة عن=

بعدَ (حتَّى) و(اللامِ).. فلأنَّهُمَا حرفَا جرٍّ[١] ، فيجبُ أنْ يُضمَرَ (أنْ) بعدَهما ، حتَّى يصيرَ مَا بعدَهما في تأويلِ الاسمِ[٢] ، فإنَّ حرفَ الجرِّ لاَ يدخلُ على الأفعالِ .

وأمَّا بعدَ (أوْ).. فلأنَّهَا بمعنَى حرفِ الجرِّ أيضاً[٣] ؛ أعنِي : (إلى) ، فالتقديرُ[٤] : سرتُ حتَّى أدخلَها ، ولأنْ تكرمَنِي[٥] ، وإلَى أنْ تعطيَنِي حقِّي ؛ أي : سرتُ حتَّى دخولِي إيَّاهَا ، ولإكرامِكَ إيَّايَ ، وإلَى إعطائِكَ حقِّي .

وأمَّا بعدَ (الواوِ) و(الفاءِ).. فلأنَّ مَا قبلَهُمَا في غيرِ النفيِ إنشاءٌ[٦] ، ومَا بعدَهما إخبارٌ[٧] ، وعطفُ الإخبارِ على الإنشاءِ غيرُ

= (أن) لفظاً لا عملاً ، وسئل عن قوله : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء : ١١٠] كيف يكون (أيّاً) منصوبة بـ(تدعوا) مجزومة بـ(أي) وهذا يؤدّي إلى عمل كل واحد منهما في صاحبه فقال : (تدعوا) مجزومة بـ(أي) ، و(أي) نائب عن (أن) لفظاً ، ولم تعمل شيئاً ، **وقال غيره** : هذه الحروف نائبة عن (أن) لفظاً وعملاً ، فهي الجازمة للأفعال كما تجزم (أن) ، وأمّا قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ مجزوم بـ(أي) ، وجاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر ؛ لأن العمل مختلف ، وليس من وجه واحد ، فلما اختلف عملهما.. جاز اجتماعهما . « ش اللمع » .

(١) وحرف الجر لا تدخل على الفعل ؛ لكونهما من خواص الاسم . (ح) .

(٢) وذلك لأن الغرض هو جعل الفعل الأول سبباً للثاني ، فيلزم إضمارها ليقع الوفاق بين اللفظ والمعنى ؛ إذ المعنى في : سرت حتى أدخلها : سرت لأن أدخلها ، ولو رفعت.. كان المعنى : سرت حتى أنا أدخلها ، وهذا عكس الغرض ، ولأنهما حرفا جر هو مختص بالدخول على الاسم كما عرفت في أول الكتاب ، فلا يدخل على الفعل ، فلا بد بعدهما من تقدير (أن) لكون ذلك الفعل بتأويل الاسم ، فيكون اسماً حكماً . « تحرير » .

(٣) فأخذت حكم الجار في لزوم المفرد بعدها .

(٤) **عند الأئمة البصرية** . « محصول » .

(٥) وهذه (اللام) بمعنى (كي) . « ش مغني » .

(٦) وأما فيه.. فإخبار .

(٧) أي : كلام لا يحصل مدلوله في الخارج إلا به ، وما بعدها إخبار ؛ أي : كلام يحصل =

مناسبٍ[1] ، فيجبُ أنْ يؤولَ مَا قبلَهما[2] بِمَا هو[3] في معنَاه[4] ، وحينئذٍ يصيرُ المعطوفُ عليه اسماً بالضرورةِ ؛ كمَا سيتحققُ عند بيانِ معنَى الأمثلةِ[5] ، فيلزمُ أنْ يجعلَ المعطوفُ ؛ أعنِي : المضارعَ أيضاً في تأويلِ الاسمِ ، وذلك لاَ يمكنُ إلاَّ بإضمارِ (أنْ)[6] وأمَّا في النفيِ[7] . . فلحملِه على النهيِ ؛ لأنَّهُمَا

= مدلوله في الخارج بغيره ، فإذا عطف ما بعدها بـ(الواو) أو (الفاء) العاطفتين . . يلزم عطف الإخبار على الإنشاء ، وهو غير جائز ؛ لكمال الانقطاع بينهما ، فلا بدّ من التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ لما بين في موضعه ، فيجب أن يؤوّل ما قبلها بما هو في معنى الإخبار ، فحينئذ يصير المعطوف عليه ـ وهو ما قبلها ـ اسماً بالضرورة ، فيلزم أن يجعل المعطوف ؛ أعني : المضارع أيضاً في تأويل الاسم ؛ لئلا يلزم عطف الجملة الفعلية على الاسمية ، وذلك التأويل لا يتصور إلا بإضمار (أن) . « تحرير الفوائد » . عطف الإنشاء على الإخبار كثير ، كذا في « حواشي السعدية » . (زاده) . وفيه شيء أن عطف الإخبار على الإنشاء جائز كما جاء في الكلام المجيد ، وهو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح : ١ـ٢] فإنه إخبار عطف على ما قبله ، وهو : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ فلو كان هذا العطف غير مناسب . . لما جاء في كلامه تعالى ، فكأنه قيل : شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ، فتناسب المعطوف عليه . (خلخال) . **الإخبار** : ما يحتمل الصدق والكذب ، **والإنشاء** : ما لا يحتمل لهما ، وأيضاً **الإخبار** : ما ثبت مدلوله قبل التلفظ ، **والإنشاء** : ما ثبت مدلوله عند التلفظ . (م) .

(١) أي : غير جائز ؛ لكمال الانقطاع بينهما ، فلا يكون مقبولاً بـ(الواو) ، ولاسيّما فيما لا محل له من الإعراب ، وأمّا (الفاء) . . فلعله محمول على (الواو) في هذا الباب ، وإلا . . فعطف الإنشاء على الإخبار وعكسه سائغ شائع في غير (الواو) من حروف العطف ، فراجع باب الفصل والوصل من علم المعاني . (قدقي) .

(٢) بلا آلة . (ق) .

(٣) أي : المصدر الذي . . . .

(٤) أي : الإخبار .

(٥) بقوله : (والمعنى لا يمكن . . .) اهـ .

(٦) وقد يقال : لا حاجة إلى اعتبار (أن) وحذفها ، بل الفعل وحده يقام مقام المصدر . « متوسط » .

(٧) أي : انتصاب المضارع بإضمار (أن) مع أنه إخبار .

أخوانِ[1] ، فالتقديرُ : وأنْ تشربَ اللبنَ ، فأنْ أكرمَك ، فأنْ يحلَّ ، فأنْ تحدثَنا[2] ، فأنْ تجيبَنِي ، فأنْ أفوزَ ، فأنْ تصيبَ .

والمعنَى[3] : لاَ يكنْ[4] منكَ أكلُ السمكِ[5] وشربَ اللبنِ[6] ، وليكنْ[7] إتيانٌ[8] منكَ فإكرامٌ منِّي ، ولاَ يكنْ طغيانٌ منكم فحلولُ غضبٍ منِّي ، ولَمْ يكنْ منك إتيانٌ فتحديثٌ منَّا ؛ أي : لوْ تأتينَا لتحدثَنا ، ولَمَّا لَمْ تأتِنَا فكيفَ تحدثُنا ، وهلْ يكونُ سؤالٌ منِّي فإجابةٌ منكَ ، وليتَ لِي عندَك حصولاً[9] ففوزاً ، وألاَ نزولَ لك بنَا فإصابةُ خيرٍ منَّا[10] .

---

(1) في العموم .

(2) ويجوز في : ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك ؛ كأنك قلت : ما تأتينا فما تحدثنا ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] ، وعلى الابتدائية كأنك قلتَ : ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا . « مفصل » . يريد بالاشتراك العطف ؛ أي : النفي مشترك بين الجملة ، فلما كانت الجملة الأولى معراة عن الناصب والجازم . . صارت الثانية معراة عنهما ، وهو المقتضي للرفع ، وإليه ذهب في قوله : (كأنك قلت : ما تأتينا فما تحدثنا) وكذا الآية : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون . « إقليد » .

(3) أي : معنى الأمثلة المذكورة على تأويل ما قبل (الواو) و(الفاء) إلى ما هو في معناه ، وجعل المعطوف في تأويل الاسم ـ أي : المصدر ـ كالمعطوف عليه . (حديث) .

(4) أي : لا يوجد .

(5) محركة . « قاموس » .

(6) لأنه يحصل منه القُولنج . (فالي) .

(7) وليوجد . (ق) .

(8) إنشاء . (ق) .

(9) والحصول عند المخاطب سبب الفوز ؛ أي : النجاة عن الفتن . . . إلخ . (ق) .

(10) وهو إضافة المصدر إلى المفعول . (ح) . **فإن قلتَ** : (الهمزة) للاستفهام فما بالهم أن يسمّوا قولهم : ألا تنزل عرضاً لا استفهاماً ؟ **قلت** : هو من حيث الظاهر معك ، ومن حيث المعنى معنا ؛ إذ ليس مراد القائل : أن يستفهم المخاطب عن ترك النزول ، وإنما مراده : أن يذكره النزول حيث تركه ناسياً ، أو غير ملتفت . « إقليد » .

واعلمْ : أنَّ النصبَ بإضمارِ (أنْ) بعدَ (الواوِ)[١] و(الفاءِ) مشروطٌ بشرطينِ : أحدُهما : مشتركٌ ، والآخرُ : مختصٌّ ؛ أمَّا المشتركُ . . فهو أنْ يكونَ مَا قبلَ (الواوِ) و(الفاءِ) أحدَ الأمورِ الستةِ المذكورةِ في الكتابِ[٢] .

وأمَّا المختصُّ بـ(الواوِ) . . فالجمعيةُ بينَ مَا قبلَها ومَا بعدَها ، وأمَّا المختصُّ بـ(الفاءِ) . . فسببيةُ مَا قبلَها لِمَا بعدَها[٣] .

والمصنفُ خلطَ[٤] أمثلةَ (الواوِ) و(الفاءِ) اعتماداً على فهمِ المتعلمِ[٥] ، فإنَّ كلَّ مثالٍ بـ(الواوِ) يجوزُ أنْ يُقرأَ بـ(الفاءِ)[٦] ، وبالعكسِ[٧] .

---

(١) و(الواو) تنصب بإضمار (أن) إذا كان بمعنى الجمع ؛ تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن رفعت (تشرب) وقلت : لا تأكل السّمك وتشرب اللبن برفع (الباء) . . فيكون تقديره : وأنت تشرب اللبن ، فـ(أنت) مبتدأ وما بعده خبره ، و(الواو) للحال ، فإن كسرت (الباء) وقلت : لا تأكل السّمك وتشرب اللبن . . فـ(الباء) مجزومة ، وحركته لالتقاء الساكنين ، وتقديره : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يزعمون أنه منصوب بنفس الحروف من غير إضمار (أن) . (سيدي) .

(٢) وإلا ؛ أي : وإن لم يكن ما قبل (الواو) و(الفاء) من أحد الأمور السّتة . . لا تنصب بإضمار (أن) بعد (الواو) و(الفاء) . (تأمل) .

(٣) لأن العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى ، فإذا لم يقصد السببية . . لا يحتاج إلى الدلالة عليها . « تحرير الفوائد » .

(٤) أي : أتى بواحدة بعد واحدة بغير فصل بينهما . « مفصل » .

(٥) قوله : (والمصنف خلط أمثلة الواو والفاء . . .) اهـ أي : أتى بمثال واحد لـ(الواو) ، وأتى أمثلة (الفاء) بأسرها ، فذاك شِبه اختلاط ، فذكر الشارح المشبه باسم المشبه به . (طيّب). وأمثلة (الواو) أمثلة (الفاء) بعينها بإبدال (الفاء) بـ(الواو) حينئذ ، فراجعه .

(٦) إن وجد السببية .

(٧) أي: ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، و(الواو) بمعنى الجمعية، ولا تأكل السّمك فتشرب اللبن ، و(الفاء) بمعنى السببية ، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه : ٨١] و(الفاء) بمعنى السببية ، ولا تطغوا ويحل عليكم غضبي ، و(الواو) بمعنى الجمعية . « لباب » .

واعلمْ : أنَّ هذَا الموضعَ[1] يستدعِي زيادةَ تحقيقٍ[2] ، ولكنَّ هذَا مختصرٌ لاَ يسعُ ذلكَ[3] .

قال : وانجزامُه[4] بخمسةِ أحرفٍ[5] ؛ نحوُ : لَمْ يخرجْ[6] ، ولَمَّا

---

(١) أي : إضمار (أن) بعد (الواو) و(الفاء) . (تح) .

(٢) أي : زيادة إثبات بالدليل . (تح) .

(٣) أي : لا يليق . (ع) .

(٤) أي : كون المضارع مجزوماً ؛ أي : مقطوعاً على ما قال الأصمعي ، وهو أن الجزم مأخوذ من جزمت : إذا قطعت ، وذلك القطع إما بالإسكان إذا كان آخره حرفاً صحيحاً ، أو بالإسقاط إذا كان آخره نون التثنية أو الجمع ، أو حرف العلة . « تحرير » . وإنما اختص الجازم بالمضارع ؛ لأن الفعل يثقل بدخول حرف المضارعة ، فإذا دخل عليه الجازم . . يحذف منه حركة وأحرف ، فيحصل بالحذف الخفة . « محصول » .

(٥) سيأتي بيان معانيها على التفصيل إن شاء الله تعالى في باب الحرف ، وقد يستعمل (لما) والمجزوم محذوف ؛ نحو : ندم زيد ولما ؛ أي : ولما ينفعه الندم ، وكذلك (لم) في الشعر كقوله :

. . . . يَـوْمَ الأَعَـازِبِ إِنْ وَصَلْـتَ وَإِنْ لَـمِ

أي : وإن لم تصل . وقد يفصل بين (لم) ومجزومه في الشعر :

. . . . كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

أي : لم تؤهل . (ح ق » . قال الشيخي : في الأصل : (يوم الإغارة) بدل (يوم الأعازب) والتصحيح من كتب اللغة والنحو ، والله تعالى أعلم .

(٦) **فإن قلت** : لِمَ أدخلت (لم) على المضارع مع أنها موضوعة للمضي ؟ **قلت** : لأنها لما ثبت كونها عاملة . . وجب أن يدخل على ما هو قابل الإعراب ليظهر عملها ، **فإن قلت** : هلا سوغوا دخولها على الماضي والمضارع كـ(إن) الشرطية ؟ **قلت** : الأصل في حروف الشرط : أن تدخل على المستقبل ، وهو أثقل من الماضي ، فساغ العدول عن الأثقل إلى الأخف ، وأما (لم) . . فالأصل : أن تدخل على الماضي ، فلو ساغ العدول إلى استعمال الأصل . . لما ساغ دخولها على المضارع الذي هو الفرع ؛ لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف . . امتنع استعمال الفرع الذي هو الأثقل ؛ لئلا يلزم الخروج عن حد المناسبة . « إقليد » .

يحضرْ ، وليضربْ ، ولا تفعلْ ، وإنْ تكرمْنِي أكرمْكَ ، وبتسعةِ أسماءَ متضمنةٍ بمعنَى (إنْ) ، وهي[١] : (مَنْ) و(مَا) و(أيٍّ) و(أينَ) و(أنَّى) و(متَى)[٢] و(حيثمَا) و(إذمَا) و(مهمَا)[٣] نحوُ : مَنْ يكرمْنِي أكرمْهُ ، وعليه فقسْ .

أقولُ : انجزامُ المضارعِ إمَّا بالحروفِ ، وإمَّا بالأسماءِ .

والحروفُ الجازمةُ خمسةٌ : أربعةٌ منهَا تجزمُ فعلاً واحداً ، وهي : (لَمْ)[٤] و(لَمَّا)[٥] و(لامُ الأمرِ)[٦] و(لاء الناهية)[٧] ، وواحدةٌ منها تجزمُ فعلينِ ، وهي : (إنْ) الشرطيةُ .

والأسماءُ الجازمةُ هي : التسعةُ المذكورةُ ، وهي إنَّمَا تجزمُ فعلينِ[٨] ؛ لأنَّهَا متضمنةٌ معنَى (إنْ) الشرطيةِ ، فإنَّ قولَنَا : مَنْ يكرمْنِي أكرمْهُ في معنَى : إنْ يكرمْنِي هو أكرمْهُ أنَا ، فتجزمُ فعلينِ ؛ كمَا تجزمُهُمَا (إنْ)[٩] .

---

(١) وكون هذه الكلمات أسماء يعلم . . . اهـ راجع « الجني » . تأمل .

(٢) **قوله** : (متى) كلمة (متى) من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل ، وقد يكون خبراً ، والفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله منزلة المصدر ؛ كقول صاحب « الهداية » : (متى) يصير مستعملاً ـ أي : صيرورته مستعملاً . (م) ـ في أي زمان ، ويجيء بمعنى (في) كقولهم : أخرجها متى كمه ؛ أي : في كمه كلها . (دده جونكي) .

(٣) وهذه الثلاثة لا تستعمل إلا مع (ما) . (ت) .

(٤) الموضوعة لنقل معنى المضارع إلى الماضي . (تح) .

(٥) التي بمعنى (لم) . (تح) .

(٦) الموضوعة لطلب الفعل . (تح) .

(٧) الموضوعة لطلب ترك الفعل . (ت) .

(٨) لكونها بمعنى ، وهو سببية الأول للثاني ، وذلك المعنى لا يتحقق إلا بين الشيئين ، وذينك الشيئين لا يكون إلا فعلاً حقيقةً أو حكماً . « تحرير » .

(٩) إذا ثبت أن كلامهم مبني على الاختصار ، واستعمال حرف الشرط ههنا يقتضي التطويل ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن يكرمني زيد . . أكرمه ، إن يكرمني بكر . . أكرمه ، وكذا إذا =

والمذكورةُ[1] منَ الأمثلةِ ظاهرةٌ ، والبواقِي[2] : مَا تصنعْ أصنعْ[3] ، أيّاً تضربْ أضربْ[4] ، وأينَ تكنْ أكنْ ، وأنّى تجلسْ أجلسْ ، ومتَى تقعدْ أقعدْ ، وحيثُمَا تذهبْ أذهبْ ، وإذ مَا تفعلْ أفعلْ[5] ، ومهمَا تضحكْ أضحكْ .

وأصلُ (مهمَا) : مَا ، زيدتْ عليه (مَا) للتأكيدِ ، فصارَ : مَا مَا ، ثُمَّ أُبدلتِ الألفُ هاءً لتحسينِ اللفظِ ، فصارَ : مهمَا .

قالَ : وينجزمُ بـ(إنْ) مضمرةً[6] في جوابِ الأشياءِ الستةِ التِي تجابُ

= قلت : إن ركبت فرساً . . أركبه ، وكذلك الشرط إذا وقع في الزمان ؛ كقولك : إن تذهب يوم الجمعة . . أذهب ، وكذلك إذا قلت : إن تجلس مسجداً . . أجلس . . لزم بعدد جميع أفراد الجنس الذي يتعلق الشرطية به ، فإذا رأوا هذا التطويل الشنيع والتطويل القبيح . . وضعوا لكل نوع من الأنواع التي يتعلق الشرطية بها اسماً عامّاً يتناول جميع أفراده موضع حرف الشرط متضمن معناها ؛ ليزول ذلك القبح على حسب ملائمة المواضع ، **وقالوا في العقلاء** : مَن يكرمني . . أكرمه ، **وفي غير العقلاء** : ما تركب . . أركب ، **وفي الزمان** : متى تذهب . . أذهب ، **وفي المكان** : حيث تجلس . . أجلس . « إصباح » . ثم الغرض ـ أي : غرض الواضع ـ من تضمين هؤلاء الأسماء معنى (إن) : هو حصول التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار ، **بيانه** : أنك إذا أردت تعليق إكرامك بإكرام مكرم أيّاً كان ، ولا يمكنك إحصاء جزئيات المكرم ، و(إن) لا عموم فيها ، فلا بد لك لحصول هذا الغرض أن تأتي باسم فيه عموم وأن تضمّنه بمعنى (إن) وتستعمله في بدلها ؛ ليحصل هذا الغرض الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار . (ح ق » .

(١) في المتن . (م) .

(٢) أي : الأمثلة الباقية .

(٣) و(ما) منصوب المحل على أنه مفعول به لـ(تصنع أصنع) المؤخرين بطريق التنازع ، وتجزم لهما ، وكذا البواقي كلّها إلا (مهما) و(من) و(إن) . « تحرير » .

(٤) أي : أيَّ شيء . . . إلخ ، فراجع « الجني » .

(٥) **فإن قيل** : إذا كانت (إذ) زماناً ماضياً ، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً ، **قيل له** : لما دخلت عليه . . غُير معناه ، فصلحت للمستقبل . « شرح اللمع » .

(٦) حال من قوله : (بإن) وهو المفعول به في المعنى ، تأمل .

بالفاءِ[١] ، إلاَّ النفيَ[٢] ؛ نحوُ : ايتِنِي أكرمْكَ ، وعليه فقسْ .

أقولُ : وينجزمُ المضارعُ أيضاً[٣] بـ(إنْ) الشرطيةِ حالَ كونِهَا مضمرةً في جوابِ الأشياءِ الستةِ[٤] التي تجيءُ في جوابِهَا الفاءُ ؛ أعنِي[٥] : الأمرَ ، والنهيَ ، والاستفهامَ ، والتمنِّي ، والعرضَ ، إلاَّ النفيَ منهَا[٦] ، فإنَّ (إنْ) لاَ تُضمَرُ بعدَه[٧] .

والأمثلةُ نحوُ : ايتِنِي أكرمْكَ ؛ أي : ايتِنِي فإنَّكَ إنْ تأتِنِي أكرمْكَ ، ولاَ تكفرْ تدخلِ الجنةَ ؛ أي : لاَ تكفرْ فإنَّكَ إنْ لاَ تكفرْ تدخلِ الجنةَ ، وأينَ بيتُكَ أزرْكَ ؛ أي : أينَ بيتُكَ فإنِّي إنْ عرفتُ بيتَكَ أزرْكَ ، وليتَ لِي مالاً

---

(١) حين (إن) تنصب المضارع بعدها بإضمار (إن) ، لا أنها تجاب بـ(الفاء) حين الجزم بإضمار (إن) . « ح د » .

(٢) علة امتناع الإضمار بعد النفي إنما هي ؛ لأن النفي إخبار مقطوع به غير مشكوك فيه ، فلا دلالة على الشرط الذي هو الشك ، وعلى خطر أن يكون وألا يكون ، بخلاف سائر الأشياء الخمسة ، فإنها تشارك الشرط في كونها غير ثابت بالوجود . (خبيصي) .

(٣) أي : كانجزامه بخمسة أحرف ، وسبعة أسماء . (تح) .

(٤) أي : بعد الأشياء . . . إلخ . (تح) .

(٥) أي : من تلك الأشياء . (ت) .

(٦) لكون كل منها غير النفي أشياء مشكوك ، ومتضمّن بمعنى الطلب ، فناب الشرط المشكوك الذي هو على خطر أن ؛ أي : أن يكون وألا يكون ، مع أن متعلق الطلب في كل شيء منها مدلول الشرط ، فينوب كل منها مناب الشرط ، ويدل عليه قوله : (فإن إن لا تضمر بعده) أي : بعد النفي ؛ لعدم تضمّنه معنى الطلب . « تحرير » .

(٧) لأنه إذا أضمر بعد النفي . . فسد المعنى ؛ لأن قولك : ما تأتينا تحدّثنا يكون تقديره : ما تأتينا فإنك إن لا تأتينا . . تحدّثنا ، وهذا فاسد ؛ لأنه إذا لم تأت فكيف تحدث ؟! « مظهر » . **فإن قيل** : حرف الجزم ضعيف من حروف الجر ، وحروف الجر لا تعمل في شيئين ، فامتناع الجازم من ذلك أولى ، **قيل** : الفرق بينهما الاقتضاء ، فحرف الجر لما اقتضى واحداً . . عمل فيه ، وحرف الجزم لما اقتضى شيئين . . عمل فيهما . « محصول » .

أنفقْهُ ؛ أي : ليتَ لِي مالاً فإنِّي إنْ يحصلْ لِي مالٌ أنفقْهُ ، وألاَ تنزلُ بِنَا تصبْ خيراً ؛ أي : ألاَ تنزلُ فإنَّكَ إنْ تنزلْ تصبْ خيراً .

وإنَّمَا أُضمرتْ (إنْ) بعدَ المذكوراتِ[1] ؛ لأنَّ كلاًّ منهَا[2] يدلُّ علَى أنَّ الجزءَ الثانِيَ مشروطٌ بالأولِ[3] ، فيدلُّ[4] علَى أنَّ هناكَ شرطاً مقدراً[5] ، بخلافِ النفيِ ، فإنَّ مدخولَه قطعيٌّ[6] ، فلاَ يدلُّ علَى تعليقِ مَا بعدَه بشيءٍ[7] ، فلاَ يصيرُ دليلاً على تقديرِ الشرطِ .

[الأفعال الخمسة]

قالَ : ويلحقُه بعدَ ألفِ الضميرِ وواوِه ويائِه نونٌ عوضاً عنِ الحركةِ[8] ؛

---

(١) راجع إلى (ج) . واعلم : أن المستولي على هذا الباب (إن) ، وغيره إنما يعمل بتضمنه معناه ، ويدل عليه وجوه ثلاثة : **الأوّل** : أنه يجوز الفصل بينه وبين الفعل المجزوم بالاسم جوازاً مطرداً ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] إلخ . « محصول » .

واعلم : أن (إن) لاقتضائه الجملتين ؛ أي : الشرط والجزاء متأصّل في هذا الباب ؛ لأنها لاقتضائها يجب أن تكون عاملة ، ولاقتضائها الجملتين يجب أن تعمل عملاً يحصل به الاختصار وهو الجزم ، والبواقي إنما تجزم لمشابهتها إيّاها في النقل ، فلأصالتها كما تجزم مظهرة تجزم مضمرة في جواب أحد الأشياء الستة التي تجاب بـ(الفاء) حين (إن) تنصب المضارع بعدها بإضمار (إن) لا أنها تجاب بـ(الفاء) حين الجزم بإضمار (إن) . «ح ق» .

(٢) اعلم : أن (كلاً) تقديره : أن كل واحد من هذه الأقسام حذف المضاف إليه ، وعوض بالتنوين ؛ جبراً لذلك النقصان . « مصباح » .

(٣) لأنه لا يكون فعل الشرط مع عدم الجزاء . (م) .

(٤) بالدلالة الالتزامية . (حرخي) .

(٥) في الجزء الثاني .

(٦) أي : قطعي الوقوع .

(٧) جواب .

(٨) فإن قيل : الضمير اسم على حدة ، فكيف يفصل بين الفعل وإعرابه ؟ قيل : اعتبر فيه في =

نحوُ : يضربانِ ، وتضربانِ ، ويضربونَ ، وتضربونَ ، وذلك في الرفعِ دونَ النصبِ والجزمِ(١) .

أقولُ : ويلحقُ المضارعَ بعدَ ألفِ الضميرِ وواوِه ويائِه نونٌ عوضاً عنِ الحركةِ في المفردِ ، وتكونُ مكسورةً في التثنيةِ ، ومفتوحةً في الجمعِ قياساً

= باب الفعل جزئية الحكمية ؛ إذ الفاعل كالجزء ، فإذا كان ضميراً متصلاً . . كان في كمال الامتزاج ، فيعتبر جزئيته ، **فإن قيل** : فلَمَّا اعتبر جزءاً . . لزم أن يجوز كونه محلاً لتقدير الإعراب ، ولا يحتاج إلى زيادة حرف ، **قيل** : هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محليته للإعراب كونه اسماً على حدة ، وفي جواز الفصل به كونه جزءاً . (هندي) . الضمير ذو جهتين كالنّعامة ، والنعامة من حيث إن لها جناحاً تشبه الطير ، ومن حيث إن لها رِجلاً كرجل الجمل تشبهه ، فللشبه الأول تعد نفسها من الطيور ، فلا تحمل كالجمل ، وللشبه الثاني تعد من الجمل ، فلا تطير كالطيور . (ح) .

(١) **قوله** : (وذلك في الرفع) أي : لحوق (النون) علامة لرفع المضارع دون نصبه وجزمه ، وذلك لأن الرفع أقوى الأحوال ، ووجود (النون) أقوى من سقوطه ، فاستؤثر الأقوى بالأقوى ، وأمّا في النصب . . فتحذف حملاً على الجزم وإن لم يكن النّاصب يسقط الحركة ، وذلك لتعذر النصب بدون إسقاط (النون) ، وعدم إسقاط (أن) الناصبة نون الإعراب ؛ تشبيهاً لها بـ(ما) المصدرية ، وعدم إسقاط الجوازم والنواصب نون جماعة النساء قد ذكرناهما ، فلا نعيد ههنا . (ح ق » . **ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام** : أن المعطوف على المنصوب في جواب الأشياء الستة يجوز جزمه ونصبه ؛ نحو : اضرب فأضربك وأهنك أهنيك ، أما النصب . . فبالنظر إلى اللفظ ، وأمّا الجزم . . فهو ليس بالنظر إلى اللفظ وهو ظاهر ، ولا بالنظر إلى المحل ؛ لأن محله ليس محل الجزم ، بل بالنظر إلى المعنى ، والمعطوف على ما وقع مجزوماً في جوابها يجوز نصبه وجزمه ، أما الجزم . . فظاهر ، وأمّا النصب . . فللحمل على المعنى لا على اللفظ ، ولا على المحل وهو ظاهر ، وقد شاع هذا العطف في كلام الفصحاء ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون : ١٠] ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ ﴾ [آل عمران : ٨٦] الآية ، فإن قوله تعالى : ﴿ وَشَهِدُوٓا۟ ﴾ عطف على قوله في : ﴿ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ من معنى الفعل . « ح ش لوامع النحو » . وترجمة (لتُضْرَب أنت) دُصَّ مَضْرُوبْلِ قَبُلْ هَبِ . (ق) . وترجمة (لأضْرَب أنَا) دِصَّ مَضْرُوبْلِ قَبُلْ هَبِ . (ق) .

على تثنيةِ الأسماءِ ، وجمعِهَا[1] .

ولحوقُ النونِ إنَّمَا يكونُ في الرفعِ[2] ، ويُحذفُ في النصبِ والجزمِ ؛ أمَّا في الجزمِ . . فلكونِهَا عوضاً عمَّا يحذف فيه[3] ؛ أعنِي : الحركةَ ، وأمَّا في النصبِ . . فللحملِ على الجزمِ ، فإنَّ الجزمَ في الأفعالِ بمنزلةِ الجرِّ في الأسماءِ ، فكمَا أنَّ النصبَ محمولٌ[4] على الجرِّ في الأسماءِ كذلكَ يحملُ على مَا هو بدلُ الجرِّ في الأفعالِ .

[فعل الأمر]

قالَ : والأمرُ[5] : مَا يؤمرُ به[6] الفاعلُ المخاطبُ على مثالِ افعلْ ؛

---

(١) انظر هل جاء العكس ولو ضعيفاً كما جاء ذلك في الأسماء كما في « الألفية » ؟ (أبيوري) .

(٢) وإنما جعل ثبوت (النون) علامة للرفع ؛ لأن الثبوت مقدم على السقوط ، والرفع مقدم على أخواته ، فناسب أن يعطى المقدم للمقدم ، وإنما كان سقوط (النون) علامة للنصب والجزم ؛ لأنهما مؤخران عن الرفع ، والسقوط مؤخر عن الثبوت ، فأعطي المؤخر للمؤخر للمناسبة . (م رحمه الله تعالى) .

(٣) أي : في حالة الجزم .

(٤) أي : تابع .

(٥) **وحقه** : الفور . (الأمر : لفظ طلب به) أي : باستعانة ذلك اللفظ (الفعل) لم يقل : أريد به ؛ لأن إرادة الآمر وقوع المأمور به ليست بشرط عند أهل السنة ، ولم يقل : يطلب به ؛ لئلا يفهم منه ما من شأنه أن يطلب به الفعل ، فيدخل فيه الصيغ المستعملة في التهديد ، والتعجيز ، والتسخير ونحو ذلك ، والصّادرة عن النائم والسّاهي والحاكي ، (جزماً) جزم به الصّيغ المستعملة في الندب والإباحة فإنها لا تسمّى أمراً ، (بوضعه) حال من ضمير (به) أي : مُلتبساً ذلك اللّفظ بوضعه له ؛ أي : لطلب الفعل ، (استعلاء) متعلق بـ(طلب) أي : طلب به على جهة عدّ الطالب نفسه عالياً وإن لم يكن في الواقع كذلك . « مرقات ومرآت » لمولانا ملا خسرو .

(٦) أي : بواسطته . (ح) .

نحوُ : ضعْ ، وضاربْ ، ودحرجْ ، وغيرُه[١] باللامِ[٢] ؛ نحوُ : ليُضربْ زيدٌ ، ولتُضربْ أنتَ ، ولأُضربْ أنَا ، وليَضربْ زيدٌ ، ولأَضربْ أنَا .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ منَ الصنفِ الثانِي . . شَرَعَ في الصنفِ الثالثِ ؛ أعنِي : الأمرَ[٣] ، وهو : الفعلُ الذِي يؤمرُ به الفاعلُ المخاطبُ حالَ كونِه على مثالِ : افعلْ[٤] ؛ نحوُ : ضعْ مِنْ تضعُ ، وضاربْ مِنْ تضاربُ ، ودحرجْ مِنْ تدحرجُ[٥] .

أوْ يؤمرُ به غيرُ الفاعلِ المخاطبِ باللامِ[٦] ، سواءٌ[٧] كانَ المأمورُ به غيرَ فاعلٍ ؛ نحوُ : ليُضربْ زيدٌ ، ولتُضربْ أنتَ ، ولأُضربْ أنَا[٨] على البناءِ

---

(١) مبتدأ مخصص بالإضافة .

(٢) أي : غير الفاعل المخاطب ؛ أي : يؤمر به غير الفاعل المخاطب في ذلك الأمر بـ(اللام) ، أو مرفوع بفعل مقدر ؛ أي : يؤمر غيره بـ(اللام) بقرينة قوله : (يؤمر) ، **وهو الأظهر** . (ح) .

(٣) وهو عبارة عن طلب الفعل ، بخلاف النهي فإنه عبارة عن طلب الترك . « مغني » .

(٤) أي : على صيغة تحذف حرف المضارعة منه ، وتجعل الباقي كالجزم ، وذلك الحذف لكثرة الوقوع ، بخلاف الغائب والمتكلم والمخاطب المفعول ، فكثرة الوقوع يستدعي الخفة للاختصار ، وكان بهذا الاختصار شريطتان : الفاعلية والخطاب ، فإن فقدت كلتاهما أو إحداهما . . يؤمر بـ(اللام) . « تحرير » .

(٥) مثل بالثلاثة ؛ إشارة إلى أن الأمر يجيء على صيغة واحدة ـ وهو صيغة مأخوذة مخرجة من المخاطب المعلوم ، بإسقاط حرف المضارعة وجزم آخره . (منه) . ـ مطلقاً سواء كان من الثلاثي المجرد أو المزيد فيه أو الرباعي . « تحرير » .

(٦) في النسخ : (أو يؤمر به) بـ(أو) الفاصلة ؛ كما يقتضيه قوله بعد : (والأول يسمّى أمر المخاطب . . .) إلخ ، على أن قول المصنف : (وغيره) عطف على قوله : (الفاعل) لكنه مخالف لظاهر كلام المصنف هنا ، وفي « المفصل » ، ولكلام النحاة أيضاً . (ق) .

(٧) خبر مقدم لجملة (كان) المؤخر ، تأمل .

(٨) مثال للأمر المتكلم المجهول ، **قيل فيه** : إن الأمر طلب ممن هو دونك ، والطلب إنما يستقيم إذا كان متوجهاً إلى غير الآمر ؛ نحو : اضرب ، وأما إذا كان متوجهاً إلى الآمر . . فلا ، **قلنا** : إنما صحّ هذا ؛ لأن قولك : (لأضرب) معناه : أنا المعين لمن يستعين بي =

للمجهولِ في الكلِّ ، أو فاعلاً ؛ نحوُ : ليَضربْ زيدٌ ، ولأَضربْ أنَا على البناءِ للمعلومِ فيهمَا .

والأولُ يسمَّى : أمرَ المخاطبِ[1] ، والثانِي : أمرَ الغائبِ .

ومعنَى مثالِ افعلْ : أنْ يُحذفَ حرفُ المضارعةِ ، ويُجعلَ الباقِي كالمجزومِ[2] على وجهٍ يمكنُ التلفظُ به ؛ بأنْ يكونَ مَا بعدَ حرفِ المضارعةِ متحركاً ، أو يزادَ[3] في أولِه همزةٌ مفتوحةٌ[4] إنْ كانَ من بابِ الإفعالِ ، أو مكسورةٌ إنْ كانَ من غيرِه ، إلاَّ إذَا كانَ عينُ فعلِه مضموماً ، فإنَّ الهمزةَ تُضمُّ حينئذٍ[5] ؛ كمَا عرفتَ كلَّ ذلكَ في التصريفِ ، ويكونُ متضمناً لمعنَى افعلْ ؛

= على الضرب ، فليستعن هو بي ، وكذا الأمر في الأمر المخاطب المفعول . (تح) .

(١) ظاهر كلام المصنف وغيره من النحاة : أن الأمر اسم خاص لما هو بغير (اللام) ، وكأن الشارح توهم أن قول المصنف : (وغيره) عطف على : (الفاعل المخاطب) . (ق) .

(٢) إنما قال : (كالجزم) ـ قال الشيخي : هكذا في « التحرير » مخالفاً لما في الشرح ، والله تعالى أعلم ـ ولم يقل : بالجزم كما قال الكوفيون : إنه مجزوم بـ(اللام) المضمرة ؛ مستدلاً بقراءة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو : ﴿ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ [يونس : ٥٨] اختياراً لما ذهب إليه البصريون من البناء على الوقف ، أمّا البناء . . فلكونه فعلاً ، وأما على الوقف . . فلكونه أصلاً في باب البناء ، أما مثل : ﴿ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ فمحمول على كون المأمور به جماعة بعضها غائب وبعضها مخاطب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » فالخطاب يفيد الخطابَ ، و(اللام) تفيد الغيبة ، فمجموع الأمرين يُفيد العمومَ . « تحرير » . قال الشيخي : الحديث قال عنه الإمام الزيلعي في تخريج أحاديث « الكشاف » : (قلت : غريب ، وروى الترمذي في التفسير ، وقال : حديث حسن صحيح ، وسألت عنه محمد بن إسماعيل ، فقال : حديث صحيح . . .) والله تعالى أعلم .

(٣) لعله أراد بالزيادة : ما يعم رد المحذوف لزوال علة الحذف ، فلا يَرد أن أكرم لا زيادة فيه ؛ لأنه من تؤكرم . . (ق) .

(٤) يشعر بأن أكرم مأخوذ من تكرم لا من تؤكرم ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور ، مع أنه يستلزم إطلاق الزيادة على أشياء ما هو في نفس الكلمة ، ورده بعد خلافه . (طه) .

(٥) كـ(انصر) يجري اللسان على سنن واحد ، ولئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ؛ =

نحوُ : ضعْ ، فإنَّ معنَاه : افعلِ الوضعَ ، وضاربْ ؛ أي : افعلِ المضاربةَ ، ودحرجْ ؛ أي : افعلِ الدحرجةَ ، واضربْ ؛ أي : افعلِ الضربَ ؛ ولذلك خُصَّ المثالُ بـ(افعلْ) .

[الفعل المتعدي وغير المتعدي]

قالَ : المتعدِّي وغيرُ المتعدِّي ، فالمتعدِّي : مَا كانَ له مفعولٌ به ، ويتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ[1] ؛ كضربتُ زيداً ، أو إلَى اثنينِ ؛ نحوُ : كسوتُه جبةً ، وعَلِمتُه فاضلاً ، أو إلَى ثلاثةٍ[2] ؛ نحوُ : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ

= نحو : اكتب . « ح د » .

(١) قال : (إلى مفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة) وذلك لأن للفعل طرفين : طرف الحدوث وطرف الثبوت ، فالطرف الأول إلى الفاعل ، والثاني إلى المفعول ، فإذا أحدث فعل من فاعل ، واقتصر عليه . . فهو غير متعد ، وإذا نفذ منه إلى المفعول . . فهو متعدّ ، فالطرف الأول من لوازم الفعل ، والثاني من مجوزاته ، ثم إنهم نزلوا الفعل منزلة الحيوان ، فالحيوان قوي وضعيف ، والقوي ثلاثة : قوي ومتوسط وأقوى ، وكذلك الفعل قوي ومتوسط وأقوى ، فالأوّل تعدى إلى واحد ، والثاني إلى اثنين ، والثالث إلى ثلاثة . (تح) . يعني : المتعدي انقسم على ثلاثة أقسام بانقسام مفعوله إلى واحد واثنين وثلاثة ، واللازم ليس له مفعول حتى ينقسم بحسب انقسام مفعوله ، فإذا كان كذلك . . فلا يكون إلا على نوع واحد ، وهو ما يختصُّ بالفاعل ؛ أي : ما لا يتجاوز عن الفاعل على التفسير المذكور . « مظهر » . **الفعل المتعدي** : ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل ، وهو على ثلاثة أضرب : **الأوّل** : متعدّ إلى مفعول واحد ، **والثاني** : متعد إلى مفعولين ، **والثالث** : إلى ثلاثة مفاعيل ؛ نحو : أعلم ، وأرى . (من كتب النحو) .

(٢) وهو النهاية في ذلك ، فلا يتجاوزه ، قال الرماني : لأن الفعل لما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل . : حصل بذلك الالتباسُ ، فاحتيج لأجله إلى التفسير ، **فقيل** : معنى : (أعلم الله زيداً عمراً خير الناس) : أعلم الله زيداً أن عمراً خير الناس ، فلو عدي الفعل إلى أكثر من ذلك . . لازداد الالتباس . « محصول » .

الناس ، وغيرُ المتعدِّي : مَا يختصُّ بالفاعلِ[1] ؛ كقولك : ذهبَ زيدٌ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الثالثِ . . شَرَعَ في الصنفِ الرابعِ والخامسِ ؛ أعنِي : المتعدِّيَ وغيرَ المتعدِّي[2] .

ولفظُ الكتابِ واضحٌ[3] ، وإنَّمَا مَثَّلَ في المتعدِّي إلى اثنينِ بمثالينِ ؛ لأنَّ المتعدِّيَ إلى مفعولينِ قسمانِ[4] :

---

(١) أقول : بل الاختصاص حقيقي ، **والمعنى** : ما لا يتوقف فهمه وتصوّره على أمر غير الفاعل ، بل يختصه ، لا أن يكون له معمول غير الفاعل يحتاج إلى جعل الاختصاص إضافياً . (م) . وإذا أردت الانكشاف عن حقيقة المتعدي . . **فاعلم** : أنه فعل يتوقف فهمه وتصوره على أمر غير الفاعل ، وذلك الأمر هو المفعول به ؛ كما أنه لازم الوجود ؛ كسائر المفاعيل الأربعة ، كذلك لازم التصوّر والتعقل ، فهو لازم لماهية فعل المتعدي ؛ كالزوجية للأربعة ، بخلاف سائر المفاعيل فإنها لازم الوجود ؛ كالسّواد للحبشي . (محمد أمين) .

(٢) أي : الفعل الذي يتجاوز من الفاعل إلى المفعول به ، وغير المتعدي ؛ أي : الذي لم يتجاوز منه إليه ، أخر هذين القسمين عن المذكورين ؛ لأن الزمان دخل في ماهيته كما عرفت ، وهو أولى بالتقديم ، وقدمه على غيره من المبني للمفعول وغيره ؛ لكون التعدية أقرب إلى ماهيته ، بل من ماهيته لما عرفت ؛ من أن المعنى المطابقي للفعل مركب من أربعة أجزاء إذا كان متعدياً ، تأمل .

(٣) فلا يحتاج إلى التفصيل .

(٤) **اعلم** : أن زاد ، ونقص ، وهدى ، وجعل يتعدى إلى مفعولين ، قال الله تعالى : ﴿ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النحل : ٨٨] ، وقال : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ ﴾ [الزخرف : ٢٨] ، وقال : ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد : ١٠] . « مختصر » . ويخاف ، وكتم يتعدى إلى مفعولين . (كواشي) . والسّؤال يتعدّى إلى مفعولين إلى الأوّل بنفسه ، وإلى الثاني بحرف الجر ، وهو إمّا (الباء) وإمّا (عن) ، **يقال** : سئلت عن كذا وبكذا . « حاشية » . **وعلامة المتعدي** : **أن يكون فعل عضو** ؛ كضرب بيده ، وركض برجله ، وبصر بعينه ، وسمع بأذنه ، وتكلّم بلسانه ، **أو حاسة** ؛ كذاق ، وشمّ ، **أو قلب** ؛ كعلم وظن ، **وعلامة اللازم** : ما كان فعل جميع البدن ؛ كقام ، وذهب ، وشبههما ، أو كان فعُل مضموم (العين) ، أو فعِل مكسورة ، أو كان لوناً ، أو خلقة ؛ كعدم ، أو حمر ، أو معتلاً ؛ كوجل . « حاشية » .

قسمٌ[1] يدخلُ على المبتدإِ والخبرِ ، ويُعبَّرُ عنه[2] بأنَّ مفعولَه الثانِيَ عبارةٌ عن الأولِ[3] ؛ نحوُ : علمتُ زيداً فاضلاً ، فإنَّ الأصلَ : زيدٌ فاضلٌ ، والفاضلُ نفسُ زيدٍ .

وقسمٌ ليسَ كذلك[4] ؛ نحوُ : كسوتُ زيداً جبةً ، فإنَّ زيداً وجبةً ليسَا بمبتدإٍ وخبرٍ ؛ إذِ الجبةُ غيرُ زيدٍ[5] ، فأتَى لكلِّ قسمٍ بمثالٍ .

[أسباب التعدية]

قالَ : وللتعديةِ[6] ثلاثةُ أسبابٍ[7] : الهمزةُ[8] ، وتثقيلُ

---

(١) منهما . (ق) .

(٢) أي : عن كونهما مبتدأ وخبراً .

(٣) فليس المراد أنهما متحدان في المفهوم ، بل في الوجود فقط . (ق) .

(٤) أي : يدخل على المبتدأ والخبر الذين يعبر عن أحدهما بالآخر . (تح) .

(٥) في المفهوم والوجود . (ق) .

(٦) أي : ولجعل الفعل مجاوزاً إلى المفعول به . « تحرير » .

(٧) قال : (وللتعدية . . .) اهـ ، أي : لتصيير غير المتعدي متعدّياً ثلاثةُ أسباب ، سواء كان عدم تعديته حقيقيّاً أو إضافيّاً ثلاثةُ أسباب ؛ أي : ثلاث آلات : (الهمزة) أي : النقل إلى باب الإفعال ، بشرط أن تغيّر (الهمزة) معنى الفعل ، وتضمّ إليه معنى التصيير ؛ نحو : أذهبت زيداً ؛ بمعنى : صيّرته ذاهباً . (ح ق) . **إن قيل** : حصر الأسباب في ثلاثة ممنوع ؛ لأن (سين) الاستقبال ، و(ألف) المفاعلة والتضمّن أسباب لها أيضاً ، **قلنا** : مراده : حصر الأسباب التي لا يشوبها شيء سوى التعدية ؛ كما في الثلاثة ، و(سين) الاستفعال و(ألف) المفاعلة يشوبهما الطلب والمشاركة ، وأما التضمين . . فمآله أن المتعدي في التحقيق ليس هذا ، بل ذاك ، وأن معنى التعدّي قد اكتسى لفظ اللازم على سبيل العارية ، فهو غير جاعل اللازم متعدّياً ، تأمل . (ح ق) . أمر بالتأمل ليطلع به على أن المتعدي إلى ثلاثة في (أنبأ) وأمثاله نظراً إلى التحقيق هو الإعلام دون الإخبار ، وعلى أن معنى الإعلام اكتسى لفظاً ؛ بناء على سبيل العارية . (منه) .

(٨) الزائدة على صدر الفعل ، وتسمى هذه (الهمزة) همزة النقل . (تح) . وإنما زيدت =

الحشوِ[١] ، وحرفُ الجرِّ ؛ نحوُ : أذهبتُه ، وفَرَّحتُه ، وخرجتُ به[٢] .

أقولُ : التعديةُ : جعلُ الشيءِ متعدياً ، وذلك الشيءُ[٣] قدْ يكونُ لازماً ، فيُجعَلُ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ؛ كالأمثلةِ المذكورةِ ، فإنَّ كلاًّ من[٤] : (ذهبَ) ، و(فرحَ) ، و(خرجَ) لازمٌ ، وقدْ صارَ بالهمزةِ ، والتشديدِ ، والباءِ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ .

وقدْ يكونُ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ[٥] ، فيُجعَلُ متعدياً إلى اثنينِ ؛ نحوُ : عَلَّمتُه القرآنَ ، فإنَّ (عَلِمَ) بمعنَى : عرفَ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، وبالتشديدِ صارَ متعدياً إلى اثنينِ .

وقدْ يكونُ متعدياً إلى اثنينِ فيُجعَلُ متعدياً إلى ثلاثةٍ ؛ نحوُ : أعلمتُ زيداً

= (الهمزة) في أوّل اللازم ؛ لأنها علامة ، وهي في الأوّل أولى ، وقيل : إنها زائدة والزائد في الطرف أولى ، ولم يزد في الآخر ؛ لأن الآخر محل التغيّر ، فإذا غيرت . . لم تدل على التعدية . « ح كفاية » .

واعلم : أن المصنف أجرى (السّين) و(التاء) إذا كانتا للسّؤال مجرى (الهمزة) نحو : استنطقت زيداً ، فإنه بغير (السّين) لا يتعدى إلى المفعول أصلاً ؛ نحو : نطق زيد بالرفع ، فإذا زيدت (السّين) . . تعدّى بها ، وإلى هذا مال صاحب « المفتاح » : حيث قال : وإن (استفعل) يكون للسؤال إمّا صريحاً ؛ نحو : استكتبت زيداً ، أو تقديراً ؛ نحو : استقر زيد ؛ كأنه سأل ذلك بنفسه ، ومضى في كلامه إلى أن قال : ويظهر من هذا : أن النقل إلى الاستفعال نظير النقل إلى الإفعال والتفعيل في كونه من أسباب التعدية ؛ كما قال السَّغْنَاقي في « موصله » لـ« المفصّل » . « تحرير الفوائد » .

(١) أي : أن تزيد في وسط الكلمة من جنس حروف الكلمة دون الطرفين ؛ لامتناع الزيادة في الأوّل ؛ لاستلزامه الابتداء بالساكن بسبب الادّغام ، ولاقتضاء الزيادة الصّدر بقدر الإمكان . « تحرير » .

(٢) وغضبت عليه . (تح) .

(٣) أي : الشيء المذكور في التعريف ، وهو الفعل . (تح) .

(٤) وفي (ط) : (فإن كل ذلك ؛ من . . .) .

(٥) أي : بلا سبب .

عمراً خيرَ الناسِ ، فإنَّ (عَلَّمَ) المتعدِّيَ إلَى مفعولينِ قدْ صارَ بالهمزةِ متعدياً إلى ثلاثةٍ .

[الفعل المبني للمجهول]

قالَ : والمبنيُّ للمفعولِ ، هو : فعلُ مَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه(١) ، ويُسندُ إلى المفعولِ به(٢) ، إلاَّ إذَا كانَ الثانِيَ(٣) في بابِ علمتُ(٤) ، والثالثَ في بابِ أعلمتُ ، وإلى المصدرِ ، والظرفينِ(٥) ؛ نحوُ : ضُرِبَ زيدٌ ، ومُرَّ بعمرٍو ، وسيرَ سيرٌ شديدٌ(٦) ، وسيرَ يوم كذَا(٧) ، وسيرَ فرسخانِ .

---

(١) أي : لم يذكر فاعله . قوله : (فعل ما لم يسم فاعله) أي : فعل المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، وإنما أضيف إلى المفعول ؛ لأنه بني له ، ويجوز أن يراد بـ(ما) لفظ الفعل ، فتكون إضافته إليه إضافة العام إلى الخاص ؛ كقولهم : فعل الماضي ، وفعل المضارع ، وفعل الأمر . (رضي) .

(٢) إذا وجد ، وإلا . . ما يوجد من غيره ؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه . يرد عليه : بأنه جعل المفعول ما لم يسمّ فاعله مندرجاً تحت حد الفاعل ، وهذا القول يدل صريحاً على مغايرته ، وما هذا إلا التناقض ، اللهم إلا أن يقال : إن المصنف قسم الفاعل إلى قسمين : فاعل قام به الفعل ، وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيامه به ، وأراد بقوله : (فاعله) فاعله الذي قام هو به . « تحرير الفوائد » . وهو عبارة عن كل مفعول حذف فاعله ؛ أي : فاعل ذلك المفعول ، ثم إضافة الفاعل إلى المفعول لأدنى ملابسة ؛ ككوكب الخرقاء ، ولك أن تقدر المضاف ، وتبقي الإضافة على ظاهره ؛ أي : حُذف فاعل فعله ، وأقيم هو مقامه . (جامي وغيره) .

(٣) منصوب لفظاً على أنه خبر (كان) .

(٤) أي : إلا إذا كان مفعول به المفعول الثاني في باب علمت . . فإنه لا يجوز الإسناد إليه . « مغني » . .

(٥) وفي (ط) : (وإلى الظرفين) .

(٦) أشار به إلى أن بناء اللازم للمفعول إذا أسند إلى غير المفعول به . (ق) .

(٧) (كذا) اسم من أسماء الكنايات ، مبني على السكون ، مجرور محلاً بأنه مضاف إليه =

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الرابعِ والخامسِ . . شَرَعَ في الصنفِ السادسِ ؛ أعنِي : المبنِيِّ للمفعولِ ، وهو : فعلُ المفعولِ الذِي لَمْ يُسَمَّ فاعلُه(١) ؛ أي : فعلٌ أُسندَ إلى مفعولٍ لَمْ يُسَمَّ فاعلُ(٢) ذلك المفعولِ .

وتركُ التسميةِ قدْ يكونُ للجهلِ بالفاعلِ(٣) ، أو لتعظيمِه ، أو لتحقيرِه معَ قصدِ الاختصارِ(٤) .

وشرطُه في الماضِي(٥) : أنْ يُكسَرَ مَا قبلَ آخرِه ، ويُضَمَّ أولُه فقطْ ، إنْ لَمْ يكنْ في أولِه همزةٌ(٦) ولاَ تاءٌ ، ومعَ الثالثِ إنْ كانتْ

= لـ(يوم) ، و(يوم) لفظاً مرفوع . . . .

(١) قوله : (وهو فعل المفعول ؛ أي : فعل أسند . . .) اهـ ، وفي بعض النسخ : (وهو الفعل الذي لم يسمّ فاعله) أي : فعل أسند إلى مفعول لم يسمّ فاعل ذلك المفعول ، والأوّل أولى ؛ إذ على الثاني يكون بين التفسير والمفسّر تناف . (أبري رحمه الله تعالى) .

(٢) بحذف المضاف ، راجع (ج) . (م) .

(٣) أي : ترك الذكر قد يكون للجهل بالفاعل ؛ أي : كثيراً مّا يكون لجهل المتكلم الفاعل ، أو للتعظيم ؛ أي : الفاعل ؛ نحو : قتل الجاني ، أو للتحقير ؛ أي : الفاعل ؛ نحو : شتم الخليفة ، **الأولى** : أن يقال : لمعنى مناسب لترك ذكره ؛ كتطهير اللسان عند الحقارة بدون ذكر اسم الفاعل ، وتطهيره عن اللسان عند التعظيم أو غيرهما من المعاني المناسبة . « تحرير » .

(٤) يعني : قد يكون الفاعل حقيراً بالنسبة إلى المفعول ، فيحذف ؛ لتطهير اللسان عن ذكره ، وأسند الفعل إلى مفعوله ؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه ؛ نحو : شتم الخليفة ؛ أي : شتم الفاسق الدّني الخليفة ، وقد يكون لشهرته ؛ مثل : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، أو خوفاً عليه ؛ أي : على الفاعل ؛ نحو : قتل عمرو ؛ أي : قتل زيد عمراً ، فلو لم يحذف الفاعل . . يعلم أن زيداً قاتل ، فيقتص ، فيحذف إيهاماً بأن الفاعل غير معلوم . « فلاح على المراح » .

(٥) قوله : (وشرطه . . .) إلخ فيه أن ما ذكره ممّا يتحقق به البناء للمجهول . . فهو داخلي ، والشرط خارجي ، بل شرطه ينبغي أن يكون تعدية الفعل . (أبري) .

(٦) ويعني بـ(الهمزة) : همزة الوصل ، فلا يرد نحو : أكرم . (أبري) .

همزةٌ(١) ، ومعَ الثانِي إنْ كانتْ تاءً(٢) .

وفي المضارعِ : أنْ يُضمَّ أولُه ، ويُفتَحَ مَا قبلَ آخرِه ؛ لئلاَّ يتلبسَ بناؤُه بغيرِه ، فإنَّه(٣) لوْ لَمْ يُضَمَّ الأولُ في الماضِي(٤) . . لَمْ يحصلِ الفرقُ في بابِ علم ؛ إذْ يلتبسُ المبنِيُّ للمفعولِ منه بالمبنِيِّ للفاعلِ .

ولوْ لَمْ يُكسَرْ مَا قبلَ الآخرِ . . لَمْ يحصلِ الفرقُ في بابِ أكرم(٥) ؛ إذْ يلتبسُ(٦) بالمتكلمِ المبنِيِّ للمفعولِ منْ مضارعِه ، فإنَّه لاَ اعتمادَ علَى حركةِ الآخرِ(٧) ؛ لأنَّهَا تزولُ في الوقفِ(٨) .

ولوْ لَمْ يُضَمَّ الثالثُ فيمَا أولُه الهمزةُ ؛ نحوُ : استخرجَ . . لالتبسَ(٩) بالأمرِ عندَ الوصلِ والوقفِ ؛ نحوُ : استخرجْ(١٠) .

---

(١) نحو : استفعل .

(٢) نحو : تفعل .

(٣) تعليل لاشتراط الأمور الستة .

(٤) بل اكتفي بكسرة ما قبل الآخر .

(٥) ولو قال : في باب أعلم المبني للمفعول ؛ إذ يلتبس بصيغة المتكلم المجهول من مضارع باب علم . . لكان أولى ، وتخلص عن العيب ، تأمل ، والله تعالى أعلم . (إبراهيم الجوخي) . **فإن قلت** : إذا قلت : أكرم بكسر ما قبل الآخر . . يلتبس أيضاً بأكرم مضارع المعلوم ؛ لأن الالتباس في المجهول من الماضي والمضارع أشكل من الالتباس بين المعلوم من المضارع ، والمجهول من الماضي ، فرفعه أهون . (هـ) .

(٦) أي : الماضي المبني للمفعول . (م) .

(٧) جواب عن سؤال مقدّر ، وهو أن يقال : الفرق بين الماضي والمضارع ظاهرٌ ؛ لأن المضارع معرب ، والماضي مبني ، فلا حاجة إلى التغيير ، فأجاب عنه بقوله : (فإنه لا اعتبار ـ لا اعتماد . منه ـ على حركة آخره ؛ لأن حركة الآخر تزول في حالة الوقف) . (تح) .

(٨) ولجواز ذهول السامع عن حركة الآخر .

(٩) أي : المبني للمفعول من الماضي .

(١٠) بسقوط حركة (الهمزة) للوصل ، والآخر للوقف . (س) . وفي (ط) : (نحو : واستخرج) .

ولوْ لَمْ يُضَمَّ الثانِي فيمَا أولُه التاءُ ؛ نحوُ : تُعُلِّمَ ، وتُجوهِلَ . . لالتبسَ[١] بمضارعِ بابِ التفعيلِ ، والمفاعلةِ .

ولوْ لَمْ يُضَمَّ الأولُ في المضارعِ[٢] . . لَمْ يحصلِ الفرقُ في بابِ يعلم .

ولوْ لَمْ يُفتَحْ مَا قبلَ الآخرِ . . لَمْ يحصلِ الفرقُ في بابِ يكرم .

ويُسنَدُ فعلُ مَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه إلى المفعولِ به[٣] ، سواءٌ كانَ[٤] بلاَ واسطةٍ ؛ نحوُ : ضُرِبَ زيدٌ ، أو معَ الواسطةِ[٥] ؛ نحوُ : مُرَّ بعمرٍو ، إلاَّ إذَا كانَ ذلك

---

(١) أي : الماضي المبني للمفعول من الماضي . (م) .

(٢) بأن اقتصر على فتح ما قبل الآخر . (ق) .

(٣) لنيابته عن الفاعل . (ح) . **فإن قيل** : فليكن قوله : (ويسند إلى المفعول به) جزءاً من التعريف ، فيكون إسناد الفعل إليه صريحاً ، **قلنا** : على تقدير أن يكون جزءاً منه ، إما أن يكون معطوفاً على (ما لم يسمّ فاعله) كما هو الظاهر ، وإمّا على (فعل) في قوله : (فعل ما لم يسمّ فاعله) ، لكن الأوّل باطل ؛ لخلوه عن ضمير الموصول ؛ لكونه عبارة عن المفعول ، والثاني مع كونه في قوة عطف الفعل على الاسم لا يفيد شيئاً من التعريف ؛ لأن الغرض منه بيان حكم من الأحكام ، لا بيان المبني للمفعول ، تامل . **قوله** : (ويسند إلى المفعول به) لأنه أحد طرفي الفعل ؛ كالفاعل ، فعند عدم الفاعل لا بدّ وأن يسند إليه ، إلا ألا يوجد ، ولا يجوز أن يسند إلى غيره عند وجوده ، خلافاً لسيبويه ، فإن المتكلم على رأيه مخير إن شاء أسند إلى المفعول به ، وترك ما سواه على نصبه ، وإن شاء أسند إلى غيره ، وحذف المفعول به ؛ لأن كل ما هو أدخل في عناية المتكلم فهو أهم ، وقوله :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلاَبَا

شاذ ، حمله قصد تناسب القوافي والروايات في الأبيات . « ح ق » . قال الشَّيْخِي : في الأصل : (ولو ولدت فكيهة . . .) قال البغدادي في « خزانة الأدب » : (وقفيرة بتقديم القاف على الفاء ، وبالراء المهملة مصغراً : اسم أم الفرزدق ، وروي : فكيهة أيضاً على وزنه ، وهو تحريف) والله تعالى أعلم .

(٤) أي : الاسناد .

(٥) يدل على عدم التفرقة بين الصّريح وغيره ، لكن فرق بينهما بأن يتعين الصّريح بالإسناد إليه إذا وجدا ، وإلاّ . . فأيّهما وجد جاز ، وجاز غيرهما أيضاً على السّواء عند البعض ، وعند=

المفعولُ به المفعولَ الثانِيَ في بابِ علمتُ ؛ أي : في أفعالِ القلوبِ ، فإنَّه لاَ يسندُ إليه[1] ، فلاَ يقالُ في علمتُ زيداً فاضلاً : عُلِمَ فاضلٌ زيداً ؛ لأنَّ المفعولَ الثانِيَ في أفعالِ القلوبِ مسندٌ إلى الأولِ[2] ، فلوْ أقيمَ مقامَ الفاعلِ . . صارَ مسنداً إليه[3] ، والشيءُ الواحدُ لاَ يكونُ مسنداً ومسنداً إليه في حالةٍ واحدةٍ[4] .

ويُعلَمُ منْ ذلك[5] : أنَّه لاَ يجوزُ أيضاً إسنادُه إلى المفعولِ الثالثِ في بابِ أعلمتُ ؛ لأنَّه في الحقيقةِ هو الثانِي في بابِ علمتُ .

وإنَّمَا قيدَ بالثانِي في بابِ علمتُ ، والثالثِ في بابِ أعلمتُ ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ

= الآخر فالجميع غير الصّريح ، والمفعول معه وله سواء ، أمّا الصّريح . . فلكونه أولى ، وأما هما . . فلعدم الجواز ؛ لأنهما إذا أسند إليهما . . لفات العلية والمقارنة . « تحرير » .

(١) ينتقض هذا بزيد معلوم أبوه قائم ؛ إذ لو أقيم مقام الفاعل . . لا يكون مسنداً إليه بإسناد تام ؛ لأن إسناد اسم المفعول إلى مرفوع في مثل هذا التركيب غير تام ، على أنه إذا جاز كون المفعول لقيامه مقام الفاعل مسنداً إليه بإسنادين تامين . . فليجز كون المفعول الثاني مسنداً إليه بهما . (عصام) .

(٢) ولأنها خبر . راجع « الحدائق » .

(٣) وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل ؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه ، وكذا اختصّ البناء للمفعول بالأفعال المتعدية ؛ إذ لو بني غير المتعدي للمفعول ، وجعل ذكر الفاعل نسياً منسيّاً . . لا يبقى ما يسند هو إليه . « إقليد » .

(٤) **وفيه نظر** ؛ لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ، ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر ؛ كقولنا : أعجبني ضرب زيد عمراً ، فـ(ضرب) مسند إليه لـ(أعجبني) ، ومسند إلى (زيد) ، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين ؛ كـ(غلام) في مثل : فرس غلام عمرو . (خوافي) . راجع « الجامي » تجد الجواب . (م) **وفيه نظر** ؛ لأنه يشكل بمثل : جاءني القائم أبوه ، **فإن** (القائم) مسند ومسند إليه من جهتين ، **ويمكن أن يجاب عنه** : بأن (جاء) مسند إلى (الألف) ، و(اللام) بمعنى : الذي ، و(الذي) أسند إلى (أبوه) هو قائم ، فلا يكون القائم مسنداً ومسنداً إليه . (س) .

(٥) أي : من امتناع إسناد الفعل إلى المفعول الثاني في أفعال القلوب .

يسندَ إلى الأولِ في بابِ علمتُ ، وإليه وإلى الثانِي في بابِ أعلمتُ ؛ لأنَّ الأولَ في بابِ علمتُ ، والثانِيَ في بابِ أعلمتُ مسندٌ إليهما أيضاً ، وإذَا أقيمَا مقامَ الفاعلِ . . يكونانِ مسنداً إليهما أيضاً(١) .

والأولُ في بابِ أعلمتُ ليسَ بمسندٍ ، ولاَ مسندٍ إليه ، وإذَا أقيمَ مقامَ الفاعلِ . . يصيرُ مسنداً إليه(٢) ، ولاَ امتناعَ في شيءٍ(٣) من ذلكَ .

وإنَّمَا قيدَ بالثانِي في بابِ علمتُ ؛ احترازاً من الثانِي في غيرِه(٤) ؛ مِمَّا

---

(١) وإذا بني الفعل للمفعول . . أقيم المفعول مقام الفاعل ؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه ؛ ولذا اختص البناء للمفعول بالأفعال المتعدية ؛ إذ لو بني غير المتعدي للمفعول ، وجعل ذكر الفاعل نسياً منسياً . . لا يبقى ما يسند إليه . (سيدي) . قال الشيخي : قد تكرر هذا الكلام قبيل هذا ، والله تعالى أعلم . وأمّا الثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت . . فلا يقعان موقع الفاعل ، لا يقال : عُلِمَ قائم زيداً ، ولا أُعلِمَ فاضل زيداً عمراً ؛ لأنهما خبر في الحقيقة ، وحق الخبر ألاّ يخبر عنه . (ح) . وأجاز ابن الأنباري ذلك إذا كان نكرة ؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه ثان أو ثالث ، ولا يلزم اللبس بالأوّل ، وبالثاني بالقيام مقام الفاعل ، وأجاز نجم الأئمة ذلك في المعرفة أيضاً بشرط إلزامهما في مركزيهما ؛ نحو أن يقال : عُلِم زيداً أخوك ؛ لأن التأخير يرشد إلى أنه ثان أو ثالث . (ح) .

(٢) الجار والمجرور إنما يقومان مقام الفاعل إذا تأخّر عن الفعل ، أما إذا تقدم . . فلا يقومان مقام الفاعل ؛ قياساً على الاسم ، وإذا تقدم عليه . . صار مبتدأ . (كواشي) . حكم القائم مقام الفاعل حكم الفاعل ، فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً ، فلو كان للفعل معمولان فأكثر . . أقمت واحداً منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقي . « شرح ألفية » .

(٣) أي : في واحد .

(٤) أي : من مفعولي باب علمت . . . إلخ ، أراد بالباب كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند إلى الأول ، لا أفعال القلوب بخصوصها كما هو المتبادر ، فيشمل لملحقاتها ، واحترز به : عن باب أعطيت ؛ فإن له حُكماً آخر . **وقوله** : (والثالث من باب أعلمت) أي : من مفاعيل باب أعلمت . (لمحرره الوديني) . وإنما لم يقع المفعول الثاني من باب أعلمت موقع الفاعل ؛ لأنه قد يكون جملة ، والجملة يمتنع أن يكون مسنداً إليها ، وإذا كان كذلك . . امتنع أن يقوم مقام الفاعل ، وإذا كان لم يقوما مقام الفاعل مطلقاً . . طرد الباب ، =

لاَ يكونُ مفعولُه الثانِي عبارةً عن الأولِ ؛ نحوُ : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنَّه يجوزُ أنْ يقالَ : أُعطِيَ درهمٌ زيداً[١] ، وأُعطِيَ زيدٌ درهماً ؛ لأنَّ مفعولَيْ أعطيتُ ليسَا بمبتدأٍ وخبرٍ ، فلاَ يكونُ ثانِيهما مسنداً إلى الأولِ ، فلاَ يلزمُ محذورٌ[٢] ، لكنَّ المفعولَ الأولَ أولَى من الثانِي[٣] ؛ لأنَّ الأولَ آخِذٌ ؛ أعنِي : زيداً ، والثانِيَ مأخوذٌ ؛ أعنِي : درهماً .

ويُسنَدُ[٤] أيضاً[٥] إلى المصدرِ ؛ نحوُ : سِيرَ سيرٌ شديدٌ[٦] .

وإنَّمَا وُصِفَ المصدرُ ليُعلَمَ أنَّه لاَ يجوزُ إقامةُ المصدرِ التأكيدِيِّ[٧] مقامَ

= والذي يدل على أن الجملة لا يكون مسنداً إليهما هو أن من خواص المسند إليه جواز الإضمار ، ودخول لام التعريف وغيرهما ، وهذه الخواص منتفية عن الجملة . « كبير » .

(١) عند الأمن من اللبس .

(٢) قوله : (فلا يلزم المحذور) أي : الممنوع ، والإشكال من كون الشيء الواحد مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة . « تحرير » .

(٣) لأن فيه معنى الفاعلية ، راجع إلى (ج) . أما حذف المفعول الأول . . فمثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] أي : البخل ﴿ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران : ١٨٠] على قراءة الغيبة في ﴿لا يحسبن﴾ ، وأما على قراءة الخطاب . . ففيه ضميرٌ مستتر ، والذي مفعوله الأوّل ، فلا يكون مما نحن فيه ، ثم إن هذه الآية مطابقة للممثل له ، فإن المفعول الأوّل فيه محذوف ؛ أي : لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيراً لهم ، وأما حذف المفعول الثاني . . نحو قول الشاعر :

كَـأَنْ لَـمْ يَكُـنْ بَيْـنٌ إِذَا كَـانَ بَعْـدَهُ ... تَـلاَقٍ وَلَكِـنْ لاَ إِخَـالُ التَّـلاَقِيَـا

وهذا المثال أيضاً مطابق للممثل له ، فإن المفعول الثاني محذوف ؛ أي : إخال التلاقيا كائناً . (جامي وغيره) .

(٤) أي : فعل ما لم يسم فاعله . (تح) .

(٥) أي : كالمفعول به . (تح) .

(٦) السير يكون متعدياً ولازماً ، وهو قول من قال : الشيء الواحد يكون متعدياً ولازماً بغير اختصار واحد منها . (خبيصي) .

(٧) وأما إذا كان للنوع أو العدد . . فجائز بلا صفة ؛ نحو : ضرب ضربة وضربتان . (سعد =

الفاعلِ منْ غيرِ وصفٍ ؛ إذْ لاَ فائدةَ في ذلكَ[1] ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ وحدَه على مَا يدلُّ عليه المصدرُ التأكيديُّ .

وحذفُ الفاعلِ وإقامةُ المفعولِ مقامَه ينبغِي أنْ يفيدَ فائدةً[2] متجددةً[3] .

ويُسنَدُ أيضاً إلى الظرفينِ[4] ؛ أعنِي : ظرفَ الزمانِ ؛ نحوُ : سِيرَ يومُ كذا ، وظرفَ المكانِ ؛ نحوُ : سِيرَ فرسخانِ[5] .

واعلمْ : أنَّه لاَ يجوزُ إقامةُ المفعولِ له ، أوِ المفعولِ معه مقامَ الفاعلِ[6] ، وأنَّه إذَا وُجِدَ المفعولُ به[7] في الكلامِ لاَ يجوزُ أنْ يُقامَ غيرُه مقامَ الفاعلِ[8] .

= الله) . ولم يذكر الحال والتميز مع أنهما لا يقعان موقع الفاعل ؛ لأنه يعلم من قوله : (كل مفعول حذف فاعله) . « متوسط » .

(1) راجع إلى (ج) قبيل المبتدأ .

(2) والفائدة المتجددة لا تكون إلا بالوصف ؛ كشديد . (ج) .

(3) لا يعلم من لفظ الفعل . (زاده) .

(4) **واعلم** : أن الظروف التي تقوم مقام الفاعل يجب أن يكون غير ملازم الظرفية ، وكذا المصدر غير لازم النصب ؛ نحو : سبحان الله ؛ لأنهما امتنعا من أن يقوما مقام الفاعل ؛ لكونهما منصوبين حينئذ ، وما يقوم مقام الفاعل يجب أن يكون مرفوعاً . « كبير » .

(5) الظرف المستقر لا يقع فاعلاً أصلاً ، وإنما قيد بالمستقر احترازاً عن اللغوي ، فإنه قد يقام مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله ؛ نحو : ضرب في الدار على المجهول . (فالي) .

(6) لأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع (الواو) التي أصلها العطف ؛ إذ هي دليل للانفصال ، والفاعل كالجزء ، ولا بدون (الواو) فإنه حينئذ لم يعرف كونه مفعولاً معه . « ح ن » .

(7) الصريح . (ح) .

(8) وقد نقل عن سيبويه أنه إذا كان غير المفعول به أهم في الكلام . . كان أولى بإقامته مقام الفاعل ؛ مثلاً إذا كان المقصود الأصليّ وقوع الضرب أمام الأمير . . أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ، وكذا الحال في غيره . (سيدي) . لثبوت معنى الفاعل في المفعول به في باب المفاعلة ؛ نحو : ضارب زيد عمراً ، ونحو : ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره ، وإن لم يوجد . . فالجميع سواء ، وقد علم من عدم ذكر المفعول له ، والمفعول معه أنهما لا يقومان مقام الفاعل ، أمّا المفعول له . . فلأن =

[أفعال القلوب]

قالَ : أفعالُ القلوبِ ، هي[1] : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، وزعمتُ ، وعلمتُ ، ووجدتُ ، ورأيتُ ، تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ[2] ، فتنصبُهُمَا على المفعوليةِ ؛ نحوُ : ظننتُ زيداً مقيماً .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ منَ الصنفِ السادسِ . . شَرَعَ في الصنفِ السابعِ ؛ أعنِي : أفعالَ القلوبِ[3] ، وهي سبعةُ أفعالٍ تدلُّ على شكٍّ ، أوْ يقينٍ[4] ، ثلاثةٌ منهَا للشكِّ ، وهي : ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، وثلاثةٌ منهَا لليقينِ ، وهي : علمتُ ، ورأيتُ ، ووجدتُ ، وواحدٌ منهَا مشتركٌ ؛ أي : يُستَعملُ تارةً للشكِّ ، وأخرَى لليقينِ ، وهي : زعمتُ .

= المشعر بالعلية فيه هو النصب ، فلو قام مقام الفاعل . . لفات ذلك ، وأمّا المفعول معه . . فلأنه لو قام مقام الفاعل . . لقام مقامه إما مع (الواو) أو لا مع (الواو) ، وكلاهما محال ، **أمّا الأول** . . فلأنه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه ؛ لأن المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ، **وأمّا الثاني** . . فإن المفعول معه إنما هو المذكور بعد (الواو) . « ش مغني » .

(١) وفي (ط) : (أفعال القلوب ، وهي . . .) .

(٢) لبيان ما تكون لتلك الجملة عبارة عنه ؛ من ظن أو علم . « متوسط » .

(٣) **قوله** : (أعني : أفعال القلوب) قدم على الغير ؛ لكون أكثرها متعدياً ، وقدم المتعدي لما ذكرنا ، وسميت به لاستقلال الفعل في أخواتها ، وهي سبعة أفعال بحكم الاستقراء ، تدل هذه الأفعال بعضها على شك ، وبعضها على يقين ، وبعضها عليهما بالاشتراك ؛ كما قال السِّغْنَاقي نقلاً عن الشيخ حيث قال : إنّ الثلاثة الأول للشك ، والثلاثة الأخر لليقين ، وزعمت متردداً بينهما ، وهكذا وجد في حاشية المصنّف . « تحرير الفوائد » .

(٤) وهي أفعال دالة على فعل قلبي ، داخلة على المبتدأ والخبر ، ناصبة إياهما على المفعولية ، مع أنهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة دفعاً للتحكم ؛ يعني : أنهما لكونهما بمنزلة اسم واحد يستحق إعراباً واحداً ، إلا أنه لو نصب أحدهما . . يلزم الترجيح بلا مرجح ؛ لأن كلاً منهما اسم يقتضي إعراباً ، وكل منهما يشارك الآخر في المفعولية . « منافع الأخيار » .

وإنَّمَا سُميتْ أفعالَ القلوبِ[١] ؛ لكونِهَا عبارةً[٢] عنِ الإدراكِ[٣] المتعلقِ بالقلبِ ، والباقِي[٤] ظاهرٌ .

قالَ : وحسبتُ ، وخلتُ لازمانِ لذلكَ دونَ الباقيةِ ، فإنَّك تقولُ : ظننتُه[٥] ؛ أي : اتهمتُه ، وعلمتُه[٦] ؛ أي : عرفتُه ، وزعمتُ ذلك[٧] ؛ أي : قلتُه ، ورأيتُه ؛ أي : أبصرتُه ، ووجدتُ الضالةَ ؛ أي : صادفتُها .

أقولُ : وحسبتُ ، وخلتُ لازمانِ للدخولِ على المبتدأِ والخبرِ[٨] ، ونصبِهما على المفعوليةِ ، دونَ الخمسةِ الباقيةِ ، فإنَّ كلاًّ منهَا قدْ يُستَعملُ بمعنَى فعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ ؛ نحوُ : ظننتُه ؛ إذْ ظننتُ قدْ يكونُ منَ الظِّنةِ بكسرِ الظاءِ بمعنَى التهمةِ[٩] ، وهي لاَ تستدعِي إلاَّ مفعولاً

---

(١) وإنما سمّيت هذه الأفعال أفعال القلوب ؛ لأنها لا يحتاج في صدورها إلى الجوارح ، والأعضاء الظاهرة ، ويكفي فيها القوة العقلية . « متوسط » .

(٢) وفي نسخة : (عبارات) .

(٣) بمعنى الإصابة . (م) .

(٤) من الأمثلة .

(٥) والظن يكون يقيناً ، ويكون شكّاً من الأضداد ؛ كالرجاء يكون أمناً وخوفاً . (كواشي) .

(٦) والعلم إذا كان على أصل معناه يتعدى إلى اثنين ؛ لأنه يدل على معرفة الذات ، وما عليه من الحال ، وفرق بين العلم والمعرفة أن المعرفة يسبقها الجهل ، والعلم لا يسبقها الجهل ؛ فلذلك لا يجوز إسناد المعرفة إليه . « ح ش زاده » . العلم يستعمل في إدراك الكليات ، والمعرفة في إدراك الجزئيات ، لا يقال : الله عارف ، بل يقال : الله عالم . (ح) .

(٧) الزعم بالحركات الثلاث في (الزاي) ، يجيء بمعنى القول ، ويستعمل في الحق والباطل ، لكن استعماله في الثاني أكثر ، وقد يجيء بمعنى الظن ، فيتعدى إلى مفعولين . (حلبي) .

(٨) غالباً ، ويقل فيهما نصب مفعول واحد . (رضي) .

(٩) كقوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير : ٢٤] أي : متهم . (تح) . ومعنى **الاتهام** : أن تجعل شخصاً موضع الظن السّيء ، تقول : ظننت زيداً ؛ أي : ظننت به أنه فعل سيئاً ، وكذا اتهمته . (رضي) . **التهمة** : بفتح (الهاء) . (محلي) .

واحداً[1] ، وكذا العلمُ[2] بمعنَى المعرفةِ[3] ، والزعمُ[4] بمعنَى القولِ[5] ، والرؤيةُ بمعنَى الإبصارِ ، والوجدانُ بمعنَى المصادفةِ ؛ أي : الإصابةِ ، والأمثلةُ ظاهرةٌ .

قالَ : ومِنْ شأنِهَا : جوازُ الإلغاءِ متوسطةً[6] ومتأخرةً ؛ نحوُ : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، وزيدٌ مقيمٌ ظننتُ ، أو التعليقُ[7] ؛ نحوُ : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ[8] ، وعلمتُ أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ، وأيُّهم في الدارِ ، ومَا زيدٌ منطلقٌ .

أقولُ : ومِنْ شأنِ أفعالِ القلوبِ[9] ؛ أي : مِنْ خصائصِهَا : جوازُ

---

(١) **عند الجمهور** ، **وعند البعض** لا بدّ من المفعولين ، سواء كانا محذوفين ، أو أحدهما ، أو مذكورين . « تحرير » .

(٢) وما اشتق منه .

(٣) التي تستعمل في المحسوسات ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة : ٦٥] أي : عرفتهم . « تحرير » . وعرفت وإن كان من أفعال القلوب لكنه لا يتعدى إلى مفعولين استعمالاً ، وإعمال أفعال القلوب استعمالي لا عقلي . « ح هندي » .

(٤) وما اشتق منه .

(٥) الباطل . (تح) . الزعم أصله وموضعه قوله ؛ ومن ثم قالت العرب : (زعموا) مطية الكذب ، وقد يستعمل بمعنى قال ؛ مجرداً عن استعمال الزعم في القول الصحيح مخالف لقول الأكثر : إنه يستعمل فيما لم يقم دليلاً على صحة ، أو أقيم على خلاف ؛ كقوله تعالى : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [التغابن : ٧] إلخ . (رملي) . أما زعمت بمعنى كفلت . . فليس من هذا الباب قطعاً ؛ لأن الكفالة لا يتعلق بالقلب أصلاً . (ح) .

(٦) حال من الضمير المجرور في (شأنها) . (م) .

(٧) بالرفع عطف على (جواز) ، ولا يجوز جره عطفاً على (الإلغاء) لأنها لتعليق واجب لا جائز . (ح) .

(٨) و(اللام) للابتداء ، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية ، منصوب المحلّ بأنه مفعول في المعنى دون اللفظ . (هـ) .

(٩) **والشأن** : بمعنى الأمر ، ويجمع على شؤون ، ويكون الشأن بمعنى الحال ، ويقال : ما شأنك بمعنى : ما حالك . (زاده) .

الإلغاءِ[١] ، وهو إبطالُ علاقةِ المفعوليةِ[٢] لفظاً[٣] ومعنًى[٤] بينَها وبينَ مفعولَيْهَا حالَ كونِ تلك الأفعالِ متوسطةً بين المفعولينِ[٥] ؛ نحوُ : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، أو متأخرةً[٦] عنهما[٧] ؛ نحوُ : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ ، وذلك لأنَّ هذه الأفعالَ بتقديمِ أحدِ مفعولَيْهَا[٨] ، أو كليْهِمَا عليهَا يضعفُ عملُها ، معَ أنَّ مفعولَيْهَا كلامٌ تامٌّ بدونِ عملِهَا فيهمَا[٩] .

---

(١) **والفرق بين الإلغاء والتعليق** : أن **الإلغاء** : ترك العمل مع جوازه ، **والتعليق** : ترك العمل مع امتناعه . « ش مغني » .

(٢) أي : تعلق المفعولية . (تح) .

(٣) وهو برفع النصب . (تح) .

(٤) برفع نسبته الفعل . (تح) .

(٥) لأن مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل ؛ لأن كل واحد من الجزئين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول ، والفعل على الثاني ، فهما كشيء واحد مشترك بينهما . « تحرير » .

(٦) حال .

(٧) أي : يجوز إلغاء علاقة المفعولية إذا كانت متأخرة عنهما ؛ أي : عن المفعولين جوازاً أَوْلوياً ؛ لأن الفعل قد حرم التقدم من كل وجه ، فضعف أمره ، ولأجل ذلك حسن إلغاؤه ؛ لأنك لما لفظت بالجزئين قبل الفعل . كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل ، وأولى العاملين هو الأقرب ، تأمل . « تحرير » .

ثم اعلم : أن وجه الإلغاء حين التوسّط والتأخر عروض الضعف عليها بتأخرها عنهما ، أو عن أحدهما ، مع استقلال المفعولين كلاماً ، ومع إفادة معناها في الجملة الاسمية ، وبيان ما هي عبارة عنه من ظن أو علم ، فإذا قيل : زيد ظننت مقيم ، أو زيد مقيم ظننت . . كان المعنى : زيد مقيم في ظني ، لكن حين التوسط يضعف الإلغاء ؛ لتقدّمها على أحد المفعولين ، وحين التأخر يقوى الإلغاء ؛ لزيادة ضعفها بتأخرها عنهما جميعاً ، وأما الإعمال . . فلأنها أفعال ، والأفعال تعمل مقدمة ومؤخرة . (تح) .

واعلم : أن الإعمال أولى إذا توسّطت ، والإلغاء أولى إذا تأخرت عن المفعولين . (ش م) .

(٨) لكونهما في الأصل مبتدأ وخبراً . (م) .

(٩) قال الجزولي في « حواشيه » : ولا تلغ ـ أي : لا تلغ إعمال أفعال القلوب ـ مقدمة في الأمر العام ، فهذا يقتضي إلغاءها مقدّمة وإن كان قليلاً نادراً ، وقال أبو البقاء : إنما يجوز : =

وبذلك يحصلُ مَا هو الغرضُ منهَا[١] ، فيجوزُ الإلغاءُ لذلك[٢] ، والإعمالُ ؛ لكونِهَا أفعالاً ، والأفعالُ لقوةِ عملِهَا لاَ تُمنَعُ من العملِ بتقديمِ معمولِهَا عليهَا .

ومِنْ شأنِهَا[٣] أيضاً[٤] : التعليقُ[٥] ، وهو : إبطالُ العلاقةِ المفعوليةِ بينَهَا وبينَ مفعولَيْهَا لفظاً لاَ معنًى[٦] ، وذلك إذَا وقعتْ قبلَ لامِ الابتداءِ ؛ نحوُ : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ ، أو قبلَ حرفِ الاستفهامِ[٧] ؛ نحوُ : علمتُ أزيدٌ عندَك أو عمرٌو[٨] ، أو قبلَ اسمِ الاستفهامِ ؛ نحوُ : علمتُ أيُّهمْ في الدارِ ، أو قبلَ

= ظننت زيد قائم على إضمار الشأن ، وجعله المفعول الأوّل ، والجملة من المبتدأ والخبر المفعول الثاني . (م ع) .

(١) أي : بضعف عملها بسبب التقدم يحصل ما هو الغرض بل بالأولى . « تحرير » . والغرض منها إمّا الشك أو اليقين ، فيحصل بالإبطال . (نجم) . وهذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى الظرف ، فمعنى : زيد قائم ظننت : زيد قائم في ظني . (جامي) . أي : مع ضعف عملها ، وكون مفعوليها كلاماً تاماً بدون عملها فيها . (ق) .

(٢) أي : لضعف العمل ، وكون المفعولين تامّاً ، ولحصول ما هو الغرض منها . (ق) .

(٣) أي : ومن خصائصها . (ب) .

(٤) أي : كالإلغاء .

(٥) **واعلم** : أن التعليق لا يختص بالفعل القلبي الحقيقي ، بل هو جار فيه وفيما يلابسه ويقاربه . (خلخال) .

واعلم : أن شرط التعليق كون الجملة سادة مسدّ المفعولين جميعاً . (خلخال) .

اعلم : أن تعليق هذه الأفعال قيل : أحد هذه الأسباب ، بشرط أن يتقدم على المفعول الأوّل ؛ كأمثلة المتن ، وأمّا إذا تأخر عن الأوّل ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود : ٧] بمعنى : ليعلمكم ؛ لأنه تعالى منزه عن البلوى والاختبار . . فلا تعليق إلا بالنسبة إلى الثاني ؛ لأنه لا مانع عن العمل في الأول لفظاً . (ح) .

(٦) أي : لا محلاً . (ح) . لوقوع مدلولها على مدلول الجملة . (ح) .

(٧) وإنما قال : (قبل حرف الاستفهام) لأنه لو كان بعد حرف الاستفهام . . لم يتعلق ؛ نحو : أيهم علمت زيداً . « متوسط » .

(٨) ويكون لفظ (علمت) تصريحاً بما يستلزمه (الهمزة) و(أم) وهو علم أحد الأمرين عند =

حرفِ النفيِ ؛ نحوُ : علمتُ مَا زيدٌ منطلقٌ .

وإنَّمَا يبطلُ التعليقُ اللفظيُّ قبلَ هذه الكلماتِ ؛ لأنَّهَا تستحقُ صدرَ الكلامِ ، فلوْ أُعمِلتْ هذه الأفعالُ فيمَا بعدَها[١] . . لبطلتْ صدارتُهَا ، ولَمْ يبطلِ التعليقُ المعنويُّ ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ واقعةٌ على مَا بعدَ هذه الكلماتِ في المعنَى[٢] .

[الأفعال الناقصة]

قالَ : الأفعالُ الناقصةُ[٣] وهي : (كانَ) و(صارَ) و(أصبحَ) و(أمسَى) و(أضحَى) و(ظلَّ) و(باتَ) و(مَا زالَ) و(مَا برحَ) و(مَا فتىَ) و(مَا

= المخاطب ، لا على التعيين . (ح) .

(١) أي : فيما بعد تلك الكلمات . (م) .

(٢) **اعلم** : أنهم اختلفوا في حقيقة التعليق ، **قال بعضهم** : إبطال عمل الفعل في جزئي الجملة الاسمية لوجود مانع منه ، فبهذا المعنى يختص التعليق بأفعال القلوب ، ولا يوجد إلا في المفعولين ، ومال إليه ابن الحاجب ، حتى جعله من خصائص أفعال القلوب ، **وقال بعضهم** : هو إبطال عمله لمانع فحينئذ يعمها وغيرها من الأفعال ، ولا يوجد في المفعولين ولا في واحد من المذكورات ، هذا ، تأمل . « فتح الأسرار » .

(٣) والأفعال الناقصة لا تدل على الحدث والنسبة . (مير) . **فإن قيل** : ما وجه تسمية هذه الأفعال بالأفعال الناقصة ؟ **قلت** : لعدم دلالتها على المصدر ، **قلت** : وجهه : أن (ضرب) مثلاً يدل على الحدث ، وعلى نسبته إلى الزمان الماضي ، بخلاف (كان) فإن (كان) في كان زيد قائماً إنما يدل على نسبة خبره إلى فاعله ؛ أي : ثبوته له ، وعلى الزمان الماضي ، ولا يدل على كون آخره أصلاً ، هذا ، ولو قيل : إن (كان) في كان زيد قائماً يدل على ثبوت خبره لفاعله . . لكان دالاً على الحدث ، **بيانه** : أن زيد قائم يدل على ثبوت القيام لزيد ، فإذا قيل : كان زيد قائماً . . دل على ثبوت ذلك الثبوت لزيد ، فإنه كما أن القيام ثابت لزيد بثبوته أيضاً ثابت لزيد . من « حاشية الهندي على الجامي » . وإذا كانت الأفعال الناقصة زائدة . . لا تعمل في شيء من الاسم والخبر . (قاضي) .

انفكَّ) و(مَا دامَ) و(ليسَ) ، ترفعُ الاسمَ ، وتنصبُ الخبرَ ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقاً .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ[١] منَ الصنفِ السابعِ . . شَرَعَ في الصنفِ الثامنِ ؛ أعنِي : الأفعالَ الناقصةَ ، وهي أفعالٌ[٢] وُضعتْ لتقريرِ الفاعلِ[٣] على صفةٍ[٤] .

والمذكورُ منهَا[٥] في الكتابِ[٦] ثلاثةَ عشرَ[٧] ، وهي تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ ؛ كأفعالِ القلوبِ ، إلاَّ أنَّهَا ترفعُ المبتدأَ ويُسمَّى اسمَهَا ، وتنصبُ الخبرَ ويُسمَّى خبرَهَا ؛ كمَا تقدمَ .

وإنَّمَا سُميتْ أفعالاً ناقصةً ؛ لنقصانِهَا عن سائرِ الأفعالِ[٨] ؛ لأنَّهَا لاَ تتمُّ كلاماً معَ فاعلِهَا[٩] ، بلْ تحتاجُ إلى الخبرِ[١٠] ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ قائماً ، فإنَّ

---

(١) المصنف .

(٢) فيه أن (ليس) ليس كذلك ؛ لأنه وضع لنفي تقرير الفاعل على صفة . (محمد أمين) .

(٣) معنى ، هو اسمه لفظاً . (تح) .

(٤) معنى ، هو خبره . غير مصدرها . **ولقائل أن يقول** : إن سائر الأفعال أيضاً تقرر الفاعل على صفة ، فإن (ضرب) مثلاً في ضرب زيد يقرر زيداً على صفة الضاربية ، وجوابه : أن المراد : أنه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره ، فإن (كان) في قولنا : كان زيد قائماً . . قرر زيداً على صفة القيام في الزمان الماضي ، والقيام غير مصدره ، وليس (ضرب) في قولنا : ضرب زيد كذلك ـ إن كان زيد قائماً . (م) . ـ « متوسط » .

(٥) أي : من الأفعال الناقصة . (ت) .

(٦) في المتن . (ت) .

(٧) أي : من الأفعال الناقصة في المتن ثلاثة عشر ، وزاد بعضهم : عدا وغدا وراح وآض إذا كانت بمعنى صار ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر ؛ كأفعال القلوب ، لكن إن هذه الأفعال ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها ، وتنصب الخبر ؛ أي : خبر المبتدأ ويسمى خبرها ؛ كما تقدم في المرفوعات والمنصوبات . « تحرير » .

(٨) من حيث إنها لا تدل على الحدث ، ومن حيث إنها لا تتم بمرفوعها . « متوسط » .

(٩) أي : باسمها . (تح) .

(١٠) لكون خبرها عوضاً عن الحدث الذي سلبت هذه الأفعال عنه . « تحرير » . **فإن قيل** : إن=

(كانَ) يدلُّ على تقريرِ الفاعلِ ؛ أعنِي : زيداً على صفةٍ وهي القيامُ .

قالَ : و(كانَ)[1] تكونُ ناقصةً وتامةً ؛ نحوُ : كانَ الأمرُ ؛ أي : وقعَ ، وزائدةً[2] ؛ نحوُ : مَا كانَ أحسنَ زيداً ، ومضمراً فيهَا ضميرُ الشأنِ[3] ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقٌ ؛ أي : كانَ الشأنُ زيدٌ منطلقٌ .

أقولُ : لَمَّا عَدَّ الأفعالَ الناقصةَ . . شَرَعَ في بيانِ معانِيهَا ، ولَمْ يُبَيِّنْ غيرَ معنَى (كانَ) لأنَّه أصلُ البابِ[4] ، ولذلكَ يُسمَّى المرفوعُ في هذَا البابِ اسمَ (كانَ) ، والمنصوبُ خبرَ (كانَ) .

= كان الخبر عوضاً عن الحدث الذي يدل عليه ، والفعل يدل على الزمان فقط . . فيلزم ألا تكون هذه الأفعال فعلاً ، بل جزءه ، واللازم باطل والملزوم مثله ، **قلنا** : دلالة الخبر على الحدث لا تضرّ على فعليتها ؛ كما أن دلالة الجملة على تمامية الموصولات لا تضر على كونها أسماء . (منه) .

(١) أي : لفظ (كان) .

(٢) لمجرد التأكيد . (جني) .

(٣) وهذا من قبيل إضافة الدال إلى المدلول . **الشأن** في الأصل : مصدر بمعنى الطلب والقصد ، يقال : شأنت شأنه : إذا قصدت قصده ، سمّي به الأمر الذي هو واحد الأمور ؛ تسمية للمفعول به بالمصدر ؛ لكونه ممّا يطلب . (جلبي) . إنما سمّي هذا الضمير ضمير الشأن ؛ لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم ، ووقع في القلوب . (ح ش » . وليس إضمار الشأن بمشهور من أفعال المقاربة ، إلا في (كاد) ، ومن الأفعال الناقصة إلا في (كان) و(ليس) . (رضي) . ولهذا الضمير أربع علامات : عدم تقدم المرجع ، وكون الخبر جملة ، وعدم رجوع الضمير فيها إليه ، وكون مفهومه الشأن ، قالوا : إنه لاستلزامه الإجمال والتفصيل لا يستعمل إلا في موضع التفخيم ، فلا يقال : كان زيد حائك ؛ لعدم الفخامة في الحياكة . (ح) . **إن قيل** : لا يعقل كون الشيء قسيماً له ؛ لأن ما اسمه ضمير الشأن قسم من النّاقصة ، **قلنا** : **معنى كلامه** : و(كان) تكون ناقصة ؛ بألا يكون اسمها ضمير الشأن ، على أن التقسيم إلى العام والخاص على سبيل منع الخلو جائز وإن كان مستقبحاً . « ح ق » .

(٤) هذا تعليل للدعوى الضمني المستفاد من قوله : (ولم يبين غير معنى كان) وهو بين معنى (كان) . « تحرير » .

و(كانَ)[1] تكونُ على أربعةِ أضربٍ ؛ لأنَّهَا تكونُ ناقصةً[2] ؛ أي : تدلُّ على ثبوتِ خبرِهَا لاسمِهَا في الزمانِ الماضِي ؛ إمَّا دائماً ؛ نحوُ : كانَ اللهُ قادراً ، وإمَّا منقطعاً[3] ؛ نحوُ : كانَ الفقيرُ ذَا مالٍ .

وتامةً[4] ؛ أي : غيرَ محتاجةٍ إلى الخبرِ ؛ نحوُ : كانَ الأمرُ ؛ أي : وقعَ الأمرُ .

وزائدةً[5] ؛ أي : غيرَ محتاجٍ إليهَا[6] ؛ نحوُ : مَا كانَ أحسنَ زيداً[7] .

ومضمراً فيهَا ضميرُ الشأنِ[8] ؛ نحوُ : كانَ زيدٌ منطلقٌ ، فإنَّ اسمَ كانَ ضميرٌ ؛ أي : ضميرٌ يعودُ إلى الشأنِ ، و(زيدٌ) مبتدأٌ ، و(منطلقٌ) خبرُه ، والجملةُ خبرُ (كانَ) ، والتقديرُ : كانَ الشأنُ زيدٌ منطلقٌ .

وهذَا القسمُ[9] من أقسامِ الناقصةِ أيضاً[10] ، إلاَّ أنَّهَا مختصةٌ بكونِ اسمِهَا ضميرَ الشأنِ وخبرِها جملةً[11] .

---

(١) أي : لفظ (كان) وما اشتق منه يستعمل على . . . إلخ . « تحرير » .

(٢) أي : غير تامة . (تح) .

(٣) أي : غير مستمر . (تح) .

(٤) إذا كان بمعنى الوقوع أو الوجود . (تح) . أي : تامة بفاعلها غير . . . إلخ . (تح) .

(٥) أي : غير دالة على المعنى المراد .

(٦) وهذا ؛ أي : كونه زائدة مختص لـ(كان) دون سائر الأفعال ؛ كما قاله عصام الدّين ، فراجعه . « لب » .

(٧) أي : ما أحسن زيداً . (تح) .

(٨) أي : الضمير الذي يعود إلى الشأن . (تح) .

(٩) أي : المضمر في ضمير الشأن .

(١٠) أي : كالقسم الأول . (تح) .

(١١) مفسرة له . (تح) . وقد يستعمل بمعنى (صار) أيضاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴾ [الواقعة : ٦] . « تحرير » .

و(صارَ) للانتقالِ من حالٍ إلى حالٍ[١] ؛ إمَّا بحسبِ العوارضِ[٢] ؛ نحوُ : صارَ زيدٌ غنيّاً ، أوْ بحسبِ الذاتِ ؛ نحوُ : صارَ الطينُ خزفاً .

و(أصبحَ) و(أمسَى) و(أضحَى) و(ظلَّ) و(باتَ)[٣] للدلالةِ على اقترانِ مضمونِ جملةٍ[٤] بأوقاتِهَا[٥] ؛ أعنِي : الصباحَ ، والمساءَ[٦] ، والضحَى ، والظلولَ ، والبيتوتةَ ؛ نحوُ : أصبحَ زيدٌ مكرراً ؛ المعنَى : اقترانُ تكريرِ زيدٍ وقعتْ في الصباحِ ، وكذَا البواقِي .

---

(١) أو مكان إلى مكان على ما فهم من قول المصنف في « المفصل » حيث قال : وأمّا قولهم : صار زيد إلى عمرو . . فهو في معنى الانتقال أيضاً ، لكن في المكان لا في الحال . انتهى ، وقال السَّغْنَاقي في « شرحه » : إن معنى هذا الاستعمال : تحول زيد من المكان الذي كان فيه زيد إلى المكان الذي فيه عمرو ، إلا أنّ (صار) هذه تامة . انتهى ، وقال السّيرافي في الفرق بين الاستعمالين : فالأوّل جملة دخل عليها (صار) ، والثاني غيرها ؛ إذ لا يقال : زيد إلى عمرو ، انتهى . « تحرير » .

(٢) **الأولى** : أن يقدم قوله : (بحسب الذات) لأن الذات مقدم على العوارض طبعاً . « تحرير » .

(٣) فأصبح (زيد قائماً) بمعنى : صار زيد قائماً في الصّباح ، وكذا (أمسى وأضحى نائماً) أي : صار نائماً في المساء ، أو في الصبح ، و(ظل زيد قائماً) أي : صار قائماً في جميع النهار ، و(بات زيد قائماً) أي : صار قائماً في جميع الليل ، ويكون بمعنى (صار) مجرداً عن الدلالة على الأوقات ، فـ(أصبح زيد غنيّاً) بمعنى : صار زيد غنيّاً ، وكذا غيره ، وتكون تامة بمعنى الدخول في الوقت ، فـ(أصبح) بمعنى : دخل في الصّباح ، و(أمسى) بمعنى : دخل في المساء ، و(أضحى) بمعنى : دخل في الضحى ، و(ظل) بمعنى : أقام نهاراً ، و(بات) بمعنى : أقام ليلاً نام أولم ينم . « فتح الأسرار » .

(٤) **والمراد بمضمون الجملة** : نسبة الخبر إلى الاسم . (م) . « تحرير » .

(٥) أي : على اقتران مصدر مضاف إلى أوقاتها ؛ نحو : أصبح زيد قائماً وأمسى . . . إلخ ، فالمثال الأوّل يدل على اقتران مضمون الجملة ـ وهو قيام زيد ـ بوقت الصّباح ، وعلى هذا القياس غيره ، وتكون بمعنى (صار) نحو : أصبح و . . . إلخ زيد غنيّاً ؛ أي : صار ، وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات . « تحرير » .

(٦) **والصّباح** : من الفجر إلى الزوال ، **والمساء** : من الزوال إلى الغروب . « مغني » .

و(مَازالَ)[1] و(مَا برحَ)[2] و(مَا فتيءَ) و(مَا انفكَّ)[3] للدلالةِ على استمرارِ[4] ثبوتِ خبرِهَا لفاعلِهَا[5] مِنْ زمانٍ صلحَ الفاعلُ لقبولِ ذلك الخبرِ[6] ؛ نحوُ : مازالَ زيدٌ أميراً ؛ المعنَى : ثبوتُ إمارتِه مِنْ زمانٍ صلحَ الفاعلُ لقبولِهَا إلى حينِ هذَا القولِ .

و(مَادامَ) لتوقيتِ أمرٍ[7] بمدةِ ثبوتِ خبرِهَا لاسمِهَا[8] ؛ نحوُ : اجلسْ مَادامَ زيدٌ جالساً ، فإنَّ جلوسَ المخاطبِ مؤقتٌ بمدةِ ثبوتِ جلوسٍ لزيدٍ .

و(ليسَ)[9] لنفيِ الحالِ[10] ؛ نحوُ : ليسَ زيدٌ قائماً .

---

(١) من زال يزول . (تح) .

(٢) من برح إذا زال ، ومنه بارحة الليل لليلة الماضية . « تحرير » . وما فتيء بمعناه . (تح) .

(٣) أي : ما انفصل . (تح) . وكل من هذه الأفعال لا يجوز أن تستعمل تامة ، إلا (فتى) و(زال) التي مضارعها يزال ، لا التي مضارعها يزول فإنها تامة . « ش ألفية » . وأما ما في أوله (ما) و(ليس) لا يبنى منهما اسم الفاعل والمفعول والأمر . « كبير » . وما في أوّله حرف النفي لا يأتي إلا ناقصة . « تنوير » .

(٤) أي : دوام .

(٥) لأن دخول النفي على النفي إثبات ، ونفي الزوال استمرار . (ح) .

(٦) ويلزمها النفي بدخول أدواته عليها لفظاً ، وهو ظاهرٌ ، أو تقديراً ؛ كقوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] أي : لا تفتؤ فإنه لو لم تدخل أدوات النفي عليها . . لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار . « تحرير » .

(٧) أي : لتعيينه . (ح) . وكل ما يدل على توقيت أمر بمدة لا يكون إلا ظرفاً . (نجم) .

(٨) بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان له ، وذلك لأن لفظة (ما) مصدرية ، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر ، وتقدير الزمان قبل المصادر كثير ، وإذا قدر الزمان قبله . . فلا بدّ هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة . « تحرير » . **تقدير الزّمان قبل المصادر كثير** .

(٩) وعند سيبويه مشترك بين الحال والاستقبال .

(١٠) أي : لنفي مضمون الجملة في الحال ، هذا الذي ذكر مذهب المصنف ، وعليه الأكثرون ، وقال المبرد وأبو الحسن الوراق : إنه يصلح لنفي الحال والاستقبال ؛ ولذلك لم يأت له مضارع ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨]وهذا=

قالَ : ويجوزُ تقديمُ خبرِهَا على اسمِهَا وعليْهَا ، إلاَّ مَا في أولِه (مَا) ، فإنَّه لاَ يتقدمُ عليه معمولُه ، ولكنْ يتقدمُ على اسمِهِ فحَسبُ[1] .

أقولُ : ويجوزُ تقديمُ خبرِ الأفعالِ الناقصةِ على اسمِهَا[2] ؛ نحوُ : كانَ منطلقاً زيدٌ ، وعلى نفسِهَا ؛ نحوُ : منطلقاً كانَ زيدٌ ، وذلك لقوةِ عملِهَا ؛ لأنَّهَا أفعالٌ ، إلاَّ مَا في أولِه (مَا)[3] مِنْ هذه الأفعالِ ، فإنَّه لاَ يتقدمُ عليه معمولُه ، بلْ يتقدمُ على اسمِهِ فحَسبُ[4] ، فلاَ يقالُ : أميراً مَازالَ زيدٌ ، بلْ إنَّمَا يقالُ : مَازالَ أميراً زيدٌ[5] ، وذلك لأنَّ (مَا) تقتضِي صدرَ الكلامِ ، فلوْ قُدِّمَ الخبرُ عليهَا . . لبطلتْ صدارتُهَا .

= النفي صرف العذاب عنهم يوم القيامة ، وهو مستقبل ، **قلنا** : هذا لا يدل على أنه يصلح للاستقبال ؛ لأن المستقبل فيما يخبر الله تعالى كالواقع ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل : ١٢٤] ، ولا شك أن (اللام) في المضارع للحال ؛ كما عرفت ، ومع ذلك دخلت في الإخبار عن يوم القيامة . « تحرير » . **المستقبل في كل ما يُخبر الله تعالى كالواقع** .

(١) مبني على الضم ؛ لكون المضاف إليه منوياً ؛ أي : إذا تقدم عليه . (ق) .

(٢) أي : لا يجب ولا يمتنع ما لم يعرض مانع ؛ لوقوعه بمعنى ، **وقوله** : (وما فتى) من الباب الرابع ، ويجوز أن يكون من باب الإفعال بمعنى (ما برح) ، ومختص بالنفي ، وإذا استعمل في المثلث . . فحينئذ تكون حرف النفي مقدراً ؛ كقوله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا ﴾ [يوسف : ٨٥] أي : ما تفتأ وما تزال تذكر يوسف تفجعاً وبكاء عليه ، حتى تكون مريضاً مشرفاً على الهلاك . (لمحرره الوديني) . واختلف في (ليس) **فمذهب المتقدمين من البصريين** : أنه ملحق بـ(كان) في جواز تقديم الخبر عليه ، **ومذهب عامة الكوفيين المتأخرين** : فلم يجيزوا منطلقاً ليس زيد ؛ لاقتضائه أيضاً صدر الكلام ، ولأنه فعل غير متصرف فيه ، فبالجري ألا يعمل فيما تقدمه انحطاطاً لرتبته عن رتبة الأفعال المتصرفة . « ضوء » .

(٣) أي : إلا في الفعل الذي كان في أوله لفظة (ما) .

(٤) أي : فقط .

(٥) بتقديم الخبر على اسمه . (م) .

[أفعال المقاربة]

قالَ : أفعالُ المقاربةِ[١] ، وهي : (عسَى) و(كادَ) و(أوشكَ) و(كربَ)[٢] ، عملُها كعملِ (كانَ) إلاَّ أنَّ خبرَ (عسَى) (أنْ) معَ الفعلِ المضارعِ[٣] ؛ نحوُ : عسَى زيدٌ أنْ يخرجَ ، وقدْ يقعُ (أنْ) معَ الفعلِ المضارعِ فاعلاً لَهَا[٤] ، ويقتصرُ عليه ؛ نحوُ : عسَى أنْ يخرجَ زيدٌ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ الثامنِ . . شَرَعَ في الصنفِ التاسعِ ؛ أعنِي : أفعالَ المقاربةِ ، وهي أفعالٌ وُضعتْ لدنوِّ الخبرِ[٥] رجاءً[٦] ، أو

---

(١) وهي أفعال وضعت لرجاء قرب الخبر ، أو لحصول قربه ، أو لقرب حصوله ؛ أي : حصول الخبر وتمامه إلى الحال . (ح) .
اعلم : أن هذه الأفعال من أخوات (كاد) لكونها لتقريب الفاعل على صفة ، إلا أنه أفردها بالذكر ؛ لاختصاص خبرها بالفعل المضارع ـ لغرض الدنو . (ح) . ـ وامتناع تقديم خبرها عليه ، وجواز تقديم خبر (كان) عليها ، وعرفها بأنها أفعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء . . . اهـ . « متوسط » .

(٢) بفتح (الراء) . (م) .

(٣) جواب عن سؤال مقدر **كأنه قيل** : فلم أفرد باباً على حدة ، ولم يجعل من الأفعال الناقصة ؟ **فقال** : (إلا أن خبر عسى . . .) اهـ . (ح د) . **فإن قيل** : لم وجب دخول (أن) في خبر (عسى) دون (كاد) ؟ **قلت** : لأن (عسى) أدخل في الاستقبال ، و(كان) أدخل في الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : كادت الشمس تغرب . . **معناه** : أن قرب غروبها حاصل في الحال ، وغروبها غير حاصل ، وليس في (عسى) هذا القرب ، وإنما القرب المرجو منه مطموع في الاستقبال ، وأدخل (أن) في خبر (عسى) ليدل على هذا المعنى ؛ لأنّ (أن) عَلم الاستقبال . « إصباح شرح مصباح » .

(٤) حال من فاعل (يقع) .

(٥) أي : قرب الخبر .

(٦) حال من (الدنو) ،وهو مفعول لـ(وضع) ، فيكون عامل الحال (وضع) . (هـ) .
نحو : عسى ، وإن معنى (عسى) مقاربة الأمر على سبيل الرّجاء والطمع ، يقال : عسى أن يشفى المريض ، تريد أن يقرب شفاؤه المرجوّ عند الله ، والمطموع فيه . « تحرير » . =

حصولاً[١] ، أو أخذاً فيه[٢] .

وهذه هي الأربعةُ المذكورةُ في الكتابِ .

و(أخذَ) و(جعلَ) و(طفقَ) ، عملُها كعملِ (كانَ) أي : ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، لكنَّ خبرَ (عسَى) يجبُ أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً دخلَ عليه (أنْ)[٣] لأنَّ (عسَى) لمقاربةِ الاستقبالِ[٤] ، و(أنْ) مِمَّا يختصُّ به[٥] المضارعُ المشتركُ بينَ الحالِ والاستقبالِ بالاستقبالِ .

ويكونُ (عسَى) حينئذٍ بمعنَى : قاربَ ، والخبرُ في تأويلِ المصدرِ[٦] ؛

= عسى زيد أن يخرج : زَيْدْ وَخِنَ لِلَ . يسمي ـ أي : صاحب « الفصول » ـ هذه الأفعال : أفعال المقاربة ، وكذلك سمّاها الزجاج والزمخشري ، **وفيه نظر** ، وذلك لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل ، وليس بأسرها للمقاربة ، **وبيان ذلك** : أنها تنقسم إلى أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض وهو (عسى) ، وقسم لمقاربة الدخول في الفعل وهو (كاد) و(كرب) ، وقسم للدخول فيه وهو (جعل) و(أخذ) و(طفق) و(أنشأ) ، وقسم يستعمل تارة استعمال (كاد) ، وتارة استعمال (عسى) وهو (أوشك) . « محصول » .

(١) نحو : كاد زيد يخرج : زَيْدْ وَخِنِ خِنِوْ

(٢) أي : داخلاً فيه ؛ نحو : كرب على وزن نصر . نحو : أخذ زيد يخرج : زَيْدْ وَخُنَ ، من فم القدقي .

(٣) لتكون دلالته على الغرض أوضح وأتم . (تح) .

(٤) فلذلك لو قلت : عسى زيد الخروج . . لم تتضح الدلالة على أنك تريد المستقبل . « تحرير » . وقد تقوم (السين) مقامه ؛ أي : مقام (أن) لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال ، يقال : عسى زيد سيقوم . « امتحان » . أو ملائمة لما هو الغرض منها ؛ نحو : عسى زيد أن يخرج ؛ أي : قارب زيد الخروج . « حدائق » . **فإن قيل** : إنّ الفعل مقدرة بالمصدر ، فكيف يقع المصدر عن الجملة ؟ **قلنا** : على حذف المضاف ؛ أي : عسى زيد ذا الخروج . « محصول » .

(٥) أي : بسببه .

(٦) فإن خبر (عسى) في الأصل خبر مبتدأ ، وهو لا يلزم أن يكون مضارعاً ، ويجوز أن يكون المراد بالأصل : أصل (عسى) في الأصل ؛ أي : قبل النقل إلى إنشاء الطمع بمعنى =

نحوُ : عسَى زيدٌ أنْ يخرجَ ؛ أي : قاربَ زيدٌ الخروجَ .

وقدْ تقعُ (أنْ) معَ الفعلِ المضارعِ فاعلاً لـ(عسَى) ، ويقتصرُ حينئذٍ عليه[١] ، ولاَ يُذكرُ لَهَا خبرٌ ؛ إذْ لاَ يحتاجُ إلى الخبرِ[٢] ، بلْ يكونُ بمعنَى : قربَ ؛ نحوُ : عسَى أنْ يخرجَ زيدٌ ؛ أي : قربَ خروجُه[٣] .

قالَ : وخبرُ البواقِي[٤] الفعلُ المضارعُ بغيرِ (أنْ)[٥] نحوُ : كادَ زيدٌ يخرجُ .

أقولُ : وهذَا ظاهرٌ ، وههنا زيادةٌ في بعضِ النسخِ ، ونسخةُ الأصلِ[٦] مَا كتبنَاهَا ، ولاَ مزيدَ عليهَا[٧] .

= قارب ، وهو لا يقتضي أن يكون مفعوله مضارعاً . (فيض الله) .

(١) أي : حين كان فاعلها (أن) مع المضارع .

(٢) لتضمنه معنى الخبر . (ت) .

(٣) **اعلم** : أن للعرب في (عسى) ثلاثة مذاهب : (عسى) في أحد المذاهب لا يتصرف ؛ لأنه كـ(نعم) و(بئس) في عدم قبول التصرف ، ألا تراه لم يجيء له مضارع ، ولا أمر ، فيلحق بهما في امتناعه عن التصرف ، ولزومه وجهاً واحداً ، وفي المذهبين تتصرف ، لكن في أحدهما بالضمير المرفوع ؛ إيذاناً بفعليته ، وفي الآخر بالضمير المنصوب على ما ذكره المصنف في « مفصله » . « تحرير » .

(٤) **وقوله** : (وخبر البواقي . . .) اهـ ، أي : خبر غير (عسى) من (كاد) التي كانت لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول ؛ فلذلك سقط عن خبرها (أن) بخلاف (عسى) فإنها كانت لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، و(أوشك) بمعنى أسرع ، وشك ذا خروجاً بالضم ؛ أي : أسرع ، وفلان يوشك ؛ أي : يسرع . « تحرير الفوائد » .

(٥) لأنه لشدّة دلالتها على المقاربة لا يناسبه علامة الاستقبال ، ومن ثم امتنع دخول (أن) على خبر أفعال الشروع . (م س) .

(٦) الإضافة البيانية . (ح) .

(٧) كما فهم من قول المصنف في « المفصل » . (تح) . **قوله** : (ولا مزيد عليها) أي : على ما كتبنا كما فهم من قول المصنف في « المفصل » حيث قال : وقد شبّه (عسى) بـ(كاد) انتهى ، وقال السِّغْنَاقي في « شرحه » : يعني : أن حق (عسى) أن يكون معه (أن) ، =

وحاصلُ تلك الزيادةِ : أنَّه يجوزُ تشبيهُ (كادَ) بـ(عسَى) في دخولِ (أنْ) علَى خبرِهَا[١] ؛ نحوُ : كادَ زيدٌ[٢] أنْ يخرجَ ، وفي وقوعِ (أنْ) معَ المضارعِ فاعلاً لَهَا ؛ نحوُ : كادَ أنْ يخرجَ زيدٌ .

ويجوزُ أيضاً تشبيهُ (عسَى) بـ(كادَ) في حذفِ (أنْ) معَ خبرِهَا ؛ نحوُ : عسَى زيدٌ يخرجُ .

واعلمْ : أنَّ (كربَ) علَى وزنِ نصرَ[٣] ، و(أوشكَ) مثلُ (كادَ) في

= و(كاد) بالعكس . انتهى أما مثل : عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً . . فقيل : إن أصله : أن قوماً أخذتهم السماء ، ففزعوا إلى جبل فيه غار ، فقالوا : ندخل هذا الغار ، فقال أحدهم : عسى أن يكون في الغار بأس ، فدخلوا وأقام الواحد ، فانهار عليهم الجبل ، وجاء الرجل فحدث الحي ، فقالوا : كان هذا أَبْؤُساً لا بأساً واحداً ، وتمثلت به ملكة تسمّى زباء حين تقابل قصيراً ، وعند حضرتها غار ، وقد كان قصير جعل لها كميناً في ذلك ، فقال ذلك لرجالها لعله في ذا الغار كمين ، انظروا عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً ، فكأنها لما تمثلت . . أثار الشر من ذلك الغار ، قالت : قارب الغوير لشدة . « تحرير » . قال الشيخي : العبارة ركيكة ينبغي صياغتها من جديد ، والله تعالى أعلم .

(١) لأنه لما كان (كاد) و(عسى) مشتركين في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجه المقاربة . . حملت واحدة منهما على صاحبها ؛ تشبيهاً لها ؛ لمشاركتها لها في أصل معناهما ، فحذف (أن) مع (عسى) لذلك ، ودخل في (كاد) . (نجم) . **وقال عبد القاهر** : يجوز إدخال (أن) في خبر (كاد) و(كرب) و(أوشك) . « مفصل » .

(٢) كاد يفعل كذا ولم يفعل . (ص) .

(٣) و(كرب) إما من باب شرف على اختلاف العرب ؛ كما بينه السِّغْنَاقي ، وقال : **الكرب أصله** : الدنو ، ومنه سمي الغم الشديد بالكربة ؛ لشدة لصوقها بالقلب ، وتأثيرها فيه ، وكرب الأرض : قلبها للحرث ؛ لأن ذلك أدنأ لها منه ، ومنه الكروبيون بتخفيف (الراء) ، قال أبو العالية : هم سادات الملائكة ؛ منهم جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل عليهم السلام . انتهى . « تحرير » . والإنشاء الذي لم يكن فيه معنى الطلب كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك . « معان » . ويجوز حذف خبر هذا الباب ؛ نحو : من تأنّى . . أصاب أو كاد ، ومن عجل . . أخطأ أو كاد ، وقال الله تعالى : ﴿فطفق مسحاً﴾ [ص : ٣٣] أي : يمسح مسحاً . « ح هندي » .

الاستعمالِ[1] ؛ نحوُ : كربَ زيدٌ يفعلُ ، وأوشكَ زيدٌ يقومُ .

واعلمْ : أنَّ (أخذَ)[2] و(جعلَ)[3] و(طفقَ)[4] مثلُ (كادَ) في الاستعمالِ ، يقالُ : أخذَ وجعلَ وطفقَ زيدٌ يقومُ[5] .

[فعلا المدح والذم]

قالَ : فعلاَ المدحِ والذمِّ[6] ، وهما : (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، يدخلانِ على اسمينِ مرفوعينِ أولُهُمَا يُسمَّى : الفاعلَ[7] ، والثاني : المخصوصَ بالمدحِ والذمِّ[8] ؛

---

(١) أي : في تجريد خبره عن (أن) . (م) . ويستعمل مضارع (كاد) و(أوشك) خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب ، وندر اسم فاعل أوشك . (رضي) .
قوله : (وكرب مثل كاد . . .) اهـ ، أي : في تجرد خبرها عن (أن) بل التجريد عنها أليق بخبره من خبر (كاد) كما لا يخفى على المتأمل ، وقلب التشبيه ـ بأن قال : (وكرب مثل كاد) مع أن الأولى أن يقال : (وكاد مثل كرب) . (لمحرره) ـ لكثرة استعمال (كاد) . « حدائق » .

(٢) بمعنى : شرع . (ج) .

(٣) بمعنى : طفق . (ج) .

(٤) بمعنى : أخذ ؛ أي : دخل في الفعل . (جامي) .

(٥) فلم تستعمل هذه الأفعال إلا في الفعل المضارع حال كونه مجرداً عن (أن) . « مغني » .

(٦) **قوله** : (فعلا المدح والذم. . .) اهـ ، وهي ما وضع لإنشاء مدح أو ذم ، فلا يرد عليه نحو : مدحت وذممت ؛ لأن وضعهما للإخبار ، وكونهما لإنشاء مدح أو ذم عارضي بمجرد القصد ، وكذا لا يرد نحو : أمدح وأذمم ، ولا مدح ولا ذمم ؛ **لأن المراد** : أن يوضع لإنشاء مدح أو ذم ، ولا يكون مأخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم ، ولاعتباره الوضع اختار لفظ التشبيه ، واعتبر ما هو الأصل في الباب صنفاً على حدة ، وعبر عمّا هو غير أصل فيه بلفظ الجاري مجرى الباب ؛ تمييزاً بين الأصل والفرع . (ح) .

(٧) لكونه فاعلاً .

(٨) ويجوز وقوع المخصوص قبل أفعال المدح والذم ؛ كما صرح به صاحب « الكشاف » . (ح) .

نحوُ : نعمَ الرجلُ زيدٌ[١] ، وبئستِ المرأةُ دعدٌ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ من الصنفِ التاسعِ . شَرَعَ في الصنفِ العاشرِ ؛ أعنِي : فعلَي المدحِ والذمِّ .

وفعلاَ المدحِ والذمِّ مَا وُضِعَ لإنشاءِ المدحِ والذمِّ[٢] .

والأصلُ فيه : (نِعْمَ) و(بِئْسَ)[٣] ، والدليلُ على فعليتِهِمَا : لحوقُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بِهِمَا[٤] ؛ نحوُ : نعمتْ ، وبئستْ ، والباقِي[٥] واضحٌ .

قالَ : وحقُّ الأولِ[٦] : التعريفُ بلامِ الجنسِ[٧] ، وقدْ يُضمَرُ فاعلُهُمَا ، ويُفسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ ؛ نحوُ : نعمَ رجلاً زيدٌ[٨] .

---

(١) راجع « تركيب الأنموذج » . فمعنى نعم الرجل زيد : أن مناقب جميع أفراد الرجال ثابتة لزيد ، ومعنى بئس الرجل زيد : أن مناقب جميع أفراد الرجال ثابتة لزيد . (س) .

(٢) (الواو) بمعنى (أو) التي هي لتقسيم الحد . (تح) .

(٣) لأنهما وضعا للمدح العام والذم . (تح) . **واعلم** : أن (نعم) و(بئس) قد يجيئان اسمين بمعنى خير وشر ، فيقعان فاعلاً ومفعولاً ومضافاً . « ح مطول » .

(٤) وعملها في المرفوع بعدها ، ولحوق الضمائر في بعض اللغات ؛ إذ حكي : نعما ونعموا . (فالي) .

(٥) من قول المصنف .

(٦) أي : الاسم الأول ، وهو الفاعل . (م) . ولقائل أن يقول : لو كان فائدة لام الجنس إفادةَ العموم . . لجاز أن يكون الفاعل نكرة ؛ لأن النكرة تفيد العموم أيضاً ، فلم قال : (حق الفاعل أن يكون معرفاً بلام . . . ؟) اهـ . (منه) .

(٧) **والحاصل** : أن المعرف بلام الجنس أجري عليه بحسب اللفظ أحكام المعارف ؛ من وقوعه مبتدأ ، وذا حال ، وموصوفاً بالمعرفة ، لكن في المعنى نكرة . « ش مفتاح » .

(٨) والعائد في : نعم رجلاً زيد ليس الضمير ، بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل ، وصار الخبر مرتبطاً بالمبتدأ بهذا الاعتبار . (عصام) . (نعم) فعل غير متصرّف ، وفاعله مضمر ، ولا يتغير الضمير في (نعم) عن كونه مفرداً مذكراً . سواء كان الممدوح مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ؛ استغناء بذكر الاسم المميّز للضمير ؛ إذ هو هو في المعنى . (ح) .

أقولُ : حقُّ فاعلِ فعلَي المدحِ والذمِّ إذَا كانَ مظهراً : أنْ يكونَ معرفاً بلامِ الجنسِ[(١)] ؛ لكونِهِمَا موضوعينِ للمدحِ والذمِّ العامَّينِ[(٢)] ، ولامُ الجنسِ تفيدُ العمومَ .

وقدْ يضمرُ فاعلُهُمَا[(٣)] ، ويفسرُ[(٤)] بنكرةٍ منصوبةٍ .

وإنَّمَا يجبُ التفسيرُ ؛ لئلاَّ يبقَى مبهماً .

وإنَّمَا يفسرُ بنكرةٍ منصوبةٍ[(٥)] ؛ لأنَّ الغرضَ يحصلُ بِهَا[(٦)] ، فلوْ عَرَّفْتَ . . لبقِيَ التعريفُ ضائعاً[(٧)] .

واعلمْ : أنَّ المضافَ إلى المعرفِ بلامِ الجنسِ كالمعرفِ[(٨)] ؛ نحوُ : نعمَ صاحبُ المالِ زيدٌ .

قالَ : وقدْ يُحذَفُ المخصوصُ بالمدحِ[(٩)] ؛ نحوُ قولِه تعالَى : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات : ٤٨] .

---

(١) أو مضافاً إلى ما هو معرف بلام الجنس ؛ نحو : غلام الرجل ، ولام الجنس ، وما أضيف إلى ما هو معرف بلام الجنس يفيد العموم ، **فإن قيل** : لم خصّ الجنس ، مع أن الاستغراق أيضاً يفيد العموم ؟ **قلنا** : إنما خصّه بناء على مذهب المصنف ، وهو أصالة الجنس على الاستغراق ، مع كون المقصود حاصلاً به ، وهو تعميم الجنس ، وهو يغني عن تعميم الإفراد . « تحرير الفوائد » .

(٢) إما بحسب المدح والذم مطلقاً ، سواء كان أبلغ أو لا ، أو بحسب الفاعل . (تح) .

(٣) للاختصار . (تح) .

(٤) أي : يميز . (ح) .

(٥) لكونه تمييزاً عن المضمر . (تح) .

(٦) مع كونها أخف من المعرفة . (تح) .

(٧) ولهذا وجب تنكير التمييز **عند البصريين** . (ق) .

(٨) في (ط) : (كالمعرف بلام الجنس) ، وفي (ز) : (كالمعرف بلام) .

(٩) ولم يذكر المخصوص بالمدح ، فيحذف الفاعل ، وقد يذكر الفاعل ، ويحذف المخصوص بالمدح ، وهما ضعيفان . « أزهار » .

أقولُ : الحذفُ[1] إنَّمَا يجوزُ إذَا دلَّ عليه قرينةٌ[2] ؛ كمَا في الآيةِ ، فإنَّه لَمَّا قالَ[3] : ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾[4] [الذاريات : ٤٨] . عُلِمَ أنَّ التقديرَ : فنعمَ الماهدونَ نحنُ .

قالَ : و(حبذَا) يجرِي مجرَى (نعمَ)[5] ، فيقالُ[6] : حبذَا الرجلُ زيدٌ ، وحبذَا رجلاً زيدٌ[7] ، وساءَ يجرِي مجرَى بئسَ .

أقولُ : حَبَّ أصلُه : حَبُبَ بضمِّ العينِ[8] ، فأدغمَ ثُمَّ ركبَ معَ فاعلِه ،

---

(١) أي : حذف المخصوص بالمدح الذي يكون مبتدأ ما قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وهو هو . « تحرير » .

(٢) لأن المعلوم كالملفوظ ، فيجوز حذفه مع ما فيه من إيثار الخفة المطلوبة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص : ٣٠] أي : نعم العبد أيّوب ؛ لأن القصّة قصّة أيّوب عليه السلام . « تحرير » .

(٣) أي : الله تعالى .

(٤) أي : الباسطون .

(٥) **قال بعضهم** : (حبذا) مبتدأ ، وما بعده خبر ، قال الجوهري : **أصله** : حبب على ما قال الفراء ، و(ذا) فاعل ، وهو اسم مبهم من أسماء الإشارة ، وجعلا شيئاً واحداً ، فصار بمنزلة اسم واحد ، يرفع ما بعده ، وموضعه رفع بالابتداء ، و(زيد) خبره . (حلبي) . ولا يجوز أن يكون بدلاً من (ذا) لأنّك تقول : حبذا امرأة ، ولو كان بدلاً . . لقلت : حبذا المرأة . (ص) .

(٦) (الفاء) جواب شرط محذوف ؛ أي : إذا أجري مجراه ، فيقال . . . إلخ .

(٧) اختلف النحويّون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها ، **فقال قوم** : لا يجوز ذلك ، فلا يقال : نعم الرجل رجلاً زيد ، **وذهب قوم** : إلى الجواز ، وفصّل بعضهم ، فقال : إن إفادة الضمير فائدة الجمع بينهما ؛ نحو : نعم الرّجل فارساً زيد ، وإلا . . فلا ؛ نحو : نعم الرجل رجلاً زيد ، فإن كان الفاعل مضمراً . . جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً ؛ نحو : نعم رجلاً زيد . « شرح ألفية » .

(٨) على وزن فعل بضم (العين) بدلالة حبيب ، أو بفتحها . (تح) . فأسكنت (الباء) الأولى ، وأدغمت في الثانية ، فصارت حب ، بفتح (الحاء) ، أو نقلت حركة (الباء) الأولى إلى (الحاء) ، وأدغمت في الثانية ، فصارت حب ، بضم (الحاء) ، وهو مسند =

وهو (ذَا) للتخفيفِ فصارَ[1] كالكلمةِ الواحدةِ، ومعنَاه[2]: صارَ محبوباً جدّاً.

وإنَّمَا لَمْ يجعلْه[3] من أفعالِ المدحِ ، بلْ جعلَه جارياً مجرَى (نعمَ)[4] لامتيازِه بأمورٍ[5] ؛ **منهَا** : أنَّ فاعلَه لاَ يكونُ إلاَّ (ذَا)[6] لأنَّ الغرضَ ؛ أعنِي : الإبهامَ في المدحِ يحصلُ به ، فإنَّه منَ المبهماتِ .

ومنهَا : أنَّه[7] لاَ يُثَنَّى ولاَ يُجمَعُ ، ولاَ يُؤنَّثُ[8] ؛ لأنَّه كالأمثالِ ، والأمثالُ لاَ تتغيرُ[9] .

= إلى اسم الإشارة . (هـ) .

(١) أي : (حبذا) .

(٢) وفي (ط) : (ومعناها) .

(٣) أي : المصنف .

(٤) في إفادة المدح على سبيل الاستغراق من غير تعيين خصلة ، ولم يجعله من الباب ، بل جعله جارياً مجرى (نعم) لأنه غير مغير عن صورة الإخبار ، بخلاف (نعم) ، ولأن فاعله لا يكون إلا (ذا) ، مع أنه يستعمل في الخبر كثيراً ؛ يقال : حبّ الرجل ، وحبّ بفتح (الحاء) على الأصل ، وبنقل ضمة (العين) إليه ، إذا صار محبوباً جداً ، فقال :

.... وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

(ح) .

(٥) أي : لافتراق (حبذا) عن أفعال المدح . اهـ

(٦) **فإن قيل** : لِمَ خصّ (ذا) من بين الأسماء ؟ **قلنا** : لأن (ذا) لكونه اسماً مبهماً شابه اسم الجنس ؛ لإبهامه بكونه صالحاً لكل واحد من أفراد ذلك الجنس . « تحرير » .

(٧) أي : (حبذا) ، أو فاعله ، أو (ذا) . (جامي) .

(٨) أي : لا يؤنث (حبذا) ، بخلاف (نعم) . (تح) . لأنه كالأمثال في عدم التصيير ؛ مثل : ضيّعت اللّبن ، لما استعمل هذا المثل في أصله للمؤنث. . أجروه في المذكر على لفظ المؤنث ، وأشباهه كثيرة ، ومنها : قولنا : السّلام عليكم وإن كان الخطاب للمفرد والمثنى وجمع النساء وإحداهن ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ أي : فاعل الفعل لا يكون إلا واحداً بالضرورة . « تحرير » .

(٩) فإن التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة ، فلو تطرق التغير يمكن أن تفوت تلك الدلالة . (ج) .

ومنهَا : أنَّه[١] لاَ يجبُ ذكرُ التمييزِ[٢] بعدَ فاعِله[٣] ، بلْ يجوزُ أنْ يقالَ[٤] : حبذَا رجلاً زيدٌ ، وحبذَا زيدٌ ، بخلافِ (نعمَ) فإنَّه يجبُ ذلك فيه ؛ لأنَّ الفاعلَ في (حبذَا) مذكورٌ[٥] ، وفي (نعمَ) مستترٌ ، فجُعِلَ ذكرُ التمييزِ في (نعمَ) كالبدلِ منه .

وهذَا الاستعمالُ[٦] ؛ أعنِي : حبذَا الرجلُ زيدٌ إنَّمَا هو عندَ مَنْ لَمْ يجعلْ (ذَا)[٧] فاعلاً بناءً على أنَّه صارَ كالجزءِ بالتركيبِ ، فخرجَ عن الفاعليةِ ، وأمَّا مَنْ يجعلُ (ذَا) فاعلاً . . فلاَ يأتِي بعدَه[٨] بلفظةِ الرجلِ ؛ لأنَّ الفاعلَ لاَ يكونُ إلاَّ واحداً[٩] .

---

(١) أي : (حبذا) ، أو فاعله ، أو (ذا) . (ج) .

(٢) وفي نسخة : (التفسير) بدل التمييز .

(٣) في (ز) : (ذكر التفسير بإضمار فاعله) ، وفي (ط) : (ذكر التمييز بعد إضمار فاعله) .

(٤) وإنما جاز ذكر التفسير مع ذكر الفاعل ؛ للإبهام بالفاعل ، وهو (ذا) .

(٥) وهو (ذا) عند من جعل (ذا) فاعلاً . (م) .

(٦) **اعلم** : أن ما ذكره المصنف في مخصوص (نعم) من الوجوه . . جار في مخصوص (حبذا) ، مع زوائد ، وهي : أن يكون (حبذا) مبتدأ ، والمخصوص خبره في قوة الممدوح زيد ، وهذا لا ينهض إلا على مذهب من يغلب الاسمية على الفعلية عند التركيب ، ومن المغلبين من يجعل الفاعل المعرف بـ(اللام) الذي يعقب اسم الإشارة ، لا المخصوص ، وهو ضعيف ؛ لأنه يقال : حبذا زيد ، وحبذا رجلاً زيد ، ولا معرف بـ(اللام) . (خ) .

اعلم : أن (حبذا) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً . . يجري مجرى الأمثال التي لا تتغير ، فيقال : حبّذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند . « كشف » .

(٧) أي : لفظ (ذا) .

(٨) بمضمر ولا مظهر . (م) .

(٩) من غير عطف ، أو بدل ، أو تأكيد . (دين) .

و(ساءَ) يجرِي مجرَى (بئسَ)[١] نحوُ : ساءَ الرجلُ زيدٌ ، و﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٧] .

وإنَّمَا لَمْ يَجعلْه من أفعالِ الذمِّ ؛ لأنَّه رُبَّمَا يُستَعملُ مِنْ غيرِ استعمالِ (بئسَ) فيقالُ في الخبرِ[٢] : ساءَنِي فلانٌ بمعنَى نقيضِ سرَّنِي[٣] ، بخلافِ (بئسَ) فإنَّه لاَ يُستَعملُ إلاَّ في الإنشاءِ[٤] .

[فعلا التعجب]

قالَ : فعلاَ التعجبِ[٥] ، وهما : (مَا أفعلَ زيداً) و(أفعِلْ به) ، ولاَ يُبنيانِ إلاَّ مِنَ الثلاثيِّ المجردِ الذِي ليسَ بمعنَى افعلَّ وافعالَّ .

---

(١) قال في « القاموس » : ساءَ سوءً وسواءً وسَواءَةً وسواية وسوائية ومسائية : إذا فعل به ما يكره . انتهى كلامه .

(٢) وفي (ط) : (ويقال في الخبر) .

(٣) ونقيض سرني : أخذني ، وساء هنا بمعناه . (م) .

(٤) **والإنشاء** ضربان : **طلب** ؛ كالاستفهام ، والأمر ، والنهي ، ونحو ذلك ، **وغير طلب** ؛ كأفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، ولعل ، ورب ، وكم الخبرية ، ونحو ذلك ؛ كفعل التعجب . « مطول » من الإنشاء . الإنشائية الغير الطلبية في الأصل إخبار ، نقلت إلى معنى الإنشاء . « مطول » .

(٥) **فعل التعجب** : ما وضع لإنشاء التعجب ، وله صيغتان : ما أفعله ، وأفعل به ، وهما غير متصرفين ، ما أحسَن زيداً ، وأحسن بزيد ، ولا يُبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ، ويتوصل في الممتنع بمثل : (ما أشد) باستخراجه ، ولا يتصرف بهما بتقديم وتأخير ولا فصل ، وأجاز المازني الفصل بالظرف . « كافية » . **والتعجب في اللغة** بمعنى : العجب ، وهو ما أخرج عن القياس ، وعظم قدره عند الناس . « مغني » . **قوله** : (فعلا التعجّب . . .) اهـ ، هو ؛ أي : **التعجب** : كيفية انفعالية تتكيف النفس بها عند إدراك أمر غريب غير معتاد ؛ كإدراكها إحساناً خفي عليها سببه ، أو غير معتاد خارجاً عن العرف والعادة . (ح) .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ منَ الصنفِ العاشرِ . . شَرَعَ في الصنفِ الحادِي عشرَ ؛ أعنِي : فعلَيِ التعجبِ[1] .

وهما فعلانِ موضوعانِ لإنشاءِ التعجبِ[2] ؛ أحدُهما على مثالِ : (مَا أفعلَه) نحوُ : مَا أحسنَ زيداً[3] ، والثانِي على مثالِ : (أَفعِلْ به) نحوُ : أَحسِنْ بزيدٍ ، ومعنَاهما : أنَّ زيداً حسنٌ جدّاً .

وإنَّمَا لاَ يُبنيانِ إلاَّ منَ الثلاثيِّ المجردِ[4] ؛ لأنَّ هذينِ البنائينِ لاَ يمكنُ منْ غيرِهِ[5] .

وإنَّمَا يجبُ ألاَّ يكونَ[6] بمعنَى افعلَّ وافعالَّ ؛ أي : لاَ يكونَ مِنَ الألوانِ

---

(١) أي : نوعي فعل موضوع لإنشاء التعجب . (تح) .

(٢) **ليت شعري لم قال الشارح** : (موضوعان لإنشاء التعجب) ؟ مع أنه لا يكون مدخولاً في حد الفعل إذا كان موضوعاً له ، ولا يصح على هذا أن يقع فعل التعجب خبراً ؛ لأنه لو كان موضوعاً لإنشاء التعجّب . . كيف يقع خبراً ، وقد قال أئمة أئمة النحاة : إنما كان فعلا التعجب خبراً باعتبار المنقول عنه ، وهذا القول يناقض عليه ، **فافهم فإنه دقيق** . (سلمان) .

(٣) (ما) مبتدأ نكرة بالعموم ، **فإن المعنى** : كل شيء أحسن زيداً ، وهو مناسب بمقام التعجب جدّاً . (عصام) .

(٤) وإنما لزم الماضي ؛ ليدل على أن التعجب إنما وقع بشيء قد ثبت واستقر ، فلو قلب لفظ إلى المستقبل . . لصار اليقين شكّاً ، ولزم التعجب من شيء لم يثبت ولم يستقر ؛ فلأجل هذا لزمه الماضي دون غيره . « شرح اللمع » .

(٥) لأن الشيء لا يتعجب منه إلا بعد أن يتكرر ، ويجري مجرى الغريزة ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أضرب زيداً ، إذا ضرب ضربة ، وإنما تقول ذلك بعد أن يكثر منه الفعل ، وكذا لا تقول : ما أعلم عمراً وعنده علم يسيرٌ ، بل تقول لمن فاق على أقرانه ، وإذا كان حكمه حكم العادة . . كان من فعل بضم ، أو من صيغة يتأدى فيها مثال فعل بالضم ، من غير حذف ، وهو الثلاثي المجرد ، وأما مثل : ما أعطاه ، وما أولاه هما من أعطى وأولى ، حذفوا الزيادة ، ثم أدخلوا عليهما همزة التعجب . . شاذٌّ . « تحرير الفوائد » .

(٦) أي : كل من البناءين .

والعيوبِ ؛ لأنَّ فعلَ التعجبِ يُشبهُ أفعلَ التفضيلِ في المبالغةِ[١] ، وقدْ عرفتَ أنَّ أفعلَ التفضيلِ لاَ يُبْنَى مِنَ الألوانِ والعيوبِ[٢] .

قالَ : ويُتوصَّلُ إلى التعجبِ فيمَا وراءَ ذلك بـ(أشدَّ) و(أبلغَ) ونحوِ ذلك[٣] ، فيقالُ : مَا أشدَّ دحرجتَه ، ومَا أبلغَ سوادَه ، ومَا أقبحَ عورَه[٤] .

---

(١) والوزن . (ح) . وفي (ط) : (لأن فعلي التعجب . . .) .

(٢) **قوله** : (وقد عرفت . . .) إلخ ، بقوله : (لشبهه فعل التعجب) ، وما هذا إلا دور صريح ، أو تسلسل باطل ، **فالصواب** : أن يقول : هنالك لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب ؛ لأنه لو بني على صيغة أفعل . . فيلزم الالتباس بين الصّفة المشبهة التي بنيت من الألوان والعيوب على صيغة أفعل ؛ كأحمر وأعور . « تحرير الفوائد » . وإنما لم يبنيا من الألوان والعيوب ؛ لأنهما لا يقبلان الزيادة والنقصان ، فكان بمنزلة أعضاء الشخص الثابتة ؛ كاليد والرجل ، فكما لا يبنيان من الأعضاء ؛ لكونها أموراً مستقرة ثابتة لم يُبن ممّا شابه بهما ، هكذا . « ش لباب » . وله ـ أي : للتعجب ـ صيغ كثيرة دالة ؛ **منها** : ما هو بالقرينة ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨] وسبحان الله إن المؤمن لا ينجس ، ولله دره فارساً ، **ومنها** : ما هو بالوضع ، وهو ثلاث صيغ ، اقتصر منها ههنا على صيغتين ؛ لاشتهارهما ، فقال : (التعجب له صيغتان . . .) إلخ . « شرح القطر » . وربما يبنى من المبني للمفعول إذا أمن التباسه بالفاعل ؛ نحو : ما أجنّه ، وما أمقته ، وما أشهاه إليّ ، فيتعدى كما ذكرنا في أفعل التفضيل إلى ما هو الفاعل في المعنى بـ(إلى) أو كـ(عند) . (رضي) .

(٣) وفي (ز) و(ط) : (وأبلغ وأقبح ونحو ذلك) ، والمثبت موافق أيضاً لما في متن « الأموذج » المخطوط .

(٤) **فإن قيل** : لم زيدت (ما) في التعجب ؛ نحو : ما أحسن زيداً ، دون غيره ؟ **قلنا** : لأن (ما) في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهماً . . كان أعظم في النفوس ؛ لاحتمال أن يكون أموراً كثيرة ؛ فلذا كانت زيادتها في التعجب أولى . (هندي) . وجوز سيبويه بناء التعجب ممّا ماضيه على أربعة أحرف قياساً ، وأما غيره . . فسماعي عنده ؛ كما في « التفصيل » . (ح هـ) . **قوله** : (فيما وراء ذلك) أي : غير الثلاثي المجرد ، وغيره ثلاثة أقسام : الرباعيّ مطلقاً ، والثلاثي المزيد فيه ، والثلاثي المجرد اللوني والعيبي . (م) .

أقولُ : إذَا أُريدَ بناءُ التعجبِ فيمَا وراءَ ذلك[١] ؛ أي : الثلاثيِّ المجردِ الذي ليسَ بمعنَى افعلَّ وافعالَّ ؛ أي : في الثلاثيِّ المزيدِ فيه ، أو في غيرِ الثلاثيِّ ، أو في الثلاثيِّ المجردِ اللونيِّ والعيْبيِّ . . يُتوصّلُ بـ (أشدَّ) ونحوِه ؛ أي : يُجعَلُ ذلك وصيلةً إليه ؛ بأنْ يُبنَى التعجبُ منه ، ويُجعلَ ذلك المزيدُ ، أو اللونيُّ أو غيرُهما مفعولاً له ، فإنَّه يفيدُ حينئذٍ مَا كانَ يفيدُه التعجبُ المبنِيُّ مِنْ نفسِ ذلك المزيدِ ، أو اللونيِّ ، أو غيرِهما ، فيقالُ في غيرِ الثلاثيِّ : مَا أشدَّ دحرجتَه[٢] ، وفي اللونيِّ : مَا أبلغَ سوادَه ، وفي العيْبيِّ : مَا أقبحَ عورَه[٣] ، وفي المزيدِ : مَا أكثرَ استخراجَه .

وإنْ شئتَ قلتَ : أَشِدَّ بدحرجتِه ، وأَبْلِغْ بسوادِه ، وأَقْبِحْ بعورِه ، وأَكْثِرْ باستخراجِه ، والمعنى على ما كان في : ما أحسن زيدا ونحوِ[٤] أشدَّ وأبلغَ وأقبحَ : أَتَمُّ وأكثرُ وأكملُ .

قالَ : و(مَا)[٥] في مَا أفعلَ مبتدأٌ[٦] ، وأفعلَ خبرُه[٧] .

أقولُ : وهذَا مذهبُ سيبويه[٨] . وعندَ . . . .

---

(١) بمعنى (غير) ، أو بمعنى (بعد) ، تأمل .

(٢) بالنصب بأنه مفعول به .

(٣) **العور** : ذهاب الضوء من إحدى العينين . (ق) .

(٤) أي : الذي ذكر في المتن بقوله : (ونحو ذلك) . (م) .

(٥) أي : لفظ (ما) .

(٦) **قال ابن الحاجب** : كلمة (ما) ابتداء ونكرة **عند سيبويه** ، وما بعدها الخبر ، وموصولة **عند الأخفش** ، والخبر محذوف ، و(به) فاعل **عند سيبويه** ، ولا ضمير في (أفعل) ، ومفعول **عند الأخفش** ، و(الباء) للتعدية ، أو زائدة ، وفيه ضمير . انتهى .

(٧) والجملة التي بعده ؛ أعني : الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بأنه خبره . « متوسط » .

(٨) **قوله** : (وهذا مذهب سيبويه) والخليل ؛ أي : كون (ما) غير موصولة ، وموصوفة بقرينة=

الأخفشِ[1] (مَا) مبتدأٌ بمعنَى الذِي ، و(أفعلَ) صلةٌ ، والخبرُ محذوفٌ[2] ، والتقديرُ : الذِي أحسنَ زيداً شيءٌ .

وأمَّا أَحْسِنْ بزيدٍ . فعندَ سيبويهِ أصلُه : أحسن زيداً ؛ أي : صارَ ذَا حسنٍ ، فـ(أحسن) فعلٌ ماضٍ ، و(زيد) فاعلُه ، نُقِلَ من صيغةِ الإخبارِ إلى الإنشاءِ[3] ، وزيدتِ الباءُ في فاعلِه[4] ؛ كمَا في قولِه تعالَى : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء : ٧٩] .

وعندَ الأخفشِ أمرٌ ، وفاعلُه مستترٌ ، والمأمورُ كلُّ واحدٍ بأنْ يَجعلَ زيداً حسناً[5] ، والباءُ زائدةٌ في المفعولِ[6] ؛ كمَا في قولِه تعالَى :

= المقابلة مبتدأ ، و(أفعل) خبره مذهب سيبويه ، **دليله** : أن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان ، والموصول معرفة ؛ لأنها بمنزلة الذي ، والموصوفة قريبة منه ، فلا تقعان بهذا الموضع ، بل اللائق أن تجعل (ما) بمنزلة شيء ، فكانت مبتدأ ، و(أفعل) خبره ، وفيه ضمير يعود إلى (ما) ، والاسم الواقع مفعول له . « تحرير الفوائد » .

(١) والزنجاني : (ما) موصولة بمعنى الذي ، أو موصوفة ، و(أفعل) مع (ما) عمل فيه صلته ، أو صفته ، وخبر المبتدأ وهو (ما) محذوف نكرة ، وهو (شيء) مثلاً . « تحرير » .

(٢) **وفي قوله نظر** ، حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدّه ، ولك أن تقول : حذف جائز ، وأما عدم جوازه لجريه مجرى الأمثال ، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب ؛ كما كان في تقدير سيبويه . « ح هـ » .

(٣) أي : من الماضي إلى الأمر . (س) . أي : نقل من أحسن إلى أحسِنْ ؛ لإنشاء الذي يكون معنى الطلب . (م)

(٤) إلا أنها لازمة ههنا ؛ لتدل على الإنشاء . « كبير » .

(٥) كأنه قيل : بم أمر ؟ فقيل : بأن جعل . . . اهـ

(٦) فكل واحد من المذاهب من وجه راجح ، ومن وجه مرجوح ، أمّا مذهب سيبويه من حيث إنه ليس مستلزماً للحذف راجح ، ومن حيث إن المبتدأ نكرة مرجوح ، وأما مذهب الأخفش من حيث إن المبتدأ معرفة راجح ، ومن حيث إنه يستلزم الحذف مرجوح ، وأما مذهب =

﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] .

* * *

= بعض من حيث إنه يستلزم الحذف راجح ، ومن حيث إنه انتقال من الإنشاء إلى الإنشاء مرجوح ؛ لأن (ما) استفهامية عندهم ، والاستفهام إنشاء ، والتعجب إنشاء . (هـ) . وهذه التقديرات باعتبار الأصل ، إلا أنها بمعناها الآن . « متوسط » . وهذه الوجوه باعتبار الأصل بمعنى أصلهما في الإعراب هذا ؛ لأن هذا المعنى مراد الآن ؛ **لأن معناه** : إنشاء التعجب ، وما قدر في أصله جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ، فلا يكون بمعنى الإنشاء ؛ أي : يقدّر هذا الأصل لتصحيح الإعراب ، ثم نقل إلى معنى التعجب ، وهذا الحكم مطرد ، وهو أن الشيء إذا نقل من حال إلى حال . . كان إعرابه باعتبار المنقول عنه ، ومعناه باعتبار المنقول إليه . (فالي) .

باب الحرف

[باب الحرف]

قالَ : بابُ الحرفُ[١] : هو[٢] مَا دلَّ على معنًى في غيرِه[٣] ، وأصنافُه : حروفُ الإضافةِ ، الحروفُ المشبهةُ بالفعلِ ، حروفُ العطفِ ، حروفُ النفيِ ، حروفُ التنبيهِ ، حروفُ النداءِ ، حروفُ التصديقِ ، حروفُ الاستثناءِ ، حرفَا الخطابِ ، حروفُ الصلةِ ، حرفَا التفسيرِ ، الحرفانِ المصدريانِ ، حروفُ التحضيضِ ، حرفُ التقريبِ ، حروفُ الاستقبالِ ، حرفَا الاستفهامِ ، حرفَا الشرطِ ، حرفُ التعليلِ ، حرفُ الردعِ ، اللاماتُ[٤] ، تاءُ

---

(١) الحرف لا يثنى ولا يجمع ؛ لأن الحرف لا معنى له يفهم من نفسه ، وما لا معنى له في نفسه لا يجوز تثنيته وجمعه . « شرح اللمع » . إنما سمي الحرف حرفاً ؛ لوقوعه في طرف القبيلتين ؛ نحو : مررت بزيد ، أو لنقصان من جهة المعنى . (جني) .

(٢) فتذكير الضمير ؛ بناء على كلمة (ما) الموصولة ؛ كما ترى في الاسم . (م) . وفي (ط) : (بابُ الحرف ، وهو . . .) .

(٣) **واعلم** : أن الماضي الواقع في الحدود يراد به الاستمرار . (هندي) . ومن ثمة ؛ أي : ومن أجل أن الحرف يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته إلى اسم يتعقل معناه بالنسبة إليه ؛ نحو : من البصرة ، أو إلى فعل يتعقل معناه بالنسبة إليه ؛ نحو : قد ضرب ؛ يعني : يحتاج إلى اسم أو إلى فعل في أن يكون جزأ من الكلام ؛ من مسند أو مسند إليه ؛ لأن دلالته على معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه . « وافية » . فالضمير في (غيره) بناء على هذا التفسير راجع إلى المعنى ، بخلاف التفسير الأول فإنه فيه بناء عليه راجع إلى التي هي عبارة عن الكلمة . (منه) .

اعلم : أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه ؛ كـ(قد) فإن معناه : التحقيق ، أو التقليل ، أو التقريب ، ولا يعلم ذلك إلا بعد انضمام الحرف إلى كلمة أخرى . « مغني » .

(٤) ولا يخفى ما في تركه القول : بحروف أو بحرف في هذه الأربعة لمن تأمل . (م) .

التأنيثِ الساكنةُ ، النونُ المؤكدةُ ، وهاءُ السكتِ .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ[1] من القسمِ الثانِي من أقسامِ الكلمةِ ، وهو الفعلُ . . شَرَعَ في القسمِ الثالثِ ؛ أعنِي : الحرفَ[2] ، وهو : مَا دلَّ على معنًى في[3] غيرِه ؛ أي : كلمةٌ تدلُّ على معنَاهَا ، بواسطةِ الغيرِ ؛ كمَا سيجيءُ بُعَيْدَ هذَا[4] .

ولَمَّا كانَ هذَا[5] القسمُ أيضاً[6] ذَا أصنافٍ . . أرادَ أنْ يُبيِّنَ أصنافَه كمَا بَيَّنَ أصنافَ أخويْهِ ؛ كمَا مَرَّ ، فعَدَّها مجملةً ، ثُمَّ ابتدأَ بالبحثِ[7] عن كلِّ واحدٍ منهَا مفصلةً بالترتيبِ[8] .

وأصنافُ الحرفِ المذكورةُ في هذَا الكتابِ ثلاثةٌ وعشرونَ[9] ، وستعرفُ كلَّ واحدٍ في موضعِهِ .

---

(١) المصنف .

(٢) وهو يطلق على شيئين : **أحدهما** : بعض الكلمة ؛ كـ(الزاي) مثلاً في (زيد) ، ويقال لها حرف الهجاء وحرف المباني ، **وثانيهما** : القسم الثالث من الكلمة ، ويقال لها حرف المعاني ؛ لدلالتها على معنى ، لكن غير مستقلة بالمفهومية ؛ ولذلك يحتاج إلى انضمام غيرها ؛ ولذلك يقال في تعريفها : على معنى في غيرها من الاسم أو الفعل ، مذكوراً أو مقدراً ؛ فلذلك أخر عنهما وضعاً ؛ ليوافق الطبع . « تحرير الفوائد » .

(٣) و(في) بمعنى (الباء) أي : باستعانة غيره ، ذكره ابن الحاجب في « شرح المفصل » . (م) .

(٤) وفي نسخة : (كما سيتحقق) أي : حققنا ههنا معنى الحرف تحقيقاً مثل ما يتحقق في بيان معنى كل حرف . (حرخي رحمه الله تعالى) . (السين) للتأكيد ؛ كما في قوله تعالى : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ [آل عمران : ١٨١] (محمد) .

(٥) أي : الحرف . (م) .

(٦) أي : كالاسم والحرف . (م) .

(٧) **والبحث** : بيان أحوال الشيء وأحكامه ، لا بيان مفهومه . (م) .

(٨) أي : الترتيب الذي كان في اللف . (تح) . وفي (أ) و(ج) : (ثم ابتدأ فبحث . . .) .

(٩) وزاد بعضهم التنوين وغيرها ، لكن المصنف اقتصر على ما ذكره ؛ من خواص الاسم والفعل . (تح) .

[حروف الجر]

قالَ : حروفُ الإضافةِ ، وهي الحروفُ الجارةُ[1] ؛ (مِنْ)[2] للابتداءِ[3] ، و(إلى) و(حتى) للانتهاءِ ، و(في) للوعاءِ ، و(الباءُ) للإلصاقِ ، و(اللامُ) للاختصاصِ ، و(ربَّ) للتقليلِ ، وتختصُّ بالنكراتِ[4] ، و(واوُ القسم) و(باؤه) و(تاؤُه) ، و(على) للاستعلاءِ ، و(عن) للمجاوزةِ ، و(الكافُ) للتشبيه ، و(مذْ) و(منذُ) للابتداءِ في الزمانِ[5] ، و(حاشَا) و(خلاَ) و(عدَا) للاستثناءِ[6] .

---

(١) والحروف الجارة على ما ذكره المصنف رحمة الله تعالى عليه تسعة عشر حرفاً ؛ أحد عشر منها لا يكون إلا حرفاً ، وخمسة منها تكون تارة حرفاً وتارة اسماً ، وثلاثة منها تكون تارة حرفاً وتارة فعلاً . « مغني » . وفي (أ) و(ب) : (وهي الجارة للأسماء) .

(٢) قدم (من) لأنها للابتداء . (م) .

(٣) وغيره ، راجع المطولات . (ق) . قال ابن درستويه : (مِنْ) حقها (مَنْ) أي : حقها : البناء على السكون ؛ لأن الحرف لا حظ لها في الإعراب ، **والأصل في البناء** : السكون ، **وحق أولها** : الفتح ، ولكن كسر للفرق بينها وبين (مَنْ) التي هي اسم . « إقليد » . قدّم (من) لأنها للابتداء ، وأعقبها بـ(إلى) للطباق ؛ لكونهما للانتهاء ، وأعقبها بـ(حتى) للتناسب ؛ لكونها للانتهاء أيضاً ، وأعقب الثلاثة بـ(في) . . . اهـ ، وبيان تعاقب بعضها على بعض في « الهندي » ، فعليك به هنا إن أردت التعلم . (ح م) . فـ(من) لابتداء الغاية ؛ أي : لابتداء الغاية **والتبيين** ، **وعلامته** : صحة وضع الموصول في موضعه ؛ مثل قوله تعالى : ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج : ٣٠] فإنك لو قلت : فاجتنبوا الرجس الذي . استقام المعنى ، **والتبعيض** ، **وعلامته** : صحة وضع (بعض) مكانه ؛ نحو : أخذت من الدراهم ؛ أي : بعض الدراهم ، **وزائدة** في الكلام الغير الموجب ؛ نحو : ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ، خلافاً للكوفيين والأخفش [فإنهم] يجوزون زيادة في الكلام الموجب ؛ مستدلين بقوله : قد كان من مطر ، **والجواب عنه** : أنه متأول . (منه) .

(٤) وفي (ط) : (وتختص بالنكرة) .

(٥) الماضي .

(٦) أي : هنّ . وحروف الجر ينوب بعضها مكان بعض إذا لم يلتبس المعنى . « صحاح » . =

أقولُ : سُميتْ هذه الحروفُ حروفَ الإضافةِ والجارة ؛ لأنَّهَا تضيفُ[1] ؛ أي : تنسبُ معنَى الفعلِ أو شبهه ، وتجرُّه إلى مدخولِهَا[2] ؛ نحوُ : مررتُ بزيدٍ ، فإنَّ (الباءَ) تنسبُ معنَى المرورِ وتجرُّه إلى زيدٍ ، وهي سبعةَ عشرَ حرفاً :

[من]

الأولُ : (مِنْ) وهي في الأصلِ لابتداءِ الغايةِ[3] ؛ أي : تفيدُ معنَى الابتداءِ .

وتُعرَفُ باستقامةِ تقديرِ (إلى) بعدَهَا ؛ نحوُ : سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ ؛ يعنِي : ابتداءُ سيرِي من البصرةِ[4] إلى الكوفةِ .

= وذلك مقصور على السماع من العرب . (ط) . ونيابة حرف الجرّ مناب الآخر مجاز . وحروف الجر إنما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين ، **والبصريون** لا يجوزونه على الإطلاق . « شرح لباب » . (نجم السعيد) . وحروف الجر لا تلغى عن العمل وإن كانت زائدة . (هندي) . **والصواب** : لا تلغو . (ح) .

(١) أي : موضوعة لأن تضيف معنى . . . إلخ . (تح) .

(٢) وهو الاسم . (تح) .

(٣) أي : لابتداء ذي الغاية ، على تقدير المضاف . (جني) . في المكان بلا خلاف ، وفي الزمان أيضاً **عند الكوفيين** ؛ كقوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة : ١٠٨] قيل : **علامته** : إيراد (إلى) أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها ؛ نحو : أعوذ بالله من ؛ أي : ألتجىء إليه منه . أطه لي على « الإظهار » . **ومذهب البصريين** : أن لفظة (من) لا تدخل على الزمان كما أن لفظة (مذ) و(منذ) لا تدخل على المكان ، بخلاف **أهل الكوفة** . (هندي) . وكلمة (من) الداخلة على (دون) في جميع مواضعها تكون بمعنى (في) وهي تكون منصوبة على الظرفية أبداً ، ولا تنجر إلا بـ(من) خاصة . (زاده) .

(٤) هذا مكان .

وقَدْ تُستعملُ للتبيينِ[1] ؛ أي : يجوزُ أنْ يُجعَلَ مكانَهَا (الذِي)[2] كقولِه تعالَى : ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج : ٣٠] يعنِي : الذِي هو الأوثانُ[3] .

وقَدْ تكونُ للتبعيضِ ؛ أي : يجوزُ أنْ يُجعَلَ مكانَهَا[4] (بعضٌ)[5] نحوُ : أخذتُ من الدراهمِ ؛ أي : بعضَ الدراهمِ .

وقَدْ تكونُ زائدةً[6] ؛ أي : يجوزُ حذفُهَا ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي من أحدٍ ؛ يعنِي : أحدٌ[7] .

[إلى وحتى]

والثانِي والثالثُ : (إلى) و(حتى) ، وهُمَا[8] لانتهاءِ الغايةِ ؛ أي : تفيدانِ معنَاه .

والفرقُ بينَهُمَا : أنَّ مَا[9] بعدَ (إلى) لاَ يجبُ أنْ يدخلَ في حكمِ

---

(١) أي : لتبيين الجنس ؛ أي : لإظهار المقصود من كلام مبهم . (جامي) .

(٢) مفعول ما لم يسم فاعله لـ(يجعل) . (م) . هذا التفسير يدل على ما ذكرناه ؛ من أنها مستعملة مجازاً ؛ كقوله تعالى : ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج : ٣٠] أي : الذي هو الأوثان، بجعل لفظ (الذي) مكان (من) التي كان ما قبلها أكثر مما بعدها . «تحرير».

(٣) **الوثن** : هو الصنم ، والجمع : وثن وأوثان . (س) .

(٤) أي : مكان (من) التي كان ما قبلها أقل مما بعدها . (تح) .

(٥) وفي (ط) : (أن يجعل مكانها البعض) .

(٦) **قوله** : (وتكون زائدة) على أصل المعنى بعد النفي **عند سيبويه** ، **وعند غيره** يجوز أن تكون زائدة مطلقاً ، سواء كان بعد النفي أو بعد الموجب ؛ نحو : هل جاءك من أحد ، ويمكن التطبيق بين الكلامين بأن يعمّ النفي في قوله : من النفي وما في حكمه ، وإنما قلنا : من أصل المعنى ؛ لأنها تفيد تأكيد معنى الاستغراق . « تحرير » .

(٧) وفي (ط) : (يعني : واحد) .

(٨) أي : في أصل الوضع . (تح) .

(٩) عبارة عن الرأس مثلاً . (م) . هذا أحد الوجوه الأربعة التي ذكرها المصنف في =

مَا[1] قبلَهَا ، بخلافِ (حتَّى) فإنَّه يجبُ ذلك فيهَا .

فإذَا قلتَ : أكلتُ السمكةَ إلى رأسِهَا . . يكونُ المعنَى[2] : انتهاءُ أكلِي عندَ الرأسِ ، ولاَ يجبُ أنْ يكونَ الرأسُ مأكولاً أيضاً ، بخلافِ (حتى) ، فإنَّه يجبُ ذلكَ فيهَا .

فإذَا قلتَ : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِهَا . . فإنَّ المعنَى يكونُ : انتهاءُ أكلِي بالرأسِ[3] ، فيجبُ أنْ يكونَ الرأسُ مأكولاً أيضاً[4] .

[في]

والرابعُ : (في) ، وهي للوعاءِ ؛ أي : للظرفيةِ[5] ؛ نحوُ : الماءُ في الكوزِ[6] .

= « المفصل » ، **والثاني** : أن مجرور (حتى) يجب أن يكون شيئاً به ينتهي المذكور كما في المثال المذكور ، أو شيئاً عنده ينتهي المذكور ، بخلاف (إلى) فإنه يجب أن يكون شيئاً به ينتهي المذكور فقط ، **والثالث** : ألاّ تدخل (حتى) إلا على مظهر ، بخلاف (إلى) فإنه يعمها ، **والرابع** : أن تكون عاطفة ، بخلاف (إلى) . « تحرير الفوائد » .

(١) عبارة عن السمك مثلاً . (م) .

(٢) وفي (ط) : (فإن المعنى يكون) .

(٣) فإن الرأس آخر جزء من السمك . « كبير » .

(٤) ولا يجوز أن يكون الأكل قد انقطع عند الرأس ؛ إذ لو جاز ذلك . . لجاز دخولها على ما ليس جزءاً من الشيء ، أو ما يلاقي آخره ، ولم يجز ما مرّ . « ضوء » .

(٥) أي : لظرفية مدخوله لشيء حقيقة بأن يكون زماناً أو مكاناً ؛ نحو : الماء في الكوز أو مجازاً ؛ نحو : النجاة في الصدق ؛ كما أن الصدق محيط بها من الجوانب الأربع ، لا يخرج منها شيء ؛ كالظرف والمظروف . (ح) . أي : يكون محلاً لوقوع معنى فيه ، إمّا حقيقة ؛ نحو : المال في الكيس ، أو تقديراً ؛ نحو : نظر في الكتاب ، على ما فهم من قوله حيث قال : ومنه : نظر في الكتاب . « تحرير » .

(٦) وفي (أ) هنا زيادة وهي : (وقد تكون بمعنى على ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ =

[الباء]

والخامسُ : (الباءُ) ، وهي **للإلصاقِ**[1] **في الأصلِ**[2] ؛ نحوُ : مررتُ بزيدٍ ؛ أي : التصقَ مروري بمكانٍ قريبٍ من مكانِ زيدٍ[3] .

و(باءُ القسمِ) في نحوِ : أقسمتُ باللهِ من هذَا القبيلِ ؛ إذِ المعنَى : التصقَ قسمِي بلفظةِ (اللهِ) .

وقَدْ تُستعملُ **للاستعانةِ**[4] ؛ نحوُ : كتبتُ بالقلمِ[5] ؛ أي : باستعانةِ القلمِ .

وللمصاحبةِ ؛ أي : بمعنَى (مع) نحوُ : اشتريتُ الفرسَ بسرجِهِ ولجامِهِ[6] ؛ يعنِي : معهما .

وللتعديةِ[7] ؛ نحوُ : ذهبتُ بزيدٍ ؛ أي : أذهبتُهُ .

= ﴿ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه : ٧١] أي : على جذوع النخل) .

(١) أي : لإفادة لصوق أمر إلى مجروره . (تح) . وما استعمل في غيره مجاز . (تح) .

(٢) وقد يجيء (الباء) بمعنى (في) كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « **اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ** » . (هندي) . قال الشيخي : قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في « المقاصد الحسنة » عند تخريج هذا الحديث : (البيهقي في « الشعب » والخطيب في « الرحلة » وغيرِها ، وابن عبد البر في « جامع العلم » والديلمي كلهم من حديث أبي عاتكة طريف بن سلمان ، وابن عبد البر وحده من حديث عبيد بن محمد عن ابن عيينة عن الزهري كلاهما عن أنس مرفوعاً به ، وهو ضعيف من الوجهين ، بل قال ابن حبان : إنه باطل لا أصل له ، وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات ») والله تعالى أعلم .

(٣) وفي (ط) : (بمكان يقرب من مكان زيد) .

(٤) أي : لاستعانة الفاعل في صدور الفعل بمجرور ؛ أي : بما يصدق عليه مجروره ، فتدخل على الآلة غالباً . « تحرير » .

(٥) مثال دخول (الباء) على الآلة . (هـ) .

(٦) وفي (ط) : (بسرجه وبلجامه) .

(٧) أي : لجعل الفعل اللازم متعدياً . (تح) .

وللظرفية[1] ؛ نحوُ : جلستُ بالمسجدِ ؛ أي : فيه[2] .

وقَدْ تكونُ زائدةً[3] ؛ نحوُ : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] .

[اللام]

والسادسُ : (اللامُ) ، وهي للاختصاصِ[4] ؛ نحوُ : الجلُّ للفرسِ ؛ أي : مختصٌّ به[5] .

وقَدْ تكونُ للتعليلِ[6] ؛ أي : بمعنَى : (كيْ) نحوُ : جئتُكَ لتكرمَنِي ؛ بمعنَى : كيْ تكرمَنِي .

---

(١) أي : المكانية والزمانية . « جوامع » .

(٢) وفي (ط) : (أي : في المسجد) .

(٣) جعل (الباء) زائدة يتوقف على السماع . (خوافي) . قياساً إذا كانت في خبر بعد الاستفهام بـ(هل) نحو : هل زيد بقائم ، والنفي بـ(ليس) وبـ(ما) نحو : ليس زيد براكب ، وما زيد براكب ، وسماعاً ؛ نحو : بحسبك زيد ، وألقى بيده ، و﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣]. « تحرير » .

(٤) سواء بالملك أو بغيره . (تح) . **ومعنى الاختصاص** : مجرد المناسبة لا الحصر (عصام) . وذكر تاج القراء في كتابه المذكور : يجيء (اللام) على خمسة وثلاثين وجهاً . « مكمل » .

(٥) وفي (ط) : (أي : تختص به) .

(٦) إما بالاشتراك أو حقيقة في أحدهما ومجازاً في الآخر ؛ كما هو المناسب بمقتضى القاعدة ، وهي أن اللفظ إذا كان دائراً بين الاشتراك اللفظي وبين الحقيقة والمجاز . **فالأولى** : أن يحمل على الثاني .

اعلم : أن (اللام) قد تجيء للصيرورة ، وهي التي تدعى (لام) العاقبة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [القصص : ٨] . « تحرير » . أي : بملكية ؛ نحو : المال لزيد ، وبلا ملكية ؛ نحو : الجل للفرس ، **وقوله** : (للتعليل) أي : لبيان علة شيء ذهناً ؛ نحو : ضربت للتأديب ، وخارجاً ؛ نحو : ضربت لمخافتك ، **وقوله** : (وقد تكون زائدة) مثل قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل : ٧٢] أي : ردفكم . (جامي) .

وقَدْ تكونُ زائدةً ؛ كمَا في قولِه تعالَى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل : ٧٢] أي : ردفكم .

[رب]

والسابعُ : (ربَّ) ، وهي **للتقليلِ**[١] ؛ أي : تدلُّ على تقليلِ نوعٍ من جنسٍ ؛ نحوُ : ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ ؛ المعنَى : أنَّ الرجالَ الكرامَ الذينَ لقيتُهم وإنْ كانُوا أكثيرينَ لكنَّهم بالقياسِ إلى الذينَ مَا لقيتُهم قليلونَ[٢] .

وتختصُّ (ربَّ) بالنكراتِ[٣] ؛ أي : لاَ تدخلُ على المعارفِ ؛ لأنَّ مَا هو الغرضُ منهَا ؛ أعنِي : الدلالةَ على تقليلِ نوعٍ من جنسٍ يحصلُ بدونِ التعريفِ ، فلوْ عُرِّفَ مدخولُها . . لكانَ[٤] التعريفُ ضائعاً .

ويجبُ أنْ تكونُ النكرةُ التِي دخلتْ عليهَا (ربَّ) موصوفةً[٥] كمَا ذكرنَا ؛

---

(١) هذا ما ذهب إليه الأكثرون ، وصحح ابن مالك أنها للتكثير ، ونقله عن سيبويه ، قال : والتقليل بها نادر . (ابن ق) . أي : موضوعة في الأصل لإنشاء التقليل كما أن (كم) للتكثير ؛ فلذلك يلزم الصدارة ؛ ليدل من أول الأمر على أن الكلام في أي نوع ، ثم غلب الاستعمال بمعنى الكثرة ؛ كقولهم : رُبَّ بلدة قطعت . « تحرير » . وفي (ربّ) عشر لغات : رُبَّ بتشديد (الباء) والحركات الثلاث ، ورب بالتخفيف والضم والفتح والإسكان ، ورَبّ بفتح (الرّاء) و(الباء) مشددة ومخففة ، وربت بـ(الباء) و(التاء) كذلك . « تحرير الفوائد » .

(٢) فلا ينتقض المعنى ، وإنما ينتقض المعنى لو لم يكونوا بالقياس إلى الذين ما لقيتهم قليلين . (تح) . وفي (ط) : (وإن كانوا كثيرين . . .) .

(٣) النكرات الموصوفة بصفة مفردة ، أو جملة اسمية أو فعلية . (تح) .

(٤) جواب (لو) .

(٥) إن كانت ظاهرة ، فإن كانت مضمرة . . فيجب أن يفسر بالتمييز ؛ نحو : ربه رجلاً . (ق) .

ليجعلَ الوصفُ[1] ذلك الجنسَ النكرةَ نوعاً ، فيحصل الغرضُ .

وقَدْ يلحقُ (مَا) بـ(ربَّ) ، فتمنعُهَا عن العملِ[2] ، وتُسمَّى : مَا الكافةَ ، وحينئذٍ[3] يجوزُ أنْ تدخلَ على الأفعالِ[4] ؛ نحوُ : ربَّمَا قامَ زيدٌ .

[واو القسم وتاؤه]

والثامنُ والتاسعُ : واوُ القسمِ وتاؤُه ؛ نحوُ : واللهِ وتاللهِ لأفعلنَّ كذَا .

واعلمْ : أنَّ الأصلَ في القسمِ (الباءُ) و(الواوُ) تبدلُ منهَا عندَ حذفِ الفعلِ[5] .

---

(١) وفي (ط) : (ليحصل الوصف ذلك الجنس . . .) .

(٢) أي : الجر . (قاضي) .

(٣) أي : حين دخل عليها (ما) . (تح) .

(٤) **اعلم** : أن (الواو) تبدل من (ربّ) ويشترط فيها : ما يشترط في (رب) كما في قول الشاعر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

هذا عند الجمهور ، **خلافاً لسيبويه** فإن عنده للعطف ، ويقدر له المعطوف عليه . « تحرير » . **فمعنى الشعر** : رُبّ بلدة صارت خراباً بالخبيث لا يتوطن فيها أحد إلا أولاد الطير أو أولاد البقر الوحشي ، وإلا العيس ؛ أي : الإبل الأبيض . (منه) . ويجيء عاملها ؛ أي : عامل (رب) محذوفاً غالباً ؛ لئلا يطول الكلام ، ويجب أن يكون عاملها ماضياً ؛ لأن وضعها للتقليل المقطوع ، والماضي يدل على القطع ، ولا يجوز ربّ رجل جواد سألقى ، أو لا ألقى ، و(يودّ) في قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحجر : ٢] بمنزلة (ود) لأن الكائن الاستقبالي في خبره تعالى بمنزلة الكائن الماضي ؛ لامتناع الكذب . (ح) . لأن الاختصاص بالأسماء إنما هي للعمل ؛ فحينئذ لا عمل له ، فيبطل الاختصاص بالأسماء . (م) .

(٥) أي : من (الباء) الذي للإلصاق ، بعد حذف الفعل ؛ لقرب المخرج ، أو لكون معناهما مناسباً ؛ لأن (الواو) للجمع ، و(الباء) للإلصاق وفي الإلصاق الجمع . « تحرير » .

واعلم : أن (واو) القسم مبدلة عن (الباء) الإلصاقية ؛ كما في : أقسمت بالله ، مع =

وقولنَا : (واللهِ) في معنَى : أقسمتُ باللهِ .

و(التاءُ) تبدلُ من (الواوِ)[١] في : (تاللهِ) خاصةً[٢] ، فـ(الباءُ) لأصالتِهَا تدخلُ على المظهرِ والمضمرِ ؛ نحوُ : باللهِ وبكَ لأفعلنَّ ، و(الواوُ) لاَ تدخلُ إلاَّ على المظهرِ ؛ لنقصانِهَا عن (الباءِ) ، فلاَ يقالُ : وك لأفعلنَّ ، و(التاءُ) لاَ تدخلُ على المظهرِ إلاَّ على لفظةِ (اللهِ) لنقصانِهَا عن (الواوِ) .

[على]

والعاشرُ : (على) ، وهي **للاستعلاءِ**[٣] ؛ نحوُ : زيدٌ على السطحِ ؛ أي : مستعلٍ عليه .

= الفعل ؛ فلذلك لا يستعمل مع الفعل ، ولا يستعمل أيضاً مع السؤال والطلب وإن كان الفعل محذوفاً ؛ فلا يقال : والله أخبرني ، بل يقال : بالله أخبرني ؛ لكونها بدلاً من (الباء) ، والفعل في غير السؤال ، وهي أيضاً مختصة بالظاهر ، فلا يقال : وك كما يقال : بك ؛ لانحطاطها عن (الباء) ، وللاستغناء بـ(الباء) عنها . « كبير » . لا يجوز استعمال (واو) القسم مع وجود القسم ، لا تقول : أقسم والله ، بخلاف (الباء) فإن (الباء) هي الأصل ، و(الواو) بدل منها ، والبدل أنقص درجة وقوة من المبدل . « مظهر » .

(١) على طريق الإبدال في نحو : تراث . « تحرير » . لمناسبة بينهما في المخرج وفي المعنى ، راجع إلى « الجني » . (اهـ) .

(٢) أي : تستعمل مختصّاً بالدخول على لفظة (الله) ، فلا يقال : تالرحمن ، بخلاف (الواو) فإنها تدخل على الظاهر ، و(الباء) فإنها تدخل على الظاهر والضمير ؛ لكونها أصلاً ، وما جاء من قولهم : **ترب الكعبة رواية عن الأخفش ، فهو شاذ** . « تحرير » .

(٣) ليس معناه : طلب العلو ، وإنما معناه : العلو . (ح كمال) . أي : موضوعة للاستعلاء إمّا حقيقة ؛ نحو : زيد على السطح ، أو حكماً ؛ نحو : زيد عليه دين في أصل الوضع ، وقد تستعمل للمصاحبة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد : ٦] ، وتستعمل اسماً بمعنى فوق ؛ كما في قول الشاعر :

غَـدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَـا تَـمَّ ظِمْـؤُهَـا .... =

[عن]

والحادِي عشر : (عن) ، وهي **للمجاوزة**[1] ؛ نحوُ : رميتُ السهمَ عن القوسِ ؛ أي : جعلتُهُ مجاوزاً عنه .

[الكاف]

والثانِي عشر : (الكافُ) ، وهي للتشبيهِ[2] ؛ نحوُ : الذِي كزيدٍ أخُوك ؛

= « تحرير » .

قوله : (وعلى للاستعلاء) إمّا حسي ؛ نحو : جلست على الحائط ؛ لاستعلائك إياه ، وإمّا معنوي ؛ كقولك : زيد علينا أمير ؛ لأن الأمير علق على المأمور ؛ أي : علاه ؛ أي : رفع حكمه ومنزلته علينا كما لا يخفى . « مكمل » . ويكتب (على) إذا كان فعلاً بـ(الألف) لأنه من ذوات (الواو) فخرجت عن البحث . (حلبي) .

(١) وذلك بزواله عن شيء ، ووصوله إلى آخر ؛ نحو : رميت السهم عن القوس إلى الصيد ، أو بالوصول وحده ؛ نحو : أخذت عن العلم ، أو بالزوال وحده ؛ نحو : أدّيت عنه الدين ، هذا كلها إذا كانت حرفاً ، وقد تستعمل اسماً بمعنى الجانب . « تحرير » . أي : كلمة موضوعة للمجاوزة ؛ يعني : لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر . (م) . ولها ؛ أي : لـ(عن) عشر معان : **المجاوزة** : سافر عن البلد ، **البدل** : ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة : ٤٨] ، **الاستعلاء** : فإنما يبخل عن نفسه ، **التعليل** : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة : ١١٤] ، مرادفة (بعد) : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، **الظرفية** : ولا تك عن حمل. . . اهـ ، مرادفة (من) : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى : ٢٥] ، **مرادفة (الباء)** : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم : ٣] ، **الاستعانة** : رميت السهم عن القوس ؛ أي : به ، قال ابن مالك : الزائدة للتعويض ، وتكون مصدرية : أعجبني عن تفعلَ . « قاموس » . **وقيل** : (عن) بمعنى (الباء) ، فإن العرب تجعل (عن) مكان (الباء) تقول : رميت عن القوس ؛ أي : بالقوس . (زاده من سورة النجم) . (عن) بمعنى (بعد) ، قال أبو محمد : يقال : أنا فاعل ذلك عن قليل ؛ أي : بعد قليل . (ش) .

(٢) ويختص بالظاهر ؛ استغناء عنه بالمثل . « كبير » . وقد تستعمل (الكاف) للقِران ـ والقران=

أي : الذِي شُبِّهَ[1] بزيدٍ أخُوك .

وقَدْ تكونُ زائدةً[2] ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [الشورى : ١١]

أي : ليسَ مثلَه[3] شيءٌ .

[مذ ومنذ]

والثالثَ عشرَ والرابعَ عشرَ : (مذْ) و(منذُ) ، وهُمَا للابتداءِ في الزمانِ[4] ، وقَدْ عرفتَ معنَى الابتداءِ ؛ نحوُ : مَا رأيتُ زيداً مذْ ومنذُ يومِ الجمعةِ ؛ أي : ابتداءُ زمانِ انتفاءِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ .

[حاشا وعدا وخلا]

والخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ والسابعَ عشر : (حاشَا) و(عدَا) و(خلاَ) ، وهي[5] للاستثناءِ[6] ؛ أي : بمعنَى : (إلاَّ) **نحوُ : جاءَنِي القومُ**

= ككتاب : الجمع بين تمرتين ، أو لقمتين في الأكل . « قاموس » . وقرنت البعيرين أقرنهما قرناً : إذا جعلتهما في حبل واحد ، وذلك الحبل يسمّى القران . « صحاح » . ـ كما حضر زيد قام عمرو ؛ أي : اقتران القيام والحضور في الوقوع ، فهما متشابهان في المقارنة في الوقوع . (فالي) .

(١) وفي نسخة : (الذي يشبه . . .) .

(٢) عن المعنى . (تح) .

(٣) وإلا . . يلزم مثل الله تعالى ، أعاذنا الله . . إلخ . وفي (أ) و(ب) : (ليس شيء مثله) .

(٤) الماضي ، سواء كان حرفين أو اسمين ، وإذا كانا اسمين . . تكونان مبتدأ ؛ لكونهما معرفتين بتأويل الإضافة ؛ لأنهما بمعنى المدة ، وما بعدهما خبرهما . « تحرير » . وفي (ط) : (لابتداء الغاية في الزمان) .

(٥) أي : كل منها . (تح) .

(٦) أي : لإخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها . (خوافي) .

حاشَا زيد ؛ أي : إلاَّ زيداً ، وقَدْ مَرَّ ذلك في المستثنَى .

واعلمْ : أنَّ حروفَ الجرِّ قَدْ تُحذَفُ(١) ، وينصبُ مدخولُهَا(٢) ، ويقالُ : إنَّه منصوبٌ علَى نزعِ الخافضِ(٣) ، أو علَى المفعوليةِ(٤) ؛ كقولِه تعالَى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف : ١٥٥] أي : من قومِهِ .

[الحروف المشبهة بالفعل]

قالَ : الحروفُ المشبَّهةُ بالفعلِ(٥) ، (إنَّ)(٦) و(أنَّ) للتحقيقِ(٧) ،

---

(١) قليلاً ، فحذف بعضها شائع ؛ مثل : رب ، وتاء القسم ، واللام ، ومن ، وأما غيرها . . فخفي ، تأمل . « تحرير » .

(٢) وإضماره ضعيف . (ح د) .

(٣) أي : على حذف حرف الجر . (ص) .

(٤) الصريحية . (كواشي) .

(٥) **القياس** : أن تقول : (الأحرف) على لفظ جمع القلة ؛ لأن ما دون العشرة موضع جمع القلة ، و(الحروف) جمع كثرة ، إلا أنه اتبع القوم في إطلاق الحروف على الستة ؛ فإن أحد الجمعين يستعمل موضع الآخر كثيراً مجازاً . (زاده) . لإعمالها النصب والرفع ؛ لمشابهته في الانقسام إلى ثلاثي ورباعي وخماسي ، وفي الوزن ، وفي فتح أواخرهن ، ولوجود معنى الفعل فيهن . « شرح عصام » .

(٦) لفظ مراد محلاًّ مرفوع مبتدأ .

(٧) أي : لتحقيق مضمون الجملة الاسمية وتوكيده ، إذا كان السامع متردداً فيه ، أو منكراً به ، أو لائحاً عليه شيء من مخايل الإنكار ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر : ٣٠] وقد يؤكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكورات رأساً ؛ لرواجه عنده ؛ نحو : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة : ١٠٩] ، ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [إبراهيم : ٣٩] فبطل ما كان يقوله أبو إسحاق : إني لقد وجدت في كلامهم استدراكاً ؛ لأنهم يقولون : زيد قائم وإن زيداً قائم ، وكلاهما واحد ، ولا يذهب عليك أن احتمال الكذب باق بعد التأكيد . (ح ق) .

و(لكنَّ) للاستدراكِ[١] ، و(كأنَّ) للتشبيهِ[٢] ، و(ليتَ) للتمنِّي ، و(لعلَّ) للترجِّي .

أقولُ : لَمَّا فَرَغَ المصّنفُ من الصنفِ الأولِ من أصنافِ الحروفِ . . شَرَعَ في الصنفِ الثانِي ؛ أعنِي : الحروفَ[٣] المشبهةَ بالفعلِ[٤] .

ووجهُ شبهِهَا[٥] بالفعلِ لفظيٌّ ومعنويٌّ ؛ أمَّا اللفظيُّ . . فلكونِهَا[٦] ثلاثيةً ورباعيةً[٧] ، مفتوحَ الآخرِ ؛ كالماضِي ، وأمَّا المعنويُّ . . فلكونِ كلِّ واحدٍ منهَا بمعنَى فعلٍ ، فإنَّ معنَى (إنَّ) و(أنَّ) : حقّقتُ ، ومعنَى (لكنَّ) : استدركتُ ، ومعنَى (كأنَّ) : شبهتُ ، ومعنَى (ليتَ) : تمنيتُ ، ومعنَى (لعلَّ) : ترجيتُ .

وقَدْ تقدمَ[٨] كيفيةُ عملِ هذه الحروفِ ، والغرضُ هنا بيانُ سائرِ أحوالِهَا ؛ كمَا سيجيءُ بعيدَ هذَا[٩] .

---

(١) قوله : (ولكن للاستدراك) أي : لدفع توهم نشأ مما سبقها ؛ نحو : جاءني زيد لكن عمراً لم يجى ، فإن الإخبار عن زيد بالمجيء لما أوهم مجيء عمرو لتصاحبهما . . رفعه (لكن) ، فهي تتوسط بين الكلامين المتغايرين نفياً وإثباتاً ، والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ ؛ نحو : فارقني زيد لكن عمراً حاضر ، وجاءني زيد لكن عمراً غائب . (ح ق) .

(٢) أي : لتشبيه المبتدأ بالخبر .

(٣) قدمت على حروف العطف ؛ لكونها عاملة . (تح) .

(٤) التام المتصرف . (جني) .

(٥) أي : علة شبهها .

(٦) **الظاهر** : أن يقال : (فكونها . . .) . (ق) .

(٧) أحسن من عبارة من قال : (على ثلاثة أحرف فصاعداً) . (ق) .

(٨) في المرفوعات والمنصوبات . (تح) .

(٩) وفي (ط) : (بعد هذا) .

قالَ : و(إنَّ)[1] المكسورةُ معَ مَا بعدَها جملةٌ[2] ، والمفتوحةُ معَ مَا بعدَها مفردٌ[3] ، فاكسِرْ في مظانِّ الجملِ[4] ، وافتحْ في مظانِّ المفرداتِ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً منطلقٌ[5] ، وعلمتُ أنَّك خارجٌ[6] .

---

(١) معاً . (ق) . أي : المنقوش بهذا النقش ، سواء كان مكسوراً أو مفتوحاً . « تحرير » . فـ(إن) لا تغير معنى الجملة ، و(أن) مع جملتها في حكم المفرد ؛ ومن ثمة وجب الكسر في موضع الجمل ، والفتح في موضع المفرد . « كافية » .

(٢) **فإن قلت** : لِم لَم يعكس الأمر ؛ بأن كانت (الهمزة) المكسورة في مواقع المفرد ، والمفرد في مواقع الجملة ؟ **قلت** : لأن الأصل في الجملة الاستقلال ، والتغير فرع عليه ، والأصل في تحريك الساكن الكسر ، والفتح فرع عليه ، فجعل الأصل للأصل ، والفرع للفرع . « شرح ألفية » . ويجوز دخول (لام) الابتداء على خبر (إن) المكسورة ؛ نحو : إن زيداً لقائم ، وهذه (اللام) حقها أن تدخل في أول الكلام ؛ نحو : لأن زيداً ، لكن لما كانت (اللام) للتأكيد ، و(إن) أيضاً للتأكيد . كرهوا الجمع بين الحرفين لمعنى واحد ، فأخروا (اللام) ، **وأجاز الكوفيون** دخولها في خبر (لكن) ، **وأجاز المبرد** دخولها في خبر (أن) المفتوحة ، وقد قرىء شاذاً : ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان : ٢٠] بفتح (أن) . « شرح ألفية » .

(٣) فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف إلى الاسم ، أمّا في الخبر المشتق . . فظاهر ؛ نحو : أعجبَني أن زيداً قائم ؛ أي : قيامه ، وأمّا في الجامد . . فبإلحاق (الياء) المصدرية ؛ نحو : أعجبني أن زيداً إنسان ؛ أي : إنسانيته ، كذا في « الرضي » ، وقال الفاضل العصام : هذا ليس بوفي ؛ فإنه قد لا يمكن الأخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدران يضاف أحدهما إلى الآخر ، وهو إلى الاسم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر : ١٣] أي : بانتفاء فقاهتهم ، وأنه يؤخذ من جزئه مصدر مضاف إلى المضاف إلى الاسم ؛ مثل : بلغني أن زيداً إن تُعطه يشكرك أبوه ؛ أي : يشكر أبوه إيّاك على تقدير إعطائك إياه ، ويؤخذ من جزئه مصدر كذلك ؛ مثل : بلغني أن زيداً أبوه قائم ؛ أي : قيام أبيه . « نتائج » .

(٤) لفظاً أو حكماً . (هندي) .

(٥) ويجب الكسر إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب في خبرها (اللام) نحو : علمت إن زيداً لقائم ، وإن لم يكن في خبرها (اللام) . . فتحت . « ألفية » .

(٦) ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ، فلا تقول : أنك فاضل عندي ، بل يجب التأخير ، =

أقولُ : (إنَّ)[1] المكسورةُ والمفتوحةُ كلتَاهُمَا تدخلانِ[2] على الجملةِ الاسميةِ[3] ؛ أعنِي : المبتدأَ والخبرَ .

والفرقُ بينَهُمَا[4] : أنَّ مدخولَ المكسورةِ بعدَ دخولِهَا باقٍ كمَا[5] كانَ جملةً ، ومدخولَ المفتوحةِ يصيرُ بعدَ دخولِهَا في تأويلِ المفردِ[6] ، فاكسِرِ الهمزةَ في مظانِّ الجملِ ؛ يعنِي : في كلِّ موضعٍ يكونُ مظنةً للجملِ[7] ؛ أي : يُظنُّ أنَّه يقعُ فيه الجملة ؛ نحوُ : إنَّ زيداً منطلقٌ ، فإنَّه كلامٌ ابتدائيٌّ ، فيكونُ هو موضعَ الجملةِ .

وافتحْهَا في مظانِّ المفرداتِ[8] ؛ نحوُ : علمتُ أنَّك[9] خارجٌ ، فإنَّ (أنَّك خارجٌ) في تأويلِ المفردِ[10] ؛ لأنَّه مفعولُ (علمتُ) ،

= فتقول : عندي أنك فاضل ، وأجاز بعضهم الابتداء بها . « شرح ألفية » .

(١) أي : ما كتبت على هذه الصورة . (ق) .

(٢) للتأكيد . (ق) .

(٣) وفي (ط) : (على الجمل الاسمية) .

(٤) مع اشتراكهما في إفادة التأكيد . (ح) .

(٥) (ما) كافة أو مصدرية . (ق) .

(٦) فلا يفيد حتى يضم إليها اسم أو فعل . « ضوء » .

(٧) وهو عشرة مواضع : **الأول** : الابتداء في الكلام ، **والثاني** : بعد القول وما اشتق منه ، **والثالث** : بعد القسم ، **والرابع** : بعد النداء ، **والخامس** : بعد (ثم) ، **والسادس** : بعد (حتى) ، **والسابع** : بعد (كلا) ، **والثامن** : بعد النهي ، **والتاسع** : بعد الدعاء ، **والعاشر** : ما فيه لام الخبر . « تحرير » .

(٨) وهو سبعة مواضع : **أحدها** : ما بعد الفعل الذي لا يكون فاعله غيرها ، **وثانيها** : ما بعد الفعل الذي يكون فاعله ، ويقتضي لمفعول ، **وثالثها** : ما قبل الخبر الذي لا يكون له مبتدأ غيرها ، **ورابعها** : ما قبل المضاف إليه ، **وخامسها** : ما بعد النحو ، **وسادسها** : ما بعد (لولا) ، **وسابعها** : ما بعد (علمت) . « تحرير » .

(٩) وإنما فتحت لفظاً ؛ إشعاراً بأنها في موضع المفعول لفظاً . « حل الأبيات » .

(١٠) ولا يشكل بما إذا كان المضاف إليه جملة ؛ مثل : أكتب حيث أنك جالس ؛ لأن الأصل في=

وموضعُ المفعولِ موضعُ المفردِ .

وهُنَا(١) بحثٌ(٢) ذِكرُه يورثُ التطويلَ(٣) .

واعلمْ : أنَّ (المظانّ) جمعُ المظنةِ ، ومظنةُ الشيءِ : الموضعُ الذي يُظَنُّ كونُه فيه .

قالَ : وإذَا عطفتَ على اسمِ المكسورةِ(٤) ، بعدَ ذكرِ الخبرِ(٥) . . جازَ في

= المضاف إليه أن يكون مفرداً ، فاعتبر الأصل في حيث ، وفتحت بعدها . « متوسط » .

(١) أي : في تحقيق كسر (إن) وفتحها . (تح) .

(٢) أي : تفتيش . (تح) .

(٣) **واعلم** : أن مادة (ألف ونون) **كسرت** في ابتداء الكلام ، وجواب القسم ، ومقام الصلة ، والخبر عن اسم عين ، وفي جملة دخلت على خبرها (لام) الابتداء ، وبعد القول العري عن الظن ، وبعد (حتى) الابتدائية ، وبعد حروف التصديق ، وبعد حروف الافتتاح ، وبعد (واو) الحال ، **وفتحت** فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافاً إليها ، وبعد (لو) لأنه فاعل ، وبعد (لولا) لأنه مبتدأ ، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية ؛ لأنه فاعل ؛ لاختصاص (ما) المصدرية بالفعل ، وبعد حروف الجر ، وبعد (حتى) العاطفة للمفرد ، وبعد (مذ) و(منذ) . أطه لي على « الإظهار » .

(٤) أو المفتوحة بعد أفعال القلوب . (ق) . وفي (ط) : (وإذا عطفت اسماً على اسم المكسورة. . .) .

(٥) إنما قال : (بعد ذكر الخبر) لأن العطف على محل اسم (إن) المكسورة قبل ذكر الخبر ؛ كأن يقال : إن زيداً وبشر منطلقان . . يفضي إلى توارد العاملين على معمول واحد ؛ لأن (منطلقان) حينئذ خبر لـ(إن) وللمبتدأ ، وهو باطل قطعاً ، والكوفيون على تجويزه ؛ بناء على أن لا عمل لـ(إن) في الخبر ، فلا يلزم ذلك المهروب عنه على رأيهم ، ولا يعضدهم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] لأنه محمول على التقديم والتأخير على معنى أن يكون الخبر خبر (إنّ) فقط ، ويقدر المعطوف ؛ كأنه قيل : والصابئون كذلك ، بعد مضيّ الخبر ، أو على معنى أن يقدر الخبر لـ(إن) قبل المعطوف بقرينة الخبر المذكور ، ويجعل الخبر المذكور خبراً للمعطوف ، **فعلى هذا معنى التقديم** : تقديم الخبر لـ(إنّ) مقدّماً على المعطوف ، **ومعنى التأخير** : جعل المؤخر خبراً للمعطوف ، وقول =

المعطوفِ النصبُ والرفعُ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً منطلقٌ وبشراً وبشرٌ[1] ؛ حملاً على اللفظِ والمحلِّ ، وكذلك (لكنَّ) إذَا عطفت دونَ غيرِهَا[2] .

أقولُ : إنَّمَا جازَ الحملُ على المحلِّ ؛ لأنَّ المكسورةَ لاَ تُغيِّرُ معنَى الجملةِ[3] عمَّا كانَ عليه ؛ كمَا عرفتَ ، فالاسمُ فيهَا مرفوعُ المحلِّ على الابتدائيةِ ؛ كمَا كانَ قبلَ دخولِهَا[4] ، بخلافِ المفتوحةِ[5] ، فإنَّهَا تُغيِّرُ معنَى الجملةِ[6] ، ولذلك قَيَّدَ العطفَ بالمكسورةِ .

وإنَّمَا اشتُرِطَ ذكرُ الخبرِ[7] ؛ لأنَّه لاَ يجوزُ أنْ يقالَ : إنَّ زيداً وبشرٌ منطلقانِ[8] ؛ لأنَّه يلزمُ منه تواردُ العاملينِ[9] ؛ أعنِي : (إنَّ) والتجردَ على

= ناس من العرب : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . . حمله سيبويه على الغلط . (ح ق) .

(١) وفي (ط) : (الرفع والنصب ؛ نحو : إن زيداً منطلق وبشر أو بشراً) .

(٢) **واعلم** : أن عبارة القوم اختلفت في هذه الأمثلة ، منهم من يقول : يُعطف على محل اسم المكسورة بالرفع ، ومنهم من يقول : على محل (إنّ) مع اسمها ، واختاره المصنف ، **ووجه العبارة الأولى** : أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول (إنّ) ، ودخولها عليه كلا دخول ، فبقي على كونه مرفوعاً ، ومن قال على محل (إن) واسمها نظراً إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل . . لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرد ، **والعبارة الأولى هي الأولى** ؛ لأن الاسم باعتبار كونه مرفوعاً مجرد ؛ لأن كلمة (إن) كالعدم باعتباره ، وإنما يعتدّ بها إذا اعتبر النصب . (زاده) .

(٣) بل تؤكده .

(٤) أي : كما كان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً قبل دخول (إن) المكسورة . (تح) .

(٥) وفي (ط) : (بخلاف أن المفتوحة) .

(٦) إلى المفرد .

(٧) عند الجمهور . (ق) .

(٨) خلافاً للكسائي .

(٩) المستقلين . (تح) .

معمولٍ واحدٍ[1] ، وهو (منطلقانِ) لأنَّه من حيثُ كونُه خبرَ (إنَّ) يكونُ العاملُ فيه (إنَّ) ، ومن حيثُ كونُه خبرَ (بشرٌ) يكونُ العاملُ فيه التجردَ .

و(لكنَّ) مثلُ (إنَّ)[2] في العطفِ دونَ غيرِهَا[3] ؛ لأنَّهَا لاَ تُغيِّرُ معنَى الجملةِ عمَّا كانَ عليه ، بخلافِ سائرِ أخواتِهَا[4] .

قال : ويُبطِلُ عملَهَا الكفُّ والتخفيفُ[5] ، ويُهيئانِهَا للدخولِ على القبيلتينِ ؛ نحوُ : إنَّمَا زيدٌ منطلقٌ[6] ، . . . .

---

(١) وهو محال ؛ لاستلزام أحدهما إلغاء الآخر . (تح) .

(٢) خلافاً لبعضهم . (عصام) .

(٣) خلافاً للفراء . (عصام) . أي : كـ(إن) المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء وبكر ، (دون غيرها) يعني : أنه لا يجوز العطف بالرفع على محل الاسم في البواقي ، **أما الأول** . . فلأن (لكن) للاستدراك ، وهو لا يغاير معنى الابتداء ، **وأمّا الثاني** . . فلأن (أن) المفتوحة تقلب الجملة إلى حكم المفرد ، و(كأن) مركبة من (كاف) التشبيه و(أن) ، و(ليت) و(لعل) يجعلان الإخبار إنشاء ، والزجاج أجرى الصفة مجرى المعطوف ، وحمل ﴿عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ : ٤٨] على الوصف ، وجعله صفة محمولة على المحل ، وأباه غيره ؛ للزوم الفصل ، وتمسكه بالآية لا ينهض ؛ لاحتمال أن يكون المرفوع فيها خبراً بعد خبر ، أو بدلاً ، أو فاعل يقذف ، والأصل لا يثبت إلا بثبت . (ح ق) .

(٤) فإنها تغير معنى الجملة من الإخبار إلى الإنشاء ؛ لزوال الابتداء . « كاملة » .

(٥) لأنه بعد دخول (ما) الكافة على هذه الحروف . . يقع الفصل بينها وبين معمولها ، فلا يعمل ، **فإن قيل** : (ما) إذا اتصلت بـ(الباء) . . لا يمنع عملها ؛ نحو قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران : ١٥٩] **أجيب** : بأن (الباء) عملت بالأصالة ، وما نحن فيه بالتشبيه ، فيكون أضعف . « نجم » .

(٦) (إنما) مركب من كلمة النفي والإثبات، فالإثبات (إن) والنفي (ما) فحيث يكون (إنما) . . يعمل الإثبات والنفي ؛ يعني : يثبت المذكورة وينفي غير المذكورة ، **ويسمي الأصوليون هذه الكلمة كلمة الحصر** ؛ يعني : ينحصر الحكم في المذكور ، وينتفي عن غير المذكور ؛ كأن يقال : إنما العالم زيد ؛ أثبت العلم لزيد ، ونفيت العلم عن غير زيد . « مفاتيح » .

وإنَّمَا[١] ذهبَ عمرٌو ، وإنْ زيدٌ لكريمٌ ، وإنْ كانَ زيدٌ لكريماً ، وبلغنِي أنَّمَا زيدٌ منطلقٌ ، وأنَّمَا ذهبَ عمرٌو ، وبلغنِي أنْ زيدٌ أخُوك ، وبلغنِي أنْ قَدْ ضربَ زيدٌ ، ولكنْ أخُوكَ قائمٌ ، ولكنْ خرجَ بكرٌ .

. . . . وَكَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ

وكأن قَدْ كانَ كذَا .

أقولُ : يُبطِلُ[٢] عملَ الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ الكفُّ ؛ أي : اتصالُ (مَا الكافةِ) بِهَا[٣] ، وذلك عامٌّ في الجميعِ[٤] .

وكذلك يُبطِلُ عملَهَا التخفيفُ[٥] ، وذلك مِمَّا يُخفَّفُ منهَا ؛ أعنِي : الأربعةَ التِي في أواخرِهَا النونُ[٦] .

ويُهيِّيءُ الكفُّ والتخفيفُ هذه الحروفَ للدخولِ على القبيلتينِ ؛ أعنِي : الأسماءَ والأفعالَ ؛ لأنَّ اختصاصَهَا بالأسماءِ إنَّمَا كانَ لأجلِ العملِ ، فإنَّ العاملَ[٧] يجبُ أنْ يكونَ مختصّاً[٨] بقبيلةِ مَا يعملُ فيه .

---

(١) مثال إدخال (ما) الكافة على الفعل . (س) .

(٢) في الأفصح . (تح) .

(٣) **والغرض من إدخال (ما) الكافة عليها** : الحصر والتأكيد والمبالغة ؛ فمعنى إنما زيد منطلق ، وإنما ذهب عمرو : ما زيد إلا منطلق ، وما ذهب إلا عمرو . « مغني » .

(٤) أي : في جميع الحروف المشبهة . (م) .

(٥) أي : تخفيف (النون) . فيبطل عملهما ؛ إذ بالتخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين ، فيزول وزن الفعل ؛ إذ لا فعل على حرفين ، والعمل بالمشابهة ، فيزول العمل ؛ لزوال المشابهة ؛ إذ بالتخفيف ظهرت مخالفة أخرى ، وهي سكون الآخر ، وآخر الماضي مفتوحة . « إقليد » .

(٦) كراهة اجتماع النونين . (ح د) .

(٧) علة (لأجل) .

(٨) قدم هذا القول في بحث (لا) بمعنى (ليس) في آخر المنصوبات . (م) .

والأمثلةُ ظاهرةٌ .

وقولُه : (وكأنْ ثديَاه حُقَّانِ) أولُه :

وَنَحْـــرٍ مُشْـــرِقِ اللَّـــوْنِ[١] كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ[٢]

قالَ : والفعلُ الذِي يدخلُ عليه (إنِ) المخففةُ يجبُ أنْ يكونَ مِمَّا يدخلُ على المبتدإِ والخبرِ ؛ نحوُ : إنْ كانَ زيدٌ لكريماً ، وإنْ ظننتُهُ لقائماً ، واللامُ لازمةٌ لخبرِهَا[٣] .

أقولُ : إنَّمَا يجبُ أنْ يكونَ ذلك الفعلُ من دواخلِ المبتدإِ والخبرِ ؛ كالأفعالِ الناقصةِ ، وأفعالِ القلوبِ[٤] ؛ لأنَّ أصلَ هذه الحروفِ : أنْ تدخلَ على المبتدإِ والخبرِ[٥] .

---

(١) أي : ورب نحر أبيض اللون . و(الواو) بمعنى (رب) ، و(رب) بمعنى التقليل ، **هذا هو الصواب** ، **وقيل** : بمعنى القسم . (ح) .

(٢) **النحر** : الصدر ، **والحقان** : تثنية حقة ، **والقياس** : أن يقال : حقتان ؛ لأن تاء التأنيث لا تحذف من التثنية إلا في خصيان وألبان ، إلا أن حذفها هنا للضرورة ؛ أي : رب صدر تلوح لونه ، وثدياه كحقتين في الاستدارة والصغر . (حلبي) .

(٣) أي : ما كان خبراً لها في الأصل . (رضي) . **قوله** : (واللام لازمة لخبرها) أي : لخبر (إن) المكسورة المخففة ، و(كريماً) في : إن كان زيد لكريماً ، و(قائماً) في : إن ظننته لقائماً بمنزلة خبر (إن) . **ووجه اللزوم** : أن تكون فارقة بينها وبين (إن) النافية ، **وقيل** : لا يلزم عند العمل ؛ لعدم اللبس حينئذ ؛ لأن (إن) النافية لا تعمل ، **والحق** هو اللزوم مُطلقاً ، أما عند عدم العمل .. فلدفع اللبس بـ(إن) النافية ، ولينجبر بها نقصان التخفيف ، وأما عند العمل .. فلجبر النقصان ، ولأن تجري على سنن واحد في الحالين . (ح ق) .

(٤) وأفعال المقاربة . (ق) .

(٥) **وهذا التوجيه يقتضي** : ألا تدخل جميع الحروف المشبهة بالفعل عند الإلغاء إلا على دواخل المبتدأ والخبر ، سواء ألغيت بالتخفيف أو بـ(ما) الكافة ، لكن لما كانت (إن) المكسورة أمّ الباب ، وكان التخفيف نقضاً في اللفظ والمعنى .. اختص الوجوب لها عند التحقيق ؛ =

فلما عرضَ لَهَا مَا[١] أزالَ اختصاصَهَا بالأسماءِ ، وهَيَّأَها للدخولِ على الأفعالِ . . وجبَ أنْ يكونَ ذلك الفعلُ[٢] من دواخلِ المبتدأِ والخبرِ ؛ ليوفي[٣] عليها مقتضيها ، ولئلاَّ[٤] يلزمَ العدولُ عن الأصلِ من كلِّ وجهٍ .

وإنَّمَا لزمتِ اللامُ في خبرِهَا[٥] ؛ للفرقِ بينَهَا وبينَ (إنِ) النافيةِ .

قالَ : ولاَ بُدَّ لـ(أنِ) المخففةِ من أحدِ الحروفِ الأربعةِ إذَا دخلتْ على الأفعالِ[٦] ، وهي : (قَدْ) و(سوفَ) و(السينُ) وحرفُ النفيِ ؛ نحوُ :

= جبراً بنقصانها ، بخلاف الإلغاء بالكافة ؛ فإن ما أفاده من المبالغة والحصر يقام مقام ما فات من الأصل ، والله تعالى أعلم . (ق) .

(١) أي : التخفيف . (م) .

(٢) أي : الفعل الذي يدخل عليه (إن) المكسورة المخففة . « تحرير » .

(٣) وفي نسخة : (ليوفر) .

(٤) أي : لئلا يبطل مقتضاها بالكلية . (م) .

(٥) أي : إن . (ق) .

(٦) **واعلم** : أنهم ألزموا الإتيان بأحد هذه الحروف ؛ لئلا يقع الالتباس بين (أن) بعده وبين (أن) الناصبة للفعل ؛ لأنك إذا قلت : علمت أن ستقوم . . علم أن هذه ليست ناصبة ؛ لأنها للاستقبال ، والجمع بين علمي الاستقبال مستكره ، وعلى هذا (سوف) وحرف النفي ؛ لأنهما للاستقبال ، أما (قد) . . فلأنه لما شابه (السين) و(سوف) . . أجري مجراهما . (غجدوان) . **قال ابن الحاجب** : وتخفف (أن) المفتوحة ، فتعمل في ضمير شأن مقدر ، فتدخل على الجملة مطلقاً ؛ أي : سواء كانت اسمية أو فعلية ، وشذ إعمالها في غيره ؛ أي : في غير ضمير الشأن ، ويلزمها مع الفعل المتصرف (السين) أو (سوف) أو (قد) أو حرف النفي ؛ نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، وكقول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

انتهى كلامه . (مع الجامي) . ويسمي النحاة هذه الحروف التي بعد (أن) حروف التعويض ؛ لأنها كالعوض من إحدى نوني (أن) . (خوافي) . وإنما قيّد الشارح الدّخول بالأفعال ؛ لأنها لو كانت مع الاسم . . لم يلزمها أحد هذه الحروف ؛ لأنه حينئذ لا يشتبه بـ(أن) المصدرية . « مغني » .

علمتُ أنْ قَدْ خرجَ زيدٌ ، وأنْ سوفَ يخرجُ ، وأنْ سيخرجُ ، وأنْ لَمْ يخرجْ .

أقولُ : وإنَّمَا لاَ بُدَّ لـ(أنِ)[١] المخففةِ من أحدِ الحروفِ الأربعةِ[٢] إذَا كانتْ داخلةً على الأفعالِ ، وذلكَ للفرقِ بينَهَا وبينَ (أنِ) الناصبةِ ، ولم يعكسْ ؛ لأنَّ الزيادةَ بالمحذوفِ أولَى[٣] .

[حروف العطف]

قالَ : حروفُ العطفِ[٤] : (الواوُ) للجمعِ بلاَ ترتيبٍ ، و(الفاءُ) ، و(ثُمَّ) له معَ الترتيبِ ، وفي (ثُمَّ) تراخٍ دونَ (الفاءِ) ، و(حتَّى) بمعنَى الغايةِ .

أقولُ : هذه الحروفُ ثالثةٌ من أصنافِ الحروفِ[٥] ، وهي عشرةُ أحرفٍ[٦] : **أولُهَا** : (الواوُ) ، وهي للجمعِ بلاَ ترتيبٍ[٧] ؛ أي : تدلُّ على ثبوتِ الحكمِ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه مطلقاً[٨] ، لاَ معَ الإشعارِ بالترتيبِ أو

---

(١) المفتوحة . (جامي) .

(٢) عوضاً عما ذهب من النون . (ح س) .

(٣) وفي (ط) : (لأن الزيادة بالمخففة أولى) .

(٤) **العطف في اللغة** : الإمالة ، ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه . . سميت عاطفة . (عصام) . قدم (الواو) لكونها أصلاً في باب العطف ، ولكونها لمطلق الجمع . (هندي) .

(٥) غير الأسلوب ؛ تفنناً . (تح) .

(٦) **عند الجمهور** ، **وأما عند أبي علي** . . فتسعة ، فإنه لا يعد (إما) من العاطفة . (تح) .

(٧) من غير اعتبار ترتيب ، سواء كان فيه ترتيب أو لم يكن ؛ نحو : جاءني زيد وعمرو ، فإنه لا يعلم فيه مجيئهما معاً ، ولا تقدم أحدهما على الآخر ، والذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية : ٢٤] والقائلون منكرون للبعث ، فالموت بعد الحياة مع أنه قدمه عليها . « متوسط » .

(٨) **قوله** : (مطلقاً) فلذلك قيل : هي أم الباب وأصله ، وقد تستعمل زائدة عند أكثر =

عدمِه[1] ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ وعمرٌو ؛ أي : اجتمعَا في المجيءِ مطلقاً[2] .

وثانِيهَا وثالثُهَا : (الفاءُ) ، و(ثُمَّ) ، وهما للجمعِ أيضاً ، لكنْ معَ الترتيبِ ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ فعمرٌو أو ثُمَّ عمرٌو ؛ أي : اجتمعَا في المجيءِ ، وكانَ مجيءُ عمرٍو بعدَ مجيءِ زيدٍ .

والفرقُ بينَهُمَا[3] : أنَّ في (ثُمَّ) تراخياً[4] دونَ (الفاءِ)[5] .

ورابعُها : (حتَّى)[6] ، وهي أيضاً للجمعِ ، لكنْ معَ معنَى الغايةِ[7] ؛

= **الكوفيين** ؛ كقول امرىء القيس :

فَلَمَّـا أَجَـزْنَـا سَـاحَـةَ الْحَـيِّ وَانْتَحَـى ....

وقال البصريون : وهو أيضاً للعطف ، لكن المعطوف عليه مقدر . « تحرير » .

(١) **المراد بعدم الترتيب** : إما العكس أو المعية . (ح) .

(٢) **فإن قلت** : جاءني زيد وعمرو . . فذلك دال على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما ، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو قبله ، أو جاء مصاحباً له ، وإنما يتبيّن ذلك بالقرينة ؛ نحو : جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه ، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب . « ش ألفية » .

(٣) أي : بين اشتراكهما في إفادة الجمع مع الترتيب . (ح) . ويفرق بين (ثم) و(الفاء) من وجه آخر ، وهو أن (ثم) لمحض العطف ، و(الفاء) كثيراً مّا يستعمل للتفريع ، وتزيين اللفظ ، ومقترنة لجزاء حذف شرطه . (ابن ح) .

(٤) أي : يوجب وجود الثاني بعد الأول بدون مهلة وتراخ . (ح) .

(٥) أي : جواز تخلل عمل بين الأول والثاني ، بخلاف (الفاء) فإنها توجب وجود الثاني بعد الأول بغير جواز تخلل أمر بينهما ؛ بدليل دخولها على الجزاء الذي لا يجوز تأخره عن الشرط . « تحرير » . فإن كل موضع يكون أحد المعطوفين مقول أحد ، والآخر مقول الآخر . . فالعطف الذي فيه يكون عطف تلقين . (شيخ زاده) .

(٦) أي : و(حتى) مثل (ثم) في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة ، لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة (ثم) ، فـ(حتى) واسطة بين (الفاء) و(ثم) . (دواني) . والفصل بين العاطفين قبيح بغير جملة اعتراضية ، وبجملة اعتراضية أقبح . (ح قاضي) . والجملة المعترضة إنما تؤتى لتحقيق ما تقدم عليه وتأكيده . (زاده) .

(٧) في الذهن . (ق) .

أي : يجبُ أنْ يكونَ معطوفُهَا جزأً منَ المعطوفِ عليه ؛ نحوُ : أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسَهَا .

وذلك ليفيدَ قوةً[١] ؛ نحوُ : ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ ، فإنَّ الأنبياءَ أقوَى من غيرِهم[٢] .

أوْ ضعفاً ؛ نحوُ : قدمَ الحجاجُ حتَّى المشاةُ[٣] ، فإنَّ المشاةَ أضعفُ من غيرِهم ، فلاَ يجوزُ أنْ يقالَ جاءَنِي زيدٌ حتَّى عمرٌو ، أو جاءَنِي القومُ حتَّى البغالُ[٤] ؛ لانتفاءِ الجزئيةِ .

قالَ : و(أوْ) و(إمَّا) لأحدِ الشيئينِ[٥] ، أوِ الأشياءِ ، ويقعانِ في الخبرِ ، والاستفهامِ ، والأمرِ .

أقولُ : خامسُ حروفِ العطفِ ، وسادسُهَا : (أوْ)[٦] و(إمَّا) ، وهُمَا[٧]

---

(١) أي : العطف بـ(حتى) فانظر في « الجامي » .

(٢) فإن قلت بالعكس . . لم يجز . « مغني » .

(٣) والمشاة بضم (الميم) : جمع الماشي ؛ كالقضاة جمع القاضي . « مغني » .

(٤) حتى إذا كانت معطوفة . . لا تكون جارة . (ق) .

(٥) ولا يقع (إمّا) في النهي البتة ، بخلاف (أو) مثل : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ . . . ﴾ [الإنسان : ٢٤] اهـ . (خوافي) . ولا يجوز عطف الشيء على نفسه إلا إذا كانت فائدة لم تحصل بالأول ؛ بأن كان الاسم الثاني أشهر له ، فيقع فيه التعريف . (زاده) .
واعلم : أن عطف الأكثر على الأقل إنما هو في الأعداد ، وأما في التواريخ . . فالعكس أولى . (ح) . قال الله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] . « مَحلّي » من أول الإجارة . وإنما أفرد الضمير والإشارة في (أو) التي للشك ، أو هي لأحد الأمرين ، لا في (أو) التي للتنويع ، **فالأصل** : التثنية والجمع . (ابن) . إذا وقع (أو) بين الضدين . . يكون للتنويع ، فيثنى ضميره ؛ كما في الآية . (قدقي) .

(٦) العطف بـ(أو) يكون تنبيهاً على نوع آخر . « أسنى المطالب » . وفي (ط) : (الخامس من حروف العطف . . .) .

(٧) وفي نسخة : (وهي) . أي : كل واحد من (أو) و(إما) موضوعة . (تح) .

للدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ[١] لواحدٍ من الشيئينِ[٢] ، إذَا كانَ المعطوفُ متحداً ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ أو عمرٌو ، وجاءَنِي إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ؛ أي : جاءَنِي أحدُهُمَا[٣] .

أوْ لواحدٍ منَ الأشياءِ ، إذَا كانَ المعطوفُ متكثراً[٤] ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ أو عمرٌو أو بكرٌ أو خالدٌ ، وجاءَنِي إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو وإمَّا بكرٌ ؛ أي : جاءَنِي أحدُهم .

ويقعُ (أوْ) و(إمَّا) في الخبرِ كمَا مَرَّ ، وفي الأمرِ ؛ نحوُ : جالسِ[٥] الحسنَ أو ابنَ سيرينَ[٦] ، وخذْ إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً ، وفي الاستفهامِ ؛

---

(١) أي : المحكوم به . (تح) .

(٢) أي : مبهماً لا على التعيين . « وافي » .

(٣) ولم يجيء الآخر .

(٤) وفي نسخة : (متكرراً) . **والأولى** : أن يقول : متعدداً بدل متكرراً ؛ لأن التكرار يقتضي إعادة الشيء الأول مرة أخرى . (دبرلو) . **قال ابن الحاجب** : و(أو) و(أما) و(أم) لأحد الأمرين ؛ أي : لإفادة إحدى النسبتين من النسبة إلى المتبوع ، أو النسبة إلى التابع ، أو المراد : ثبوت الحكم لأحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه مبهماً ؛ أي : حال كون ذلك الأحد مبهماً ، هو احتراز عن أحد الأمرين معيناً ؛ فإنه معنى (بل) و(لا) و(لكن) ، انتهى كلامه . (مع الجامي) .

(٥) أنت ، **معناه** : صاحب الحسن في الجلوس . (ن) .

(٦) وحكي أن محمد بن سيرين كان من أحسن الناس وجهاً ، وكان يكتب القصص ، فرأته امرأة فدعته لكتبة القصة ، فلما دخل في بيتها . . غلقت ودعته إلى نفسها ، فأبى ، فتكلفت عليه ، فقال : إن كنت لا بدّ لك فأذني لي أن أدخل بيت الغسل ، فأذنت له ، فدخل ، ثم أخرج النجاسات ولطخ بها نفسه ، فلما مكث نظرت إليه ، فرأته في ذلك الفعل ، فاعتقدت أنه مجنون ، فأخرجته ، فلما نام في ليله رأى شخصاً يقول : افتح فاك ، ففتح فاه ، فتفل فيه ، فلما أصبح صار معبّراً ، وقال له : من أنت ؟ قال : أنا يوسف شاركتني في العفة فشاركتني في التعبير . « تحفة » . قال الشَّيْخِي : يظهر من القصة أنها مختلقة ، والله تعالى أعلم .

نحوُ : أَلَقيتَ عبدَ الله أو أخَاه ؟ وأَضَربتَ إمَّا عبدَ اللهِ وإمَّا أخَاه ؟[1]

قالَ : و(أمْ) نحوُهما غيرَ أنَّهَا لاَ تقعُ إلاَّ في الاستفهامِ متصلةً ، وتقعُ فيه وفي الخبرِ منقطعةً[2] ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو ، وإنَّهَا لإبلٌ أمْ شاةٌ .

أقولُ : سابعُ حروفِ العطفِ (أمْ)[3] ، وهي مثلُ (أوْ)[4] و(إمَّا) في الدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ[5] لأحدِ الشيئينِ ، أوِ الأشياءِ ، لكنَّهَا لاَ تقعُ إلاَّ في الاستفهامِ[6] حالَ كونِهَا متصلةً[7] ، وتقعُ فيه وفي الخبرِ حالَ كونِهَا منقطعةً ؛ يعنِي : أنَّ (أمْ) على ضربينِ : متصلةٍ ، ومنقطعةٍ ؛ **فالمتصلةُ** : هي التِي تقعُ

---

(١) بـ(الهمزة) ، وذلك ؛ لأن وضعها للاستفهام ، فامتنعت للغير ؛ لأن الشيء الواحد لا يكون استفهاماً وغيره . « تحرير » .

(٢) أي : غير متصلة بما قبلها . (تح) .

(٣) وفي (ط) : (السابع من حروف العطف) .

(٤) وقد تستعمل (أو) بمعنى (الواو) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] أي : آثماً وكفوراً ، وقول الشاعر :

تَـرَى رُمْحَـهُ أَوْ نَبْلَـهُ أَوْ مِجَنَّـهُ ....

أي : رمحه ونبله ومجنّه ، وأبو علي لم يعد (إمّا) من الحروف العاطفة ؛ محتجّاً بأنها تقع قبل المعطوف عليه ، وبدخول العاطف عليها ، **والجواب** : أن الواقعة قبل المعطوف عليه موطئة لا عاطفة ، وأن العاطف الداخل على (إمّا) تعطف (إمّا) على (إمّا) ، و(إمّا) تعطف ما بعدها على ما قبلها ، واجتماعهما ليس لغرض واحد حتى يستكره الاجتماع ، **والفرق** بين (أو) و(إمّا) : أن (إمّا) يلزمها تقدم (إمّا) أخرى ، بخلاف (أو) . (ح ق) .

(٥) أي : المحكوم به . (ق) . إذا كان العطف على المحكوم عليه . (ق) .

(٦) لأن الواضع وضعها للاستفهام . « مكمل » .

(٧) ولو تقديراً ؛ نحو :

لَعَمْـرِي مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيـاً بِسَبْـعٍ رَمَيْـنَ الْجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ

(هندي) .

بعدَ الاستفهامِ ، يليه[١] مثلُ مَا يَلِي (أمْ) من المفردِ ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو[٢] ، أوِ الجملةِ ؛ نحوُ : أضربتَ زيداً أمْ ضربتَ عمراً .

والمنقطعةُ[٣] : هي التِي تقعُ إمَّا بعدَ غيرِ الاستفهامِ ؛ نحوُ : إنَّهَا[٤] لإبلٌ أمْ شاءٌ ، أوْ بعدَ استفهامٍ لاَ يَلِيه[٥] مثلُ مَا يَلِي (أمْ) نحوُ : أرأيتَ زيداً أمْ عمراً ؟[٦] وهي[٧] في معنَى (بلْ)[٨] و(الهمزةِ) ، فإنَّ قولَنا : (أمْ شاةٌ) و(أمْ عمراً) معنَاه : بلْ أهي شاةٌ ، بلْ أرأيتَ عمراً .

و(الهاءُ) في (إنَّهَا) للجثة[٩] ؛ كأنَّ القائلَ رأى جثةً ظَنَّهَا إبلاً ، فأَخبرَ

---

(١) أي : يذكر بعد الاستفهام . (م) .

(٢) ولا يجوز تكرير (عندك) لأنه لا شك في لفظة (عندي) حتى تكرره . (حلبي) . أزيد عندك أم عمرو في المتصلة : (كَيَصُلْكْ كِصِيَوْ دُدَ أَصْكُ وُكِوْ) ، وفي المنقطعة : (زَيدْ هِجُلِ لَنَ عَمْرُو يِشْ دُدَ أَصْكُ وُكِوْ . (حرخي) . قوله : (أزيد عندك أم عمرو ؟) فيه أن (أم) متصلة ـ لأن حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة لا يجوز إلا في الخبر ؛ للالتباس بالمتصلة ، فراجعه . (منه) . ـ لا منقطعة ؛ كما صرّحوا جوابه ، **والصواب** : أزيد عندك أم عند عمرو ، فراجع حواشي « المطول » في بحث حذف المبتدأ . (عكلچي) .

(٣) وإنما سميت ؛ أي : (أم) منقطعة ؛ لأنها بمعنى (بل) و(الهمزة) كما أشرنا إليه ، و(بل) للإضراب عن الأول والإعراض عنه ، فما بعدها منقطع عما قبلها ؛ كما هو مقتضى الإضراب . (ح ق) .

(٤) فيه اعتراض ، فراجع « العصام » .

(٥) أي : لا يلزم أن يذكر بعدها مثل ما بعدها . (تح) .

(٦) من المفرد والجملة ، سواء كانا اسمين أو فعلين ؛ ومن ثمة لم يجز تركيب أرأيت زيداً أم عمرو ؛ لانتفاء الشرط ، وهو مطابقة ما قبلها ؛ أي : بعد الاستفهام على ما بعدها . « تحرير » .

(٧) أي : المنقطعة .

(٨) أي : للإضراب عن الأول ، والشك في الثاني . (تح) . **شرط العطف بـ(بل)** : إفراد معطوفها بمعنى كونه مفرداً ، فإن تلاها جملة لم تكن عاطفة ، بل حرف ابتداء لمجرد الابتداء . « نهاية » .

(٩) **والجثة** : شخص للإنسان ، قائماً كان أو قاعداً . (ص) .

على مَا ظَنَّهُ ، ثُمَّ تيقنَ أنَّهَا ليستْ بإبلٍ ، وترددَ في أنَّهَا شاةٌ أمْ لاَ ، فاستأنفَ سؤالاً فقالَ : أمْ شاةٌ ؛ أي : بلْ أهيَ شاةٌ ؟

والفرقُ بينَ (أوْ) و(أمْ)[١] : أنَّ السؤالَ بـ(أوْ) إنَّمَا يكونُ إذَا لَمْ يتحققْ[٢] ثبوتُ الحكمِ لواحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَكَ أو عمرٌو ؟ فإنَّه[٣] إنَّمَا يصحُّ إذَا لَمْ يَعلمْ[٤] كونَ أحدِهما[٥] عند المخاطبِ .

وأمَّا (أمْ) فإنَّ السؤالَ بِهَا إنَّمَا يكونُ إذَا كانَ ثبوتُ الحكمِ معلوماً لأحدِهِمَا ، ويكونُ الغرضُ من السؤالِ التعينَ ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو[٦] ؟ فإنَّه إنَّمَا يصحُّ إذَا كانَ كونُ أحدِهما عندَ المخاطبِ معلوماً لاَ بعينِهِ ، ويكونُ الغرضُ من السؤالِ التعيينَ ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو ؟ ولذلك يكونُ جوابُ (أوْ)[٧] بـ(لاَ) ، أوْ بـ(نعمْ)[٨] لحصولِ الغرضِ بذلك[٩] ، ولاَ يكونُ جوابُ (أمْ) إلاَّ بالتعيينِ[١٠] .

---

(١) و(الواو) بين كل ضدين بمعنى (أو) ، و(أو) بين مصاحبين بمعنى (الواو) . (ابن حجر) . وكون (الواو) بمعنى (أو) **مذهب الكوفيين** . « منح » .

(٢) أي : لم يعرف السائل . (ق) .

(٣) أي : السؤال بـ(أو) .

(٤) أي : السائل .

(٥) وفيه ما فيه ؛ لأن الاستفهام لطلب التعيين ، تأمل . (م ح م) .

(٦) والجواب بالتعيين عندي زيد أو عندي عمرو ، وإذا قال المخاطب : لا ، أو نعم . . لم يمكن الجواب بهذا السؤال . « مغني » . فلا يقال في جواب (أم) : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فيقال : رجل أو امرأة ، بتعيين دون نعم ولا . (هندي) .

(٧) و(إما) مع الهمزة . (ح) .

(٨) أي : لفظة (لا) و(نعم) فإن أجيب بالتعيين . . كان الجواب زائداً على السؤال . (م) .

(٩) لأن المقصود بالسؤال : أن يعلم أحدهما لا على التعيين . (ج) .

(١٠) وفي (ط) : (إلا التعيين) .

والفرقُ بينَهُمَا[١] وبينَ (إمَّا) : أنَّ (إمَّا) يجبُ أنْ يتقدمَهَا (إمَّا) أخرَى بخلافِهِمَا[٢] .

قالَ : و(لاَ) لنفيِ مَا وجبَ للأولِ[٣] ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ لاَ عمرٌو ، و(بلْ) للإضرابِ عنِ الأولِ منفياً[٤] كانَ أوْ موجباً ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ بلْ عمرٌو ، ومَا جاءَنِي بكرٌ بلْ خالدٌ ، و(لكنْ) للاستدراكِ[٥] ، وهي في[٦] عطفِ الجملِ نظيرةُ (بلْ)[٧] ، وفي عطفِ المفرداتِ نقيضةُ (لاَ)[٨] .

أقولُ : ثامنُ حروفِ العطفِ وتاسعُهَا وعاشرُهَا : (لاَ) و(بلْ) و(لكنْ) .

وهذه الثلاثةُ مشتركةٌ في الدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ لواحدٍ من المعطوفِ

---

(١) أي : بين (أو) و(أم) .

(٢) وقد جاءت (إمّا) غير مسبوقة بـ(إمّا) أخرى ، لكنها تقدر ؛ حملاً على الكثير الشائع من استعمالها . (خوافي) . وقد تجيء (إمّا) غير مكررة إذا كان في الكلام عوض من تكريرها ؛ نحو : إمّا أن تكلمني جميلاً ، وإلا . . فاسكت ؛ لأنه يعلم أن المعنى : إما أن تكلمني جميلاً أو لا تكلمني . (فالي) . **والأظهر** : أنها ؛ أي : (إمّا) ليست من العواطف ؛ كما ذهب إليه **أبو علي الفارسي** . « مفتاح » .

(٣) عن الثاني . **وشرط العطف بـ(لا)** : ألا يصدق ما بعدها على ما قبلها ، فلا يقال : جاء رجل لا زيد ؛ لصدق زيد على الرجال . (هادي) .

(٤) خبر (كان) مقدماً عليه . (م) .

(٥) ولما كان (لكن) حرفاً من حروف العطف . . كيف جاز أن تجامع مع (الواو) العاطفة ، مع أنه لا يجوز اجتماع حرفي العطف ؟ **قلنا** : نعم الأمر كذلك ، إلا أن كلمة (لكن) إذا وقعت بعد (الواو) . . تخرج عن كونها للعطف ، وتتمحض للاستدراك ؛ كما أن (اللام) إذا اجتمعت مع (سوف) . . تخرج عن كونها للحال ، وتخلص للتأكيد . (شيخ زاده) .

(٦) تتعلق بـ(نظيرة) المؤخر . (م) .

(٧) فتعطف على الموجب والمنفي . (ق) .

(٨) فلا تعطف إلا على المنفي . (ق) .

والمعطوفِ عليه على التعيينِ ، ويفرقُ كل واحدٍ من الآخرين[١] بخاصة ، فـ(لَاء)[٢] تدلُّ على نفيِ مَا[٣] وجبَ للأولِ عن الثانِي ؛ نحوُ : جاءَنِي زيدٌ لاَ عمرٌو ، فقَدْ نفيتَ المجيءَ الثابتَ لزيدٍ[٤] عن عمرٍو .

و(بلْ) للإضرابِ[٥] ؛ أي : للإعراضِ عن الكلامِ الأولِ[٦] منفيّاً كانَ ذلك الكلامُ أو موجباً ، أمّا الموجبُ[٧] . . فنحوُ : جاءَنِي زيدٌ بلْ عمرٌو ، والمعنَى : بلْ جاءَنِي عمرٌو ومَا جاءَنِي زيدٌ ، فأعرضتَ[٨] عن الكلامِ الأولِ ؛ لكونِهِ غلطاً[٩] .

---

(١) وفي نسخة : (الأخريين) .

(٢) **قوله** : (فلاء) بالهمزة ؛ أي : لفظ (لا) بناء على أن الثنائي إن أريد نفسه . . يلحق في آخره همزة ؛ لكونه علماً ، والعلم اسماً ، والاسم لا بدّ من أن يكون ثلاثيّاً أو ما فوقها . « تحرير » .

(٣) أي : حكم ثبت للمعطوف عليه . (تح) .

(٤) ولو قلت : ما جاءني زيد لا عمرو . . لم يجز ؛ لأنك لم توجب للأول شيئاً فتنفيه بـ(لا) . « شرح المفتاح » .

(٥) وقد تكون (بل) لمجرد الانتقال من كلام إلى آخر أهم من الأول ، بلا قصد إضراب عن الأول ، وجعله في حكم المسكوت عنه ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل : ٦٦] . (ح ش م) . أي : للإعراض عن الأول ؛ مستوياً نفيه وإيجابه في كونه مضروباً عنه . (ح) . **ثم الإضراب على رأي الجمهور** : جعل الأول في حكم المسكوت عنه ، حتى إذا قيل : جاءني زيد بل عمرو . . كان معناه : بل جاء عمرو ، وزيد في حكم المسكوت عنه ، لا يعلم بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه . (ح ق) . **وعلى رأي المبرد** ـ أنه ؛ أي : الإضراب ـ : صرف حكم الأول عنه إلى الثاني ، وإثبات ضد حكمه له ؛ أي : ضد حكم الأول للأول ، حتى إذا قيل : جاءني زيد بل عمرو . . كان معناه على رأيه : بل جاءني عمرو وما جاءني زيد . (ح ق) .

(٦) بعد الإقبال عليه . (تح) .

(٧) أي : الإضراب عن الموجب . (م) .

(٨) أي : إذا كان (بل) للإضراب .

(٩) لا قصداً .

وأمَّا المنفيُّ . . فنحوُ : مَا جاءَنِي بكرٌ بلْ خالدٌ ، وهذَا يحتملُ الوجهينِ[1] :

الأولُ : أنْ يكونَ المعنَى : بلْ مَا جاءَنِي خالدٌ وجاءَنِي بكرٌ[2] ، وحينئذٍ يكونُ الإضرابُ عن الفعلِ معَ حرفِ النفيِ .

والثانِي : أنْ يكونَ المعنَى : بلْ جاءَنِي خالدٌ ومَا[3] جاءَنِي بكرٌ[4] ، وحينئذٍ يكونُ الإضرابُ عن الفعلِ[5] دونَ حرفِ النفيِ .

فقولُ المصنفِ ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ : (وبلْ للإضرابِ) يكونُ صحيحاً[6] .

و(لكنْ) للاستدراكِ ، **والاستدراكُ**[7] : رفعُ توهمٍ[8] نشأَ من الكلامِ المتقدمِ على (لكنْ) .

---

(١) أي : الإضراب عن الكلام المنفي يحتمل الوجهين : **أحدهما** : أن يكون عن النفي ؛ نحو : ما جاءني خالد بل عمرو ؛ أي : بل ما جاءني عمرو ، **وثانيهما** : عن المنفي ؛ نحو : ما جاءني زيد بل عمرو ؛ أي : بل جاء عمرو . (تح) .

(٢) فإن الإعراض يكون عن الخالد . (م) .

(٣) وهي حينئذ لبيان من نسب إليه عدم المجيء . « متوسط » .

(٤) **قوله** : (والثاني : أن يكون المعنى : بل جاءني خالد وما جاءني بكر) هذا مبني على **مذهب الجمهور** في المنفي ، فإنهم جعلوا كلمة (بل) فيه لإثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف ، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ؛ كما عليه الأكثر ، أو الحكم منفي عنه ؛ كما عليه الأقل ، فقوله : (بل جاءني خالد وما جاء بكر) يوافق لما ذهب إليه الأكثر من الجمهور . (طيب) .

(٥) يتأمل فيه . (ق) .

(٦) لعدم خلوها عن الإعراض .

(٧) **الاستدراك** : جِنْدَصَّ بِهَرَبْ جَغَلْلِ بَزٍّ . (ق) .

(٨) رفعاً شبيهاً بالاستثناء . (م) .

وهي في عطفِ الجملِ نظيرةُ (بلْ)[١] في الاستدراكِ فقطْ[٢] ، فإنَّ (بلْ) معَ أنَّهَا تفيدُ الإضرابَ تفيدُ الاستدراكَ أيضاً ؛ نحوُ : مَا جاءَنِي زيدٌ لكنْ جاءَنِي عمرٌو ، وجاءَنِي زيدٌ لكنْ عمرٌو لَمْ يجئْ .

وفي عطفِ المفْرداتِ نقيضةُ (لاَ)[٣] يعنِي : لاَ يعطفُ بِهَا مفردٌ على مفردٍ[٤] ، إلاَّ إذَا كانَ مَا قبلَهَا منفيّاً ، فحينئذٍ تكونُ نقيضةَ (لاَ)[٥] نحوُ : مَا جاءَنِي زيدٌ لكنْ عمرٌو ؛ أي : لكن جاءني عمرو ، فقَدْ أثبتَّ للثانِي مَا نفيتَ عن الأولِ على عكسِ (لاَ)[٦] .

---

(١) في الوقوع بعد النفي والإثبات ، لكن النفي لازمة لها ، فيتوسط بين الكلامين المتغايرين بالنفي والإثبات ، هذا ما وجد في أكثر كتب النحو ، لكن في « الموصل » : أن (لكن) أخصّ من (بل) في الاستدراك ؛ لأنك تستدرك بـ(بل) بعد الإيجاب والنفي ، ولا تستدرك بـ(لكن) إلا بعد النفي . انتهى . « تحرير » . ولعل قوله : (في عطف المفرد على المفرد) بقرينة المثال ، وهو : ما رأيت زيداً لكن عمراً . « تحرير » .

(٢) لا في الإضراب . أي : في مجيئها بعد النفي والإيجاب جميعاً ؛ نحو : جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء ، أو جاءني زيد لكن عمرو غائب ، وفارقني زيد لكن عمرو حاضر ، وفي رفع التوهم الناشىء عن كلام سابق ، فإن (بل) فيها معنى الاستدراك ، مع زيادة الإضراب ، بخلاف (لكن) فإنها لمجرد الاستدراك . (ح ق) . **والفرق بين النظير والمثال** : أن المثال يجب أن يكون جزأ من أفراد ذلك الكلي ، ولا يجب ذلك في النظير . (هندي) .

(٣) لأنها إذا عُطف بها مفرد على مفرد . . كانت للاستدراك بعد النفي خاصة ، والاستدراك بعد النفي إيجاب ؛ نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ، فيوجب للثاني ما نفى عن الأول ، فهو نقيضة (لا) لأنها تنفي عن الثانية ما أوجب للأول . (ح ق) .

(٤) وإذا دخل على المفرد ليس للعطف ، وما بعده بدل مما قبله ، ولا بد في الكلام الفصيح إلا مع (بل) ، **وقوله** : (ولكن) ليست عاطفة إذا كانت مع (الواو) اتفاقاً ، بل مخففة . (جامي وغيره) . وفي (ز) و(ط) : (المفرد على المفرد) .

(٥) في المعنى . أي : حين كان ما قبلها منفياً . . تكون نقيضة (لا) لأن فيها يجب أن يكون ما قبلها موجباً كما عرفت . « تحرير » .

(٦) أي : على خلاف (لا) لأن فيها نفي ما ثبت للأول عن الثاني كما عرفت . « تحرير » .

وإنَّمَا لاَ يعطفُ بِهَا المفردُ على المفردِ إلاَّ فيمَا كانَ مَا قبلَهَا منفيّاً ؛ لتعلمَ المغايرةُ[١] بينَ مَا قبلَهَا ومَا بعدَهَا ، فإنَّهَا يجبُ أنْ تقعَ بينَ كلامينِ متغايرينِ[٢] .

[حروف النفي]

قالَ : حروفُ النفيِ[٣] : (مَا) لنفيِ الحالِ[٤] ، والماضِي القريبِ منهَا ؛ نحوُ : مَا يفعلُ الآنَ ، ومَا فعلَ[٥] ، و(إنْ) نظيرتُهَا في نفيِ الحالِ .

أقولُ : مِنْ أصنافِ الحروفِ[٦] : حروفُ النفيِ ، وهي ستةٌ :

[ما]

(مَا) لنفيِ الحالِ في المضارعِ ؛ نحوُ : مَا يفعلُ الآنَ[٧] ، والجملةِ

---

(١) علة (إنما لا يعطف بها المفرد . . .) اهـ .

(٢) وفي نسخة : (مغايرين) . يرد عليه بأن يقال : إن أراد بالكلامين الحقيقيين . . لا يلزم وقوعها بينهما حينئذ أيضاً ، وإن أراد بهما الحكميين . . فالتخصيص في غير محله ؛ لأنه لو وقعت بعد الإيجاب أيضاً . . تكون بين الكلامين الحكميين ، اللهم إلا أن يقال : هذا نكتة تذكر بعد الوقوع ، وهذا لا يوجب تعدية الحكم بكلما وجدت فيه . « تحرير » .

(٣) ذكر حروف النفي عقيب حروف العطف ؛ لكون بعضها من حروف العطف ، وأخر عنها ؛ لقلتها . « تحرير » .

(٤) أي : موضوعة لنفي الحدث المقارن للحال في المضارع ، ومع ذلك لم يستبعد استعمالها في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ؛ كما قال الله تعالى خبراً عن قول الكفار : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة : ١٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام : ٢٩] . « تحرير » .

(٥) وفي (ط) : (وما فعل زيد) .

(٦) أي : الصنف الرابع من أصناف الحروف حروف النفي . (م) .

(٧) الآن : جزء من الزمان لا يقبل التجزء ؛ لقلته ؛ أي : لا يعرف له آن ؛ أي : قدر . « حاشية شرح جمع الجوامع » .

الاسميةِ ؛ نحوُ : مَا زيدٌ منطلقٌ[1] ، أو لنفيِ الماضِي القريبِ من الحالِ ؛ نحوُ : مَا فعلَ .

[إن]

و(إنْ) بكسرِ الهمزةِ ، وسكونِ النونِ نظيرةُ (مَا) لنفيِ الحالِ فقطْ[2] .

وتدخلُ في الماضِي[3] والمضارعِ والجملةِ الاسميةِ ؛ نحوُ : إنْ قامَ زيدٌ ، وإنْ يقومُ زيدٌ ، وإنْ زيدٌ منطلقٌ .

[لا]

قالَ : و(لاَ)[4] لنفيِ المستقبلِ[5] ، والماضِي بشرطِ التكريرِ ، والأمرِ

---

(١) وفي (ز) و(ط) : (ما زيد منطلقاً) .

(٢) وفي نسخة : (في نفي الحال فقط) . أي : نظيرة (ما) في التصرف المعنوي فقط ، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) لعدم السماع ، وأجازه المبرد بمجرد القياس ، واللغة لا مدخل للقياس فيها ، ولأنها لا تعمل عمل (ليس) تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية ؛ لأن المقتضي الاختصاص بأحد القبيلتين هو العمل ، ولا عمل فلا اختصاص . (ح ق) . ولا يجوز إعمالها ؛ أي : (إن) عمل (ليس) **عند سيبويه** ، **وأجاز المبرد بأن** (إن) النافية بمنزلة (ما) في كونها لنفي الحال ، فيجوز أن تعمل عمل (ما) ، **ووجهه** : قول سيبويه : إنها داخلة على قبيلتي الاسم والفعل ، **والأصل في العوامل** : أن يختص بأحدهما ، وأما عند من يعملها على خلاف القياس . . فلا يقاس عليها غيرها . « إقليد » .

(٣) القريب من الحال . (ق) .

(٤) أي : لفظة (لا) موضوعة لنفي الحدث المقارن للمستقبل ، لكن قال السِّغْنَاقي نقلاً عن « التوضيح » كونها لنفي الحال ؛ حيث قال في « التوضيح » في شرح قوله : (ولا تنظر في مصلحتك ولا تراعي حفظ صحتك) : إن (لا) هنا لنفي الحال ، ونظيره قولهم : (لا يجوز . . .) اهـ . انتهى . « تحرير » .

(٥) أي : لنفي سيفعل أو يفعل غداً ، أو لنفي الماضي بشرط التكرير ؛ أي : بشرط أن يتكرر =

والدعاءِ[1] ؛ نحوُ : لاَ يفعلُ ، وقولُه تعالَى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة : ٣١] ، وقَدْ لاَ يتكررُ ؛ نحوُ : لاَ فعلَ ، ولاَ تفعلْ ، ويُسمَّى : النهيَ ، ونحوُ : لاَ رعَاكَ اللهُ يُسمَّى : الدعاءَ[2] .

أقولُ : وقولُه : (ويُسمَّى : النهيَ) معنَاه : أنَّ المثالَ المذكورَ ؛ أعنِي : لاَ تفعلْ يسمَّي نهياً ؛ إذْ[3] نفيُ الأمرِ نهيٌ .

وقولُه : (لاَ فعلَ) مثالٌ لنفيِ الماضِي بلاَ تكريرٍ ، وقَدْ جاءَ في الشعرِ أيضاً[4] :

فَـأَيَّ أَمْـرٍ سَيِّـىءٍ لاَ فَعَلَـهْ[5]

= النافي والمنفي ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة : ٣١] أما تكرر النافي . . فظاهر ، وأما المنفي . . فغير ظاهر ، اللهم إلا أن يراد بالتكرر : تعدد النافي والمنفي مع أنه يجوز أن يراد بالتكرر : تكرر النافي فقط ، ويؤخذ تعدد المنفي من طريق الالتزام ، وقد لا يتكرر ؛ كقوله : وأيّ أمر سيء لا فعله ، ولنفي الأمر ، ويسمّى النهي ؛ نحو : لا تفعل ، ولنفي الدّعاء ؛ نحو : لا رعاك الله . (ح ق) .

(١) والدعاء ، والجواب للقسم بمعنى المستقبل ، فيجوز ألا يكرر في الدعاء ؛ نحو : لا غفر الله له ؛ لأن المراد بالدعاء : نفيه في المستقبل ، وفي جواب القسم أيضاً يجوز ألا يكرره ؛ نحو : والله لا ضربت ؛ أي : والله لا أضرب . (فالي) .

(٢) **اعلم** : أن الدعاء إذا كان قبل (لاء) النهي دعاءً له . . كان نفيه دعاءً عليه ؛ كالمثال المذكور ، وإذا كان دعاءً عليه . . كان دعاءً له ؛ نحو : لا شلت يداك . (ح) .

(٣) علة التسمية .

(٤) أي : كما في النثر . (م) . **قوله** : (وقد جاء في الشعر) وهو :

لاَهُـمَّ إِنَّ الْحَـارِثَ بْـنَ جَبْلَـةْ   زَنَّـا عَلَـى أَبِيـهِ ثُـمَّ قَتَلَـهْ
وَرَكِـبَ الشَّـادِخَـةَ الْمُحَجَّلَـةْ   وَكَـانَ فِـي جَـارَاتِـهِ لاَ عَهْـدَ لَـهْ
فَـأَيَّ فِعْـلٍ سَـيِّءٍ لاَ فَعَلَـهْ

معناه : اللهم إن الحارث بن جبلة قال لأبيه : يا زاني وقتله ، وركب فعلة مشهورة قبيحة في قتل أبيه ، كان في جزائه لا عهد له ، فأي فعل سيء لا فعله . « تحرير » من عينه .

(٥) وفي (ز) و(ط) : (وأي أمر . . .) .

والباقِي ظاهرٌ .

قالَ : و(لاَ) لنفيِ العامِّ[1] ؛ نحوُ : لاَ[2] رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، ولغيرِ العامِّ ؛ نحوُ : لاَ رجلٌ فيهَا ولا امرأةٌ ، ولاَ زيدٌ فيهَا ولا عمرٌو[3] .

أقولُ : وقَدْ يجيءُ (لاَ) لنفيِ العامِّ ؛ أي : لتدلَّ على نفيِ جنسِ مدخولِهَا ، وهي التِي تُسمَّى : (لاَ) لنفيِ الجنسِ ، ولاَ تدخلُ إلاَّ على النكرةِ[4] .

وقَدْ يجيءُ (لاَ) لنفيِ غيرِ العامِّ ؛ أي : لتدلَّ على نفيِ فردٍ[5] منْ جنسِ مدخولِهَا ، وقَدْ تدخلُ على المعرفةِ والنكرةِ[6] ، والأمثلةُ ظاهرةٌ .

[لم ولما]

قالَ : و(لَمْ) و(لَمَّا) لنفيِ المضارعِ[7] ، وقلبِ معنَاه إلَى

---

(١) **واعلم** : أن كلمة (لا) من حروف الزيادة ، لكنها إنّما تزاد بعد (الواو) العاطفة الكائنة بعد نفي ونهي ؛ نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا تقربوا الزنا ولا السرقة ، **وفائدتها** : تأكيد النفي السابق ، والتصريح بأن ذلك النفي متعلق بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً ؛ أي : مجتمعين في وقت ، ومتعاقبين في الأوقات . (خوافي) .

(٢) وهذا ينفي جنس الرجال ؛ **لأن النكرة في موضع النفي تعم** . (س) .

(٣) (لا) لنفي الجنس ملغاة عن العمل ؛ لدخوله على المعرفة ؛ ولذلك وجب الرفع والتكرير . (قدقي) .

(٤) لأن وضعها لنفي النكرات ، فلا تعمل إلا فيها . « متوسط » .

(٥) أي : إذا كان لنفي العام ، تأمل .

(٦) **فإن قلت** : قد سبق منه في المرفوعات أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات ، وحكم ههنا بأنها تدخل على المعرفة والنكرة ، وبينهما منافاة ؟ **قلت** : لا منافاة بينهما ؛ لجواز دخولها على المعرفة بلا عمل . (م) من خط غازي محمد البزادي . **قوله** : (وتدخل على المعرفة والنكرة) لكونها بمعنى (ليس) سواء عملت فيها أو لم تعمل ؛ لئلا يخالف قوله ههنا لقوله في المرفوعات ؛ من أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات . « تحرير » .

(٧) فإن (لما) تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع ؛ كما يخبر في الأغلب بـ(قد) عن=

الماضِي ، وفي (لَمَّا) توقعٌ وانتظارٌ .

أقولُ : إذَا قلتَ : لَمْ يضربْ ، أوْ لَمَّا يضربْ زيدٌ . . كانَ معنَاه : مَا ضربَ .

والفرقُ بينَهُمَا : أنَّ في (لَمَّا) توقعاً وانتظاراً ؛ أي : أنَّهَا إنَّمَا تنفِي فعلاً يُتوقَّعُ[١] وقوعُه ويُنتَظَرُ ، بخلافِ (لَمْ) .

[لن]

قالَ : و(لنْ) نظيرةُ (لاَ) في نفيِ المستقبلِ ، ولكنْ[٢] على التأكيدِ[٣] .

أقولُ : إذَا أردتَ نفيَ المستقبلِ مطلقاً[٤] . . قلتَ : لاَ أضربُ مثلاً ، وإذَا أردتَ نفيَهُ معَ التأكيدِ . . قلتَ : لنْ أضربَ[٥] .

وفي بعضِ النسخِ : (التأبيدِ) بدلَ قولِهِ : (التأكيدِ)[٦] .

= حصول الأمر المتوقع ؛ تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب ولما يركب وإن كان قد تستعمل في غير المتوقع أيضاً ؛ نحو : ندم ولما ينفعه الندم . (زاده) .

(١) أي : يطمع . (جلبي) . وتوقعت الشيء واستوقعت ؛ أي : انتظرت كونه (ص) .

(٢) أي : لكن تنفيه مع التأكيد . (ق) .

(٣) أي : التعميم . (ح س) . **معناها** : نفي المستقبل نفياً مؤكداً لا مؤبداً ؛ كما قال الزمخشري ؛ مثل : لن أبرح ، ولا مؤبداً في الدين كما قيل وهو الحق ، وإلا . . يلزم أن يكون في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف : ٨٠] تناقض ؛ لأن (لن) تقتضي التأبيد ، و(حتى) تقتضي الانتهاء . (جامي) .

(٤) أي : بلا تأكيد .

(٥) لأن (لن) لنفي المستقبل مؤكداً لا مؤبداً ؛ كما زعمه البعض ، وفي تفسير الكواشي : أن (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل لكن في (لن) زيادة تأكيد ليست في (لا) . (زاده) .

(٦) أي : في بعض نسخ المتن : (التأبيد) بدل (التأكيد) **الذي معناه** : تصميم وإبرام العزيمة على ما أخبرته من سلب الإيجاب فيما هو بصدده ، وفي التأكيد من التحديد ، والتأبيد من التغليظ ، وأيضاً هو من الإفراط ، وغير التأكيد من التفريط ، والتأكيد من التوسط ، فالأخذ=

واعلمْ : أنَّ مذهبَ **الخليلِ** : أنَّ أصلَ (لنْ) : لاَ أنْ ، فخُفِّفتْ بحذفِ الهمزةِ والألفِ ، ومذهبَ **الفراءِ** : أنَّ نونَهَا مبدلةٌ[1] من الألفِ[2] ، وأصلُهَا عندَه : لاَ ، فأُبدِلتِ الألفُ نوناً ، فصارَ (لنْ) ، ومذهبَ **سيبويْهِ** ـ وهو الأصحُّ[3] ـ : أنَّهَا حرفٌ برأسِهَا .

[حروف التنبيه]

قالَ : حروفُ التنبيهِ[4] : (هَا) نحوُ : هَا إنَّ عمراً بالبابِ ، وأكثرُ دخولِهَا على أسماءِ الإشارةِ والضمائرِ[5] ؛ نحوُ : هذَا ، وههنَا ، وهَا أنتَ ، وهَا أنَا ، و(أمَا) و(ألاَ)[6] مخففتَانِ[7] ؛ نحوُ : أمَا إنَّك خارجٌ ، وألاَ إنَّ زيداً قائمٌ .

= به أولى ؛ حملاً على أن مذهبه أهل السنة عند التصنيف وإن احتمل كونه في الاعتزال على ما روي عن بعض أنه معتزلي أولاً ، ثم خرج إلى أهل السنة ، فمات عليه . « تحرير » .

(١) راجع بحث المضارع .

(٢) فيه نظر ؛ لأنه لا مناسبة بين (الألف) و(النون) إلا أن يقال : (النون) الخفيفة تقلب في الوقف (ألفاً) وكذا التنوين . (عصام) .

(٣) إذ الأصل في الحروف عدم التصرف . « مغني » .

(٤) ومنها ؛ أي : من غير العاملة حروف . . . اهـ . (فالي) . وذكر الحروف هنا على سبيل المجاز ؛ لأنها جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ؛ لكونها ثلاثة ، وجمع القلة أحرف . « كاملة » .

(٥) **قوله** : (وأكثر دخولها . . .) اهـ ، هذا هو السبب لإفرادها بالذكر عن أختيها ، ولا جهة لتلك الكثرة غير الاستقراء والتتبع ، وقد تدخل على غيرهما ؛ نحو : ها إن عمراً بالباب ، قال النابغة :

هَـا إِنَّ تَـا عِـذْرَةٌ إِنْ لَـمْ تَكُـنْ قَبِلَـتْ ... فَـإِنَّ صَـاحِبَهَـا قَـدْ تَـاهَ فِـي الْبَلَـدْ

(ح) .

(٦) اللتان لا تدخلان إلا على الجملة . « تحرير » .

(٧) **واعلم** : أن (أما) و(ألا) يختصان بالمركبات ؛ كقوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة : ١٢] ، وكقوله : =

أقولُ : سميتْ هذه الحروفُ حروفَ التنبيهِ[1] ؛ لأنَّ الغرضَ من الاتيانِ بِهَا في أولِ الكلامِ : تنبيهُ المخاطبِ على الإصغاءِ[2] إلى مَا قالَه المتكلمُ[3] ؛ لئلاَّ يفوتَ غرضُه[4] .

وإنَّمَا كثرَ دخولُهَا[5] على أسماءِ الاشارةِ والضمائرِ ؛ لضعفِ دلالتِهِمَا[6] على مدلولِهِمَا .

[حروف النداء]

قالَ : حروفُ النداءِ[7] : (يَا) و(أيَا) و(هيَا) للبعيدِ ، و(أيْ)

= أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ [وَالَّذِي] ....

وأن (ها) تدخل على المفردات التي هي أسماء الإشارة والضمائر ، وقد تدخل على المركبات ؛ كقوله : هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ . . . إلخ . (م) .

(١) وتدخل حروف التنبيه على جميع أنواع الكلام من الجملة الفعلية والاسمية ، خبراً كان أو استفهاماً أو غيرهما . « مكمل » .

(٢) أي : على الاستماع .

(٣) **قوله** : (تنبيه المخاطب على الإصغاء) صريح إذا كان المخاطب إنساناً ، فليت شعري كيف التنبيه إذا كان الخطاب إلى الله تعالى ؛ كما في قول الشاعر :

أَلاَ فَـارْحَمُـونِـي يَـا إِلَـهَ مُحَمَّـدٍ ....

إلا أن يجاب : أن حروف التنبيه تستعمل إظهاراً لكمال عشق المتكلم تلقاء المخاطب ومصادفته وإن لم أر نقلاً لذلك ، فحرر . (سعيد الخركي) .

(٤) ولهذا اختصت في أوائل الكلام . (سط) .

(٥) أي : (الهاء) وحدها ، تأمل .

(٦) لتوغلهما على الإبهام . (تح) .

(٧) **النداء** : طلب إقبال الشيء بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، هذا هو الأصل ، ويساق لأغراض أخر لا يسع ذكره المقام . (ح) .

والهمزةُ للقريبِ[1] ، و(وَا) للمندوبِ[2] .

أقولُ : المرادُ بالبعيدِ[3] : هو البعيدُ حقيقةً[4] ، أوِ المنزلُ بمنزلتِهِ ؛ كالنائمِ[5] والساهِي[6] .

وإنَّمَا اختصتِ الثلاثةُ بالبعيدِ[7] ؛ لأنَّ المنادَى[8] البعيدَ ، أوِ المنزلَ بمنزلتِهِ يحتاجُ إلى تصويتٍ أبلغَ مِمَّا يحتاجُ إليه القريبُ ، والتصويتُ في هذه الثلاثةِ أبلغُ منه في الآخرين[9] .

وخُصَّتْ (أيْ) والهمزةُ بالقريبِ[10] ؛ كمَنْ بينَ

---

(١) حقيقة ؛ كقرب المسافة ، أو حكماً لبعيد المسافة المخطور بالبال دائماً ؛ كقوله :

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا … بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ

لما دام خطور هؤلاء السكان بقلبه . . صاروا كأنهم في قلبه ، فناداهم بـ(الهمزة) وهم بمراحل عنه ، وإذا نودي القريب بغيرهما . . فذلك لحرص المنادي على إقبال المنادى ، وليتيقظ لأمر يناديه له ، وقول الداعي : (يا ربّ) هضم منه لنفسه ، واستبعاد لدعائه عن مكان القبول ؛ لإفراطه في التفريط في جنب الله تعالى ، وإظهار الرغبة في الاستجابة بالجؤار والتضرع ؛ يعني : أن البعد ليس إلا بالنسبة إلى الإحسان والاستجابة ، كيف وهو أقرب إليه من حبل الوريد ؟! هذا . (ح) .

(٢) **والمندوب في اللغة** : ميت يبكي عليه أحد ، ويعد عليه محاسنه ؛ ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ؛ ليعذروه بالبكاء ، ويشاركوه في التفجع . (سيدي) .

(٣) وفي (ط) : (من البعيد) .

(٤) **المراد بالحقيقة** : ما يقابل الحكمي ، لا ما يقابل الإضافي . (تح) .

(٥) والأصم .

(٦) **السهو** : الغفلة تقع في القلب . (ص) .

(٧) والسر في اختصاص الثلاثة الأول بنداء البعيد : هو أن فيها زيادة صوت ليست في (الهمزة) و(أي) ، ونداء البعيد يحتاج إليها . (ح) .

(٨) وفي (ط) : (لأن النادي البعيد) .

(٩) وفي نسخة : (في الأخريين) .

(١٠) لكن (الهمزة) للأقرب ؛ كما في قول الشاعر :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً … فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ =

يديْكَ[1] ؛ لأنَّ رفعَ الصوتِ في ندائِهِ لاَ يكونُ مطلوباً ، وهُمَا خاليتَانِ عن رفعِ الصوتِ .

وبعضٌ يُثلِّثُ القسمةَ ، فيقولُ : (يَا) أعمُّ الحروفِ[2] ، فتُستعملُ للقريبِ والبعيدِ ، و(أيَا) و(هيَا) للبعيدِ ، و(أيْ) و(الهمزةُ) للقريبِ ، و(وَا) للمندوبِ[3] ؛ أي : للتفجُّعِ[4] خاصةً ، وقَدْ تقدمَ معنَى المندوبِ[5] .

وإنَّمَا ذُكِرَتْ (وَا) في حروفِ النداءِ ؛ لاشتراكِهَا في إفادةِ التخصيصِ[6] ، ولهذَا ذُكِرَ المندوبُ في بابِ المنادَى في « الكافيةِ »[7] .

[حروف التصديق]

قالَ : حروفُ التصديقِ[8] :

= « تحرير » . وفي (ط) : (وخصصت الهمزة . . .) .

(١) إلا إذا كان بمنزلة البعيد ؛ كالأصم . (م) .

(٢) في الاستعمال . وإن بعضهم على أن (يا) أعم الحروف ، و(أيا) و(هيا) للبعيد ، و(أي) و(الهمزة) للقريب ، فحينئذ لا حاجة إلى التوجيه في : يا رب ، نعم يحتاج إليه في : أيا رب ؛ لعدم الأعمية فيها اتفاقاً . (ح) . وفي « الصحاح » : (أيا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد) فعلى هذا لا حاجة إلى التوجيه في : أيا رب ، فليحرر . (طه) .

(٣) (الواو) ابتدائية ؛ أي : لفظة (وا) موضوعة للدخول على المتفجع عليه وجوداً أو عدماً خاصة ؛ نحو : وا حسرتا . « تحرير » .

(٤) وفي نسخة : (للمتفجع) .

(٥) إما قبل هذا بقوله : (أي : للمتفجع) أو تقدم في باب المنادى في غير هذا الكتاب . « تحرير » . وهو إظهار الحزن والجزع عند نزول المصيبة . (هـ) .

(٦) أي : لاشتراك (الواو) بحروف النداء في إفادة تقليل الاشتراك ، بل رفعه . « تحرير » .

(٧) لابن الحاجب . (م) . وقوله : (في الكافية) ليس في النسخ الخطية .

(٨) وفي التسمية بحروف التصديق تغليب ؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر ، و(نعم) بعد =

(نَعَمْ)[١] لتصديقِ الكلامِ المثبتِ والمنفيِّ في الخبرِ[٢] والاستفهامِ ؛ كقولِكَ لِمَنْ قالَ : قامَ زيدٌ أوْ لَمْ يقمْ : نَعَمْ ، وكذلك إذَا قالَ : أقامَ زيدٌ أوْ أَلَمْ يقمْ زيدٌ ؟ نَعَمْ .

أقول : سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروفَ التصديقِ ؛ لأنَّ المتكلمَ بِهَا[٣] يُصدِّقُ المخبِرَ فيمَا أخبرَهُ[٤] ، وتُسمَّى : حروفَ الإيجابِ[٥] أيضاً .

[بلى]

قالَ : و(بلَى) تختصُّ بالمنفيِّ[٦] خبراً أوِ استفهاماً .

أقولُ : مثالُه : أنْ يقالَ : مَا قامَ زيدٌ ، أوْ أَلَمْ يقمْ زيدٌ ؟ فيقالُ : بلَى ؛ أي : بلَى قَدْ قامَ[٧] .

= الاستفهام ليست للتصديق ، بل لإثبات ما بعد حرف الاستفهام ، نفياً كان أو إثباتاً ، وكذا لا تصديق في (بلى) بل هو تكذيب للخبر المثبت ، وإيجاب للمنفي بعد الاستفهام ، فغلبت (بلى) في التسمية بحروف الإيجاب كما غلب (أجل) و(جير) في التسمية بحروف التصديق . (ق) .

(١) وقبيلة كنانة تكسر عينها ، وتقول : نَعِم بكسر (العين) ، وقرأ عمر بن الخطاب وابن المسعود رضي الله تعالى عنهما : قالوا : نَعِم ، وعن النضر بن شُميل : نحم بـ(الحاء) ، لغة ناس من العرب . (ح ق) .

(٢) حال من فاعل الظرف ؛ أي : مستعملاً فيهما . (ق) .

(٣) أي : بهذه الحروف . (تح) .

(٤) إما بعينه أو بغيره .

(٥) أي : الإثبات . (ق) .

(٦) أي : بإيجابه . (ق) . وفي (ط) : (وبلى مختص . . .) .

(٧) ومثال الاستفهام : قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] أي : بلى أنت ربنا ، وههنا لو قيل : نعم . لكان كفراً ؛ **إذ يكون معناه** : لست ربنا . « تحرير » .

[أجل وجير]

قالَ : و(أَجَلْ)[1] و(جَيْرِ)[2] بالخبرِ نفياً وإثباتاً .

أقولُ : مثالُه : أنْ يقالَ : مَا قامَ زيدٌ ، أوْ قامَ زيدٌ ، فيقالُ : أجل وجير .

[إي]

قال : و(إيْ)[3] مختصةٌ بالقسمِ ؛ نحوُ : إيْ واللهِ .

أقولُ : معنَاهُ : أنَّ (إيْ) لاَ تُستعملُ إلاَّ معَ القسمِ[4] مثلُ أنْ يقالَ : أقامَ زيدٌ ؟ فيقالُ : إيْ واللهِ .

[حروف الاستثناء]

قالَ : حروفُ الاستثناءِ : (إلاَّ) و(حاشَا) و(عدَا) و(خلاَ)[5] .

أقولُ : قَدْ تقدمَ[6] بيانُ ذلك ، فإنْ قيلَ[7] : كيفَ جَعَلَ هذه

---

(١) و(أجل) جواب ؛ كـ(نعم) إلا أنه أحسن منه في التصديق ، و(نعم) أحسن منه في الاستفهام . (ق) .

(٢) بالكسر والفتح ، والفتح أفصح . « مكمل » . (جير) بكسر (الراء) ، وقد يفتح ، يختص بالخبر نفياً وإثباتاً . « تحرير » . وسماه صاحب « التسهيل » حروف الجواب ؛ لأنها في جواب أحد لا محالة ، **والمراد بالإيجاب** : إثبات شيء ، فهذه الحروف علامات لإثبات شيء سبق إما كما هو ، وإما بإزالة نفيه . « ش عصام » .

(٣) بكسر (الهمزة) وسكون (الياء) . (تح) .

(٤) بعد الاستفهام . (تح) .

(٥) كون (إلا) حرف الاستثناء أمر مقطوع ، وكون (حاشا) حرف استثناء لغة معروفة ، وكون (عدا) و(خلا) حرفي استثناء خلاف المتعارف ؛ إذ المتعارف كونهما فعلين . (ح ق) .

(٦) في باب الاستثناء . (تح) .

(٧) اعتراضاً على المصنف . (تح) .

الحروفَ[1] مرةً مِنْ حروفِ الإضافةِ ، وأخرَى صنفاً برأسِهَا ؟[2] قلتُ : ذلك لتعددِ الاعتبارينِ[3] فيهَا[4] .

[حرفا الخطاب]

قالَ : حرفَا الخطابِ : (الكافُ) و(التاءُ) في (ذلك) و(أنت)[5] ، ويلحقُهُمَا[6] التثنيةُ والجمعُ ، والتذكيرُ والتأنيثُ ؛ كمَا يلحقُ الضمائرَ .

أقولُ : قدْ عرفتَ ذلك في أسماءِ الإشارةِ[7] ، والمضمراتِ .

[حروف الصلة]

قالَ : حروفُ الصلةِ : (إنْ) في : مَا إنْ رأيتُ زيداً[8] ، و(أنْ) في

---

(١) الثلاثة .

(٢) **فيه نظر** ؛ لأنه لم يجعلها صنفاً برأسها هنا ، وإنما جعلها كذلك مع (إلا) لا مطلقاً ، **فالصواب** : أن يقول : وأخرى من حروف الاستثناء ، اللهم إلا أن يقال : نزل الواحد ؛ أي : (إلا) منزلة الواحد . (هـ د) .

(٣) أي : الوضعين . (تح) .

(٤) ولو قال : لتعدد الاعتبار . لكان أولى ؛ لئلا يلزم أربع اعتبارات ، فتدبر .

(٥) والضمير في الحقيقة في (أنت) إلى (أنتن) : (أن) الذي أصله : أنا بفتح (النون) فإنه **عند البصريين** ضميرٌ يصلح للمخاطب والمتكلم ، واللواحق علامات المرجوع إليه ، وإنما جعل ترك العلامة علامة للمتكلم ؛ لكونه أصلاً ، **ومذهب الفراء** : أن (أنت) بكماله اسم ، وكذا أخواته ، **وقيل** : الضمير هو (التاء) وحده ، وزيادة (أن) لصيرورته منفصلاً ، وجاء في (أنت) : (هنت) بـ(الهاء) بدل (الهمزة) أي : بدلاً منه . (دين الكبير) .

(٦) بالمعنى اللغوي . (ق) .

(٧) أي : معناها ، وبيان كيفية استعمالها في باب المبني . « تحرير الفوائد » .

(٨) أي : في موضع يقع قبلها (ماء) النافية ، أو يقع قبلها (ماء) المصدرية ؛ نحو : =

نحوِ : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[1] [يوسف : ٩٦] ، و(مَا) في : حيثمَا[2] ، ومهمَا ، وأينمَا[3] ، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[4] [آل عمران : ١٥٩] ، و(لاَ) في : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد : ٢٩] ، وفي : ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ﴾ [الواقعة : ٧٥] ، و(مِنْ) في : مَا جاءَنِي مِنْ أحدٍ[5] ، و(الباءُ) في : مَا زيدٌ بقائمٍ ، و(اللامُ) في : ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل : ٧٢] .

أقولُ : هذه الحروفُ حروفُ الزيادةِ[6] ، وتُعرَفُ بأنَّ إسقاطَهَا لاَ يخلُّ بالمعنَى الأصليِّ ، وتُسمَّى : حروفَ الصلةِ ؛ لأنَّه ربَّمَا يُتوصَّلُ بِهَا إلى استقامةِ الوزنِ[7] والقافيةِ[8] ، والمقابلةِ في النظمِ والسجعِ .

= ما انتظرني ما إن جلس القاضي ؛ أي : مدة جلوسه . « تحرير » .

(١) أي : في موضع يقع قبلها (لما) ، أو يقع قبلها القسم ، وبعدها (لو) نحو : والله أن لو قام زيد قمت . « تحرير » .

(٢) نحو : حيثما تجلس أجلس . (تح) .

(٣) نحو : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء : ٧٨] . « تحرير » .

(٤) لنت لهم . (تح) . ومع (إذا) نحو : إذا ما تخرج أخرج ، ومع (متى) نحو : متى ما تذهب أذهب ، ومع (أي) نحو : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء : ١١٠] . « تحرير » .

(٥) بعد النفي ؛ كما هو الأكثر ، وبعد الإيجاب ؛ كقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف : ٣١] أي : يغفر ذنوبكم عند سيبويه ؛ لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر : ٥٣] فإن لم يحمل على الزيادة.. للزم التناقض ، وهو محال . « تحرير » .

(٦) لا أنها زائدة أبداً ؛ لكونها في أكثر المواضع غير زائدة . « كبير » . **فإن قلت** : يجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية وهي التأكيد ، **قلت** : إنما سميت زائدة ؛ لأنها لم تغير أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد معنى ثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً . (جلبي) .

(٧) بأوزان العروض . (م) .

(٨) وتوصل إليه ؛ أي : تلطف في الوصول إليه . (ص) . **والتلطف للأمر** : الترفق به . (ص) .

وفائدتُهَا[1] : تأكيدُ المعنَى المقصودِ من الكلامِ الداخلةِ هي عليه .

[حرفا التفسير]

قالَ : حرفَا التفسيرِ[2] : (أيْ) نحوُ[3] : رَقِيَ ؛ أي : صَعِدَ ، و(أنْ) في : ناديتُهُ أنْ قُمْ ، ولاَ يجيءُ (أنْ) إلاَّ بعدَ فعلٍ في معنَى القولِ[4] .

أقولُ : سُميتَا حرفَيِ التفسيرِ ؛ لأنَّهُمَا وسيلتانِ[5] إلى تفسيرِ مبهمٍ سبقَهُمَا ؛ كمَا فُسِّرَ بواسطةِ (أيْ)[6] رَقِيَ بـ(صعد) ، وبواسطةِ (أنْ) ناديتُه بـ(قمْ) .

والمرادُ من الفعلِ الذِي في معنَى القولِ مثلُ المناداةِ .

---

(١) المعنوية . (ق) .

(٢) وفي نسخة : (حروف التفسير) . **قوله** : (حروف التفسير) **أراد به** : ما فوق الواحد ؛ لأنه أتى بحرفين : **أحدهما** (أي) نحو : رقى ؛ أي : صعد ، وكقول الشاعر :

وَتَـرْمِينَنِي بِـالطَّـرْفِ أَيْ أَنْـتَ مُـذْنِـبٌ ... وَتَقْلِينَنِـي لَكِـنَّ إِيَّـاكِ لاَ أَقْلِـي

وثانيهما : (أن) بفتح (الهمزة) وسكون (النون) نحو : ناديته أن قم ، بتفسير الأمر ، ويفسر بها المفعول ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات : ١٠٤] . « تحرير » .

(٣) و(أي) بفتح (الهمزة) وسكون (الياء) : **حرف تفسير عند البصريين** ، وتاليها عطف بيان ، أو بدل بالأجلى على الأخفى ، وليس لهم عطف بيان بواسطة حرف إلا هذا ، ويوافق ما قبلها في التعريف والتنكير ، **وحرف العطف عند الكوفيين** ، يشترك لفظاً ومعنى . « هداية » .

(٤) **قوله** : (بمعنى القول) لا بعد نفس القول ؛ نحو : قلت له أن قم ؛ لعدم جواز وقوعه تفسيراً لنفس القول . (تح) .

(٥) أي : طريقان .

(٦) أي : لفظ (أي) .

[الحرفان المصدريان]

قالَ : الحرفانِ المصدريانِ[1] : (أنْ) كقولِك : أعجبَنِي أنْ خرجَ زيدٌ ، وأريدُ أنْ تخرجَ ؛ أي : خروجُه[2] ، وخروجَكَ[3] ، و(مَا) في قولِهِ تعالَى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة : ٢٥] أي : برحبِهَا[4] .

أقولُ : سُميتَا مصدريينِ ؛ لأنَّهُمَا تجعلانِ مَا بعدَهما في تأويلِ المصدرِ ؛ كمَا في الكتابِ[5] .

واعلمْ : أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ المثقلةَ[6] منَ الحروفِ المصدريةِ أيضاً[7] ؛ لأنَّهَا تجعلُ مَا بعدَهَا في تأويلِ المصدرِ ؛ كغيرِهَا .

وقَدْ أَهملَ المصنفُ ذكرَهَا ، وكأنَّهُ نظرَ إلى أنَّهَا مختصةٌ[8] بالجملةِ

---

(١) **قال ابن الحاجب** : حروف المصدر : (ما) و(أن) و(أنّ) ، فـ(أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة ، و(أنّ) المفتوحة المشددة ؛ **فالأولان** ؛ أعني : كلمة (ما) و(أن) للجملة الفعلية ؛ يعني : تدخلان على الجملة الفعلية ، فيجعلانها في تأويل المصدر ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ أي : برحبها بضم (الراء) : وهو السعة ، **والثاني** : للجملة الاسمية خاصة . (جامي) . **وقيل** : إن (أن) المصدرية إذا دخل على الماضي . . يرد الماضي إلى معنى الاستقبال . (سيدي) . لفظ (أن) إذا دخل على الماضي . . بقي معها على معنى المضي . (رضي) .

(٢) أعجبني .

(٣) أريد . (ق) .

(٤) **فإن قلت** : (ما) و(أن) أختان في معنى المصدرية ، فلِم لَم ينصبوا بـ(ما) كما نصبوا بـ(أن) ؟ **قلت** : إن (أن) أشبهت بـ(أن) المشددة لفظاً ومعنى وإن نقص لفظها ، بخلاف (ما) فهي لا تشابهها لا عند التام ، ولا عند الناقص . « إقليد » .

(٥) أي : ما بعد هاتين الحرفين من الفعل خاصة **عند المصنف** ، وغالباً **عند غيره** . « تحرير » .

(٦) وكذا (كي) و(لو) . (ق) .

(٧) كـ(أن) و(ما) .

(٨) إذا لم تخفف ، ولم تكف بـ(ما) . (ق) .

الاسميةِ[1] ، والمصدريةُ في الفعلِ أظهرُ .

[حروف التحضيض]

قالَ : حروفُ التحضيضِ[2] : (لولاَ) و(لومَا) و(هلاَّ) و(ألا)[3] ، تدخلُ على الماضِي[4] والمستقبلِ[5] ؛ نحوُ : هلاَّ فعلتَ ، وألا تفعلُ .

أقولُ : هذه الحروفُ إذَا دخلتْ على الماضِي . . تكونُ للَّومِ والتوبيخِ للمخاطبِ على تركِ الفعلِ[6] ، فإذَا قلتَ : هلاَّ أكرمتَ زيداً[7] . . فقَدْ أردتَ اللومَ والتوبيخَ للمخاطبِ على تركِ إكرامِ زيدٍ[8] .

وإذَا دخلتْ على[9] المستقبلِ . . تكونُ للتحضيضِ ؛ أي : الحثِّ عليه ،

---

(١) بخلافهما . (تح) .

(٢) اعلم : أن **التحضيض** : هو الترغيب ، والتسمية باعتبار المضارع ؛ لأنها للتحضيض ، وأما في الماضي . . فهو للتوبيخ على الترك . « حدائق » . ولحروف التحضيض صدر الكلام ؛ لكونها دالة على نوع . (تح) .

(٣) بالتشديد ، وبالتخفيف أيضاً **عند الخليل** . (ق) .

(٤) وإذا كان مخففة . . تكون للعرض ، ولا تدخل إلا على الفعل المنفي ، إذا كان للعرض ؛ كقولك : ألا تضربن ، أصله : لا تضربن ، فزيد حرف الاستفهام للعرض . ولا يقع بعد كلمات التحضيض إلا الفعل ؛ لأن التحضيض في الاسم محال ، فإن رأيت بعد كلمات التحضيض أسماء . . فاعلم أن هناك فعلاً مضمراً ، يكون الاسم الظاهر معمولَ ذلك الفعل ؛ كقولك : لولا زيداً ؛ أي : لولا ضربت زيداً . « مكمل » .

(٥) الذي قد فات ، لكن يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنه يحثه على مثل ما فات . (ق) .

(٦) في الزمان الماضي .

(٧) أي : لِم لَم تكرم زيداً ؟ فأكرمه فإنه خير لك . (ت) .

(٨) فكأنه حث على تداركه . (ق) .

(٩) الفعل .

فإذَا قلتَ : هلاَّ[1] تقرأُ القرآنَ . . يكونُ المرادُ حثَّ المخاطبِ على القراءةِ[2] .

وسببُ التسميةِ بحروفِ التحضيضِ ظاهرٌ[3] .

[لولا ولوما]

قالَ : و(لولاَ)[4] و(لومَا) تكونانِ . . . .

---

(١) **قيل** : إن (هلاّ) مركبة من (هل) و(لا) . (فالي) .

(٢) وتوبيخه على ما كان يجب أن يفعل ما قبل أن يطلب منه . (ق) .

(٣) **واعلم** : أن حروف التحضيض تفيد الحث والترغيب على الفعل ، واللوم على تركه ، فإذا قيل : هلا تفعل . . **يكون تقديره** : لِمَ لَمْ تفعل ذلك الفعل ؟ فافعله فإنه خير لك ؛ كما تقول : هلا تقرأ القرآن ، **وغرضك** : أن تحثه على قراءة القرآن . (ح) .

(٤) **قال البصريون** : الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جوابه خبراً له ؛ لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ؛ كما في : لولا علي لهلك عمر ، فخبره محذوف وجوباً ؛ لحصول شرطي وجوب الحذف : **أحدهما** : القرينة الدّالة على الخبر المعيّن ، وهي لفظة (لولا) إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم ، فـ(لولا) دالة على أن خبر المبتدأ بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غيرهما ، **والثاني** : اللفظ السادّ مسدّ الخبر ، وهو جواب (لولا) . (ح هندي) . وهي حرف جر **عند سيبويه ومن تابعه** ، إذا اتصل بها ضمير ، فسيبويه نزله منزلة حرف الجر ؛ لأنه في المآل واقع موقع (لام) التعليل ، فإنك إذا قلت : لولاك لهلك عمر . . فيكون المعنى : لم يهلك عمر لوجودك ، **والأخفش** جعل الضمير مستفاداً للمرفوع ، وإلا . . كثر : لولا أنت بانفصال الضمير ؛ لكونه مبتدأ حذف خبره وجوباً . « تحفة العوامل » . و(لولا) على أربعة أوجه : **أحدها** : أن تدخل على جملتين : اسمية وفعلية ؛ لربط امتناع الثانية لوجود الأولى ؛ نحو : لولا زيد لأكرمتك ؛ أي : لولا زيد موجود ، **والثاني** : أن تكون للتحضيض والعرض ، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله ؛ نحو : لولا تستغفرون الله ، ونحو : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون : ١٠] ، **والثالث** : تكون للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضي ؛ نحو : ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور : ١٣] ، ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف : ٢٨] ، **والرابع** : الاستفهام ؛ نحو : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ ، ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام : ٨] . « مغني اللبيب » . والفرق بين **(لولا) التحضيض و(لولا)** =

أيضاً[1] لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ[2] ، فتختصَّانِ بالاسمِ ؛ نحوُ : لولاَ عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ .

أقولُ : معنَاه[3] : لكنْ مَا هلكَ عمرُ ؛ لأنَّ عليّاً كانَ موجوداً ، فـ(لولاَ)[4] هنَا لامتناعِ هلاكِ عمرَ لوجودِ عليٍّ .

قيلَ : سببُ هذَا القولِ : أنَّ عمرَ رضيَ اللهُ تعالَى عنه أَمَرَ برجمِ الحاملِ[5] ، فقالَ له عليٌّ رضيَ اللهُ تعالَى عنه : إنْ كانتِ الأمُّ أَذنبتْ فمَا ذنبُ الجنينِ[6] ، فقالَ عمرُ : لولاَ عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ .

وقيلَ : إنَّ سائلاً دخلَ إلى النبيِّ صلَّى الله تعالَى عليه وسلم ، وأنشدَ[7] شعراً ، فقالَ النبيُّ صلَّى اللهُ تعالَى عليه وسلم لعمرَ رضي الله عنه : اقطعْ لسانَهُ[8] ، فذهبَ عمرُ رضيَ اللهُ تعالَى عنه ليقطعَ لسانَهُ ، فلقيَهُ عليٌّ رضيَ اللهُ

= **الامتناع** : أن (لولا) التحضيض لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، والتي للامتناع يليها المبتدأ ، وقد جرت العادة بحذف خبره . (شيخ زاده) .

(١) أي : كما تكونان للتحضيض .

(٢) ويجب حذف خبر (لولا) وإذا وجب حذف الخبر . . قام الجواب مقامه ، هذا إذا كان الخبر عامّاً ، وأما إذا كان الخبر خاصّاً . . لا يجب حذفه . « ش مفتاح » . (لولا) و(لوما) يجيئان للتحضيض ، فكذلك يجيئان لامتناع الشيء لوجود غيره ، وفي هذا المعنى يختص دخولهما على الاسم ، وذلك الاسم مبتدأ ، وخبره محذوف ، وأقيم جواب (لولا) مقام الخبر ؛ كما ذكر في خبر المبتدأ . (ح) .

(٣) أي : معنى : (لولا علي لهلك عمر) . (هندي) .

(٤) أي : لفظ (لولا) .

(٥) **الرجم في اللغة** : عبارة عن الرمي ، وذلك قد يكون بالحجارة عند قصد القتل ، ولما كان هذا الرجم سبباً للقتل . . لا جرم سمّوا القتل رجماً ؛ تسمية للمسبّب باسم السّبب . (زاده) .

(٦) **الجنين** : الولد ما دام في بطن أمه . (م) .

(٧) أي : نادى .

(٨) على معنى : أحسن إليه . (ح د) .

تعالَى عنه ، فقالَ[1] : مَا تريدُ بهذَا الرجلِ ؟ فقالَ عمرُ : أقطعُ لسانَهُ ، فقالَ عليٌّ : أَحْسِنْ إليه ، فإنَّ الإحسانَ يقطعُ اللسانَ[2] ، فرجعَا[3] إلى النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ ، وقالَ له[4] : أيَّ شيءٍ[5] تعنِي بالقطعِ يَا رسولَ اللهِ ؟ فقالَ[6] : الإحسانَ ، فقالَ عمرُ رضيَ اللهُ تعالَى عنه ذلك[7] .

[حرف التقريب]

قال : حرفُ التقريبِ (قَدْ)[8] تقربُ الماضِي منَ الحالِ[9] ؛ نحوُ : قدْ قامتِ الصلاةُ[10] ، وتقللُ المستقبل[11] ؛ نحوُ : إنَّ الكذوبَ قَدْ يصدقُ ، وإنَّ الجوادَ[12] قَدْ يقترُ[13] ، وفيهَا توقعٌ وانتظارٌ[14] .

---

(١) لعمر .

(٢) عن سبه وهجائه .

(٣) أي : عمر وعلي .

(٤) وفي نسخة : (وقالا له) .

(٥) وفي نسخة : (أَيش) بمعنى : أي شيء ، مخفف منه . (ق) .

(٦) أريد . (م) .

(٧) قال الشيخي : راجع « منهاج السنة النبوية » فيه كلام طويل حول هذه المسألة في مواضع من الكتاب ، والله تعالى أعلم .

(٨) مرفوع المحل ، خبر لمبتدأ محذوف ، **تقديره** : هي . (م) .

(٩) وفي (ط) : (قد لتقريب الماضي إلى الحال) . و(قد) هنا للتوكيد ، قال ابن الحاجب : و(قد) تسمّى حرف تقريب ، وتسمّى حرف تأكيد ، وتسمّى حرف توقع ، أمّا معنى التقريب . . فهو أنك إذا قلت : قد قام زيد . . كان لإعلان قيام قريب من إخبارك ، بخلاف قام زيد . (ح تبارك) . و(قد) تستعمل للتكثير في موضع المدح ؛ نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ﴾ [النور : ٦٣] . (هندي) .

(١٠) **قوله** : (قد قامت الصلاة) أي : صارت الصلاة مرغوباً فيها . (ق) .

(١١) وفي (ط) : (ولتقريب المضارع) .

(١٢) أي : السخي .

(١٣) أي : يبخل . **قوله** : (وإن الجواد قد يقتر) ليس في النسخ الخطية .

(١٤) **قوله** : (وفيها توقع وانتظار) أي : في كلمة (قد) عند دخولها على الماضي توقع =

أقولُ : معنَى (قَدْ يصدقُ) : أنَّ صدقَه قليلٌ .

وقولُه : (وفيهَا توقعٌ وانتظارٌ) معنَاه : أنَّهَا إنَّمَا تدخلُ في خبر مَنْ يُخبرُ المنتظرينَ بخبرِه[1] ومتوقعِيهِ ، فإنَّ القائلَ[2] : قَدْ قامتِ الصلاةُ[3] إنَّمَا يُخبرُ به المنتظرينَ للصلاةِ[4] ، والمتوقعينَ إخبارَه بذلك .

[حروف الاستقبال]

قالَ : حروفُ الاستقبالِ : (سوفَ) و(السينُ) و(إنْ) و(لنْ) .

أقولُ : سُميتْ هذه الحروفُ[5] حروفَ الاستقبالِ ؛ لأنَّهَا تُخصِّصُ المضارعَ المشتركَ بينَ الحالِ والاستقبالِ بالاستقبالِ .

[حرفا الاستفهام]

قالَ : حرفَا الاستفهامِ : (الهمزةُ) و(هلْ)[6] ، و(الهمزةُ) أعمُّ تصرفاً

= وانتظار ؛ أي : لا تدخل إلا على خبر يتوقع السامع ويترقبه ، لا يقال : قد ركب الأمير إلا لمن ينتظر ركوبه ، ولا : قد قامت الصلاة إلا لجماعة ينتظرون هذا الخبر ، ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم ؛ نحو : قد والله أحسنته ، وطرح الفعل بعده ؛ كقوله :

.... لَمَّـا تَـزَلْ بِـرِحَـالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدْ

أي : قد زالت ، واستعان في كلامهم . (ح ق) .

(١) وفي نسخة : (لخبره) .

(٢) أي : القائل بإدخال (قد) على الماضي . (تح) .

(٣) أي : قرب قيامها . (فالي) .

(٤) فإن القوم منتظرون إخبار المؤذن بذلك . (تح) .

(٥) الأربعة .

(٦) **اعلم** : أن الاستفهام على ثلاثة أضرب : **الأوّل** : ما يختار فيه الرفع ، لكن النصب جائز معه وهو الاستفهام بالأسماء ؛ نحو : أيهم ضربته ؟ ومن ضربته ؟ **والثاني** : ما يجب فيه =

منه ، تقولُ : أزيدٌ قائمٌ ؟ أوْ أقامَ زيدٌ ؟ أوْ أزيدٌ قامَ ؟ وهلْ قامَ زيدٌ ؟ وهلْ زيدٌ قائمٌ ؟ ولاَ تقولُ : هلْ زيدٌ قامَ ؟[١] ، ويُحذَفُ عندَ الدلالةِ ؛ نحوُ : زيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو ؟ وللاستفهامِ[٢] صدرُ الكلامِ .

أقولُ : الهمزةُ أعمُّ[٣] مِنْ جهةِ التصرفِ[٤] مِنْ (هلْ) إذْ كلُّ موضعٍ تقعُ فيه

= الرفع ، ولا يجوز النصب فيه ، وذلك الاستفهام الواقع خبراً ؛ نحو : زيد هل ضربت ؟ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله ، **والثالث** : ما يختار فيه النصب ، والرفع جائز ؛ نحو : أزيداً ضربت ؟ ومنه أزيداً ضربت عمراً أخاه . « كبير » .

اعلم : أن (همزة) الاستفهام الداخلة على حرف النفي ؛ كما في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ [البقرة : ٣٣] تفيد الإيجاب والتقرير والتحقيق ؛ أي : قد قلت لكم ذلك ؛ كما أن قوله : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح : ١] **معناه** : قد شرحنا لك ؛ لأن إنكار النفي إثبات . (زاده) . **قال ابن الحاجب** : الاستفهام : (الهمزة) و(هل) ، لهما صدر الكلام ؛ تقول في الاسمية : أزيد قائم ؟ وفي الفعلية : أقام زيد ؟ و(الهمزة) أعم التصرف ؛ أي : التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر من التصرف في (هل) تقول : أزيداً ضربت ؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك ؟ وأزيد عندك أم عمرو ؟ و﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس : ٥١] ؟ و﴿ أَفَمَن كَانَ﴾ [هود : ١٧] ؟ يعني : تقول هذه الأمثلة بإدخال (الهمزة) على (ثم) و(الفاء) و(الواو) من الحروف العاطفة . (جامي وسيد الشريف) . **قوله** : (حرفا الاستفهام : الهمزة وهل) قال سيبويه : إن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا (الهمزة) قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد تستعمل معها كقوله :

.... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

وقد تستعمل مجردة عن معنى الاستفهام ؛ كقوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان : ١] أي : قد أتى . (ح ق) .

(١) لأن أصل (هل) : أن تكون بمعنى (قد) كقوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ أي : قد أتى ، فكما لا يقال : لقد زيد قام . . لا يقال : هل زيد قام . « مغني » . هذه الأمثلة لم تذكر في النسخ الخطية .

(٢) بالحرف أو الاسم ؛ كـ(أين) . (ق) .

(٣) أي : أعم مطلقاً بقرينة قوله : (إذ كل موضع تقع . . .) اهـ . (تح) .

(٤) إشارة إلى أن قوله : (تصرفاً) تمييز . (ق) .

(هلْ) تقعُ الهمزةُ مِنْ غيرِ عكسٍ ، فإنَّ الهمزةَ تُستعملُ معَ (أمْ) المتصلةِ[١] ؛ نحوُ : أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو ؟ دونَ (هلْ) .

وتدخلُ على اسمٍ منصوبٍ بفعلٍ مضمرٍ ؛ نحوُ : أزيداً ضربتَهُ ؟[٢] ، دونَ (هلْ)[٣] .

وتدخلُ على المضارعِ[٤] إذَا كانَ[٥] بمعنَى اللومِ والتوبيخِ ؛ نحوُ : أتضربُ زيداً وهو أخُوكَ ؟ دونَ (هلْ) .

وعلى (الواوِ) العاطفةِ و(فائِهَا) و(ثم)[٦] كقولِه تعالَى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾ [البقرة : ١٠٠] و﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ [السجدة : ١٨] و﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس : ٥١] دونَ (هلْ)[٧] .

والدليلُ في : زيدٌ عندَك أمْ عمرٌو ؟ على حذفِ الهمزةِ وجودُ (أمِ) المتصلةِ لأنَّ (أمِ) المتصلةَ لاَ تُستعملُ إلاَّ معَ الهمزةِ[٨] .

وإنَّمَا كانَ للاستفهامِ صدرُ الكلامِ ؛ لأنَّهُ يدلُّ على نوعٍ مِنْ أنواعِ الكلامِ ،

---

(١) بغير الحذف ، وقد تحذف عند الدلالة ؛ كما في قول الشاعر :
لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيـاً ... بِسَبْـعٍ رَمَيْـنَ الْجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ
« تحرير » .
(٢) أي : أتضرب زيداً ، و(ضربته) تفسير له . (تح) .
(٣) وفي « الجامي » : أنه يجوز : هل زيداً ضربته ؟ وإن استقبحه النحاة في بحث شريطة التفسير . (ح د) .
(٤) الحالي .
(٥) أي : المضارع مع الاستفهام . (ق) .
(٦) وكذا على مبتدأ خبره جملة فعلية ؛ نحو : أزيد قام ، دون (هل) . (ق) .
(٧) لكونها فرع (الهمزة) فلا تتصرف تصرفها . (جامي) .
(٨) كما مر . (ق) . فإذا وجدت منفردة عن (الهمزة) . . قدرت . (ح) .

وكلُّ مَا كانَ كذلك يكونُ له صدرُ الكلامِ[١] .

[حرفا الشرط]

قالَ : حرفَا الشرطِ : (إنْ) للاستقبالِ[٢] وإنْ دخلَ على الماضِي ، و(لوْ) للماضِي وإنْ دخلَ على المستقبلِ[٣] .

أقولُ : مثالُ (إنْ) نحوُ : إنْ ذهبَ زيدٌ . . ذهبتُ معه ، فإنَّ المعنَى : إنْ

---

(١) ليحصل العلم أول الأمر بأن الكلام في أي نوع من أنواعه . « مغني » . وفي (ط) : (وكل ما هو كذلك . . .) .

(٢) غالباً . (رضي) .

(٣) وهو تقديري لا وجودي ؛ تقول : لو أتيتني لأكرمتك ؛ يعني : لو أتيتني في الزمان الماضي لأكرمتك ، ولكن ما أتيتني فلا جرم ما أكرمتك . « مكمل » . **وذكر كثير من النحاة** : أنه إذا أريد إبقاء الماضي مع (إنّ) . . جعل الشرط لفظ (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [يوسف : ٢٦] وذلك لقوة دلالة (كان) على الماضي . « مطول » . **المشهور** : أن (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وهذا لازم معناه ؛ فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي لحصول أمر آخر مقدر فيه ، وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ؛ ليستدل به على انتفاء الملزوم ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] فإن ههنا (لو) تدل على لزوم انتفاء لزوم الفساد بتعدد الآلهة ، وعلى أن الفساد منتف ، فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ، وقد تستعمل لقصد بيان استمرار شيء ، فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه ؛ كقولك : لو أهانني لأكرمته ؛ لبيان استمرار وجود الإكرام ، فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام . . فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام ؟! « تحرير » . **قال ابن الحاجب** : حروف الشرط (إن) و(لو) و(أمّا) لها صدر الكلام ؛ فـ(إن) للاستقبال بحسب وضعها وإن دخل على الماضي ، و(لو) عكسه ؛ يعني : أنه للماضي وإن دخل على المستقبل ؛ نحو : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [الحجرات : ٧] ، و(أمّا) لتفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر ؛ نحو قولك : جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته ، وأما عمرو فأهنته ، وأما بشر فأعرضت عنه . (جامي) . **قال صاحب « الهادي »** : إن (لو) قد تستعمل بمعنى (إن) للاستقبال ، فيحصل فيها معنى التمني . (جلبي) .

يذهبْ هو[1] . . أذهبْ أنَا معه .

ومثالُ (لوْ) نحوُ : لوْ يخرجُ زيدٌ أخرجُ معه ، فإنَّ المعنَى : لوْ خرجَ هو[2] . . لخرجتُ أنَا معه[3] .

قالَ : ويجيءُ فعلاَ الشرطِ والجزاءِ مضارعينِ وماضيينِ[4] ، أوْ أحدُهما ماضياً والآخرُ مضارعاً ، فإنْ كانَ الأولُ ماضياً والآخرُ مضارعاً . . جازَ رفعُه وجزمُه ؛ نحوُ : إنْ ضربتَني . . أضربُكَ وأضربْكَ .

أقولُ : للشرطِ[5] والجزاءِ[6] أربعةُ أحوالٍ ؛ لأنَّهُمَا إمَّا أنْ يكونَا مضارعينِ ؛ نحوُ : إنْ تضربْ . . أضربْ[7] ، والجزمُ واجبٌ فيهمَا[8] .

---

(١) في الزمان المستقبل . (ق) .

(٢) في الزمان الماضي . (ق) .

(٣) لكن لم يخرج ، فلم أخرج ؛ فانتفاء خروجي إنما هو بانتفاء خروجه . (ق) .

(٤) أي : الفعل الأول يكون شرطاً لتحقق الثاني ، والثاني جزاء من حيث إنه يبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل ، **فإن قيل** : ما الفرق بين الجواب والجزاء ؟ **قلت** : الجواب يستعمل فيما يتحقق ويجزم بوقوعه ، بخلاف الجزاء فإنه يستعمل فيما لم يجزم بوقوعه وعدم وقوعه . (دار ندوي) . وإن لم تضرب لم أضرب ؛ فالفعل مجزوم لفظاً بـ(لم) ، والجازم مع المجزوم مجزوم محلاً بـ(إن) راجع إلى تفسير : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة : ٢٤] الآية . (ق) .

(٥) وهو لا يكون إلا ماضياً أو مضارعاً . (ق) .

(٦) إذا كان فعلاً ماضياً أو مضارعاً . (ق) .

(٧) أي : بدون (الفاء) . (ق) .

(٨) إن لم يمنع مانع . لكونه معرباً والجازم موجوداً ، **اعلم** : أن هذا الحكم صحيح فيما إذا لم يكن (الفاء) في الجزاء ، أمّا إذا كان في الجزاء فاء . . لا يجب فيه الجزم ، بل لا يجوز ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن : ١٣] ولم يجز : فلا يخف . « كاملة » . لأن الجملة الشرطية والجزائية مع الشرط شيء واحد ، وكان ثقيلاً ؛ لطوله ، فاحتاجت إلى التخفيف ، فخففت بالجزم . « مكمل » .

وإمَّا أنْ يكونَا ماضيينِ[١] ؛ نحوُ : إنْ ضربتَ.. ضربتُ ، ولاَ جزمَ فيهمَا[٢] .

وإمَّا أنْ يكونَ الجزاءُ ماضياً ، والشرطُ مضارعاً[٣] ؛ نحوُ : إنْ تضربْ.. ضربتُ ، وحينئذٍ يجبُ الجزمُ في الشرطِ ، ويمتنعُ في الجزاءِ[٤] .

وإمَّا أنْ يكونَا بالعكسِ ؛ نحوُ : إنْ ضربتَنِي. أضربكَ ، ويمتنعُ حينئذٍ الجزمُ في الشرطِ[٥] ، ويجوزُ في الجزاءِ الجزمُ على القياسِ[٦] ، ويجوزُ الرفعُ ؛ لأنَّ حرفَ الشرطِ لَمَّا لَمْ يَعملْ في الشرطِ معَ قربِهِ منه[٧].. فلأَنْ لاَ يَعملَ في الجزاءِ معَ البعدِ بالطريقِ الأولَى[٨] .

قالَ: وتدخلُ (الفاءُ) في الجزاءِ إذَا لَمْ يكنْ مستقبلاً ، أو ماضياً في معنَاه[٩] ؛

---

(١) فلا يظهر الإعراب فيهما . « ضوء » .

(٢) لأن الكلمة إذا كانت غير مستوجبة للإعراب.. فلا تتغير عن حالها وإن كان العامل يلاصقها ، إلا أنهما في محل الجزم على أنهما وقعا موقعاً إن وقع فيه المضارع الذي يستحق للإعراب.. لكان مجزوماً . « ضوء » .

(٣) وهو أقل الوجوه استعمالاً .

(٤) لفظاً ، ويجزم محلاً ، فالمحكوم فيه بالجزم محلاً الفعل وحده لا الجملة ، بخلاف ما إذا دخله (الفاء).. فالمحكوم فيه حينئذ بالجزم الجملة . (ق) .

(٥) لفظاً ؛ لأنه مبني . (م) .

(٦) وهو الأفصح . (خبيصي) .

(٧) لفظاً .

(٨) ليكون الجزاء على سنن الشرط . (ح د) .

(٩) **اعلم أولاً** : أن آلة الشرط ؛ أعني : (إن) لا تخلو إمّا أن تفيد معنى الاستقبال في الجزاء أو لا ، فإن أفادته.. لم تحتج إلى (الفاء) لإغناء الارتباط المعنوي عن آلة الارتباط اللفظي التي هي معنى (الفاء) ، وإن لم تفد.. فلا بد من (الفاء) التي هي آلة الارتباط ، وآلة اتباع الشيء للشيء ؛ لأنه لما انتفى الارتباط المعنوي.. وجب الارتباط اللفظي ، وإلا.. لم يكن جزاء ؛ لأن الجزاء لا بد وأن يرتبط بالشرط . (ح ق) .

واعلم : أن دخول (الفاء) مختص بجواب (إن) دون (لو) لأنه لا يجزم محلاً . (ح) . =

نحوُ : إنْ جئتَنِي . . فأنتَ مكرمٌ ، وإنْ تكرمْنِي . . فقَدْ أكرمتُكَ أمسِ .

أقولُ : فقولُه : (وتدخلُ الفاءُ في الجزاءِ) **معنَاه** : يجبُ أنْ تدخلَ (الفاءُ) في الجزاءِ بشرطينِ(١) ، وكذلكَ(٢) حكمُ الأمرِ والنهيِ(٣) ؛ نحوُ : إنْ أتَاكَ زيدٌ . . فأكرِمْهُ ، وإنْ ضربَكَ بكرٌ . . فلاَ تُكرمْهُ .

وإنَّمَا يجبُ دخولُ (الفاءِ) في هذه المواضعِ(٤) ؛ لامتناعِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ في الجزاءِ(٥) ، إذَا كانَ واحداً من هذه الأربعةِ(٦) ، فيجبُ دخولُ (الفاءِ) ليربطَ بالشرطِ(٧) .

وإنَّمَا قالَ : (إذَا لَمْ يكنْ مستقبلاً أو ماضياً في معنَاه) لأنَّه إذَا كانَ مستقبلاً ؛ بأنْ يكونَ مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ(لاَ)(٨) يجوزُ

= واعلم : أن (الفاء) لا تدخل على جواب (لو) إلا إذا كان بمعنى (إن) . (ح) .

(١) **والشرط الثالث** : أن يكون ذلك الجزاء ماضياً مع (قد) لفظاً أو معنى . (ق) . أي : عند وجود الشرطين : **أحدهما** : ألا يكون الجزاء مستقبلاً ، **وثانيهما** : ألا يكون ماضياً بمعنى المستقبل .

(٢) أي : كالجملة الاسمية ، والماضي الذي بقي على حاله . (ق) .

(٣) أي : كحكم الجزاء المشروط بشرطين . . حكم الأمر والنهي الواقعين جزاء للشرط ؛ أي : يجب إدخال (الفاء) عليهما . « تحرير » .

(٤) أي : الجزاء المشروط بالمذكورين . والأمر والنهي . (تح) .

(٥) في اللفظ . (تح) .

(٦) وهي الماضي المحقق ، والأمر والنهي ، والجملة الاسمية . « مغني » .

(٧) وفي نسخة : (ليربطه بالشرط) .

(٨) **ويفهم من هذا** : أن (لا) للحال والاستقبال ؛ كما قال في حاشية « الأنموذج » قبيل المنصوبات ، وإلا ـ أي : وإن لم تكن للحال والاستقبال ، بل للاستقبال فقط ؛ كما قاله المصنف في الملحقات ، وحروف النفي ـ لا يجوز دخول (الفاء) كما في (لن) . (محمد ج) .

واعلم : أن ما بعد (الفاء) مرفوع محلاً ـ لأن (الفاء) إنما تكون بتقدير مبتدأ ؛ أي : فهو . « كاملة » . ـ لعدم تأثير العامل فيه ، فإن حرف الشرط لا يعمل فيما بعد (الفاء) ، =

الوجهانِ[1] ، وإذَا كانَ ماضياً في معنَاه . . يمتنعُ دخولُ (الفاءِ) .

وإنَّمَا قيدنَا جوازَ الوجهينِ في المضارعِ المنفيِّ بـ(لاَ)[2] لأنَّه إذَا كانَ منفيّاً بـ(لنْ)[3] مثلاً . . يجبُ (الفاءُ) كقولِهِ تعالَى : ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

واعلمْ : أنَّه قَدْ يقامُ (إذَا)[4] مقامَ (الفاءِ)[5] كقولِهِ تعالَى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم : ٣٦] أي : فهم يقنطونَ .

= وإن الجزم و(الفاء) لا يجتمعان البتة ؛ لأن حرف الشرط إنما يجزم الفعلين ؛ ليكون ذلك دليلاً على ارتباط الجزاء بالشرط ، و(الفاء) أيضاً يدل على ذلك ، فاستغني بـ(الفاء) عن الجزم ، فإذا كان ما بعد (الفاء) فعلاً مضارعاً . . يكون مرفوعاً ؛ لتجرده عن الناصب والجازم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة : ٩٥] وكذا إذا وقع ـ وفي نسخة : (وكذا إذا كان) ـ معطوفاً على ما وقع بعد (الفاء) كما في قوله تعالى : ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [الأعراف : ١٨٦] برفع الفعل ؛ لكونه معطوفاً على ما بعد (الفاء) . (زاده) . وإنما اختاروا (الفاء) دون غيرها ؛ لما فيها من ترتيب الثاني على الأول ، وجعلها الثاني عقيب الأول من غير تراخ ؛ لأنه حين يجب الشرط . . يجب الجزاء عليه . « شرح اللمع » .

(١) أي : الإدخال وغيره . (تح) . والترك أولى . (س) . أما في المضارع المثبت . . فلكونه محتملاً للحال والاستقبال ؛ فإنها مخصصة لا مغيرة ، وأما في المنفي . . فلكونه علامة الاستقبال . « ح هندي » .

(٢) أي : لفظ (لا) . (م) .

(٣) أو بـ(لم) لأنه لا يعمل لاستلزام تحصيل الحاصل . (م) .

(٤) لكون (إذا) المفاجئة للتعقيب ؛ كـ(الفاء) . (خ ب) .

(٥) مع الجملة الاسمية . قال ابن الحاجب رحمه الله : ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع (الفاء) لكون معنى (إذا) قريباً من معنى (الفاء) لأنها تنبىء عن حدوث أمر بعد أمر ، ففيه معنى (الفاء) التعقيبية ، ولكن (الفاء) أكثر ، وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية ؛ لاختصاصها بها ؛ لأن (إذا) الشرطية مختصة بالفعلية ، فاختصت هذه بالاسمية ؛ فرقاً بينهما ؛ كقوله تعالى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ . . .﴾ [الروم : ٣٦] اهـ ؛ أي : فهم يقنطون . (جامي) .

وتحقيقُ ذلك(١) : أنَّ (إذَا) هذه(٢) للمفاجأةِ ، فهي في معنَى : فاجأتْ ، فالجزاءُ في الحقيقةِ فعلٌ ماضٍ ، وإذَا كانَ كذلكَ . . لَمْ يحتجْ إلى الربطِ ، والتقدير : وإنْ تصبْهُمْ سيّئةٌ . . فاجأتْ زمانَ قنوطِهِمْ .

قالَ : وتزادُ عليهَا(٣) (مَا) للتأكيدِ(٤) ، ولَهَا صدرُ الكلامِ(٥) ، ولاَ تدخلُ إلاَّ على الفعلِ .

أقولُ : مثالُ ذلك(٦) : قولُه تعالَى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾ [البقرة : ٣٨] .

وسببُ صدارتِهَا : مَا ذكرْنَا في الاستفهامِ(٧) .

ولاَ تدخلُ(٨) إلاَّ على الفعلِ(٩) ؛ لأنَّ الشرطَ يجبُ أنْ يكونَ

---

(١) أي : تحقيق قيام (إذا) مقام (الفاء) . (تح) .

(٢) أي : القائم مقام (الفاء) يكون بمعنى الماضي ، فالجزاء . . . إلخ . (تح) .

(٣) أي : على (إن) .

(٤) وحيث اجتمعت (ما) و(إن) فإن تقدمت (ما) على (إن) . . فـ(ما) نافية ، و(إن) زائدة ، وإن تقدمت (إن) على (ما) ، فهي ؛ أي : (إن) شرطية ، و(ما) زائدة ؛ نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال : ٥٨] . « موصل » . أي : يزاد على (إن) الشرطية (ما) لتأكيد المجازات والتعليق ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾ وإذا زيدت عليها . . وجب تأكيد الشرط بـ(النون) لئلا يلزم رجحان الآلة على ذيها . (ح ق) .

(٥) خلافاً للكوفيين ؛ لأنهم قالوا : الجزاء في مثل : أنت طالق إن دخلت الدار . . هو المذكور قبله ، والبصريون يقدرون مثل المذكور بعد الشرط . (ق) . قوله : (ولها صدر الكلام) لأن الشرط كالاستفهام في التغيير ، أو جعل المقطوع مشكوكاً ، فلا يتقدم عليه شيء مما في خبره ، ونحو قولك : آتيك إن أتيتني . . ليس المقدم فيه جزاء ، بل هو دال على الجزاء ، والجزاء محذوف بدلالته . (ح ق) .

(٦) أي : مثال زيادة (ما) على (إن) . (تح) .

(٧) من أنه يدل على نوع من أنواع الكلام . (م) .

(٨) أي : حروف الشرط . (تح) . أي : (إن) .

(٩) إما لفظاً أو تقديراً . (تح) . فـ(لو) و(ما) والأسماء المتضمنة بمعنى الشرط مثل (إن) في الصدارة ، ولزوم الدخول على الفعل .

فعلاً[١] ، فإنْ كانَ ملفوظاً . . فذاكَ ، وإلاَّ . . يجبُ أنْ يقدرَ ؛ كقولِهِ تعالَى[٢] : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] ، و﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[٣] [الإسراء : ١٠٠] ، **فإنَّ التقديرَ** : وإنِ استجارَكَ أحدٌ ، وقلْ لوْ تملكونَ أنتم[٤] .

قالَ : و(إذنْ) جوابٌ وجزاءٌ ، وعملُهَا في فعلٍ مستقبلٍ غيرِ معتمدٍ[٥] على مَا قبلَهَا ، وتُلْغيهَا إذَا كانَ الفعلُ حالاً[٦] ؛ كقولِكَ لمن حدثَكَ : إذنْ أظنُّكَ كاذباً ، أو معتمداً على مَا قبلَها ؛ نحوُ : أنَا إذنْ أكرمُكَ[٧] .

أقولُ : (إذنْ) من نواصبِ المضارعِ ، وهو جوابٌ وجزاءٌ ؛ أي : تقعُ في كلامِ مَنْ يجيبُ متكلماً[٨] ، ويُخبرُه بجزائِهِ[٩] على فعلِهِ الذي دلَّ عليه كلامُهُ[١٠] ؛

---

(١) غير مصدر بـ(السين) أو (سوف) أو (إن) و(قد) ، وغير مصدر بـ(لا) إذا كان ماضياً ، ولا يكون جملة طلبية أو إنشائية ، بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك . (هندي) . لكونه معلقاً بحصوله في الماضي والمستقبل حصول الجزاء ، والحصول في الماضي أو المستقبل مدلول الفعل لا غير .

(٢) في سورة (سبحان) . « مغني » .

(٣) ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ٦٦] أي : لو ثبت أنهم . . . .

(٤) فلما حذف الفعل . . انفصل الضمير . (ق) .

(٥) حال من فاعل الظرف .

(٦) لأنه إنما يعمل لمشابهة (إن) في الاستقبال ، فإن فات الشبه . . فات العمل . (هـ) .

(٧) أنا تحته فاعله مع ما عمل خبر . (ت) .

(٨) يعني : المخاطب .

(٩) إياه . (ق) .

(١٠) **والمراد من (كلامه)** : قوله : (أنا آتيك) **ومن (فعله)** : الإتيان ، فدل كلامه الذي هو أنا آتيك على فعله الذي هو الإتيان . (ع ض) . **قال الزجاج** : إذا قلت : إذن أكرمك لمن قال : أنا آتيك . . كان المعنى : إذا كان الأمر كما ذكرت . . فأنا أكرمُك ؛ يعني : أن فيها معنى المجازات حتى صح تقديرها مصرحاً بها . (ح) . **قال ابن الحاجب** : و(إذن) التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها لما قبلها ؛ فإنه إذا اعتمد ما بعدها لما قبلها . . =

كقولِكَ لمن قالَ : أنَا آتيك : إذنْ أكرمَكَ[١] ، فإنَّ قولَكَ : (إذنْ أكرمَكَ) جوابٌ لقائلٍ : أنَا آتيك ، ودليلٌ على جزاءِ فعلِهِ[٢] ؛ أعنِي : إكرامَكَ إيَّاه .

وباقِي الكلامِ على (إذنْ) قَدْ قررنَاه عندَ تقريرِنَا نواصبَ الفعلِ المضارعِ ؛ لِمَا[٣] كانَ أليقَ هناك[٤] .

[حرف التعليل]

قالَ : حرفُ التعليلِ : (كَيْ) نحوُ : جئتُكَ كَيْ تكرمَنِي .

أقولُ : قَدْ ذُكِرَ في بعضِ النسخِ (لامُ التعليلِ) هناك أيضاً[٥] ، وشرحَهَا بعضُ الشارحينَ ، وذلك توهمٌ[٦] ؛ لأنَّ (لامَ) التعليلِ إنما هي (لامُ) الجارةِ إذَا استُعملتْ بمعنَى (كَيْ) . . فلاَ تكونُ مستقلةً في التعليلِ[٧] ، ولذلك لَمْ يذكرْهَا المصنفُ في « المفصلِ » ، وفي « الأنموذجِ »[٨] أدرجَهَا المحرِّفونَ[٩] .

= لا ينتصب وإن كان الفعل مستقبلاً ؛ مثل : إذن تدخل الجنة ، وإذا وقعت كلمة (إذن) بعد (الواو) و(الفاء) . . فالوجهان جائزان هما الرفع والنصب . انتهى . (ج) .

(١) أي : ثم قال المجيب إشارة إلى قائل .

(٢) إتيان . (ق) .

(٣) مصدرية .

(٤) لأنه كلام على شروط النصب .

(٥) أي : كما ذكر (كي) .

(٦) أي : غلط محض . (م) .

(٧) وإنما هي موضوعة للاختصاص مستعملة في التعليل ؛ حملاً على (كي) . (ق) . وفي (ط) : (مستقلة بنفسها في التعليل) .

(٨) كأنه قيل : فلم ذكرها المصنف هنا ؟ فأجاب . (م) .

(٩) أي : المغيرون . (م) .

[حرف الردع]

قالَ : حرفُ الردعِ : (كلاَّ)(١) ، تقولُ لمن قالَ : فلانٌ(٢) يُبغضُكَ : كلاَّ ؛ أي : ارتدعْ(٣) .

أقولُ : الردعُ : الزجرُ ، وارتدعْ ؛ أي : امتنعْ(٤) .

[اللامات : لام التعريف]

قالَ : اللاماتُ : (لامُ التعريفِ)(٥) نحوُ : المرءُ بأصغرَيْهِ(٦) ، وفَعَلَ الرجلُ كذَا ، الأُولَى للجنسِ(٧) ، والثانيةُ للعهدِ(٨) .

أقولُ : اللاماتُ ثلاثةُ أقسامٍ : ساكنةٌ ، ومفتوحةٌ ، ومكسورةٌ ؛

---

(١) (كلا) كلمة ردع ، معناها : أنت لا تطمع ؛ كقوله تعالى : ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ۝٣٨ كَلَّآ﴾ [المعارج : ٣٨ـ ٣٩] أي : لا تطمع في ذلك ، **وقد يكون المعنى** : حقاً ؛ كقوله تعالى : ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ [العلق : ١٥] . « صحاح » .

(٢) لفظاً مرفوع مبتدأ معرفة ، تعريفه كناية عن العلم .

(٣) قال : حرف الردع ؛ أي : الزجر والمنع ، إما عن اعتقاد ، أو فعل فيه الممنوع ، أو ليس فيه الممنوع ، فتمنعه عن المعاودة إلى مثله . « شرح عصام » .

(٤) وانزجر .

(٥) أي : (اللام) الموضوعة للإشارة إلى ما يعرفه المخاطب ، الداخلة على المشتق بمعنى الاستمرار والثبوت ، أو على غيره ، بخلاف (اللام) الداخلة على المشتق بمعنى التجدد والحدوث ؛ لأنها لا تكون مما نحن فيه ، بل من قسم الاسم بمعنى (الذي) أو (التي) كما عرفت في (باب الموصولات) . « تحرير » .

(٦) المرء بأصغريه ثم بأكبريه ثم بخصلتيه ثم بأنوريه ؛ يعني : **بأصغريه** ؛ أي : بقلبه ولسانه ، **وأكبريه** ؛ أي : بعقله وعمله ، **وخصلتيه** ؛ أي : خَلقه وخُلقه ، **وأنوريه** ؛ أي : توحيده ومعرفته . (عطاء) .

(٧) أي : للإشارة إلى الحقيقة . (ق) .

(٨) الخارجي .

والساكنةُ : واحدةٌ[١] ، والمفتوحةُ : أربعةٌ ، والمكسورةُ : واحدةٌ أيضاً .

فـ(لامُ التعريفِ)[٢] إمَّا للجنسِ[٣] ؛ نحوُ : المرءُ[٤] بأصغرَيْهِ[٥] ؛ أي : حقيقةُ المرءِ ؛ أعنِي : تبين[٦] معانيه وتقومها[٧] إنَّمَا يتحققُ[٨] بالأصغرينِ ، وهُمَا القلبُ واللسانُ ؛ لأنَّ أحدَهُمَا منشأُ المعانِي[٩] ، والآخرَ مظهرُهَا .

وإمَّا للعهدِ[١٠] ؛ نحوُ : فَعَلَ الرجلُ كذَا ؛ أي : الرجلُ المعهودُ[١١] .

---

(١) وهي لام التعريف . (م) . وفي (ط) : (أما الساكنة . . فواحدة) .

(٢) **وقوله** : (لام التعريف) بناء على مذهب سيبويه ؛ لأن (الهمزة) مجلوبة لمجرد الابتداء بالساكن على رأيه ، ولا دخل لها في التعريف ، وعلى رأي الخليل : (أل) كـ(هل) ، والسقوط في الدرج لكثرة الاستعمال . (ح) . وأهل اليمن يبدلون من لام التعريف ميماً ، وعليه ورد : « لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِّيَامُ فِي امْسَّفَرِ » . (ح) . قال الشَّيْخِي : أخرجه بهذا اللفظ أحمد عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه ، وأصله عند البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، والله تعالى أعلم .

(٣) أي : للإشارة إلى حقيقة مطلقاً ، سواء كانت من حيث هي هي ، أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد ، أو من حيث تحققها في ضمن فرد مّا . « تحرير » .

(٤) **المرء** مثلثة الميم : الإنسان والرجل ، لا يجمع من لفظه . « قاموس » .

(٥) **المراد بأصغريه** ؛ يعني بهما : القلب واللسان ، وقيل لهما : الأصغران ؛ لصغر حجمهما ، ويجوز أن يسمّيا الأصغرين ؛ ذهاباً إلى أنهما أكبر ما في الإنسان معنى وفضلاً ؛ كما قيل : (أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ) ، والجالب لـ(الباء) القيام ؛ كأنه قيل : المرء يقوم معانيه بهما ، ويكمل المرء بهما . « مجمع الأمثال » .

(٦) وفي نسخة : (تبيين) .

(٧) وفي نسخة : (تقويمها) .

(٨) أي : يثبت ويحصل . (ق) .

(٩) لأنها تحدث في القلب ، وتقوم به . (ق) .

(١٠) أي : للإشارة إلى الفرد المعين ، وتلك الإشارة إنما تصح إذا انساق الذهن إلى هذا الفرد ، وذلك الانسياق إما بأن يكون الفرد المشار إليه فرداً كاملاً ، أو بأن يذكر قبل الإشارة نكرة ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل : ١٥ـ١٦] . « تحرير » .

(١١) بسبق ذكره . (م) . أو قرينة أخرى .

و(الهمزةُ) عندَ سيبويْهِ للوصلِ ، ولذلك تسقطُ في الدرجِ ، وقالَ الخليلُ : إنَّ (الهمزةَ) و(اللامَ) تفيدانِ[1] معنَى التعريفِ ، فـ(الهمزةُ) قطعيةٌ[2] ، والسقوطُ في الدرجِ إنَّمَا هو للخفةِ ، فإنَّهَا كثيرُ الاستعمالِ .

[لام القسم]

قالَ : و(لامُ القسمِ) في : واللهِ[3] لأفعلنَّ ، والموطئةُ له[4] في[5] نحوِ : واللهِ لئنْ أكرمتَنِي . . لأكرمتُكَ .

أقولُ : (لامُ القسمِ) هي التِي تدخلُ عل جوابِهِ ، و(اللامُ) الموطئةُ له[6]

---

(١) معاً . (تح) .

(٢) أي : أصلية .

(٣) مراد اللفظ مجرور المحل بـ(في) . . . إلخ . (م) .

(٤) أي : مهيئة الجواب للقسم ، وهي التي تدخل على حرف الشرط بعد ما تقدم القسم لفظاً ؛ نحو : والله لئن أكرمتني لأكرمتك ، أو تقديراً ؛ كقوله تعالى : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر : ١٢] أي : والله لئن أخرجوا ؛ لتدل على أن الجواب له لا للشرط ؛ لأن جواب (إن) الشرطية لا يصدر بـ(اللام) ، هذا هو المراد بالتوطئة ، وليس المراد بها : أن ما صدّر بهذا (اللام) أعني : الشرط جواب القسم ، بل جواب القسم ما يعقب الشرط والقسم ، مع جوابه جواب الشرط . (ح) .

(٥) الكائن .

(٦) **قوله** : (واللام الموطئة للقسم) مخالف لاصطلاح النحاة ، فإن (اللام) الموطئة عندهم هي (اللام) الداخلة على حرف الشرط بعد تقديم القسم لفظاً أو تقديراً ؛ لتؤذن بأن ما يأتي بعد ذلك الشرط هو جواب القسم ، لا جواب الشرط ، وأن جزاء الشرط محذوف ؛ لدلالة جواب القسم عليه ؛ يقال : وطؤ الفرس ونحوه يوطؤ وطاءةً وطِئةً ؛ أي : صار وطئاً ليناً ناعماً ، وطأته أنا توطئة ، سميت هذه (اللام) موطئة للقسم ؛ لأنها تسهل على السامع تفهم جواب القسم عند اجتماع الشرط والقسم في مثل قولك : والله لئن أكرمتني لأكرمتك ، بتقديم القسم لفظاً ، وقولك : لئن أكرمتني لأكرمتك بتقدمه تقديراً ، فـ(اللام) الداخلة على حرف الشرط هي (اللام) الموطئة ، والتي بعد الشرط هي لام جواب القسم . (زاده) .

هي[١] التِي تدخلُ على حرفِ شرطٍ تقدمه قسمٌ لفظاً ؛ كمَا في الكتابِ ، أو[٢] تقديراً ؛ كمَا في قولِهِ تعالَى : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر : ١٢] ، **فإنَّ التقديرَ** : واللهِ لئن أخرجوا .

وسميتْ[٣] الموطئةَ ؛ أي : المهيئةَ مِنْ قولِهِمْ : وطئته ؛ أي : هيأتُهُ لتهيئتِها الجوابَ للقسمِ ، ودلالتِهَا على أنَّه[٤] له لاَ للشرطِ[٥] .

[لام جواب لو ولولا]

قالَ : و(لامُ) جوابِ (لوْ) و(لولاَ) ، ويجوزُ حذفُهَا .

أقولُ : مثالُهُ : قولُهُ تعالَى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ[٦] ءَالِهَةٌ إِلَّا[٧] ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وقولُهُ : ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة : ٦٤] .

وهي بمنزلةِ (الفاءِ) في جوابِ (إنْ)[٨] ليربطَهُ بالشرطِ ، ويجوزُ حذفُهَا إذَا علمتْ؛ كقولِهِ تعالَى : ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ[٩] أُجَاجًا﴾[١٠] [الواقعة : ٧٠] أي : لجعلنَاهُ.

---

(١) عند النحاة .
(٢) تقدمه .
(٣) أي : اللام .
(٤) وجواب الشرط مقدر بدليل جواب القسم ؛ نحو : إن أكرمتني فوالله لأكرمتك . (ق) .
(٥) فيه ؛ لأنه يعلم من وجود (اللام) أنه جواب للقسم بدون لام الموطئة ؛ لأن (اللام) لا تدخل على جواب الشرط ، اللهم إلا أن يقال كما قال شيخ زاده : (إنها تسهل على السّامع . . .) اهـ . (محمد ج) .
(٦) أي : في السماوات والأرض . (م) .
(٧) صفة (آلهة) لوقوعه بعد الجمع ، فيكون غير مستغرق . (ق) .
(٨) أي : لفظ (إن) .
(٩) راجع إلى « القاضي » .
(١٠) أي : مرّاً لا يمكن شربه .

[لام الأمر]

قالَ : و(لامُ الأمرِ)[1] ، وتسكنُ عندَ (واوِ العطفِ) و(فائِهِ)[2] .

أقولُ : ومثالُهُ : قولُهُ تعالَى[3] : ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة : ١٨٦] .

[لام الابتداء]

قالَ : و(لامُ الابتداءِ) في : لزيدٌ قائمٌ ، وإنَّه ليذهبُ[4] .

---

(١) أضاف (اللام) لأنه نكرة قابلة للإضافة ، بخلاف (لا) في النهي ؛ لأنها علم لنفسها ، ولا تقبل الإضافة . (م) . ولا تدخل على الخبر إذا كان ماضياً مجرداً عن (قد) ، فلا يقال : إن زيداً لقائم ، بل إن زيداً لقد قام ؛ كما يجوز في المضارع ؛ لأنها تقرب الماضي من الحال . (فالي) .

(٢) أي : تسكن (اللام) جوازاً بعد واو العطف وفائه المبنيين على الفتح ؛ لئلا يجتمع أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة . « تحرير » .

(٣) في سورة البقرة .

(٤) وإنما أورد المصنف مثالين إشارة إلى أن هذه (اللام) لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع لشبهه بالاسم ؛ كقوله تعالى في سورة الحشر : ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر : ١٣] ، وكقوله تعالى في سورة النحل : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل : ١٢٤] ويمتنع دخولها على الماضي ؛ لبعده عن شبه الاسم ، فلا يقال : إن زيداً لقائم . « مغني » . ولام الابتداء لا تدخل على حرف الشرط . (عصام) . إن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ؛ نحو : إن في الدار لزيداً ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم : ٣] وكلام يشعر بأنه إذا دخلت (اللام) على ضمير الفصل ، أو على الاسم المؤخر . . لم تدخل على الخبر وهو كذلك ، فلا تقول : إن زيداً لهو لقائم ولا إن لفي الدار لزيداً . **ومقتضى إطلاق قوله** : (أن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر) : أن كل معمول إذا توسط . . جاز دخول (اللام) عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال . « شرح ألفية » .

أقولُ : **فائدتُهَا** : تأكيدُ مضمونِ الجملةِ التِي دخلتْ عليهَا ، وتلك الجملةُ إمَّا اسميةٌ ؛ نحوُ : لزيدٌ قائمٌ ، أو فعليةٌ وفعلُهَا[1] مضارعٌ ؛ نحوُ : إنَّهُ ليذهبُ .

[تاء التأنيث الساكنة]

قالَ : (تاءُ التأنيثِ) الساكنةُ[2] ، هي التِي لحقتْ أواخرَ الأفعالِ الماضيةِ ؛ كضربتْ ، وأكرمتْ ، ودحرجتْ ؛ للإيذانِ[3] مِنْ أولِ الأمرِ بأنَّ[4] الفاعلَ مؤنثٌ ، ويتحركُ بالكسرِ عندَ ملاقاتِ الساكنِ ؛ نحوُ : قَدْ قامتِ الصلاةُ .

أقولُ : إنَّمَا سكنتْ ؛ لأنَّهَا مبنيةٌ ، والأصلُ في البناءِ : السكونُ[5] .

[النون المؤكدة]

قالَ : (النونُ المؤكدةُ)[6] لاَ يؤكدُ بِهَا إلاَّ المستقبلُ الذِي فيه معنَى الطلبِ .

---

(١) أي : الجملة الفعلية . (م) .

(٢) لا المتحركة ؛ لأنها مختصة بالاسم . (منه) .

(٣) للإعلام .

(٤) متعلق بـ(الإيذان) .

(٥) وليس ما يقتضي العدول عنه . (م) .

(٦) وهو ضربان : ثقيلة مفتوحة ، وخفيفة ساكنة ، أمّا السكون في الخفيفة . . فعلى الأصل ، والعدول إلى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين ، وفتحها للخفة ، والثقيلة أصل على الخفيفة **عند الكوفيين** ؛ لازدياد تأكيدها ، والأمر على العكس **عند البصريين** ؛ لأن الواحد قبل الاثنين ، ولأن الفرع لا بدّ وأن يوجد فيه الأصل مع زيادة ، والخفيفة توجد في الثقيلة مع زيادة . (ح ق) .

أقولُ : إنَّمَا اشتُرِطَ الطلبُ في مدخولِهَا ؛ لأنَّ التأكيدَ إنَّمَا يناسبُ[١] كلاماً يتوصلُ به إلى تحصيلِ المطلوبِ .

وإنَّمَا اشتُرِطَ الاستقبالُ[٢] ؛ لأنَّ الطلبَ لاَ يكونُ إلاَّ فيه ، فلاَ يؤكدُ بِهَا الماضِي ، والحالُ ، بلْ يؤكدُ بِهَا المستقبلُ[٣] ، والأمرُ ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والتمنِّي ، والعرضُ[٤] ؛ نحوُ : واللهِ لأفعلنَّ[٥] ، وأضربنَّ ، ولاَ تخرجنَّ ، وهلْ تذهبنَّ ، وألاَ تنزلنَّ[٦] ، وليتَكَ ترجعنَّ .

قالَ : والخفيفةُ[٧] تقعُ حيثُ تقعُ الثقيلةُ[٨] ، إلاَّ في فعلِ الاثنينِ ، وجماعةِ

---

(١) أي : يوافق .

(٢) وقد دخل على الماضي إذا كان في المعنى مستقبلاً ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « **وَإِمَّا أَدْرَكَنَّ وَاحِدٌ مِنْكُمْ الدَّجَّالَ**. . . » ، وقد يدخل على اسم الفاعل على الشذوذ ؛ كقول الشاعر :

. . . . أَقَـائِلُـنَّ أَحْضِـرُوا الشُّهُـودَا

(خبيصي) و(زاده) . قال الشَّيْخِي : الحديث أخرجه مسلم وغيره عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى عند شرحه لهذا الحديث : (هكذا هو في أكثر النسخ « أدركن » وفي بعضها « أدركه » وهذا الثاني ظاهر ، وأما الأول. . فغريب من حيث العربية) والله تعالى أعلم .

(٣) **وفيه ما فيه** ؛ لأن (النون) لا يلحق المستقبل بدون الأمر والنهي. . . اهـ ، فلا فائدة في قوله : (المستقبل) اللهم إلا أن يقال : أراد بالمستقبل أمراً بلام ، وبالأمر أمراً بالصيغة ؛ لأن الأمر لا يطلق عند النحاة إلا على أمر المخاطب ، تأمل . (محمد ج) .

(٤) بفتح (العين) وسكون (الراء) . (دين) .

(٥) مثال المستقبل .

(٦) مثال العرض .

(٧) أي : (النون) الخفيفة . (م) .

(٨) **فإن قلت** : لِم لَم يقتصر على أحدهما ؛ أعني : الثقيلة والخفيفة ؟ **قلت** : ليكون التأكيد على مرتبتين ، فالثقيلة أكثر مبالغة من الخفيفة . « إقليد » .

المؤنثِ[١] ؛ لاجتماعِ الساكنينِ على غيرِ حَدِّهِ[٢] .

أقولُ : هذه (النونُ) إمَّا خفيفةٌ ساكنةٌ ، أوْ ثقيلةٌ مفتوحةٌ مشددةٌ[٣] ، وتمامُ مباحثِهِمَا مذكورةٌ في التصريفِ[٤] ، وقَدْ شرحنَاها في شرحِهِ[٥] .

[هاء السكت]

قالَ : هاءُ السكتِ تزادُ في كلِّ متحركٍ حركتُهُ غيرُ الإعرابيةِ[٦] ؛ للوقفِ

(١) وفي (ط) : (وجماعة النساء) .

(٢) فتقول في التثنية وجمع المؤنث : اضربان واضربنان ، ولا تدخلهما الخفيفة ؛ للزوم التقاء الساكنين على غير حده ؛ خلافاً ليونس فإنه يجوزه فيها كما يجوز في حال الوقف ، أو بدفع التقاء الساكنين بتحريك (النون) بالكسرة .

(٣) تفسير لـ(ثقيلة) بحذف أداة التفسير ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء : ٨٤] . (محمد ج) .

(٤) والمباحث : جمع مبحث ، وهو القول من حيث إنه يقع فيه البحث . (حلبي) .

(٥) وفي (ط) : (وقد شرحوها في شرحه) .

(٦) اعلم : أنه جاءت (هاء) السكت في القرآن العظيم في مواضع ؛ كـ﴿ مَالِيَهْ ﴾ و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ فبعض القراء السبعة يثبتها وقفاً ويحذفها وصلاً ، والذي عليه قراءة حفص عن رواية عاصم إثباتها وقفاً ووصلاً ، لكن يلزم على مذهبه سكتة يسيرة عند الوصل ؛ ليكون فيه شائبة قطع النفس . (ك) .

اعلم : أن (هاء) السكت هي التي في قوله تعالى : ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] ، ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ * هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٨ ـ ٢٩] ، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ [القارعة : ١٠] ، وهي مختصة بحال الوقف ، ولا تكون إلا ساكنة ، وتحريكها لحن ، فإذا وقعت في الدرج . . سقطت ؛ تقول : مالي هلك عني سلطانيه ، وما أدراك ما هي نار حاميه . **فصل** : وتزاد في كل متحرك ليست حركته إعرابية ؛ للوقف ؛ نحو : ثمه ، وليته ، وكيفه ، وأنه ، وحيهله ، وما أشبه ذلك . « كفاية » . ولا يجب زيادة (هاء) السكت إلا إذا كان فعل الأمر باقياً على حرف واحد ؛ كـ(ق) ، وكذا إذا بقي الفعل المضارع على حرفين مجزوماً ؛ كـ(لم يع) ففي ذينك الموضعين يجب زيادة (هاء) السكت في حالة الوقف . (م) .

خاصةً[1] ؛ نحوُ : ثمه ، وحيهله ، وماليه ، وسلطانيه ، ولاَ تكونُ إلاَّ ساكنةً ، وتحريكُهَا لحنٌ[2] .

أقولُ : إنَّمَا خصتْ هذه (الهاءُ) بالمبنِيِّ لأنَّ الحاجةَ إلى بيانِ حركةِ المبنِيِّ أشدُّ منهَا إلى بيانِ حركةِ المعربِ ؛ لأنَّ إعرابَ المعربِ يدلُّ عليه[3] مَا قبلَهُ[4] ، بخلافِ البناءِ .

واختصتْ[5] بحالةِ الوقفِ ؛ لأنَّ انتفاءَ الحركةِ إنَّمَا هو فيهَا .

تنبيهٌ :

اعلمْ : أنَّ المصنفَ لَمْ يذكرْ[6] بعضَ أصنافِ الحرفِ[7] ؛ كـ(التنوينِ) ، و(ألفيِ) التأنيثِ ، و(تائِهِ) المتحركةِ ، و(شينِ) الوقفِ و(سينِهِ) ، وحروفِ الإنكارِ ، وحروفِ التذكيرِ ، فكأنَّهُ[8] اقتصرَ في (التنوينِ) على مَا ذكرَ عندَ ذكرِ خواصِّ الاسمِ[9] ، وفي (ألفيِ) التأنيثِ و(تائِهِ) على مَا ذكرَ

---

(١) حال من (الوقف) . (م) . **والغرض من الوقف** : هو الاستراحة بقطع الحركة ، وإنما يتحقق ذلك بعد تمام الكلام . (سيدي) . **اعلم** : أن إجراء الوقف مجرى الوصل غير معقول ؛ إذ لو كان له جهة معقول . . لكان جمعاً بين علامة الوقف والوصل ؛ كالإسكان من غير سكتة ، والتضعيف ، و(الألف) مع التحريك ، وهو إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ كما صرح به العلامة ونحوه ، فلا جهة معقول له . (س) . **ولا شك أن إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف** . « مكمل » .

(٢) وإذا وقع في الدرج . . سقط ؛ تقول : ما لي ، وما هي . « كفاية » .

(٣) ولو قال : (يدل عليه عامله) . . لكان أوضح وأشمل وأخصر . (ق) .

(٤) من العوامل . (م) .

(٥) أي : (هاء) السكت .

(٦) اكتفاء بذكرها في « المفصل » . (تح) .

(٧) وفي نسخة : (الحروف) .

(٨) أي : المصنف .

(٩) وفي (ط) : (على ما ذكر في خواص الاسم) .

في المؤنثِ ، وتركَ البواقِيَ[١] ؛ لقلةِ فائدتِهَا ، ومعَ ذلك[٢] فلاَ بأسَ[٣] أنْ نشيرَ إليهَا[٤] بِمَا[٥] يليقُ كتابَنَا مِنَ البيانِ[٦] .

[أقسام التنوين]

فأقولُ : (التنوينُ)[٧] على خمسةِ أقسامٍ : **تنوينِ تمكنٍ** ، وهو الذِي يدلُّ على تمكنِ مدخولِهِ في الاسميةِ[٨] ؛ كزيد .

وتنوينِ التنكيرِ[٩] ، وهو الذِي يفرقُ بينَ المعرفةِ والنكرةِ ؛ كصهْ[١٠] وصهٍ[١١] .

وتنوينِ المقابلةِ ، وهو الذِي يقابلُ نونَ جمعِ المذكرِ السالِمِ ؛ كمسلماتٍ[١٢] .

---

(١) وفي (ط) : (وتركوا البواقي) .

(٢) أي : مع ترك المصنف . (تح) .

(٣) علينا . (تح) .

(٤) وفي نسخة : (بأن نشير إليها) .

(٥) بعبارة .

(٦) أي : الإثبات بالدليل ، أو من الإظهار عما في الضمير . (تح) .

(٧) مشتمل . وإن المصنف رحمه الله ترك التنوين ؛ لكونها مفصلة في بحث الاسم في كتب الفن ، والتعرض والتصنيف للتفصيل . (ح ق) . أي : التقسيم والتنويع وعده صنفاً للتفصيل ، والتفصيل حاصل في بحث الاسم في كتب الفن ؛ أي : النحو . (س) .

(٨) أي : قوته ورسوخه فيها ؛ بأن لا يشابه الفعل حتى يصير غير منصرف ، ولا يناسب مبني الأصل حتى يصير مبنياً . (ق) .

(٩) وأما نحو : رجل . . فتنوينه يحتمل التمكن والتنكير ، ولا مانع منه . (رضي) .

(١٠) ومه ، وسيبويه . (ق) .

(١١) وهو لا يكون إلا في أسماء الأفعال ؛ نحو : صه ، ومه ، وذلك لأن هذه الأسماء معارف في أول الوضع ، فإذا أرادوا تنكيرها . . أدخلوا التنوين ؛ ليدل على التنكير . « إصباح » .

(١٢) بدليل ثبوتها في نحو : عرفات علماً ، مع تحقق السببين لمنع الصرف . (ق) .

وتنوينِ العوضِ ، وهو الذِي يعوضُ عنِ المضافِ إليه ؛ كيومئذٍ ، **فإنَّ أصلَهُ** : يومَ[1] إذَا كانَ كذَا ، فأُسقِطتِ الجملةُ ، وعُوِّضَ عنهَا التنوينُ .

وتنوينِ الترنمِ ، وهو الذِي يُجعَلُ[2] مكانَ حرفِ المدِّ[3] في القوافِي[4] ؛ كمَا في قولِ الشاعرِ :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ[5] وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[6]

والمعنَى : يَا عاذلةُ أقلِّي لومِي وعتابِي وصوِّبِيني فيمَا أفعلُ[7] .

و(شينُ الوقفِ) و(سينُهُ) شينٌ معجمةٌ **عندَ تميمٍ** ، وسينٌ مهملةٌ **عندَ بكرٍ** تلحقُ (كافَ)[8] المؤنثِ في الوقفِ ؛ نحوُ : أكرمتُكِشْ ، ومررتُ بِكِشْ معجمةً أو مهملةً .

ويُسمَّى (شينَ الكشكشةِ)[9] أو (سينَهَا) .

وحُكِيَ عن معاويةَ رضيَ اللهُ تعالَى عنه أنَّه قالَ يوماً : مَنْ أفصحُ الناسِ ؟ فقامَ رجلٌ من الفصحاءِ وقال : قومٌ تباعدُوا عَنْ فراتيةِ العراقِ[10] ،

---

(١) الإضافة بيانية .

(٢) عند إرادة ترك الترنم .

(٣) الذي للترنم ، وهو ترجيع الصوت . (ق) .

(٤) اسماً أو فعلاً أو حرفاً . (ق) .

(٥) اللوم والعذل والعتاب : إظهار العداوة مع إظهار المودة . « مغني » .

(٦) أي : قال الصواب .

(٧) **والمعنى** : يا حبيبتي عاذلة لا تكثري عتابي ، وانسبيني فيما أفعل إلى الصواب . (تح) .

(٨) صوناً لها عن اللبس بـ(كاف) المذكر إذا وقف عليها . (م) . إبقاء بـ(الكاف) على الكسرة . (تح) .

(٩) **الكشكشة** : رفع الصوت . (م) .

(١٠) أي : لغة العراق . (ح) . أي : لغة أهل الفرات ، والفرات : هو الكوفة . « مظهر » . العراق عراقان : **عراق العرب** وهو البصرة ، **وعراق العجم** وهو الأصفهان . (أبري) .

وتيامنُوا[١] عن كشكشةِ تميمٍ[٢] ، وتياسرُوا[٣] عن كسكسةِ بكرٍ[٤] ، ليستْ فيهم غمغمةُ قضاعةَ[٥] ، ولاَ طمطمانيةُ حمير[٦] ، فقالَ معاويةُ : فمَنْ هُمْ ؟ قالَ : قومُكَ .

فالكشكشةُ والكسكسةُ[٧] : إلحاقُ (الشينِ) و(السينِ) بـ(الكافِ) .

وبكرٌ وقضاعةُ بـ(القافِ) المضمومةِ ، وحمير ثلاثُ قبائلَ[٨] .

والفراتيةُ بضمٍّ (الفاءِ) ، وتشديدِ (الياءِ) : لغةُ أهلِ العراقِ .

والغمغمةُ على وزنِ زلزلة : عدمُ تبين الكلامِ .

والطمطمانيةُ بضمٍّ (الطائينِ) ، وتشديدِ (الياءِ) : تشبيهُ الكلامِ بكلامِ العجمِ .

[حروف الإنكار]

وحروفُ الإنكارِ زيادةٌ[٩] تلحقُ آخرَ ....

---

(١) أي : تجانبوا إلى اليمين .

(٢) يعني : عن إلحاق (الشين) بـ(كاف) المؤنث . (م) .

(٣) أي : تجانبوا إلى اليسار . (تح) .

(٤) يعني : عن إلحاق (السين) بـ(كاف) المؤنث . « مظهر » .

(٥) أي : عدم تبيين في الكلام الذي كان في قبيلة قضاعة . « تحرير » . **نقل العلماء أن بني قضاعة كانوا إذا تكلموا لا تكاد تظهر حروفهم ، ولا تتميز كلماتهم ، وعدّوا ذلك من المعايب ، وسموه غمغمة قضاعة ، ومن مديرية الشرقية قريتا (تل روزن) و(ميث حمل) يغمغم أهلهما في الكلام . « مميزات لغات العرب »** .

(٦) أي : ليست فيهم تشبيه الكلام على العجم الذي كان في لغة حمير . « تحرير » .

(٧) أي : الصوت . (ص) .

(٨) **وحمير** : اسم قبيلة من اليمن ، سمّيت باسم أبيهم ، وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأول . (زاده) .

(٩) أي : مدة غالباً ، مع (هاء) ، وقد تزاد معها (إن) أيضاً ، فتحرك نونه . (ق) .

الكلمةِ[1] في الاستفهامِ ؛ كقولِهِ لمن قالَ : قدمَ زيدٌ[2] : أزيدُنيه[3] بضمِّ (الدالِ) ، وكسرِ (النونِ) ، وسكونِ (الياءِ) و(الهاءِ) منكراً لقدومِهِ[4] ، إذَا كانَ قليلَ السفرِ ، وبخلافِ قدومِهِ إذَا كانَ كثيرَ السفرِ .

وكقولِكَ لمن قالَ : غلبَنِي الأميرُ : آلأميرُوه[5] بمدِّ (الهمزةِ) ، وضمِّ (الراءِ) ، وسكونِ (الواوِ) و(الهاءِ) مستهزأً به ، ومنكراً لتعجبِهِ مِنْ أنْ يغلبَهُ الأميرُ .

---

(١) في الوقف ، وتسقط في الدرج . « مكمل » .

(٢) أي : أتى .

(٣) (أزيدنيه) : **معناه على الأول** : زَيْدِ شْ وَچَرَوْ زَيْدْ كِصَّ وَچِلِوْ وَچُنْ وتِلَرُ ، **وعلى الثاني** : زَيْدِ شْ وَچَرَوْ زَيْدْ وَچِنْچُكُ وُكُلِوشْ كِدَكُ وُكُنْ وَتِلَرُ (عجم . محمد علي الجوخي رحمه الله) . (أزيدنيه) : (الهمزة) حرف الإنكار ، مبني على الفتح (زيد) مرفوع تقديراً ، رفعه ضمة تقديرية ، عامله لفظي قياسي فاعل لفعل محذوف ، **تقديره** : أقدم زيدنيه (الياء) حرف إنكار ، مبني على السكون ، و(الهاء) للسكت ، مبني على السكون أيضاً ، لا محل لها من الإعراب ، (قدم) مع ما عمل . . . اهـ . (قدقي) . (أزيدنيه) : (الهمزة) حرف استفهامية أشربت معنى الإنكار ، مبني على الفتح ، (زيدن) مرفوع لفظاً رفعه ضمة لفظية ، عامله لفظي قياسي فاعل لفعل مقدر ، **تقديره** : أجاء زيدنيه (الياء) مدة زائدة للإنكار ، مبني على السكون (الهاء) للسكت ، مبني على السكون . (حرخي) .

(٤) يعني : أن الإنكار هنا على نوعين : **أحدهما** : أن تنكر ما قال ، فإذا قال : قدم زيد وكان قدومه عندك مستبعداً كاذباً . . فتقول : أزيدنيه ؛ يعني : لم يقدم زيد ، **والثاني** : أن تنكر خلاف ما قال ؛ يعني : تصدق ما قال ولا شك فيما قال ، بلا إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما قال ، فإذا قال : قدم زيد . . فتقول : أزيدنيه ؛ يعني : لا أشك في قدومه ، بل أنكر عدم قدومه ، وكأنك قلت : من يشك في قدومه حتى يقول : قدم زيد ؟! « مظهر » .

(٥) يعني : إذا قال أحد : غلبني الأمير . . فهذا الكلام مستبعد عندك ؛ لأن غلبة الأمير على أحد من الرعية شيء محقق لا يحتاج إلى قول القائل : غلبني الأمير ، وليس هذا شيئاً يتعجب منه ، فإذا كان هذا مستبعداً فتنكر عليه هذا الكلام ، فتقول على سبيل الاستهزاء به : آلأمير ، وتمد (الهمزة) وكان أصله : أالأمير ، و(الهمزة) الأولى للاستفهام ، والثانية همزة الوصل ، فقلبت همزة الوصل مدّاً . « مظهر » .

[حروف التذكير]

وحروفُ التذكيرِ مدة تزادُ على آخرِ كلِّ كلمةٍ يقفُ المتكلمُ عليهَا ليتذكرَ مَا يتكلمُ به بعدَهَا ؛ مثلَ أنْ يقولَ الرجلُ في نحو : قالَ ويقولُ : قالا ويقولو ، ومنَ العامي إذَا تذكرَ ولمْ يُرِدْ أَنْ يُقطعَ كلامُه(١) .

[الخاتمة]

والآنَ حانَ(٢) إنْ أردْنَا أنْ نقطعَ كلامَنَا على تأليفِ الأبوابِ ؛ إذْ وفقَنَا اللهُ تعالَى(٣) لإنجازِ مَا وعدْنَا في صدرِ الكتابِ(٤)، والمؤملُ مِمَّنْ يعثرُ(٥) على خللٍ فيه أنْ يُصلحَهُ بكرمِهِ(٦)، ويعصمَنِي عن لومةٍ فيه، فإنِّي بأرضٍ التأليفُ فيهَا كإيجادِ الممتنعِ بالذاتِ(٧) ، والتصنيفُ فيهَا لاَ يوجدُ(٨) إلاَّ طيفٌ منه(٩) في السنات(١٠)،

---

(١) وفي (ط) : (في نحو : قال ويقول ، ومن العام : قالا ويقولوا ، ومن العامي إذا لم يتذكر ولم يرد أن يقطع كلامه) .

(٢) أي : قارب . (تح) .

(٣) أي : إذ جعل الله تعالى أسبابنا موافقة لما يحبه ويرضاه . (تح) .

(٤) من : (لا أتخطى خطىً كثيرة) أو غيره . (تح) .

(٥) أي : يصاحب . (تح) .

(٦) لا بتحريف بقلمه . (تح) .

(٧) أي : كإيجاد شيء يقتضي ذاته عدمه ، وهو لا يتصور أصلاً ، لكن شبه الشارح المحقق تصنيفه مبالغة في قلته . (تح) .

(٨) حقيقة وصورة . (تح) .

(٩) أي : صورة كالطيف من المؤلف . (تح) .

(١٠) أي : في حالة هي بين النوم واليقظة . (تح) . **قوله** : (والتصنيف . . .) إلخ ، هذه الجملة معطوفة على جملة : (التأليف فيها كإيجاد . . .) إلخ ، والعائد محذوف ؛ أي : والتصنيف فيها ، **وحاصل الكلام** : إنما أؤمل إصلاحه ، ولا أثق بإحكام كتابي ، واحتياطه ، وتحريره ، وتهذيبه لأني في أرض متصفة بصفتين : ـ كل واحدة منهما كاف في=

وذلكَ[١] لأنَّهُ شأنٌ أُسِّسَ[٢] على الاستعدادِ[٣] ، وأنَّى[٤] يتيسرُ الترقِّي[٥] فيه لمنْ ابتُلِيَ بشرِّ صحبةِ الأضدادِ ؟ عصمنَا اللهُ تعالَى مِنْ شرورِهِمْ ، ورَدَّ إليهم[٦] بلطفِهِ كيدَ فجورِهِمْ[٧] . آمين[٨] .

* * *

= تحصيل الخلل ، وجلب النقص ، فكيف إذا اجتمعتا ـ **إحداهما** : عدم قابليتها التصنيف ممن فيها كما لا يقبل الممتنع بالذات ، وهو شريك الباري للإيجاد ، **والأخرى** : لو خاض من بها في التصنيف ، وتحاول لما يكون على طائل ، ولا ينزل على حقيقة ، بل ما يبذل جهده وطاقته لأجله تصور محض وخيال لا حقيقة له ؛ كصنيع النائم يرى أنه يفعل شيئاً ، ويجد فيه ، ويشمّر في تحصيله فلا يجده في يقظته . **فإن قلت** : هذا كلام يسقط من في تلك الأرض عن درجة التصنيف بالكلية ، فهلا يتناقض هو وتصنيفه ؟ **قلت** : هذا كلام على سبيل التضرع من أبناء الزمان ، وهضم النفس مع المستفيدين ؛ كما تقول لمن يستفيد منك حاكياً عن نفسك : يقول من لا علم له ولا عمل له . (قدقي رحمه الله) . **وقوله** : (منه) أي : من التصنيف ، متعلق بـ(لا يوجد) . (قدقي) .

(١) **قوله** : (وذلك) أي : عدم وجدان التصنيف فيها إلا طيف . (قدقي) .

(٢) أي : بني . (تح) .

(٣) أي : على القدرة مع الفضيلة . (تح) . أي : باستحضار قوانين العلوم ، وقطع الشواغل والموانع ، مع فهم ثاقب ، وطبع وقاد ، وقريحة مستوية ، لا تميل إلى الأغيار ، ولقد أجاد القائل بعد تعداد ما لا بد منه للمؤلفين :

وَلاَ بُدَّ مِنْ أَمْرٍ هُوَ الرُّكْنُ كُلُّهُ ... رَفَاهَةُ أَمْرٍ قَلَّمَا يَتَيَسَّرُ
فَتِلْكَ لَعَمْرِي حَلْفَتِي صَادِقُ ... هِيَ النِّعْمَةُ العُظْمَى لِمَنْ كَانَ يَشْكُرُ

(قدقي) .

(٤) أي : فكيف ؟ (تح) .

(٥) وفي نسخة : (يتسنى الرقي) أي : يتيسر . (م) .

(٦) أي : إلى أنفس الأضداد . (تح) .

(٧) وفي نسخة : (كيد نحورهم) .

(٨) **وقوله** : (الرقي) مصدر كالدخول ، **قوله** : (فيه) أي : في الاستعداد ، ويحتمل رجوعه إلى التصنيف ، **قوله** : (ورد إليهم . . .) اهـ ؛ أي : أمضى عليهم رسم من ساء عزمه ، ورجع إليه سهمه ، **قوله** : (كيد نحورهم) من قبيل مكر الليل . (قدقي) .

محتوى الكتاب

المرفوعات

المنصوبات

المجرورات

التوابع: التأكيد

باب الفعل

باب الحرف